

الهيئة العامة
لتنظيم المكتبة



The Syrian General Organization of Books

وزارة الثقافة
الهيئة العامة السورية للكتاب

فرائد العقود العلوية على شرح الأزهريّة

تأليف

علي بن إبراهيم الحلبي

١٠٤٤-٩٧٥

صاحب السيرة الحلبية

تحقيق

الدكتور فخر الدين قباوة

الجزء الثاني

فرائد العقود العلوية
على شرح الأزهريّة
(الجزء الثاني)

الإشراف العام

د. علي القيم

وَزَارَةُ الثَّقَافَةِ
مُديَرِيَّةُ إِحْيَاءِ وَنَشْرِ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ
إِحْيَاءُ الثَّرَاثِ الْعَرَبِيِّ
(١٥٥)

فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية

تأليف
علي بن إبراهيم الحلبي
٩٧٥ - ١٠٤٤
صاحب السيرة الحلبية

تحقيق
الدكتور فخر الدين قباوة
(الجزء الثاني)

منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب

وزارة الثقافة - دمشق ٢٠٠٧

فرائد العقود العلوية على شرح الأزهرية / تأليف علي بن إبراهيم الحلبي؛
تحقيق فخر الدين قباوة . - دمشق : وزارة الثقافة، ٢٠٠٧. - ٢ ج
(٩١١ ص) ؛ ٢٤ سم .

(إحياء التراث العربي ؛ ١٥٤-١٥٥).

١- ٤١٥,١ ح ل ب ف ٢- العنوان ٣- الحلبي
٤- قباوة ٥- السلسلة

مكتبة الأسد

[الأسماء المرفوعة]

ثم شرع يتكلم على المرفوعات من الأسماء، فقال: المرفوعات من الأسماء أي: الأسماء المرفوعة. بدأ بها لأنها العُمدَة. والمرفوعات: جمع مرفوع لا مرفوعة، لقوله: سبعة، لا زائد عليها بالنسبة لِمَاد ذكر في هذا الكتاب.

الأول منها: الفاعل، والثاني: نائبه، والثالث والرابع: المبتدأ وخبره، والخامس: اسم «كان» وأخواتها أي: نظائرها في العمل. شبه النظائر بالأخوات لِمَا بينهما^(١) من التماثل والموافقة، ثم أطلق لفظ المشبه به. وهو الأخوات - على المشبه. وهو النظائر. وتسمى هذه الاستعارة تصريحية.

و«كان»^(٢) وأخواتها: ثلاثة عشر فعلاً سيأتي بيانها. وليس المراد بـ «أخواتها» كل ما يعمل عملها أي: ما يرفع الاسم وينصب الخبر، حتى يشمل ذلك مرفوع أفعال المقاربة و«ما ولا ولات وإن» المشبهات بـ «ليس»، لأن المصنف لم يتكلم^(٣) فيما سيأتي على مرفوع ما ذكر. وكان المناسب أن يذكر اسم «كاد»^(٤) وأخواتها، كما ذكر خبر ذلك في المنصوبات، وأن يذكر اسم «ما» الحجازية لأنه ذكر منصوبها في المنصوبات.

(١) في العطار: لما بينها.

(٢) في حاشية الأمل عن نسخة: كان.

(٣) كذا. وهو صحيح، لأن المراد ما كان قد فعله من قبل حين صنف كتابه.

(٤) في حاشية الأمل عن نسخة: كان.

وَالسَّادِسُ: خَبَرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتُهَا أَي: نَظَائِرُهَا فِي الْعَمَلِ. وَهِيَ: أَنْ
وَكَانَ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ. وَلَيْسَ الْمَرَادُ بِأَخَوَاتِهَا كُلِّ مَا يَعْمَلُ عَمَلُهَا
أَي: يَنْصَبُ الْأِسْمَ وَيَرْفَعُ الْخَبَرَ، حَتَّى يَشْمَلَ مَرْفُوعَ «لَا» الثَّانِيَةِ
لِلْجِنْسِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَلَّمْ ^(١) فِيمَا سِيَّاتِي عَلَى مَرْفُوعِهَا.

وَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يَذْكُرَهُ، كَمَا ذَكَرَ مَنْصُوبِهَا فِي الْمَنْصُوبَاتِ،
وَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَيْضًا أَلَّا يَقَيِّدَ الْمَرْفُوعَاتِ بِالْأَسْمَاءِ، وَيَذَكِّرَ الْفِعْلَ
الْمُضَارِعَ الْمَرْفُوعَ، كَمَا ذَكَرَ الْمُضَارِعَ الْمَنْصُوبَ فِي الْمَنْصُوبَاتِ.

وَالسَّابِعُ: تَابِعُ الْمَرْفُوعِ، وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ. وَهِيَ فِي الْحَقِيقَةِ
خَمْسَةٌ: نَعَتْ وَتَوْكِيدٌ وَعَطْفٌ، أَي: بَيَانٌ وَنَسَقٌ، وَبَدَلٌ.

وَأَمَّا قَدَّمَ الْفَاعِلَ عَلَى الْمُبْتَدَأِ لِأَنَّهُ أَصْلُ الْمَرْفُوعَاتِ عِنْدَ
الْجُمْهُورِ، أَي: الْكَثِيرِ، أَوْ الْأَشْرَفُ الْأَقْوَى لِأَنَّ عَامِلَهُ لَفْظِي وَعَامِلُ
الْمُبْتَدَأِ مَعْنَوِي، وَاللَّفْظِي أَشْرَفُ وَأَقْوَى.

وَقِيلَ: أَصْلُ الْمَرْفُوعَاتِ الْمُبْتَدَأُ لِأَنَّهُ مَبْدُوءٌ بِهِ فِي الْكَلَامِ، وَلَا
يَزُولُ عَنْ كَوْنِهِ مَبْتَدَأً وَإِنْ تَأَخَّرَ، بِخِلَافِ الْفَاعِلِ إِذَا تَقَدَّمَ، وَلِأَنَّهُ عَامِلٌ
مَعْمُولٌ، وَالْفَاعِلُ مَعْمُولٌ لَيْسَ غَيْرُ. وَقِيلَ: كُلُّ أَصْلٍ بِرَأْسِهِ. وَإِلَيْهِ جَنَحَ
شَيْخُ الْمُحَقِّقِينَ ^(٢) قَالَ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ: وَهُوَ الْمُخْتَارُ. وَقَالَ الشَّيْخُ
أَبُو حَيَّانَ: وَهَذَا الْخِلَافُ لَا يُجْدِي فَائِدَةً.

ثُمَّ نَائِبُهُ أَي: نَائِبُ الْفَاعِلِ، لِأَنَّهُ يَخْلُفُهُ عِنْدَ حَذْفِهِ، ثُمَّ الْمُبْتَدَأُ

(١) انظر التعليقة قبل الماضية. م: لا يتكلم.

(٢) هو الرضي الأسترابادي.

وَحَبْرُهُ، لِأَنَّ الْمُبْتَدَأَ فَاعِلٌ مَعْنَى لِكُونِهِ مُسْنَدًا إِلَيْهِ الْحَبْرُ، وَالْحَبْرَ كَجَزْئِهِ لِأَنَّهُ مُسْنَدٌ، كَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ الْفِعْلُ^(١) أَوْ شِبْهَهُ. وَفِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَشْمَلُ الْمُبْتَدَأَ الَّذِي لَهُ فَاعِلٌ يُغْنِي عَنِ الْحَبْرِ، إِلَّا أَنْ يُقَالَ: ذَاكَ لَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ الْمُصَنَّفُ لِقَلَّتِهِ. /

١١٣

ثُمَّ اسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتُهَا، لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ فِي الْأَصْلِ أَي: لَوْلَا «كَانَ» وَأَخَوَاتُهَا لِأَعْرَبَ مُبْتَدَأً. وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ مَا عَسَاهُ يُقَالُ: اسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتُهَا أَقْرَبُ لِلْفَاعِلِيَّةِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ، وَمِنْ ثَمَّ سَمَّاهُ سَـ^(٢) فَاعِلًا، فَكَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، لِأَنَّهُ^(٣) لَمَّا كَانَ يُعْرَبُ مُبْتَدَأً لَوْلَا «كَانَ» لَا فَاعِلًا كَانَ الْمُبْتَدَأُ أَسْبَقَ مِنْهُ فِي الْوُجُودِ.

ثُمَّ حَبْرُ «إِنَّ» وَأَخَوَاتُهَا، لِأَنَّهُ حَبْرٌ فِي الْأَصْلِ أَي: كَانَ يُعْرَبُ خَبْرًا لَوْلَا «أَنَّ»، وَالْخَبْرُ مُؤَخَّرٌ عَنِ الْمُبْتَدَأِ.

ثُمَّ التَّابِعُ، لِأَنَّهُ مُتَأَخَّرٌ عَنِ الْمَتَّبِعِ. وَإِذَا اجْتَمَعَتِ التَّوَابِعُ الْأَرْبَعُ^(٤) - يَعْنِي التَّعْتُ وَالتَّوَكُّيدُ وَالبَدَلُ وَالْعَطْفُ أَي: عَطَفَ الْبَيَانِ وَعَطَفَ النَّسَقِ - قُدِّمَ مِنْهَا النَّعْتُ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْجُزْءِ مِنْ مَتَّبِعِهِ، لِأَنَّ الْغَرَضَ الْأَصْلِيَّ مِنْهُ تَعْرِيفُ الْمَتَّبِعِ بِإِبْضَاحِهِ أَوْ تَخْصِيصِهِ^(٥)، وَعَامِلُهُمَا وَاحِدٌ، ثُمَّ التَّوَكُّيدُ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ التَّقْوِيَةِ، ثُمَّ الْبَدَلُ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ عَيْنَ^(٦)

(١) فِي الْأَصْلِ: «لَأَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَيْهِ كَمَا أَنَّ الْفَاعِلَ مُسْنَدٌ إِلَى الْفِعْلِ». وَانْظُرِ الْعَطَارَ.

(٢) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسَخَةِ الْمُصَنَّفِ.

(٣) الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ بَدَلٌ مِنْ تَنْظِيرِهِمَا: بِهَذَا.

(٤) كَذَا. وَهُوَ جَائِزٌ صَحِيحٌ لِأَنَّ الْعَدَدَ صِفَةٌ لِلْمَعْدُودِ. وَانْظُرْ ص ٥٧.

(٥) فِي الْأَصْلِ: وَتَخْصِيصِهِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: عَيْنُ.

المُبدل منه إلّا أن^(١) عامله غير عامل الأوّل، ثمّ عطف البيانِ لأنّه تابع
بغير واسطة، ثمّ عطف النَّسَقِ لأنّه تابع بواسطة.

وأتى فيه^(٢) وفي التابع بـ «ثمّ» للمشاكلة.^(٣) وفيه أنّ عطف البيان
ينبغي تقديمه على التوكيد، وعليه جرى في «التسهيل» لأنّه جارٍ مجرى
التّعت في الإيضاح والتّخصيص. بل قدّمه بعضهم على التّعت، قال:
لأنّه أشدّ^(٤) في التّبيين من التّعت، إذ لا يكون لغير ما ذكر والتّعت
يكون لغيره، فيكون مدحاً وذكماً إلى غير ذلك. إلّا أن يقال: أُخّر
لتسميته عطفًا. فقد شارك المؤخّر في الاسم. فليُتأمل. فعلى رأي
المصنّف يقال: جاء الرجلُ الفاضلُ نفسه أخوك أبو بكرٍ وزيدٌ.

ولها أي: ولهذه المرفوعات السبعة أبوابٌ سبعة، تُذكرُ فيها،
لكلّ واحد منها بابٌ، يُذكر فيه.

(١) كذا. ومثل هذه العبارة مولّد لا وجه له في العربية، إذ يرد فيه قبل الاستدراك مبتدأ
أو اسمٌ ناسخ لا خبر له. والزعم أن الاستدراك هو الخبر مردود، لأن الاستدراك
بدون الواو استئناف لإثبات ما يتوهم نفيه، أو هو توكيد للإثبات. انظر ص ٥٠٩
ومعجم أخطاء الكتاب ص ٦٥٠. وكذلك الزعم أنه توكيد للخبر المحذوف، لأن
الخبر المؤكّد لا يحذف. انظر ص ٥٦٧.

والإشكال فيه إقحام الاستدراك قبل ما هو الخبر، وحذف «إلّا أن» يعيد إلى
العبارة صوابها، كما يبدو من صنيح الحلبي في ص ٥٣٠ و ٨٣٤، حيث أفسد عبارة
الأزهري. وانظر ص ٨١٦ و ٦٦٦. والنحو الوافي ١: ٤٠٩.

(٢) أي: في تفصيل المرفوعات.

(٣) يعني المشاكلة والمناظرة في ترتيب المرفوعات والتوابع.

(٤) م: «أشبه». وفي الحاشية عن نسخة: أشد.

البَابُ الأوَّلُ من تلك الأبواب السبعة

بَابُ الْفَاعِلِ

وَهُوَ أَيُّ: الْفَاعِلُ لُغَةً: مَنْ أَوْجَدَ الْفِعْلَ، وَاصْطِلَاحًا: الْإِسْمُ الصَّرِيحُ أَوْ الْمُؤَوَّلُ مِنَ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ وَالْفِعْلِ، الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِهِ فِعْلٌ^(١) اصْطِلَاحِيٌّ بِاعْتِبَارِ مَدْلُولِهِ، تَامٌّ مُتَصَرِّفٌ أَوْ جَامِدٌ مُتَعَدٍّ أَوْ لَازِمٌ، أَوْ شِبْهُهُ أَيُّ: الْفِعْلِ.

وَهُوَ^(٢) اسْمُ الْفَاعِلِ. وَهُوَ مَا أُخِذَ مِنْ مَصْدَرِ فِعْلٍ لِمَنْ تَلَبَّسَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنَ الْحَدَثِ، عَلَى مَعْنَى حَدُوثِ ذَلِكَ الْحَدَثِ وَتَجَدُّدِهِ. وَأَمِثْلَةُ الْمُبَالَغَةِ. وَمِثَالُ الْمُبَالَغَةِ مَا حُوِّلَ عَنْ^(٣) صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ الثَّلَاثِيِّ إِلَى صِيغَةِ: فَعَالٍ أَوْ مِفْعَالٍ أَوْ فَعُولٍ أَوْ فَعِيلٍ أَوْ فَعِلٍ، لِلْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ. وَالصِّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَهِيَ مَا أُخِذَتْ^(٤) مِنْ فِعْلٍ لَازِمٍ لِمَنْ تَلَبَّسَ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ الْفِعْلُ مِنَ الْحَدَثِ عَلَى مَعْنَى ثُبُوتِ ذَلِكَ الْحَدَثِ وَاسْتِمْرَارِهِ. وَاسْمُ التَّقْضِيلِ. وَهُوَ مَا أُخِذَ مِنْ فِعْلٍ ثَلَاثِيٍّ مُتَصَرِّفٍ تَامٍّ مُجَرَّدٍ، قَابِلٍ لِلتَّفَاوُتِ، غَيْرِ دَالٍّ عَلَى لَوْنٍ أَوْ عَيْبٍ. وَتَرَكَ الْكَلَامَ عَلَى الْمَصْدَرِ وَاسْمِهِ، وَاسْمِ الْفِعْلِ، وَالظَّرْفِ وَعَدِيلِهِ.^(٥)

مُقَدَّمٌ أَيُّ: ذَلِكَ الْفِعْلُ أَوْ شِبْهُهُ عَلَيْهِ أَيُّ: عَلَى الْفَاعِلِ أَيُّ: عَلَى ذَلِكَ الْإِسْمِ الْمُسَمَّى بِالْفَاعِلِ اخْتِيَارًا. وَإِسْنَادٌ مَا ذُكِرَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى

(١) هذا نائب فاعل لاسم المفعول: المستند.

(٢) يعني شبه الفعل.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: من.

(٤) م: «وهي ما أخذ» و في حاشية الأصل عن نسخة: وهو.

(٥) يعني الجار والمجرور.

جِهَةٌ قِيَامِهِ، أي: قيام الفعل أو شبهه أي: قيام مدلوله به، أو وَقُوعِهِ أي: وقوع ذلك الفعل أو شبهه، أي: وقوع مدلوله مِنْهُ أي: من ذلك الاسم أي: من مدلوله.

فَعَلِمَ أَنَّ الْفَاعِلَ قِسْمَانِ: اسْمٌ أُسْنِدَ إِلَيْهِ فِعْلٌ اصْطِلَاحِيٌّ أَوْ مَا فِي مَعْنَاهُ، عَلَى جِهَةِ قِيَامِ مَدْلُولِ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ بِمَدْلُولِ ذَلِكَ الْاسْمِ، وَاسْمٌ أُسْنِدَ إِلَيْهِ ذَلِكَ عَلَى جِهَةِ وَقُوعِ مَدْلُولِ ذَلِكَ مِنْ مَدْلُولِ ذَلِكَ الْاسْمِ.

وقد أشار إلى ما يتضمّن الأوّل، بقوله: فالأوّل - وهو إسنادُ الفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ إِلَى الْفَاعِلِ، عَلَى جِهَةٍ: طَرِيقَةُ قِيَامِهِ بِهِ أي: ما كان فيه إسناد الفعل إلى الاسم المُسَمَّى بالفاعل، على جِهَةِ قِيَامِ مَدْلُولِهِ بِمَدْلُولِ ذَلِكَ الْاسْمِ - نَحْوُ: عَلِمَ زَيْدٌ.

فَإِنَّ الْعِلْمَ الَّذِي هُوَ مَدْلُولُ الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ الَّذِي هُوَ «عَلِمَ»^(١) قَائِمٌ بِهِ «زَيْدٌ» الَّذِي هُوَ الْاسْمُ الْمُسَمَّى بِالْفَاعِلِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ أي: لمدلوله ١١٤ أي: مُتَلَبَّسٌ بِهِ أي: بذلك العِلْمُ/ الَّذِي هُوَ مَدْلُولُ الْفِعْلِ الْمُسْنَدِ، وَلَيْسَ وَاقِعًا مِنْ مَدْلُولِ ذَلِكَ الْاسْمِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْكَيْفِيَّاتِ النَّفْسَانِيَّةِ.

وأشار إلى ما يتضمّن الثاني، بقوله: [والثاني]^(٢) - وهو إسنادُ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ، عَلَى جِهَةِ وَقُوعِهِ مِنْهُ، أي: ما كان فيه إسناد الفعل إلى الاسم المُسَمَّى بالفاعل، على جِهَةِ وَقُوعِ مَدْلُولِهِ مِنْ مَدْلُولِ ذَلِكَ الْاسْمِ - نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ أَيْ لِمَدْلُولِهِ.

(٢) مِنْ ٢.

فإنَّ القِيَامَ الَّذِي هو مدلول الفعل المسند الذي هو «قام» واقع^(١)
 من «زید» الذي هو الاسم المسمّى بالفاعل، أي: أحدثه وأوجده. وقد
 وقع الاتفاق، كما في «شرح المقاصد»^(٢)، على أن الفعل يُسند حقيقةً
 للعبد، وإن كان مخلوقاً لله - تعالى -^(٣) ولا قدرة ولا تأثير للعبد فيه.
 والمراد ما أُسند إليه الفعل بالأصالة، لا مطلقاً حتّى يشمل ما كان
 بالتبعية، كالتعت إن سلّم أن الفعل مُسند إليه^(٤)، وكعطف النَّسَق لَأَنَّ
 الأصالة هي المتبادرة، ويجب حمل التعاريف على ما هو المتبادر.
 وخرج بـ «تام» الناقص نحو: كَانَ وأخواتها. فإن ما يُسند إليه^(٥)
 ذلك لا يسمّى فاعلاً عند الجمهور، كما سيأتي.

وخرج بـ «مقدّم عليه» نحو: «زید» من قولك: زیدٌ قام. فلا يجوز
 جعله فاعلاً وذلك الفعل مُسنداً إليه^(٦)، خلافاً للكوفيّين، بل يكون مبتدأ
 لا غير وذلك الفعل مسند لضمير مستتر في ذلك الفعل يعود على «زید».
 وفي نحو^(٧): ﴿وإنَّ أَحَدًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ يكون فاعلاً لا
 غير لفعل محذوف وجوباً يفسّره المذكور، وفي نحو^(٨): ﴿أَبْشَرُ

(١) م: وقع.

(٢) هو شرح مقاصد الطالبين في أصول الدين، للمحقق سعد الدين مسعود بن عمر
 الفتازاني الشافعي الخراساني، توفي سنة ٧٩٣. كشف الظنون ص ١٧٨٠ ومجمع
 المطبوعات العربية ص ٦٣٧.

(٣) الاعتراض ليس في م.

(٤) م: المسند إليه.

(٥) في الأصل: «ما يسند إلى». وفي م وحاشية الأصل عن نسخة: ما أسند إلى.

(٦) م: مسند إليه.

(٧) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٨) الآية ٦ من سورة التغابن.

يَهْدُونَنَا؟ يجوز أن يكون فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، وأن يكون مبتدأ، والأرجح كونه فاعلاً، وفي نحو^(١): «أَلَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ؟» يجوز الأمران أيضاً، والأرجح كونه مبتدأ.

وخرج بقوله: «أو وقوعه منه» نائبُ الفاعل. واقتصر ابن الحاجب على قوله: «على جهة قيامه به». وأورد عليه نائبُ الفاعل لأنَّ الفعل قائم به. وأخرجه^(٢) به شارح كلامه شيخ المحققين، حيث ذكر أنَّ المراد بذلك أن يكون على طريقة قيامه به وشكله.

وذلك أن طريقة إسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل ألا تُغَيَّر صيغة الفعل إلى: فَعِلَ وَفُعِلَ ونحوهما. فكلُّ ما أُسند إليه الفعل على هذا النمط فاعلٌ عند النحاة، وإن لم يكن الفعل أي: المصدر قائماً به على الحقيقة. قال: بقوله^(٣) «على جهة قيامه به» يخرج مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله. انتهى. أي: لتغيير صيغة الفعل له.

ثم أشار المصنّف إلى ما يستفاد من تكرير المثال، زيادة على ما تقدّم، بقوله: وَعُلِمَ مِنَ هَذَيْنِ الْمِثَالَيْنِ - وهما: عَلِمَ زَيْدٌ، وَقَامَ زَيْدٌ - أَنَّ إِسْنَادَ الْفِعْلِ إِلَى الْفَاعِلِ يَكُونُ حَقِيقَةً لُغَةً وَاصْطِلَاحًا، لا اصطلاحاً فقط، كالمثال الثاني - وهو: قام زيدٌ، لأنَّ زَيْدًا فَعَلَ الْقِيَامَ وأوجده، والفاعل لُغَةً هو: مَنْ^(٤) فعل الفعل وأوجده، كما علمت - ومجازاً أي: لُغَةً وَإِنْ كَانَ حَقِيقَةً وَاصْطِلَاحًا، كالمثال الأول. وهو: عَلِمَ زَيْدٌ،^(٥) لأنَّ

(١) الآية ٥٩ من سورة الواقعة.

(٢) أي: الرضي الأستراباذي. م: وأخرج.

(٣) في الأصل و م: «فقوله». والتصويب من شرح الكافية ١: ٧١.

(٤) م: «من هو». وفوق كل من الكلمتين «م» إشارة إلى التقديم والتأخير.

(٥) سقطت من م.

زَيْدًا لَمْ يَفْعَلِ الْعِلْمَ وَلَمْ يَوْجِدْهُ .

فَلَا يَنَافِي أَنَّ «زَيْدًا» مِنْ «عَلِمَ زَيْدٌ» فَاعِلٌ حَقِيقِيّ اصْطِلَاحًا . إِذْ^(١)
الْفَاعِلُ اصْطِلَاحًا لَا يَجِبُ أَنْ يَوْجِدَ الْفِعْلُ ، بَلْ يَكُونُ وَصْفًا لَهُ وَقَائِمًا بِهِ .

فَيَتَنَزَّلُ الْمَصْتَفَى الْفَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ الْحَقِيقِيَّةِ ، وَالْفَاعِلُ فِي الْحَقِيقَةِ
الْاصْطِلَاحِيَّةِ . وَحِينَئِذٍ لَا يُعْتَرَضُ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ حَيْثُ كَانَ هَذَا مِنَ الْفَاعِلِ
الْمَجَازِيِّ لَا يَصَحُّ صَدَقَ التَّعْرِيفُ عَلَيْهِ ، وَيَنْفَسِدُ التَّمَثِيلُ بِهِ ، لِأَنَّ^(٢)
التَّعْرِيفَ لِبَيَانِ حَقِيقَةِ الْمَعْرُوفِ دُونَ إِطْلَاقِهِ الْمَجَازِيَّةِ .

ثُمَّ أَخَذَ يَمَثِلُ لِمَا يُشَبَّهُ^(٣) الْفِعْلُ ، فَقَالَ : وَمِثَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ [نَحْوُ
قَوْلِهِ تَعَالَى] :^(٤) «مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ» . فِ «أَلْوَانُهُ» فَاعِلٌ بِـ «مُخْتَلِفٌ»
لِاعْتِمَادِهِ عَلَى الْمَوْصُوفِ الْمَحْذُوفِ أَيْ : صِنْفٌ .

وَمِثَالُ مَا يُفِيدُ الْمُبَالَغَةَ نَحْوُ : أَضْرَابٌ ، بِتَشْدِيدِ الْعَيْنِ ، زَيْدٌ ؟
وَأَمِضْرَابٌ^(٥) زَيْدٌ ؟ وَأَضْرُوبٌ زَيْدٌ ، بِكَثْرَةِ ؟ وَأَضْرِبُ زَيْدٌ ؟ وَأَضْرَبُ زَيْدٌ ،
بِقَلَّةِ ؟ وَالثَّانِي مِنْ هَذَا الْقِسْمِ أَقَلُّ مِنَ الْأَوَّلِ . فِ «زَيْدٌ» فَاعِلٌ بِمَا ذَكَرَ .

وَمِثَالُ الصِّفَةِ الْمُشَبَّهِةِ : زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ . فِ «وَجْهَهُ» فَاعِلٌ بِـ «حَسَنٌ» .

وَمِثَالُ اسْمِ التَّفْضِيلِ : مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ : أَنْ .

(٢) الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِـ «لَا يُعْتَرَضُ» .

(٣) م : أَشْبَهَ .

(٤) الْآيَةُ ٢٨ مِنْ سُورَةِ فَاطِرٍ . وَمَا بَيْنَ مَعْقُوفَيْنِ هُوَ مِنْ م .

(٥) كَذَا هُنَا وَفِي الْمَوْضِعَيْنِ التَّالِيَيْنِ ، بِتَقْدِيمِ حَرْفِ الْمَطْفِ عَلَى هَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ ، وَهُوَ

جَائِزٌ لِأَنَّ الْمُرَادَ هُوَ التَّمَثِيلُ بِالْجَمْلِ .

١١٥ في عَيْنِ زَيْدٍ.^(١) فـ «الكحل» فاعل بـ «أحسن». واسم التفضيل / لا يرفع الظاهر إلّا في نحو هذا المثال.

وقد اشتهرت هذه المسألة بمسألة الكحل، وقد أفردها الإمام الكاظمي بالتأليف، وسبقه إلى ذلك الكرمانى شارح «البخاري». وضابطها أن يكون اسم التفضيل صفة لاسم جنس مسبوق ذلك الاسم بنفي أو شبهه، ويكون الاسم الظاهر المرفوع أجنبيًا، أي لا سببيًا، مفضلًا على نفسه باعتبارين، والغالب^(٢) أن يكون بين ضميرين أولهما للاسم الموصوف، وثانيهما لذلك الاسم الظاهر، كما في المثال المذكور. وتقديره: ما رأيت رجلًا أحسن الكحل حال كونه ذلك الكحل في عين ذلك الرجل، من ذلك الكحل حال كونه في عين زيد. قال بعضهم ولم يقع^(٣) مثل هذا المثال في القرآن.

ومثال المصدر^(٤) قول القائل: ألا إن ظلم نفسه المرء بَيْن. فـ «المرء» فاعل بـ «ظلم». ومثال اسم المصدر: عَجِبْتُ مِنْ عطاءِ الدنانير زيد. فـ «زيد» فاعل بـ «عطاء». ومثال اسم الفعل: هِيَّاهُ العقيق! فـ «العقيق» فاعل بـ «هيهات». ومثال الظرف^(٥): «وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ». فـ «علم» فاعل بـ «عند». ومثال المجرور^(٦): «أَفِي اللَّهِ شَكٌّ؟» فـ «شكٌّ» فاعل بـ «أفي الله».

(١) في حاشية م عن الشنواني أن «في عينه» حال من الكحل، والهاء عائدة على «رجلاً»، و «منه» متعلقان بأحسن، والهاء عائدة على الكحل، و«في عين» حال منها.

(٢) سقطت الواو من م.

(٣) م: ولا يقع.

(٤) في الأصل: ومثال اسم المصدر.

(٥) الآية ٤٣ من سورة الرعد. والواو ليست في م.

(٦) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

وهذه كلها أمثلة الاسم الصريح . ومثال الاسم المؤول «آنا أنزلنا» من قوله ، تعالى ^(١) : «أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ آنا أنزلنا» ؟ و«أن تخشع قلوبهم» من قوله ، تعالى : «أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ» ؟ ^(٢) و«ما ذهب الليالي» من قول الشاعر : ^(٣)

* يَسُرُّ الْمَرْءَ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي *

فإن كلاً من : [آنا] ^(٤) أنزلنا ، وأن تخشع ، وما ذهب الليالي ، فاعل بالفعل قبله ^(٥) محله رفع ، أي : لأنه اسم تأويلاً ^(٦) تقديره في الأول : إنزلنا ، وفي الثاني خُشوعُ قلوبهم ، وفي الثالث : ذهابُ الليالي . ^(٧) فَعَلِمَ أَنَّ الحرف المصدرِي السابك هنا هو «أن» و«أن» المخففة والمشددة و«ما» دون : لو وكَي . فلا يوجد فاعل مؤول من غير سابك من هذه الأحرف الثلاثة عند البصريين . وأجاز الكوفيون [السبك] ^(٨) من غير سابك ، تمسكاً بقوله تعالى : «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِ لَيْسَجُنَّهُ حَتَّى حِينٍ» ، ^(٩) أي : سَجَنَهُ ، بفتح السين . ورُدَّ بأنه يجوز أن

(١) الآية ٥١ من سورة العنكبوت .

(٢) الآية ١٦ من سورة الحديد . و «من قوله ... قلوبهم» ليس في م .

(٣) صدر بيت عجزه :

وكانَ ذهابُهُنَّ ، لَهُ ، ذهابا

شرح المفصل ١ : ٩٧ و ٨ : ١٤٢ والدرر ١ : ٥٤ .

(٤) تمة يقتضيها السياق .

(٥) كذا . و «أن تخشع» فاعل للفعل «يأْنِ» لا للفعل : آمَن .

(٦) م : اسم في الأول تأويلاً .

(٧) في الأصل ، ذهب الليالي .

(٨) م . وفي الأصل : وأجازه الكوفيون .

(٩) الآية ٣٥ من سورة يوسف . و «حتى حين» ليس في م .

يكون فاعلُ «بدا» ضميراً مستتراً فيه عائداً على المصدر المفهوم منه ، وهو البداء . ويؤيد ذلك أنه جاء مصرحاً به في قول القائل: ^(١)

* بَدَا لَكَ ، مِنْ تِلْكَ الْقُلُوصِ ، بَدَاءُ *

وهو أي: الفاعلُ أعم من أن يكون اسماً صريحاً أو مؤولاً . وإذا كان اسماً صريحاً ، أي: غير مؤول ، ^(٢) فهو صادق على قِسْمَيْنِ: ظاهرٍ ومُضْمَرٍ ، بالجرّ على البدلية بدلِ مُفَصَّلٍ من مجمل ، أو بالرفع على الخيرية لمبتدأ محذوف ، والتّصّب بفعل محذوف ، وهو بعيدٌ إن لم يكن ممنوعاً . وترك قسماً ثالثاً ، وهو المُبْهَم . وقد يُراد بالظاهر ما عدا المُضْمَر فيشمّله ، ^(٣) ولا يضرّ عدم التمثيل له .

[الفاعل الظاهر]:

والقسم الظاهرُ أقسامٌ ثمانيةٌ ، لأنّه إما أن يكون مفرداً أو مثني أو مجموعاً ، وكلّ واحدٍ إما لمذكر أو لمؤنث ، والجمع إما تصحيحاً أو تكسيراً . الأول منها: الاسمُ المُفْرَدُ المُقَابِلُ لِلتَّنْيِيزِ ، أي: المثني ، والجمع تصحيحاً وتكسيراً ، وهو لمذكر نَحْوُ: جاءَ زَيْدٌ ، ويحيى زَيْدٌ. ^(١) فـ

(١) عجز بيت لمحمد بن بشير الخارجي صدره:

لَمَلَّكَ ، وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ ،

المفني ص ٤٣٣ وشرح أبياته ٦ : ١٩٣ - ١٩٥ والخزانة ٤ : ٣٦ . وفي الأصل و م «لي» . والقُلُوصُ : الناقة الفتية .

(٢) م : أو غير مؤول .

(٣) أي : فيشمّل المبهّم . م : فلا فيشمّله .

(٤) م : ويحيى عمرو .

«جاء»: فِعْلٌ ماضٍ، ويَجِيءُ: فعل مضارع، وزَيْدٌ: فاعِلٌ. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

والثاني منها: مُتْنَى الْمُذَكَّرِ نَحْوُ: جاءَ الزَّيْدَانِ، ويَجِيءُ الزَّيْدَانِ. فـ «الزَّيْدَانِ»: متنى زيد فاعِلٌ. فهو مَرْفُوعٌ، وعلامة رَفْعِهِ الألفُ نيابةً عن الضمة.

والثالث منها: جَمْعُ الْمُذَكَّرِ السَّالِمِ من التَّغْيِيرِ، يَرْفَعُ «السَّالِمُ» صِفَةً لِـ «جَمْعٍ». ويجوز جرُّه صِفَةً لـ «مذَكَّرٍ»، بل هو أولى لأنَّ الْمُتَّصِفَ بِالسَّلامَةِ حَقِيقَةٌ إِنَّمَا هُوَ الْمُفْرَدُ، واتَّصافُ «الجمع» بذلك باعتبار اتِّصافِ المفرد به. نَحْوُ: جاءَ الزَّيْدُونَ، ويَجِيءُ الزَّيْدُونَ. فـ «الزَّيْدُونَ»: جمع «زيد» تصحيحاً فاعِلٌ. فهو مَرْفُوعٌ، وعلامة رَفْعِهِ الواوُ نيابةً عن الضمة.

والرَّابِعُ منها: جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْمُذَكَّرِ ^(١) نَحْوُ: جاءَ الرِّجَالُ، ويَجِيءُ الرِّجَالُ. فـ «الرِّجَالُ»: جمع رَجُلٍ تَكْسِيراً فاعِلٌ. فهو ^(٢) مَرْفُوعٌ، وعلامة رَفْعِهِ الضمةُ الظَّاهِرَةُ.

والخامِسُ منها: الْمُفْرَدُ الْمُؤَنَّثُ نَحْوُ: جاءتِ هِنْدٌ، وتَجِيءُ هِنْدٌ. فـ «هِنْدٌ»: فاعِلٌ. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الضمة. وهو مُؤَنَّثٌ لِدُخُولِ التَّاءِ فِي فِعْلِهَا. /

١١٦

والسَّادِسُ منها: مُتْنَى الْمُؤَنَّثِ نَحْوُ: جاءتِ الْهِنْدَانِ، وتَجِيءُ الْهِنْدَانِ. فـ «الْهِنْدَانِ»: مُتْنَى «هند» فاعِل. فهو مرفوع، وعلامة رفعه الألفُ نيابةً عن الضمة، مُؤَنَّثٌ لِدُخُولِ التَّاءِ فِي فِعْلِهِمَا.

(١) في الأصل و م: «المذكر». والتصويب من الشرح.

(٢) سقطت من م.

والسابع^(١) منها: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ مِنَ التَّغْيِيرِ نَحْوُ: جَاءَتْ الْهِنْدَاتُ
وتجيءُ الهِنْدَاتُ. ذ «الْهِنْدَاتُ»: جَمْعُ «هِنْد» جَمْعٌ سَلَامَةٌ فَاعِلٌ. فَهُوَ
مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ. وَهُوَ مُؤَنَّثٌ لِدُخُولِ التَّاءِ فِي فِعْلِهِ.
وَالثَّامِنُ وَهُوَ تَامَاهَا: جَمْعُ التَّكْسِيرِ لِلْمُؤَنَّثِ^(٢) نَحْوُ: جَاءَتْ
الْهُنُودُ، وتجيءُ الهِنُودُ. ذ «الْهُنُودُ»: جَمْعُ «هِنْد» تَكْسِيرًا فَاعِلٌ. فَهُوَ
مَرْفُوعٌ، وَعَلَامَةٌ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ. وَهُوَ مُؤَنَّثٌ لِدُخُولِ التَّاءِ فِي فِعْلِهِ.
وَلَوْ ضُمَّ الْمَضَارِعُ لِلْمَاضِي فِي التَّمَثِيلِ كَمَا فَعَلْنَا لَكَانَ أَوْلَى،
لِيَكُونَ فِيهِ الْإِشْعَارُ بِأَنَّ كُلًّا مِنَ الْفِعْلِ الْمَاضِي وَالْمَضَارِعِ يَرْفَعُ الْاسْمَ
الظَّاهِرَ، دُونَ غَيْرِهِمَا. وَهُوَ فِعْلُ الْأَمْرِ.

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ مِنَ الْمَاضِي مَا لَا يَرْفَعُ الْاسْمَ الظَّاهِرَ. وَهُوَ
«أَفْعَلٌ» فِي التَّعَجُّبِ نَحْوُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا! فَإِنَّ فَاعِلَهُ ضَمِيرٌ مُسْتَر
وَجَوِبًا يَعُودُ إِلَى «مَا». وَمَا خَلَا وَمَا عَدَا وَحَاشَا، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ مَا
خَلَا زَيْدًا، وَمَا عَدَا عَمْرًا، وَحَاشَا بَكْرًا. فَإِنَّ فَاعِلَهَا ضَمِيرٌ مُسْتَرٌ
وَجَوِبًا، يَعُودُ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ الْمَفْهُومِ مِنَ الْفِعْلِ، أَوْ عَلَى الْبَعْضِ^(٣)
الْمَفْهُومِ مِنَ الْكَلِمَةِ السَّابِقَةِ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، أَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ الْمَفْهُومِ مِنَ
الْفِعْلِ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، كَمَا سَيَأْتِي. وَهَذَا قَدْ^(٤) يُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِ
الْمَصْنُفِ: نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ.

(١) هذه الفقرة مكررة في م، مع إشارة زيادة.

(٢) في الأصل و م: «المؤنث». والتصويب من الشرح.

(٣) لا مانع من دخول «أل» على: بعض وكل وغير. انظر الأسماء واللغات (غير).

وسقط «وحاشا بكرًا... البعض» من م.

(٤) في م و حاشية الأصل عن نسخة: قيد.

وهذه التي ذكرها المصنّف أمثله الفعل المسند إلى الاسم الظاهر .
وأما أمثلة ما يُشبهه فقد تقدّمت . لا يقال : وقد قدّم المصنّف ^(١) على ما ذكر
مثالين من أمثلة الفعل . لأننا نقول : إنّما قدّمها ثمّ إرضاحاً للتعريف .
فإن قيل : الزيدان والهندان والزيدون والهندات والزود ^(٢) والهؤود
مفرداتها أعلام شخصية ، وهي : زيد وهند ، والأعلام تدلّ ^(٣) على
الوحدة ، لأنّ العلم ما وُضِعَ لمعيّن لا يتناول غيره ، كما سيأتي ، وإذا
زيد عليها أي : على تلك الأعلام ما يدلّ على التثنية أو الجمع ، ^(٤) أي :
ما تكون به مثناة أو مجموعة ، دلّ كل منها ح على التعدّد ، والوحدة
والتعدّد متضادّان فلا يجتمعان . ^(٥) فكيف جاز تثنية العلم وجمعه ؟

قلتُ في الجواب عن هذا السؤال : إذا أُريدَ تثنية العلم الشخصي
أو جمعه ^(٦) قصدَ تنكيره ، أي : يُرادُ به شخصٌ ما مسمّى ^(٧) بهذا الاسم ،
فيحصل مجزّداً عن الشخصات فيصير كسائر أسماء الأجناس كـ
«رجل» ، فتزول منه الوحدة ، ثمّ يُثنّى ويُجمع بعد زوال تلك الوحدة ،
كما تقدّم ، بدليل جواز دخول «أل» عليه أي : على ما ثني وجمع ، أي :
المثنى ^(٨) والجمع ، فقيل : الزيدان والزيدون . وإنّما دخلت عليه عوضاً

(١) م : وقدّم المصنّف .

(٢) كذا . ولم يرد ذكر هذا في الأمثلة .

(٣) في الشرح : والعلم يدلّ .

(٤) في الأصل و م : «والجمع» . والتصويب من الشرح .

(٥) م : فلا يجتمعا .

(٦) م : وجمعه .

(٧) م : يسمّى .

(٨) م : ما يثنى ويجمع أي المعنى .

عَمَّا فَاتَهُ مِنْ تَعْرِيفِ الْعَلَمِيَّةِ، أَي: مِنَ التَّعْيِينِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْعَلَمِيَّةِ .
 وفيه أَنَّ الْعَلَمَ إِذَا تَكَرَّرَ تَزُولُ مِنْهُ الْوَحْدَةُ الْمَعْيَنَةُ لَا الْوَحْدَةُ الشَّائِعَةُ
 الَّتِي تَدُلُّ عَلَيْهَا التَّكْرَرُ . فَالزَّائِلُ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجُمُعَةِ إِنَّمَا هُوَ الْوَحْدَةُ
 الْمَعْيَنَةُ لَا الْوَحْدَةُ الشَّائِعَةُ . وَالْوَحْدَةُ مَطْلَقًا تُنَافِي التَّعَدُّدَ . فَالْتَّنْكِيرُ وَإِنْ
 سَوَّخُ التَّثْنِيَةِ وَالْجُمُعِ بِمَنْعِهِ الْوَحْدَةَ الْمَعْيَنَةَ إِلَّا أَنَّهُ ^(١) لَا يَمْنَعُ الْوَحْدَةَ مَطْلَقًا ،
 كَمَا عَلِمْتَ . فَالسَّوْأَلُ بَاقٍ .

وَالْحَقُّ فِي الْجَوَابِ مَنَعَ السَّوْأَلِ مِنْ أَصْلِهِ ، بِأَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْوَحْدَةِ
 لَيْسَ هُوَ الدَّالُّ عَلَى التَّعَدُّدِ ، لِأَنَّ الدَّالَّ عَلَى الْوَحْدَةِ الْمَفْرُودِ ، وَالدَّالَّ عَلَى
 التَّعَدُّدِ هُوَ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعُ ، وَهُمَا غَيْرَانِ .

[الفاعل المضمر]:

وَالْقِسْمُ الثَّانِي: الْمُضْمَرُّ، وَيُقَالُ لَهُ: الضَّمِيرُ . وَتَقَدَّمَ بَيَانُ وَجْهِ
 التَّسْمِيَةِ بِذَلِكَ . وَهُوَ أَيُّ الْمَضْمَرِ: مَا دَلَّ وَضْعًا كَمَا هُوَ الْمُتَبَادِرُ عَلَى
 شَخْصٍ مُتَكَلِّمٍ، أَوْ شَخْصٍ مُخَاطَبٍ أَي: يُوَجَّهُ إِلَيْهِ الْخُطَابُ، وَلَوْ
 مَفْرُوضَ الْوُجُودِ، كَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْخُطَابَ الْحَقِيقِيَّ لَا يَسْتَلْزِمُ وَجُودَ
 الْمُخَاطَبِ بِالْفِعْلِ، بَلْ يَكْفِي أَنْ يُنْزَلَ الْمَعْدُومُ مَنْزِلَةَ الْمَوْجُودِ فَيَقَعَ
 الْخُطَابُ بَعْدَ التَّنْزِيلِ - فَالْمَجَازُ ^(٢) فِي التَّنْزِيلِ لَا فِي الْخُطَابِ - أَوْ
 شَخْصٍ غَائِبٍ يُحْكَى بِهِ عَنْهُ بِاعْتِبَارِ تَقَدُّمِ ذِكْرِهِ لَفْظًا أَوْ مَعْنَى أَوْ حُكْمًا .
 فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الضَّمِيرَ / مَوْضِعَ لَجَزَيَّاتِ هَذِهِ الْمَفَاهِيمِ الْكَلِمَةِ

١١٧

(١) كَذَا . وَمِثْلُ هَذَا التَّعْبِيرِ لَا وَجْهَ لَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ . وَانْظُرْ ص ٤٣١ - ٤٣٢ و ٦٦٦ .

(٢) م: وَالْمَجَازُ .

التي هي متكلّم ومخاطّب وغائب، استُحضِرَتْ تلك الجزئياتُ الغيرُ^(١) المتناهية بملاحظة تلك المفاهيم. فهي أي: تلك الصّمائِرُ جزئيات وضعا واستعمالا، لأنّ تلك الصّمائِرُ موضوعة لهذه المفاهيم نفسها، لتُستعمل في جزئياتها، فتكون كليّات وضعا جزئيات استعمالا.

مثلا لفظ «أنا» موضوع لكلّ فردٍ مشخّص يصدق عليه مفهوم متكلّم، على الأوّل، وموضوع لذلك المفهوم نفسه، لكن يُستعمل في فردٍ مشخّص من تلك الأفراد التي يصدق عليها ذلك المفهوم، على الثاني. وهذا تقرب للكلام على هذا البحث البعيد التّرام الذي^(٢) تزاخمت عليه أفهام الأعلام. ويقال بمثل ذلك في اسم الإشارة، كما ستأتي الإشارة إليه.^(٣)

وخرج بـ «وضعا» ما دلّ على شخصٍ متكلّم أو شخصٍ مخاطّب أو شخصٍ غائب لا بالوضع نحو «زيد» في قولٍ من اسمه «زيد»: «زيد ضرب»،^(٤) وقولك لمن اسمه «زيد»: يا زيد افعل كذا، وقولك لزيد الغائب: زيد فعل كذا.

فإنّ «زيدا» في الأوّل دلّ على شخصٍ متكلّم الخ، لكن لا بالوضع. فإنّ الأسماء الظاهرة كلّها موضوعة للغيبة لا باعتبار تقدّم الذّكر.^(٥) ومن

(١) يجوز دخول «أل» على «غير». انظر ص ٥٦.

(٢) في م وحاشية الأصل عن نسخة: التي.

(٣) م: كما سأتي في الإشارة إليه.

(٤) في الأصل و م: «يضرب». وانظر آخر هذه الفقرة. وما بين معقوفين هو تسمية من المطار.

(٥) م: للغيبة باعتبار تقدم الذكر.

ثم قيل: «يا تميم كلهم»، نظرًا إلى أصل المنادى قبل النداء، ولأن من اسمه «زيد» يقول: زيدٌ ضرب.

وبدا المصنّف بالمتكلم، لتقدمه على المخاطب بالطبع، لأنه مفيد والمخاطب مستفيد، ولا يتحقق وصف المخاطب بالخطاب إلا بعد تحقق وصف المتكلم بالتكلم، ولتقدمه على الغائب بالشرف.

ثم ثنى بالمخاطب لأنه أشرف من الغائب لتوجيه الخطاب له، وإن كان مؤخرًا عن الغائب باعتبار أن الخطاب لا يصل إليه إلا بعد صدوره عن المتكلم متعلقًا بشأن الغائب. فقد لوحظ واعتُبر حال الغائب قبل وصول الخطاب للمخاطب، فهو مقدّم على المخاطب بهذا الاعتبار.

وهو أي: المضمَر قسمان: مستر وبارز. وكلّ منهما يقع فاعلاً. والبارز قسمان: متصل ومنفصل. وسيأتي تعريفهما في كلامه في باب «المفعول به». وهو أن المتصل ممّا لا يتقدّم على عامله، ولا يلي «إلا» في الاختيار. وفيه كلام يأتي أيضًا.

والمستر لا يتّصف باتّصال ولا بانفصال. لكنّ بعضهم وصفه بالاتّصال، وعليه جرى المصنّف هنا حيث اقتصر في التمثيل على المتصل، وأدخل فيه المستر جوازًا، فذكر أن الضمير أي: المتصل بقرينة التمثيل اثنا عشر نوعًا. وكان القياس أن يكون أربعة عشر نوعًا، لما ستعلم.

فذكر منها في البارز فقط اثنان، للمتكلم، أحدهما: له وحده غير معظّم نفسه، وهو: أكرمتُ، بضمّ التاء. ضمّوها للمتكلم لأنّ الضمّ أقوى الحركات، والمتكلم متقدّم فأخذه. ثانيهما: له مع غيره واحدًا أو أكثر،

أو معظماً نفسه، وهو: أَكْرَمْنَا، يُسْكُونِ الميم، هو من المشترك بين الواحد المعظم نفسه وبين جماعة الذكور والإناث. وإنما فعلوا ذلك لِقَلَّةِ الالتباس فيه.

ومنها كذلك أي: البارز فقط خَمْسَةُ لِلْمُخَاطَبِ، أحدها أَكْرَمْتُ بَفَتْحِ التَّاءِ لِلْمُذَكَّرِ المفرد لأنَّ الضَّمَّ لا يمكن، والفتح راجع على الكسر لختفه، والمذكر مقدّم على المؤنث فأخذه، أو لأنَّ خطاب المذكر أكثر، فالتخفيف به أليق.

وثانيها: أَكْرَمْتُ، يَكْسِرُهَا أي: التَّاءُ لِلْمُؤنَّثِ المفرد لأنه لم يبق غير الكسرة، ولم يبق غير المخاطبة^(١) فَأُعْطِيَتْهَا، ولأنَّ الياء تقع ضميرها في نحو: اضْرِبِي، والكسرة أُخْتُ الياء فناسب إعطاؤها لها. وحكي: أَكْرَمَيْتِي، بياء بعد الكسرة.

وثالثها: أَكْرَمْتُمَا. وهو^(٢) لِلْمُؤنَّثِ مُطْلَقًا أي: مُذَكَّرًا كَانَ أو مُؤنَّثًا. ولم يفرقوا بين المخاطبتين والمخاطبتين في ذلك، اتكالا على قرينة الخطاب.^(٣) فإنه يُعْلَمُ من الخطاب حال المخاطب من ذكورة وأنوثة. ولم يعولوا على ذلك في المفرد لكثرتة، فاحتيط له.

قيل: وزادوا الميم لئلا يلتبس بالمفرد^(٤) المخاطب عند إشباع الفتحة للإطلاق، وليتميّز المخاطب المثنى عن الغائب بذلك. وفيه أن

(١) م: غير المخاطب.

(٢) م: وهي.

(٣) أقحم هنا في م عبارة من أول الكلام على المضمّر.

(٤) م: بالمراد.

المخاطبين متميزان^(١) عن الغائبين بوجود التاء المثناة فوق في الأول دون الثاني، وكذا التمييز/زيادة الميم حاصل بين المخاطبتين والغائبين. ١١٨ ورابعها: أكرمتم، وهو لجمع الذكور، وخامسها: أكرمتن، وهو لجمع الإناث، فرقاً بين جمع المخاطب وجمع المخاطبة باختصاص الجمع المذكور بالميم لمسابتها للواو التي تكون علامة له في الغيبة، كما سيأتي، بجامع أن كلا شفوي. ومن ثم ضم ما قبلها. وقيل: أصله «أكرمتمو» بواو دالة على جماعة الذكور المخاطبين، بدليل عودها إذا لقيها^(٢) ضمير نحو: أكرمتموه. واختصاص الجمع المؤنث بالتون كما خُصَّ بها في جمع الغائبة، كما سيأتي، وشددوا التون هنا لأنهم قالوا: أصله «أكرمتن»^(٣) بزيادة ميم فأدغموا الميم في التون إدغاماً واجباً. ولذلك ضموا ما قبل النون.

وليس المضمّر «أكرمتم» بضمّ التاء بجملته، وكذا ما عطف عليه من «أكرمتم» بفتحها وما بعده، كما قد يَظْهَر، بل هو التاء فقط في الجميع أي: جميع ما ذكر. وهي الفاعِلُ، وحُرِّكتْ خوف اللبس بتاء التانيث،^(٤) ولم يُعكس لأن تاء التانيث حرف، وهو أولى بالسكون.

وهي اسمٌ لما تقدّم، مَبْنِيٌّ لِلشَّبهِ الوَضْعِيّ، على الرَّاجِحِ كما تقدّم، مَحَلُّهُ رَفْعٌ على المبالغة،^(٥) أو على حذف مضاف أي: إعرابٌ محلُّه رَفْعٌ

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: يميزان.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: لقينا.

(٣) م: أكرمتم.

(٤) م: لتاء التانيث.

(٥) يعني أن «رفع» مصدر بمعنى اسم المفعول للمبالغة في الدلالة. وفي المطار: هو نفس الرفع على سبيل المبالغة.

أو ذو رفع ، لا يَظْهَرُ فِيهِ إعرابٌ . ولا تكون هذه التاء إلا في محل رفع .
وليس المضمَر «أكرمنا» بجملته ، بل هو «نا» فقط . وهي فاعل ،
وهي اسم مبنيّ محلّه رفع ، كما هنا . وتكون في محل نصب ، كما
سيأتي في المفعول به ، وتكون في محل جرّ نحو: رَبَّنَا الطُّفْ بنا .
وليس لنا ضمير متصل متّحد المعنى ، يقع في هذه المحالّ الثلاثة ، إلّا
لفظة «نا» خاصّة .

والْحُرُوفُ اللَّاحِقَةُ لَهَا أي: لتلك التاء . وهي الميم والألف في
المتّى ، والميم في جمع الذّكور ، والتّون في جمع الإناث . لا دَخَلَ^(١)
لَهَا في الفاعليّة . وإنّما الغرض منها تمييز مَنْ هي له . فالغرض من
الألف الدّلالة على التّثنية ،^(٢) وزيدت قبلها الميم لما تقدّم ، ومن الميم
الدّلالة على جمع الذّكور ، ومن التّون الدّلالة على جمع الإناث .
ومنها لكن لا بقيد كونها كذلك ، أي: من البارز فقط ، بل منه
ومن المستتر ، خَمْسَةٌ لِلْغَائِبِ:

أحدها من المستتر: أَكْرَمَ ، أي: المستتر فيه جوازاً ، ومثله «يُكْرِمُ»
بالياء المثناة تحت للمفرد المذكّر نحو: زيدٌ أَكْرَمَ وَيُكْرِمُ . ففي «أَكْرَمَ»
وَيُكْرِمُ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازاً^(٣) هو الفاعل ، تَقْدِيرُهُ: هُوَ .

وثانيها من ذلك: «أَكْرَمَتْ» بِسُكُونِ التّاء ، أي: المستتر فيه جوازاً ،
ومثله «تُكْرِمُ» بِالتّاء المثناة فوق للمفردة ، نحو: هندٌ أَكْرَمَتْ وَتُكْرِمُ .

(١) في شرح الأزهري والتنقيح: لا مدخل .

(٢) م: التّثنية .

(٣) سقطت من م .

ففي «أَكْرَمْتَ وَتُكْرِمُ» ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ جَوَازًا هو الفاعل، تَقْدِيرُهُ: هِيَ. والفاء في «أَكْرَمْتَ» حرف تَأْنِيثٍ إجماعاً. وخرقه بعضهم فَادَّعَى اسْمِيَّةَ هذه الفاء وَأَتَاهَا^(١) هي الفاعل. وعليه لو جاء بعدها اسم ظاهر نحو: أَكْرَمْتَ هَذَا، كان ذلك الاسم الظاهر بدلاً من تلك الفاء، أو مبتدأً والجمله قبله خبره.

وثالثها من البارز: «أَكْرَمَا» للمثنى مطلقاً مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو: الزَّيْدَانِ أَوْ الْهِنْدَانِ أَكْرَمَا. ولم يفرِّقوا بينهما، ورُبُّمَا فَرَّقُوا فَقَالُوا فِي الْمُؤَنَّثِ: «أَكْرَمَتَا» بناءً قبل الألف.

ورابعها من ذلك: «أَكْرَمُوا» لجمع الذكور، نحو: الزَّيْدُونَ أَكْرَمُوا. ورسموا بعد هذه الواو، أي: المتطرفة الْمُتَّصِلَةُ بفعل ماضٍ ومثله الأمر كـ «قوموا» والمضارع كـ «يقوموا»، أَلْفًا فَرَقًا بينها وبين واو العطف فيما لا تَتَّصِلُ به الواو من الأفعال نحو: جَادُوا وَسَادُوا. ثُمَّ أَحَقُّوا بِهِ مَا اتَّصَلَتْ بِهِ الْوَاوُ مِنَ الْأَفْعَالِ^(٢)، نحو: أَكَلُوا وَشَرَبُوا، الَّتِي لَا تَلْتَبِسُ بِوَائِ الْعُطْفِ لِاتِّصَالِهَا وَانْفِصَالِ وَائِ الْعُطْفِ، طَرْدًا لِلْبَابِ. وَمِنْ ثَمَّ سَمَّى فِي «الْقَامُوسِ» هَذِهِ الْأَلْفَ بِالْفَارِقَةِ.

وخامسها من ذلك: «أَكْرَمْنَ» لجمع الإناث.

وليس المضمر «أَكْرَمَ» وما عُطِفَ عليه، بل هو المُسْتَرِ فِي «أَكْرَمَ» وَفِي «أَكْرَمْتَ» كَمَا عَلِمْتَ، وَالْبَارِزُ فِي: أَكْرَمَا وَأَكْرَمُوا وَأَكْرَمْنَ، الَّذِي هُوَ الْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالتَّوْنُ.

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ: وَأَتَاهَا.

(٢) سَقَطَ «نَحْوُ جَادُوا... الْأَفْعَالُ» مِنْ م.

فالْأَلِفُ في «أكرما» والواوُ في «أكرمُوا» والنونُ في «أكرمَنْ» هيَ
الفاعلُ فقط. وهي اسم مبنية محلّه^(١) رَفَعَ فيه ما تقدّم، لا يَظْهَرُ فِيهِ
إعرابٌ، ولا تكون هذه الألف والواو والنون إلّا في محلّ رفع.

فَعِلِمَ / أنه لا يستتر في فعل الغائب ضمير التثنية والجمع. وذهب ١١٩
المازنيّ إلى أنّ الفاعل في: أكرما وأكرمُوا وأكرمَنْ، ضميرٌ مستترٌ، وأنّ
الألف والواو والنون علامات كناء التّأنيث. وعليه فكلُّ من ضمير
التثنية والجمع مستترٌ في فعل الغائب.^(٢) ووافق الأخفشُ المازنيّ^(٣)
في الواو دون الألف والنون، على ما هو ظاهر صنيع «المغني». ^(٤)

وإنّما خصّوا جمع المذكر الغائب بالواو وجمع المؤنث الغائب
بالتّون للتمييز بينهما، ولم يعكسوا لأنّ الواو في الضمائر المتصلة تتقدّم
النون، والمذكر مقدّم، وقابلوا بين الواو والنون لما بينهما من المشابهة.
هذا. وقد قال الشيخ^(٥) أبو حيّان: الذي أذهبُ إليه أنّ هذه
التّعالييل لا يُحتاج إليها، لأنّها تعاليل وضعيات، والوضعيات ينبغي ألاّ
تُعلّل. انتهى. ويوافقه قول المُحقّق: ^(٦) هذه التّعالييل مناسبات ذكروها،

(١) في الشرح والتنقيح: محلها.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: الغائبين.

(٣) كلا. والمازني تلميذ للأخفش، حصلت موافقته لشيخه في ذلك. فالتعبير فيه قلب
في التركيب، أو هو وهم دخل من عبارة السيوطي في الهمع ١: ٥٧، أو يعكس
ضبط الاسمين.

(٤) ص ٤٠٤.

(٥) م: وقال الشيخ.

(٦) هو السعد الضفازاني. م: شيخ المحققين.

أي: بعد الوقوع. قال: وإلا فالحاكم^(١) بذلك الواضع. انتهى. وقد قدمنا الكلام في نظير هذا.

ثم إن حذف العاطف هنا^(٢) سائغ لأنه في مقام التعداد. ثم الحكم على الضمير المستتر بأنه متصل، الذي اقتضاه كلام المصنف وصرح به غيره، كابن هشام في «التوضيح» وابن مالك في «الخلاصة»، في هذا الباب، مخالف لقول ابن هشام في بعض تعاليقه: الحق أن الاتصال والانفصال من عوارض الألفاظ. انتهى. أي: الألفاظ الحقيقية. فلا ينافي ما تقدم من أن الضمائر المسترة ألفاظ اصطلاحاً.

وفي كلام المحقق: ^(٣) المتصل بحسب اللغة لا يُطلق إلا على البارز لأن الجس يكذب باتصال شيء في «ضرب» من: زيد ضرب. بل القول بالاتصال، أي القول بوصف المستتر بالاتصال، اصطلاح نحوي ولا مشاحة فيه. انتهى.

وقد علمت أن الضمير البارز المنفصل يقع فاعلاً، وهو اثنا عشر نوعاً أيضاً:

اثنان للمتكلم، أحدهما له وحده غير معظم نفسه، وهو «أن» بغير ألف من نحو قولك: «ما قام إلا أنا» بالألف الزائدة. وثانيهما له مع غيره أو معظماً^(٤) نفسه، وهو «نحن» من قولك: ما قام إلا نحن. وذكر

(١) في الأصل: فالحكم.

(٢) يعني في تعداد ضمائر الخمسين المتقدمين.

(٣) هو الشريف التفازاني.

(٤) في الأصل و: أو معظم.

بعضهم أَنَّ أصله «نَحَنُ» بضمّ الحاء وسكون التّون، نُقِلَتْ حركة الحاء إلى التّون وأُسْكِنَتِ الحاء.

وخمسة منها للمخاطب، أحدها للمفرد المذكّر، وهو «أَنْ» من نحو قولك: ما قام إلّا أَنْتَ، بفتح التّاء. وثانيها للمفردة المؤنّثة، وهو «أَنْ» من نحو قولك: ما قام إلّا أَنْتِ، بكسر التّاء. وثالثها للمثنى مطلقاً، وهو «أَنْ» من نحو قولك: ما قام إلّا أَنْتُما. ورابعها لجمع الذّكور، وهو «أَنْ» من نحو قولك: ما قام إلّا أَنْتُمْ. وخامسها لجمع الإناث، وهو «أَنْ» من^(١) نحو قولك: ما قام إلّا أَنْتُنَّ.

فعلّم أَنَّ الضّمير في «أنا» هو «أَنْ» زيدت عليها الألف لبيان الحركة. وذهب الكوفيّون إلى أَنَّ الضّمير «أنا» بجملته، فالألف أصلية، واختاره الشيخ ابن مالك - وفي «أنت» وفروعه هو «أَنْ» فقط زيدت عليه التّاء وهي حرف خطاب،^(٢) تُصَرَّفُ فيها كالاسميّة ففُتِحَتْ للمذكّر، وكُسِرَتْ للمؤنّث، ووُصِلَ بها ميم وألف في المثنى، وميم فقط في جمع الذّكور، ونون مشدّدة في جمع الإناث.

وذهب الفراء^(٣) إلى أَنَّ الضّمير في «أنت» هو المجموع، وذهب ابن كيسان إلى أَنَّ الضّمير هو التّاء. والظاهر أَنَّ مثل «أنت» عندهما فروعه.

وخمسة منها للغائب، أحدها للمفرد المذكّر، وهو «هُوَ» من نحو قولك: ما قام إلّا هو. وتشديد واوه لغة. وثانيها للمفردة المؤنّثة الغائبة،

(١) سقطت من م.

(٢) م: «خطاب حرف» مع إشارتي تقديم وتأخير.

(٣) م: الغزالي.

وهي «هيّ» من نحو قولك: ما قام إلّا هي. وذهب الكوفّيون إلى أنّ الضمير في ذلك هو الهاء فقط، والواو في الأوّل والياء في الثاني زيدتا للإشباع.

وثالثها للمثنى مطلقاً، وهو الهاء من «هُما» من نحو قولك: ما قام إلّا هما. ورابعها لجمع المذكر،^(١) وهو الهاء من «هُم» من^(٢) نحو قولك: ما قام إلّا هُم. وخامسها لجمع المؤنث، وهو الهاء من «هُنَّ» من^(٣) نحو قولك: ما قام إلّا هُنَّ.

فُعَلِمَ أنّ الضمير في «هما وهم وهنّ» الهاء فقط، زيدت عليها الميم والألف في الأوّل، والميم في الثاني، والتّون المشدّدة في الثالث. وحُكي عن الفارسي في «هما وهم» أنّ الضمير هو المجموع. ١٢٠ والظاهر أنّ/ مثلهما «هُنَّ». وإلّا فما الفرق؟

(١) م: الذكور.

(٢) في الأصل: في.

الباب الثاني من المرفوعات

باب نائبِ الفاعِلِ

هذه عبارة الشيخ ابن مالك، عدل إليها عن قول القدماء من النحاة: «المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله»، لِمَا فيه من القصور والصدق على ما ليس مرادًا، إذ لا يشمل نائب الفاعل إذا كان^(١) غير مفعول به،^(٢) ولأنَّه يقال للمفعول الثاني من نحو «أُعطيَ زيدٌ درهمًا»: إنَّه مفعول فعل لم يُسمَّ فاعله.

وإنَّ^(٣) أُجيب عن الأوَّل بأنَّ الفعل عند القدماء إذا أُسند لغير المفعول به لا يكون إسناده حقيقيًّا لأنَّه على خلاف الأصل، ولهذا لا ينوب غيره مع وجوده عند جمهور البصريِّين لأنَّه شريك الفاعل - وأولى منه^(٤) أنَّ المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله صار عَلَمًا بِالْغَلَبَةِ على كل ما ناب عن الفاعل - وعن الثاني^(٥) بأنَّ الكلام في المرفوعات والمفعول الثاني لـ «أُعطيَ» منصوب.

(١) م: لأنَّه يشمل نائب الفاعل إذ كان.

(٢) في حاشية الأصل بقلم آخر: «إنَّ كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا أو مصدرًا». انظر المطار ص ٨٩. والجار والمجرور في «لأنَّه» معطوفان على «لِما» في محل نصب بالمطف ولا يعلقان.

(٣) كذا، والصواب حلف «إنَّ». انظر المطار ص ٨٩. - ولأَ فَإِنَّ الواو هنا: للحال من فاعل: عدل. وإن: حرف زائد للتعميم. والمراد: على كل حال، أُجيب أم لم يجب.

(٤) يعني: والجواب الأفضل من قوله: أُجيب عن الأوَّل.

(٥) المطف على «عن الأوَّل». وانظر المطار ص ٨٩.

ونائبُ الفاعِلِ أي: ما يُطلق عليه هذا اللفظ هو: كُلُّ اسمٍ صريحٍ أو مُؤوَّلٍ حُذِفَ أي: تُركَ فاعِلُهُ أي: فاعلٌ عامله لفظاً وتقديراً^(١) لِقَرَضٍ مِنَ الْأَغْرَاضِ الْمَبِينَةِ فِي فَنِّ «الْمَعَانِي»، الَّتِي مِنْهَا الْعِلْمُ أَوِ الْجَهْلُ بِهِ، أَوْ عَدَمُ تَعَلُّقِ الْغَرَضِ بِذِكْرِهِ، أَوْ الْخَوْفُ مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ، أَوْ صَوْنُهُ عَنْ لِسَانِكَ أَوْ صَوْنِ لِسَانِكَ عَنْهُ.

قال ابن الصَّائِحِ، بِمُعْجَمَةٍ فَمَهْمَلَةٌ: قَوْلُهُمْ أَيِ النَّحَاةِ: «يُحْذَفُ الْفَاعِلُ لَكَذَا وَكَذَا» هَلْبَيَانٌ مِنَ الْقَوْلِ^(٢) نَازِحٌ عَنِ الْحَقِّ جَمْلَةً، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ طَلَبِ الْعِلَّةِ لِذَلِكَ وَطَلَبِهَا فِيمَا يُبْنَى^(٣) الْفِعْلُ لِلْفَاعِلِ. انْتَهَى. وَفِيهِ أَنَّ هَذَا جَاءَ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ عَلَى مَا سَيُعْلَمُ، وَلَعَلَّهُ نَظَرٌ إِلَى أَنَّ هَذَا مِنَ الْوَضْعِيَّاتِ وَهِيَ لَا تُعْلَلُ. وَقَدْ عَلِمْتَ مَا فِيهِ. وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ مِنْ أَسْبَابِ الْإِخْتِصَارِ، لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الْفَاعِلِ بِإِعْطَاةِ حَكَمِهِ، وَعَلَى الْمَفْعُولِ بِوَضْعِهِ.

وَأَقِيمَ هُوَ أَي: ذَلِكَ الْاسْمُ الَّذِي حُذِفَ فاعِلٌ عامله لفظاً وتقديراً، الَّذِي يُقَالُ لَهُ: نَائِبُ الْفَاعِلِ، مَقَامُهُ^(٤) أَي: مَقَامُ الْفَاعِلِ فِي أَحْكَامِهِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ مِنْهَا الرَّفْعُ بِالْمُسْنَدِ لَا بِالْإِسْنَادِ.

وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ نَصْبِهِ وَرَفْعِ الْمَفْعُولِ عِنْدَ أَمْنِ اللَّبْسِ كَقَوْلِهِمْ: خَرَقَ الثَّوبُ الْمَسْمَارَ، وَكَسَرَ الرَّجَاجُ الْحَجَرَ، بَرَفَعِ الْأَوَّلَ وَنَصَبِ

(١) م: أو تقديرًا.

(٢) م: في القول.

(٣) في الأصل: «بني». وفي الحاشية عن نسخة: بين.

(٤) هذا هو الصواب. أعني فتح أوله. وقول العطار ص ٩٠: «بضم أوله، مأخوذ من:

أقام، أي جعل ذلك الاسم مكان الفاعل» يخطئ آخره زعم الضم.

الثاني، فهو شاذ وهو من باب القلب، هو من مُلَح كلامهم.
 وادعى ابن الطراوة أنه مقيس، وأيد بقراءة ابن كثير^(١): «فَتَلَقَّى
 آدَمَ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ»، بنصب «آدم» ورفع «كلمات». ونظر فيه
 المصنف، بإمكان حمله على الأصل، لأن من تلقى شيئاً فقد تلقاه
 الآخر. انتهى. وفيه أن هذا واضح فيمن يُنسب إليه التلقي عادةً.
 وخرج به «أقيم مقامه» المفعول الثاني في نحو: أُعْطِيَ زَيْدٌ
 درهماً، لأنه لم يُقم مقام الفاعل.

[المبني للمجهول]:

وغير عامله أي: عامل ذلك الاسم إلى صيغة «فَعِلَ» بِضَمٍّ أَوَّلِهِ
 وكسر ثانيه لفظاً أو تقديرًا، في الفعل الماضي من الثلاثي المجرد
 المتصرف ولو ناقصاً، أو إلى صيغة «يُفَعِّلُ» بِضَمٍّ أَوَّلِهِ وَفَتْحَ مَا قَبْلَ
 آخِرِهِ كذلك في الفعل المضارع ممّا ذُكِرَ، أو إلى صيغة «مَفْعُولٍ» في
 الاسم أي: اسم الفاعل من الثلاثي المجرد.

وتعبيره بالتغيير يُرشد إلى أن الأصل إسناد العامل إلى الفاعل،
 عُذِلَ عنه وأُسند لغيره^(٢) على خلاف الأصل. وهو ما ذهب إليه
 البصريون. وذهب الكوفيون إلى أن إسناد العامل لغير الفاعل صورة
 أصلية أيضاً.

ثم إن قوله «وغير عامله» النح غير محتاج إليه في التعريف، بل

(١) الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٢) م: إلى غيره.

يوجب قصوراً فيه ، لأنّ التّغيير المذكور خاصّ بالعامل الثلاثي المجرد .
 إلّا أن يقال : اقتصر على الثلاثي المجرد لأنّه الأصل .

ومِن ثَمَّ قال : فإن كانَ حامِلهُ أي : نائب الفاعل فِعْلاً ماضِياً ثلاثِياً
 صحيح العين مجرّداً ، ولو مضاعفاً ، ضُمَّ أوْلُهُ وكُسِرَ ما قَبْلَ آخِرِهِ ، أي :
 يجب أن يكون أوْلُهُ مضموماً وما قبل آخره مكسوراً تحقِيقاً أي : محقّقاً
 أي : ملفوظاً به . وذلك نَحْوُ : ضَرَبَ زَيْدٌ .

والأصل ، كما عُلِمَ ، إسنادُ العامل للفاعل ، فكان الأصل أن يقال :
 ١٢١ ضَرَبَ عَمْرُو زَيْدًا . فحُدِّلَ عن ذلك وحُدِّفَ أي : تُرِكَ / الفاعِلُ ، وهو
 «عَمْرُو» ، وأُقيِمَ المَفْعُولُ ، وهو «زَيْدٌ» ، مقامَ الفاعِلِ الَّذي هو «عَمْرُو»
 في أحكامه المختصّة به .

فصارَ ذلك المفعول مرفوعاً بَعْدَ أن كانَ منصوباً ، وصار عُمدة
 يعتمد عليه الكلام لا يتم بدونه ، بَعْدَ أن كانَ فَضْلَةً يَسْتَغْنِي عنه الكلام
 ويتم بدونه ، وصار مُتَّصِلاً بالفعل مثلاً بَعْدَ أن كانَ مُنْفَصِلاً عَنْهُ
 بالفاعل ، أي : الأصل فيه ذلك ، وامْتَنَعَ أي : وصار ممتنعاً تَقْدِيمُهُ عَلَى
 الفِعْلِ ، بَعْدَ أن كانَ جائِزَ التَّقْدِيمِ عَلَيْهِ ، أي : الفعل .

وَأَنْتَ الفِعْلُ ^(١) وجوباً أو جوازاً لِتَأْنِيثِهِ ، إن كانَ ^(٢) مُؤَنَّثًا -
 فوجوباً نحو : ضَرَبَتِ امْرَأَةٌ ، وجوازاً نحو : غَيِبَتِ الشَّمْسُ وأَحْضَرَتِ
 للقاضي امرأةٌ - وَغَيْرَ حَامِلِهِ أي : صار مغيّراً عَنْ صِيغَتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ، أي :

(١) كذا . والمراد اتصال الفعل بئاء التّأنيث ، للدلالة على تأنيث المسند إليه ، كما ذكر
 الحلبي قبل . - وإلّا فالفعل لا يؤنث ولا يذكر .

(٢) أي : نائب الفاعل .

التي كان الأصل أن يجيء عليها، على ما تقدم. وتغييره بِضَمٍّ أَوَّلُهُ
وَكَسْرٍ مَا قَبْلَ آخِرِهِ تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا، أي: مقدَّرًا، أي: غير ملفوظ به.
وذلك نَحْوُ: كَيْلُ الطَّعَامِ. فَإِنْ ضَمَّ أَوَّلُهُ وَكَسَرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ مَقْدَرٌ
لَا ملفوظ به. والأصل في هذه الصيغة «كَيْلٌ» بِضَمِّ الكافِ وَكَسْرِ الياءِ.
فَاسْتُنْقِلَتْ الْكَسْرَةُ عَلَى الياءِ، فَنُقِلَتْ مِنْهَا إِلَى الكافِ بَعْدَ حَذْفِ
حَرَكَتِهَا، وَلَمْ تُحَذَفِ الياءُ لِمُنَاسَبَةِ حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا لَهَا، فَصَارَ «كَيْلٌ»
بِكَسْرِ الكافِ وَسُكُونِ الياءِ. فَكَسَرُ الياءِ وَضَمُّ الكافِ مُقَدَّرٌ.

وقد يكون ضَمُّ أَوَّلِهِ تَحْقِيقًا وَكَسْرُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ تَقْدِيرًا. وذلك
نَحْوُ: شُدُّ الْحِزَامِ، مِنَ الثَّلَاثَةِ الْمُضَاعَفِ. وَالْأَصْلُ فِي هَذِهِ الصِّيغَةِ
«شُدَّةٌ» بِدَالَيْنِ، فَادْغَمَ أَحَدُ الْمِثْلَيْنِ فِي الْآخَرِ. فَكَسَرُ أَوَّلِهِمَا، أي:
الْمِثْلَيْنِ، الَّذِي هُوَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ مُقَدَّرٌ.

وَالسَّرُّ فِي ضَمِّ الْأَوَّلِ وَكَسْرِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ تَمْيِيزُ صِيغَةِ الْعَامِلِ
الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ عَنِ صِيغَةِ الْعَامِلِ الْمَبْنِيِّ لِلْفَاعِلِ. وَلَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى
ضَمِّ الْأَوَّلِ لَثَلًا يَلْتَبَسُ بِمَجْهُولِ الْمَاضِي بِمَجْهُولِ الْمَضَارِعِ حَالَةَ الْوَقْفِ
فِي نَحْوِ: أُكْرِمَ. إِذْ يَقَالُ فِيهِ حِينَئِذٍ: أُكْرِمَ. فَلَا يَقَالُ: ^(١) مَجْهُولِ الْمَضَارِعِ
مَرْفُوعٍ، وَمَجْهُولِ الْمَاضِي مَبْنِيٍّ عَلَى الْفَتْحِ.

وَلَمْ يَقْتَصِرُوا عَلَى كَسْرِ مَا قَبْلَ الْآخِرِ لَثَلًا يَلْتَبَسُ بِالْأَمْرِ فِي نَحْوِ
«عَلَّمَ» بِفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ الْمَشْدُودَةِ. ^(٢) إِذْ يَقَالُ فِيهِ حِينَئِذٍ: «عَلَّمَ» بِكَسْرِ
الْعَيْنِ الْمَشْدُودَةِ. وَذَلِكَ حَالَةُ الْوَقْفِ، فَلَا يَقَالُ: ^(١) الْمَاضِي مَبْنِيٍّ عَلَى
الْفَتْحِ، وَالْأَمْرُ عَلَى السَّكُونِ.

(١) يعني: فلا يُحتاج إلى القول.

(٢) سقطت من م.

وإنما اختاروا للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل دون المبني للفاعل، لكون المبني للمفعول^(١) أقل استعمالاً من المبني للفاعل. واختاروا هذا الوزن دون بقية الأوزان، لأنه ليس من أوزان الاسم. لا يقال: «ولو كَسِرَ الأولُ وَضُمَ الثاني لحصل^(٢) هذا الغرض لأنه ليس من أوزان الاسم أيضاً»، لأننا نقول: نعم لكن الخروج من الضمة للكسرة أولى من العكس، لأنه طلب خفة بعد ثقل. ثم إن هذا الوزن فيما ذكر هو الكثير الشائع. فلا يَرِدُ نحو^(٣): «رِدَّتْ إِلَيْنَا»، «وَلَوْ رِدُّوا»^(٤) بكسر الراء، كما قُرئ به فيهما،^(٥) بنقل كسرة العين إلى الفاء حملاً له على معتل العين كـ «قَالَ وَبَاعَ»، حيث يقال: قِيلَ وَبِيعَ، لثدوره.

ولو قال المصنف: «ضَمَّ أَوَّلَ متحرك منه» لشمّل نحو: اسْتُخْرِجَ المَالُ واكْتَسِبَ الثَنَاءُ. فإن أولهما وهو ما بعد الهمزة ليس مضموماً،^(٦) لأن همزة الوصل لا اعتداد بها وهي تابعة في الضم للحرف المضموم من ذلك، كما تبع^(٧) في ضمّ الأول ثاني الفعل المبدوء بتاء المطاوعة نحو: تُعَلِّمُ الخطُّ وتُكْسِرُ الخطُّ^(٨).

(١) سقط «هذا... للمفعول» من م.

(٢) م: حصل.

(٣) الآية ٦٥ من سورة يوسف.

(٤) الآية ٢٨ من سورة الأنعام.

(٥) م: فهما.

(٦) م: ما بعد الهمزة مضموم.

(٧) م: كما يقع.

(٨) مثل هذا التركيب يفتضي شبه جملة تكمل معناه.

ثُمَّ إِنَّ مُحَلَّ قَوْلِهِمْ «وَكُسِرَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ» إِذَا^(١) لَمْ يَكُنْ مَكْسُورًا. وَلَا بَقِيَ عَلَى كُسْرِهِ نَحْوُ: شَرِبَ الْمَاءُ، لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِكُسْرِ الْمَكْسُورِ، وَلَا حَاجَةٌ إِلَى تَكْلُفِ ادِّعَاءِ زَوَالِ تِلْكَ الْكُسْرَةِ، كَمَا بَحَثَ الشَّيْخُ أَوْ حَيَّانٌ، فَقَالَ: لَوْ قِيلَ: إِنَّهَا أَيُّ: كُسْرَةٍ «شَرِبَ» زَالَتْ، وَجَاءَتْ كُسْرَةُ أُخْرَى، لَكَانَ وَجْهًا. انْتَهَى.

وَقَدْ قَدَّمْنَا مَا فِيهِ. وَفِي قَوْلِنَا هُنَا: «أَيُّ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ مَضْمُومًا وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مَكْسُورًا» إِمَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا «الْمُتَصَرِّفُ» الْجَامِدُ، فَلَا يُبْنَى لِلْمَفْعُولِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ،^(٢) نَحْوُ: عَسَى وَلَيْسَ. وَدَخَلَ فِي قَوْلِنَا «لَوْ نَاقِصًا» كَانَ وَأَخَوَاتُهَا، لِإِنِّهَا تُبْنَى لِلْمَفْعُولِ عِنْدَ الْجُمْهُورِ. وَعَلَيْهِ لَا يُقَامُ خَبَرُهَا مَقَامَ اسْمِهَا/ خِلَافًا لِلْفَرَاءِ. وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ التَّعَرُّضُ لِلْمَسْأَلَةِ فِي ١٢٢ بَابِ «كَانَ»، وَسَنُوضِّحُهَا.

ثُمَّ هَذَا إِذَا كَانَ عَامِلٌ نَائِبُ الْفَاعِلِ فَعَلًّا مَاضِيًّا،^(٣) النِّحْيُ مَا تَقَدَّمَ. وَأَمَّا إِنْ كَانَ عَامِلُهُ فَعَلًّا مَاضِيًّا مَعْتَلًّا الْعَيْنَ جَازًا^(٤) كَسَرَ أَوَّلَهُ وَضَمَّهُ نَحْوُ: قَالَ وَبَاعَ. وَحَ تَقْلِبُ الْأَلْفَ فِي الْأَوَّلِ يَاءَ وَفِي الثَّانِي وَآوًا.

وَإِنْ كَانَ عَامِلُهُ فَعَلًّا مُضَارِعًا ضَمَّ أَوَّلَهُ وَفُتِحَ مَا قَبْلَ آخِرِهِ أَيُّ: يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ مَضْمُومًا وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحًا، لِيَعْتَدَلَ الضَّمُّ بِالْفَتْحِ

(١) هَذَا الظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِالْخَبَرِ الْمَحْذُوفِ لـ «إِنَّ». انْظُرْ ص ١٩٧.

(٢) سَقَطَ «عِنْدَ الْجُمْهُورِ» مِنْ م.

(٣) م: إِذَا كَانَ الْعَامِلُ فَعَلًّا مَاضِيًّا.

(٤) كَذَا، بِعَدَمِ الْفَاءِ فِي جَوَابِ «أَمَّا» الْمُفْحَمَةِ هُنَا فِي عِبَارَةِ الْأَزْهَرِيِّ.

في المضارع الأثقل من الماضي، لزيادته عليه في اللفظ والمعنى،
تَحْقِيقًا أَي: مُحَقِّقًا، أَي: ملفوظًا به - نَحْوُ: يُضْرَبُ زَيْدٌ. فـ «يُضْرَبُ»
من «يُضْرَبُ زَيْدٌ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ
آخِرِهِ تَحْقِيقًا. وَزَيْدٌ: نَائِبٌ فَاعِلٍ - أَوْ تَقْدِيرًا أَي: مُقَدَّرًا، أَي: غير
ملفوظ به.

وذلك نَحْوُ: يُبَاعُ الْعَبْدُ. فـ «يُبَاعُ»: فعل مضارع مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ
بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ تَقْدِيرًا. وَالْأَصْلُ: «يَبِيعُ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ
مَا قَبْلَ آخِرِهِ. فَنَقَلْتُ فَتْحَهُ الْبَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، فَقُلِبَتِ الْبَاءُ الْفَاءَ لِتَحْرُكِهَا
فِي الْأَصْلِ، أَي: قَبْلَ النُّقْلِ، وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا بَعْدَ النُّقْلِ. فَفَتْحُ الْبَاءِ
الَّتِي هِيَ قَبْلَ آخِرِهِ مُقَدَّرٌ لَا مَلْفُوظٌ بِهِ.

وَنَحْوُ: يُشَدُّ الْحَبْلُ. فـ «يُشَدُّ» الْحَبْلُ: فعل مضارع مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ
بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ مَا قَبْلَ آخِرِهِ تَقْدِيرًا. وَالْأَصْلُ «يُشَدُّدُ» الْحَبْلُ، بِدَالَيْنِ
أُدْهِمَ أَحَدُ الْمِثْلَيْنِ فِي الْآخِرِ. فَفَتْحُ أَوَّلِهِمَا الَّذِي هُوَ مَا قَبْلَ الْآخِرِ
مُقَدَّرٌ. وَفِي التَّمْثِيلِ ^(١) بِالْمِثَالَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي
الْمُقَدَّرِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ لِلْإِعْلَالِ أَوْ لِلْإِدْغَامِ.

ثُمَّ إِنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ «وَفَتْحُ مَا قَبْلَ آخِرِهِ» إِذَا لَمْ يَكُنِ الْآخِرُ
مَفْتُوحًا. وَإِلَّا بَقِيَ عَلَى فَتْحِهِ نَحْوُ: يُعَلِّمُ وَيُدَحْرَجُ، لِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِفَتْحِ
الْمَفْتُوحِ. وَبِذَلِكَ صَرَّحَ الْمُحَقِّقُ. ^(٢) وَفِي قَوْلِنَا «يَجِبُ أَنْ يَكُونَ أَوَّلُهُ
مَضْمُومًا وَمَا قَبْلَ آخِرِهِ مَفْتُوحًا» إِشَارَةٌ إِلَى ذَلِكَ. وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الشَّيْخَ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ لِسَخَةِ: التَّمْثِيلَيْنِ.

(٢) هُوَ السَّعْدُ النَّفْزَانِيُّ.

أبا حيان وافق على هذا. فيُطلب منه الفرق بين الماضي والمضارع.

هذا إن كان^(١) عامله فعلاً ماضياً أو فعلاً مضارعاً. وأما إن كان عامله اسم فاعِلٍ جِيءَ بِهِ،^(٢) أي: باسم الفاعل، على صيغة اسم المفعول تحقيقاً نحو: مَضْرُوبٌ زَيْدٌ. فـ «مَضْرُوبٌ»: اسمٌ مفعول، وزَيْدٌ: نائبُ الفاعِلِ. والأصل، كما علمت، إسناد العامل للفاعل، فكان الأصل أن يقال في المثال المذكور: ضاربٌ عمرو زَيْدًا. فحُذِفَ الفاعِلُ - وهو عمرو - وحُوِّلَت صيغة اسم الفاعِلِ - وهو ضاربٌ - إلى صيغة اسم المفعول. وهو «مَضْرُوبٌ» تحقيقاً.

أو جِيءَ بِهِ، أي: اسم الفاعل، على صيغة اسم المفعول تقديراً، أي: اعتباراً نحو: قَتِيلٌ بالتثنية عمرو، ممّا استوى فيه صيغة اسم الفاعل واسم المفعول، وإنما يختلف بالاعتبار. فـ «قَتِيلٌ» بِمَعْنَى: مَقْتُولٍ، وعمرو: نائبُ الفاعِلِ. والأصل في هذا المثال: قاتلُ زيدٌ عمراً.^(٣) فحُذِفَ الفاعل الذي هو «زيد»، وحُوِّلَت صيغة اسم الفاعل إلى صيغة اسم المفعول تقديراً. فصيغة «مَقْتُولٍ» مُقَدَّرَةٌ.

واقتصاره على اسم الفاعل ممّا ألحق بالفعل وعمل عمله ربّما يُشعر بأنّ غيره، ممّا ألحق به، لا يُبنى للمفعول. وفي كلام الشيخ أبي حيان: ولا يرتفع المفعول الذي لم يُسم فاعله إلّا بالفعل واسم

(١) م: هذا إذا كان.

(٢) كذا، بعدم الفاء الرابطة لجواب «أما» المقحمة هنا في عبارة الأزهرى. ولولاها لما كانت حاجة إلى الفاء، كما جاء في تقريرات الأنابى ص ٩٠.

(٣) م: عمرو.

المفعول . وفي ارتفاعه بالمصدر خلاف . انتهى . وفي كلام بعضهم :
وإن كان العامل مصدراً لم يُعَيَّر عن حاله .

[الظاهر والمضمر]:

ثم شرع في تقسيم نائب الفاعل إلى قسمين ، كما فعل في
الفاعل ، فقال : ونائب الفاعل يكون على قسمين : ظاهرٌ كما مثَّلنا ببعض
أنواعه ، وهو المفرد فيما تقدَّم ، ومُضْمَرٌ متَّصِلٌ ومنفصلٌ . والأوَّل بارز
ومُسْتَر على ما تقدَّم ، والثاني لا يكون إلَّا بارزاً . وكلُّ منها يقع نائب
فاعل كما يقع فاعلاً ، كما علمت .

وعلى القسم الأوَّل اقتصر المصنّف ، كما اقتصر عليه ^(١) في
الفاعل ، حيث قال : نَحْوُ : أَكْرِمْتُ ، بِضَمِّ التَّاءِ لِلْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، أي :
١٢٣ منفرداً غيرَ / معظَّم نفسه . وأَكْرِمْنَا ، لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ مِشَارِكٌ لَهُ ، في
مدلول الفعل الَّذِي اتَّصَلَ بِهِ «نَا» ، أَوِ الْمُعَظَّمِ نَفْسُهُ حَقِيقَةً أَوْ ادِّعَاءً .

وَأَكْرِمْتُ ، بِفَتْحِ التَّاءِ لِلْمُخَاطَبِ ، وَأَكْرِمْتَ ، بِكسْرِ التَّاءِ
لِلْمُخَاطَبَةِ ، وَأَكْرِمْتُمَا ، لِلْمُتَنَّى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقاً أي : مُذَكَّرَا كَانَ أَوْ
مُؤَنَّثَا ، وَأَكْرِمْتُمْ لِجَمْعِ الذُّكُورِ ، وَأَكْرِمْتُنَّ ، لِجَمْعِ الإِنَاثِ .

وَأَكْرَمَ ، لِلْمُفْرَدِ الْمُذَكَّرِ الْغَائِبِ ، وَأَكْرِمْتَ ، بِسُكُونِ التَّاءِ لِلْمُفْرَدَةِ
الْغَائِبَةِ ، وَأَكْرِمَا ، لِلْمُتَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقاً ، أي : مُذَكَّرَا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثَا . وربما
قيل لمثنى ^(٢) المؤنث : أَكْرِمْتَا ، بناءً قبل الألف كما تقدَّم ^(٣) في الفاعل .

(١) سقط «كما اقتصر عليه» من م .

(٢) في الأصل : وربما قيل المثنى .

(٣) م : كما قيل .

وَأَكْرَمُوا، لِيَجْمَعَ الْمَذْكَرُ الْغَائِبُ، وَأَكْرَمَنْ، لِيَجْمَعَ الْمُؤَنَّثُ الْغَائِبُ.
وَالْفِعْلُ فِي جَمْعٍ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ مُضْمُومُ الْأَوَّلِ - وَهُوَ الْهَمْزَةُ -
مَكْسُورٌ مَا قَبْلَ الْآخِرِ - وَهُوَ الرَّاءُ، لِأَنَّهُ فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِلْمَفْعُولِ.
وَلِذَلِكَ ^(١) يُقَالُ فِي الْجَمْعِ، أَي: فِي كُلِّ فَرْدٍ مِنْهَا: إِنَّهُ فِعْلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ
لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

وَالضَّمِيرُ الْبَارِزُ الَّذِي هُوَ التَّاءُ فِي: أَكْرِمْتُ، وَ«نَا» فِي: أَكْرِمْنَا،
وَالتَّاءُ فِي: أَكْرِمْتُ، مَفْتُوحَةٌ وَمَكْسُورَةٌ، وَفِي: أَكْرِمْتُمَا، وَفِي: أَكْرِمْتُمْ،
وَفِي أَكْرِمْتُنَّ، وَالْمُسْتَرِ جَوَازًا فِي: أَكْرِمَ وَأَكْرِمْتُ، وَالْبَارِزُ وَهُوَ الْأَلْفُ
فِي: أَكْرِمَا، وَالْوَاوُ فِي: أَكْرِمُوا، وَالتَّوْنُ فِي: أَكْرِمَنْ: نَائِبُ الْفَاعِلِ. وَهُوَ
اسْمٌ مَبْنِيٌّ لِمَا تَقْدَمُ مَحَلُّهُ رَفْعٌ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِهْرَابٌ.

وَقَدْ مَثَّلْنَا لِلضَّمِيرِ الْمَنْفَصِلِ فِي الْفَاعِلِ، وَبِأَنِّي نَظِيرُهُ ^(٢) هُنَا. فَلَا
حَاجَةَ لِلتَّكْثِيرِ بِذِكْرِهِ هُنَا لِعِلْمِهِ بِالْمُقَايَسَةِ. وَفِي حَلْفِ الْعَاطِفِ مِنْ هَذِهِ
الْأَمْثَلَةِ مَا عَلِمَ ^(٣) فِيمَا سَبَقَ.

وَاقْتِصَارُهُ فِي التَّمَثِيلِ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ لِمَا أَنَّهُ الْأَصْلُ، كَمَا سَبَقَ، ^(٤)
وَالَّذِي يَنْوِبُ عَنْهُ عِنْدَ فَقْدِهِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ، مَذْكُورَةٌ هِيَ وَشُرُوطُهَا وَمَا الْأَوَّلَى
بِالنِّيَابَةِ مِنْهَا إِذَا اجْتَمَعَتْ، فِي الْمَطْوَلَاتِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَكَذَلِكَ.

(٢) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِقَلَمِ آخَرَ: يُقَالُ: مَا أَكْرِمَ إِلَّا أَنَا، وَمَا أَكْرِمَ إِلَّا أَنْتَ، وَمَا أَكْرِمَ إِلَّا
أَنْتُمَا الْخ، بِنَاءِ «أَكْرِمَ» لِلْمَفْعُولِ، وَمَا يَعْدُ «إِلَّا» نَائِبُ فَاعِلٍ.

(٣) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ بِقَلَمِ آخَرَ: وَهُوَ أَنَّ حَلْفَ الْعَاطِفِ فِي التَّحْدَادِ جَائِزٌ.

(٤) سَقَطَ «وَاقْتِصَارُهُ... سَبَقَ» مِنْ م.

الباب الثالث والرابع من المرفوعات

بابُ المَبْتَدَأِ، وبابُ الخَبَرِ

ولم يذكر ما يقوم مقام الخَبَرِ،^(١) وجمع المبتدأ والخبر في باب لتلازمهما غالباً، ومن غير الغالب وجود مبتدأ لا خبر له، أي: ولا ما يقوم مقام الخبر، كما ستعلم.

[المبتدأ اسم صريح أو مؤول]:

المُبْتَدَأُ هُوَ الْإِسْمُ الصَّرِيحُ أَوْ الْمُؤَوَّلُ الْمُجَرَّدُ عَنِ جِنْسِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ غَيْرِ الزَّائِدَةِ وَشِبْهَهَا، لِلْإِسْنَادِ أَيْ: الَّذِي جِيءَ بِهِ مَجْرَداً، لِأَجْلِ إِسْنَادِ غَيْرِهِ إِلَيْهِ، أَوْ إِسْنَادِهِ إِلَى غَيْرِهِ، غَالِباً. وَعَلَى مِثَالِ الْأَوَّلِ اقْتَصَرَ الْمُصَنَّفُ.

فَخَرَجَ بِـ «الاسم» الْفِعْلُ وَالْحَرْفُ فَلَا يَقَعُ كُلُّ مَنَّهُمَا مَبْتَدَأً، عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَبِـ «المجرد» عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ الْفَاعِلُ حَقِيقَةً أَيْ: اصْطِلَاحاً، نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ وَ«إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ»،^(٢) وَالْفَاعِلُ مَجَازاً أَيْ: غَيْرَ مُصْطَلَحٍ عَلَيْهِ. وَهُوَ اسْمُ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا وَنَائِبُ الْفَاعِلِ. نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً، وَنَحْوُ: ضَرَبَ زَيْدٌ، لِعَدَمِ التَّجَرُّدِ عَنِ الْعَامِلِ اللَّفْظِيِّ، لِأَنَّ عَامِلَهُمَا أَيْ: الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ وَالْمَجَازِيِّ لَفْظِيٌّ. وَهُوَ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ: قَامَ وَانْشَقَّتْ^(٣) وَكَانَ وَضُرِبَ، لِأَنَّ الْمُرَادَ بِاللَّفْظِيِّ غَيْرِ الْمَعْنَوِيِّ، فَيَشْمَلُ الْمَقْدَّرَ، وَلَا يَضُرُّ عَدَمُ تَمَثُّلِ الْمُصَنَّفِ لَهُ.

(١) في حاشية الأصل بقلم آخر: نحو: أَقَاتَمَ الزَّيْدَانِ؟

(٢) الآية ١ من سورة الانشقاق.

(٣) يعني ما يقدر بعد: إِذَا.

وَحَرَجَتْ بِـ «الإِسْنَادِ» الأَعْدَادُ الْمَسْرُودَةُ نَحْوُ: وَاحِدُ اثْنَانِ ثَلَاثَةٌ. فَإِنَّهَا وَإِنْ تَجَرَّدَتْ عَنْ السَّوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ لَكِنْ^(١) لَا إِسْنَادَ فِيهَا، أَيْ: لَا إِلَيْهَا وَلَا لَهَا، لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِ الْعَادَّةِ أَنَّهُ لَا يُضْمَرُ مُبْتَدَأٌ وَلَا خَبَرٌ لَهَا. قَالَ فِي «التَّصْرِيحِ»: ^(٢) وَإِثْبَاتِ الْأَلْفِ فِي «اثْنَانٍ» مِنْ اسْتِعْمَالِ الشَّيْءِ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ. انْتَهَى. وَفِي كَوْنِ الرَّفْعِ أَوَّلَ أَحْوَالِ الْأِسْمِ نَظَرٌ، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: لِأَنَّ الرَّفْعَ أَشْرَفُ أَحْوَالِهِ. عَلَى أَنَّهُ يُلْزَمُ عَلَى كَوْنِهِ مَرْفُوعًا أَنْ يَكُونَ مَعْرَبًا وَالْغَرَضُ عَدَمُهُ.

وَدَخَلَ فِي قَوْلِنَا: «أَوْ إِسْنَادُهُ إِلَى غَيْرِهِ»: «قَائِمٌ» فِي نَحْوِ: أَقَاتِمُ الزَّيْدَانِ؟ فَإِنَّهُ مُبْتَدَأٌ، وَالزَّيْدَانِ: فَاعِلٌ قَامَ مَقَامَ الْخَبَرِ.

وَخَرَجَ بِقَوْلِنَا: «غَالِبًا» نَحْوَ قَوْلِهِمْ: أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ. فَإِنَّ «أَقَلُّ»: مُبْتَدَأٌ لَا خَبَرَ لَهُ، وَلَا فَاعِلٌ يَسُدُّ^(٣) مَسَدَّ الْخَبَرِ لَا ثَابِتًا وَلَا مُحذُوفًا، لِأَنَّهُمْ أَجْرَوْهُ مُجَرًى: قَلَّ رَجُلٌ يَقُولُ ذَلِكَ. فَجُمْلَةٌ «يَقُولُ»: نَعْتٌ لـ «رَجُلٍ».

وَدَخَلَ بِقَوْلِهِ: «غَيْرِ الزَّائِدَةِ» نَحْوُ: بِحَسَبِكَ دِرْهَمٌ، وَنَاهِيكَ بَزِيدٌ، وَ«هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ»؟^(٤) وَرُبُّ رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيْتُهُ، وَبِقَوْلِنَا: ١٢٤ «وَشَبَّهَهَا»: ^(٥)

(١) فكذلك لا تاحكام «لكن» في عبارة الأزهرى، لتصيير لا وجه لها في العربية. انظر ص

٦٦٦ و٤٣١ و٤٣٢. والقطار ص ٩١.

(٢) في ١: ١٥٩. وانظر الكتاب ٢: ٣٤.

(٣) م: سد.

(٤) الآية ٣ من سورة فاطر.

(٥) عجز بيت لكعب بن سعد الغنوي صدره:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى، وَارْفَعْ الصَّوْتِ عَالِيًا

يرثي أخاه أبا المغوار، ويأمر قاصده برفع صوته. الأصمعيات ص ٩٦ والعيني ٣:

٣٤٧ والخزانة ٤: ٣٧٠.

﴿ لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ ، مِنْكَ ، قَرِيبٌ ﴾ *

فَإِنَّ الْمَجْرُورَ مِمَّا ذُكِرَ مُبْتَدَأً فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَمَا بَعْدَهُ ^(١) خَبَرُهُ .

فـ «حَسْبُكَ» : مُبْتَدَأٌ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ ، وَدِرْهَمٌ : خَبَرُهُ . وَنَقَلَ الْجَلَالُ السَّيُوطِيُّ أَنَّ شَيْخَهُ الْكَافِيَّ اخْتَارَ أَنَّ بِحَسْبِكَ : خَبَرٌ مُقَدَّمٌ ، وَدِرْهَمٌ : مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ . قَالَ : لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِخْبَارَ عَنِ الدَّرْهَمِ بِأَنَّهُ كَافٍ ، لَا عَنِ الْكَافِي بِأَنَّهُ دِرْهَمٌ . قَالَ : وَمَا قَالَهُ شَيْخُنَا هُوَ الصَّوَابُ . انْتَهَى .

وَفِيهِ أَنَّ هَذَا لَا يَلْزَمُ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ الْإِخْبَارَ عَنِ الْكَافِي بِأَنَّهُ دِرْهَمٌ ، بَأَن يُتَصَوَّرَ مَنْ يَرِيدُ اخْتِزَافَهُ مَعَ جَهْلِهِ بِقَدَرِهَا ، يَعْنِي الْكَافِي ، وَيَسْأَلُ عَنِ الْقَدْرِ ، فَيَقَالُ لَهُ : بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ . إِذْ الْقَصْدُ حَ لَيْسَ إِلَّا الْإِخْبَارَ عَنِ الْكَافِي بِأَنَّهُ دِرْهَمٌ .

فَإِنْ قِيلَ : كَيْفَ يَعْرَبُ نَحْوُ «بِحَسْبِكَ» مُبْتَدَأً مَعَ أَنَّهُ غَيْرُ مُجَرَّدٍ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ ؟ قُلْتُ : ^(٢) أَشَارَ الْمُصَنِّفُ لِهَذَا السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ عَنْهُ ، بِقَوْلِهِ : وَلَا يَقْدَحُ فِي ذَلِكَ أَيُّ : فِي جَعْلِ نَحْوِ «بِحَسْبِكَ» مُبْتَدَأً كَوْنُهُ مُجَرَّوَرًا بِحَرْفٍ زَائِدٍ ، اللَّازِمُ لَهُ عَدَمُ التَّجَرُّدِ عَنِ الْعَوَامِلِ ، لِأَنَّ الْحَرْفَ الزَّائِدَ وَجُودُهُ كَلَّا وَجُودٌ . فَهُوَ ^(٣) مُجَرَّدٌ عَنِ الْعَوَامِلِ حَكْمًا .

وَفِيهِ أَنَّهُ قَدْ يُقَالُ : هَذَا السُّؤَالُ لَا يَحْسُنُ إِلَّا لَوْ سَكَتَ ^(٤) عَنْ قَوْلِهِ «غَيْرِ الزَّائِدِ» الَّذِي أَتَى بِهِ ، لِإِدْخَالِ مَا ذَكَرَ الْمَتَوَهُّمُ خُرُوجَهُ ، لَوْ سَكَتَ

(١) كذا . وخبر «زيد» في المثال التالي مقدم عليه ، وهو : نامي .

(٢) م : قلنا .

(٣) يعني الاسم الذي بعد الباء .

(٤) م : إن سكت .

عن ذلك القيد. فيقال: لا يخرج لأنه مجرد عن العوامل اللفظية، لأن المراد بها^(١) عند الإطلاق الأصلية، والزائدة وجودها كلا وجود.

ولا يخفى أن تعريف المصنف يصدق على نحو: هيهات العقيب! ونزال! وأور! فإنه اسم مجرد عن العوامل اللفظية للإسناد، لأنه مسند إلى فاعله الظاهر في الأول، والمستتر^(٢) فيما بعده. فكان ينبغي أن يزيد قوله: «مخبر عنه»، وحينئذ يزيد قوله: «أو وصف أو ما في معناه رافع لمكتفى به عن الخبر غالباً» لما علم.

والخبر هو الاسم الصريح أو المؤول، حقيقة أو حكماً، المسند إلى المبتدأ. فخرج عامل الفاعل الحقيقي أو المجازي^(٣)، إذا كان غير اسم، وكذا إذا كان اسماً، فلا يسمى خبراً، فإنه مسند إلى الفاعل، لا إلى المبتدأ. وخرج فاعل الفعل، وفاعل اسم الفعل، وفاعل نحو الوصف الواقع مبتدأ، لأنه ليس مسنداً إلى المبتدأ، بل الفعل واسم الفعل والوصف المبتدأ هي المسندة إلى ذلك الفاعل.

مثال المبتدأ الصريح المسند إليه غيره ومثال الخبر الذي هو الاسم المسند إلى المبتدأ: زيد قائم. ومثال المبتدأ المؤول^(٤): «وأن تصوموا خيراً لكم». فـ «زيد»: مبتدأ لأنه اسم صريح، وكذا «أن تصوموا»: مبتدأ لأنه اسم مؤول، وكل واحد^(٥) منهما مجرد عن العوامل

(١) في الأصل: «منها». وفي الحاشية عن نسخة: بها.

(٢) م: والمستتر.

(٣) م: والمجازي.

(٤) الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٥) م: فكل واحد.

اللَّفْظِيَّةِ لِلْإِسْنَادِ. و«قَائِمٌ» فِي الْأَوَّلِ «وَحَيْرٌ»^(١) فِي الثَّانِي: حَيْرُهُ لِأَنَّهُ اسْمُ مُسْنَدٍ إِلَى الْمُبْتَدَأِ.

ومثال المبتدأ المسند إلى غيره نحو: أَقَائِمُ الزَّيْدَانِ؟ فَإِنَّ «قَائِمٌ»: مبتدأ لاعتماده، والزَّيْدَانِ: فاعل ساد^(٢) مسدَّ الخبر، لا خبر، كما علمت. فالـمبتدأ ثلاثة أقسام: مبتدأ له خبر، ومبتدأ لا خبر له بل له فاعل يسدُّ^(٣) مسدَّ الخبر، ومبتدأ^(٤) لا خبر له ولا فاعل يسدُّ مسدَّ الخبر.

[ظاهر أو مضمَر]:

والمُبتدأ قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ وَمُضْمَرٌ، كَمَا تَقَدَّمَ نَظِيرُهُ فِي الْفَاعِلِ وَنَائِبِهِ. وَإِذَا أُرِدَتْ مَعْرِفَةُ كُلِّ مِنْهُمَا فَالْمُبْتَدَأُ الظَّاهِرُ أَقْسَامٌ ثَمَانِيَّةٌ، لِأَنَّ الظَّاهِرَ كَمَا عَلِمْتَ مَفْرَدٌ وَمَثْنًى وَمَجْمُوعٌ، وَكُلٌّ وَاحِدٌ مَذْكَرٌ وَمَوْثٌ، وَالْجَمْعُ تَصْحِيحٌ وَتَكْسِيرٌ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْفَاعِلِ.

فَالْأَوَّلُ مِنْ تِلْكَ الْأَقْسَامِ الثَّمَانِيَّةِ: مُفْرَدٌ، أَي: لَيْسَ مَثْنًى وَلَا مَجْمُوعًا، مُذَكَّرٌ صَرِيحٌ نَحْوُ «زَيْدٌ» مِنْ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَائِمٌ. وَالثَّانِي مِنْهَا مَثْنًى مُذَكَّرٌ نَحْوُ «الزَّيْدَانِ» مِنْ قَوْلِكَ: الزَّيْدَانِ قَائِمَانِ.^(٤) وَالثَّالِثُ مِنْهَا جَمْعٌ مُذَكَّرٌ مُكْسَرٌ نَحْوُ «الزُّبُودُ» مِنْ قَوْلِكَ: الزُّبُودُ قِيَامٌ. وَالرَّابِعُ مِنْهَا جَمْعٌ مُذَكَّرٌ سَالِمٌ نَحْوُ «الزَّيْدُونُ» مِنْ قَوْلِكَ: الزَّيْدُونُ قَائِمُونَ. وَالْخَامِسُ مِنْهَا مُفْرَدٌ مَوْثٌ نَحْوُ «هِنْدٌ» مِنْ قَوْلِكَ: هِنْدٌ قَائِمَةٌ.

(١) فِي الْأَصْلِ: وَحَيْرٌ.

(٢) م: سَدَّ.

(٣) يَعْنِي نَحْو: أَقَلُّ رَجُلٍ يَقُولُ ذَلِكَ. وَمَقْطُ حَتَّى «الخبر» مِنْ م.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ م: «يَقُومَانِ». وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الشَّرْحِ.

وَالسَّادِسُ مِنْهَا مُؤَنَّى مُؤَنَّتْ نَحْوُ «الْهِنْدَانِ» مِنْ قَوْلِكَ: الْهِنْدَانِ / ١٢٥
قَائِمَتَانِ. وَالسَّابِعُ مِنْهَا جَمْعُ مُكْسَرٍ^(١) مُؤَنَّتْ نَحْوُ «الْهِنْدُ» مِنْ قَوْلِكَ:
الْهِنْدُ قِيَامٌ. وَالثَّامِنُ مِنْهَا جَمْعُ مُؤَنَّتٍ سَالِمٍ نَحْوُ «الْهِنْدَاتِ» مِنْ قَوْلِكَ:
الْهِنْدَاتُ قَائِمَاتٌ.

وَالْمَبْتَدَأُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَعْرَبٌ لَفْظًا، وَالْخَبَرُ أَيُّ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ فِي
ذَلِكَ كُلِّهِ مُطَابِقٌ لِمُبْتَدَأِهِ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَالْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ
تَكْسِيرًا وَتَصْحِيحًا. وَذَلِكَ وَاجِبٌ. وَكُلٌّ مِنْ: قَائِمٌ وَقَائِمَانِ وَقَائِمُونَ...
مَتَحَمِّلٌ لُضْمِيرِ الْمَبْتَدَأِ،^(٢) وَالْأَلْفُ عِلَامَةُ التَّثْنِيَةِ وَالْوَاوُ عِلَامَةُ الْجَمْعِ،
كَمَا فِي: الزَّيْدَانِ وَالزَّيْدُونَ.

[الشواهد والأمثلة ومصادرها]:

وَأَفْرَادُ أَتْسَامِ الظَّاهِرِ الْمَذْكُورِ^(٣) كَثِيرَةٌ جِدًّا: مَصْدَرٌ: جَدٌّ، أَيُّ:
كَثْرَةٌ^(٤) بَلِيغَةٌ لَا مَطْمَعَ^(٥) فِي اسْتِعَابِهَا، وَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْهَا كِفَايَةٌ،
سَبَبًا^(٦) لِلذَّكْيِ. فَإِنَّ الذَّكْيَ - وَهُوَ سَرِيعُ الْفُطْنَةِ - يُدْرِكُ بِالْمِثَالِ - وَهُوَ
جَزْئِيٌّ يُذَكِّرُ لِإِبْضَاحِ الْقَاعِدَةِ - الْوَاحِدِ مَا لَا يُدْرِكُهُ الْعَبْيُ - وَهُوَ مِنْ لَا
فُطْنَةَ لَهُ - بِأَلْفِ شَاهِدٍ.

(١) فِي الشَّرْحِ وَالتَّفْصِيلِ: تَكْسِيرٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَحْتَمِلُ ضَمِيرَ الْمَبْتَدَأِ.

(٣) م: الْمَذْكُورَةُ.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ م: «كَثِيرَةٌ». وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ: كَثْرَةٌ.

(٥) م: لَا يَطْمَعُ.

(٦) هَذَا جَائِزٌ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ هُوَ التَّشْبِيهُ لَا الْأَوَّلِيَّةَ، كَمَا ذَكَرْنَا مِنْ قَبْلُ.

وهو جزئي يذكر لإثبات^(١) القاعدة. فلا يكون إلا من كلام الله - تعالى - أو من كلام رسوله، أو من كلام من يوثق بعربيته، ممن كان قبل بعثته وفي زمنه ﷺ وبعده إلى أن فسدت الألسن، من^(٢) مسلم وكافر تلقّت الأئمة شعره ونثره بالقبول، من حرّ وعبد ذكر وأنثى كبير وصغير. ومن ذلك مصنفات إمامنا الشافعي. فعن الإمام أحمد بن حنبل، رضي الله تعالى عنه: (٣) كلام الشافعي في اللغة حجة. والمراد بكلام الله كل ما ورد أنه قرئ به، ولو شاذًا مخالفًا للقياس. فقد أطبق النحاة على الاحتجاج بالقراءة الشاذة. قال الجلال السيوطي: لا أعرف فيه خلافاً بين النحاة. والمراد بكلام الرسول ﷺ كل ما أضيف إليه غير موضوع عليه،^(٤) لأن الأصل فيما أضيف إليه^(٥) أنه لفظ الرسول، حتى يثبت ما يخالفه. ولا نظر لاحتمال كونه من كلام الأعاجم والمولدين من الرواة، لجواز^(٥) الرواية بالمعنى، ولهذا ترى القصّة الواحدة مروية على أوجه شتى بعبارات مختلفة، لأننا^(٦) لا نقطع بأن الرسول لم يلفظ^(٧) بتلك الأوجه^(٨).

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: لإيضاح.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: من.

(٣) الجملة الدعائية ليست في م.

(٤) سقطت من م.

(٥) الجار والمجرور «لجواز» متعلقان بالمصدر: كون. م: من الرواية لجواز.

(٦) الجار والمجرور متعلقان أيضاً بخبر «لا» من قوله: لا نظر.

(٧) في الأصل: لم يلفظ.

(٨) انظر تاريخ الاحتجاج النحوي بالحديث الشريف ص ٢٥٢ - ٣٥٠.

فسقط ما أطال به الشيخ أبو حيان، من الاعتراض على الشيخ ابن مالك، في استدلاله بالأحاديث، ومنه: ^(١) لم أرَ أحداً من المتقدمين ولا من المتأخرين سلك هذه الطريقة، أي: الاستدلال بالأحاديث على إثبات القواعد العربية، لا من نُحاة البصرة كالخليل وس، ولا من نُحاة الكوفة كالكسائي والقرءاء، ولا ممن تابعهم كنُحاة بغداد والأندلس. إذ لو وثقوا بأن ذلك لفظ الرسول - [صلى الله عليه وسلم] - ^(٢) لجرى مجرى القرآن في الاستدلال به على إثبات القواعد.

قال: وقد قال لنا قاضي القضاة بدر الدين بن جماعة، وكان ممن أخذ عن ابن مالك: قلتُ له، يعني ابن مالك: هذا الحديث من رواية الأعاجم، ووقع فيه من روايتهم ما يُعلم ^(٣) منه أنه ليس من لفظ الرسول. فلم يُجب بشيء. انتهى.

قلتُ: وقد علمتُ جوابه مما قدّمناه. وقد سبق ابن مالك إلى هذا ابنُ خروف، وقد اعترضه شيخ أبي حيان الأستاذ أبو الحسن بن الضائع بمعجمةٍ فمهملةٍ، حيث قال: ^(٤) تجوز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة كسيبويه وغيره الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث. واعتمدوا في ذلك على القرآن وعلى صريح النقل عن العرب. ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلامُ النبي ﷺ، لأنه أفصح العرب. وابن خروف

(١) انظر الاقتراح ص ١٥٧ - ١٦٠ والخزانة ١: ٦ - ٧.

(٢) من م.

(٣) في الأصل: من رواية ما يعلم.

(٤) الاقتراح ص ١٦٠ والخزانة ١: ٧.

يستشهد بالحديث كثيراً. فإن كان على وجه الاستظهار فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما رأى.

ولا يتقيد الاسم المؤول بأن يكون فيه السابك ظاهراً، كما تقدم، بل يجوز أن يكون مقدراً نحو: «تَسْمَعُ بِالْمُعْبِدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»، لأن التقدير: أن تسمع. وسهل حذفها ظهورها في «أن تراه». بل يجوز أن يكون مؤولاً بدون سابك. وذلك مطرد في باب التسوية، ومن ثم لم تقدّر فيه «أن» نحو^(١): «سِوَاءٍ عَلَيْهِمُ أُنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ»، والتقدير: سماعك، وإنذارك وعدمه سواء عليهم.

[الضمائر المنفصلة]:

هذا ما يتعلق بالمبتدأ الظاهر. والمبتدأ المضمّر - ولا يكون إلا منفصلاً - أقسام، وهي اثنا عشر: ^(٢) اثنان للمتكلم، وخمسة للمخاطب، وخمسة للغائب.

الأول من تلك الأقسام ما هو للمتكلم وحده. وهو «أنا» بزيادة الألف عند البصريين، وبأصالتها عند الكوفيين، تثبت وفقاً وتحذف وصلاً، نحو: أنا قائم. وذهب بعضهم إلى عدم الإتيان بالألف وتسكين النون نحو: أن فعلت. والقائي منها^(٣) ما هو للمتكلم ومعه غيره أو معظم نفسه. وهو «نحن»، نحو: نحن قائمون.

(١) الآية ٦ من سورة البقرة.

(٢) في الأصل و م: اثني عشر.

(٣) سقطت من م، وألحقت بالحاشية.

وَالْقَائِلُ مِنْهَا مَا هُوَ لِلْمُخَاطَبِ الْمَذْكُورِ. وَهُوَ «أَنْ» بزيادة التاء المفتوحة، نَحَوُ: أَنْتَ قَائِمٌ. وَالرَّابِعُ مِنْهَا مَا هُوَ لِلْمُخَاطَبَةِ الْمُؤَنَّثَةِ. وَهُوَ «أَنْ» بزيادة التاء المكسورة، نَحَوُ: أَنْتِ قَائِمَةٌ. وَذَهَبَ بَعْضُ الْكُوفِيِّينَ إِلَى أَصَالَةِ التَّاءِ فِيهِمَا.

وَالخَامِسُ مِنْهَا مُنْتَى، أَي: مَا هُوَ لِمَنْتَى الْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا، أَي: مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا. وَهُوَ «أَنْ» بزيادة التاء والميم والألف، نَحَوُ: أَنْتُمْ قَائِمَانِ، حَالَةٌ كَوْنِهِ لِمَنْتَى الْمَذْكُورِ، وَأَنْتُمْ^(١) قَائِمَتَانِ، بزيادة التاء والميم والألف حَالَةٌ كَوْنِهِ لِمَنْتَى الْمُؤَنَّثِ.

وَالسَّادِسُ مِنْهَا جَمْعُ الْمَذْكُورِ، أَي: مَا هُوَ لجمع المذكر الْمُخَاطَبِ. وَهُوَ «أَنْ» بزيادة التاء والميم، نَحَوُ: أَنْتُمْ قَائِمُونَ. وَالسَّابِعُ مِنْهَا جَمْعُ الْإِنَاثِ، أَي: مَا هُوَ لجمع الإناث^(٢) الْمُخَاطَبَاتِ. وَهُوَ «أَنْ» بزيادة التاء والنون،^(٣) نَحَوُ: أَنْتُنَّ قَائِمَاتٌ.

وَالثَّامِنُ مِنْهَا الْمُفْرَدُ، أَي: مَا هُوَ لِلْمُفْرَدِ الْغَائِبِ. وَهُوَ جُمْلَةُ «هُوَ» عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَالْهَاءُ وَحْدَهَا عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، نَحَوُ: هُوَ قَائِمٌ. وَالتَّاسِعُ مِنْهَا الْمُفْرَدَةُ، أَي: مَا هُوَ لِلْمُفْرَدَةِ الْغَائِبَةِ. وَهُوَ جُمْلَةُ «هِيَ»^(٤) أَوْ الْهَاءُ وَحْدَهَا، نَحَوُ: هِيَ قَائِمَةٌ.

وَالْعَاشِرُ مِنْهَا مُنْتَى، أَي: مَا هُوَ لِمَنْتَى الْغَائِبِ مُطْلَقًا، أَي: مُذَكَّرًا

(١) سَقَطَتْ مِنْ م وَالشَّرْحُ.

(٢) م: جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ.

(٣) يَعْنِي النَّوْنَ الْمَشْدُودَةَ.

(٤) م: هُوَ.

كان أو مُؤَنَّثًا. وهو الهاء بزيادة الميم والألف، نَحَوُ: هُما قائمان، حالة كونه لِمُثْنَى الْمُذَكَّرِ، أو بزيادة الميم والألف، نَحَوُ: هُما^(١) قائمتان، حالة كونه لِمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ.

والْحَادِي عَشَرَ مِنْهَا جَمْعٌ، أي: ما هو لجمع المُذَكَّرِينَ^(٢) الْغَائِبِينَ. وهو الهاء بزيادة الميم، نَحَوُ: هُم قائمون. والثَّانِي عَشَرَ مِنْهَا جَمْعٌ، أي: ما هو لجمع الإناث الْغَائِبَاتِ. وهو الهاء بزيادة التَّوْنِ الْمَشَدَّةِ، نَحَوُ: هُنَّ قائمات.

وحيث كان المبتدأ، فيما ذكر، ضميرًا فالمُبْتَدَأُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَبْنِيٌّ، لِمَا تَقَدَّمَ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ، محلّه رفع. والخبر في ذلك كله مطابق لمبتدئه، في التذكير والتأنيث والأفراد والتثنية والجمع. ولم يحفظ مثل: نحن قائم.

[الخبر مفرد أو جملة]:

وكما أَنَّ الْمَبْتَدَأَ قِسْمَانِ كَذَلِكَ الْخَبَرُ قِسْمَانِ، لكن مُفْرَدٌ وَغَيْرُ مُفْرَدٍ. ولَمَّا كَانَ الْمَفْرَدُ مُخْتَلَفًا بِاخْتِلَافِ الْأَبْوَابِ قَالَ: فَالْمُفْرَدُ هُنَا أَي: فِي بَابِ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ: مَا لَيْسَ بِجُمْلَةٍ وَلَا شَبِيهَا أَي: الْجُمْلَةُ، وَلَوْ كَانَ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا لِمُذَكَّرٍ أَوْ مُؤَنَّثٍ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ. فَالْخَبَرُ فِيهَا أَي: تِلْكَ الْأَمْثَلَةُ كُلُّهَا مُفْرَدٌ، لِأَنَّهُ لَيْسَ جُمْلَةً وَلَا شَبِيهَا. فَكُلٌّ مِنَ الْمُثْنَى وَالْمَجْمُوعِ مُفْرَدٌ فِي هَذَا الْبَابِ، وَغَيْرُ مُفْرَدٍ فِي بَابِ

(١) سقطت من الشرح.

(٢) في الشرح والمطار: الذكور.

الإعراب ، إذ المفرد فيه كما عَلِمَ ما ليس مثني ولا مجموعاً .
ويجوز تعدّد هذا الخبر ، نحو : زيدٌ عالمٌ منطلقٌ . وقيل : لا يجوز
فيجب المعطف ^(١) في غير الأوّل .

وغيرُ المفردِ هنا أربعةُ أشياء :
الشيء الأوّل : الجملةُ الاسميّةُ . وهي أي : الجملة الاسميّة مُطلقاً :
ما صُدِّرتْ باسمٍ ملفوظ به أو مقدّر ومُسند إليه ^(٢) أو مُسند . وسيأتي في
بحث الجُمْل ^(٣) لهذا مزيد بيان .

فالاسم الملفوظ به المسند إليه نحو : زيدٌ أبوه قائمٌ . ف «زيدٌ» :
مُبْتَدَأٌ أوّلٌ ، وأبوه : مُبْتَدَأٌ ثانٍ ، ^(٤) وقائمٌ : خَبَرُ المُبْتَدَأِ الثَّانِي . وهو : أبوه .
والمُبْتَدَأُ الثَّانِي وخبرُهُ . وهو : أبوه قائمٌ . جُمْلَةٌ اسميّةٌ لتصدرها باسمٌ :
في موضعٍ رفعٍ خَبَرُ المُبْتَدَأِ الأوّلِ . وهو : زيدٌ .

والجُمْلَةُ / مطلقاً اسميّةٌ كانت أو فعليةٌ إذا وَقَعَتْ خَبَرًا عن ١٢٧
المبتدأ ، وكانت غيرُ المُبْتَدَأِ في المَعْنَى بآلٍ تكون خبراً عن ضمير
الشأن أو ضمير القصة ، ولا عن مفردٍ مدلوله الجملة كالنطق
والحديث ^(٥) والكلام والقول ، فلا بُدَّ فيها من رابطٍ ^(٦) يربطها بالمبتدأ
لأنها كلامٌ مستقلٌّ ، وجعلها خبراً بصيرها جزءً كلام . فلا بُدَّ من شيء

(١) م : لا يجوز فيعطف .

(٢) م : مقدّر مسند إليه .

(٣) م : الجملة .

(٤) في الأصل : ثاني .

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة : والحدث .

(٦) هذه الجملة جواب الشرط «إذا» ، والجملة الشرطية كلها خبر للمبتدأ : الجملة .

يدلّ على ذلك، والدّالّ على ذلك يقال له: رابط.

ولمّا كان المُطَرَّد منه الضمير، دون اسم الإشارة كما في نحو قوله، تعالى^(١): ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾، وإعادة المبتدأ بمعناه دون لفظه كما في نحو قوله، تعالى^(٢): ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ، وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ، إِنَّا لَا نَضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾، لأنّ «المصلحين» هم «الذين يمسكون بالكتاب وأقاموا الصلاة» في المعنى - فالذين: مبتدأ، وجملة إنّا لا نضيع أجر المصلحين: خبره - أو بلفظه ومعناه^(٣) كما في قوله، تعالى^(٤): ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾؟ واشتمال^(٥) الجملة على اسم عامّ يشملها كما في نحو قولك: زيدٌ نعم الرجل! اقتصر عليه^(٦) المصنّف هنا في التمثيل، حيث قال:

والرّابطُ هنا، أي: في المثال المذكور، بين المبتدأ الأوّل - وهو «زيد» - وخبره - وهو جملة: أبوه قائم - الهاء من «أبوه». فإنّها عائدة^(٧) على «زيد» الذي هو المبتدأ الأوّل، فقد ربطت بينه وبين الجملة. الشّيء الثاني من تلك الأشياء الأربعة: الجملة الفعلية. وهي أي: الجملة الفعلية مطلقاً: ما صُدِّرت بِفِعْلٍ مَلْفُوظٍ بِهِ أَوْ مُقَدَّرٍ. فالأوّل

(١) الآية ٢٦ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ١٧٠ من سورة الأعراف.

(٣) م: ولفظه ومعناه.

(٤) الآيتان ١ و ٢ من سورة الحاقة.

(٥) العطف على: اسم.

(٦) يعني: اقتصر على الضمير. وهذه الجملة جواب: لمّا.

(٧) م: أبوه عائد.

نَحْوُ: زَيْدٌ قَعَدَ أَخُوهُ. فـ «زَيْدٌ»: مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ بَعْدُهُ - وَهِيَ: قَعَدَ أَخُوهُ - فِعْلٌ وَفَاعِلٌ. فَهِيَ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ لَتَصَدَّرُهَا بِفِعْلٍ، وَهِيَ خَبَرٌ «زَيْدٌ» الَّذِي هُوَ الْمُبْتَدَأُ. وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا، أَي: بَيْنَ «زَيْدٍ» وَخَبَرِهِ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ، الْهَاءُ مِنَ «أَخُوهُ». وَإِنَّمَا كَانَتْ رَابِطَةً لِأَنَّهَا عَائِدَةٌ عَلَى: زَيْدٍ.

وَكَمَا يَرْتَبِطُ الضَّمِيرُ مَذْكُورًا يَرْتَبِطُ مَحذُوفًا، فِي مَوَاضِعَ مَخْصُوصَةٍ، مِنْهَا: «وَكُلٌّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى»^(١) فِي قِرَاءَةِ ابْنِ عَامِرٍ فِي سُورَةِ «الْحَدِيدِ»، أَي: وَكُلٌّ وَعَدَهُ اللَّهُ الْحُسْنَى.

فَإِنْ كَانَتِ الْجُمْلَةُ عَيْنَ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَعْنَى، بَأَن كَانَتْ خَبَرًا عَنْ ضَمِيرِ الشَّأْنِ نَحْوُ^(٢): «قُلْ: هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ»، أَوْ ضَمِيرِ الْقِصَّةِ نَحْوُ^(٣): «فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا»، أَوْ كَانَتْ خَبَرًا عَنْ مَعْنَى الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ: «نُطْقِي»، أَي: مَنْطُوقِي، اللَّهُ حَسْبِي»، لَمْ تَحْتَجْ إِلَى رَابِطٍ ضَمِيرٍ أَوْ غَيْرِهِ^(٤) مِمَّا تَقَدَّمَ. وَفِيهِ أَنَّ هَذَا الثَّانِي لَيْسَ مِنَ الْإِخْبَارِ بِالْجُمْلَةِ، بَلْ بِالْمَفْرُودِ عَلَى إِرَادَةِ اللَّفْظِ.^(٥)

وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ اسْمُ الْإِشَارَةِ مَطْرُودًا فِي الرِّبْطِ، لِتَخَلُّفِهِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: زَيْدٌ قَامَ هَذَا. وَكَذَا إِعَادَةُ الْمُبْتَدَأِ بِمَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ مُنْعِ التَّمَثِيلِ لَهُ بِالْآيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ مِنْ وَجْهِهِ، مِنْهَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِمَّا اشْتَمَلَتْ فِيهِ الْجُمْلَةُ عَلَى اسْمٍ عَامٍّ يَشْمَلُ الْمُبْتَدَأَ. وَكَذَا إِعَادَةُ الْمُبْتَدَأِ بِلَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ خَاصٌّ

(١) الآية ١٠. وبقية الفقرة ليست في م.

(٢) الآية ١ من سورة الإخلاص.

(٣) الآية ٩٧ من سورة الأنبياء.

(٤) م: ضميرًا أو غيره.

(٥) يعني أن الجملة في محل رفع خبر على الحكاية.

بموضعين: أحدهما قصد التهويل كما تقدّم. والثاني: أما العبيد^(١) فلو عبيد. وكذا العموم، لتخلّفه في نحو قولك: زيد مات الناس.

[الكون العام والخاص]:

الشيء الثالث من تلك الأشياء الأربعة: الظرف التام. وهو، كما قال المصنّف، ما يُفهم بمجرد ذكره، أي: دون ملاحظة ما يتعلّق به. انتهى. أي: متعلّقه الخاص. وفي كلام أبي حنّان أنّ التام ما يحصل الفائدة، مع تعلّقه بالكون العام، المكاني والزمني. فالأوّل نحو: زيد ههنا، والثاني نحو: السّفَرُ حدّا.

وخرج بـ «التام» غيره، فلا يجوز نحو: زيد اليوم، إذ لا يفهم بدون ملاحظة متعلّقه، ولا يفيد مع قولك: استمرّ اليوم، ويفيد مع قولك: جلس اليوم، مثلاً من الأمور الخاصة.

وإذا وقع الظرف التام بعد المبتدأ، أو لم يرفع^(٢) اسماً ظاهراً، كان متعلّقاً بمحذوف وجوباً إن قُدّر ذلك المتعلّق عامّاً، وجوازاً إن قُدّر خاصّاً. وتقديره عامّاً واجب حيث لا قرينة على الخصوص، وجائز إن وُجدت تلك القرينة.

وحيث قُدّر خاصّاً أو عامّاً، يقال لذلك الظرف: مستقرّ، بناء على أنّ المستقرّ هنا هو ما استقرّ فيه معنى عامله، خلافاً لما اشتهر أنّ المستقرّ خاصّ/ بالعام. فإنه مبنيّ على أنّ المستقرّ: ما انتقل إليه

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: البعيد.

(٢) في الأصل: ولم يرفع.

الضمير الذي كان في ذلك العام المحذوف، واستقرّ فيه بعد حذف ذلك العامل، لأنّه لا ينتقل الضمير إلّا من العامل العام لأنّه يُحذف نسيّاً^(١) فينتقل ضميره مع حذفه، بخلاف العامل الخاصّ معناه مُراعَى فلا ينتقل ضميره، بل يُحذف مع ضميره. وسيأتي لهذا مزيد بيان، في الكلام على الظروف والمجرورات، عقب الكلام على الجُمْل.

ويجوز هنا أن يُقدّر ذلك المتعلّق اسمًا، وأن يُقدّر فعلًا. واختلف الناس في الأولى منهما، واحتجّ كلّ لما قاله بما يطول. وفي «المفني»: الحقّ عندي أنّه لا يترجّع تقديره^(٢) اسمًا ولا فعلًا، بل بحسب المعنى. انتهى. وفي كلام المحقّق: ^(٣) الإنصاف أنّ المفهوم من نحو: «زيد عندك»: ثابتٌ أو مستقرٌّ، لا ثَبَتٌ واستقرٌّ. انتهى^(٤).

وفي «المفني»: ويلزم من قدره فعلًا أن يقدره مؤخرًا، لأنّ الخبر إذا كان فعلًا لا يتقدّم على المبتدأ،^(٥) أي: لفظًا. فكذا تقديرًا خوف التباس^(٦) المبتدأ بالفاعل.

إذا علّم ذلك فـ «زَيْدٌ» في المثال الأوّل: مُبتدأ، وعندك: ظَرْفٌ مَكَانٍ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ وَجُوبًا، إن قُدِّرَ عامًّا، تَقْدِيرُهُ: «مُسْتَقَرٌّ» إن قُدِّرَ

(١) م: سيا.

(٢) في الأصل: «تقديرًا». وفي الحاشية عن نسخة: «لا يرجع». م: «بتقديره». وانظر

المفني ص ٤٩٩.

(٣) هو السعد التتازالي.

(٤) سقط «وفي كلام المحقّق... انتهى» من م.

(٥) المفني ص ٥٠١.

(٦) م: خوف الالتباس.

اسماً، وَحَ يكون مُقَرَّدًا، أو «اسْتَقَرَّ» إن قُدِّرَ فعلاً، وَحَ يكون جُمْلَةً،
لأنه فعل وفاعل. وَذَلِكَ المتعلِّقُ المحذوفُ خَبَرُ المُبْتَدَأِ عَلَى الصَّحِيحِ،
والظرف معموله^(١) منصوب به.

وقيل: الخبر نفس ذلك الظرف. وهو ما اشتهر على ألسنة
المعربين. وَحَ يكون الظرف في محل رفع على الخبرية ومنصوباً^(٢)
بذلك المتعلِّق المحذوف، لأنَّ كون المتعلِّق المحذوف غير منظور إليه
عند قائل هذا القول هو بالنسبة لكونه خبراً لا لكونه عاملاً في الظرف.
وقيل: الخبر هما معاً.

وحَقَّق بعضهم أنَّ هذا الخلاف لفظيٌّ، قال: لأنَّ المقصودَ الإخبار
بوجود الشيء في الظرف. فمن قال: «إنَّه المحذوف» نظر إلى أنَّه هو
العامل في الظرف، فاعتبر المُقَيَّدَ دون القَيِّد. والقائل بأنَّه الظرف نظر إلى
أنَّه الظاهر الملفوظ به، فاعتبر القيد دون المُقَيَّد. والقائل بأنَّه المجموع
نظر إلى القيد والمُقَيَّد معاً. وهذا الثالث اختاره شيخ المحققين^(٣) وتبعه
الكمال ابن الهمام.^(٤)

وقسَّ عَلَى ذَلِكَ، أَي: عَلَى «زَيْدٌ عِنْدَكَ» فِي المِثَالِ الأوَّلِ:
«السَّفَرُ عَدَا» فِي المِثَالِ الثَّانِي. فيقال فيه بمثل ما قيل في ذلك.
الشيء الرَّابِعُ وبه سَمَّ تلك الأشياءَ الأربعة: المجرورُ التَّامُّ. وأما قول

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: معمول.

(٢) كذا، وهو يعني أنَّ للظرف إعرابين في آن واحد. وفي الأصل وم: منصوب.

(٣) هو الرضي الأستراباذي.

(٤) كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي الإسكندراني، إمام في الفقه الحنفي والأصول
والحساب واللغة والموسيقى والمنطق، توفي سنة ٨٦١. شلرات الذهب ٧: ٢٨٩.

المصتَف: «الجارَّ والمَجْرُورُ» فعلى ضرب من التجوُّز. وقد بيَّنا ذلك في «خير الكلام على بسملة شيخ الإسلام». وذلك المجرور نَحْوُ «الدَّارِ» من قولك: زَيْدٌ فِي الدَّارِ، وَ«الشَّاء» من قولك: البَرْدُ فِي الشَّاءِ.
 وإذا وقع المجرور بحرف أصليَّ أصالة محضة. وهو غير الزائد^(١) زيادة محضة وغير المُشَبِّه للزائد. بعد المبتدأ، كالمثالين المذكورين، كان متعلِّقًا بمحذوف، وَحَّ يقال فيه بمثل ما تقدَّم في الطرف.
 فـ «زَيْدٌ وَالبَرْدُ» كُلُّ منهما مُبْتَدَأٌ، وَ«فِي الدَّارِ وَفِي الشَّاءِ» جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ وَجُوبًا إِنْ قُدِّرَ عَامًّا، تَقْدِيرُهُ «مُسْتَقَرٌّ» إِنْ قُدِّرَ اسْمًا، أَوْ «اسْتَقَرَّ» إِنْ قُدِّرَ فِعْلًا. وَذَلِكَ الْمَحْذُوفُ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ، عَلَى الصَّحِيحِ. وَالْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ مَعْمُولُهُ^(٢) فِي مَحَلِّ نَصَبٍ بِهِ. فعلى الأوَّل يكون مفردًا، وعلى الثاني يكون جملة.

وقيل: الجارَّ والمجرور هو الخبر. وهو ما اشتهر على ألسنة العربيين، وعليه يكون محلُّ الجارَّ والمجرور رفعًا^(٣) على الخبرية، ويكون محلُّهما نصبًا^(٤) أيضًا بذلك المتعلِّق المحذوف، لأنَّه لا بدَّ للجارَّ والمجرور من نحو ما ذُكر من متعلِّق يتعلَّق به، لعدم استقلاله، لأنَّ هذا المتعلِّق المحذوف، وإن حذف عند أهل هذا القول نسيًّا،^(٥) غيرُ منظور إليه من جهة كونه خبرًا، لا من جهة كونه عاملًا في الجارَّ والمجرور.

(١) م: وهو خبر الزائد.

(٢) يعني أنه معمول للخبر المقدر.

(٣) في الأصل وم: رفع.

(٤) انظر التعليقة ٢ في الصفحة الماضية. وفي الأصل وم: «نصب». وفي حاشية الأصل عن نسخة: محلها.

(٥) في الأصل: «نسيًا». م: نسيًا.

وكيف يكون الجارّ والمجرور هنا^(١) لا عامل له، مع ظهور
التنصب في عديله - وهو «عندك» - وليس^(٢) إلّا بذلك المتعلّق المحذوف،
كما قدّمناه؟ ثم رأيتُ بعضَ مَنْ لقيناه من المشايخ صرّح بذلك أي: بأنّ
الجارّ والمجرور/ محلّهما نصب أيضاً، والحالة هذه. وهو مخالف
لظاهر كلام شيخ الإسلام في «البسمة». وقد بيّناه في الكلام عليها.
بما يوافق ما ذكرناه هنا.

وقيل: الخبر هو مجموع الجارّ والمجرور وذلك المحذوف. وفي
هذا الخلاف ما تقدّم عن تحقيق بعضهم.

وخرج بـ «التام» التّاقص، فلا يجوز نحو: زيدٌ بك. ^(٣) إذ لا
يُفهم بدون ملاحظة متعلّقة، ولا يفيد مع قولك: «استقرّ بك»، ويفيد
مع قولك: «واثق بك»، من الأمور الخاصّة.

فإن قيل على الصّحيح، من أنّ المتعلّق المحذوف هو الخبر: لا
يخرج الظرف والمجرور عن الإخبار بالمفرد أو الجملة، فما فائدة
زيادتهما وإفادهما بالذكر؟ وما وجه إضافة الشّبّه فيهما للجملة دون
المفرد، مع احتمالها^(٤) لكلّ منهما باعتبار المتعلّق؟

قلنا: سيأتي للمصنّف، في أواخر الكلام على الجُمْل، نظير
السؤال الأوّل مع الجواب عنه، بأنّ فائدة ذلك مُراعاة الخلاف، إذ في
السكوت عنهما إخلال من بعض الوجوه.

(١) سقطت من م.

(٢) أي: وليس التنصب.

(٣) في الأصل: «لك». وفي الحاشية عن نسخة: بك.

(٤) في الأصل: احتمالهما.

وأما الجواب عن السؤال الثاني فيمكن أن يُقال: نُظَر في ذلك المتعلّق إلى ما هو الأصل من تقدير الفعل، ومن ثَمَّ عَدَّهما سَ من الجُمَل، أو نُظَر في ذلك إلى أنّ الجملة لَمّا كانت على خلاف الأصل في هذا الباب أضيف الشَّبه إليها، أو لأنّ كلّاً من الجملة والظرف إذا وقع بعد النكرة كان صفة أو بعد المعرفة كان حالاً، أو لِأَنَّهُما^(١) يقعان موقع الجملة في صلة الموصول.

(١) أي: الظرف والمجرور.

الباب الخامس من المرفوعات

بابُ اسمِ «كَانَ» واسمِ أَخَوَاتِهَا

أي: نظائرها. وتقدّم وجه التسمية بذلك.

اعْلَمْ - يا مَنْ يتأتّى منه العلم، وَفَقَّكَ اللهُ لِلْعَمَلِ الصَّالِحِ أي: خلق فيك القدرة على ذلك والدّاعية إليه - أَنَّ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا أي: نظائرها تَرْفَعُ الاسمَ أي: المُبْتَدَأَ، أي: الذي يُعرب مبتدأ لولها، ويسمى اسمها،^(١) وَتَنْصِبُ الخَبَرَ أي: خَبَرَ المُبْتَدَأِ، أي: الذي يُعرب خبراً للمبتدأ^(٢) لولها، ويُسمّى خبرها. وهي تسمية اصطلاحية، فلا حاجة إلى ادعاء تقدير مضاف محذوف أي: خبر اسمها.

ورفعها الاسم على التشبيه بالفاعل، ونصبها للخبر على التشبيه بالمفعول، لأنها شبيهة بفعل متعدّد لواحد في عمله الطبيعي - وهو رفع الأول ونصب الثاني - كـ «ضَرَبَ زيدٌ عمراً». وسمّى سَ مرفوعها فاعلاً، أي: حقيقة. ورُدّ بأنّه كما لا يُسمّى عنده منصوبها المشبّه بالمفعول مفعولاً، حقيقة، فالقياس ألا يُسمّى مرفوعها المشبّه بالفاعل فاعلاً، حقيقة.

وقال جمهور الكوفيين: لا عمل لها في الاسم، وإنّه باق على رفعه بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، الذي هو الابتداء، وإن ذلك المنصوب منصوب على الحال. ورُدّ بأمور، منها أنّه يلزم أن تكون ناصبة لا رافعة. وهو غير معهود في شيء من الأفعال.

(١) سقط «أي الذي... اسمها» من م.

(٢) م: الذي يعرب مبتدأ.

وذهب الفراء منهم إلى أنها عاملة في الاسم الرفع، كما يقول البصريون، لكن تشبيهاً بالفاعل، وأن منصوبها منصوب على التشبيه بالحال، لأنها شبيهة^(١) بفعل قاصر كـ «جاء زيدٌ ركباً».

وهي أي: «كان» وأخواتها الذي هو القسم الأول من «التواسخ»، من النسخ بمعنى الإزالة لأنها، كما علمت، تزيل حكمَ المبتدأ - وهو رفعه بالابتداء - وحكمَ الخبر - وهو رفعه بالمبتدأ.^(٢) وهي ثلاثة عشر فعلاً. الأول من تلك الأفعال: «كان». وهي أمُّ الباب لاختصاصها بأمر لا تكون لأخواتها، وهي^(٣) موضوعة لِاتِّصافِ الْمُخْبَرِ عَنْهُ، الذي هو اسمها، بالخبر أي: بمصدره في الزمن الماضي، إِمَّا مَعَ الدَّوامِ والإِسْتِمْرارِ نَحْوُ^(٤): «كَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا» - فإنه كذلك أزلاً وأبدًا - وإِمَّا مَعَ الانْقِطَاعِ نَحْوُ: كَانَ الشَّيْخُ شَابًا. فَإِنَّ اتِّصافَ الشَّيْخِ بِالشَّبَابِ^(٥) انقطع عند اتِّصافه بالشَّيْخُوخة.

وفي كلام بعضهم: ولا دلالة لـ «كان» على الدَّوامِ والاستمرار، واستفادة^(٦) ذلك في نحو «كَانَ اللهُ غَفُورًا رَحِيمًا» مِنْ قَرِينَةِ خَارِجِيَّةٍ، لا من لفظ «كان»، خلافاً لمن قال: إنها للدَّوامِ والاستمرار، حيث لا دليل على الانقطاع.

(١) في م وحاشية الأصل عن نسخة: مثبته.

(٢) سقط «وحكم الخبر... بالمبتدأ» من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) الآية: ٩٦ من سورة النساء...

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: بالشَّيْخِ.

(٦) في الأصل: واستعارة.

وَالثَّانِي مِنْهَا: «أَمَسَ». وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِاتِّصَابِ الْمُخْبِرِ / عَنْهُ، الَّذِي هُوَ اسْمُهَا، بِالْخَبَرِ أَي: بِمَصْدَرِهِ فِي وَقْتِ الْمَسَاءِ. وَهُوَ مَا بَعْدَ الزَّوَالِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي. نَحْوُ: أَمَسَ الْبَرْدُ شَدِيدًا.

وَالثَّالِثُ مِنْهَا: «أَصْبَحَ». وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِاتِّصَابِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ، الَّذِي هُوَ اسْمُهَا، بِالْخَبَرِ أَي: بِمَصْدَرِهِ فِي وَقْتِ الصُّبْحِ. وَهُوَ ضِدُّ الْمَسَاءِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي. نَحْوُ: أَصْبَحَ السَّحَرُ رَخِيصًا.

وَالرَّابِعُ مِنْهَا: «أَضْحَى». وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِاتِّصَابِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ، الَّذِي هُوَ اسْمُهَا، بِالْخَبَرِ أَي: بِمَصْدَرِهِ فِي وَقْتِ الضُّحَى. وَهُوَ وَقْتُ شُرُوقِ الشَّمْسِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي. نَحْوُ: أَضْحَى الْفَقِيهُ مُجْتَهِدًا.

وَالْخَامِسُ مِنْهَا: «ظَلَّ». وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِاتِّصَابِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ، الَّذِي هُوَ اسْمُهَا، بِالْخَبَرِ أَي: بِمَصْدَرِهِ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي. نَحْوُ: ظَلَّ زَيْدٌ صَائِمًا، أَي: وَجَدَ صَائِمًا فِي جَمِيعِ النَّهَارِ.

وَالسَّادِسُ مِنْهَا: «بَاتَ». وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِاتِّصَابِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ، الَّذِي هُوَ اسْمُهَا، بِالْخَبَرِ أَي: بِمَصْدَرِهِ فِي جَمِيعِ اللَّيْلِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي. نَحْوُ: بَاتَ زَيْدٌ سَاهِرًا، أَي: وَجَدَ سَاهِرًا فِي جَمِيعِ اللَّيْلِ.

وَالسَّابِعُ مِنْهَا: «صَارَ». وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّحَوُّلِ وَالْإِنْتِقَالِ، أَي: تَحَوَّلَ اسْمُهَا وَانْتَقَلَ مِنْ شَيْءٍ إِلَى مَصْدَرٍ خَبَرَهَا. نَحْوُ: صَارَ الْجَاهِلُ عَالِمًا، أَي: وَجَدَ الْجَاهِلُ بِصِفَةِ الْعِلْمِ، بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ بِهَا.

وَالثَّامِنُ مِنْهَا: «لَيْسَ». وَهِيَ مُخَفَّفُ «لَيْسَ» كـ «صَبَدَ»، وَهِيَ فِعْلٌ عَلَى الْأَصَحِّ، وَمُقَابِلُهُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْفَارِسِيُّ أَنَّهَا حَرْفٌ، وَوَاقِفُهُ^(١)

(١) كذا. والفرسي بعد ابن شنيّر وابن السراج. فالمفروض أنه هو الذي وافقهما. فالعبارة فيها قلب في التركيب، أو سهو في التعبير. وانظر ارتشاف الضرب ٢: ٧٢.

ابن شقير وابن السراج. قال ابن السراج: أنا أفتي بفعلية «ليس» تقليداً منذ زمن طويل، ثم ظهر لي حرفيتها. انتهى. أي: لأنها وُضعت وضع الحروف، من حيث إنه لا يُفهم معناها إلا بذكر متعلقها، كما سيأتي عن المصنف.

وهي موضوعة لِتَنفِي الحال، أي: لنفي مصدر خبرها عن اسمها في الزمن الحاضر. وذلك عِنْدَ الإِطْلَاقِ أي: وهو التَّجَرُّدُ عَنِ الْقَرِينَةِ المعينة لذلك، أي: الدَّالَّةُ^(١) على نفي الحال والصارفة عنه. نَحْوُ قولك: لَيْسَ الصُّلُحُ قائماً، أي: الآن، كما هو المتبادر لعدم وجود قرينة تصرف عنه، بخلاف نحو قوله تعالى^(٢): ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾، فإنها لنفي المستقبل، لوجود القرينة الدَّالَّةُ على الاستقبال.

وذهب سيبويه إلى أن «ليس» للتفني مطلقاً، أي: غير مقيد بزمان، أي: لا دلالة لها على زمان مخصوص بحيث تُحمل عليه، بل هي محتملة لسائر الأزمنة. ولذلك تارة تقيّد بالحال وتارة بالاستقبال وتارة بالمُضَيَّي. ويوافقه قول «الصحيح»: «ليس: كلمة نفي».

وبهذا يُعلم أن قول الأندلسي: «وأحسب أن ليس بين القولين أي: ^(٣) قول سَ وقول غيره، تناقض لأن خبر (ليس) إن لم يقيد بزمان يُحمل على الحال، وإذا قُيد بزمان من الأزمنة فهو على ما قُيد به» فيه

(١) في الأصل: الدلالة.

(٢) الآية ٨ من سورة هود.

(٣) هو أبو محمد القاسم بن أحمد المرسي، إمام في النحو والعربية والقراءات، توفي

سنة ٦٦١. بغية الوعاة ٢: ٢٥٠.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: أو.

نَظَرٌ. وعلى^(١) قول غير سَ جرى المصنّف.

والثَّاسِعُ والعاشرُ والحادي عَشَرَ والثَّانِي عَشَرَ منها: ما زالَ وما
فَتِيَ وما بَرِحَ وما انْفَكَ. فهذه الأفعال الأربعة موضوعة لِإِمْلازِمَةِ الْخَبَرِ،
أي: لِإِمْلازِمَةِ مَصْدَرِ خَبَرِهَا لِلْمُخْبِرِ عَنْهُ بِذَلِكَ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ اسْمُهَا،
عَلَى حَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ الْحَالُ.

نَحْوُ: ما زالَ الْجُودُ مَحْبُوبًا، أي: اسْتَمَرَّتِ الْمَحْبُوبِيَّةُ وَدَامَتْ
لِلْجُودِ فِي سَائِرِ الزَّمَنِ. ويقال بمثل ذلك في نحو: ما فَتِيَ الْعِلْمُ نَافِعًا،
وما بَرِحَ الْجَهْلُ مُضِرًّا، وما انْفَكَ الصَّبْرُ مُرًّا. لأنَّ هذه الأفعال الأربعة
معانيها^(٢) متفقة بلا خلاف.

والثَّالِثُ عَشَرَ منها، وهو تمامها: «ما دامَ». وهي موضوعة لِإِسْتِمْرَارِ
الْخَبَرِ، أي: لِإِسْتِمْرَارِ مَصْدَرِهِ لِلْمُخْبِرِ عَنْهُ الَّذِي هُوَ اسْمُهَا، أي: لِتَوْقِيتِ
شيءٍ بِمُدَّةٍ دَوَامِ ثَبُوتِ مَصْدَرِ خَبَرِهَا لِاسْمِهَا. نَحْوُ: لا رَاحَةَ ما دامَ
الْخِلَافُ مَوْجُودًا. فقد أَقَّتْ عَدَمَ الرَاحَةِ بِمُدَّةٍ دَوَامِ وَجُودِ الْخِلَافِ.

[شروط عملها]:

وهذه الأفعال الثلاثة عَشَرَ تكون بالنسبة لِلْعَمَلِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ:
القسم الأول: ما يَعْمَلُ الْعَمَلُ الْمَذْكُورُ بِلا شَرْطٍ. وهي ثَمَانِيَةٌ،
١٣١ مِنْ «كَانَ» إِلَى «لَيْسَ» بِإِدْخَالِ الْغَايَةِ، أي: «كَانَ» / «لَيْسَ» وما بَيْنَهُمَا.
وهو: أَمْسَى وَأَصْبَحَ وَأَضْحَى وَظَلَّ وَبَاتَ وَصَارَ.

والقسم الثاني: ما يُشْتَرَطُ فِيهِ، أي: ليعمل العمل المذكور، نَفْيُ بَأْيٍ

(١) سقطت الواو من م.

(٢) سقطت من م.

أداة كَانَتْ، سواء كانت حرفاً نحو: ما أو لم أو إن أو لا أو لن، أو اسماً أو فعلاً، ملفوظاً بها أو مقدّرة، أو شبهة أي: النفي. وهو^(١) التَّهْيُ، ومنه الدُّعاء بـ «لا» خاصّة، والاستفهام. ولم يُذكر هذا الثالث في «التوضيح». وإنما كان التَّهْيُ والاستفهام شبيهين بالنفي، لأنَّ التَّهْيُ فيه عموم، والاستفهام كذلك لأنّه سؤال عن غير مُعَيَّن^(٢) يُطلب تعيينه في الجواب.

وهو أي: القسم الثاني أربعة:

أحدها: «زَال» ماضي «يَزَال» من باب «فَعَلَ» بالكسر «يَفْعَلُ» بالفتح كـ «عَلِمَ يَعْلَمُ»، ولا مصدر له ولا أمر عند الجمهور، لا ماضي «يَزِيلُ» بفتح الياء من باب «فَعَلَ» بالفتح «يَفْعِلُ» بالكسر كـ «ضَرَبَ يَضْرِبُ»، فإنّه تامّ بمعنى: مازَ،^(٣) أي: مَيَّزَ، وله مصدر وأمر - فأمره: «زُلْ» بكسر الزاي بمعنى: يزُ، أي: مَيَّزَ. تقول لآخر: ^(٤) زُلْ ضانك عن معزك، أي: مَيَّزَ بينهما. ومصدره الزُّيل، بفتح الزاي بمعنى التمييز - ولا ماضي «يَزُولُ» من باب «فَعَلَ» بالفتح «يَفْعُلُ» بالقسم كـ «نَصَرَ يَنْصُرُ»، فإنّه تامّ بمعنى: انتَقَلَ، وله مصدر وأمر أيضاً. فأمره: «زُلْ» بضمّ الزاي بمعنى: انتَقِلْ. تقول لآخر: ^(٣) زُلْ عن مكانك، أي: انتَقِلْ عنه. ومصدره الزُّوال بمعنى: الانتقال.

والثاني: «فَتَيَّ» بكسر العين بوزن «شَرِبَ» ويفتحها بوزن «أَكَلَ»،

(١) هذا ما في م والشرح والطار. وفي الأصل: «وهي». وفي الحاشية عن نسخة: وهو.

(٢) كذا. والمراد بالاستفهام هنا النفي والاستبعاد، أي: الإنكار الإيطالي. انظر العطار

ص ٩٦. وقُلْ من النحلة من ذكر الاستفهام في هذا المجال.

(٣) في الأصل: ما زال.

(٤) م: الآخر.

ومضارعه «يَفْتَحُ» بفتح العين. ورُبَّمَا قيل: «[فَتَوَّ] يَفْتَوُّ» بضمهما. (١)

والثالث: «بَرَحَ».

والرابع: «انْفَكَ».

وإنَّما اشترطَ فيها، أي: في هذه الأفعال الأربعة لتعمل العمل المذكور، ذلك أي: تقدُّمُ النَّفْيِ أو شِبْهِهِ، لِأَنَّ مَعْنَاهَا النَّفْيُ وَنَفْيُ النَّفْيِ إثبات، أي: يلزمه (٢) الإثبات الدائم. ومن ثَمَّ كانت هذه الأفعال مفيدة لملازمة مصدرٍ خبرها لاسمها.

والقسمُ الثالثُ: ما يُشترطُ فِيهِ، أي: لعمله العمل المذكور، تقدُّمُ «ما» المَصْدَرِيَّةِ الظَّرْفِيَّةِ. وهو: «دَامَ» خاصَّةً، وسيأتي في كلامه بيان معنى كونها مصدرية وظرفية.

ثم أعاد أمثلة هذه الأفعال الثلاثة عشرَ، لبيان كيفية الإعراب، فقال: مثَالُ «كَانَ» مع اسمها وخبرها قولك: كَانَ زَيْدٌ قائماً. فـ «كَانَ»: فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ يرفعُ الإِسْمَ وَيَنْصِبُ الْخَبَرَ. وزَيْدٌ: اسمُها وهو مرفوعٌ بها. وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ. وقائماً: خَبَرُها وهو منصوبٌ بها. وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ.

وسُمِّيَتْ أي: «كان» نَاقِصَةً لِانْتِقَارِها إِلَى خَبَرٍ مَنْصُوبٍ، جيء به عوضاً عما فاتها وأخواتها من الدلالة على الحَدَثِ، إذ هي لمجرد الزَّمان (٣) المجرد عن الحَدَثِ. ومن ثَمَّ قيل لها: أفعال العبارة، أي:

(١) م: «بضمها». وما بين معقوفين تمة يقتضيها السياق.

(٢) م: يلزم.

(٣) في الأصل: بمجرد الزمان.

ليست أفعالاً حقيقية. ^(١) ولعدم دلالتها على الحَدَث لم تؤكَّد بالمصدر. ^(٢)
وهذا أشهر القولين. والثاني: أنها تدلُّ على الحَدَث إلّا «ليس». وهو
الصحيح. ولم يُكتَفَ بمرفوعها الذي هو اسمها. وسيُصرَّح المصنّف بأنَّ
معنى التمام في هذه الأفعال أن يُكتفى بالمرفوع ولا يُحتاج إلى المنصوب،
لدلالتها ح على الزَّمان والحَدَث جميعاً، كغيرها من الأفعال الحقيقية.

وكذلك، أي: ومثل هذا القول في الإعراب ومعنى النقص في
«كان»، القول في باقيها أي: الأفعال المذكورة. تقول: أمسى زيدٌ فقيهاً.
ف «أَمَسَى»: فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ. وزَيْدٌ: اسمُها وهو مرفوع بها. وعلامة رفعه
الضَّمة الظَّاهرة. وفَقِيهاً: خَبَرُها منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة
الظَّاهرة. وسُمِّيَتْ ناقصة لانتقارها إلى خبر منصوب الخ ما تقدَّم.

وأصْبَحَ عمروٌ وريحاً. ف «أَصْبَحَ»: فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ. وعَمْرُو:
اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضَّمة الظَّاهرة. ووَريحاً: خَبَرُها وهو
منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة.

وأضحى مُحَمَّدٌ مُتَعَبِداً. ف «أَضْحَى»: فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ. ومُحَمَّدٌ:
اسمُها مرفوع بها. وعلامة رفعه الضَّمة الظَّاهرة. ومُتَعَبِداً: خَبَرُها
منصوب بها. / وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة.

١٣٢

وظلَّ بكرٌ ساهراً. ^(٣) ف «ظَلَّ»: فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ. وبَكْرٌ: اسمُها
مرفوع بها. وعلامة رفعه الضَّمة الظَّاهرة. وساهراً: خَبَرُها منصوب بها.
وعلامة نصبه الفتحة الظَّاهرة.

(١) في الأصل: «حقيقة». وسقطت الواو من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) كلا. وهو مناقض لما جاء من تفسيره «ظلَّ» قبل.

وَبَاتَ أَخُوكَ نَائِمًا. فـ «بَاتَ»: فِعْلٌ ماضٍ ناقِصٌ. وَأَخُوكَ: اسْمُهَا مرفوع بها. وعلامة رفعه الواو^(١) الظاهرة. ونائِمًا: خَبَرُهَا منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وَصَارَ السُّعْرُ رَخِيصًا. فـ «صَارَ»: فِعْلٌ ماضٍ ناقِصٌ. والسُّعْرُ: اسْمُهَا مرفوع بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ورَخِيصًا: خَبَرُهَا منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وَلَيْسَ الزَّمَانُ مُنْصِفًا. فـ «لَيْسَ»: فِعْلٌ ماضٍ ناقِصٌ. والزَّمَانُ: اسْمُهَا مرفوع بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. ومُنْصِفًا: خَبَرُهَا منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وَمَا زَالَ الرَّسُولُ صَادِقًا. فـ «مَا»: نافيةٌ. وزَالَ: فِعْلٌ ماضٍ ناقِصٌ. والرَّسُولُ: اسْمُهَا مرفوع بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وصادِقًا: خَبَرُهَا منصوب بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وَلَا تَزَلْ قَائِمًا. فـ «لا»: ناهية. وتَزَلْ: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ «لا». واسمها مستتر فيها. وقائِمًا: خبرها.

وَلَا يَزَلِ اللَّهُ مُحْسِنًا إِلَيْكَ: لا: دعائية. ويزَلْ: فعل مضارع ناقص مجزوم بـ «لا». والله: اسْمُهَا. ومُحْسِنًا إِلَيْكَ: خبرها.^(٢)

وَأَزَالَ زَيْدٌ قَائِمًا؟ فالهمزة: للاستفهام. وزَالَ: فعل ماضٍ ناقص. وزَيْدٌ: اسمها. وقائِمًا: خبرها.

وَمَا فَتِيَ الْعَبْدُ خَاضِعًا: فـ «مَا»: نافيةٌ. وَفَتِيَ: فِعْلٌ ماضٍ ناقِصٌ.

(١) في الأصل: «الضمة». وفي الحاشية عن نسخة: الواو.

(٢) كذا، بإغفال إعراب: إليك. م: واسمها مستتر فيها ومحسنًا خبرها.

وَالْعَبْدُ: اسْمُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا. وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ. وَخَاضِعًا:
خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا. وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ.

وَمَا انْفَكَّ الْفَقِيهُ مُجْتَهِدًا. فـ «مَا»: نَافِيَةٌ. وَانْفَكَّ: فِعْلٌ مَاضٍ
نَاقِصٌ. وَالْفَقِيهُ: اسْمُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا. وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ.
وَمُجْتَهِدًا: خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا. وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ.

وَمَا بَرَّحَ صَاحِبُكَ مُبْتَسِمًا. فـ «مَا»: نَافِيَةٌ. وَبَرَّحَ: فِعْلٌ مَاضٍ
نَاقِصٌ. وَصَاحِبُكَ: اسْمُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا. وَعَلَامَةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ.
وَمُبْتَسِمًا: خَبَرُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا. وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ.

وَلَا أَصْحَبُكَ مَا دَامَ زَيْدٌ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ. فـ «مَا»: ظَرْفِيَّةٌ مَصْدَرِيَّةٌ.
وَسُمِّيَتْ «مَا» هَذِهِ ظَرْفِيَّةٌ لِنِيَابَتِهَا عَنِ الظَّرْفِ. وَهُوَ الْمُدَّةُ. وَسُمِّيَتْ
مَصْدَرِيَّةً لِتَأْوِيلِهَا^(١) مَعَ صِلَتِهَا بِمَصْدَرٍ، أَي: يَحُلُّ الْمَصْدَرُ مَحَلَّهَا وَمَحَلُّ
صِلَتِهَا، وَحَ يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ: لَا أَصْحَبُكَ مُدَّةَ دَوَامِ
زَيْدٍ مُتَرَدِّدًا إِلَيْكَ.

بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْهَا «مَا»، أَوْ كَانَتْ غَيْرَ ظَرْفِيَّةٍ، فَإِنَّهَا لَا
تَعْمَلُ، وَإِنْ وَلِيَ مَرْفُوعَهَا مَنْصُوبٌ كَانَ حَالًا. نَحْوُ: دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا،
وَأَعْجَبُ مَا دَامَ زَيْدٌ صَحِيحًا أَي: مِنْ دَوَامِهِ صَحِيحًا، لَا مِنْ مُدَّةِ دَوَامِهِ.
وَلَا تَوْجِدُ الظَّرْفِيَّةَ بِدُونِ الْمَصْدَرِيَّةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى^(٢): ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ
لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ﴾ فَلَمْ تَنْبِ عَنِ الظَّرْفِ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: كُلَّ وَقْتٍ أَضَاءَ لَهُمْ.
وَالزَّمَانُ الْمَخْفُوضُ لَا يُسَمَّى ظَرْفًا اصْطِلَاحًا.

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ: لِتَأْوِيلِهَا.

(٢) الْآيَةُ ٢٠ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

ولمّا كانت «ما» هذه لا يشملها قولهم «ظرفيّة» عبّر في «المغني»
بدله بـ «زمانيّة». ولا يلزم من وجود «ما» المصدريّة الظرفيّة العمل،
بدليل^(١): «خَالِدِينَ فِيهَا، مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ»، لأنّه لا يلزم
من وجود الشّرط وجود المشروط.

وكذا، أي: ومثل القول في هذه الأفعال الثلاثة [عَشَرَ]^(٢) عملاً
وإعراباً، القولُ فيما تَصَرَّفَ مِنْهَا أي: من هذه الأفعال، أي: ما أُخِذَ من
تلك الأفعال واشتقّ، مِنَ الْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ واسمِ الْفَاعِلِ واسمِ الْمَفْعُولِ.
وكذا الْمَصْدَرُ، عَلَى رَأْيِ الْكُوفِيِّينَ الْقَائِلِينَ بِأَنَّ الْمَشْتَقَّ مِنْهُ هُوَ الْفِعْلُ
الْمَاضِي. ومذهب جمهور البصريّين أَنَّ الْمَشْتَقَّ مِنْهُ هُوَ الْمَصْدَرُ.

وظاهر صنيعة أَنَّ الْمَصْدَرُ هُوَ مُحَلَّ الْخِلَافِ بَيْنَ الْبَصَرِيِّينَ
وَالْكُوفِيِّينَ، وَأَنَّ الْمَضَارِعَ وَالْأَمْرَ واسمِ الْفَاعِلِ واسمِ الْمَفْعُولِ مُشْتَقَّةٌ مِنْ
الْفِعْلِ الْمَاضِي اتِّفَاقاً. / وليس كذلك. ولعلّه تبع في ذلك ظاهر كلام
المحقّق^(٣) في «شرح تصريف العزّي»^(٤).

وهو معترّض بأنّه لم يوافق^(٥) مذهب جمهور البصريّين من أَنَّ
الْفِعْلَ بِأَنْوَاعِهِ واسمِ الْفَاعِلِ واسمِ الْمَفْعُولِ مُشْتَقَّةٌ^(٦) مِنَ الْمَصْدَرِ، وَلَا
مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ وَالْمَضَارِعَ وَالْأَمْرَ واسمِ الْفَاعِلِ واسمِ

(١) الأيّان ١٠٧ و ١٠٨ من سورة هود.

(٢) من م.

(٣) هو السدّ التنازلي.

(٤) ص ٣.

(٥) م: لم يوافق.

(٦) في الأصل وم: مشتق.

المفعول مشتقة من الفعل الماضي، ولا مذهب بعض البصريين من أن الفعل مطلقاً مشتق من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقان من الفعل، ولا مذهب بعض آخر منهم من أن الفعل الماضي مشتق من المصدر، والمضارع مشتق من الماضي، والأمر واسم الفاعل واسم المفعول مشتقة^(١) من المضارع.

[ما يتصرف منها]:

ثم لا يخفى أن هذه الأفعال منها ما لا يتصرف بحال. وهو «ليس» باتفاق - قال المصنف: ^(٢) لأنها وُضعت وضع الحروف، من حيث لا يفهم معناها إلا بذكر متعلقها - و«دام» على الأصح. قال المصنف ^(٣) نقلاً عن أبي حيان: لأنها لا تكون إلا صلة لـ «ما» الظرفية كما علمت، ولا يقع صلتها إلا الفعل الماضي. وأما ما جاء من: يدوم ودُم ودائم ودوام، فمن تصرفات «دام» الثامة.^(٤)

ومنها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً. وهو: زال وفجع وانفك وبرح. فإنه لم يستعمل منها أمر، لأن من شرط عملها تقدم النفي كما علمت، وهو لا يدخل على الأمر، ولا مصدر. وفي «البهجة المرضية»^(٥) أنه لم يأت منها وصف أيضاً. وفيه نظر.

(١) سقط «من الفعل الماضي... مشتقة» من م.

(٢) التصريح ١: ١٨٦.

(٣) التصريح ١: ١٨٦. وانظر النكات الحسان في شرح غاية الإحسان ص ٦٩.

(٤) م: الثانية.

(٥) ص ٤٩.

ومنها ما يتصرف تصرفاً تاماً، وهو الباقي، فسمنه «كان». نقول
 في مضارع «كان»: يَكُونُ زَيْدٌ قائماً. فـ «يَكُونُ»: فعلٌ مُضارعٌ ناقصٌ.
 وزَيْدٌ: اسمُها مرفوعٌ بها. وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وقائماً: خبرُها
 منصوبٌ بها. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وتقول في الأمر منها: كُنْ قائماً. فـ «كُنْ»: فعلٌ أمرٌ ناقصٌ.
 واسمُهُ مُسْتَعَرَّبٌ فِيهِ وجوباً في محلِّ رفعٍ به. وقائماً: خبرُهُ منصوبٌ به.
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وتقول في اسمِ الفاعِلِ منها: كَانَتْ زَيْدٌ قائماً. فـ «كَانَتْ»: اسمُ
 فاعِلٍ «كانَ» الناقصة. وزَيْدٌ: اسمُهُ مرفوعٌ به. وعلامة رفعه الضمة
 الظاهرة. وقائماً: خبرُهُ منصوبٌ به. وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

ولا يخفى أن اسمَ الفاعِلِ في هذا التركيب يجوز أن يكون مبتدأ عند
 من لم يشترط الاعتماد. وحّ يجعل خبره من حيث النسخ ساداً مسدّ خبره
 من حيث الابتدائية، لأنّ به تمام الفائدة. ولا يضرّ كونه منصوباً، لأنّه
 ليس خبراً حقيقياً، وإنّما هو سادٌ مسدّ. ورتما ينزع فيه قولهم: «ويُغني
 عن الخبر مرفوعٌ وصفٍ». إلّا أن يقال: هي قضية مهملة.

وقيل: السّاد مسدّ الخبر هو الاسم. ورُدّ بأنّ الكلام لا يتم به
 وشأن السّاد أن يتم به الكلام. وقيل: السّاد هو مجموع الاسم والخبر.
 وفيه أنّ الجملة ليست مرفوعاً وصفٍ. وفيه ما تقدّم. وقيل: السّاد
 محذوف. ورُدّ بأنّه مخالف للظاهر.

وإذا قلنا بجواز تعدّد خبر المبتدأ - وهو الصحيح كما تقدّم - هل^(١)

(١) كذا بعدم الفاء الرابطة للجواب. انظر ص ٣٤.

يجوز تعدّد خبر هذه الأفعال وما تصرّف منها أو لا؟^(١) ذكر الشيخ أبو حيان أنّ الظاهر من كلام س لا . ونصّ عليه ابن دُرستويه واختاره ابن أبي الربيع لأنها شُبّهت كما تقدّم بـ «صَرَبَ»، وهو لا يتعدّى إلّا لمفعول واحد، وما شُبّه به يجري مجراه.

وتقول في اسم المفعول منها على رأي قال به الجمهور، وهو جواز بناء «كان» الناقصة وأخواتها للمفعول: زيدٌ مَكُونٌ قائمٌ.^(٢) فـ «مَكُونٌ»: اسمٌ مفعولٍ «كَانَ» الناقصة، مَحْوُلٌ^(٣) عَنِ اسمِ الفاعِلِ [الزائِعِ]^(٤) لِلِاسْمِ النَّاصِبِ لِلْخَبَرِ. فاصل «مكون قائم»: كائنٌ زيدٌ قائمًا. فمَحْوُلٌ «كائن» إلى «مكون» - وقد علمت وجه الأصالة في ذلك، في باب «نائب الفاعل» - وحذِفَ الاسمُ وأُنِيبَ عَنْهُ الْخَبَرُ،^(٥) كما قال الفراء، فارتَفَعَ ارْتِفَاعُهُ.

ولا يخفى أن «يكون»^(٦) في هذا التركيب مبتدأ يُقام خبرُهُ من حيث النَّسخُ مقامَ خبره من حيث الابتدائية.^(٧) ولا يدع لأنه مرفوعٌ وصفٍ. وفيه^(٨) أن هذا إخبار بالجملة ولا رابط، وأنهم حصروا نائب الفاعل في المفعول به/ والمجرور والمصدر والظرف، وليس هذا ١٣٤

(١) سقط «أو لا» من م.

(٢) في الأصل: «قائمًا». وانظر الشرح.

(٣) في الأصل: تحوّل.

(٤) من م والشرح.

(٥) أي: قائم - وقد سدّ سدّ الاسم.

(٦) في الأصل: مَكُونٌ.

(٧) في المطار ص ٩٨ أن «قائم» سدّ اسم «مكون»، سدّ خبر المبتدأ: مَكُونٌ م: مبتدأ يُقام خبره من حيث الابتداء به.

(٨) سقطت الواو من م.

واحدًا منها، إلّا أن يقال: ذاك^(١) فيما ناب عن فاعل اصطلاحًا، وما ناب عنه ما ذكر ليس فاعلاً اصطلاحًا.^(٢)

وقيل: لا يُبنى مِنَ النَّاقِصَةِ اسمٌ مَفْعُولٍ. وقال به أبو عليّ الفارسيّ، وأوردَ عليه تلميذه ابن جنيّ أنّ سَ قال في كتابه: كائنٌ ومكونٌ كضاربٍ ومضروبٍ. فأجابه بقوله: ما كلُّ^(٣) داءٍ يعالجه الطبيب. ولعلَّ سَ إنما^(٤) قصد أن يبيّن أنّ هذا الفعل متصرفٌ. ومن ثمّ لم يذكر ما يُقام مقام اسمه إذا حُذِفَ، ولم يذكر^(٥) الاسم والخبر لـ «كائن».

وأجاب السيرافيّ بأنَّ سَ أشار إلى أنّ «كان» إذا بُنيَتْ للمفعول يُحذف اسمها ويُقام ضمير مصدرها، أي: المفهوم منها، مقامه. وذكر ابن عصفور أنه يُقام مقام اسمها المحذوف الظرفُ أو المجرور، فيقال: مكوّنٌ فيه أو عندك. وقد صرح بذلك سَ في «باب الظرف»، أي: فقد قال المصنّف في «التصريح»: واسم المفعول كقول سَ في الظرف: «مكوّنٌ فيه». قاله أبو حيان.^(٦) انتهى.

وهذا تصريح بجواز بناء «كان» الناقصة للمفعول، وأنه لا يُقام خبرها مقام اسمها بل يُقام مقامه إمّا ضمير المصدر المفهوم منها أو

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: ذلك.

(٢) م: ليس فاعل اصطلاحًا.

(٣) كل: مفعول به لفعل محذوف بفسره ما بعده، أي: ما يعالج.

(٤) سقطت من م.

(٥) سقط «ما يُقام... ولم يذكر» من م.

(٦) التصريح ١: ١٨٧. وانظر النكات الحسان في شرح غاية الإحسان ص ٦٩. م: قال الشيخ أبو حيان.

الظرف أو المجرور. وفي كلام بعضهم: إن قلنا: إنها أي «كان»
 الناقصة تعمل في الظرف، أي: بأن قلنا بدلالتها على الحدث، أُقيم^(١)
 مقام اسمها، وإلا بأن قلنا «إنها لا تعمل فيه لعدم دلالتها على الحدث»
 تعيّن ضمير المصدر.

فَعُلِمَ أَنَّ مَنْ يَقُولُ بِنَاءَ «كَانَ» لِلْمَفْعُولِ لَا يَقُولُ بِإِقَامَةِ خَبَرِهَا مَقَامَ
 اسْمِهَا، كَمَا قَالَ الْمَصْنُفُ تَبَعًا لِلْفَرَاءِ، وَحَاجَّ يَجِبُ أَنْ يَبْقَى مَنْصُوبًا،
 فَتَقُولُ: مَكُونٌ عِنْدَكَ أَوْ فِي الدَّارِ قَائِمًا، أَوْ مَكُونٌ قَائِمًا. وَحَ: يَكُونُ
 «قَائِمًا» [قَائِمًا]^(٢) مَقَامَ خَبَرِهِ مِنْ حَيْثُ الْإِبْتِدَاءُ، وَلَا يَضُرُّ كَوْنُهُ مَنْصُوبًا،
 لِمَا تَقَدَّمَ.

واختار الشيخ أبو حنّان مذهب أبي عليّ الفارسيّ،^(٣) حيث قال:
 والذي نختاره مذهبُ الفارسيّ، وهو عدم جواز بناء «كان» وأخواتها
 للمفعول، قال: إذا^(٤) لم يُسمع شيء من ذلك عن العرب، والقياس
 يأباه، فوجب اطراحه. انتهى.

وتقول في المصَدَرِ من «كان»: حَبِثْتُ مِنْ كَوْنِ زَيْدٍ قَائِمًا. فـ
 «كَوْنٌ»: مَصْدَرُ «كَانَ» النَّاقِصَةِ. وَزَيْدٌ: مَجْرُورٌ بِهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ «بِالإِضَافَةِ»
 فَعَلَى التَّسَامُحِ، وَمَوْضِعُهُ رَفْعٌ عَلَى أَنَّهُ اسْمُهُ. وَقَائِمًا: خَبَرُهُ مَنْصُوبٌ بِهِ.
 وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(١) أي: الظرف.

(٢) من م.

(٣) سقط «حيث... الفارسي» من م.

(٤) م: إذا.

والمصدر في قول الشاعر: ^(١)

* وَكَوْنُكَ إِنَاءٌ، عَلَيْكَ، يَسِيرُ *

[فـ «كون»]: ^(٢) مبتدأ، والكاف: اسمه، وإِنَاءه: خبره من حيث النسخ،
ويسير: خبره من حيث ابتدائه.

وقيل: لا مَصْدَرٌ لِلنَّاقِصَةِ. فيكون تصرفها ناقصاً. وقس على
ذلك، أي: على ما تصرف من «كان» من المضارع والأمر والمصدر
واسم الفاعل واسم المفعول، ما تصرف أي: أُخِذَ واشتق من أخواتها:
المتصرف تصرفاً تاماً، الذي هو: أمسى وأصبح وأضحى وظلّ ويات
وصار. فيقال في إعراب المضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل واسم
المفعول منها ما قيل فيها ^(٣) ممّا ذكر. أو تصرفاً ناقصاً، الذي هو: زال
وفتر وانفكّ وبرح. فيقال في إعراب المضارع واسم الفاعل واسم
المفعول منها، على ما تقدم، ما قيل فيها ممّا ذكر. ^(٤)

[ما يكون منها تاماً]:

وكُلُّها أي: «كان» وأخواتها يَجُوزُ استعمالها تامّةً، فيُكتفى
بمرفوعها ولا يُحتاج إلى منصوب، كما يجوز استعمالها ناقصة فتفتقر

(١) عجز بيت صدره:

يَتَلَيَّ وَجِلْمِ، سَادَ فِي قَوْمِهِ الْفَتَى

المعني ٢: ٥٠ والهمع ١: ١١٤ والدرر ١: ٨٣.

(٢) من م.

(٣) م: بها.

(٤) في الأصل وم: فيها فيما ذكر.

إلى المنصوب، إلا ثلاثة منها. وهي: لَيْسَ وَفَتَرِ وَزَالَ. فإنها لا تُستعمل تامة، بل هي مُلازمةٌ لِلنَّقْصِ.

وقد علمت معنى النقص، وهو احتياجها للمنصوب وعدم اكتفائها بالمرفوع. ومعنى التمام: أَنْ تَكْتَفِيَ بِمَرْفُوعِهَا، ويقال له: فاعِلٌ حقيقة،^(١) ولا تحتاج إلى منصوب. حتى إذا وقع^(٢) بعدها أعرب حالاً، لا خبراً.

وتكون هذه الأفعال حَ أفعالاً قاصرةً أي: لازمة، ومعانيها مُختلفة. فمعنى «كَانَ» حَ وَجِدَ، نحو: «كَانَ اللَّهُ وَلَا شَيْءٌ مَعَهُ»،^(٣) ونحو: إذا كان الشتاء. وقيل: هي فيه بمعنى: حَضَرَ.

ومعنى ظَلَّ زَيْدٌ: / أَقَامَ نَهَاراً، ومعنى باتَ زَيْدٌ: أَقَامَ لَيْلاً، ومعنى ١٣٥ أَصْبَحَ زَيْدٌ [وَأَصْحَى زَيْدٌ]^(٤) وَأَمَسَ زَيْدٌ: دَخَلَ فِي وَقْتِ الصَّبَاحِ وَالْمَصْحَى وَالْمَسَاءِ. قال الله، تعالى^(٥): ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ، حِينَ تُمْسُونَ، وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ أي: تدخلون في وقت المساء والصباح. ومعنى بَرِحَ زَيْدٌ وَانْفَلَكَ زَيْدٌ: انْفَصَلَ. وتُستعمل «بَرِحَ» بمعنى: ظَهَرَ. ومنه: بَرِحَ الخفاءُ أي: ظهر. ومعنى «صار»: رَجَعَ نحو^(٦): ﴿إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ

(١) سقطت من م.

(٢) سقط «حتى إذا وقع» من م.

(٣) حديث شريف بخلاف في اللفظ. انظر المستدرک ٢: ٣٤١ وفتح الباري ٦: ٣٥١. ٣٥٢

(٤) من م.

(٥) الآية ١٧ من سورة الروم.

(٦) الآية ٥٣ من سورة الشورى.

الأُمُورُ) أي: نرجع، وبمعنى: انتقلَ نحو: صار الأمر إليك، أي: انتقل. ومعنى «دَامَ»: بَقِيَ. ومنه^(١): «خَالِدِينَ فِيهَا، مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ والأَرْضُ» أي: بقيت.

(١) الآيتان ١٠٧ و ١٠٨ من سورة هود. وفي الأصل: «ومنها». وفي الحاشية من نسخة: ومنه.

الباب السادس من المرفوعات

بابُ خَبَرٍ «إِنَّ» وَخَبَرِ أَخَوَاتِهَا

أي: نظائرها. وقد تقدّم وجه التسمية^(١) بذلك.

اعلم - يا من يتأتى منه العلم، ولَفَقَكَ اللهُ، تقدّم معناه -^(٢) «أَنَّ» «إِنَّ» وأخواتها، أي: نظائرها، تَنْصِبُ الاسمَ أي: المبتدأ، أي: الذي يُعرب مبتدأ لولائها، ويُسمّى اسمها، وَتَرْفَعُ الْخَبَرَ أي: خبر المبتدأ، أي: الذي يُعرب خبراً للمبتدأ لولائها، ويُسمّى خبرها.

وهي تسمية اصطلاحية، كما علمت في نظيره. وهذا القسم الثاني من التواسخ بالمعنى المتقدم،^(٣) وعند الكوفيين لا عمل لـ «إِنَّ» وأخواتها في الخبر، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها.

ولأنما علمت هذه الأحرف^(٤) هذا العمل لأن فيها شبهاً بالفعل لفظاً ومعنى. أما لفظاً فمن حيث بناؤها^(٥) على ثلاثة أحرف أو أربعة أو خمسة، ولزوم آخرها الفتح - وذكر المصنف في «التصريح» أن «أَنَّ» المفتوحة أكثر مشابهة للفعل من المكسورة - وأما معنى فمن حيث إن في «أَنَّ» «وَأَنَّ» معنى: أكثدت، وفي «كَأَنَّ» معنى: شبهت، وفي «لَكِنَّ» معنى: استدركت، وفي «لَيْتَ» معنى: تمنيت، وفي «لَعَلَّ» معنى: ترجيت.

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: تسميته.

(٢) أي معنى: ولَفَقَكَ اللهُ.

(٣) فوقه في الأصل بقلم آخر: الذي هو من النسخ بمعنى الإزالة.

(٤) سقط «هذه الأحرف» من م.

(٥) في الأصل و م: «بنائها». وهو جائز، والوجه من المطار ص ٩٥ - ولفظاً: مفعول

مطلق للمبتدأ المحذوف: الشبهة.

ولقوة هذا الشَّبه عملت عملَ الفعل الغَيْرِ الطبيعيِّ له،^(١) لأنَّ العمل الطبيعيَّ للفعل، كما علمت، رفعُ الأوَّل الَّذي هو الفاعل ونصب الثاني الَّذي هو المفعول، وغير الطبيعيِّ عكسه. وهو دليل على قوَّة المشابهة. ومن ثمَّ ذكر المصنَّف أنَّها إنما عملت هذا العمل، أي: الغَيْر الطبيعيِّ، تَشْبِيهاً بِفَعْلٍ تَقْدَّمَ مَنْصُوبُهُ عَلَى مَرْفُوعِهِ، الدَّالُّ ذَلِكَ^(٢) على قوَّة التصرُّف لقوَّة المشابهة. وذكر المصنَّف في «التَّصرُّح» أنَّ ذلك تنبيه على الفرعيَّة.

وهي أي: «إِنَّ» وأخواتها سِتَّةُ أَحْرَفٍ، على المشهور. أحدها «إِنَّ» المَكْسُورَةُ الهمزة، وثانيها «أَنَّ» المَفْتُوحَةُ الهمزة، وثالثها «كَأَنَّ»، ورابعها «لَكِنَّ»، المُشَدَّدَاتُ التُّنَوَاتِ الأَرْبَعَةُ،^(٣) أي: نون: إِنَّ وَأَنَّ وَكَأَنَّ وَلَكِنَّ، بخلاف المخففات النون فإنَّ فيها تفصيلاً:

وهو أنَّ الأكثر في «إِنَّ» المَكْسُورَةُ الهمزة الإهمال، لزوال اختصاصها بالجملة الاسميَّة. وكان مقتضى ذلك^(٤) وجوبُ الإهمال، لكن أَعْمَلتِ^(٥) استصحاباً للأصل. وأما «أَنَّ» المَفْتُوحَةُ الهمزة^(٦) فتبقى

(١) أي: المغاير الطبيعيُّ للفعل. فالأولى: حرفية موصولة، والإضافة لفظية كما ترى، والتعبير صحيح فصيح. انظر الورقة ٧.

(٢) أي: العمل.

(٣) كذا، وهو جائز لأنَّ العدد لم يشف إلى المملود. انظر الورقة ٧.

(٤) م: تلك.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: استعملت.

(٦) في الأصل: «مفتوحة الهمزة». وهو خطأ شائع بين المتأخرين والمعاصرين، لأنَّ المراد هو: المفتوحة همزتها. فالأولى: حرفية موصولة في الأول، وثابتة من ضمير الغائبة في الثاني. انظر الورقة ٧ وما مضى في الفترتين الماضية والتي قبلها.

على عملها، لكن يجب في اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً وفي خبرها أن يكون جملة.

وكذا «كأن» تبقى على عملها، ولا يجب في اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، ولا يجب في خبرها أن يكون جملة، بل يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها. وفي كلام شيخ المحققين: ^(١) وإذا حُفِّت «كأن» فالأصح إلغاؤها. انتهى.

وأما «لكن» فتُهمل وجوباً. وعن الأخفش ويونس جواز إعمالها. قال شيخ المحققين: ولا أعلم له شاهداً. وقال المصنف في «التصريح»: لم يُسمع من العرب: «ما قام زيد لكن» ^(٢) عمراً قام بنصب «عمرو». وما ورد عن يونس أنه حكى فيها العمل فهي رواية لا تُعرف. وخامسها «ليت»، وسادسها «لعل»، المفتوحان. ^(٣)

[معاني هذه الأحرف]:

ومعانيها، أي: هذه الأحرف الستة، مُخْتَلِفَةٌ. فـ «إِنَّ» المَكْسُورَةُ الهمزة و«أَنَّ» المَفْتُوحَةُ الهمزة موضوعتان ^(٤) لِمَجْرَدِ تَوْكِيدٍ، أي: تقوية الحكم أي: النسبة، أي: التصديق بوقوعها أو عدم وقوعها. وذلك إذا كان المخاطب عالماً أي: مصداقاً بذلك. وهما ح عوض عن تكرير الجملة، وفي ذلك اختصار تام. وَلِزَعِ الشَّكِّ

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: لكنه.

(٣) في الشرح: المفتوحان.

(٤) في الأصل و م: «موضوعان». وقوله «المكسورة والمفتوحة» يوجب التأنيث هنا.

١٣٦ عَنْهَا^(١) أَي: التَّسْبِيحُ، أَي: التَّرَدُّدُ فِي أَنْ التَّسْبِيحَ وَاقِعَةً أَمْ لَا، وَلِرَفْعِ
الْإِنْكَارِ لَهَا.^(٢)

وَهُوَ^(٣) لِرَفْعِ الشَّكِّ مُسْتَحْسِنٌ، وَلِرَفْعِ الْإِنْكَارِ وَاجِبٌ، وَلِمَجَرَّدِ
التَّأْيِيدِ لَا وَلَا.^(٤) لَكِنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ^(٥) كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَحْسَنُ
التَّأْيِيدُ إِذَا كَانَ لِلْمَخَاطَبِ ظَنٌّ عَلَى خِلَافِ حَكْمِكَ. وَحَمَلَهُ بَعْضُهُمْ
عَلَى كَلِمَةِ «إِنْ» خَاصَّةً، بِخِلَافِ سَائِرِ الْمُؤَكَّدَاتِ.

فَعُلِمَ أَنَّهُ لَا يُؤْتَى بِهِمَا، إِذَا كَانَ السَّامِعُ خَالِي الذَّهْنَ مِنَ الْحَكْمِ
وَالْتَّرَدُّ فِيهِ، إِلَّا إِذَا نُزِّلَ مَنْزِلَةُ الْمُرْتَدِّدِ أَوْ مَنْزِلَةُ الْمُنْكَرِ. وَقَدْ يُؤْتَى بِهِمَا
لِغَيْرِ ذَلِكَ، فَيَسْتَعْمَلَانِ فِي الْأَمْرِ الَّذِي وُجِدَ وَكَانَ يُظَنُّ بِهِ أَلَّا يَوْجَدَ،
كَقَوْلِ مَنْ أَحْسَنَ إِلَى شَخْصٍ وَقَابَلَهُ ذَلِكَ الشَّخْصُ بِالْإِسَاءَةِ: أَحْسَنْتُ
إِلَى فُلَانٍ، ثُمَّ إِنَّهُ كَانَ جَزَائِي مِنْهُ مَا تَرَى.

و«كَأَنَّ» مَوْضُوعَةٌ لِلتَّشْبِيهِ بِمَعْنَى الْمَشَابَهَةِ وَالْمُشَارَكَةِ. وَهُوَ أَي:
التَّشْبِيهِ لَا بِالْمَعْنَى الْمَذْكُورِ^(٦) لِقَوْلِهِ: الدَّلَالَةُ عَلَى مُشَارَكَةِ أَمْرٍ، وَهُوَ هُنَا
الْمُشَبَّهُ،^(٧) لِأَمْرٍ وَهُوَ الْمَشَبَّهُ بِهِ، فِي مَعْنَى. وَهُوَ وَجْهُ الشَّبْهِ الَّذِي قُصِدَ
اِشْتِرَاكُ الطَّرْفَيْنِ فِيهِ.

(١) يعني: إذا كان المخاطب مترددًا فيها.

(٢) يعني: إذا كان المخاطب منكراً لها.

(٣) أي: استعمالهما في التعبير. وسقط «لرفع الشك مستحسن» من م.

(٤) يعني: لا يستحسن ولا يجب، إذا كان المخاطب عالماً بالنسبة المذكورة. وسقطت
«اللا» الثانية من م.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: في.

(٦) م: لا معنى للمذكور.

(٧) م: الشبه.

و«فَكِنَّ» موضوعة لِلِاسْتِدْرَاكِ. وَهُوَ أَي: الاستدراك تَعْقِيبُ الْكَلَامِ بِرَفْعِ مَا: شيءٌ يُتَوَهَّمُ ثُبُوتُهُ، أو برفع نفي ما يتوهم^(١) نفيه. فـ «نفيه» معطوف على «ثبوته» بتقدير^(٢) مضاف. فالمعنى: أو تعقيب الكلام بإثبات ما يتوهم نفيه. لأن رفع النفي إثبات، وهو أولى^(٣) من جعل «نفيه» نائب^(٤) فاعل فعل محذوف مع مضاف ومضاف إليه، الذي سلكه بعض الفضلاء، لما فيه من التكلف.

ولو اقتصر على قوله «رفع ما يتوهم ثبوته» لكفاه، لأن المتوهم ثبوته إما إثبات أو نفي^(٥). وبعضهم قصر نظره على الظاهر، فقال: لم يظهر مثال لرفع ما يتوهم نفيه. «فاعتبروا. يا أولي الأبصار»^(٦). وقد تأتي لمجرد التأكيد نحو: لو جاءني زيد أكرمته، لكنه لم يجر. فقد أكدت ما أفادته «لو» من الامتناع. وهي بسيطة. وقال الكوفيون غير الفراء: هي مركبة من «لا إن»، فطرحت^(٧) الهمزة تخفيفاً، وزيدت الكاف بينهما. وفيه أن الكاف الزائدة مفتوحة.

و«لَيْتَ» موضوعة لِلتَّعْنِي. وهي محبة حصول الشيء الغير الواجب حصوله^(٨) مستحيلاً كان، وتعلقه به أكثر، أو ممكناً غير مترقب حصوله،

(١) سقط «نفي ما يتوهم» من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: أدل.

(٤) سقطت من م.

(٥) في الأصل: إثباتاً أو نفيًا.

(٦) الآية ٢ من سورة الحشر، اقتبسها المؤلف هنا تعريضاً بمن قصر نظره.

(٧) م: وطرحت.

(٨) أي: المغاير الواجب حصوله. فالتعبير صحيح فصيح. وسقط «مستحيلاً... مترقب حصوله» من م.

وتعلّقه به قليل، أي: ميلُ النفس إلى حصول ذلك الشيء. ولَمَّا كان من مالت^(١) نفسه إلى شيء يطلب حصوله جعلوا التَمَنِّي طلبًا.

وعليه جرى المصنّف حيث قال: وهو أي: التَمَنِّي طَلَبُ ما لا طَمَعَ فيه أي: في حصوله. وهو المستحيل حصوله. أو ما فيه^(٢) أي: ما في حصوله عُسْرًا. وهو الممكن الغير الواجب الغير^(٣) المترقّب حصوله.

و«لَعَلَّ» موضوعة لِلتَّرَجُّي. وهو محبة الشيء الممكن غير الواجب حصوله، المحبوب للنفس المترقّب الذي لا وثوق بحصوله، أي: ميلُ النفس إلى حصول ذلك الشيء. ولَمَّا كان^(٤) مَنْ مالت نفسه إلى شيء يطلب حصوله جعلوا التَّرَجُّي طلبًا.

وعليه جرى المصنّف حيث قال: وهو أي: التَّرَجُّي طَلَبُ الأمرِ المَحْبُوبِ للنفس المترقّب حصوله، الذي لا وثوق بحصوله. وعلى قياسه يكون الإشفاق خوف الشيء الممكن غير الواجب حصوله، المكروه للنفس المترقّب الذي لا وثوق بحصوله. والغالب أن من خاف من شيء^(٥) يطلب عدم حصوله. فالإشفاق: طلب عدم الأمر المكروه للنفس. وفيه أنه يرجع إلى طلب الأمر المحبوب. فالتَّرَجُّي إذاً شامل للإشفاق.^(٦)

(١) م: مال.

(٢) م: أي: ما فيه.

(٣) سقطت من م. وانظر تعليقنا على أول الفقرة السابقة.

(٤) م: كانت.

(٥) في هذا تعليدا للخوف بـ «من». والأولى حملة على أن الخوف هنا بمعنى الفرع.

(٦) م: شامل للإشفاق.

نَقُولُ، إِذَا أَرَدْتَ التَّمثِيلَ لِهَذِهِ الْأَحْرَفِ السَّتَّةِ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ، وَيَلْفَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ. ذ «إِنَّ» بِالْكَسْرِ أَي: كَسَرَ الهمزة فِي الْأَوَّلَى، وَالْفَتْحِ أَي: فَتَحَ الهمزة فِي الثَّانِيَةِ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ وَرَفْعٍ. وَلَعَلَّهُ إِنَّمَا اقْتَصَرَ عَلَى النَّصْبِ لِأَنَّهُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهِ. وَزَيْدًا: اسْمُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا اتِّفَاقًا. وَقَائِمٌ: خَبَرُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا عَلَى الْأَصَحِّ، كَمَا تَقَدَّمَ.

وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «إِنَّ الْمَاءَ»، بِكَسْرِ الهمزة وَتَشْدِيدِ التَّوْنِ وَرَفْعِ «الْمَاءِ»، فَلَيْسَ مِنْ هَذَا الْبَابِ. وَأَصْلُهُ: أَنْ زَيْدٌ الْمَاءَ، بِفَتْحِ الهمزة وَتَشْدِيدِ التَّوْنِ، فَعَلَ مَاضٍ بِمَعْنَى: صَبَّ. وَالْمَاءُ: مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ. حُذِفَ الْفَاعِلُ / وَهُوَ «زَيْدٌ»، وَأُقِيمَ الْمَفْعُولُ وَهُوَ «الْمَاءُ» ١٣٧ مَقَامَهُ، فَرُفِعَ وَكُسِّرَتِ الهمزة، عِنْدَ مَنْ يَكْسِرُ فَاءَ ^(١) الْمُضَاعَفِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ، فَيَقُولُ: ^(٢) «رِدٌّ» بِكَسْرِ الرَّاءِ. تَبَّ عَلَيْهِ الْمُصَنِّفُ فِي «التَّصْرِيحِ» ^(٣) فِي بَابِ «نَائِبِ الْفَاعِلِ».

وَتَمْتَازُ «أَنَّ» الْمَفْتُوحَةُ الهمزة عَنْ «إِنَّ» الْمَكْسُورَةِ الهمزة، بِكَوْنِهَا أَي: الْمَفْتُوحَةُ لَا بُدَّ أَنْ يَطْلُبُهَا حَامِلٌ. فَتَقَعُ الْجُمْلَةُ الْمُقْتَرَنَةُ ^(٤) بِهَا مَوْقِعَ الْفَاعِلِ كَمَا مَقَّلْنَا لَهُ، بِقَوْلِنَا: بَلَفَنِي أَنْ زَيْدًا قَائِمٌ، أَي: قِيَامُ زَيْدٍ. وَتَقَعُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «مَا». وَسَقَطَتْ مِنْ م.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ م: نَقُولُ.

(٣) فِي ١: ٢٩٦.

(٤) كَذَا، وَالْجُمْلَةُ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا «أَنَّ» انْحَلَّتْ مَعَهَا فِي مَصْدَرٍ مُؤُولٍ، وَفَقِدَتْ جَمْلَتِهَا. وَلَوْ أَرَادَ مُنْعِبُ الْمُعْتَقِدِينَ بَقَاءَ الْجُمْلَةِ بِعَدِّ «أَنَّ». - انْظُرْ إِعْرَابَ الْجُمْلِ ص ١٩. لَكَانَتِ الْجُمْلَةُ الْمَزْعُومَةُ حُلَّةَ الْحَرْفِ الْمَصْدَرِيِّ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. فَمَا فِي مَوْقِعِ الْفَاعِلِ هُوَ الْمَصْدَرُ الْمُؤُولُ مِنْ «أَنَّ» وَمَعْمُولُهَا مَعًا. م: الْمَقْرُونَةُ.

موقع المفعول نحو: علمتُ أنك قائمٌ، أي: قيامك. ^(١) وتقع موقع المجرور نحو: علمتُ بأنك قائمٌ، أي: بقيامك. بخلاف «إن» المكسورة، قد لا يطلبها عامل كما مُثِّل، وقد يطلبها عامل نحو ^(٢): «قال: إني عبدُ الله». ونقول: كانَ زيداً أسدً. فـ «كانَ»: حرفٌ تشبيهي ونصبٍ ورفع. وزيداً: اسمها. وأسدً: خبرها. وهي مركبة لا بسيطة، على الصحيح. والأصل أي: أصل هذا التركيب: إنَّ زيداً كاسدٍ. ^(٣) فقدمتِ الكاف على «إن»، لبدلُ الكلام من ^(٤) أول الأمر على التشبيهِ، وتحت همزة «أن» لدخول الجاز الذي هو الكاف، ولم تصر بالفتح حرفاً مصدرًا، ^(٥) وصارت الكاف مع «أن» كلمة واحدة.

وح تكون للتشبيه ^(٦) المؤكِّد كباقي أخواتها، أي: أخوات «كانَ» التي هي: إنَّ وأنَّ ولكنَّ وليت ولعل. فإنها قدِّمت لتدلَّ على معانيها من أول الأمر. فإن الأولين يفيدان التوكيد من أول الأمر، والثالث يفيد الاستدراك كذلك، والرابع والخامس يفيدان التمني والترجي كذلك.

وتقول: قامَ الناسُ لكَنَّ زيداً جالسٌ. فـ «لكنَّ»: حرفٌ استدراكٍ ونصبٍ ورفع. وزيداً: اسمها وهو منصوبٌ بها. وجالسٌ: خبرها وهو مرفوعٌ بها. وما قامَ الناسُ لكنَّ عمراً قائمٌ. فالأول لرفع ما يُتوهم ثبوته،

(١) سقط «وتقع موقع المفعول... قيامك» من م.

(٢) الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٣) في الأصل و م: «كالأسد». والتصويب من الشرح والقطار وتقريرات الأباي.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: عن.

(٥) م: حرفاً مصدرًا.

(٦) م: يكون التشبيه.

والثاني لإثبات ما يُتوهم نفيه.

وَلَيْتَ الْحَيِّبَ قَادِمٌ. فـ «لَيْتَ»: حَرْفُ تَمَكُّنٍ وَنَصْبٍ وَرَفْعٍ.
وَالْحَيِّبُ: اسْمُهَا وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِهَا. وَقَادِمٌ: خَبَرُهَا وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِهَا.

وَلَعَلَّ اللَّهَ رَاجِمٌ. فـ «لَعَلَّ»: حَرْفُ تَرْجٍ وَنَصْبٍ وَرَفْعٍ. وَاللَّهُ:
اسْمُهَا وَهُوَ مَنْصُوبٌ بِهَا. وَرَاجِمٌ: خَبَرُهَا وَهُوَ مَرْفُوعٌ بِهَا. وَ«لَعَلَّكَ»
بِاخْتِصَارِ نَفْسِكَ^(١) أَي: قَاتِلِ نَفْسِكَ. فـ «لَعَلَّ»: حَرْفُ إِشْفَاقٍ وَنَصْبٍ
وَرَفْعٍ. وَالكَافُ: اسْمُهَا فِي مَحَلِّ نَصْبٍ بِهَا. وَبِاخْتِصَارِ: خَبَرُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا.

وَرَبَّمَا دَخَلْتَ «أَنْ» فِي خَبَرِهَا حَمَلًا لَهَا عَلَى «عَسَى»، لِأَنَّهَا بِمَعْنَاهَا.
وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ يَحُجِّتُهُ مِنْ بَعْضٍ»^(٢).

ثُمَّ لَمَّا كَانَتْ نَوَاسِخُ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ - عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، وَذَكَرَ
قَسْمَيْنِ مِنْهَا - وَهُمَا «كَانَ» وَأَخَوَاتُهَا [و«إِنَّ» وَأَخَوَاتُهَا]^(٣) - شَرَعَ فِي
الْقِسْمِ الثَّالِثِ، وَهُوَ مَا يَزِيلُ حُكْمَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، بِمَعْنَى بِنَصْبِهِمَا
مَفْعُولَيْنِ لَهُ، تَتِمِيمًا لِلْأَقْسَامِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّا هُوَ فِيهِ - وَهُوَ الْكَلَامُ
عَلَى الْمَرْفُوعَاتِ - بِقَوْلِهِ:

(١) الآية ٦ من سورة الكهف.

(٢) الأحاديث: ٦٥٦٦ و ٦٧٤٨ في البخاري و ١٧١٣ في مسلم. وانظر الموطأ ص ٧١٨
وسنن النسائي ٨: ٢٣٣ والترمذي ٢: ٣٩٨ و أبي داود ٣: ٣٠١ والمسنَد ٢: ٣٣٢.

(٣) من م.

بَابُ تَتْمِيمِ النَّوَاسِخِ

أي: مُتَمِّمِهَا. وهو من استعمال المصدر بمعنى اسم الفاعل، بدليل قوله: وَهُوَ أَي: مُتَمِّمُ النَّوَاسِخِ مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ مَفْعُولَيْنِ لَهُ، بعد استيفاء فاعله. يقال للمبتدأ: مفعوله الأول، وللخبر: مفعوله الثاني. وَهُوَ أَي: مَا يَنْصِبُ مَا ذَكَرَ قَسَمَانِ: مَا يَتَعَلَّقُ مَعْنَاهُ بِالْقَلْبِ، وَيُقَالُ لَهُ: فَعَلَ الْقَلْبَ. وَمَا لَا يَتَعَلَّقُ مَعْنَاهُ بِالْقَلْبِ، وَيُقَالُ لَهُ: ^(١) فَعَلَ التَّصْيِيرَ.

[ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا]:

فالقسم الأول «ظَنَّ» ^(٢) وَأَخَوَاتُهَا أَي: نَظَائِرُهَا، مِنْ كُلِّ مَا يَنْصِبُ الْمُبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ مَفْعُولَيْنِ، وَمَعْنَاهُ مُتَعَلِّقٌ بِالْقَلْبِ. وَهِيَ أَي: «ظَنَّ» وَأَخَوَاتُهَا الَّتِي هِيَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ: سَبْعَةٌ. وَهِيَ: ظَنَنْتُ أَي: «ظَنَّ» مِنْ هَذَا التَّرْكِيبِ، وَكَذَا: حَسِبْتُ وَزَعَمْتُ وَخِلْتُ وَعَلِمْتُ وَرَأَيْتُ وَوَجَدْتُ. وَهَذِهِ الْأَفْعَالُ، أَعْنِي أَعْمَالُ الْقُلُوبِ، عَلَى قَسَمَيْنِ: مَا يُفِيدُ تَرْجِيحَ وَقُوعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، وَمَا يُفِيدُ تَحَقُّقَ وَقُوعِهِ.

فَالْأَرْبَعَةُ الْأَوَّلُ مِنْهَا - وَهِيَ: ظَنَنْتُ وَحَسِبْتُ وَزَعَمْتُ وَخِلْتُ - تُفِيدُ تَرْجِيحَ وَقُوعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي أَي: تُفِيدُ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ بِمَضْمُونِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي صَادِرٍ عَنْ طَرَفٍ رَاجِحٍ، دَائِمًا فِي «زَعَمْتُ»، / وَغَالِبًا فِيمَا عَدَاهَا، وَقَدْ تُفِيدُ تَحَقُّقَ ذَلِكَ فِي غَيْرِ الْغَالِبِ. ١٣٨

(١) سقط «فعل القلب...» ويقال له «من م».

(٢) في الشرح والمطالع والتنقيح: «ظننت». وسقط «الأول» من م.

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ مِنْهَا - وهي: علمت ورأيت ووجدت - تُفِيدُ تَحَقُّقَ
وُقُوعِهِ أَي: تَفِيدُ أَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ^(١) بِمَضْمُونِ الْمَفْعُولِ
الثَّانِي صَادِرٍ عَنْ عِلْمٍ وَتَحَقُّقٍ، دَائِمًا فِي «وَجَدْتُ»، وَغَالِبًا فِيمَا عَدَاهَا،
وَقَدْ تَفِيدُ^(٢) التَّرْجِيحَ فِي غَيْرِ الْغَالِبِ.

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّهُ عُلِمَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي «ظَنَّ» الَّتِي تَعْمَلُ
الْعَمَلَ الْمَذْكُورَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: اعْتَقَدَ، رَاجِحًا أَوْ جَازِمًا. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ
بِمَعْنَى ذَلِكَ، بَأَن كَانَتْ بِمَعْنَى: اتَّهَمَ، لَمْ تَعْمَلِ الْعَمَلَ الْمَذْكُورَ، بَلْ
تَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ فَقَطْ، نَحْوُ: سُرِقَ لِي مَالٌ فَظَنَنْتُ زَيْدًا، أَي: اتَّهَمْتَهُ.
وَمِنْهُ^(٣): «وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِّينٍ» أَي: بِمَتَّهَمٍ.

وَفِي «حَسِبَ» أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: اعْتَقَدَ، رَاجِحًا أَوْ جَازِمًا. فَإِنْ لَمْ
تَكُنْ بِمَعْنَى ذَلِكَ، بَأَن كَانَتْ بِمَعْنَى: احْمَرَّ وَابْيَضَّ، لَمْ تَعْمَلِ الْعَمَلَ
الْمَذْكُورَ، بَلْ تَكُونَ لَازِمَةً، نَحْوُ قَوْلِكَ: حَسِبْتُ، أَي: صِرْتُ أَحْسَبَ،
ذَا بَيَاضٍ وَحُمْرَةٍ كَالْبَرَصِ.

وَفِي «زَعَمَ» أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى: اعْتَقَدَ رَاجِحًا. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بِمَعْنَى
ذَلِكَ، بَأَن كَانَتْ بِمَعْنَى: كَفَّلَ وَضَمِنَ، لَمْ تَعْمَلِ الْعَمَلَ الْمَذْكُورَ، بَلْ^(٤)
تَكُونَ مُتَعَدِّيةً لِوَاحِدٍ، نَحْوُ: زَعَمَ زَيْدٌ عَمْرًا، أَي: كَفَّلَهُ وَضَمِنَتْهُ. وَمِنْهُ^(٥):

(١) سَقَطَتْ مِنْ م.

(٢) فِي الْأَصْلِ: يَفِيدُ.

(٣) الْآيَةُ ٢٤ مِنْ سُورَةِ التَّكْوِيمِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ: بَأَن.

(٥) الْأَحَادِيثُ: ١٢٦٥ فِي التِّرْمِذِيِّ ٣٥٦٥ فِي أَبِي دَاوُدَ ٢٣٩٨ فِي ابْنِ مَاجَةَ
وَالْمُسْنَدُ ٥: ٢٦٧ وَ٢٩٣.

«الرَّعِيمُ غَارِمٌ».

وإن كانت بمعنى: رأس أو طَمَعَ أو سَمِنَ أو هَزَلَ، لم تعمل العمل المذكور أيضاً، بل تكون لازمة نحو: زَعَمَ زيدٌ، أي: رأس. ومنه: فلانٌ زعيمُ القومِ، أي: رئيسهم. وزَعَمَ زيدٌ أي: طَمَعَ. قال ابن خالَوَيْه: يقال: زَعَمَ في غير مَزَعَمٍ، أي: طَمَعَ في غير مَطَمَعَ. وَرَعَمَتِ الشَّاةُ أي: سَمِنَتْ أو هَزَلَتْ.

وأكثر ما يُستعمل الزَّعم فيما يُشكَّ في صحته، أي: لم يقم الدليل على صحته، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر. ففي «عروس الأفراح»: ^(١) إذا تأملتَه، أي الزَّعم، تجده يُستعمل حيث يكون المتكلم شاكاً. فهو لقول ^(٢) لم يقم الدليل على صحته، وإن كان صحيحاً في نفس الأمر. ولم يُستعمل في القرآن إلا للباطل. أي: وعليه: «زَعَمَ: مَطِيئُهُ الكَذِبِ». واستُعمل في غير القرآن ^(٣) للصحيح كثيراً، أي: ومن ثمَّ أكثرَ سَ في كتابه من قوله في مقام الاحتجاج: «زَعَمَ الخليل كذا». وفي «التصريح» ^(٤) أن «زَعَمَ» يأتي بمعنى: قال. كقوله: ^(٥)

(١) هو شرح لتلخيص المفتاح لبهاء الدين أحمد بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧٣، طبع

في القاهرة سنة ١٢٢٨ و١٣٤٨. كشف الظنون ص ٤٧٧ والمعجم الشامل ٣: ١٤٧.

(٢) م: كقول.

(٣) ليس «إلا الباطل... غير القرآن» في م.

(٤) في ١: ٢٥٠.

(٥) قسم بيت لأبي زيد الطائي تتمه:

وماذا يَرُدُّ اليَوْمَ تَلْهِيْفِي؟

يرثي عثمان بن عفان، رضي الله عنه. ديوانه ص ١٢٠ والتصريح ١: ٢٥٠. واللهف والتلهيف: من الحزن والحسرة.

يَا لَهْفَ نَفْسِي، إِنْ كَانَ الَّذِي رَعُمُوا حَقًّا

أي: ^(١) إِنْ كَانَ الَّذِي قَالُوهُ حَقًّا. نصّ عليه ابن بريّ.

ويشترط في «خَالَ» أَنْ تَكُونَ ماضِي «يَخَالَ» بمعنى: يعتقد راجحاً، لا بمعنى: تكبّر. وإلّا لكان ^(٢) لازماً نحو: خَالَ زيدٌ: تكبّر وأعجب بنفسه. وإلّا يكون بمعنى «يُظَلَع» بالمُشَالَة ^(٣) نحو قولك: خَالَ الفَرَسُ، أي: ظَلَعَ بمعنى: غَمَزَ في مشيه، ولا بمعنى: صارَ ذا خال. وإلّا لكان لازماً أيضاً نحو قولك: خَالَ زيدٌ: صار له خالٌ. ولا بمعنى: نَظَرَ وأبصرَ. وإلّا لكان متعدّياً لواحد نحو: خَالَ زيدٌ الهلالَ، أي: نظره وأبصره.

ويشترط في «عَلِمَ» أَنْ تَكُونَ ^(٤) بمعنى: اعتقدَ جازماً، أو راجحاً، لا بمعنى: عَرَفَ. وإلّا لكان متعدّياً لواحد نحو: علمتُ زيداً، أي: عرفتُه. وهذه التفرقة بين «عَلِمَ» و«عَرَفَ» استدلّ بها بعضهم على أنّ متعلّق العلم الكليات والمركبات، ومتعلّق المعرفة الجزئيات والبسائط. والصحيح ترادفهما. وعليه فهذه التفرقة بين المترادفين أي: اختصاص أحدهما عن الآخر بحكم لفظي، أمرٌ موكول لاختيار العرب لحكمة لم نطلع عليها الآن، فقبل ^(٥).

وإلّا تكون «عَلِمَ» بمعنى: انشقت شفته العليا. وإلّا لكان لازماً

(١) سقط من م حتى «ضمير المتكلم» في إعراب «خلت»، ثم الحق بالحاشية.

(٢) كذا، بحمل جواب «إلّا» على جواب: لولا. انظر ص ٣٥.

(٣) أي: بالنظاء المشالة لا بالضاد. انظر التصريح ١: ٢٤٩ و ٢٥٠.

(٤) م: يكون.

(٥) في الأصل: «إلّا أن قيل». وفي الحاشية عن نسخة: «الآن قبل». وفي حاشية م:

الآن قبل.

نحو: عَلِمَ زَيْدٌ، أي: انشَقَّت شفته العليا. ومصدره^(١) العُلْمَةُ بضمّ العين. وفيه أن ما ذُكِرَ^(٢) مصدر: «عَلِمَ» بضمّ اللام، وما هنا بكسرها. ويشترط في «رأى» أن تكون بمعنى: اعتقدَ اعتقاداً جازماً، أو راجحاً، ومثلها «رأى» الحُلُمِيَّة على الأصحّ، لا بمعنى: أبصرَ. وإلّا لكان متعدّياً لواحد أيضاً^(٣) نحو: رأى الشمسَ: أبصرها. وإلّا تكون بمعنى: أصاب، نحو: رأى المَصِيدَ: أصاب رِثته.

وإلّا تكون مرادفة لـ «اعتقدَ»^(٤). وإلّا لكان متعدّياً لواحد أيضاً نحو: رأى أبو حنيفة^(٥) حِلًّا كذا أي: اعتقدَ ذلك. وهي عند بعضهم في ذلك بمعنى: ذهب، أي: ذهبَ إلى حِلِّ كذا. وإلّا تكون بمعنى: أشار. ١٣٩ وإلّا لكان متعدّياً لواحد أيضاً نحو: رأى زيدٌ كذا أي أشار به.

ويشترط في «وَجَدَ» أن تكون بمعنى: اعتقدَ اعتقاداً جازماً، لا بمعنى: أصابَ. وإلّا لكان متعدّياً لواحد نحو: وَجَدَ زيدٌ ضالّته أي: أصابها. ومصدره الِوْجْدَانُ أو الِوُجُود. وإلّا تكون بمعنى: استغنى أو حَزَنَ أو حَقَّقَ. وإلّا لكان لازماً نحو: وَجَدَ زيدٌ أي: صار ذا جِدة. ومصدره الِوْجْدُ مثلث الواو، والجِدة بكسر الجيم. ووَجَدَ زيدٌ على فَقْدِ محبوبه: حَزَنَ. ومصدره الِوْجْدُ بفتح الواو. ووَجَدَ زيدٌ على عِدْوِه: حَقَّقَ. ومصدره المَوْجِدَة.

(١) سقطت من حاشية م.

(٢) يعني أن العُلْمَةُ مصدر: عَلِمَ، لأن مصدر انشقاق الشقة هو: عَلِمَ. وفي هذا نظر أيضاً.

(٣) سقطت من حاشية م.

(٤) في حاشية م هنا تكرار واضطراب في العرض.

(٥) في حاشية م: «أبوح». وح: رمز مختصر من: حنيفة.

تَقُولُ إِذَا أَرَدْتَ التَّمثِيلَ ، لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ الْمُسْتَوْفِيَةِ ^(١) لِهَذِهِ الشَّرُوطِ :
ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا . فـ «ظَنَنْتُ» : فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلٌ . الْفِعْلُ : ظَنَّ . وَالْفَاعِلُ
ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَهُوَ التَّاءُ الْمَضْمُومَةُ . وَزَيْدًا : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لـ
«ظَنَنْتُ» . وَقَائِمًا : مَفْعُولٌ ثَانٍ لَهُ .

وَكَذَلِكَ الْقَوْلُ ، أَيِ : وَمِثْلُ هَذَا الْقَوْلِ فِي إِعْرَابِ «ظَنَنْتُ زَيْدًا قَائِمًا»
يُقَالُ فِي إِعْرَابِ : حَسِبْتُ عَمْرًا مُقِيمًا . فـ «حَسِبْتُ» : فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلٌ .
الْفِعْلُ : حَسِبَ . وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَهُوَ التَّاءُ [الْمَضْمُومَةُ] . ^(٢)
وَعَمْرًا : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ بـ «حَسِبَ» . ^(٣) وَمُقِيمًا : مَفْعُولٌ ثَانٍ [لَهُ] . ^(٤)

وَتَقُولُ : رَعِمْتُ رَاشِدًا صَادِقًا . فـ «رَعِمْتُ» : فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلٌ .
الْفِعْلُ : رَعِمَ . وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَهُوَ التَّاءُ الْمَضْمُومَةُ .
وَرَاشِدًا : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لـ «رَعِمَ» . وَصَادِقًا : مَفْعُولٌ ثَانٍ لَهُ .

وَتَقُولُ : خِلْتُ الْهَلَالَ لَانْعًا . فـ «خِلْتُ» : فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلٌ .
الْفِعْلُ : خَالَ . وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ^(٥) ، وَهُوَ التَّاءُ الْمَضْمُومَةُ .
وَالْهَلَالَ : مَفْعُولٌ أَوَّلٌ بـ «خَالَ» . وَلَانْعًا : مَفْعُولٌ ثَانٍ لَهُ .

وَعَلِمْتُ الْمُسْتَشَارَ نَاصِحًا . فـ «عَلِمْتُ» : فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلٌ .
الْفِعْلُ : عَلِمَ . وَالْفَاعِلُ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ وَحْدَهُ ، وَهُوَ التَّاءُ الْمَضْمُومَةُ . ^(٦)

(١) فِي الْأَصْلِ وَ م : الْمُسْتَوْفَاةُ .

(٢) تَمَّةٌ يَنْتَضِيهَا الْيَاقُ .

(٣) سَقَطَتْ مِنْ م .

(٤) تَمَّةٌ يَنْتَضِيهَا السِّبَاقُ .

(٥) هُنَا يَنْتَهِي مَا سَقَطَ مِنْ م وَالْحَقُّ بِحَاشِيَتِهَا .

(٦) زَادَ هُنَا فِي م : وَفَاعِلُ الْفِعْلِ .

والمُسْتَشَارَ: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ [لِـ «عَلِمَ»] ^(١) وناصِحًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ [لِـ].
 ورَأَيْتُ الْجُودَ مَحْبُوبًا. فـ «رَأَيْتُ»: فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلٌ. الفعل:
 رَأَى. والفاعل ضمير المتكلم وحده، وهو التَّاء [المضمومة] ^(٢).
 والجُودَ: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ لِـ «رَأَى» ^(٣) وَمَحْبُوبًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ لَهُ.
 وَوَجَدْتُ الصَّدَقَ مُنْجِيًا. فـ «وَجَدْتُ»: فِعْلٌ مَاضٍ وَفَاعِلٌ. الفعل:
 وَجَدَ. والفاعل ضمير المتكلم وحده، وهو التَّاء [المضمومة] ^(٤).
 والصَّدَقَ: مَفْعُولٌ أَوَّلٌ [لِـ «وَجَدَ»] ^(٥) وَمُنْجِيًا: مَفْعُولٌ ثَانٍ لَهُ.

[أفعال التصيير]:

هذا ما يتعلق بالقسم الأول، وأما القسم الثاني - وهو ما ينصب
 المبتدأ والخبر مفعولين، وليس معناه متعلقًا بالقلب - الذي يقال له فعل
 التصيير، نحو: صَيَّرْتُ وَجَعَلْتُ وَرَدَدْتُ وَتَرَكْتُ وَاتَّخَذْتُ، فقد أشار
 إليه المصنّف بقوله:

وما أَشَبَّ ذَلِكَ أَي: وما أشبه هذه الأفعال السبعة المذكورة التي
 هي أفعال القلوب، في العمل المذكور، من أفعال التصيير أي: مِمَّا
 يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ، وليس معناه متعلقًا بالقلب،
 يقال فيه أي: في إعرابه بمثل هذا الإعراب الذي قيل، في هذه الأفعال
 السبعة المذكورة.

(١) ما بين مفعولين تنمة في الموضعين يقتضيها السياق.

(٢) من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) تنمة يقتضيها السياق.

فَعُلِمَ أَنَّ حَصْرَ مَا يَنْصَبُ الْمَبْتَدَأَ وَالْخَبَرَ فِي السَّبْعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ
إِضَافِيٍّ،^(١) أَي: مَا يَنْصَبُ ذَلِكَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ. فَلَا يَنَافِي قَوْلُهُ
هَذَا: ^(٢) «وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْأَعْمَالِ السَّبْعَةَ».

وَحَ يُشْتَرَطُ فِي «جَعَلَ» الَّذِي لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ أَنْ يَكُونَ
بِمَعْنَى «صَيَّرَ»، لَا بِمَعْنَى: اعْتَقَدَ رَاجِحًا، وَإِلَّا كَانَ مِنْ أَعْمَالِ الْقُلُوبِ
نَحْوُ: ^(٣) «وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا» - فَالْمَلَائِكَةُ:
مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ. وَإِنَاثًا: لِمَفْعُولِهِ الثَّانِي - وَإِلَّا يَكُونُ بِمَعْنَى: أَوْجَدَ أَوْ
أَوْجَبَ أَوْ قَارَبَ. وَإِلَّا تَعَدَّى مَفْعُولٌ وَاحِدٌ نَحْوُ: ^(٤) «وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ
وَالنُّورَ» أَي: أَوْجَدَ، وَنَحْوُ: جَعَلْتُ لِلْأَمِيرِ ^(٥) كَذَا أَي: أَوْجَبْتُ لَهُ كَذَا،
وَنَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(٦)

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَتَقَلَّبُنِي
أَي: قَارَبَ.

(١) أَي: بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمَصْرُوحِ بِهِ. انْظُرِ الْعَطَارَ.

(٢) الْعِبَارَةُ فِيهَا تَصَرُّفٌ. انْظُرْ مَا مَضَى قَبْلَ.

(٣) الْآيَةُ ١٩ مِنْ سُورَةِ الزَّخْرَفِ. وَجَعَلُوا أَي: اعْتَقَدُوا.

(٤) الْآيَةُ ١ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

(٥) لَعَلَّ الصَّوَابَ: لِلْأَجِيرِ.

(٦) قِسِمَ بَيْتَ لَعَمْرُو بْنِ أَحْمَرَ تَتَمَّتْ:

فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ السَّكِرِ

وَالْمَشْهُورُ خَطَأً فِي قَافِيَتِهِ: «السَّمِيلِ». دِيوَانُهُ ص ١٨١ وَالْخَزَانَةُ ٤: ٩٣ - ٩٥.
وَشَرَحَ آيَاتِ الْمَغْنِيِّ ٧: ٢١٣ - ٢١٥. وَثُوبٌ: تَنَازَعَ فِيهِ الْعَمَلَانُ: جَعَلَ وَيُظَلُّ. وَهُوَ
بَدَلٌ مِنْ فَاعِلٍ جَعَلَ. وَفَاعِلٌ يَظَلُّ: مُسَمِّرٌ يَعُودُ عَلَيْهِ. وَالْمَعْنَى: جَعَلَ لِرُبِّي إِذَا مَا
قُمْتُ يَتَقَلَّبُنِي. وَلِهَذَا فُسِّرَ «جَعَلْتُ» بِقَوْلِهِ: قَارَبَ.

تقول في التمثيل لـ «جَعَلَ» الذي بمعنى «صَيَّرَ»: ^(١) جعلتُ الطَّيْنَ إِبْرِيقًا. وتقول في التمثيل لـ «رَدَدْتُ»: رددتُ ^(١) العدوَّ صديقًا، و[لـ «تَرَكْتُ»]: ^(٢) تركتُ الجاهلَ عالمًا، ولـ «اتَّخَذْتُ»: اتخذتُ ^(٣) الدَّقِيقَ عَصِيدَةً.

بِخِلَافِ ما لا يتعدى من أفعال القلوب للمفعولين، ^(١) بالآ يتعدى أصلاً نحو: فَكَّرَ وَتَفَكَّرَ، أو يتعدى لواحد كـ «عَرَفَ وَفَهِمَ» نحو: عرفتُ ١٤٠ زيدًا وفهمتُ المسألةَ، وما يتعدى / لمفعولين غيرهما أي: ليس أصلهما المبتدأ والخبر، من غير أفعال القلوب والتصيير، بل من أفعال الحواسِّ نحو: أَعْطَيْتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، وَكَسَوْتُ عَمْرًا جُبَّةً. فإنه أي: هذا القسم لَيْسَ مِنَ النَّوَاسِخِ، لِأَنَّ مَفْعُولَيْهِ لَيْسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ. إذ لا يُقَالُ: زَيْدٌ دِرْهَمٌ، وَلَا عَمْرٌو جُبَّةٌ.

وظاهر هذا أنه لا بُدَّ في مفعولي جميع النواسخ من صحّة حمل الثاني على الأول. وصحّة الإخبار عن الطَّيْنِ بأنه إِبْرِيقٌ، وعن العدوِّ بأنه صديقٌ، والجاهل بأنه عالمٌ، والدَّقِيقُ بأنه عَصِيدَةٌ، إنما يتأتَّى ^(٣) على ضرب من التجوُّز. وهو مجازُ الأول.

وذهب أبو عليّ الفارسيّ وجمع متأخرون إلى أن «سَمِعَ» ينصب المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر، وليس من أفعال القلوب ولا من أفعال التصيير، بل من أفعال الحواسِّ، بشرط أن يتعلّق بما لا

(١) سقطت من م.

(٢) تنمة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: «أن يأتي». وفي الحاشية عن نسخة: إنما تأتي.

يُسمع كالأعيان، وأن يكون الخبر فعلاً دالاً على النطق نحو: سمعتُ النبي ﷺ^(١) يقول، وسمعتُ زيداً يقرأ. فـ «النبي» في الأول و«زيداً» في الثاني:^(٢) مفعول أول. وجملة «يقول» في الأول و«يقرأ» في الثاني: في محل المفعول الثاني.

وجمهور النحاة على أن «سمع» فيما ذكر متعدّ لمفعول واحد، وهو «النبي» ﷺ في الأول، و«زيداً» في الثاني، وجملة «يقول» في الأول و«يقرأ» في الثاني: في محل نصب على الحال من ذلك المفعول.

(١) من م.

(٢) م: الثالث.

البَابُ السَّابِعُ [أي:] ^(١) مِنَ الْمَرْفُوعَاتِ

بَابُ تَابِعِ [الاسم] الْمَرْفُوعِ

وَالْمُرَادُ بِهِ أَي: بِالتَّابِعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ تَابِعٌ كُلُّ ثَانٍ. وَأَوَّلَى مِنْهُ كُلُّ مُتَأَخَّرٍ أَهْرَبَ بِإِعْرَابِ أَي: بِجِنْسِ إِعْرَابِ سَابِقِهِ، إِنْ وُجِدَ لَهُ إِعْرَابٌ، الْحَاصِلُ وَالْمُتَجَدِّدُ ^(٢) دَائِمًا. وَيَدْخُلُ فِي «كُلِّ ثَانٍ» كَمَا قَالَ شَيْخُ الْمُحَقِّقِينَ ^(٣) التَّمَثُّ الثَّانِي فَمَا فَوْقَهُ، وَكَذَا التَّأَكِيدُ الْمَكْرَرُ وَعَطْفُ النَّسَقِ الْمَكْرَرِ، لِأَنَّ ^(٤) كَلًّا مِنْهَا ثَانٍ [تَابِعٌ] ^(٥) لِلْمَتَّبِعِ كَالتَّابِعِ لِلأَوَّلِ.

فَخَرَجَ الْخَبْرُ أَي: خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ - فَإِنَّهُ مُعْرَبٌ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ الْحَاصِلِ دُونَ الْمُتَجَدِّدِ، أَي: كُلُّ مُتَجَدِّدٍ بِسَبَبِ دُخُولِ النَّاسِخِ، أَي: وَهُوَ «كَانَ» وَإِنْ وَأَخَوَاتُهَا - وَخَرَجَ حَالُ الْاسْمِ الْمَنْصُوبِ نَحْوُ: رَابِثٌ زَيْدًا ضَاحِكًا. فَإِنَّهُ أَي: الْحَالُ الْمَذْكُورُ مُعْرَبٌ بِإِعْرَابِ سَابِقِهِ الْحَاصِلِ دُونَ الْمُتَجَدِّدِ رَفْعًا أَوْ جَرًّا. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: وَلَا يَتَّبِعُ سَابِقَهُ إِذَا زَالَ عَامِلُ النَّصْبِ، وَخَلَفَهُ عَامِلُ الرَّفْعِ أَوْ الْجَرِّ نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ ضَاحِكًا، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ ضَاحِكًا.

(١) مِنْ م.

(٢) أَي: مَا يَطْرَأُ عَلَى مَا نَطَقَ بِعَامِلِهِ أَوْ لَا. انْظُرِ الْعَطَارُ ص ١٠٢. وَالْحَاصِلُ: صِفَةٌ لـ «إِعْرَابٍ».

(٣) هُوَ الرُّضِّي الْأَسْتَرَابَادِي. انْظُرِ شَرْحَ الْكَافِيَةِ ١: ٢٩٩.

(٤) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ: وَأَنَّ.

(٥) فِي الْأَصْلِ وَ م: «مِنْهُمَا ثَانٍ». وَالتَّصْوِيبُ مِنْ شَرْحِ الْكَافِيَةِ. وَمَا بَيْنَ مَقْرُوفَيْنِ هُوَ

مِنْ م.

وَيَنْقَسِمُ التَّابِعُ أَرْبَعَةً أَقْسَامًا، كَمَا قَسَمَهُ الزَّجَاجِيُّ: ^(١) النَّعْتُ وَالْعَطْفُ بَيَانًا أَوْ نَسَقًا وَالتَّوَكُّيدُ وَالبَدَلُ. وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَلَامٌ يَخُصُّهُ.

[النعت]:

فَالأَوَّلُ مِنْ تِلْكَ الْأَرْبَعَةِ: النَّعْتُ. وَبِرَادِفِهِ الصِّفَةُ وَالْوَصْفُ. وَهُوَ التَّابِعُ الْمُشْتَقُّ بِالفِعْلِ، أَوْ الْمُشْتَقُّ بِالقُوَّةِ. وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِهِ أَنَّهُ الْجَامِدُ الْمُؤَوَّلُ بِالمُشْتَقِّ. وَبِهَذَا يَخْرُجُ بَقِيَّةُ التَّوَابِعِ. فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مُشْتَقَّةً وَلَا مُؤَوَّلَةً بِالمُشْتَقِّ.

فَلَا يَضُرُّ مَجِيءَ التَّوَكُّيدِ اللَّفْظِيِّ مُشْتَقًّا فِي نَحْوِ: جَاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ الْفَاضِلُ. - الْأَوَّلُ نَعْتُ وَالثَّانِي تَأْكِيدٌ لَفْظِيٌّ. - وَلَا يَضُرُّ مَجِيءَ عَطْفِ النَّسَقِ مُشْتَقًّا أَيْضًا نَحْوُ: جَاءَنِي رَجُلٌ مُسْلِمٌ [وَصَالِحٌ] ^(٢) وَصَانِتٌ، وَمُؤَوَّلًا بِالمُشْتَقِّ نَحْوُ: جَاءَنِي زَيْدٌ وَهَذَا.

وَبِهَذَا يُعْلَمُ ^(٣) مَا فِي «شرح القطر» لمصنِّفه، وَقَوْلُهُ: الْمُؤَوَّلُ لِمَتَّبِعِهِ فِي الْمَعَارِفِ، أَوْ الْمُخَصَّصُ لَهُ فِي التَّكْرَارِ، أَيُّ: الْأَصْلُ فِيهِ ذَلِكَ. وَالْأَفْجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِمَجْرَدِ نَحْوِ: ^(٤) الْمَدْحُ أَوْ اللَّذَمُّ أَوْ التَّرْحِمُ أَوْ التَّأْكِيدُ.

[المشتق الحقيقي]:

مِثَالُ التَّابِعِ الْمُشْتَقِّ بِالفِعْلِ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَنِي زَيْدٌ الْعَالِمُ. فَإِنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ بِحَسَبِ الْأَصْلِ، لَكِنَّهُ صَارَ بِحَسَبِ الِاسْتِعْمَالِ كَالْمَوْمِنِ

(١) فِي الْأَصْلِ: «الزجاج». وَانْظُرِ الْجَمْلَ فِي النَحْوِ لِلزَّجَاجِيِّ ص ١٣.

(٢) مِنْ م.

(٣) م: تَعْلَمُ.

(٤) مَقَطَّتْ مِنْ م.

والكافر. فليس المراد منه التجدد والحدوث، بل الثبوت والاستمرار كالصفة المشتبهة. فال فيه: حرف تعريف على الأصح، لا موصولة^(١) حتى تكون هي النعت، وليست مشتقة بالفعل.

ومثال التابع المُشْتَقُّ لا بالفعل بل بالقُوَّة نَحْوُ قولك: جاءني زيدُ الدَّمَشَقِيِّ. فإنه أي: «الدَّمَشَقِيُّ»، وإن لم يكن مُشْتَقًّا بالفعل، لكنه^(٢) في قُوَّة المشتق، لأنه في معنى: الْمَنْسُوبُ إِلَى دِمَشَقٍ. والمنسوب اسم مفعول.

١٤١ وليس المراد بالمشتق بالفعل/ هنا ما أخذ من لفظ المصدر

للدلالة على حَدَث منسوب لذلك المصدر، لأنه بهذا المعنى يشمل اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، ولا يُنْعَتُ بواحد منها. بل نَعِنِي: نقصد ونريد بِالْمُشْتَقِّ بِالْفِعْلِ الْمُشْتَقِّ الصَّرِيحِ. وهو ما أخذ من لفظ المصدر للدلالة على حَدَث وصاحبه.

ومثله قول بعضهم: المشتق ما دلَّ على مُسَمًّى ومعنى قائم به. وهو اسمُ الفاعِلِ واسمُ المَفْعُولِ - وفيه العطف على جزء العلم - والصِّفَةُ المُشَبَّهَةُ واسمُ التَّفْضِيلِ وأمثلة المبالغة، لا غيرها من اسم الزمان والمكان والآلة، كما تقدَّم. فالحصر في كلامه بالنسبة لهذه الثلاثة.

[الجامد المؤول]:

ونعني: نقصد ونريد بِالْمُشْتَقِّ بالقُوَّة الجامد - وهو هنا ما لم يؤخذ من لفظ المصدر للدلالة على حَدَث وصاحبه - المؤول ذلك الجامد

(١) كذا. وأل: حرفية موصولة للفاعل. ولا يصح كونها للتعريف، لأنها ليست للمهد ولا للذكر ولا للحضور. وانظر ما يذكره المؤلف عن هذا في السطور التالية.

(٢) هذه العبارة لا وجه لها في العربية. انظر ص ٦٦٦ ٤٣١- ٤٣٢.

بالمُشتَقَّ، أي: ما أُقيم من الأسماء العارية عن الاشتقاق بالمعنى المتقدم مقام المشتق منها بالمعنى المذكور، لكونه يرجع إليه بالتأويل .
 وذلك كاسم الإشارة غير المكاني نحو: جاءني زيدٌ هذا، أي: الحاضر أو المشار إليه. وأمّا اسم الإشارة المكاني فلا يقع نعتاً، لأنّه ملازم للنصب على الظرفيّة. فإن وقع موقع النعت، نحو: مررتُ برجلٍ هنا أو هناك أو ثمّ، كان النعت^(١) بمتعلّقه المحذوف لا به، على التحقيق .
 وك «ذي» بمعنى: صاحب. نحو: جاءني رجلٌ ذو مالٍ، أي: صاحبُ مالٍ. وأمّا «ذو» الطائيّة التي بمعنى: «الذي» فلا تقع نعتاً إلّا على القول بإعرابها، نحو: مررتُ بالرجلِ ذي قامٍ، أي: الذي قام .
 وك «المنسوب» أي: ما يصدق عليه هذا اللفظ . وإلّا فهذا اللفظ مشتقٌّ بالفعل، وتقدّم في كلامه مثال المنسوب .

وكالمصدر الملتزم إفراده وتذكيره، نحو: مررتُ برجلٍ عدلٍ - وهو سماعيّ. فإنّه بمعنى: «عادل» عند الكوفيين، و«ذي عدلٍ» عند البصريّين - وك «أيّ»^(٢)، نحو: مررتُ برجلٍ أيّ رجلٍ أي: الكامل! وكالجملة. فإنّ النعت بمضمونها في الحقيقة .

[الإيضاح والتخصيص]

والمُرَادُ بالإيضاح، أي: بكون^(٣) النعت موضحاً لمبتوعه عندهم، رَفْعُ الإِحْتِمَالِ أي: أن يرفع عنه الاشتراك اللفظي الواقع بينه وبين غيره .

(١) في الأصل: «النصب». وفي الحاشية عن نسخة: النعت .

(٢) م: وأي .

(٣) م: أن يكون .

وذلك في المعارف، أي: فيما إذا كان المتبوع معرفة كمًا مَقْلًا، أي: كما يُعلم من مثالنا. وهو: جاءني زيدُ العالمُ وزيدُ الدمشقيُّ.

فإن «زيدًا» له مشاركات في هذا الاسم، فلا يُدرى: من الجاني منهم؟ فإذا قيل: «العالمُ أو الدمشقيُّ»، ارتفع الاشتراك والاحتمال. وفيه أن الاشتراك قد يحصل في الصِّفة^(١) والنسبة، فلا يرتفع الاشتراك بل يقل. وأجيب بأنهم جزوا على ما هو الغالب، [وقطعوا النظر على ذلك، لنُدوره].^(٢)

والمراد بالتخصيص، أي: بكون^(٣) التعت مخصصًا لمتبوعه عندهم، تقليل الاشتراك والاحتمال، أي: أن يقلل الاحتمال والاشتراك الواقع فيه. وذلك في النكرات، أي: فيما إذا كان المتبوع نكرة، نحو: جاءني رجلٌ فاضلٌ، ومررتُ بِقاعٍ عَرَفَجٍ، بالعين والزاء المهملتين والفاء والجيم، أي: خَشِن. فكلٌّ من «رجل وقاع» يصدق على أفراد كثيرة. فإذا قيل: «فاضل» قل الاشتراك الواقع بين أفراد الرجل، وإذا قيل «عرفج» قل الاشتراك الواقع بين أفراد القاع.

وقد علمت أن الاشتراك والاحتمال بمعنى. ولعلَّ تعبير المصنف بالاحتمال في جانب المعارف، وبالاشتراك في جانب النكرات، مجردُ تفنُّن، أو لما كان^(٤) الاشتراك في المعارف طارئًا وفي النكرات

(١) في الأصل: «الهيئة». وفي الحاشية عن نسخة: الصفة.

(٢) من حاشية م.

(٣) في الأصل: «أي يكون». وفي الحاشية عن نسخة: أن.

(٤) الجملة الشرطية معطوفة على خبر «لعل» في محل رفع بالمطف. م: ولما كان.

وضعيًّا^(١) عبّر في الأوّل بالاحتمال، وفي الثاني بالاشتراك.

[الحقيقي والسببي]:

ثمّ التّعنت من حيث هو قِسمان: حَقِيقِيٌّ وَسَبْبِيٌّ، لِأَنَّهُ أَيُّ: التّعنت باعتبار ما صدّقه، بحسب الاستقراء لما وُجد منه^(٢) في الخارج، لا يخلو إما أن يرفع ضمير المنعوت اصطلاحاً المُستتر ويجري عليه، أو لا بأن يرفع ظاهراً أو ضميراً بارزاً، أو يرفع ضمير المنعوت المستتر لكنه لم يجر عليه بل يجري على غيره. الأوّل هو الحَقِيقِيٌّ، والثاني بأقسامه هو السَّبْبِيٌّ.

فالتّعنت الحَقِيقِيٌّ قد علمت، ممّا زدناه في تعريفه، أنه هو الزّافع لضمير المنعوت المستتر، الجارِي على مَنْ هُوَ / لَهُ في المَعْنَى، لا ما ١٤٢ رفع ضمير المنعوت المستتر فقط، لصدقه بنحو: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه، بنصب «الوجه». فإنَّ «حسن» جارٍ على غير المنعوت، مع رفعه لضمير المنعوت المستتر. وقد صرح غالب النّحاة بأنّه سببيّ، وبعضهم سمّاه مجازيًّا. وعليه فالأقسام ثلاثة، فلا يحسن التّفريع.

[موافقة المنعوت]:

والتّعنت الحَقِيقِيٌّ يَتَّبِعُ مَنُوعَتَهُ وجوباً، حيث لا مانع ولم يُقطع عن التّبعيّة، في أربعٍ من عشرة: في واحدٍ من ثلاثة: الرّفع والنّصب والجَرّ،

(١) في الأصل وم: طارئ وفي النكرات وضعي.

(٢) م: الموجود منه.

ووَاحِدٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أُخْرَى: الْإِفْرَادِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ، وَوَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ: التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ، وَوَاحِدٍ مِنْ اثْنَيْنِ آخَرَيْنِ: ^(١) التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ.

نَقُولُ، إِذَا أَرَدْتَ التَّمْثِيلَ لَذَلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ الْفَاضِلُ. ذ «زَيْدٌ»: فَاعِلٌ. وَالْفَاضِلُ: نَعْتُهُ. وَهُوَ أَي: «الْفَاضِلُ» نَعْتٌ حَقِيقِي لِأَنَّهُ رَافِعٌ لِضَمِيرِ مَنْعَوْتِهِ الَّذِي هُوَ «زَيْدٌ» الْمُسْتَتِرُ، وَجَارٍ عَلَيْهِ. فَهُوَ جَارٍ عَلَى مَنْ هُوَ لَهُ فِي الْمَعْنَى. وَقَدْ وَافَقَ مَنْعَوْتُهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ.

وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ «زَيْدًا» وَالْفَاضِلَ «مَرْفُوعَانِ، وَالرَّفْعُ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ وَالْجَرْ. وَهُمَا أَيْضًا مَفْرَدَانِ، وَالْإِفْرَادُ وَاحِدٌ مِنْ ثَلَاثَةٍ، وَهِيَ الْإِفْرَادُ وَالتَّثْنِيَةُ وَالْجَمْعُ. وَهُمَا أَيْضًا مُذَكَّرَانِ، وَالتَّذْكِيرُ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ، وَهُمَا التَّذْكِيرُ وَالتَّأْنِيثُ. وَهُمَا مَعْرِفَتَانِ: الْأَوَّلَ عَلِمَ وَالثَّانِي اسْمَ مَوْصُولٍ، ^(٢) وَالتَّعْرِيفُ وَاحِدٌ مِنْ اثْنَيْنِ، وَهُمَا التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ. فَهَذِهِ أَرْبَعَةٌ مِنْ عَشْرَةٍ.

وَلِنَّمَا وَافَقَهُ أَي: وَافَقَ هَذَا النَّعْتُ مَنْعَوْتَهُ فِيمَا ذُكِرَ، لِأَنَّ النَّعْتَ الْحَقِيقِيَّ وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْعَوْتِهِ لَفْظًا إِلَّا أَنَّهُ ^(٣) نَفْسُ مَنْعَوْتِهِ مَعْنَى. وَالتَّوَافُقُ فِي الْمَعْنَى تُشْعِرُ بِالمُتَمَاثِلَةِ لَفْظًا أَيْضًا، أَي: فَلَا بُدَّ مِنْهَا، بِخِلَافِ الْمُخَالَفَةِ مَعْنَى. فَإِنَّهَا تُشْعِرُ بِعَدَمِ المُتَمَاثِلَةِ لَفْظًا.

ثُمَّ أَشَارَ إِلَى جَوَابِ سَوَالِ مُدَبِّجٍ، ^(٤) فَقَالَ: لَا يُقَالُ مَعَ التَّوَافُقِ

(١) انظر ما مضى قبل.

(٢) يعني أن «ال» اسمية موصولة. والراجع أنها حرفية موصولة للعاقل، كما ذكرنا ص ٥٢٦.

(٣) كلا، ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١-٤٣٢ و ٦٦٦.

(٤) أي: ضئيف لا ينبغي أن يقال، لأن جوابه ظاهر.

بينهما معنى: قَدْ تَوَجَّدَ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا لَفْظًا، فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ، كَمَا هُمْ ظَاهِرُ السِّيَاقِ. فَقَدْ وَجِدَتْ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْإِعْرَابِ فِي مِثْلِ: مَرَرْتُ بِسَيِّوِيهِ هَذَا. فَإِنَّ الْمَنْعُوتَ وَهُوَ «سَيِّوِيهِ» مَكْسُورٌ آخِرُهُ،^(١) وَالنَّعْتُ وَهُوَ «هَذَا» سَاكِنٌ آخِرُهُ. فَلَمْ يَتَّفَقَا فِي الْإِعْرَابِ. وَكَذَا وَجِدَتْ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا فِي ذَلِكَ، فِي مِثْلِ: هَذَا جُحْرٌ صَبَّ خَرِبٌ. فَإِنَّ الْمَنْعُوتَ وَهُوَ «جُحْرٌ» مَرْفُوعٌ، وَالنَّعْتُ وَهُوَ «خَرِبٌ» مُجْرُورٌ.

وَقَدْ وَجِدَتْ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا فِي الْإِفْرَادِ وَغَيْرِهِ، فِي مِثْلِ: جَاءَ^(٢) عَبْدُ اللَّهِ الظَّرِيفُ، أَوْ بَعَلَبُكَ الظَّرِيفُ، أَوْ تَأَبَّطَ شَرًّا الظَّرِيفُ. فَإِنَّ الْمَنْعُوتَ وَهُوَ «عَبْدُ اللَّهِ وَبَعَلَبُكَ وَتَأَبَّطَ شَرًّا» مُرَكَّبٌ: الْأَوَّلُ إِضَافِيٌّ وَالثَّانِي مَزْجِيٌّ وَالثَّلَاثُ إِسْنَادِيٌّ، وَالنَّعْتُ وَهُوَ «الظَّرِيفُ» مُفْرَدٌ.

وَقَدْ وَجِدَتْ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا فِيمَا ذُكِرَ، فِي مِثْلِ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ يَكْتُوبُ. فَإِنَّ الْمَنْعُوتَ وَهُوَ «رَجُلٌ» مُفْرَدٌ، وَالنَّعْتُ وَهُوَ «يَكْتُوبُ» مُرَكَّبٌ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ فِي ذَلِكَ الْفِعْلِ جَوَازًا.

وَقَدْ وَجِدَتْ الْمُخَالَفَةُ بَيْنَهُمَا فِي التَّعْرِيفِ وَالتَّنْكِيرِ، فِي مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ، الَّذِي جَمَعَ مَالًا»^(٣). - فَإِنَّ الْمَنْعُوتَ وَهُوَ «هُمَزَةٌ» نَكْرَةٌ، وَالنَّعْتُ وَهُوَ «الَّذِي» مَعْرِفَةٌ^(٤). وَقَوْلُهُ تَعَالَى^(٥):

(١) سقطت من الشرح.

(٢) في الشرح والتنقيح: جاءني.

(٣) الآيتان ١ و ٢ من سورة الهمزة. و «مَالًا» لَيْسَ فِي م.

(٤) سقطت من م.

(٥) الآيات ١ - ٣ من سورة غافر.

﴿حَمَّ تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ، غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ شَدِيدِ الْعِقَابِ﴾. فَإِنَّ المنعوت وهو اسم «الله» معرفة بل أعرف المعارف، والتعت وهو «شديد العقاب» نكرة لأن «شديد» صفة مشبهة وإضافتها لفظية لا تفيدها تعريفاً.

وإنما لم يُقَلَّ بما تقدّم لِأَنَّا نَقُولُ، في الجواب عن القسم الأول: المراد بالتبعية في الإعراب، أي: في وجوهه الثلاثة التي هي الرفع والتصب والجَر، أن يَكُونْ أي: الإعرابُ لفظاً أو مَحَلّاً أو تقديرًا. والتبعية بهذا المعنى حاصلة، لأنّه لاشك أن كلّاً من «سبويه وهذا» ١٤٣ في محلّ جرّ بالباء، و«جحر» مرفوع لفظاً/ و«خرب» مرفوع تقديرًا لضمة منع من ظهورها حركة المجاورة. فقد توافق في المثالين المذكورين النعت والمنعوت في الإعراب، ولم توجد المخالفة بينهما في ذلك.

ونقول^(١) في الجواب عن القسم الثاني: لا نسلم أن كلّاً من «عبد الله ويعلمك وتأنبط شراً» عَلَمًا مُرَكَّبًا، بل هو مفرد كما تقدّم في مبحث^(٢) الكلام. وعلى تسليم أنّه من المركّب ثمّ،^(٣) هو من المفرد هنا، إذ المراد بالمفرد هنا، أي: في باب التعت، ما لبس مُثنًى ولا مَجْمُوعاً. فَيَدْخُلُ في ذَلِكَ، أي: في المفرد بهذا المعنى، الْعَلَمُ الْمُرَكَّبُ بِأَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ.

(١) في الأصل: ونقول.

(٢) م: بحث.

(٣) سقطت من م.

وكذا يدخل فيه بهذا المعنى الجملة الخبرية، إذا وقعت نعتاً، لأنها ليست مثني ولا مجموعاً. وأيضاً النعت إنما هو بمضمونها، ومضمون الجملة أي: ما تؤول به مفعول لا مركب، أي: مضمونها في المثال المذكور «كاتب».

ونقول^(١) في الجواب عن القسم الثالث: إن كلاً من «الذي وشديد العقاب» ليس نعتاً، بل هو بدل، أو هو نعت مقطوع. وقد صرح شيخ المحققين^(٢) بأن النعت المقطوع تجوز مخالفته لمنعوتة تعريفاً وتذكيراً. ومن ثم قيدت كلام المصنف، فيما سبق، بغير المقطوع.^(٣)

ومن اعتبار مضمون الجملة وأنها^(٤) توصف باعتبار ذلك بالافراد، لا مانع من وصفها بالاعتبار المذكور، بالتذكير والتذكير. فتوصف بالموافقة لموصوفها فيما ذكر، كما هو المفهوم من صنيعة. وهو مخالف لقول شيخ المحققين: الجملة ليست نكرة ولا معرفة. فيخص قولهم: «النعت يوافق المنعوت في التعريف والتذكير» بالنعت المفرد. وكما تكون الجملة من النعت الحقيقي، كما مثل المصنف، تكون من النعت السببي نحو قولك: مررتُ برجلٍ قامَ أبوه، أي: قائم الأب. فلا يخرج النعت بها عنهما.

وسمي هذا النعت الذي وجب أن يوافق منعوتة في هذه الأمور

(١) في الأصل وم: وتقول.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

(٣) انظر أواخر ص ٥٢٩.

(٤) م: فلانها.

الأربعة حَقِيقًا، لِجَرَيَانِهِ عَلَى الْمَنْعُوتِ لَفْظًا وَمَعْنَى. أَمَّا جَرَيَانُهُ لَفْظًا فَلِأَنَّهُ تَابِعٌ لَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَغَيْرِهِ مِمَّا تَقَدَّمَ، وَأَمَّا جَرَيَانُهُ مَعْنَى فَلِأَنَّهُ نَفْسُهُ^(١) فِي الْمَعْنَى، كَمَا عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ فِي كَلَامِهِ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِثْلَ النَّعْتِ الْحَقِيقِيِّ فِي الْمَوَافَقَةِ الْمَذْكُورَةِ الْقِسْمُ الثَّانِي مِنَ النَّعْتِ السَّبْبِيِّ، وَهُوَ الرَّافِعُ لَضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَرِّ الَّذِي لَمْ يَجْرَ عَلَى الْمَنْعُوتِ بَلْ عَلَى غَيْرِهِ، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ، بِنَهْضِ «الْوَجْهِ». لَا يَقَالُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مُرَادُ الْمُصَنَّفِ [حِينَئِذٍ]^(٢) بِالْحَقِيقِيِّ مَا يَشْمَلُ هَذَا الْقِسْمَ، وَمِنْ ثَمَّ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: «إِنَّهُ الرَّافِعُ لَضَمِيرِ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَرِّ»، لِأَنَّا نَقُولُ: يُنَافِيهِ التَّفْرِيعُ بِقَوْلِهِ: فَالْنَّعْتُ^(٣) الْحَقِيقِيَّ إلَخ.

وَقَدْ يَمْنَعُ مَالِعٌ مِنَ مَوَافَقَةِ النَّعْتِ الْمَذْكُورِ لِمَنْعُوتهِ، فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأُمُورِ الْمَذْكُورَةِ، كَأَنْ يَكُونَ النَّعْتُ مِمَّا يَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُوكُ كـ «عَلَامَةٍ وَنِسَابَةٍ وَهُزْمَةٍ وَرَبْعَةٍ»^(٤) وَصَبُورٍ وَجَرِيحٍ، أَوْ يَسْتَوِي فِيهِ مَا ذُكِرَ وَالْمَفْرُودُ وَغَيْرُهُ كـ «عَدْلٍ وَرِضَا» وَاسْمِ التَّفْضِيلِ الْمَجْرُودِ عَنْ «أَلٍ» وَالْإِضَافَةِ إِلَى مَعْرِفَةِ نَحْوِ: أَفْضَلُ.

وَالنَّعْتُ السَّبْبِيُّ قَدْ عَلِمْتَ أَنَّهُ الْجَارِي عَلَى غَيْرٍ مَنِ هُوَ لَهُ فِي الْمَعْنَى، وَإِنْ رَفَعَ ضَمِيرَ الْمَنْعُوتِ الْمُسْتَرِّ، وَيَتَّبِعُ حَيْثُ لَمْ يَرْفَعْ^(٥)

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ: تَفْسِيرٌ.

(٢) مِنْ م.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَم: «وَالْنَّعْتُ». وَانْظُرْ ص ٥٢٩.

(٤) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ. وَرَبْعَةٌ.

(٥) م: مَنْ هُوَ لَهُ فِي الْمَعْنَى فَلِإِنْ رَفَعَ.

ضمير المنعوت المستتر منعوته وجوباً في اثنين فقط حاصلين^(١) من خمسة. وهما واحد من وجوه الإعراب الثلاثة، أي: الرفع والنصب والجزم، وواحد من اثنين: التعريف والتكثير.

ولا يلزم أن يتبع منعوته في الاثنين الباقيين من الخمسة الأخرى - وهي الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث - بل قد يتبع وقد لا يتبع، كما سيصرح به، لكن يلزم أن يوافق ذلك النعت مرفوعه الاسم الظاهر أو الضمير البارز، في واحد من الوجوه الثلاثة المذكورة في لغة ضعيفة، وواحد من الوجهين الآخرين^(٢) - وهما التذكير والتأنيث - اتفاقاً لأنه في الحقيقة نعت له لا للأول. فإذا كان ذلك الاسم الظاهر أو الضمير البارز مفرداً مذكراً، مثلاً، وجب أن يكون ذلك النعت كذلك، في الأول على لغة ضعيفة،/ وفي الثاني اتفاقاً.

١٤٤

وقد أشار المصنف إلى ذلك بقوله: ويُطابق، أي: النعت^(٣) السببي الذي لم يرفع ضمير المنعوت المستتر، [مرفوعه الذي هو الاسم الظاهر، أو الضمير البارز]^(٤) في اثنين من الخمسة الباقية. وهما واحد من الأفراد والتثنية والجمع على لغة ضعيفة - وهي لغة من لم يلتزم أفراد الفعل بل يلحق به علامة التثنية والجمع، كما يلحق به علامة التأنيث. وقد اشتهرت تلك اللغة بلغة «أكلوني البراغيث». فإن الوصف محمول على الفعل في ذلك كما سيصرح به - وواحد من

(١) م: حاصلة.

(٢) في الأصل: «الأخبرين». وفي الحاشية عن نسخة: الآخرين.

(٣) في الشرح أن هذا من كلام الأزهري نفسه.

(٤) من م.

التذكير والتأنيث اتفاقاً.

وذلك نحو قولك: مررتُ برجلٍ قائمٍ أبواه، وبرجلٍ قائمٍ أباهُ، وجاءني غلامٌ رجلينِ ضارباهُ هما، وجاءني غلامٌ رجلٍ ضاربوهُ هم، ونحو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أمُّهُ، وامرأةٍ قائمٍ أبوها، وجاءني غلامٌ امرأةٍ ضاربتهُ هي، وجاءتني أمُّ رجلٍ ضاربها هو. فكلٌّ من «قائمٍ وقائمٍ وضارباه وضاربوه» خالف منعوته ووافق مرفوعه.^(١)

فـ «قائمٍ» في المثال المذكور - وهو: مررتُ برجلٍ قائمٍ أمُّهُ - تابعة^(٢) لـ «رجلٍ» الذي هو منعوتها في الجرِّ، وهو واحدٌ من ثلاثة وهي: أي: تلك وجوه الإعراب التي هي الرفعُ والنصبُ والجرُّ، وتابعة له في التذكير، وهو واحدٌ من اثنين وهما التعريفُ والتذكيرُ، ولم تتبعه في التذكير، واتفق أنها تبعته في الأفراد وهو، كما علمت، غير لازم. وهو أي: «قائمٍ» تبع وطابق مرفوعه السببي، وهي^(٣) «أمُّهُ»، في التأنيث والأفراد، وهما اثنانِ من خمسة.

وليس الأفصح، أي: القياس، في التعت المذكور ما تقدم، من إلحاق علامة التثنية والجمع^(٤) به، كما أشار إلى ذلك بقوله: «على لغة». بل الأفصح، أي: القياس، في التعت السببي المذكور أنه، إذا رفعَ اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً مكثراً أو مجموعاً تصحيحاً أو تكسيراً، أن يكونَ ذلك التعت مع ذلك المرفوع كالفاعل في الأفراد، أي: في

(١) أي: الاسم الذي بعده، وهو فاعل له مرفوع.

(٢) في الشرح: تابع.

(٣) في الشرح: وهو.

(٤) م: علامة الجمع.

لزوم كونه مفرداً، إذا رفع ما ذكر.

فالوصف في ذلك محمول على الفعل. وهذا ما حكاه عامة النحاة. فقد قال بعضهم: حكى أئمة النحو أن ثنية الصفة وجمعها، إذا رفعت الظاهر، ضعيف^(١) كـ «أكلوني البراغيث». انتهى.
وخالف الزجاج، فقال: ثنية الصفة الراجعة للظاهر وجمعها، [إذا رفعت الظاهر]^(٢) فصيح في الكلام، لا كضعف «أكلوني البراغيث». والفرق أن أصل الصفة كسائر الأسماء التي تُثنى وتُجمع. وإنما يمتنع ذلك بالحمل على الفعل، فيجوز فيها وجهان فصيحان مراعاةً لهذين الأمرين. انتهى.

أي: فمراعاة شبهها بالفعل تقتضي عدم ذلك، ومراعاة كونها اسماً ظاهراً تقتضيه. قال بعضهم: وهو حسن، لو ساعد عليه السماع. وذلك نحو قولك: مررتُ بِرَجُلَيْنِ قائِمِ أبَواهُما وبِغَلامِ رَجُلَيْنِ ضاربِهِما^(٣)، كما تقول: قائِم^(٤) أبَواهُما وضاربِهِما، ومررتُ بِرِجالٍ قاهِدِ أبَائِهِم وبِغَلامِ رِجالٍ ضاربِهِم، كما تقول: قَعَدَ أبائُهُم وضاربِهِم. والأحسنُ في [نعتِ] جَمعِ التَّكْسِيرِ^(٥) أو التَّصْحِيحِ، أي: إذا وقع

(١) م: أئمة النحو ثنية الوصف وجمعها إذا رفعت الظاهر.

(٢) في الأصل: «فصيح». وفي الحاشية عن نسخة: «فصح». م: «نصح». وما بين معقوفين هو منها.

(٣) في الأصل و م: «رجل ضاربه هو». والتصحيح هنا وبعد من التصريح ٢: ١١٠.

(٤) م: قائم.

(٥) في المطار ص ١٠٥: «هكذا في النسخ التي كتبوا عليها. وفي حاشية تلميذ المصنف ما نصه: الذي شاهدته بخط المؤلف: والأحسن في جمعه التكرير». وانظر الفقرة التالية هنا. وما بين معقوفين هو من الشرح والمطار.

التت جمع تكسير أو تصحيح، الجَمْعُ أي: أن يؤتى بذلك التت مجموعاً جمع تكسير، على خلاف القياس. وذلك نحو قولك: مررت برَجُلٍ قُعودٍ غِلْمائِهِ^(١) وبرجلين قُعودٍ غِلْمائِهِما وبرجال قُعودٍ غِلْمائِهِم، ومررت برجلٍ قُعودٍ مسلموه، أو مسلموهما أو مسلموهم.^(٢) فهذا أحسن من إفراده الذي هو القياس على الفعل نحو قولك: غِلْمائِهِ أو غِلْمائِهِما أو غِلْمائِهِم، أو مسلموه أو مسلموهما أو مسلموهم.

ولا منافاة بين أفصحية الأفراد على الجمع مطلقاً، فيما تقدم، وأحسنية^(٣) الجمع تكسيراً على الأفراد هنا، لأنّ ذلك لما كان هو القياس كان أفصح، وهذا لما كثر استعماله كان أحسن. والجمع تكسيراً أحسن من جمعه تصحيحاً نحو قولك: قاعِدَيْنِ غِلْمائِهِ أو غِلْمائِهِما أو غِلْمائِهِم، أو مسلموه أو مسلموهما أو مسلموهم.

١٤٥ وقيل: إفراده أفصح من تكسيره في ذلك. وقيل: إن تبع جمعاً / أيضاً، أي: كان كلٌّ من المنعوت والاسم الظاهر جمعاً، فجمعه تكسيراً أفصح نحو قولك: مررت برجالٍ قيامٍ آبائِهِم. وإلاّ فالأفراد أفصح نحو قولك: مررت برجلٍ قاعِدٍ غِلْمائِهِ وبرجلَيْنِ قاعِدٍ غِلْمائِهِما. وقد اتَّفَقُوا على أن الأفراد أفصح من الجمع تصحيحاً.

فَعَلِمَ أَنَّ «قُعوداً» أفصح من «قاعِد»، و«قاعِداً» أفصح من «قاعِدين»، وأن^(٤) تقييد المصنّف في الاسم الظاهر بكونه جمع تكسير

(١) في شرح الأزهري: برجال قعود غِلْمائِهِم.

(٢) يعني: أو رجلين قُعودٍ مسلموهما أو برجال قُعودٍ مسلموهم.

(٣) سقط من م حتى «فإنها موضوعة»، ثم الحق بالحاشية بقلم آخر.

(٤) في حاشية م: فإن.

لا محلّ له، بل مثله جمع التصحيح.

وقد وعدناك بأن المصنّف سيصرّح بأنّ النعت السببيّ لا يلزم^(١) أن يتبع منعوته، في الاثنين الباقيين من الخمسة الأخرى، بل قد يتبع وقد لا يتبع. وقد تبه على ذلك هنا بقوله: ولا يلزم في النعت السببيّ أن يتبعه أي: المنعوت في اثنين من الخمسة الباقية: واحد من ثلاثة، وهي الأفراد والتثنية والجمع، وواحد من اثنين، وهما التذكير والتأنيث، لأنّه كما علمت ممّا قدّمناه في المعنى نعت للمرفوع به، لا نعت للجاري عليه الذي هو الأوّل.

ولذلك أي: لكونه ليس نعتاً في المعنى للجاري عليه، بل للاسم المرفوع، سميّ سببيّاً،^(٢) أي: لكونه وصفاً قائماً في المعنى بالسببيّ، أي: وهو الاسم الذي بينه وبين المنعوت سبب وعلاقة، وهو الاسم الظاهر المضاف إلى ضمير المنعوت اصطلاحاً، كما مثّلنا أي: كمثالنا. وهو: مررتُ برجلٍ قائمةٍ أمّة. ومثّل الاسم المذكور الضمير البارز، كما علمت. ويجوز تعدّد النعت بلا خلاف.

(١) في حاشية م: لا يلزمه.

(٢) في حاشية الأصل من نسخة: سببياً.

[المعارف والنكرات]

ثم لما ذكر المصنّف التعريف والتّكثير احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة، وقدّم الكلام على المعرفة، مع أنها خلاف الأصل لاندراج^(١) كلّ معرفة تحت النكرة من غير عكس، لشرف^(٢) المعرفة ولانحصارها وكثرة أفراد النكرة وانتشارها. ومن ثمّ بيّن المعرفة بالعدّ دون الحدّ. وإنّما أتى بها بالعدّ ليتأتّى له قوله: «والنكرة ما عدا ذلك»، ولقول الشيخ ابن مالك: من تعرّض لحدّ المعرفة عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه.

[المعارف]

فقال: والمعارف ستة^(٣). وهي متفاوتة في التعريف، فأعرّفها الضمير لأنّه لا يفترق إلى أن يوصف بخلاف غيره، لكن بعد لفظ الجلالة. فقد ذكر بعضهم أن لفظ الجلالة أعرّف المعارف إجماعاً. فلذلك قدّم الضمير، فقال:

١- [الضمائر]:

الأوّل منها المضمّر. ويقال له: الضمير. وتقدّم وجه تسميته بذلك. وهو أي: المضمّر ما دلّ وضعاً على شخصٍ مُتَكَلِّمٍ، أو شخصٍ مُخاطَبٍ، أو شخصٍ هائِبٍ، لما قدّمناه في باب «الفاعل» أنّ الضمير

(١) الجار والمجرور متعلقان بخلاف.

(٢) الجار والمجرور متعلقان بالفعل: قدم.

(٣) كذا. وهو جائز لأن المدد لم يضاف إلى المعلوم، ومثله كثير في الكتاب. انظر ص ٥٧.

موضوع^(١) للجزئي، لا للمفهوم الكلي واستعمل^(٢) في الجزئي حتى يكون كلياً وضعاً جزئياً استعمالاً، بل هو جزئي وضعاً واستعمالاً.

فخرج أحرف^(٣) المضارعة، لأنها إنما تدل على التكلم والخطاب والغيبة. وكذلك الكاف في «إِذَاكَ»، والياء في «إِذَايَ»، والهاء في «إِذَاهُ»^(٤). وذلك^(٥) نَحْوُ: «أَنْ» بغير ألف من «أَنَا» فإنها موضوعة^(٦) للشخص المتكلم وحده غير معظم نفسه، و«أَنْ» من «أَنْتِ» بفتح التاء فإنها موضوعة للشخص المخاطب المذكور، و«هُوَ» فإنها موضوعة^(٧) بجمليتها للشخص الغائب المذكور، وفُرِغَ مِنْ أَي: فروع هذه المذكورات.

فَقَرُعُ «أَنْ»^(٨) من «أَنَا»: «نَحْنُ». فإنها للمتكلم ومعه غيره أو له وحده معظمًا نفسه. وقَرُعُ «أَنْ» من «أَنْتِ» بفتح التاء: «أَنْ» من «أَنْتِ»^(٩) بكسر التاء - فإنه للمفردة المؤنثة المخاطبة - و«أَنْ» من «أَنْتُمَا»^(١٠) لمتنى المذكور والمؤنث المخاطب، و«أَنْ» من «أَنْتُمْ» لجمع

(١) في حاشية م: مرفوع.

(٢) المطف على المنفي: لا للمفهوم. يعني: لا للمفهوم الكلي والمستعمل. وتجوز الحالية من المفهوم. انظر ما يأتي في الكلام على اسم الإشارة بعد.

(٣) سقط من حاشية م.

(٤) يعني أَنْ «إِذَا» هو الضمير المنفصل في: إِذَاكَ وَإِذَايَ وَإِذَاهُ.

(٥) أَي: المضمر.

(٦) هنا ينتهي ما سقط من م وألحق بحاشيتها. انظر ص ٥٣٨.

(٧) سقطت من م.

(٨) م: أَي.

(٩) م: بفتح التاء أنت.

(١٠) في الأصل: من أَنْتُمْ أَنْتُمَا.

الذَّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ، و«أَنْ» من «أَنْتُنَّ» لجمع الإناث المخاطبات.
 وَفَرَعُ «هُوَ»: «هِيَ»، فَإِنَّهَا بِجَمَلَتِهَا^(١) للمفردة الغائبة، والهَاءُ من
 «هُمَا» لِمَتْنَى الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوثِ الْغَائِبِ، والهَاءُ من «هُمْ» لجمع الذَّكُورِ
 الْغَائِبِينَ - وَقِيلَ: الضَّمِيرُ كَلِمَةُ «هُمْ» بِجَمَلَتِهَا - والهَاءُ من «هُنَّ» لجمع
 الإناث الغائبات.

وهذا كله في الضمائر المنفصلة. وقس على ذلك الباقي من
 الضمائر المتصلة المستمرة والبارزة. وتقدم بيان ذلك كله والكلام عليه
 ١٤٦ مستوفى في باب «الفاعل». فلا عود / ولا إعادة.

ولا يخفى أن الضمائر متفاوتة في التعريف. فأعرفها ضمير المتكلم،
 ثم ضمير المتكلم ومعه غيره،^(٢) ثم ضمير المخاطب.^(٣) وأدعى غير
 الجمهور أن ضمير الغائب العائد على نكرة يكون نكرة. ولذا دخلت
 عليه «رُبَّ» نحو: رُبُّهُ^(٤) رجلاً. وقيل: إن عاد على واجب التنكير
 كالحال والتمييز فهو نكرة، وإن عاد على غيره كان معرفة.

ولما كان العلم، غير لفظ الجلالة لما تقدم، يلي الضمير في
 التعريف، خلافاً للسيرافي حيث ذهب إلى أنه أي: العلم أعرف
 المعارف، ذكره^(٥) عَقَبَهُ بقوله:

-
- (١) في الأصل: وفروع هو هي لأنه بجملته.
 (٢) سقط «ثم ضمير المتكلم مع غيره» من م.
 (٣) زاد في المطار ص ٦ هنا: «ثم الغائب». وأغفله الحلبي للخلاف فيه، أو لأنه يرد
 بعد العلم.
 (٤) في الأصل: رب.
 (٥) أي: ذكره المصنف.

٢- [الاسم العلم]:^(١)

والثاني منها أي: المعارف العَلَمُ. وهو اسم يُعَيَّنُ مُسَمَّاهُ، أي: يُظْهِرُه ويجعله كأنه مشاهد حاضر للعيان، بلا قَيْدٍ. فخرجت التكررات لأنها لا تُعَيَّنُ مُسَمَّاهَا، وخرج بقية المعارف لأنها إنما تُعَيَّنُ مُسَمَّاهَا، بقيد الحضور في ضمير المتكلم والمخاطب، والمرجع في ضمير الغائب، والإشارة الحسية بالنسبة لاسم الإشارة، والعلم بالصلة بالنسبة للموصول، والألف واللام والإضافة بالنسبة للمعرّف بهما.

ثم هذا العلم إما شخصي بأن يكون موضوعاً لشخص معين كـ «زَيْد» لِلْمَذْكُورِ و«هِند» لِلْمُؤَنَّثِ، وإما جنسي بأن يكون موضوعاً للجنس والماهية المعيّنة في الذهن باعتبار ذلك التعيين، كـ «أُسامة». فإنه وُضِعَ لجنس وماهية السَّبع،^(٢) الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور. وكـ «ثُعالة». فإنه وُضِعَ لجنس وماهية الثعلب، الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور. وكذا «ذُوالة» بالمعجمة. فإنه وُضِعَ لماهية الذئب الحاضرة في الذهن باعتبار ذلك الحضور.

ثم لا يخفى أنه لا يجوز أن يستعمل كل من «أُسامة» و«ثُعالة» و«ذُوالة» في نفس هذه الماهية، لكن بالنظر لما وُجِدَتْ فيه من الأفراد. فيقال: أُسامَةُ أشجع من ثُعالة، و«ثُعالة» أحيَلُ من ذُوالة، أي: صاحب هذه الماهية أشجع من صاحب هذه الماهية، وصاحب هذه الماهية أحيَلُ من صاحب هذه الماهية.

(١) سقطت من م.

(٢) م: «الثعلب». وفي الحاشية: السبع.

ويجوز أن يستعمل في الفرد نفسه، لكن باعتبار تلك^(١) الماهية، فتقول لكل أسد رأيت: هذا أسامة، ولكل ثعلب رأيت: هذا ثعلب، ولكل ذئب رأيت: هذا ذؤالة. وكلاهما استعمال حقيقي. فإن راعيت في الاستعمال الثاني خصوص ذلك الفرد كقولك: هذا أسامة الذي أكل فلاناً بالأمس، كان استعمالاً مجازياً.

وفي كلام بعض الحذاق: العلم الجنسي ليس بعلم في عرف أهل المنطق لأن نظرهم إلى المعنى، وعلم في عرف أهل العربية لأن نظرهم إلى الأحكام اللفظية. وهذا من باب تخالف الاصطلاحين، بحسب اختلاف التفسيرين.

وهذا، كما ترى، يشير إلى أن العلم الجنسي معرفة لفظاً لا معنى. وإليه ذهب جمع منهم الشيخ ابن مالك وتبعه الجمال بن هشام، وأدعى بعضهم أنه معرفة لفظاً ومعنى.

٣- [أسماء الإشارة]:

ولما كان اسم الإشارة يلي العلم في التعريف خلافاً لابن السراج، حيث ذهب إلى أنه أي: اسم الإشارة أعرف المعارف، قال: «لأنك تعرفه بعينك وقلبك»، ذكره^(٢) عقبه بقوله: والثالث منها اسم الإشارة. وهو أي: اسم الإشارة، أي: اللفظ المستعمل بهذا الاسم عند النحاة، ما وضع لمسمى وإشارة^(٣) إليه حسيّة بأحد الأعضاء.

(١) م: ذلك.

(٢) أي: ذكره المصنف.

(٣) في الأصل: وأشار.

فلا دَوَّرَ في أخذ «الإشارة» في تعريف «اسم الإشارة»، لأنَّ المعنى ما تُطْلَق عليه النحاة هذا اللفظ، وهو ما وُضِع للأمر المشار إليه. وأورد على هذا التعريف لفظ «المشار إليه»، لأنَّه وضع للأمر المشار إليه. وأجيب بأنَّ الإشارة المحبَّرة في المشار إليه ليست الحسِّيَّة بل أعم. ومن هذا تعلم أن أسماء الإشارة لا يُشارُ بها إلَّا إلى مُشَاهَد محسوس. فلو أُشير بها إلى غير ذلك كان لتنزيله منزلة المُشَاهَد المحسوس. ولا يخفى أنَّ المسمَّى إمَّا أن يكون مذكَّرًا أو مؤنَّثًا، وكلَّ واحد منهما إمَّا أن يكون مفردًا أو مثنًى أو مجموعًا. فالأقسام ستة. وقد أشار إلى ذلك المصنِّف بقوله:

وَيَكُونُ أَي: اسم الإشارة لِلْمُذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ، أَي: / لمفردهما ١٤٧ وَمُثْنَاهُمَا^(١) وَجَمْعُهُمَا كـ «ذا» من «هذا» لِمَلْفَرْدِ الْمُذَكَّرِ^(٢) أَي: للشَّخْصِ الموصوف بما ذُكِر، لا لهذا المفهوم لِيُسْتَعْمَلَ^(٣) في الجزئيِّ المذكور حتَّى يكون كليًا وضعًا جزئيًّا استعمالًا، بل هو جزئيٌّ وضعًا واستعمالًا،^(٤) كما تقدَّم في الضمير.^(٥) و«ذِه» بكسر الذَّال المعجمة وسكون الهاء أو بكسرها، مع الإشباع أو بدونه، من «هذِه» لِمَلْفَرْدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ. ويُشار إليها بـ «تي» أيضًا.

(١) في الأصل وم: «ومثيهما». وفي حاشية الأصل عن نسخة: «ومثاهما». وفي

الشرح: ومثيهما.

(٢) في الأصل: والمذكر.

(٣) م: يستعمل.

(٤) سقط «بل هو...» واستعمالًا من م.

(٥) انظر ص ٥٤٠ - ٥٤١.

و«ذَانِ» من «هَذَانِ» لِمُثْنَى الْمَذَكَّرِ، و«تَانِ» من «هَاتَانِ» لِمُثْنَى الْمُؤَنَّثِ
حَالَةَ الرَّفْعِ، و«هَذَيْنِ وَهَاتَيْنِ» فِي حَالَتِي النَّصْبِ وَالْجَرِّ.
و«أُولَاءِ» من «هَؤُلَاءِ» لِلْجَمْعِ مطلقًا، أَي: لِيَجْمَعَ^(١) الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ
الْعَاقِلُ وَغَيْرُهُ. وَهُوَ لِلْعَاقِلِ أَكْثَرُ. وَهُوَ مَمْدُودٌ عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ، مَقْصُورٌ
عِنْدَ غَيْرِهِمْ. وَالْمَدُّ أَوَّلَى.

فَالْمِشَارُ إِلَيْهِ سِتَّةٌ، وَالْمِشَارُ بِهِ خَمْسَةٌ، وَهَذِهِ الصَّبِغُ الْخَمْسَةُ^(٢)
كُلُّهَا لِلْقَرِيبِ.^(٣) وَيُؤْتَى بِـ «ذَاكَ وَتَيْكَ وَذَانِكَ وَتَانِكَ» بِالتَّخْفِيفِ
و«أُولَاكَ» بِالْقَصْرِ لِلْمَتَوَسِّطِ، وَيُؤْتَى لِلْبَعِيدِ حِجْسًا أَوْ رُتْبَةً بِـ «ذَلِكَ وَتِلْكَ
وَذَانُكَ وَتَانُكَ» بِالتَّشْدِيدِ، و«أُولَاكَ»^(٤) بِالْقَصْرِ و«أُولُوكَ» بِالْمَدِّ.

فَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ هَذَا أَنَّ الْمَرَاتِبَ ثَلَاثَةٌ،^(٥) وَأَنَّ اللَّامَ لَا تَلْحَقُ
الْمُثْنَى وَلَا الْجَمْعَ مَمْدُودًا، وَأَنَّ حَالَةَ الْبَعْدِ^(٦) فِي الْمُثْنَى يُدَلُّ عَلَيْهَا
بِتَشْدِيدِ التَّوْنِ، و«أُولُوكَ» بِالْمَدِّ لَا يُؤْتَى بِهَا لِلْمَتَوَسِّطِ بَلْ لِلْبَعِيدِ، لِأَنَّ
حَالَتَهُ فِي الْبَعْدِ وَالتَّوَسُّطِ حَالَةٌ وَاحِدَةٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذِهِ الْكَافَ الْآلِاحِقَةَ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ،
لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ لَا يُضَافُ، لَكِنْ يُتَصَرَّفُ فِيهَا^(٧) تَصَرُّفَ الْكَافِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: «لِلْجَمْعِ». وَالتَّصْرِيبُ مِنَ الْعَطَارِ.

(٢) كَذَا، وَهُوَ جَائِزٌ وَصَحِيحٌ، لِأَنَّ الْعَدَدَ غَيْرَ مُضَافٍ إِلَى الْمَعْدُودِ. انْظُرْ ص ٥٧.

(٣) م: «تَقْرِيبِ». وَفِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ: لِلتَّقْرِيبِ.

(٤) م: وَأُولَايِكَ.

(٥) كَذَا، وَهُوَ جَائِزٌ وَصَحِيحٌ، لِأَنَّ الْعَدَدَ غَيْرَ مُضَافٍ إِلَى الْمَعْدُودِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: الْبَعِيدِ.

(٧) م: بِهَا.

الاسمية غالبًا، فتُفتح للمخاطب وتُكسر للمخاطبة وتتصل بها علامة
التثنية وعلامة الجمع، فتقول: ذاكِ وذاكِ وذاكُما وذاكُم وذاكُنَّ.^(١)
ومن غير الغالب أن تُفتح للمذكر وتُكسر^(٢) للمؤنث، ولا تلحقها
علامة تثنية ولا علامة جمع، ودون^(٣) هذا أن تُفتح مطلقًا، ولا تلحقها
علامة تثنية ولا علامة جمع.

٤- [الأسماء الموصولة]:

ولما كان الاسم الموصول يلي اسم الإشارة في التعريف ذكره
عقبه،^(٤) بقوله: والرابِع منها الإِسْمُ المَوْصُولُ. وهو ما افتقر أبدًا إلى
الوصل بِجُمْلَةٍ خَبَرِيَّةٍ، محتملة للصدق والكذب في نفسها، معهودة
للمخاطب إلّا في مقام التهويل،^(٥) أو بظرفٍ أو بِمَجْرُورٍ تَامِينٍ، أي:
تتم بهما الفائدة، أو وَصَفٍ صريح، وافتقر إلى عائِدٍ يعود على ذلك
الاسم الموصول أو ما هو خَلَفَ.^(٦)

ومن ثَمَ لا يجوز أن يرتفع «زيد» بـ «خرج»^(٧) في قولك: «الذي
خرجَ زيدٌ»، لأنّه يؤدّي إلى خلوّ الصلة من العائد أو خَلَفَه.

-
- (١) سقطت من م.
 - (٢) أي تحرك بالكسر.
 - (٣) سقطت الواو الأولى من م.
 - (٤) سقطت من م.
 - (٥) يعني أنه، في حالة التهويل والتعظيم، يحسن أن يكون مضمون الصلة مبهمًا.
 - (٦) أي: خلف للمميز.
 - (٧) م: زيد يخرج.

فخرج بقولنا «أبدأ» النكرة الموصوفة بما ذكر. فإنها وإن افتقرت لذلك لكن حال كونها موصوفة^(١) لا أبدأ. ودخل بقولنا «أو وصف صريح»: «أل» الموصوفة لأنها لا توصل إلا بالوصف المذكور بالضارب والمضروب.

وقد ذكروا أنّ الإعراب الذي تستحقّه «أل» في نحو: «جاء الضارب» انتقل إلى ذلك الوصف الذي اتصلت به الواقع صلة لها. وقد ألغز بعضهم في ذلك بقوله:^(٢)

حاجيتكم، ليخبروا: ما اسمانٍ وأوّل، إعرابُهُ في الثاني؟
وخرج بقوله «إلى عائد» الموصول الحرفي، لأنه وإن افتقر أبدأ إلى الوصل بما ذكر، لكن لا يفتقر إلى عائد.

وإنما اشترط في الجملة أن تكون خبريّة لأنّ الموصول وُضع وُصلة^(٣) إلى وصف المعارف بالجمّل نحو: جاء الرجل الذي قام أبوه. ومن شرط الجملة المنعوت بها أن تكون خبريّة.

وإنما اشترط كونها معهودة للمخاطب لأنّ وضع الموصول^(٤) على الإبهام، فيؤتى بالصلة لتعرف المخاطب الموصول المبهم بما كان يعرفه قبل ذكر الموصول، من اتّصافه بمضمون تلك الصلة، إلا في

(١) مثل هذه العبارة لا وجه له في العربية، وكذا ما تراه في الفقرة البعيدة التالية. انظر ص ٦٦٦ و ٤٣١ و ٤٣٢. وفي حاشية الأصل من نسخة: موصولة.

(٢) سقط «في ذلك بقوله» من م.

(٣) م: فضلة.

(٤) م: الموصوفة.

مقام التهويل فيحسن إبهامها نحو: ﴿فَفَشَّيْتُهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشَّيْتُهُمْ﴾^(١).
وقولنا: «أو ما هو خَلَفٌ» ليدخل نحو قول الشاعر:^(٢)

❖ وَأَنْتَ الَّذِي، فِي رَحْمَةِ اللَّهِ، أَطْمَعُ ❖

أي: في رحمتك. فأوقع الظاهر موقع الضمير. قال أبو علي الفارسي:
ومن الناس من لا يجيز هذا. قال الشيخ أبو حيان: هذا لم يجزه سيويه
في خبر المبتدأ، فأحرى ألا يجوز عنده / في الصلة.

١٤٨

ثم لا يخفى أن الموصول الاسمي قسمان: نص في معناه لا
يتجاوزه إلى غيره، ومشارك بين معانٍ^(٣) مختلفة بلفظ واحد. وعلى
الأول اقتصر المصنف، تسهيلاً على المبتدئ، فقال: وهذا الموصول
الذي هو نص في معناه يَقَعُّ بعضه على المفرد المُذَكَّرِ، وبعضه على
المفرد^(٤) المؤنث، وبعضه على مُتَنَاهُما^(٥) وبعضه على جَمِعهما.

نحو: «الَّذِي» فإنه لِلْمُفْرَدِ المُذَكَّرِ عَالِماً^(٦) أو غيره، أي: للشخص
الموصوف بذلك، لا لهذا المفهوم لِيُسْتَعْمَلَ في الجزئي المذكور حتى

(١) الآية ٧٨ من سورة طه.

(٢) عجز بيت لمجنون ليلي صدره:

فَيَا رَبِّ لَيْلَى، أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ

شرح أبيات المغني ٤: ٢٧٦ والدرر ١: ٦٤.

(٣) في الأصل: معاني.

(٤) سقطت من م.

(٥) في الأصل وم: «متنهما». وفي الشرح: «متنهما». وانظر ما مضى قبل في حاشية
الأصل عن نسخة.

(٦) أي: من يقوم به العلم. يعني العاقل. م: علماً.

يكون كُليًّا وضِعًا جزئيًّا^(١) استعمالًا، بل هو جزئيّ وضِعًا واستعمالًا، كما تقدّم^(٢) في الضمير واسم الإشارة، و«التي»^(٣) فإنها للمُفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ عالمة^(٤) وغيرها.

و«اللَّذَانِ» فإنه لِمُتَنَّى المُذَكَّرِ رَفْعًا و«اللَّذَيْنِ» نَصَبًا وجرًّا، و«اللّتَانِ» فإنه لِمُتَنَّى الْمُؤَنَّثِ رَفْعًا و«اللّتَيْنِ» نَصَبًا وجرًّا.

و«الألّٰى» مقصورًا كـ «العَلٰى»^(٥) وقد يُمدّ، و«اللّٰيْنِ» بالياء في الأحوال كلّها عند أكثر العرب، وقد يقال: جاء اللّٰذُونَ. فإنهما لَجَمْعِ الذُّكُورِ، الأوّل للعالمين كثيرًا ولغيرهم قليلًا، والثاني للعالمين فقط. و«اللاتي واللاتي». فإنهما لَجَمْعِ الْمُؤَنَّثِ عَالِمًا وغيره.^(٦) وقد تُحذف ياءهما اكتفاء بالكسرة، فيقال: اللّٰتِ واللّٰءِ.^(٧) وقد يتقارض^(٨) اللّٰئي والألّٰى، فيقع كلّ منهما مكان الآخر، فيقال: جاء اللّٰئي قاموا، كما يقال: جاء الألّٰى قُمنَ.

هـ- [المعرف بـ «أل»]:

ولمّا كان المَعْرِفُ بـ«أل» يلي الاسم الموصول في التعريف ذكره

(١) م: جزي.

(٢) انظر ص ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٥.

(٣) سقطت الواو من م.

(٤) م: عامة.

(٥) في الأصل: «كالقلى». وانظر العطار والتصريح ١: ١٣٢.

(٦) العبارات في م مضطربة بالتقديم والتأخير والحذف.

(٧) م: اللاتي واللاتي.

(٨) في الأصل: «يتعارض». م: «يتقارض». والصواب من أوضح المسالك ١: ١٠٢-١٠٣.

عَقِبَهُ، بقوله: والخائِسُ منها الْمُعْرَفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، أي: بمجموعهما^(١) كما ذهب إليه الخليل وسيبويه، لا خلاف بينهما في ذلك كما قال الشيخ ابن مالك. وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزاندة هي فهي همزة وصل، أم أصلية فهي همزة قطع؟ قال الخليل^(٢) بالثاني. وإنما وُصِلَتْ في الدَّرج لكثرة الاستعمال.^(٣) وقال سَ بالأوَّل. وإنما فُتِحَتْ مع أَنَّ الأصل في همزة الوصل الكسر، لكثرة الاستعمال.

وقيل: المعرَّف اللَّام^(٤) فقط، والهمزة لا دخل لها في التعريف. وقيل: المعرَّف الهمزة فقط، واللَّام لا دخل لها في التعريف، وإنما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام.

وذلك المعرَّف كـ «الرَّجُلِ» لِلْمَذْكَرِ و«الْمَرْأَةِ» لِلْمُؤَنَّثِ. ولا يخفى أَنَّ «أل» المعرَّفة على ثلاثة أقسام:

إما أن تكون لتعريف الجنس والحقيقة من حيث هي، وتسمَّى لام الجنس ولام الحقيقة، نحو قوله تعالى^(٥): «وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا»، وقوله ﷻ: «أَهْلَكَ النَّاسَ الذَّرْهَمُ وَالْذِّينَارُ».^(٦)

(١) م: مجموعهما.

(٢) سقطت من م.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) م: باللام.

(٥) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(٦) هذا القول منسوب إلى العرب. انظر الجامع لأحكام القرآن ٧: ١٣٣ والقول في العموم

والخصوص في «اللمع في أصول الفقه» للشيرازي. وفي الأحاديث لفظ آخر. انظر

الصحيحة تحت الرقم ١٧٠٣ والجامع الصغير ١: ١٧٣ وصحيحه ١: ٤٤٧.

وإما لتعريف الجنس والحقيقة في ضمن جميع أفرادها، حقيقة أو عُرْفًا، وتسمى لام الاستغراق الحقيقي في الأول، والعُرْفِي في الثاني، نحو قوله تعالى^(١): ﴿وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾، والثاني نحو قولك: جمع الأمير الصَّاعَةِ. لأنَّ المراد من ذلك عُرْفًا آتِه جمع صاعَة بلده أو مملكته، لا جميع صاعَة الدنيا.

وفيه أنَّ «أل» في «الصاعَة» كما قال المصنّف في «التصريح»^(٢) موصولة، لا معرفة التي الكلام فيها. ويتردّد بأنّ هذا الوصف مما غلبت عليه الاسميّة. فـ «أل» فيه معرفة، كما تقدّم.

وإما أن تكون لتعريف الشيء المعهود، وتسمى لام العهد. وذلك المعهود إما أن يكون معهودًا ذكرًا، أو معهودًا ذهنا، أو معهودًا حضورًا. فالأول: ^(٣) أن يُذكر مصحوبها صريحًا نحو قوله تعالى^(٤): ﴿فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ﴾، أو كنايةً نحو قوله تعالى^(٥): ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنثَى﴾. فإنّ الذَّكَرَ تقدم ذكره في اللفظ مكنيًا عنه، بما في قولها: ﴿نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾.^(٦) فإنّ ذلك كان عندهم خاصًا بالذكر.

والثاني: أن يعلم المخاطب مصحوبها قبل ذكره، من غير أن يجري ذكره، نحو: «جاء القاضي»، إذا لم يكن في البلد إلّا قاض واحد مشهور.

(١) الآية ٢٨ من سورة النساء.

(٢) في ١: ١٥٠.

(٣) سقط «أن يكون معهودًا... فالأول» من م.

(٤) الآية ٣٥: من سورة النور.

(٥) الآية ٣٦ من سورة آل عمران.

(٦) الآية ٣٥ من سورة آل عمران.

والثالث: أن يكون مصحوبها حاضراً جِسْماً كقولك لآخر، وقد شتم إنساناً حاضراً بالمجلس: لا تَشْتِمِ الرَّجُلَ، أو عِلْماً كقوله تعالى^(١): ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾.

ثم لا يخفى أن المَعْرِفَ بِـ«أل» الجنسية قد اتَّفَقَ، في بعض الاستعمالات، أنه غُلِبَ على بعض من يستحقّه حتّى التحق بالأعلام الشخصية، وقيل: العَلَمُ بِالْعَلْبَةِ، كالْعَقَبَةِ.

٦- [المضاف إلى معرفة]:

ثم أشار إلى ما به/ ختام المعارف بقوله: والسادس منها: المضاف ١٤٩ إضافةً مُحَضَّةً، أي: تفيده التعريف أو التخصيص. وهو المضاف إلى واحدٍ من هذه المعارف الخمسة المتقدمة. فالمضاف إلى الضمير كـ«غلامي»، والمضاف إلى العَلَمِ نَحْوُ: غُلامُ زَيْدٍ، والمضاف إلى اسم الإشارة نَحْوُ: غُلامُ هذا، والمضاف إلى المَوْصُولِ [الاسمي]^(٢) نَحْوُ: غُلامُ الَّذِي قام، والمضاف إلى المَعْرِفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ نَحْوُ: غُلامُ الرَّجُلِ. بخلاف المضاف إضافةً غير محضة بالآ تفيده الإضافة ذلك، بأن كان غير مضاف لواحد من المذكورات، بل كان مضافاً إضافةً لفظيةً كإضافة الوصفِ إلى مَعْمُولِهِ كـ«ضاربُ زيدٍ غداً أو الآن». فهو باقي على تكثيره، لأن إضافته غيرُ مُحَضَّةٍ أي: لا تفيده تعريفاً ولا تخصيصاً، بل هي لمجرد التخفيف.

(١) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٢) تنمة من الشرح.

وإنما قيّد المصتف اسم الفاعل بـ «الآن أو غداً» لأن اسم الفاعل لا يعمل عمل الفعل إلا إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، فيكون مجروره في محلّ نصب به، بخلاف ما إذا كان بمعنى الماضي. فإنه لا يكون مضافاً لمعموله.

ثم لا يخفى أنهم ذكروا أنّ المضاف إلى شيء من هذه المعارف يكون في رتبة ما أضيف إليه، إلا المضاف إلى الضمير فإنه في رتبة العلم دون الضمير. قال الجمال بن هشام في «شرح القطر»: والدليل على ذلك أنك تقول: مررتُ بزيدٍ صاحبك. فتصف العلم بالاسم المضاف إلى الضمير. فلو كان في رتبة الضمير كانت الصفة أعرف من موصوفها. ولا يجوز أن تكون الصفة أعرف من موصوفها، بل دونه أو مساوية له. انتهى.

ثم لا يخفى أيضاً أنه قد اتفق، في بعض الاستعمالات، أنه غلب هذا المعرف بالإضافة على بعض من يستحقه، حتى التحق بالأعلام الشخصية، وقيل له: العلم بالغلبة. كـ «ابن عباس». فإنه قد غلب على سيدنا عبد الله بن عباس، دون إخوته.

[ما يكون في النعت وما لا يكون]:

ثم أشار إلى ما لأجله ذكرت هذه المعارف، بقوله: وهي أي: هذه المعارف الستة بالنسبة إلى «باب النعت» على ثلاثة أقسام: الأول منها ما لا يُنعت ولا يُنعتُ به. وهو الضمير. أما أنه لا يُنعتُ فلأنه غني عن الإيضاح الذي هو الغرض الأصلي من نعت

المعرفة، لأنّه واضح لِكَوْنِهِ نَصًّا فِي مُسَمَّاهُ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَهُ. وتوضيح الواضح تحصيلٌ للحاصل.

وجوّز الكسائيّ نعت ضمير الغائب، وجعل منه قوله تعالى^(١): ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. وهو وأمثاله محمول على البدل عند الجمهور لأنّ ضمير الغائب نصّ في مسماه، إذا تعيّن مرجعه نحو: جاءني زيدٌ فإياه ضربتُ. ثمّ حملوا نعت المدح والذمّ ونحوهما على نعت الإيضاح طردًا للباب. وأمّا أنّه لَا يُنْعَتُ بِهِ فَلِأَنَّهُ لَيْسَ مُشْتَقًّا وَلَا مُؤَوَّلًا بِالْمُشْتَقِّ.

والثاني منها: مَا يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ. وَهُوَ الْعَلَمُ الشَّخْصِيّ. وظاهر كلامهم ولو بالغلبة، بأن كان صفة في الأصل. لكن في «البسلة» لشيخ الإسلام زكريا أنّ العَلَمَ بالغلبة يصحّ أن يقع نعتًا باعتبار أصله قبل العَلَمِيَّة. وبني عليه جواز كون «الرّحمن» نعتًا للفظ الجلالة، مع كونه عَلَمًا بالغلبة.

أمّا أنّه يُنْعَتُ فلهذا حياجه^(٢) إلى الإيضاح، لِأَنَّهُ قَدْ يَقَعُ الْإِشْتِرَاكُ الْإِتْفَاقِيُّ فِيهِ أَي: العارض بسبب التكرّر في وضع العَلَمِ اتِّفَاقًا. فقد قال في «البيسط»: الاشتراك في الأعلام اتِّفَاقِيّ غير مقصود بالوضع، لأنّ واضع الاسم العَلَمِ لم يقصد مشاركة غيره له. إنّما المشاركة حصلت بعد الوضع لكثرة المسمّين باللفظ الواحد. فلذلك لم يقدح هذا الاشتراك، في تعريف العَلَمِ، بكونه اتِّفَاقِيًّا غير مقصود للواضع بخلاف

(١) الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٢) في الأصل: «فلا حاجة». ثم ضرب عليه مصوبًا كما أثبتنا. م: فلا حياجه.

اشترك النكرة. فإنه مقصود بوضع الواضع^(١) في كل مسمى غير معين.
وأما أنه لا يُنعتُ به فليجُمُوده، ولِعَدَمِ تَأْوِيلِهِ^(٢) بِالمُشْتَقِّ لِمَا
بَيْنَهُمَا، أي: العَلَمُ والمُشْتَقُّ، مِنَ التَّضَادِّ لِأَنَّ العَلَمَ يَدُلُّ عَلَى الْوَحْدَةِ لَا
١٥٠ غير، والمُشْتَقُّ يَدُلُّ عَلَى التَّعَدُّدِ،/ أي: يصلح لأن يدل على متعدّد.
وإلا فالمُشْتَقُّ كُلِّيٌّ، والكُلِّيُّ في ذاته لا تعدّد فيه، والتَّعَدُّدُ فيه إنّما هو
باعتبار صدقه على أفرادهِ.

والثالث منها: ما يُنعتُ وَيُنعتُ بِهِ. وَهُوَ الْبَاقِي مِنْ تِلْكَ الْمَعَارِفِ
السَّتَةِ، وَهِيَ أي: تِلْكَ الْمَعَارِفِ الَّتِي هِيَ الْبَاقِي: الْإِشَارَةُ أي: اسم
الإشارة، وَالاسْمُ الْمَوْصُولُ، وَالاسْمُ الْمُعَرَّفُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَالاسْمُ
الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا أي: الْمَعَارِفِ السَّتَةِ.

وما ذكره من أَنَّ الْمَوْصُولَ يُنعتُ بِخالفه قول شيخ المحققين:^(٣)
وقوع الموصول موصوفاً لم أعرف له مثلاً قطعياً، والظاهر أنّه يستغني
عن الصّفة بالصلة،^(٤) أي: فلا حاجة لنعته. وَحَ تَكُونُ الْأَقْسَامُ أَرْبَعَةً،
عَلَى حَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ الْقِسْمَةُ الْعَقْلِيَّةُ. وَمِثْلُ لَهُ فِي «الْبَسِيطِ»^(٥)
بِالْجُمْلَةِ، فَجَعَلَهُ الْأَقْسَامَ ثَلَاثَةً فِيهِ نَظَرٌ.

(١) م: يكون اتفاقاً غير مقصود بوضع الواضع.

(٢) في الأصل: تأويله.

(٣) هو الرضي الأستراباذي. م: بخلاف قول شيخ المحققين.

(٤) م: «والظاهر بالصّفة عن الصلة»، مع إشارتي تقديم وتأخير فوق ما وقعت «هن»
بينهما.

(٥) في ص ٣٢٠ - ٣٢٤. والبسيط: شرح لجمال الزجاجي، صنفه ابن أبي الربيع عبيد
الله بن أحمد القرشي الإشبيلي المتوفى سنة ٦٨٨.

[النكرات]:

ثم لما بين المعرفة أخذ في بيان النكرة، وأخبرها مع أنها الأصل،
لما تقدم، الذي منه كثرة أفرادها وانتشارها. ومن ثم عرّفها بتعريفين:
التعريف الأول بما هو في قوة العدّ، أشار إليه بقوله: والنكرات:
ما سوى ذلك، أي: سوى المتقدم ذكره من المعارف، لأنه لا واسطة
بينهما، خلافاً لمن أثبتها وجعل من ذلك الاسم الخالي من «أل»
والتنوين كـ «أين»^(١) ومتى وكيف.

والتعريف الثاني بالحدّ،^(٢) أشار إليه بقوله: وهي أي: النكرة التي
هي مفرد النكرات: ما: اسم شاع في أفراد جنس موجود، أي: مفهوم
كليّ موجود ذلك الجنس بوجود أفراد في الخارج كـ «رجل»، أي:
كهذا اللفظ. فإنه شائع في جنس الرجال، أي: صادق على كل فرد من
أفراد الرجال.

فإنه موضوع لمفهوم كليّ، وهو الذكر من بني آدم، أي: لهذا
الجنس الصادق على كل فرد من أفراد التي هي: زيد وعمرو وبكر إلى
غير ذلك. وذلك الجنس موجود ومحقق بوجود تلك الأفراد في
الخارج، ويطلق على كل منها إطلاقاً حقيقياً من حيث كون ذلك
الجنس موجوداً^(٣) فيه، لا من حيث خصوص ذلك الفرد، كما علمت.
أو هي اسم شاع^(٤) في أفراد جنس أي: مفهوم كليّ مقدّر وجوده

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: كأي.

(٢) م: والحد.

(٣) م: موجود.

(٤) كشطت النقاط الثلاث في الأصل وأجمعت العين: ساغ.

بوجود أفراده المقدّرة الوجود في الخارج كـ «شمس»، أي: هذا اللفظ. فإنّها أي: هذه اللفظة^(١) لم تُوضَع على أن تكونَ خاصّةً بمفرد مخصوص^(٢) كـ «هند»، وإنّما هي موضوعةٌ وُضِعَ أسماءُ الأجناسِ التي لها أفراد موجودة، وحاصلة في الخارج كـ «رجل».

فهي موضوعة لمفهوم كليّ، وهو الكوكب النّهاريّ، أي: لهذا الجنس الصادق على كلّ فرد من أفرادهِ لو وُجد في الخارج، بحيث لو وُجد شيء أُطلق عليه هذا الاسم إطلاقاً حقيقياً،^(٣) من حيث كونُ ذلك الجنس موجوداً فيه، لا من حيث خصوصُ ذلك الفرد، كما مرّ نظيره. فحقّها أن تصدّق على مُتَعَدِّ موجود في الخارج، كما أن نَحْو «رجل» كذلك، أي: حقّه أن يصدق على متعدّد موجود في الخارج، لصدقه على ذلك بالفعل.

فإن قيل: تعريف النكرة بما ذكر يصدق على الضمير واسم الإشارة والموصول، لأن لفظ «أنا» مثلاً شائع في أفرادِ مفهوم المتكلم وحده يُستعمل في كلّ منها استعمالاً حقيقياً، و«أنت» شائع في أفرادِ مفهوم المذكر المخاطب كذلك، و«هو» [شائع في أفرادِ مفهوم المذكر الغائب كذلك]، و«هذا» شائع في أفرادِ مفهوم الواحد المذكر المشار إليه يستعمل في كلّ منها استعمالاً حقيقياً،^(٤) ولفظ «الذي» مثلاً شائع في أفرادِ مفهوم الواحد المذكر، فإنّه يستعمل في كلّ منها كذلك.

(١) سقط «هذه اللفظة» من م.

(٢) سقط «خاصةً بمفرد مخصوص» من م.

(٣) م: إطلاق حقيقة.

(٤) سقط «وهذا شائع ... حقيقياً» من م. وما بين مقوفين هو منها.

أُجِيبُ بِأَن الْمَرَادَ بِالشَّيْءِ فِي حَدِّ النِّكَرَةِ الشَّيْءُ فِي أَفْرَادِ الْمَفْهُومِ الْكَلْبِيِّ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُ اللَّفْظِ، كَمَا عَلِمْتَ، وَكُلٌّ مِنَ الضَّمِيرِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ لَيْسَ مَوْضُوعًا لِلْمَفْهُومِ الْكَلْبِيِّ، وَإِنَّمَا كُلٌّ وَاحِدٌ مِنْهَا مَوْضُوعٌ لِكُلِّ فَرْدٍ بَعِيْنُهُ مِنْ أَفْرَادِ ذَلِكَ الْمَفْهُومِ^(١) الْكَلْبِيِّ، كَمَا عَلِمْتَ أَنَّهَا جَزْئِيَّاتٌ وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا.

نَعَمْ عَلَى الْمَذْهَبِ الثَّانِي، أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلْمَفْهُومِ الْكَلْبِيِّ لِتُسْتَعْمَلَ فِي جَزْئِيٍّ، يَحْتَاجُ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ هَذَا السَّوَالِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: وَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ فِي «الْبَسِيطِ» بِقَوْلِهِ: وَأَمَّا الْإِشْتِرَاكُ فِي الْمَضْمَرَاتِ وَأَسْمَاءِ الْإِشَارَةِ،/ وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا لِلْوَضْعِ، إِلَّا أَنَّهُ^(٢) إِشْتِرَاكٌ فِي الْمُسَمَّى ١٥١ الْمَعْيُنِ. فَلِذَا لَمْ يَقْدَحْ فِي التَّعْرِيفِ، بِخِلَافِ إِشْتِرَاكِ النِّكَرَةِ. فَإِنَّهُ فِي كُلِّ مُسَمَّى غَيْرِ مَعْيُنٍ. فَلِذَاكَ افْتَرَقَ الْإِشْتِرَاكُ. انْتَهَى فَلْيُنَاقِلْ.

فَقَدْ عَلِمَ أَنَّ النِّكَرَةَ تَصَدِّقُ عَلَى مُتَعَدِّدٍ، فَهِيَ مُحْتَاجَةٌ إِلَى مَا يَخْصُصُهَا. وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: فَجَمِيعُ الْأَجْنَاسِ مِنَ النِّكَرَاتِ الْجَامِدَةِ كَـ «رَجُلٍ» تُنَعْتُ، لِإِبْهَامِهَا وَاحْتِيَاجِهَا إِلَى التَّخْصِيسِ، وَلَا يُنَعْتُ بِهَا لِجُمُودِهَا،^(٣) إِذَا لَمْ تُؤَوَّلْ بِالْمُسْتَقِّ. فَإِنْ أَوْلَتْ بِه نُعْتُ بِهَا نَحْوُ: مَرَرْتُ بِقَاعٍ عَرَفَجٍ أَي: خَشِنٍ، وَبِرَجُلٍ أَسِيدٍ أَي: شَجَاعٍ. فَهِيَ عِنْدَ عَدَمِ التَّأْوِيلِ بِالْمُسْتَقِّ كَالْأَهْلَامِ فِي ذَلِكَ الْحُكْمِ أَي: فِي نَعْتِهَا وَعَدَمِ النُّعْتِ بِهَا.

(١) سقطت من م.

(٢) كذا. ومثل هذا التركيب لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١- ٤٣٢ و ٦٦٦.

(٣) سقطت من م.

[ما تنعت به المعارف]:

ثم لما أجمل، في قوله: ^(١) «إِنَّ الْعَلَمَ يُنْعَتُ، وَإِنَّ كُلًّا مِنْ اسْمِ
الإشارة والموصول والمعرّف بالألف واللام والمضاف إلى واحد من
المعارف الستة يُنْعَتُ وَيُنْعَتُ بِهِ»، أَخَذَ فِي بَيَانِ مَا يُنْعَتُ بِهِ بَعْضُ
ذَلِكَ، بِقَوْلِهِ:

وَالْعَلَمُ يُنْعَتُ بِمَا ذُكِرَ بَعْدَهُ مِنَ الْمَعَارِفِ، فَيُنْعَتُ بِاسْمِ الإِشَارَةِ،
وَالْمَوْصُولِ، وَالْمُعْرَفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ، وَالْمُضَافِ إِلَى وَاحِدٍ مِنْهَا، أَيْ:
مِنَ الْمَعَارِفِ السَّتَةِ الَّتِي هِيَ الضَّمِيرُ وَالْعَلَمُ وَاسْمُ الإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولِ ^(٢)
وَالْمُعْرَفِ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ [وَالْمُضَافِ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْمَعَارِفِ]. ^(٣) وَإِنَّمَا
نُعْتُ بِالْمُضَافِ إِلَى الضَّمِيرِ لِأَنَّهُ فِي رَتْبَةِ الْعَلَمِ كَمَا مَرَّ.

وَاسْمُ الإِشَارَةِ لَا يُنْعَتُ بِكُلِّ اسْمٍ مِنْ هَذِهِ الْمَعَارِفِ، بَلْ لَا يُنْعَتُ
مِنْهَا إِلَّا بِمَا فِيهِ الْأَلِفُ وَاللَّامُ، سِوَاهُ كَانَتْ مَعْرُفَةً ^(٤) لَهُ، أَوْ زَائِدَةً فِيهِ
لِأَزْمَةِ كَالْمَقْتَرَنَةِ بِالِاسْمِ الْمَوْصُولِ، أَوْ مَوْصُولَةٍ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي فِي
التَّمْثِيلِ. وَكَأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ: «الْمُعْرَفُ بِالْأَلِفِ وَاللَّامِ» لِذَلِكَ. وَقَدْ قَالَ شَيْخُ
الْمُحَقِّقِينَ: ^(٥) لَا يَقَعُ مِنَ الْمَوْصُولَاتِ نَعْتًا إِلَّا مَا فِيهِ اللَّامُ، لِمَشَابَهَتِهِ
لِلصِّفَةِ، نَحْوُ: الَّذِي وَالَّتِي وَاللَّاتِي، بِخِلَافِ «مَنْ وَمَا» أَنْتَهَى.

(١) القول فيه تصرف.

(٢) سقطت من م.

(٣) تامة يقتضيها السياق، والمراد بها هنا: المضاف إلى مضاف إلى واحد من المعارف.

(٤) في الأصل: «أكانت معرفة». م: «كانت المعرفة». والمعطف بـ «أو» بعد يقتضي عدم
همزة النسوة.

(٥) هو الرضي الأستراباذي. وانظر شرح الكافية ١: ٣١٣.

ولأنما اشترط في نعت اسم الإشارة أن يكون فيه الألف واللام، لأن الجنس المَعْرِفَ بالألفِ واللام يُزِيلُ الإبهامَ الحاصِلَ في اسم الإشارة، لأنَّ السامِعَ لا يَفْهَمُ مِنْهُ جِنْسَ المُشارِ إِلَيْهِ، إِذَا كَانَ بِخَصْرَةِ الْمُتَكَلِّمِ أَجْنَاسٌ مُتَعَدِّدَةٌ. فإذا جِيءَ بِالْجِنْسِ الْمَقْرُونِ أَي: الْمَعْرِفِ بـ«أل» زَالَ الْإِبْهَامُ. أَي: وفي معنى ذلك الاسمُ الموصولُ الذي هو «أل» أو المقرون^(١) بها، لأنَّ الصِّلَةَ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ مَعْهُودَةً، كَمَا عَلِمْتَ، وَإِلَّا فَعِلَّتْهُ قَاصِرَةٌ.

على أن هذا التوجيه ربّما خالف قولَ شيخِ المحققين توجيهًا لكون^(٢) اسم الإشارة أعرَفَ من المقرون بـ«أل»، لأنَّ المخاطَبَ يعرف مدلول اسم الإشارة بالعين والقلب معًا، ومدلول ذي اللام يُعرف بالقلب دون العين. انتهى. وقد تقدّم ذلك عن ابن السّراج أَي: لأنَّ اسم الإشارة معه الإشارةُ الحسِّيَّةُ.

تَقُولُ فِي نَعْتِ الْعَلَمِ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ: جَاءَ زَيْدٌ هَذَا، أَيِ الْحَاضِرِ. فَهُوَ مُؤَوَّلٌ بِالمَشْتَقِّ. وَسَكَتَ عَمَّا يُنْعَتُ بِهِ الْمَوْصُولُ، وَعَمَّا يُنْعَتُ بِهِ الْمَعْرِفُ بِالْألفِ وَاللّامِ، وَعَمَّا يُنْعَتُ بِهِ الْمُضَافُ إِلَى وَاحِدٍ مِنَ الْمَعَارِفِ السَّتَةِ. لَكِنَّهُ ذَكَرَ فِي الْأَمْثَلَةِ الْآتِيَةِ مَا يُعْلَمُ مِنْهُ أَنَّ الْمَعْرِفَ بِالْألفِ وَاللّامِ يُنْعَتُ بِاسْمِ الْإِشَارَةِ وَبِالْمَوْصُولِ وَبِالْمَعْرِفِ بِالْألفِ وَاللّامِ.

وَلَا يَخْفَى أَيْضًا أَنَّهُ يُنْعَتُ^(٣) بِالمُضَافِ إِلَى الْمَعْرِفِ بِالْألفِ وَاللّامِ، وَالمُضَافِ إِلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ، وَالمُضَافِ إِلَى الْمَوْصُولِ، وَأَنَّ

(١) م: والمقرون.

(٢) شرح الكافية ١: ٣١٢.

(٣) م: ولا يخفى أنه ينعت أيضًا.

المُضاف إلى واحد من المعارف يُنعت بمضاف مثله، وبالمُعَرَّف بالألف واللام، وباسم الإشارة.

وتقول في نَعْتِهِ بالمَوْصُولِ الإِسْمِيِّ: جاءَ زَيْدٌ الَّذِي قامَ أبوه، أي: القائمُ أبوه. فالنعت في الحقيقة بمضمون الموصول وصلته.

وتقول في نَعْتِهِ بالمُعَرَّفِ بالألفِ واللام: جاءَ زَيْدٌ الحَسَنُ وَجْهَهُ.

وتقول في نَعْتِهِ بالمُضافِ إِلَى مَعْرِفَةٍ، من تلك المعارف السَّتَّة: ^(١) جاءَ

زَيْدٌ صَاحِبُكَ، بِإِضافَتِهِ إِلَى الضَّمِيرِ، لأنَّ ما أُضيفَ إِلَى الضَّمِيرِ فِي

رَبَّةِ العَلَمِ كما تقدَّم، أو «صَاحِبُ زَيْدٍ» ^(٢) بِالإِضافةِ إِلَى العَلَمِ، أو

١٥٢ «صَاحِبُ هَذَا» بِالإِضافةِ إِلَى اسمِ الإِشارة، أو/ صَاحِبُ الَّذِي قامَ

بِالإِضافةِ إِلَى المَوْصُولِ، أو «صَاحِبُ الرَّجُلِ» بِالإِضافةِ إِلَى المُعَرَّفِ

بِالألفِ واللام، أو «صَاحِبُ غُلَامِي» بِالإِضافةِ إِلَى المُعَرَّفِ بِالإِضافةِ

إِلَى الضَّمِيرِ، أو صَاحِبُ غلامِ زَيْدٍ، أو صَاحِبُ غلامِ هَذَا، أو صَاحِبُ

غلامِ الَّذِي قامَ، أو صَاحِبُ غلامِ الرَّجُلِ.

وَتَقُولُ فِي نَعْتِ اسمِ الإِشارةِ بِالاسمِ المَوْصُولِ المَقْرُونِ بِـ «الِ»

الزَّائِدَةِ اللَّازِمَةِ: جاءَ هَذَا الَّذِي قامَ أبوه، أي: القائمُ أبوه. وتقول في

نَعْتِهِ بِالْجِنْسِ أَي: بِاسمِ الجِنْسِ المُعَرَّفِ بِالألفِ واللام: جاءَ هَذَا

الرَّجُلُ، أَي: الحَاضِرُ. وتقول في نَعْتِهِ بِالْمُضافِ المَقْرُونِ بِـ «الِ»

المَوْصُولَةِ: جاءَ هَذَا الصَّارِبُ الرَّجُلِ.

(١) كذا. وهو جائز لأن العدد لم يضاف إلى المعدود. انظر ص ٥٧.

(٢) كذا أيضاً، والموصوف هو «زَيْدٌ» من قوله: جاءَ زَيْدٌ. ففعل الصواب: «صَاحِبُ

صَمْرُو». انظر ما يلي ص ٥٦٣ بعد ٤ فقرات.

ثم أشار إلى مثال نعت المقرُون بـ «أل»، كآته توهم أنه ذكر^(١) ما يُنعت به أولاً كالذي قبله، فقال: وتقول في نعت المقرُون بـ «أل» بمثله: جاء الرجلُ الكاملُ. وقد يمتنع نعته. وذلك في نحو: جاءني رجلٌ فأكرمْتُ الرجلَ، كما صرح به المصنّف في «التصريح»، أي: لأنه حلَّ محلَّ الضمير. وقد ألغزَ فيه بعض الفضلاء بقوله: أفذني، يا تحويي، أيُّ مُعرِّفٍ بلام، وقالوا: نَعْتُهُ غَيْرُ جائزٍ؟ وبالموصول: جاء الرجلُ الَّذي قامَ أبوه، أي: القائمُ أبوه. وباسم الإشارة: جاء الرجلُ هذا، أي: الحاضر.

ورُئِعت أيضاً بالمُضاف إلى واحد من هذه الثلاثة، نحو جاء الرجلُ محبُّ العلماء، ومحبُّ الَّذي قامَ أبوه، ومحبُّ هذا.^(٢) ثم لا يخفى أنه علِمَ، ممَّا سبق، أنَّ كلاً من اسم الإشارة والموصول أعرف من المعرِّف بـ «أل»، وكلُّ ما أُضيف إلى شيء من هذه المعارف فهو في رتبة ما أُضيف إليه، إلَّا المضاف إلى الضمير فإنَّه في رتبة^(٣) العَلَم، وأنَّ الصِّفة^(٤) لا تكون أعرف من موصوفها بل دونه أو مساويةً له. وح ينشأ توقُّف في صحَّة نعت المعرِّف بـ «أل» باسم الإشارة وبالموصول والمضاف إلى واحد منهما.

(١) انظر الورقتين ١٤٩ و ١٥٠.

(٢) كذا. والأمثلة الثلاثة المذكورة تقتضي تحلية النعت بـ «أل» الحرفية الموصولة: المحب. وتكون الإضافة لفظية. وإلَّا فمحب: بدل من الرجل لا نعت، لئلا يكون النعت أحرف من المنعوت، كما سيذكر المؤلف في الفقرة التالية. وانظر ص ٤٥ و ٢١٦ و ٤١٦ و ٤١٧ و ٥٠٦.

(٣) في م وحاشية الأصل عن نسخة: مرنية.

(٤) م: وأما الصفة.

وتقول في نعت المضاف إلى واحد من هذه المعارف الستة: جاء غلامي صاحبك، وغلām زید صاحب عمرو، وغلām هذا صاحب هذا، وغلām الذي قام أبوه صاحب الذي قام أخوه،^(١) وغلām الرجل صاحب المرأة، وجاء غلامي الكامل، وجاء غلامي هذا.

فالرّافِعُ^(٢) لِلنَّعْتِ في هذه الأمثلة جميعها عاملٌ لفظيٌّ، وهو ما رَفَعَ المَنْعُوتَ لَفْظًا - وذلك فيما عدا اسم الإشارة - أو مَحَلًّا.^(٣) وذلك في اسم الإشارة. وقيل: الرّافِعُ للنّعت معنويٌّ. وهو كونه تابعاً.

(١) في الأصل: «أبوه». وفي الحاشية عن نسخة: أخوه.

(٢) في الشرح والتنقيح: والرافع.

(٣) في الشرح: ومحلًا.

[تنمة التوابع]

ولمّا فرغ من الكلام على التّعت، الذي هو الأوّل من التّوابع،
شرع في الكلام على الثّاني منها، فقال:

[التوكيد]:

والثّاني مِنَ التّوابعِ التّوكِيدُ. ورَبِمَا قيل له: «التّأكِيد» بالهمزة،
ويُبدّلها أَلْفًا على القياس في نظيره من نحو: راس. وهو لغويّ
وصناعيّ. فمعناه اللّغويّ: ^(١) إحكام الشّيء. ومعناه الصّناعيّ: تمكين
الشّيء في النّفس. والمرادُ به المؤكّد. وهُو، أي: التّوكيد بالمعنى
المذكور، صَرِيحَانِ: لَفْظِيٌّ منسوب للفظ، وَمَعْنَوِيٌّ منسوب للمعنى.

[اللفظي]:

فَاللّفظِيّ هُوَ إِعَادَةُ الأوّلِ، أي: الَّذِي أُعِيدَ بِهِ المعنى الأوّل،
مَلْتَبِسًا بِلَفْظِهِ أي: بِذَلِكَ اللَّفْظ. وَيَكُونُ فِي الكَلِمَاتِ الثَّلَاثِ، أي:
الاسْمِ والفِعْلِ والحَرْفِ، وَيَكُونُ فِي الجُمْلَةِ أَيْضًا. فَالْأَوَّلُ كَ «جَاءَ زَيْدٌ
زَيْدٌ»، والثّانِي كَ «قَامَ قَامٌ»، والثّالِثُ كَ «نَعَمْ نَعَمْ»، ^(٢) والزّائِعُ: ذَهَبَ
زَيْدٌ ذَهَبَ ^(٣) زَيْدٌ. أَوْ إِعَادَةُ الأوّلِ، أي: أَوْ الَّذِي ^(٤) أُعِيدَ بِهِ المعنى

(١) م: فمعنى اللغوي.

(٢) سقطت الكاف من الأصل و م. والتصويب من الشرح.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: والذي.

الأَوَّل مُلْتَبَسًا بِمُرَادِفِهِ، أَي: مرادف ذلك اللَّفْظ كَ «جاءَ لَيْثُ أَسَدٌ، وَجَلَسَ قَعْدَ زَيْدٍ» - لكن قال بعضهم: الجلوس: ما كان عن قيام، والقعود: ما كان عن اضطجاع - وَنَعَمْ جَبَرٌ.

لكن في كلام شيخ المحققين^(١) أَنَّ «نَعَمْ» تقع بعد الاستفهام، دون «جَبَرٍ». وَمِنْ ثَمَّ لو عبَّرَ بالموافق بدل المرادف لكان أولى لشموله ما ذُكِرَ، بناءً على ما ذكر. ولشموله كما قال بعضهم لنحو «زَيْدٌ عَطْشَانٌ نَطْشَانٌ، وَحَسَنٌ بَسَنٌ»، قال: فَإِنَّ كُلًّا مِنْ «نَطْشَانٍ وَبَسَنٍ» توكيد لفظي وليس بمرادف، بدليل أَنه لا يُفْرَد، وكلٌّ من المترادفين يصحّ إفراده.

١٥٣ قال الجمال بن هشام في «شرح القطر»: وليس / من التوكيد^(٢) قول المؤدّن:

«اللهُ أَكْبَرُ اللهُ أَكْبَرُ»، بخلاف: قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ قَدْ قَامَتِ الصَّلَاةُ.^(٣)

ثم أشار إلى فائدة التوكيد اللفظي، بقوله: وَإِنَّمَا جِيءَ بِهِ، أَي: بالتوكيد اللفظي بِقِسْمِهِ،^(٤) لِقَصْدِ التَّقْرِيرِ،^(٥) ورفع احتمال السهو والغفلة عن المتكلم، أَي: جعل مدلوله مقررًا^(٦) محققًا ثابتًا بحيث لا يُظَنُّ به غيره. مثلاً إذا قلت: «جاءني زَيْدٌ زَيْدٌ، أو لَيْثُ أَسَدٌ»، جيءَ بالثاني لثَلَا يُتَوَهَّمُ أَنَّ الجائي غيره كـ «عمرو» مثلاً، و«ذئب» مثلاً، وآتَمَّا ذُكِرَ «زَيْدٌ» أو «لَيْثٌ» على سبيل السهو والغفلة.

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) يعني: لأن الجملة الثانية إنشاء تكبير آخر. انظر العطار وشرح القطر ص ٢٩٢.

(٣) سقطت الجملة الثانية من م.

(٤) م: بقسيميه.

(٥) يعني تحقيق مفهوم المؤكّد ومدلوله، لجعله مستقرًا ثابتًا.

(٦) م: مفردًا.

ويقولنا «المعنى الأول» يندفع ما قيل: يَرِدُّ على كلامه نحو: «باباً باباً، وسورة سورة، وصفاً صفاً، ودكاً دكاً»، من قولك: قرأت الكتاب باباً باباً،^(١) وقرأت القرآن سورة سورة، ومن قوله تعالى^(٢): «وجاء ربك والملك صفاً صفاً»، وقوله تعالى^(٣): «كلا إذا دُكَّتِ الأرض دكاً دكاً». فإنه وإن أُعيد في ذلك الأول بلفظه لكن لا بمعناه، بل بمعنى مغاير للأول، فإن المراد^(٤) باباً بعد باب، وسورة بعد سورة، وصفاً بعد صف، ودكاً بعد دك. فليس تأكيداً. فهو حال على التأويل.^(٥)

ومن غير التأكيد أيضاً قوله - تعالى - في سورة المرسلات: «وَيَلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ... وَيَلِّ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ»^(٦) الخ، وقوله - تعالى - في سورة الرحمن^(٧): «فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ؟... فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ؟» الخ، لأن كل مرة ذُكرت فيها جملة، من ذلك، فهي باعتبار معنى آخر غير الأول،^(٨) كما بيته غير واحد من المفسرين.

(١) سقط «من قولك... باباً» من م.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الفجر.

(٣) الآية ٢١ من سورة الفجر.

(٤) هذا مع خبره بعد زيادة الفاء هو خبر «فإنه»، أو هو تأكيد لقوله «فإنه»، والخبر ما بعده في محل رفع على الحكاية. وفيه تصحيح لكثير من العبارات التي ورد فيها الاستدراك، بدون هذا التوكيد.

(٥) يعني أن ما ذكر من الأمثلة يعرب كل من حالاً، على التأويل بلفظ مفرد، نحو: مرتباً ومرتبين. انظر العطار. وأولى من هذا أن الحالية للفظ الأول، والثاني معطوف على الأول بحرف محذوف، هو الفاء. فنصبه بالمعطف لا بالحالية. م: على الأول.

(٦) الآيات: ١٥ و ١٩ و ٢٤ و ٢٨ و ٣٤ و ٣٧ و ٤٠ و ٤٥ و ٤٧ و ٤٩ من سورة المرسلات. والجملة الثانية ليست في م.

(٧) الآيات: ١٣ و... من سورة الرحمن. والجملة الثانية ليست في م.

(٨) م: الأولى.

أو إنَّما جيء به ^(١) لِخَوْفِ النِّسيانِ أي: نسيان الأول، أو إنَّما جيء به لخوف عَدَمِ الإصغاء إلى الأول، أو إنَّما جيء به لخوف عَدَمِ الإعتناء بالأول مِنَ السامعِ.

وفيه أنَّ خوف النسيان وخوف عدم الإصغاء لازم للتقرير، فلا فائدة لذكرهما بعده. ومن ثَمَّ اقتصر [عليه] ^(٢) صاحب «التلخيص». وأُجيب بأنَّه وإن لزم ذلك للتقرير إلَّا أنَّه ^(٣) فرق ما بين القصد إلى مجرد التقرير والقصد إلى خوف النسيان أو خوف عدم الإصغاء. فالجمع بينهما أنسب بمقصود الكتاب.

فَعَلِمَ أنَّ التوكيد بمعنى المؤكِّد اللفظي هو التابع الدال على تقرير متبوعه، أو خوف نسيانه أو خوف عدم الإصغاء إليه أو خوف عدم الاعتناء به. وفيه أنَّ هذا التعريف يصدق بعطف البيان. فإنه يقرَّر متبوعه.

[المعنوي]:

وأما التوكيد المعنوي فهو التابع الرافع احتمال تقدير إضافة، أي: مضاف إلى المتبوع، أو الرافع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم، أي: بمتبوع ظاهره العموم. فلفظ «إرادة» معطوف على «تقدير»، ويجوز أن يكون معطوفاً على «إضافة»، أي: احتمال تقدير ^(٤) إرادة. فالتابع: جنس، أي: كالجنس، لأنه يشمل المحدود وغيره.

(١) أي: بالتوكيد اللفظي.

(٢) من م. وانظر ص ٧١ من التلخيص للقرظيني.

(٣) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١-٤٣٢ و ٦٦٦.

(٤) سقطت من م.

و«الرافع»^(١) إلى آخره: فصل، أي: كالفصل، لأنه يُخرجُ بَقِيَّةَ التَّوابعِ. وفيه أنه لا يُخرجُ البدلَ في نحو قولك: مررتُ بقومك أولَهم وآخرَهم، صغيرَهم وكبيرَهم. فإنه تابع رافع لاحتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم. وأجيب بأن المقصود بالذات من التوكيد الرفعُ المذكور، وليس ذلك هو المقصود من البدل، وإنما هذا عارض جاء من خصوص هذه المادة.

وبَيَّحِيءُ التَّوكِيدُ المَعْنَوِيُّ فِي الفَرَضِ الأوَّلِ - وَهُوَ الرَّاغِعُ^(٢) اِحْتِمَالٌ تَقْدِيرٌ إِضَافِيٌّ، أَي: مضاف إلى المتبوع - يَلْفِظُ النَّفْسَ بِمعنى الجئة - فإن أريد بها مجازاً الدَّمُ كانت بدلاً - أو العَيْنِ بِمعنى النَّفْسِ مجازاً. فإن أريد بها الجارحة المخصوصة التي هي معناها الحقيقي كانت بدلاً. و«أو» في كلامه مانعةُ الخُلُوءِ، لجواز الجمع بينهما. وَحَ يجب تقديم «النفْس» ، وقيل: يحسن، لأنَّ النفسَ كما عَلِمَتْ عبارة عن الجئة حقيقةً، والعَيْن عبارة عنها مجازاً.

ويؤتى بهما حال كَوْنِ النَّفْسِ والعَيْنِ مُضَافَيْنِ إِلَى ضَمِيرِ المتبوع، أَي: المُؤَكَّدِ، يَفْتَحُ الكَافِ، حَالُ كَوْنِ الضَّمِيرِ مُطَابِقاً لَهُ، أَي: لِلْمُؤَكَّدِ، فِي الإِفْرَادِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمُؤَكَّدُ مُفْرَداً، وَ^(٣) فِي التَّذْكِيرِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمُؤَكَّدُ مُذَكَّرًا، وَمُطَابِقًا^(٤) لَهُ فِي قُرُوعِهِمَا.

(١) في الأصل: فالرافع.

(٢) في الأصل و م: «الواقع». والتصويب من الشرح.

(٣) في الأصل و م: «أو». والتصويب من الشرح.

(٤) م: أو مطابقاً.

وهي أي: / تلك الفروع: التَّائِيَةُ لآته فرع التذكير، والتَّائِيَةُ والجمع لآتهما فرع الإفراد. فيؤتى بالضمير مؤنثاً إن كان ذلك المؤكَّد مؤنثاً، ويؤتى به مثنى أو مجموعاً إن كان ذلك المؤكَّد مثنى أو مجموعاً، ويؤتى بالنفس أو العين مع الباء الموحَّدة ودونها.

تَقُولُ، إذا أردت التمثيل للمفرد المذكَّر: «جاءَ زَيْدٌ»، فَيَحْتَمِلُ هذا التركيب تَقْدِيرَ مُضَافٍ إِلَى «زَيْدٍ» الَّذِي هُوَ الْمُتَبَوِّعُ، وَأَنَّهُ ^(١) حُذِفَ ذلك المضاف، وأنَّ إسناده «جاءَ» إلى «زَيْدٍ» مِنَ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ بِالنَّقْصِ - وهو إسناده الشَّيْءَ إِلَى غَيْرِ مَنْ هُوَ لَهُ - وَالْأَصْلُ: «جاءَ رَسُولُ زَيْدٍ» مَثَلًا، حُذِفَ الْمُضَافُ وَأُسْنَدَ مَجَازًا عَقْلِيًّا الْفِعْلُ ^(٢) إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ الَّذِي هُوَ «زَيْدٌ»، عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: «وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا» ^(٣) أَي: أَهْلِهَا، بِنَاءٍ عَلَى أَنَّ الْقَرْيَةَ لَمْ تُسْتَعْمَلْ فِي الْأَهْلِ، بَلْ فِي الْأَبْنِيَةِ. ^(٤)

فَإِذَا أَرَدْتَ رَفَعَ اِحْتِمَالَ هَذَا الْمَجَازِ، وَابْتِثَاتِ الْحَقِيقَةِ، فَإِنَّكَ تَقُولُ: جَاءَ زَيْدٌ نَفْسُهُ أَوْ عَيْنُهُ، ^(٥) أَوْ «بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَيْنِهِ». فَتَرَفَعُ بِذِكْرِ النَّفْسِ أَوْ الْعَيْنِ اِحْتِمَالًا كَوْنِ الْجَائِي رَسُولَ «زَيْدٍ» أَوْ خَبْرَهُ أَوْ ثِقَلَهُ، أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ مِنَ مُلَابَسَاتِهِ، أَي: مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَيْدٍ مُلَابَسَةٌ وَعِلَاقَةٌ كَكِتَابِهِ. ^(٦) فَقَدْ رَفَعْتَ بِذِكْرِ النَّفْسِ أَوْ الْعَيْنِ اِحْتِمَالَ تَقْدِيرِ مُضَافٍ إِلَى

(١) م: وأن.

(٢) م: وأسند الفعل.

(٣) الآية ٨٢ من سورة يوسف. و «التي كنا فيها» ليس في م.

(٤) م: بالنية.

(٥) م: وعينه.

(٦) م: ككتابة.

المتبوع ، وقد أضفتهما إلى ضمير المؤكّد ، وهو مفرد مذكّر .

وتقول ، إذا أردت التمثيل للمفردة المؤنثة : جاءت هندٌ نفسها أو عيْنُها ، أو بنفسِها أو بعَيْنِها . فترفع بذكر النفس أو العين احتمال كون الجائي رسولها ، إلى آخر ما تقدّم . وقد أضفت لفظ النفس أو العين إلى ضمير المؤكّد وهو مفرد مؤنث .^(١)

قيل : وهذا تصريح من النحاة ، بأنّ العلم الشخصيّ يجوز التجوُّز به ، وهو يخالف تمثيل الأصوليين به ، للنصّ الذي لا يحتمل غير معناه ، ولو معنّى مجازيًّا . وفيه نظر لا يخفى .

فالمطابقة في الضمير ، وأما لفظ النفس أو العين فيكون في ذلك ، أي : المفرد المذكّر والمؤنث ، مفردًا لا غير . وقد أشار إلى ذلك بقوله : ولَفْظُ النَّفْسِ أَوْ الْعَيْنِ ، في توكيدِ المفردِ المؤنثِ ، يجب أن يكون كَلَفْظِهِمَا في توكيدِ المفردِ المذكّرِ ، في الإفرادِ ، أي : في الإتيانِ بهما مفردين .

فإنّك كما علمت^(٢) تقولُ : جاءتْ هِنْدٌ نَفْسُها أو عَيْنُها ، أو بنفسِها أو بعَيْنِها ، بإفرادِ كلّ من النفسِ والعَيْنِ ، كما تقول : جاء زيدٌ نَفْسُه [أو]^(٣) عَيْنُه ، أو بنفسه أو بعينه ، بإفرادهما وإضافتهما إلى ضمير^(٤) المؤكّد ، مطابقًا له في الإفراد والتذكير والتأنيث .

وأما لفظهما في توكيدِ المؤنثِ مطلقًا فلا يجب أن يكون مفردًا بل

(١) سقطت من م .

(٢) سقطت من م .

(٣) تمة يقتضيهما السياق .

(٤) في الأصل : إلى الضمير .

الأفصح، كما يُعلم من كلامه الآتي، أن يكون مجموعاً على «أفعل» بضمّ العين، وأما لفظهما في تأكيد الجمع كذلك فيجب أن يكون مجموعاً كذلك. فقول المصنف: تَجَمُّعُ أَيِ أَنْتَ النَّفْسِ وَالْعَيْنِ جَمَعَ قِلَّةً عَلَى «أفعل»، أي: وجوباً في الثاني، وعلى الأفصح في الأول.

وإذا أردت التمثيل للمثنى نقولُ في توكيدِ المثنى مطلقاً: جاءَ الزَّيْدَانِ أَوِ الْهِنْدَانِ أَنْفُسُهُمَا أَوْ أَعْيُنُهُمَا، أَوْ بَأَنْفُسِهِمَا أَوْ بِأَعْيُنِهِمَا. ولا تأتِي به جمعٌ كثرة كـ «نفوس وعيون»، ولا جمعٌ قِلَّةً على غير «أفعل» بالنسبة للعين كـ «أعيان».

ويجوز ألا تجمععه هذا الجمع أي جمع قِلَّةً على «أفعل»، بل تأتِي به إمّا مفرداً مضافاً إلى ضمير ذلك المثنى، فنقول: نفسُهُمَا أَوْ عَيْنُهُمَا،^(١) وإمّا مثنى مضافاً لذلك الضمير، فنقول: نفسَاهُمَا أَوْ عَيْنَاهُمَا. وهو أي: الجمع على «أفعل» أَفْصَحُ مِنَ الْإِفْرَادِ، أي: من إفرادهما، والإفْرَادُ أي: إفرادهما أَفْصَحُ مِنَ التَّثْنِيَةِ، أي: من تثنيتهما التي هي الأصل، لأن فيه اجتماعَ تَثْنِيَتَيْنِ.

وإذا أردت أن تمثل للجمع نقولُ في توكيدِ الجمعِ المذكرِ:^(٢) جاءَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسُهُمْ أَوْ أَعْيُنُهُمْ، أَوْ بَأَنْفُسِهِمْ أَوْ بِأَعْيُنِهِمْ لا غيرُ - ولا يجوز أن تقول: «نفسُهُمْ أَوْ عَيْنُهُمْ» بالإفْرَادِ، ولا تقول: «نفسُهُمْ أَوْ عَيْنُهُمْ» بالجمع كثرةً - ونقولُ في توكيدِ جمعِ المؤنثِ: «جاءَتِ الْهِنْدَاتُ

(١) في الأصل و م: «وعينهما». وانظر ما جاء قبل وبعد.

(٢) م: «جمع المذكر». وسقط «الجمع المذكر...» في توكيد م، ثم الحق بالحاشية مبنوياً غير واضح.

بالإفراد،/ ولا تقول: «نفوسهنّ أو عيونهنّ»^(٢) بالجمع كثرة. ١٥٥

فعلّم أن الإتيان بالنفس والعين مجموعتين على «أفعل» أفصح في المثني، وواجب في الجمع مذكراً أو مؤنثاً. وأوجه الشيخ أبو حيان في المثني أيضاً، ومنع الأفراد^(٣) والثنية فيه، وقال: لم يقل به أحد. ورُدَّ بأن ابن إياز أجاز ذلك تبعاً لابن مُعطي، ونقل ابن كيسان سماعَ الثنية.

ثم إن قولهم: «إن احتمال المجاز المذكور يرتفع بذكر النفس أو العين» نازع فيه جمع منهم ابن عُصفور، وقالوا: إنما يضعف الاحتمال ولا يرتفع من أصله. وعن سآ أنه لا يرتفع المجاز المذكور حتى تجتمع ألفاظ التوكيد. وقد يقال: ذكر النفس والعين صار قرينة، على رفع احتمال المجاز المذكور اصطلاحاً.

هذا، وفي كلام شيخ المحققين^(٤) أن التوكيد اللفظي يؤتى به لهذا الغرض أيضاً، أي: لرفع احتمال تقدير إضافة إلى المتبوع، حيث ذكر أن السامع قد يظنّ بالمتكلم تجوّزاً، لأنّ المتكلم ربّما نسب^(٥) الفعل إلى شيء، والمراد ما يتعلّق به، نحو: قطع الأمير اللّص، أي: قطع مندوئه. فيجب إمّا ترديد اللفظ^(٦) المنسوب إليه، فيقال: الأمير

(١) في الأصل: وعينهن.

(٢) في الأصل و م: وأعينهن.

(٣) م: أيضاً في منع الأفراد.

(٤) هو الرضي الأستراباذي.

(٥) م: ينسب.

(٦) م: تكرير لفظ.

الأمير، أو تكريره معنى. وذلك بالنفس أو العين. انتهى.

وقد يقال، على تسليم استواء هذين الأمرين في الاستعمال المذكور، كما هو ظاهرُ صنيعه: يجوز أن يكون ما ذكره المصنف تبعاً لغالب النحاة بياناً للغرض الأصلي، الذي وُضع له كلٌّ من التأكيد اللفظي والمعنوي. فلا تضر مشاركة اللفظي للمعنوي في بعض مفاداته. ويحيى التوكيد المعنوي في الغرض الثاني - وهو رفع احتمال إرادة الخصوص بما ظاهره العموم - بلفظ: **كِلَا** و**كِلْتَا** و**كُلٌّ** و**أَجْمَعُ** وتوابعه، فيؤتى في توكيد المثنى المذكّر بـ **«كِلَا»** وفي توكيد المثنى المؤنث بـ **«كِلْتَا»**، حال كون **«كِلَا** و**كِلْتَا»** مضافين إلى ضمير المؤكّد، يفتح الكاف. نحو: جاء الزيدان **كِلَاهُمَا**، وجاءت المرأتان **كِلْتَاهُمَا**، رأيتُ الزيدَين **كِلَيْهِمَا** والمرأتَين **كِلْتَيْهِمَا**.

ويحيى في توكيد ما له أجزاء بصح وُقوع بعضها موقعة، سواء تعددت في ذاتها أو باعتبار عامله،^(١) بـ **«كُلٌّ»** حال كونها مضافة إلى ضمير المؤكّد، يفتح الكاف، مطابقاً له تذكيراً وتأنياً وإفراداً وجمعاً.

ولا يجوز حذف هذا الضمير استغناءً بِنَيْتِهِ^(٢) وأما **«جميعاً»** في قوله تعالى^(٣): **«خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً»** فهو حال، لا تأكيد

(١) الضمير للمؤكد. يعني العامل في المؤكّد، إذ قد يكون في تعدد، نحو: اشترت الدار. فقد يكون الشراء على تعدد في دفعات لأجزاء متوالية، أو لأجزاء محدودة. وفي العطار: **«عاملها»**. فالضمير للأجزاء.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: **«بنيته»**. فلعل المراد: **«بنيته»** كما في م.

(٣) الآية ٢٩ من سورة البقرة.

والأصل: جميعه، فحذف الضمير - ولا يجوز إقامة الظاهر مقام هذا الضمير. وأما «كل» في قول القائل: (١)

❖ يا أشبه الناس، كل الناس، بالقمر ❖

فهو نعت لا تأكيد، أي: الكاملين. (٢)

تَقُولُ فِي توكيد المَفْرَدِ المَذَكَّرِ الَّذِي لَهُ أَجْزَاءٌ مُتَعَدَّةٌ بِاعتبار عامله: اشترتُ العبدَ كُلَّهُ. وتقول في المفرد المذكر الذي له أجزاء متعددة في ذاته لكونه دالاً على جماعة: جاءَ الجَيْشُ كُلُّهُ. وتقول في توكيد المَفْرَدِ المؤنَّثِ الَّذِي لَهُ أَجْزَاءٌ مُتَعَدَّةٌ فِي ذاته لكونه دالاً على جماعة: جاءتِ القَبِيلَةُ كُلُّهَا. وتقول في توكيد اسمِ الجَمْعِ المَذَكَّرِ: جاءَ القَوْمُ كُلُّهُمْ. وتقول في توكيد اسمِ الجَمْعِ المؤنَّثِ: جاءتِ النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ.

وظاهر صنيعه أنه لا يجوز: جاء الجيشُ كُلُّهُمْ، أي: كما لا يجوز: جاءت القبيلةُ كُلُّهُنَّ، وأنه لا يجوز: جاء القومُ كُلُّهُ ولا النساءُ كُلُّهُنَّ، وأنَّ كلاً من لفظ الجيش والقبيلة ليس اسم جمع. (٣) ولعلمهم راعوا فيهما الجنس، (٤) وهو شيء واحد.

(١) عجز بيت لعمر بن أبي ربيعة صدره:

كَمْ قَدْ ذَكَرْتُكَ! لَوْ أَجَزَى يَلِكِرْكُمُ

ديوانه ص ١٢٤ والمغني ص ٢١٢ وشرح أبياته ٤: ١٨٤ - ١٨٦ والأماشي ١: ١٩٣ وديوان كثير عزة ص ٥٣١.

(٢) يعني أن ال: جنسية للمبالغة والكمال. والراجع أنها للاستغراق الحقيقي، لتحقق المبالغة في الوصف. انظر شرح أبيات المغني ٤: ١٨٥.

(٣) م: ليس جمعاً.

(٤) أي: الجنس.

فَرَفَعَ بِذِكْرِ «كُلِّ وَكِلا وَكِلتا» احتمال إرادة الخصوص أي: احتمال
 كَوْنِ الْجَائِي بَعْضَ الْمَذْكُورِ أَي: أَحَدَ الزَّيْدَيْنِ أَوْ إِحْدَى الْمَرَاتَيْنِ، ^(١) أَوْ
 بَعْضَ الْجَيْشِ أَوْ بَعْضَ الْقَبِيلَةِ أَوْ بَعْضَ الْقَوْمِ أَوْ بَعْضَ النِّسَاءِ، وَأَنْتَ ^(٢)
 عَبَّرْتَ بِالْكُلِّ أَي: بِقَوْلِكَ: «الزَّيْدَانِ وَالْمَرَاتَانِ وَالْجَيْشِ وَالْقَبِيلَةِ وَالْقَوْمِ
 وَالنِّسَاءِ» عَنِ الْبَعْضِ، أَي: عَنِ ذَلِكَ الْبَعْضِ مَجَازًا.

وفيه أن المحقق ^(٣) قال: التوكيد به «كلا وكتلا» ليس لرفع توهم
 عدم الشمول، لأن المثنى نص في مدلوله لا يُطلق على الواحد أصلًا،
 أي: فاحتمال إطلاقه على الواحد منتفٍ. انتهى.

١٥٦ وسبب التجوز في إطلاق الكل وإرادة البعض / إِمَّا لِأَنَّكَ ^(٤) لَمْ
 تَعْتَدْ بِالْمُتَخَلِّفِ مِمَّا ذُكِرَ عَنِ الْمَحِيءِ لِقَلَّتْ، أَوْ لِأَنَّكَ جَعَلْتَ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ
 مِنَ الْبَعْضِ مِمَّا ذُكِرَ كَالْوَاقِعِ مِنَ الْكُلِّ مُبَالِغَةً، بَنَيْتَ ^(٥) ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُمْ
 فِي حُكْمِ شَخْصٍ وَاحِدٍ.

فقد رفعت توهم عدم الشمول في ذلك. ومن ثم لا يقال: اختصم
 الزيدان كلاهما، لامتناع الاحتمال ^(٦) المذكور ضرورة أن الاختصاص لا
 يكون إلا بين اثنين فأكثر. ولا يقال: جاءني زيد كله، إجماعاً لعدم

(١) م: «أَي إِحْدَى الزَيْدَيْنِ أَوْ وَاحِدَ الْمَرَاتَيْنِ». وانظر الورقة ١٠٤.

(٢) المصدر المؤول مطروف على: كون الجائي.

(٣) هو السعد التتازلي. وسقط «قال» من م.

(٤) في الأصل و م: «أنت». والتصويب من الشرح والمطار، ليوافق ما بعده: أو لأنك.

(٥) م: يثبت.

(٦) سقطت من م.

تجزّي^(١) «زيد» في ذاته، بحيث يصحّ أن يقع^(٢) بعض تلك الأجزاء
موقعه، وباعتبار عامله إذ لا يبعّض «زيد» في المجرى.

وحكى بعضهم الإجماع على جوازه، واختاره الشيخ ابن مالك،
 واحتجّ له بأنّ التوكيد قد يأتي لمجرد التوكيد لا لرفع الاحتمال، كما
أتوا بعد «كلّ» بـ «أجمع»، ولا احتمال يُرفع به لرفعه بـ «كلّ». وأجاب
عنه الشيخ أبو حيان بأنّ المعنى إذا كان يفيد اللفظ حقيقة لا حاجة
للفظ آخر يؤكدّه، إلّا إن ثبتّ به رواية عن العرب. ولم يُسمع هذا
المثال. انتهى. أي: بخلاف التأكيد بـ «أجمع» بعد «كلّ» مسموع^(٣).

هذا، وفي «التوضيح» أنّ «كلّ» و«كلا» و«كلتا» يؤتى بها للغرض
الأوّل، أي: لرفع احتمال تقدير مضاف إلى متبوع. وبنى عليه بعض
شيوخ مشايخنا^(٤) أنّه لا حاجة لذكر الغرض الأوّل، لأنّه موجود في
الغرض الثاني. فذكره مستدرك للاستغناء عنه بالثاني. كذا قال.^(٥)

ويختلف «كلّا» في هذا الغرض - وهو رفع احتمال إرادة الخصوص
بما ظاهره العموم - «أجمع» في المفرد المذكر، و«جمعاء» في المفرد
المؤنث، و«أجمعون» في جمع المذكر، و«جمع» في جمع المؤنث،

(١) أي: تجزّو. أبدلت الهمزة واوًا للتخفيف على منعهب الألف، فصارت طرقًا بعد
ضمّة، فقلت ياء وضمة الزاي كسرة، كما يكون في: التعدي والتشكي. انظر شرح

اختيارات المفضل ص ١٤٧٤.

(٢) زاد هنا في م: زيد.

(٣) أي: هو مسموع.

(٤) المراد به هو الشهاب عميرة البُركسي.

(٥) م: قوله.

فَتَقُولُ: جَاءَ الْجَيْشُ أَجْمَعُ، فَهُوَ خَلَفَ عَنْ «كُلِّهِ»، وَجَاءَتِ الْقَبِيلَةُ جَمْعَاءَ، فَهُوَ خَلَفَ عَنْ «كُلِّهَا»، وَجَاءَ الْقَوْمُ أَجْمَعُونَ، فَهُوَ خَلَفَ عَنْ «كُلِّهِمْ»، وَجَاءَتِ النِّسَاءُ جُمُعَ. فَهُوَ ^(١) خَلَفَ عَنْ «كُلِّهِنَّ». قَالَ اللَّهُ، تَعَالَى: «لَأُغَوِّيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ» ^(٢).

فَعَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ كَلًّا مِنْ «أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ» يُجْمَعُ، الْأَوَّلُ عَلَى «أَجْمَعِينَ» وَالثَّانِي عَلَى «جُمُعَ»، وَأَنَّهُ لَا يَشْتِي كُلَّ مِنْهُمَا. وَهُوَ كَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّعْ.

وَلَمَّا كَانَ قَدْ يُتَوَهَّمُ، مِنْ كَوْنِ «أَجْمَعَ» تَخْلُفَ «كُلِّ»، أَنَّ يَمْتَنِعَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا قَالَ: وَإِنْ شِئْتَ جَمَعْتَ بَيْنَ «كُلِّ وَاجْمَعَ» فِي الْمَذْكُورِ وَ«جَمْعَاءَ» فِي الْمُؤَنَّثِ، حَيْثُ أَرَدْتَ مَزِيدَ التَّأَكِيدِ، لَكِنْ بِشَرْطِ تَقْدِيمِ «كُلِّ» عَلَى «أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ» لِإِمَّا عِلْمَتِ أَنَّ «كُلَّ» هِيَ الْأَصْلُ، وَأَنَّ «أَجْمَعَ وَجَمْعَاءَ» ^(٣) كَالتَّابِعِ لـ «كُلِّ»، فِي إِفَادَةِ التَّقْوِيَةِ بِالذَّلَالَةِ عَلَى الْإِحَاطَةِ وَالشُّمُولِ. وَمِنْ ثَمَّ كَانَتْ خَلْفًا عَنْهَا.

وَيَشْتَرِطُ عَدَمُ الْعُطْفِ، كَمَا مَيَّائِي فِي كَلَامِهِ، فَتَقُولُ فِي الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ: جَاءَ الْجَيْشُ كُلُّهُ أَجْمَعُ. وَلَا تَقُلْ: وَأَجْمَعَ. وَكَذَا الْبَاقِي مِنَ الْأَمْثَلَةِ. فَتَقُولُ فِي الْمَفْرَدِ الْمُؤَنَّثِ: جَاءَتِ الْقَبِيلَةُ كُلُّهَا جَمْعَاءَ، وَفِي جَمْعِ الْمَذْكُورِ: جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ، وَ[فِي جَمْعِ الْمُؤَنَّثِ: جَاءَتِ] ^(٤)

(١) م: «فهي». وفي حاشية الأصل عن نسخة: فهذه.

(٢) الآية ٣٩ من سورة الحجر. والقول هو على لسان إبليس.

(٣) سقطت من م.

(٤) تنمة يقتضيهما السياق.

النِّسَاءُ كُلُّهُنَّ جُمِعَ. قَالَ اللَّهُ، تَعَالَى^(١): ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾. ثم إن أريد زيادة التأكيد جيء بعد «أجمع» بـ «أكع فأبصع فأبتع»^(٢)، وبعد «جمعاء» بـ «كتعاء فبصعاء فبتعاء»، لأن هذه الصِّغ تَدلُّ على الاجتماع. ولندرة التأكيد بذلك لم يتعرَّض له المصنِّف. وفي كلام شيخ المحققين: ^(٣) إذا أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي، أي: بِقِسْمِيهِ، ^(٤) قَدِّمْتُ النَّفْسَ ثُمَّ الْعَيْنَ ثُمَّ «كَلَّ» ثُمَّ «أَجْمَعَ» وأخواته من: أَكْعَ وَأَبْصَعَ وَأَبْتَعَ. انتهى. أي: فتقول: جاء الجيشُ نفسه عينه كله أجمعُ أَكْعُ أَبْصَعُ أَبْتَعُ، ^(٥) وجاءتِ القبيلةُ نفسها عينها كلها جمعاءُ كَتَعَاءُ بَصَعَاءُ بَتَعَاءُ.

وقد علمت وجه تقديم النفس على العين، وتقديم «كَلَّ» على أجمع. وأما تقديم النفس والعين على «كَلَّ» فلأن الإحاطة التي هي مدلول «كَلَّ» صفة للنفس، والموصوف مقدم على صفته، وأما تقديم أَكْعَ على أَبْصَعَ وَأَبْتَعَ فلكونه أظهر منهما في إفادة الجمعية، لأنه مأخوذ من قولهم: حَوَّلَ كَيْيَعٌ، أي: تامٌ، ^(٦) وهذا المعنى خافٍ فيهما لأن «أبصع» من مصدر: بَبَّصَعَ العَرَقُ أي: سَالَ، لأنَّ السَّيلَانَ غالبًا لا يكون إلَّا بعد اجتماع، و«أبتع» من البَتَعَ. وهو طول العنق.

(١) الآيتان: ٣٠ من سورة الحجر و ٧٣ من سورة ص.

(٢) سقطت من م.

(٣) هو الرضي الأستراهادي.

(٤) انظر شرح الكافية ١: ٣٣٦ - ٣٣٧. وفي الأصل: بقسيم.

(٥) في الأصل: أبتع أبصع.

(٦) في الأصل و م: «تمام». وفي حاشية الأصل عن نسخة: تام.

وبعضهم توقّف في تقديم كلّ من أبصع وأبتع على الآخر، وفي كلام
 ١٥٧ الزمخشري/ وابن الحاجب تقديم أبتع على أبصع، وعن شيخ المحقّقين أنّ
 المشهور^(١) عكس ذلك، وفي كلام ابن عُصفور: وأنت بالخيار بين أبتع
 وأبصع. فأَيُّهما^(٢) شئتَ قمتَ. وإن حذفْتَ «أجمع» لم تأت بما بعدها.

[بين التوكيد والنعت]:

ثمّ شرع يتكلّم على ما يخالف فيه التوكيدُ النّعتَ، بقوله: والتّوكيدُ
 من حيث هو يُخالفُ النّعتَ في أمورٍ ثلاثة، حسب ما ذكر هنا:
 أحدها: أنّه أي: التوكيدُ المعنوي لا يتبعُ نكرةً عندَ البصريّين،
 لأنّ جميع ألفاظه معارف، بعضها بالإضافة وهو: النفس والعين وكلّ
 وكلا وكتلتا، وبعضها بالعلميّة الجنسيّة وهو: أجمع وجمعاء وجمعهما
 وتوابعهما. ومن ثمّ لم تُنصب حالاً. والقول بأنّها^(٣) معارف بيّنة
 الإضافة، لأنّها مضافة للضمير حُذف للعلم به، ينافية ما قدّمناه من أنّ
 الضمير لا يحذف من ألفاظ التأكيد التي تضاف إليه.

وخرج به «المعنويّ» اللفظي، فإنه يتبع نكرة نحو: جامعي رجلٌ
 رجلٌ،^(٤) وبـ «البصريّين» الكوفيّون.^(٥) فإنهم أجازوا تأكيد النكرة. قال
 الجمال بن هشام: وهو الصّحيح، حيث كان المؤكّد محدوداً والتوكيد

(١) م: «الكثير». وانظر شرح الكافية ١: ٣٣٦.

(٢) في الأصل: فأَيُّهما.

(٣) أي: أجمع وجمعاء... م: أنها.

(٤) سقطت من م.

(٥) معطوف على «اللفظي». م: الكوفيّين.

من ألفاظ الإحاطة نحو: اعتكفت أسبوعاً كله، وقول الشاعر: ^(١)

❖ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّ رَجَبٍ ❖

أي: ^(٢) بخلاف: صمت زمناً كله، لأن النكرة غير محدودة، ولا صمت شهراً نفسه، لأن التوكيد ليس من ألفاظ الإحاطة.

والثاني من تلك الأمور: أن الفاعل أي: التوكيد المعنوي لا يُعطف بعضها على بعض، خلافاً لابن الطراوة، لأن ألفاظ التأكيد ليست مستقلة. فلو عطف لكان كعطف الشيء على نفسه. وخرج به «المعنوي» اللفظي. فإن الفاعل يُعطف بعضها على بعض، نحو: والله ثم والله.

والثالث من تلك الأمور: أنه أي: التوكيد مطلقاً لا يُقطع عن متبوعه، لأنه يصير كقطع الشيء عن نفسه، لما تقدم.

بخلاف النعت فيهن، أي: في هذه الأمور الثلاثة. فإنه يتبع النكرة، ويجوز عطف بعض ألفاظه على بعض، ويجوز قطعه عن متبوعه، لاستقلاله بنفسه.

[العطف]

والثالث من التوابع العطف. وهو، أي: العطف بمعنى المعطوف،

(١) عجز بيت لعبد الله بن مسلم الهذلي صدره:

لَكِنَّهُ سَأَلَهُ أَنْ يَقِيلَ: ذَا رَجَبٍ،

يتنزل بامرأة تأتي المسجد كثيراً في شهر رجب. شرح شلور اللهب ص ٤٢٩

والإنصاف ص ٤٥١ والعيني ٤: ٩٦. وفي الأصل: «حولي». والرواية: «رجباً».

انظر وفاء الوفاء ٢: ٤٢ - ٤٣ وشرح أشعار الهذليين ص ٩١٠.

(٢) سقطت بقية الفقرة من م.

ضَرَبَانِ: عَطَفُ بَيَانٍ أَيْ: مَعطُوفٌ مُبَيِّنٌ، وَعَطَفُ نَسَقٍ أَيْ: مَعطُوفٌ
منسوق. (١)

[عطف البيان]:

فَعَطَفُ أَيْ: مَعطُوفُ الْبَيَانِ، أَيْ: الْمُبَيِّنُ، هُوَ التَّايِعُ الْجَامِدُ
المحض أَيْ: الَّذِي لَا يُؤَوَّلُ بِالمَشْتَقِّ - وَفِي مَعْنَى الْجَامِدِ مَا جَرَى
مَجْرَاهُ، كَالصِّفَاتِ الَّتِي غَلَبَتْ عَلَيْهَا الْأَسْمِيَّةُ، بِحَيْثُ صَارَتْ تَجْرِي
عَلَيْهَا الصِّفَاتُ فَلَا تَجْرِي هِيَ عَلَى مَوْصُوفٍ - الَّذِي جِيءَ بِهِ، أَيْ:
بِذَلِكَ الْجَامِدِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ، لِإِيضَاحِ مَتَّبِعِهِ وَبَيَانِهِ فِي الْمَعَارِفِ، أَيْ:
الَّذِي يَحْصُلُ بِاجْتِمَاعِهِ مَعَ مَتَّبِعِهِ مِنَ الْإِيضَاحِ وَالْبَيَانِ مَا لَا يَوْجَدُ فِي
الْمَتَّبِعِ وَحْدَهُ.

فَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ عَطَفُ الْبَيَانِ فِي ذَاتِهِ أَوْضَحُ مِنَ الْمَتَّبِعِ، بَلْ
ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ. وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ: وَيَكُونُ عَطَفُ
الْبَيَانِ أَوْضَحُ مِنَ الْمَتَّبِعِ، فَيُنْزَلُ مِنْهُ مَنْزِلَةُ الْكَلِمَةِ الْجَلِيَّةِ مِنَ الْكَلِمَةِ
الْخَفِيَّةِ، إِذَا تَرَجَّمَتْهَا (٢) بِهَا. وَذَلِكَ نَحْوُ: الْعُقَارُ: الْخَمْرُ، وَالسُّرْحَانُ: (٣)
الذُّئْبُ. انْتَهَى.

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ»: (٤) مِنَ الْخَطَأِ قَوْلُ كَثِيرٍ مِنَ (٥) النُّحَوِيِّينَ

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسَخَةٍ: نَسَقٌ.

(٢) تَرَجَّمَتْهَا أَيْ: بَيَّنَّهَا وَأَوْضَحَتْهَا.

(٣) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنَ الْأَصْلِ.

(٤) ص ٦٣٠ - ٦٣١.

(٥) أَقْبَحُ هُنَا فِي الْأَصْلِ: الْمُحَقِّقِينَ.

في نحو «مررت بهذا الرجل»: إن الرجل نعت، أي: لا عطف بيان.
قال ابن مالك: أكثر التحوّين يقلّد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل
لهم عليه توهمهم أنّ عطف البيان لا يكون إلّا أخصّ من متبوعه، أي:
وليس كذلك. فإنّه في^(١) الجوامد بمنزلة النعت في المشتقّ، ولا يمتنع
كون المنعوت أخصّ من النعت.^(٢) وقد هُدِي ابن السّيد إلى الحقّ في
المسألة، فجعل ذلك عطفًا لا نعتًا. وكذا ابن جني. انتهى.

وممنّ توهم أنّ عطف البيان لا يكون إلّا أخصّ ابنُ الأنباري،
حيث قال: يجب أن يزيد^(٣) الاسم الثاني على الأول بكونه^(٤) معروفاً،
لأنّه لا يكون إلّا بعد اسم مشترك.^(٥) ألا ترى أنّك إذا قلت: «مررتُ
بولدك زيد» قد خصصت واحداً من أولاده، فإن لم يكن له إلّا ولد
واحد كان بدلاً ولم يكن^(٦) عطف بيان، / لعدم الاشتراك؟

١٥٨

فالإيضاح بالجامد في المعارف كقول الأعرابي لما قال
لسيدنا^(٧) عمر بن الخطاب، رضي الله عنه: إنّ ناقتي نقيت، أي: رقت
خفّها. فاحملني على غيرها. وقال له سيدنا عمر: كذبت. ولم يحمله،
وحلف على ذلك:^(٨)

(١) في الأصل و م: «من». والتصويب من المعني.

(٢) سقط «أخص من النعت» من م.

(٣) في الأصل: يزيد.

(٤) في الأصل: لكونه.

(٥) م: مشتركة.

(٦) سقط «له إلّا ولد... ولم يكن» من م.

(٧) م: سيدنا.

(٨) الرجز لعبد الله بن كيسة. شرح المفصل ٣: ٧١ والعيني ١: ٣٩٢ والخزانة ٢:

٣٥١. والنثر: تفرّج الظهر أو جرحه.

أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ، عُمَرُ مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ، وَلَا دَبْرُ
فَاغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجَرُ

أَي: حَيْثُ فِي يَمِينِهِ. فـ «عُمَرُ»: عَطَفُ بَيَانٍ عَلَى أَبِي حَفْصٍ، ذَكَرَ
لِإِبْضَاحِهِ، لِاسْتِهَارِهِ بِهَذَا الْاسْمِ أَكْثَرَ مِنْ اسْتِهَارِهِ بِهَذِهِ الْكُنْيَةِ.

وَالِإِبْضَاحُ فِي الْمَعَارِفِ، بِمَا فِي مَعْنَى الْجَامِدِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(١):

﴿قُلْ: أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ، مَلِكِ النَّاسِ، إِلَهِ النَّاسِ﴾. فَإِنَّ كُلًّا مِنْ «مَلِكِ

النَّاسِ» وَ«إِلَهِ النَّاسِ»: عَطَفَ بَيَانٍ، كَمَا أَعْرَبَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ، [أَي]:^(٢)

لَأَنَّهُ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي غَلِبَتْ عَلَيْهَا الْأَسْمِيَّةُ، بِدَلِيلِ عَدَمِ جَرِيَانِهِ عَلَى
مَوْصُوفٍ وَوَصْفِهِ، إِذْ يُقَالُ: مَلِكٌ عَظِيمٌ وَإِلَهٌ وَاحِدٌ.

نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي «الْمَغْنِيِّ»^(٣)، حَيْثُ قَالَ: وَمِنْ الْوَهْمِ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ

فِي «مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ»: إِنَّهُمَا عَطَفَا بَيَانٍ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُمَا نَعْتَانِ.

وَقَدْ يَجَابُ بَأْتُهُمَا أَجْرِيَا مُجْرَى الْجَوَامِدِ، إِذْ يَسْتَعْمَلَانِ غَيْرَ جَارِيَيْنِ

عَلَى مَوْصُوفٍ، وَتَجْرِي عَلَيْهِمَا الصِّفَاتُ نَحْوُ قَوْلِنَا: إِلَهٌ وَاحِدٌ وَمَلِكٌ

عَظِيمٌ. ائْتَمَى.

وَفِي هَذَا الْكَلَامِ تَصْرِيحٌ بِجَوَازِ تَعَدُّدِ عَطَفِ الْبَيَانِ. وَقَالَ أَبُو

حَيَّانٍ: لَا أَعْلَمُ عَنِ النَّحْوَةِ شَيْئًا فِي جَوَازِ تَعَدُّدِ عَطَفِ الْبَيَانِ.

أَوْ الَّذِي جِيءَ بِهِ^(٤) لِتَخْصِيصِهِ، أَي: لِتَخْصِيصِ مَتْبُوعِهِ فِي التَّكْرَارِ،

(١) الْآيَاتُ ١ - ٣ مِنْ سُورَةِ النَّاسِ.

(٢) مِنْ ٢.

(٣) ص ٦٣٠ م: نَبَّهَ عَلَيَّ فِي الْمَغْنِيِّ.

(٤) م: الَّذِي جِيءَ بِهِ أَوْ.

نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(١): ﴿مِنْ مَاءٍ صَدِيدٍ﴾. فـ «صَدِيدٌ»: عَطَفَ بَيَانٍ عَلَى مَاءٍ، ذَكَرَ لِتَخْصِيصِهِ، لَصَدَقَ الْمَاءُ بِالصَّدِيدِ وَغَيْرِهِ. وَهَذَا مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَجَمَاعَةٍ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ.

وَمَنْعَ جُمْهُورِهِمْ ذَلِكَ، وَخَصَّ عَطَفَ الْبَيَانِ بِالْمَعَارِفِ، وَأَوْجِبَ فِي التَّنَكُّرَاتِ الْبَدَلِيَّةَ بِذَلِكَ كُلِّ. قَالَ: لِأَنَّ التَّنَكُّرَ مَجْهُولَةٌ، وَالْمَجْهُولُ لَا يَبَيِّنُ الْمَجْهُولَ.^(٢) وَدُفِعَ بِأَنَّ بَعْضَ التَّنَكُّرَاتِ قَدْ يَكُونُ أَخْصَ مِنْ بَعْضِ، وَالْأَخْصَ يَبَيِّنُ غَيْرَ الْأَخْصِ. وَقَدْ تَقَدَّمَ فِي الْمَعَارِفِ أَنَّ كَوْنَ عَطَفِ الْبَيَانِ أَوْضَحَ مِنْ مَتَّبِعِهِ هُوَ الْغَالِبُ.

وَقَدْ يَجِيءُ عَطَفُ الْبَيَانِ لَغَيْرِ الْإِيضَاحِ وَالتَّخْصِيصِ، كَالْمَدْحِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: إِنَّ الْبَيْتَ الْحَرَامَ عَطَفَ بَيَانٍ^(٣) عَلَى الْكَعْبَةِ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤): ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾ جِيءَ بِهِ لِمَجْرَدِ الْمَدْحِ. وَمِنْ تَمَثُّلِ الْمُصْتَفَى بِمَا ذَكَرَ، يُعْلَمُ أَنَّهُ أَيُّ: عَطَفَ الْبَيَانُ يُوَافِقُ النَّعْتَ فِي الْإِيضَاحِ وَالتَّخْصِيصِ، لِإِمَّا عُلِمَ أَنَّ الْغَرَضَ الْأَصْلِيَّ مِنْهُ^(٥) الْإِيضَاحُ فِي الْمَعَارِفِ وَالتَّخْصِيصُ فِي التَّنَكُّرَاتِ، وَيُوَافِقُ النَّعْتَ الْحَقِيقِيَّ، فِي أَنَّ الْعَامِلَ فِيهِ هُوَ الْعَامِلُ فِي مَتَّبِعِهِ، وَفِي أَنَّهُ أَيُّ: عَطَفَ الْبَيَانُ يَتَّبِعُ مَا^(٦) قَبْلَهُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ: فِي وَاحِدٍ مِنْ وَجْهِ الْإِعْرَابِ

(١) الآية ١٦ من سورة إبراهيم. والصديد: ما يجري من أجساد أهل جهنم.

(٢) م: والمجهولة لا تبين.

(٣) م: بياني.

(٤) الآية ٩٧ من سورة المائدة. وانظر الكشاف ١: ٦٨١.

(٥) سقطت من م.

(٦) في الأصل: «تبع لما». وانظر الشرح والتنقيح.

الثلاثة أي: الرفع والنصب والجَرّ، وواحد من الأفراد والتثنية والجمع،
وواحد من التعريف والتكثير، وواحد من التذكير والتأنيث.

ويُفارقُ أي: عطف البيان النعت في الجمود المحض، أي: الذي
لا يؤول بمشتق، لما علم أن النعت لا بُدَّ أن يكون مشتقاً بالفعل أو
مؤولاً به، وعطف البيان لا بُدَّ أن يكون جامداً محضاً. وح يكون إعراب
سيبويه «ذا الجمّة» من قولهم «يا هذا [ذا]»^(١) الجمّة عطف بيان فيه
نظرٌ، لأنه مؤول بالمشتق.

فُعلم أن الجامد المذكور يُخرج النعت، ويقول: «الذي جيء به»
أنه يُخرج بقية التوابع. فإنه لا يؤتى بشيء^(٢) منها لأجل الإيضاح
والتخصيص.

وقد يعرب عطف البيان بدلاً، أي: بدل كل^(٣) من كل. وذلك
فيما إذا جاز أن يحلّ التابع محلّ المتبوع، وإلا لم يجز بينهما فرق.^(٤)
ولا يخفى أنه فُرق بينهما من وجوه أخر:

منها أن عطف البيان لا يقع فعلاً ولا تابِعاً لفعل بخلاف البدل، ومنها
أن عطف البيان كما علمت يُقصد به الإيضاح أو التخصيص بخلاف البدل،
ومنها أن عطف البيان لا يقع ضميراً ولا تابِعاً لضمير بخلاف البدل،^(٥)

(١) تنمة من الكتاب ١: ٣٠٦. وفيه أن ذا: بدل أو عطف على الاسم.

(٢) في حاشية الأصل: لا يؤول بشيء.

(٣) زاد هنا في م: منها.

(٤) في حاشية الأصل ما يشعر بإسقاط «إلا». وبينهما أي: بين البدل وعطف البيان،
كما سيذكر الآن.

(٥) سقط حتى «البدل ومنها أن، من م.

ومنها أن عطف البيان لا يخالف متبوعه في التعريف والتشكيك بخلاف
البدل، ومنها أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه فهو من
جملة^(١) أخرى، والعامل في عطف البيان هو العامل في المعطوف عليه المبيّن.

ومن ثمّ تقول في النداء: / «يا أخانا زيداً» بالتصّب^(٢) إن كان عطف ١٥٩
بيان، و«يا أخانا زيد» بالضمّ إن كان بدلاً، لأنّ التقدير على الثاني:
يا أخانا يا زيد، ومن ثمّ تعيّن إعراب «نوفلاً» من قول القائل: (٣)

❖ يَا أَخَوْنَا، عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلًا ❖

عطف بيان على «أخونا» لا بدل^(٤) منه، لأنه لا يقال: «يا نوفلاً»
بالتصّب بل: «يا نَوْفَلًا» بالضمّ.

وتعيّن إعراب «بِشْر» من قول القائل: (٥)

❖ أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ، بِشْرٍ ❖

(١) في الأصل: «جهة». وسقط «من» من م. وانظر المغني ص ٥١٠.

(٢) يعني نصب: زيداً.

(٣) صدر بيت لطالب بن أبي طالب عجزه:

أَعِذْكُمْ بِاللَّهِ، أَنْ تُحْدِثَا حَرْبًا

التصريح ٢: ١٣٢ والعيني ٤: ١١٩ والدرر ٢: ١٥٣ م: أها أخونا.

(٤) كذا. و«بدل» معطوف على «عطف» بـ «لا». ثم إن نوفلاً: معطوف عطف نسق على

«عبد» الذي هو عطف بيان لأخوي. فليحرر.

(٥) صدر بيت للمرار الأسدي عجزه:

عَلَيْهِ الطَّيْرُ، تَرْفَعُهُ، وَفَوْعَا

الكتاب ١: ٩٣ والتصريح ٢: ١٣٣ والعيني ٤: ١٢١ والخزانة ٢: ١٩٣. والشارك:

الجاهل، اسم فاعل ينصب مفعولين، أضيف إلى أولهما: البكري. والثاني جملة:

عليه الطير، أي: الطيور الجارحة. وترقبه أي: تنتظر انزهاق روحه. ووقوعاً جمع

واقع، أي: هابطة، حال ثانية من الطير.

عطف بيان على «البكري» لا بدل^(١) منه لعدم حلول الثاني محل الأول، لأن ما فيه الألف واللام لا يُضاف إلّا لما فيه ذلك عند الجمهور، خلافاً للفرّاء.

وقد نظر ابن هشام في اشتراط صلاحية البدل لأن يحل محل^(٢) المبدل منه، بأنهم يغتفرون في التوالي^(٣) ما لا يغتفرون في الأوائل، بدليل أنهم جوّزوا في^(٤): «إِنَّكَ أَنْتَ» أن يكون «أنت» بدلاً من الكاف، مع أنه لا يجوز: إِنَّ أَنْتَ.

[عطف النسق]:

هذا ما يتعلّق بالضرب الأول الذي هو عطف البيان. وأما الضرب الثاني الذي هو عطف النسق فقد شرع فيه، بقوله: وعطف أي: معطوف^(٥) النسق أي: المنسوق أي: المنظوم هو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف الآتي^(٦) بيّانها.

فالتابع: جنس، أي: كالجنس، من حيث إنه يشمّل جميع التوابع. والمتوسط إلى آخره: فصل، أي: كالفصل، من حيث إنه أخرج ما عدا

(١) كذا، و«بدل» معطوف على «عطف» بـ «لا». فليحرر.

(٢) سقطت من م.

(٣) في التوضيح ٢: ١٣٣: «التوالي». وسقط من م، ثم ألحق بالحاشية مبرراً. والمبارة هي للأزهري لا لابن هشام.

(٤) الآيات: ١٠٩ من سورة المائدة...

(٥) م: المعطوف.

(٦) م: اللاتي.

المحدود، من باقي التواضع. وفيه أنه^(١) لا يُخرج النعت المعطوف نحو: جاء زيد العاقل والعالم. فإنه تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف.^(٢)

وأخرج ما بعد حرف التفسير نحو: عِنْدِي حَسْبَدٌ أَي: ذَهَبٌ. فَإِنَّ مَا بَعْدَ حَرْفِ التَّفْسِيرِ تَابِعٌ لِمَا قَبْلَهُ عَلَى أَنَّهُ عَطْفٌ بَيَانٍ أَوْ يَدَلٌّ. قَالَ فِي «التَّصْرِيحِ»:^(٣) وَلَيْسَ لَنَا عَطْفٌ بَيَانٌ بِتَوْشُطٍ^(٤) حَرْفٍ إِلَّا هَذَا. لَا عَطْفٌ نَسَقٍ،^(٥) لِأَنَّ حَرْفَ التَّفْسِيرِ الَّذِي هُوَ «أَي» لَيْسَ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ، خِلَافًا لِلْمَكُوفِيِّينَ، حَيْثُ عَدَّوْهَا مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ.

وَسُمِّيَ نَسَقًا لِأَنَّ النَّسَقَ: النَّظْمُ، وَمَا بَعْدَ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَى نَظْمٍ مَا قَبْلَهُ فِي إِعْرَابِهِ وَنَسْقِهِ. وَإِنَّمَا كَانَ النَّسَقُ: النَّظْمُ، لِأَنَّهُ يُقَالُ: هَذَا عَلَى نَسَقٍ هَذَا، أَي: عَلَى نَظْمِهِ.

وَحُرُوفُ الْعَطْفِ عَلَى الْأَصَحِّ تِسْعَةٌ، بِإِسْقَاطِ «إِمَّا» الْمَكْشُورَةِ الْهَمْزَةِ، وَهِيَ «إِمَّا» الثَّانِيَةُ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(٦): ﴿فَإِمَّا مَنَّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾، لِأَنَّ الْعَاطِفَ إِنَّمَا هُوَ الْوَائِدُ الْمُقْتَرَنُ بِهَا. وَلَوْ كَانَتْ^(٧) لِلْعَطْفِ

(١) سقطت من م.

(٢) وجود حرف العطف قبل «العالم» يعني أنه معطوف لا نعت، وإن كان فيه معنى الوصف. م: وبين متبوع أحد حروف العطف.

(٣) في ٢: ١٣٤.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: متوسط.

(٥) م: إلا لهذا لا عطف نسق.

(٦) الآية ٤ من سورة محمد.

(٧) يعني: إمّا.

للزّم دخول حرف العطف على مثله .

وأما «إِما» الأولى في نحو^(١) الآية المذكورة فليست عاطفة اتّفاقاً، لأنّ حرف العطف لا يتقدّم على المعطوف عليه . ونقل ابن عَصْفُور اتّفاق النّحاة على أنّ العاطف^(٢) هو الواو، وقال بعضهم: عدّ «إِما» في حروف العطف سهوً ظاهرًا .

ومقابلُ الأصحّ ما نُقِلَ عن أكثر النّحاة أنّ «إِما» المذكورة هي العاطفة، واستدلّ له بأنّ الواو لو كانت هي العاطفة^(٣) لكانت للجمع في نحو هذا المثال، ونحن نجد الكلام فيه لأحد الشّيتين . فـ «إِما» هي العاطفة، وهي في ذلك شبيهة بـ «أو»^(٤).

وفي كلام ابن الأنباري: وهي أقعد في باب الشكّ من «أو»، لأنّ صدر الكلام مع «أو» على اليقين ثم يطرأ الشكّ من آخر الكلام إلى أوّله، وأما «إِما» فالكلام معها على الشكّ من أوّله . وفي كلام شيخ المحقّقين: ^(٥) الحقّ أنّ الواو هي العاطفة، و«إِما» لأحد الشّيتين غير عاطفة، والواو في نحو: ^(٦)

(١) سقطت من م .

(٢) م: العطف .

(٣) سقط «واستدلّ له ... العاطفة» من م .

(٤) م: فإما في ذلك العاطفة وهي شبيهة بأو .

(٥) هو الرضي الأسترباذي .

(٦) عجز بيت لسعد بن قرط صدره:

يا لَيْتَما أَتَنا شالْتَ نَعامَها

شرح الحماسة ٤: ١٧٤ - ١٧٥ والخزانة ٤: ٤٣٢ والعيني ٤: ١٥٣ وديوان

الأحرص ص ٢٢١ . وشالْتَ نَعامَها أي: مانت وذهبت .

❖ إِمَّا إِلَى جَنَّةٍ، إِمَّا إِلَى نَارٍ ❖

مقدرة. انتهى.

[معاني حروف العطف]:

وحروف العطف قسمان: ما يقتضي التشريك في اللفظ والمعنى، أي: الإعراب والحكم، وهو ^(١) سِتَّة: الواو والفاء وثُمَّ وَحَتَّى وَأَوْ وَأَمْ، وما يقتضي التشريك في اللفظ، أي: الإعراب فقط أي: ^(٢) دون المعنى أي: الحكم، وهو ثلاثة: بل ولكن ولا.

فالأوَّل من القسم الأوَّل الواو. وهي أصل حروف العطف موضوعة لِلمُطَلَّاقِ الجَمْعِ، أي: الجمع بين المتعاطفين في الحكم المطلق، ^(٣) أي: الحاصل مِنْ غَيْرِ قَيْدٍ ^(٤) حاصلٍ بِقَبْلِيَّةٍ، بأن يكون المعطوف بها سابقاً على المعطوف في الزمان، أو مُصَاحِبَةً بأن يكون زمنهما واحداً، أو بَعْدِيَّةٍ/ بأن يكون متأخراً عن المعطوف عليه في ١٦٠ الزمان. ولا يستفاد شيء ^(٥) منها، وإنما تُستَفَادُ القَبْلِيَّةُ أو المَصَاحِبَةُ أو البَعْدِيَّةُ بأمرٍ خارج، إمَّا لكون ذلك هو الواقع، أو بالتَّقْيِيدِ بِالظَّرْفِ المفيد لذلك.

(١) في الأصل: «وهي». وفي الحاشية عن نسخة: «وهو». م: في اللفظ أي الإعراب والمعنى والحكم وهو.

(٢) سقطت من م.

(٣) م: المعلق.

(٤) في الشرح والمطالع: تقيد.

(٥) يعني: لا يستفاد شيء مما ذكر.

فالظرف نحو قولك: جاء زيد وعمرو قبله، أو بعده، أو معه.
والواقع نحو قوله تعالى^(١): ﴿وَاسْجُدِي وَارْكَعِي﴾، وقوله تعالى^(٢):
﴿يُوجِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قِبَلِكَ﴾، وقول العرب: اختصم زيد
وعمرؤ، وقوله تعالى^(٣): ﴿فَانجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ﴾، وقوله
تعالى^(٤): ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾، وقوله تعالى^(٥): ﴿وَقُولُوا:
حِطَّةٌ. وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾.

فإذا خلا الكلام عن ذلك احتمل المعاني الثلاثة،^(٦) أي: القبليّة
والمصاحبة والبعدية على السواء، لا مرجح لحمله على أحدها. وقيل:
يحمل على البعدية أي: الترتيب. وردّه شيخ المحققين^(٧) بأنه لو كانت
للترتيب، أي: موضوعة له، لناقض قوله تعالى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ
سُجَّدًا﴾،^(٨) وقولوا: حِطَّةٌ قوله تعالى، في موضع آخر: ﴿وَقُولُوا:
حِطَّةٌ. وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾، لأنّ القصة واحدة. انتهى. أي: فلا
يجوز أن يتقدّم في إحدى الآيتين ما تأخر في الأخرى.

وفي «شرح الكتاب» أي: كتاب سيويه للأخفش: أجمع التحوّتون

(١) الآية ٤٣ من سورة آل عمران.

(٢) الآية ٣ من سورة الشورى.

(٣) الآية ١٥ من سورة العنكبوت.

(٤) الآية ٢٦ من سورة الحديد.

(٥) الآية ١٦١ من سورة الأعراف. وحطة: أن تحط عنا خطايانا، أي: ما نسأله هو أن
تنفّر لنا ذنوبنا. وانظر الفقرة التالية.

(٦) في الأصل و م: «الثلاث». والتصويب من الشرح.

(٧) هو الرضي الأستراباذي.

(٨) الآية ٥٨ من سورة البقرة. وليس في م: وقولوا حطة... سجداً.

وَاللَّفُوتُونَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ لَيْسَتْ لِلتَّرْتِيبِ .
وَأَسْتَدَلَّ عَلَى ذَلِكَ بِأَمْرِ مِنْهَا أَنَّ الصَّحَابَةَ ، وَهُمْ أَهْلَ اللِّسَانِ ، قَالُوا
لِلنَّبِيِّ ﷺ فِي أَمْرِ الصِّفَا وَالْمَرْوَةِ : «يَمْ نَبْدَأُ» ؟ فَقَالَ : «ابْدُؤُوا» ^(١) بِمَا بَدَأَ
اللَّهُ بِهِ . فَلَوْ فَهِمَ أَهْلُ اللِّسَانِ مِنْهَا التَّرْتِيبَ لَمَا سَأَلُوا . وَحُكِيَ عَنِ
الشَّافِعِيِّ أَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا تَفِيدُ التَّرْتِيبَ . وَلِذَلِكَ ذَهَبَ إِلَى وَجُوبِ
تَرْتِيبِ الْأَعْضَاءِ فِي الْوَضُوءِ . انْتَهَى .

وَأَقُولُ : ذَهَبَ إِلَى إِفَادَتِهَا التَّرْتِيبَ الْفَرَاءُ وَهَشَامٌ وَثَعْلَبٌ مِنَ
الْكُوفِيِّينَ وَقَطْرَبٌ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ . وَهُوَ يَنَازِعُ فِي الْإِجْمَاعِ الَّذِي تَقَدَّمَ عَنْ
الْأَخْفَشِ . وَلَمْ أَقِفْ عَلَى أَنَّ أَحَدًا مِنْ أُنَمَّتْنَا نَقَلَ عَنْ إِمَامِنَا الشَّافِعِيِّ
الِاسْتِدْلَالَ الْمَذْكُورَ .

وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَطْلُوقِ الْجَمْعِ وَالْجَمْعِ الْمَطْلُوقِ ، لِأَنَّ
الْمَطْلُوقَ فِي الْمِثَالِ لَيْسَ لِلتَّقْيِيدِ بِالْإِطْلَاقِ الَّذِي هُوَ عَدَمُ الْقَيْدِ كَمَا فَعَلَ
الْفُقَهَاءُ ، حَيْثُ فَرَّقُوا بَيْنَ مَطْلُوقِ الْمَاءِ وَالْمَاءِ الْمَطْلُوقِ ، لِأَنَّ ذَلِكَ اصْطِلَاحٌ
لَهُمْ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِ الْمِيَاهِ ، وَمَا هُنَا اصْطِلَاحٌ لُغَوِيٌّ . هَذَا كُلُّهُ بِالنِّسْبَةِ
لِلْوَضْعِ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلِاسْتِعْمَالِ فَالْأَكْثَرُ مَجِيئُهَا لِلْمَعْنَى وَالْمَصَاحِبَةِ ،
وَالْكَثِيرُ مَجِيئُهَا لِلْبُعْدِيَّةِ وَالتَّرْتِيبِ ، وَعَكْسُ الْبُعْدِيَّةِ وَالتَّرْتِيبِ قَلِيلٌ .

وَالثَّانِي مِنْ ذَلِكَ الْفَاءُ . وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّرْتِيبِ ، أَيُّ : كُونَ مَا
بَعْدَهَا وَاقِعًا بَعْدَ مَا قَبْلَهَا ، وَلَوْ ذُكِرَ الْعَطْفُ الْمَفْصُلُ عَلَى الْمُجْمَلِ ،
وَالْتَعْقِيبُ أَيُّ : كُونَ مَا بَعْدَهَا وَاقِعًا عَقِبَ وَقُوعِ مَا قَبْلَهَا مِنْ غَيْرِ مَهْلَةٍ
وَتَرَاحٍ . لَكُنْهُ فِي كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِ الْحَالِ ، أَيُّ : حَالُ ذَلِكَ الشَّيْءِ اللَّاتِقِ

(١) الْحَدِيثُ ٨٦٢ فِي التِّرْمِذِيِّ وَتَحْتَ الرِّقْمِ ١٩٠٥ فِي أَبِي دَاوُدَ . وَالرِّوَايَةُ : نَبْدَأُ .

به، نَحْوُ قولك في عطف المفرد: جاءَ زَيْدٌ فَعَمَرُوا. إذا كَانَ عَمَرُوا جاءَ
بَعْدَ زَيْدٍ بِلا مُهْلَةٍ وتراخٍ في الزمن بينهما. فلو قلت: ما جاءني زَيْدٌ
فَعَمَرُوا، كنتَ نافيًا لتعقيب مجيء عمرو لمجيء زيد.

وتقول في عطف جملة على جملة: قامَ زَيْدٌ فَعَمَدَ عَمَرُوا، إذا كان
عمرو قعد عقب قيام زيد من غير تراخٍ ومهلة. فإنها تفيد كون مضمون
الجملة التي بعدها عَقِبَ مضمون الجملة التي قبلها بلا تراخٍ ومهلة، نَحْوُ:
تَزَوَّجَ زَيْدٌ فَوُلِدَ لَهُ، إذا لَمْ يَكُنْ بَيْنَ التَّزَوُّجِ والوِلَادَةِ إِلَّا مَدَّةُ الْحَمْلِ.

والظاهر أَنَّ المراد بمدة الحمل غالبها، ولعله مراد المصنّف بقوله:
«إذا لم يكن بينهما^(١) إِلَّا مَدَّةُ الْحَمْلِ»، وإن كانت مدة الحمل متطاولة.
وَيَحْتَمِلُ أَنَّ مراده مدة الحمل، وإن كانت أَكْثَرُها. وتقول: دخلتُ البصرة
بغداد،^(٢) إذا لم تُقَمْ^(٣) في البصرة ولا بينهما إقامة تقطع السَّفر.

فهذا تعقيب حقيقي، وإن تراخى الزمن بين التَّزَوُّجِ والوِلَادَةِ،
وبين دخول البصرة وبغداد. وقيل: هو من التعقيب المجازي. واعتُرض
ذكر الترتيب مع التعقيب بأن الترتيب لازم للتعقيب، فلا حاجة لذكره.
وأجيب بأنّه نصٌّ عليه ليُعلم اعتباره في الوضع.

واعْتُرِضَ على إفادتها/ الترتيب الذي هو المعنى الأوّل يستخلفه ١٦١
في قوله، تعالى^(٤): «أَهْلَكْنَاهَا فُجَاءَهَا بِأُسْنَا»، لأنّ مجيء البأس سبب

(١) كلا، بخلاف في نص العبارة لما مضى.

(٢) سيذكر هذا المثال ص ٥٩٦ بلفظ: بالكوفة.

(٣) م: وبغداد إذا لم يكن يقم.

(٤) الآية ٤ من سورة الأعراف.

للهلاك. فهو متقدّم عليه، فهو من عكس الترتيب. ومن ثمّ استدلّ به الفراء على عدم إفادة الفاء للترتيب^(١) مع قوله، كما علمت، بأنّ الواو تفيد الترتيب. وهو غريب. وأجيب بأنّه أي: الشان والحال فيه على تقدير الإرادة، أي: أردنا إهلاكها، فجاءها بأُسنا الذي هو الإهلاك بيّناً.^(٢)

هذا، وفي كلام شيخ المحققين^(٣) أن هذا من عطف المفصل على المُجمل، أي: الترتيب الذكريّ، نحو^(٤): ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَّبَّهُ، فَقَالَ: رَبِّ، إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾، لأنّ تبييت البأس تفصيل للهلاك المُجمل، أو الفاء^(٥) في ذلك بمعنى الواو، كما قيل به في قول امرئ القيس:^(٦)

* بِسِقَطِ اللَّوَى، بَيْنَ الدُّخُولِ فَحَوْمَلِ *

فالفاء في ذلك نائبة^(٧) عن الواو لأنّه لا يقال: «زيدٌ بين عمرو فخالده»، وإن كان أُجيب عنه بأنّ التقدير: بين مواضع الدُّخُولِ فمواضع^(٨) حومل، كما يجوز:^(٩) جلسْتُ بين العلماء فالزَّهَادِ.

(١) م: الترتيب.

(٢) هذا يقتضي أن الآية المذكورة ورد فيها «بيّناً» حين الاستنهاد، وكذلك ما سيرد في الفقرة التالية، وهو غير ثابت فيما بين أيدينا. م: بيّناً.

(٣) هو الرضي الأسترابادي.

(٤) الآية ٤٥ من سورة هود.

(٥) م: لإهلاك المجمل والفاء.

(٦) عجز بيت صدره:

قفا، نَبَكْ، مِنْ ذِكْرَى حَيِّبٍ وَمَنْزِلِ

ديوانه ص ٨. يخاطب صاحبه، للوقوف على الديار وبكاء الإطلال.

(٧) في الأصل: نائب.

(٨) في الأصل: فموضع.

(٩) م: كما يقال.

واعترضَ على إفادتها المعنى الثاني، وهو التعقيب، يستخلفه في قوله تعالى^(١): ﴿وَالَّذِي أَخْرَجَ الْمَرْعَى، فَجَعَلَهُ شَاءَ أَحْوَى﴾ أي: يابساً أسود. فإن المرعى لا يصير بمجرد خروجه يابساً أسود. وأجيب بأنه أي: الشأن والحال فيه على تقدير شيء محذوف، تقديره: فَمَضَتْ مُدَّةٌ، أي: لا يتخلف مثل ذلك عنها غالباً، فَجَعَلَهُ شَاءَ أَحْوَى.

ومثل هذا يقال في مثل قوله، تعالى^(٢): ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً، فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ أي: فتمضي مدة، فتصبح الأرض مخضرة؟ وفيه: لِمَ قُدِّرَتِ المدة هنا، دون: «تَزَوَّجَ زَيْدٌ فَوُلِدَ لَهُ، ودخلت البصرة فالكوفة»؟^(٣)

أو أن الفاء في ذَلِكَ^(٤) بمعنى: ثُمَّ. فالفاء في ذلك نائبة عن «ثم»، كما نابت عنها في قوله تعالى^(٥): ﴿فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً، فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا، فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا﴾، لتراخي المعطوفات.

والثالث من ذلك: ثُمَّ. وهي موضوعة للترتيب. وقد علمته. والتراخي للمهلة في الزمن. وهو ضد التعقيب. وذلك نحو قولك: جاء زيدٌ ثُمَّ عمرو، إذا كان مجيء عمرو بعد مجيء زيدٍ بمهلة وتراخ. فلو قلت: «ما جاءني زيدٌ ثُمَّ عمرو» كنت نافية [لتراخي]^(٦) مجيء عمرو

(١) الآيتان ٤ و ٥ من سورة الأعلى.

(٢) الآية ٦٣ من سورة الحج.

(٣) مفسى المثال في ص ٥٩٤ بلفظ: فيبغداد.

(٤) سقط «في ذلك» من م.

(٥) الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

(٦) من م.

عن مجيء زيد.

واعترض على إفادتها المعنى الأول - وهو الترتيب - يستخلفه في قوله تعالى^(١): ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ، ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ، ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ: اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾، لأن القول للملائكة كان قبل وجود المخاطبين. فهو من عكس الترتيب.^(٢)

وأجيب بأنه أي: الشأن والحال فيه على حذف مضاف، والتقدير: ولقد خلقنا أباكم، ثم صوّرنا أباكم أي: آدم، ثم قلنا للملائكة: اسجدوا لآدم - فهو من إقامة الظاهر مقام الضمير،^(٣) ولا شك أن القول المذكور للملائكة بعد خلق آدم وتصويره، فهو من الترتيب - أو أن «ثم» في ذلك نائبة عن الواو، كما قيل به، في قوله تعالى^(٤): ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾، لأن الجعل سابق على الخلق المذكور.

واعترض على إفادتها المعنى الثاني - وهو التراخي - يستخلفه في قول الشاعر يشبه فرساً في جريه:^(٥)

كَهَرُ الرُّدَيْنِيِّ، تَحْتَ الْعَجَاجِ جَرَى فِي الْأَنْبَيبِ، ثُمَّ اضْطَرَبَ
أَي: كاهتزاز الرمح الرُدَيْنِيّ المنسوب لرُدَيْنَةَ، امرأة كانت تقوم الرماح.

(١) الآية ١١ من سورة الأعراف.

(٢) م: فهو عكس الترتيب.

(٣) يعني أن المراد: «اسجدوا له». فأقيم آدم مقام الضمير الذي هو الهاء.

(٤) الآية ٦ من سورة الزمر.

(٥) البيت لأبي ذؤاد الإيادي. ديوانه ص ٢٩٢ والمغني ص ١٢٦ وشرح أبياته ٣: ٥٣. وانظر ديوان حميد بن ثور ص ٤٣.

والعجاج: الغبار. والأنابيب: جمع أنبوبة. وهي^(١) ما بين كل عُقْدَتَيْن من عُقْد الرَّمح.

فإن قيل: ما وجه تخلف المعنى المذكور فيما ذكر؟ قلنا: إن^(٢) الاضطرابَ يَعْقِبُ الْجَرِيَّ يَلَا تَوَاحٍ ومهلة في الزمن، بل زمنهما واحد. أُجِيبَ بَأَنَّ «ثُمَّ» نَائِبَةٌ فِيهِ عَنِ الْفَاءِ، في إفادة معناها الَّذِي هو التّعقيب، كما نابت الفاء عن «ثُمَّ» في إفادة معناها - وهو التراخي - فيما سبق. فهما يتقارضان.

فإن قيل: على أَنَّ زمن الاضطراب والجري واحدٌ، يُشْكَلُ كَوْنُ «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ. أُجِيبَ بَأَنَّ التَّرْتِيبَ حَاصِلٌ فِي لِحَظَاتٍ لَطِيفَةٍ.

وقد تأتي «ثُمَّ» لِلتَّرْتِيبِ الذَّكْرِيِّ دُونَ الزَّمَانِيِّ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: /^(٣) ١٦٢
إِنَّ مَنْ سَادَ، ثُمَّ سَادَ أَبُوهُ ثُمَّ [قَدْ] سَادَ، قَبْلَ ذَلِكَ، جَدُّهُ
وفي كلام بعضهم: «ثُمَّ» إذا دخلت على الجمل لا تفيد الترتيب.

وَالرَّابِعُ مِنْ ذَلِكَ: حَتَّى. وهي موضوعة لِلتَّدرِجِ والغاية، أي: أَنَّ ما قبلها الَّذِي هو المعطوف عليه يَنْقُضِي^(٤) شَيْئًا فَشَيْئًا إِلَى أَنْ يَبْلُغَ ما بعدهما - وهو المعطوف الَّذِي هو الغاية الَّتِي هي آخر الشَّيْءِ - أي:

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: وهو.

(٢) م: المعنى المذكور إذا.

(٣) البيت لأبي نواس في ديوانه ص ٤٩٣ والمغني ص ١٢٥ وشرح أبياته ٣: ٣٩ والخزانة ٤: ٤١١. وما بين معقوفين تمة من هذه المصادر. وفي الأصل: «جاء قبل» وفي الحاشية عن نسخة: ساد.

(٤) م: ينقضي.

يكون^(١) ما بعدها غاية لما قبلها. ومن ثمَّ وجب أن يكون ذلك المعطوف بها بعضًا من المعطوف عليه، حقيقةً أو حكمًا.

وتلك الغاية إما بِحَسَبِ الْقُوَّةِ وَالضَّعْفِ فِي الْمَعْطُوفِ. وَقَدْ اجْتَمَعَا أَي: الْقُوَّةُ وَالضَّعْفُ فِي الْمَعْطُوفِ، فِي قَوْلِهِ أَي: الشَّاعِرُ^(٢)

قَهْرُنَاكُمْ، حَتَّى الْكُمَاةَ، فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا، حَتَّى بَيْنَا الْأَصَاغِرَا فَالْكُمَاةُ: جَمْعُ كَمِيٍّ وَهُوَ الشَّجَاعُ، مَعْطُوفٌ عَلَى الْكَافِ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «عَلَى الْكَافِ وَالْمِيمِ» فِيهِ مَسَامَحَةٌ. وَالْكُمَاةُ بَعْضُ مِنْ ذَلِكَ حَقِيقَةٌ، وَهُمْ فِي غَايَةِ الْقُوَّةِ. وَالبَيْنِ: جَمْعُ ابْنٍ، مَعْطُوفٌ عَلَى «نَا» فِي «تَهَابُونَنَا». وَالبَيْنِ بَعْضُ مِنْ ذَلِكَ حَقِيقَةٌ، وَهُمْ فِي غَايَةِ الضَّعْفِ لِيُوصِفَهُمْ بِالصَّغَرِ^(٣) الَّذِي شَأْنُهُ الضَّعْفُ.

وَأَمَّا بِحَسَبِ الشَّرَفِ وَالْخِسَّةِ فِي الْمَعْطُوفِ. مِثَالُ الْأَوَّلِ، أَي: الشَّرَفِ فِي الْمَعْطُوفِ: مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءُ. وَمِثَالُ الثَّانِي، أَي: الْخِسَّةِ فِي الْمَعْطُوفِ: اسْتَعْنَى النَّاسُ حَتَّى الْحَبَّامُونَ.

فَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ مَعْطُوفٌ عَلَى النَّاسِ، وَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ حَقِيقَةٌ، وَهُمْ فِي غَايَةِ الشَّرَفِ. وَالْحَبَّامُونَ فِي الْمِثَالِ الثَّانِي مَعْطُوفٌ عَلَى النَّاسِ، وَهُمْ بَعْضُ النَّاسِ حَقِيقَةٌ، وَهُمْ فِي غَايَةِ الْخِسَّةِ. وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: ^(٤) «كَسَبُ الْحَبَّامِ خَيْبٌ».

(١) م: أن يكون.

(٢) الجنى اللداني ص ٥٤٩ والمغني ص ١٣٦ وشرح شواهده ١: ٣٧٣ وشرح أبياته ٣:

١٠٧ وحاشية الصبان ٣: ٩٧ والدرر ٢: ١٨٨. والأصاغر: جمع أصغر.

(٣) كذا. والوصف في البيت هو بالأصغر لا بالصغر.

(٤) الأحاديث ١٥٦٨ في مسلم و ١٢٧٥ في الترمذي والمسنود ٢: ٢٩٩. وخبث هنا أي: مكروه.

ولا يخفى أنّ بعضيّة ما ذُكر من حيث كونه جزءاً من كلّ، إنّ أُريد بالكاف في «قهرناكم» و«نا» في «تهابوننا» وبالناس في «مات الناس»، و«استغنى الناس» المجموعُ من حيث هو مجموع، على حدّ قولك: أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا.

ومن أمثلة البعض الحُكميّ قول الشاعر، يصف حال المتلمّس حين فرّ من عمرو بن هند، وكان^(١) قد هجّاه ثمّ جاء إليه ومدحه، فكتب له صحيفة لعامله بالحيرة وأمره فيها بقتله وختمها، وأوهمه أنّه كتب له فيها بصيلة، فلمّا دخل الحيرة فتح المتلمّس تلك الصّحيفة وفهم ما فيها وألقاها في نهر الحيرة وفرّ إلى الشام، وألقى زاده ونعله ليخفّف عن راحلته، لتنجو به من عدوّه:^(٢)

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ، كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ، حَتَّى نَعْلَهُ أَلْقَاهَا
لَأَنَّ النَّعْلَ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ^(٣) بَعْضًا مِنَ الصَّحِيفَةِ وَالزَّادِ، إِلَّا أَنَّ
الْمَعْنَى:^(٤) أَلْقَى مَا يُثْقِلُهُ، وَهِيَ بَعْضٌ مِنْ ذَلِكَ.

لكن في كونه ألقى الصّحيفة ليخفّف رحله الظاهر أنّه إنّما هو باعتبار ما أظهر المتلمّس من حاله. وإلّا فهو إنّما ألقاها خوف الاطلاع

(١) سقطت من م.

(٢) البيت لأبي مروان النحوي. الكتاب ١: ٥٠ والجنى الذاني ص ٥٤٧ والمغني ص ١٣٢ وشرح أبياته ٣: ٩٦ والخزانة ١: ٤٤٥.

(٣) يفسر «البعض الحكمي» الوارد في أول الفقرة. وفي الأصل و م: «لم يكن». والنمل مؤنثة، كما جاء في البيت المستشهد به والشرح بعد.

(٤) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية. وانظر ص ٤٣١- ٤٣٢ و ٦٦٦. وسقط حتى «كونه» من م.

عليها فيقتل. وأما نسبة هذا البيت للمتلمس ففيه^(١) بعد كبير. ومن ثم لم يوجد في ديوانه.

ومن أمثلة البعض الحكمي أيضاً: أعجبتني الجارية حتى كلامها. ولا يقال: «حتى ولدها»، لأن الكلام لشدة ملاسته لها كأنه بعض منها، بخلاف الولد. ومن ثم حسن فيه الاستثناء المتصل دون الولد، نحو: أعجبتني الجارية إلا كلامها، دون: إلا ولدها.^(٢) إذ شرط الاستثناء المتصل أن يتناول ما قبل أداته ما بعدها، كما سيأتي.

ثم لا يخفى أن «حتى» موضوعة لمطلق الجمع لا الترتيب. فتقول: مات كل أب لي حتى آدم، وحفظت^(٣) القرآن حتى سورة الفاتحة، وإن كانت أول ما حفظت.^(٤)

وذكر شيخ المحققين^(٥) أن من ادعى أن «حتى» موضوعة للترتيب، أي: كابن الحاجب والزمخشري،^(٦) ليس مراده الترتيب الخارجي، بل ترتيب أجزاء ما قبلها ذهنًا من الأقوى إلى الأضعف أو بالعكس،^(٧) أو

(١) كذا، بتذكير خبر المبتدأ: نسبة. وذلك جائز لاكتساب المؤنث التذكير بإضافته إلى مذكر.

(٢) م: دون ولدها.

(٣) م: لا للترتيب فتقول حفظت.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: حفظ.

(٥) هو الرضي الأستراذبي.

(٦) زاد هنا في الأصل: «والمحقق». وهو السعد التفتازاني، متأخر عن الرضي ولا

يصح وروده في تفسير عبارته.

(٧) م: وبالعكس.

من الأشرف إلى الأخس أو بالعكس. وهو^(١) المعبر عنه بالتدريج، فلا خلاف.

والخامس من ذلك: أم. قال ابن كيسان: أبدلت ميمها من واو.^(٢) وهي قِسمان: مُتَّصِلَةٌ وَمُنْقَطِعَةٌ. فإن أردت معرفة كل منهما فالمُتَّصِلَةُ قِسمان:

إما أن يُطلب بها وبالهمزة التَّعيين، وهي المُعَادِلَةُ لِلْهَمْزَةِ، في كونها لَطَلَبِ التَّعْيِينِ، أي: المشاركة للهمزة في ذلك. وتلك الهمزة هي ١٦٣ الداخلة على أحد المستويين^(٣) في الحكم/ في ظن المتكلم، والغالب دخولها على مفردين نحو قولك: اَعِنْدَكَ^(٤) زَيْدٌ أم عَمْرُو؟ إذا كنت عالمًا بأن أحدهما عنده، ولكن شككت في حينه.^(٥) ومن ثم يجب في جواب ذلك تعيين أحدهما.

أو لا يطلب بها وبالهمزة التَّعيين، وهي المُعَادِلَةُ لِلْهَمْزَةِ الدَّالَّةِ على التَّسْوِيَةِ. ولا تقع أي: المشاركة لها في إفادة التَّسْوِيَةِ - وهي الواقعة بعد هَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، أي: الدَّالَّةِ على التَّسْوِيَةِ - ولا تقع «أم» حَ إِلَّا بين جملتين^(٦) في تأويل المفردين، أي: في محل المصدر، سواء

(١) م: أي وهو.

(٢) يعني: من واو: أو.

(٣) م: المنسوبين.

(٤) كذا، بدخول الهمزة على غير المستفهم عنه، خلافاً لما قرره العلماء في مثل هذا. انظر التصريح ٢: ١٤٣. وهو جائز أيضاً وصحيح، كما ترى في المثال الوارد في الفقرة التالية، خلافاً لمن زعم أنه خطأ.

(٥) أي: في تعيين شخصه.

(٦) كذا، وهو غير لازم: انظر إعراب الجبل ص ١٤٤ - ١٤٥.

تَقَدَّمَتْ عَلَى الْهَمْزَةِ كَلِمَةُ «سَوَاء» نَحْوُ: سَوَاءٌ عَلَيَّ أَقَامَ زَيْدٌ أَمْ صَمَرُو،
أَوْ نَحْوُهَا^(١) نَحْوُ: مَا أَبَالِي، وَمَا أَدْرِي، وَلَيْتَ شِعْرِي.

وَلَا يَخْلِفُهَا فِي ذَلِكَ «أَوْ». قَالَ فِي «الْمَغْنِي»: إِذَا عَطَفْتَ بَعْدَ
الْهَمْزَةِ بِـ «أَوْ» فَإِنْ كَانَتْ هَمْزَةُ التَّسْوِيَةِ لَمْ يَجْزِ قِيَاسًا. وَقَدْ أَوْلَعَ الْفُقَهَاءُ
وغيرهم بَأَن يَقُولُوا: سَوَاءٌ أَكَانَ كَذَا أَوْ كَذَا. وَفِي «الصَّحَاحِ»: تَقُولُ: سَوَاءٌ
عَلَيَّ قَمْتُ أَوْ قَعَدْتُ. انْتَهَى. وَلَمْ يَذْكُرْ غَيْرَ ذَلِكَ [وَهُوَ سَهْوٌ].^(٢) انْتَهَى.

وَسَمِّيَتْ «أَم» فِي هَذَيْنِ الْقَسْمَيْنِ مُتَّصِلَةً، لِاتِّصَالِ مَا بَيْنَ
مُتَعَاظِفَيْهَا وَعَدَمِ الاسْتِغْنَاءِ بِأَحَدِهِمَا. فَتَسْمِيَّتُهَا بِذَلِكَ لِأَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهَا.
وَقِيلَ: سَمِّيَتْ بِذَلِكَ لِاتِّصَالِهَا بِالْهَمْزَةِ حَتَّى صَارَا فِي إِفَادَةِ الاسْتِفْهَامِ
بِمُثَابَةِ كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ. وَهِيَ أَيْ: تَسْمِيَّتُهَا^(٣) بِذَلِكَ لِأَمْرٍ دَاخِلٍ فِيهَا. وَمِنْ
ثَمَّ رَجَعَ عَلَى الْأَوَّلِ.

وَعُودِضَ بِقَصْوَهِ لَأَنَّهُ لَا يَتَأْتِي^(٤) إِلَّا فِي^(٥) الْمَسْبُوقَةِ بِهَمْزَةِ الاسْتِفْهَامِ
لَا بِهَمْزَةِ التَّسْوِيَةِ، وَالْأَوَّلُ شَامِلٌ لِلنَّوْعَيْنِ. وَمِنْ ثَمَّ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ فِي
«الْمَغْنِي». وَقَدْ عَلِمْتَ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّهَا تَسْمَى فِي النَّوْعَيْنِ مُعَادِلَةً، لِأَنَّهَا
تُعَادِلُ الْهَمْزَةَ فِي إِفَادَةِ الاسْتِفْهَامِ، وَفِي إِفَادَةِ التَّسْوِيَةِ.

(١) يعني: أَوْ نَحْوُ كَلِمَةِ سَوَاء. م: وَنَحْوُهَا.

(٢) تَمَّةٌ مِنْ م. وَالْمُرَادُ أَنَّ مَا جَاءَ فِي الصَّحَاحِ هُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ، كَمَا جَاءَ فِي قَوْلِ
الْفُقَهَاءِ وَغَيْرِهِمْ. وَالْحَقُّ أَنَّهُ إِذَا لَمْ تَرُدَّ الْهَمْزَةُ قَبْلَ «سَوَاء» جَازَ الْمُعْطَفُ بِـ «أَم» وَبِـ
«أَوْ». انْظُرْ حَاشِيَةَ الدُّسُوقِيِّ عَلَى الْمَغْنِيِّ ١: ٤٤.

(٣) فِي الْأَصْلِ: فَتَسْمِيَّتُهَا.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَ م: لَا يَأْتِي.

(٥) م: إِلَّا فَرَادَ.

وَالْمُنْقَطِعَةُ غَيْرُهُمَا أَي: غير الواقعة بعد همزة يطلب بها وبـ «أم»
 التعيين، أو بعد همزة التسوية. وهذه المنقطعة لا يُفَارِقُهَا مَعْنَى
 الإضراب، أي: معنى هو الإضراب إبطالًا أو انتقالًا، وتختص بالجمل
 المستقلة لأنها بمعنى «بل» الابتدائية. وَقَدْ تَقْتَضِي مَعَ ذَلِكَ، أي: مع
 معنى الإضراب، استنفهامًا حَقِيقِيًّا أَي: وهو الطلب، وَقَدْ لَا تَقْتَضِيهِ
 أَي: الاستفهام الحقيقي بآلا تقتضي استنفهامًا أصلاً - وهو الإضراب
 المحض - أو استنفهامًا إنكاريًا. ^(١)

فَالأَوَّلُ أَي: كونها للإضراب، لكن ^(٢) الإبطالي مع الاستفهام
 الحقيقي، نحو قولك: إِنَّهَا لَإِبِلٌ أَمْ شَاءَ؟ بِالْمَدِّ أَي: بَلْ أَهِيَ شَاءَ؟
 فالهمزة داخلة على جملة، لا على مفرد.

وَذَلِكَ أَي: وبيان ذلك أَنَّكَ رَأَيْتَ أَشْبَاحًا مِنْ بُعْدٍ، فاعتقدت أنها
 إِبِلٌ، فَقُلْتَ: «إِنَّهَا لَإِبِلٌ»، عَلَى سَبِيلِ الْجَزْمِ، ثُمَّ عَلِمْتَ بطلان هذا
 الاعتقاد، وَحَصَلَ لَكَ شَكٌّ فِي أَنَّهَا شَاءٌ أَمْ ظَبَاءٌ مَثَلًا، فَقُلْتَ: أَمْ شَاءٌ؟
 أَي: أَمْ أَهِيَ شَاءٌ؟ بِقَصْدِ الإضرابِ عَنِ الأَوَّلِ وإبطاله، لتبين بطلان
 اعتقاده واستئنافِ سِوَالٍ عَنِ الشَّيْءِ، أَي: أَهِيَ شَاءٌ أَوْ غَيْرَهَا؟ فَقَدْ
 حصل الإضراب، أَي: الإبطال، مع الاستفهام الحقيقي.

وَالثَّانِي أَي: كونها للإضراب، لكن الانتقالي ^(٣) مع عدم الاستفهام

(١) العطف على: استنفهامًا حقيقيًا.

(٢) كذا، والعبارة في حاجة هنا إلى تقدير مبتدأ «هو» أو معطوف عليه محذوف: لا
 الانتقال. انظر ص ٦٠٩.

(٣) كذا أيضًا. وانظر التعليقة المتقدمة.

أَصْلًا، وهو الإضراب المحض كما علمت، نَحْوُ قوله تعالى^(١): ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ؟ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ﴾ أي: بَلْ هَلْ؟ ولا يقال: «بل أهل»،^(٢) لِأَنَّ الْإِسْتِفْهَامَ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ.

والثالث أي: كونها للإضراب، لكن الانتقالي^(٣) مع الاستفهام الإنكاري، نَحْوُ قوله تعالى^(٤): ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمْ الْبَنُونَ؟﴾ أي: بَلْ أَلَهُ؟ إذ لو جُعِلَتْ للإضراب المحض للزم المُحَال، وهو نسبة البنات له، تعالى عن ذلك. ولا يراد الاستفهام الحقيقي هنا.

وسُمِّيَتْ «أم» هذه بأقسامها الثلاثة منقطعة لانقطاعها وعدم اتّصال ما بين متعاطفيها،^(٥) لوقوعها بين جملتين مستقلّتين أي: ليسا^(٦) في تأويل المفردين، أو لعدم صيرورتها مع الهمزة كالكلمة الواحدة.

فقد علمت أنّ «أم» المنقطعة لا تدخل إلّا على جملة مستقلة، ولا تدخل على المبتدأ. ومن ثَمَّ قُدِّرَ المبتدأ في قوله «أم شاء»، خلافًا للشّيخ ابن مالك^(٧) حيث تمسّك بظاهر هذا، على جواز دخولها على المفرد، وبآته سُمع: «إِنَّ هُنَاكَ إِبْلًا أَمْ شَاءَ» بالنصب.

ورُدَّ بآته على معنى أنه: أم أرى شاء. وقد قال الجمال بن هشام:

(١) الآية ١٦ من سورة الرعد.

(٢) م: بل هي.

(٣) كذا. وانظر التعليقة الثانية في الصفحة المتقدمة.

(٤) الآية ٣٩ من سورة الطور. و«أم» ليست في م.

(٥) كذا. وليس ههنا متعاطفان، بل متقاطعان.

(٦) كذا، وهو جائز.

(٧) م: خلافًا لابن مالك.

١٦٤ خرق / ابن مالك في بعض كنه إجماع النحويين ، فزعم أن «أم» المنقطعة تعطف المفردات .

والسادس من ذلك : أو ، وتكون لأحد الشبطين . وهي ^(١) إما أن تقع بعد الطلب أو بعد الخبر . فإذا وقعت بعد الطلب فهي للتخيير بين الشبطين أو الإباحة لكل منهما :

فالأول أي : التخيير نحو : تزوّج هنداً أو أختها .

والثاني أي : الإباحة نحو : تعلم ففها أو نحواً .

والفرق بين التخيير والإباحة أن التخيير يمنع الجمع بين الشبطين ، والإباحة لا تمنعه . وليس المراد بالإباحة الإباحة الشرعية فقط ، كما قد يئوهم من ظاهر المثال ، بل ما يعم العقلية والعرفية ، لأن الكلام في معنى «أو» لغة ^(٢) في أي وقت كان ، وعند أي قوم كانوا .

وهذه التفرقة لجمع منهم ابن مالك ، والمعروف عند قدماء النحاة أنها للتخيير بين المتعاطفين ، سواء امتنع الجمع بينهما أم جاز هذا . وفي كلام المحقق ^(٣) التحقيق أن «أو» لأحد الأمرين أو الأمور ، وأن جواز الجمع وامتناعه بحسب دلالة القرائن .

وإذا وقعت «أو» بعد الخبر فهي للشك والتردد . وفي كلام بعض الشيوخ ، ممن أدركناه : هل المراد بالشك معناه الأصولي ^(٤) أو مطلق التردد ؟ فيه نظر . أو التشكيك والإبهام :

(١) في حاشية الأصل عن نسخة : وهو .

(٢) فوقها في الأصل بقلم آخر : أي : بحسب اللفظ .

(٣) هو السعد التفتازاني .

(٤) في الأصل : «الأصول» . وفي الحاشية عن نسخة : الأصولي .

فَالْأَوَّلُ أَي: الشَّكُّ نَحْوُ قَوْلِهِ - تَعَالَى - حِكَايَةً عَنْ حَالِ أَهْلِ الْكَهْفِ، حِينَ اسْتَيْقَظُوا مِنْ رَقَدَتِهِمْ وَ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ: ^(١) كَمْ لَبِثْتُمْ؟﴾: ﴿قَالُوا: لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ﴾، لِأَنَّهُمْ دَخَلُوا الْكَهْفَ عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَاسْتَيْقَظُوا عِنْدَ غُرُوبِهَا، فَشَكُّوا: هَلْ هُوَ وَقْتُ دُخُولِهِمْ، أَوْ هَذَا غُرُوبِ يَوْمِ الدَّخُولِ؟

وَالثَّانِي أَي: الْإِبْهَامُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢): ﴿وَلَنَا أَوْ لِبَنَاتِكُمْ لَعَلَى هُدًى، أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾. فَكُلٌّ مِنْ «أَوْ» الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ لِلْإِبْهَامِ، أَي: أَنَّ أَحَدَ الْفَرِيقَيْنِ مَتَا وَمَنْكُمْ لَهُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، أَي: كَوْنُهُ عَلَى هُدًى، أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْإِبْهَامِ وَالشَّكِّ أَنَّ الْإِبْهَامَ يُجَامِعُ الْعِلْمَ أَي: عِلْمَ الْمُتَكَلِّمِ، لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنْهُ إِرْقَاعُ السَّامِعِ فِي الشَّكِّ وَالتَّرَدُّدِ مَعَ عِلْمِ الْمُتَكَلِّمِ بِالْحَالِ، بِخِلَافِ الشَّكِّ لِأَنَّهُ التَّرَدُّدُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِ، وَمَعَ التَّرَدُّدِ لَا عِلْمَ.

وَتَكُونُ «أَوْ» لِأَحَدِ الْأَشْيَاءِ. وَهِيَ أَيْضًا بَعْدَ الْخَبَرِ تَكُونُ لِلشَّكِّ أَوْ الْإِبْهَامِ، وَبَعْدَ الطَّلَبِ تَكُونُ لِلتَّخْيِيرِ بَيْنَ تِلْكَ الْأَشْيَاءِ أَوْ لِإِبَاحَةِ الْجَمْعِ بَيْنَهَا. ^(٣) وَلَوْ قَدَّمَ كَمَا فِي «الْقَطْرِ» قَوْلَهُ «وَتَكُونُ لِأَحَدِ الْأَشْيَاءِ» عَلَى قَوْلِهِ «فَإِذَا وَقَعَتْ» الْخَلْعُ لِأَفَادَ هَذَا وَانْدَفَعَ مَا قَدْ يُتَوَهَّمُ ^(٤) مِنَ الْمَخَالَفَةِ بَيْنَ «أَوْ» الَّتِي لِأَحَدِ الشَّيْئَيْنِ وَالَّتِي لِأَحَدِ الْأَشْيَاءِ، الْمُشْعِرِ بِهَا مَخَالَفَةَ الصَّنِيعِ.

(١) الآية ١٩ من سورة الكهف. م: قائلهم.

(٢) الآية ٢٤ من سورة سبأ.

(٣) سقط «تكون للتخيير... بينها» من م.

(٤) في الأصل: «يفهم». وفي الحاشية عن نسخة: يتوهم.

وقد تكون للتخيير والإباحة في تركيب واحد، فيجوز أن تُحمل فيه على التَّخْيِيرِ أو تُحمل فيه على الإباحة، باعتبارين مختلفين. وذلك التركيب نحو قوله - تعالى - في كفارة اليمين^(١): ﴿كَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ﴾ الآية بالتصّب أو الرفع^(٢) وتَمَامُهَا أي: تلك الآية: ﴿مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ، أَوْ كِسْوَتُهُمْ، أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾.

فإنَّه لا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْجَمِيعِ، أي: بين جميع هذه الأشياء الثلاثة، على اعتقاد أنَّ الْجَمِيعَ هُوَ الْوَاجِبُ فِي الْكَفَّارَةِ. وبهذا الاعتبار تكون «أو» محمولة على التخيير لا على الإباحة - ويُباحُّ الْجَمْعُ بَيْنَهَا أي: بين تلك الأشياء الثلاثة، إذا لم يُعْتَقَدْ ذَلِكَ أي: أن جميع تلك الأشياء الثلاثة هو الواجب في الكفارة. وبهذا الاعتبار تكون «أو» محمولة على الإباحة، لا على التخيير. ولعلَّه حاول بهذا الكلام الجواب، عن السؤال الذي أورده الجمال بن هشام، في «المغني»^(٣).

وقد مثل الأئمة للتخيير بآية الكفارة، مع إمكان الجمع بين خصالها، أي: يجوز ذلك. وحاصل هذا الجواب الذي ذكره عن هذا السؤال أنا لا نسلّم جواز الجمع مطلقاً، بل محلّ جواز ذلك إذا لم يُعْتَقَدْ وجوب إخراج جميع تلك الخصال. وإلا لم يَجْزِ الجمع بينها.^(٤) فلها حالتان: حالة يجوز فيها الجمع فـ «أو» بالنسبة إليها للإباحة،

(١) الآية ٨٩ من سورة المائدة.

(٢) يعني لفظ «الآية». فالتصّب على المفعول به لمحذوف: اقرأ. والرفع على الخبر لمبتدأ: هي.

(٣) انظر منه ص ٦٤ و ٦٧ في كلامه على الآية ١٩٦ من سورة البقرة.

(٤) م: بينهما.

وحالة لا يجوز فيها الجمع ف «أو» بالنسبة إليها للتخيير.

وفيه أنّ هذا التفصيل في جواز الجمع بين خصال الكفارة مخالف لما تقرّر في كتب الأصول، من أنّ الأمر بواحد مبهم من أشياء معينة يوجب عند أهل السنة واحداً/ مبهماً لا بعينه، أي: القدر المشترك ١٦٥ بينها، في ضمن أيّ مُعينٍ منها.^(١) قالوا: وعليه لو فعل المُكلّف تلك الأشياء كلّها، وكانت ممّا يجوز الجمع بينها وكان منها أعلى ثواباً كخصال الكفارة، فالتحقيق أنّ المثاب عليه واحد منها لا بعينه. وقيل: المثاب عليه أعلاها.

وعند المعتزلة أنّ الأمر المذكور يوجب تلك الأشياء كلّها، لكن يُسقط وجوبها فعل واحد منها لو اقتصر عليه. فالأمر عندهم يتعلق^(٢) بكل واحد منها بخصوصه، على وجه الاكتفاء بواحد منها. وعليه لو فعلها المكلّف كلها، والحالة هذه، أُثيب ثواب فعل واجبات. فأنّت تراهم مثّلوا بآية الكفارة لما يجوز فيه الجمع، والاعتقاد الذي ذكره المصنّف لا يُصوّر من العالم بالحكم المذكور، ومن غير العالم لا إثم فيه. فلا معنى لعدم الجواز في حقّه.

والجواب عن السؤال الذي أورده في «المغني»: الموافق لما تقرّر في كتب الأصول ما أجاب به في «المغني»،^(٣) من أنّه لا يُصوّر الجمع بين خصال الكفارة، وتلك الخصال كفارات أي: كلّ واحد^(٤)

(١) في الأصل: «أو معين منها». وفي الحاشية: أي معين فيها.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: متعلق.

(٣) ص ٦٤.

(٤) كذا بالتذكير. وهو صحيح. انظر ص ٣٩٧ و ٥٧٦.

منها كفارة. وإنّما لم يُصوّر ذلك لما علمت أنّ المكلف إذا جمع بين خصال الكفارة كانت الكفارة واحدة منها بعينها، وقيل: أعلاها عند أهل السنة. فتحثيل الأئمة بآية الكفارة للتخيير واضح.

ونصّ عبارة «المغني» في الجواب: قلت: يمتنع الجمع بين الإطعام والكسوة والتحرير اللّاتي كلّ منهنّ كفارة، لا يُصوّر وقوع ذلك، بل تقع^(١) واحدة منهنّ كفارة، والباقي^(٢) قربةً مستقلةً خارجةً عن ذلك.^(٣) انتهى.

فإن قيل:^(٤) يمكن تصحيح كلام المصنّف بجعل الجواز في كلامه بمعنى الإجزاء. ويؤجّه عدم الإجزاء بفساد النّية عند الشافعية، ومنهم المصنّف، لأنّه لما نوى بمجموع الخصال الثلاثة^(٥) الكفارة صار كلّ خصلة جزء المخرج، فلم تقع واحدة منها كفارة، فلم يُصوّر الجمع بينها.

قلنا: نظم كلامه يأبى ذلك. وفي كلام فقهائنا، معاشر الشافعية: إذا بدأ بالأغلظ كانت «أو» للترتيب وهو التنويع، أو بالأخفّ كانت للتخيير. فالأوّل كما في قوله، تعالى^(٦): ﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ الآية، والثاني كما في الآية المذكورة في الكفارة.

(١) في الأصل: يقع.

(٢) في الأصل: «والثاني». م: والثانية.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: عن ذلك.

(٤) انظر المطار ص ١١٧.

(٥) كذا. وهو جائز لأن العدد غير مضاف إلى المعلوم. انظر ص ٥٧.

(٦) الآية ٣٣ من سورة المائدة.

ثم لما فرغ مما يتعلق بالقسم الأول، أي: المشرِك في اللفظ والمعنى، شرع فيما يتعلق بالقسم الثاني أي: المشرِك^(١) في اللفظ فقط، فقال:

وَالسَّابِعُ مِنْ أَحْرَفِ الْعَطْفِ، وَهُوَ الْأَوَّلُ مِنَ الْقِسْمِ الثَّانِي: «لَكِنْ» بِتَسْكِينِ النُّونِ. وَهِيَ مَوْضُوعَةٌ لِلِاسْتِدْرَاكِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ بَيَانُهُ. وَإِنَّمَا يُعْطَفُ بِهَا أَيْ بـ «لَكِنْ» بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ: الشَّرْطُ الْأَوَّلُ إِفْرَادُ مَعْطُوفِهَا. وَالشَّرْطُ الثَّانِي أَنْ تُسَبِّقَ بِنَهْيٍ أَوْ نَهْيٍ. وَالشَّرْطُ الثَّلَاثُ أَلَّا تَقْتَرِنَ بِالْوَاوِ. وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي النَّهْيِ: مَا مَرَرْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٌ، بِالْجَزْءِ عَطْفًا عَلَى «صَالِحٍ»، لَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّكَ مَا مَرَرْتَ بِرَجُلٍ طَالِحٍ^(٢) أَيْضًا. فِيهِ كَلَامُ الْمُحَقِّقِ: «لَكِنْ»^(٣) كَلَامُ النَّحَاةِ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ إِنَّمَا يَقَالُ: مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو، لَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الْمَجِيءَ مُنْتَفٍ عَنْهُمَا جَمِيعًا، لَا لَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ زَيْدًا جَاءَكَ دُونَ عَمْرُو، كَمَا وَقَعَ فِي «الْمِفْتَاحِ» أَيْ: فَيَكُونُ مِنْ قَصْرِ الْقَلْبِ. وَأَمَّا أَنَّهُ يَقَالُ لَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّهُمَا جَاءَاكَ مَعًا، فَيَكُونُ مِنْ قَصْرِ الْإِفْرَادِ فَلَمْ يَقُلْ بِهِ أَحَدٌ. انْتَهَى.

وَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي النَّهْيِ: «لَا يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو»، لَمَنْ تَوَهَّمَ نَهْيَ عَمْرُو عَنِ الْقِيَامِ أَيْضًا.

فَعَلِمَ أَنَّ «لَكِنْ» لَا تَكُونُ لِلْقَصْرِ لَا قَلْبًا وَلَا إِفْرَادًا، وَلَا تَعْطَفُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَيِ الْمَشْرُوكِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى... أَيْ الْمَشْرُوكِ». م: أَيْ الْمَشْرُوكِ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى أَخَذَ فِي الْمَشْرُوكِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ م: «صَالِحٍ». وَالتَّصْرِيحُ مِنَ الْعَطْفِ.

(٣) هُوَ السَّعْدُ التَّغَاثُزَانِي. وَفِي الْعَطْفِ: «قَالَ الرُّضْيِيُّ». وَهُوَ وَهْمٌ. انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ

الجمل، ولا تكون عاطفة إن وقعت بعد إيجاب أو اقترنت بالواو، بل إن دَخَلَتْ عَلَى جُمْلَةٍ أو وقعت بعد إيجاب أو وقعت بَعْدَ الواوِ فِيهِ حَرْفٌ ابْتِدَاءً أَي: بُدَأَ^(١) بعده الجمل وتُستأنف، والغرض منه إفادة مجرّد الاستدراك دون العطف.

فَالأَوَّلُ أَي: ما دخلت فيه على جملة كَقَوْلِهِ، أَي زهير بن أبي سلمى، بضمّ السّين، يمدح الحارث: ^(٢)

إِنَّ ابْنَ وَرَقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ، لَكِنْ وَقَائِعُهُ، فِي الْحَرْبِ، تُنْتَظَرُ
فـ «وقائعه»: مبتدأ، وتنتظر: خبره. والبوادر: جمع بادرة. وهي الحدة.

ومثال ما وقعت فيه بعد/ إيجاب نحو: قام زيدٌ لكن عمرو لم يقم. ولا يجوز «لكن عمرو» إلّا على تقدير أنّه مبتدأ محذوف الخبر للقرينة. وقد سكت عن ذلك المصنّف.

وَالثَّانِي أَي: ما وقعت فيه بعد الواو كَقَوْلِهِ تَعَالَى^(٣): ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ، وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [أَي: وَلَكِنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ].^(٤) فـ «رسول»: خبر له «كان» المحذوفة، وليس معطوفاً بالواو الداخلة على «لكن»، لأنّ متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب

(١) كذا، وجملة «وقائعه تنتظر» في قول زهير هي من تمام التعبير بـ «إنّ»، معطوفة على جملة «لا تخشى بوادره» في محل رفع بالمطف، وليست استئنافية. وهذا يعني أنّ لكن: حرف عطف واستدراك. فامل. م: تبدى.

(٢) شعر زهير ص ٩٥. والحارث هو ابن ورقاء الصبيدائي من بني أسد. وتنتظر أَي: تتوقع.

(٣) الآية ٤٠ من سورة الأحزاب.

(٤) من م.

والسلب. وزعم ابن أبي الزبيع أن «لكن» حين^(١) اقترانها بالواو عاطفة جملة على جملة، وأنه ظاهر قول سيبويه.

والثامن من حروف العطف وهو الثاني من القسم الثاني: بل، خلافاً للخوارزمي: حيث قال: «بل» ليست من حروف العطف - فقد قيل: لا سلف له في ذلك - للإضراب أي: التي للإضراب، لا يُعطفُ بها إلا بشرطين: (٢) الشرط الأول: إفراد معطوفها. والشرط الثاني: أن يُسبق بإيجاب أو أمر.

فالإيجاب^(٣) نحو قولك: قام زيدٌ بل عمرو، والأمر^(٤) نحو: ليقيم زيدٌ بل عمرو. وهي ح لإزالة الحكم عما قبلها ولتصويره كالمسكوت عنه، مُحتمل للانصاف بذلك الحكم^(٥) وعدمه، وإثباته لما بعدها. وذهب ابن الحاجب إلى أن الأول غير مسكوت عنه، بل منفي عنه الحكم قطعاً. وتُزاد «لا» قبل^(٦) «بل» لتوكيد الإضراب بعد الإيجاب، ولتوكيد

(١) سقطت من م. والراجع أن «رسول» معطوف بالواو مع ملاحظة معنى «لكن». فالعطف ملازم للاستدراك هنا، كما يكون بـ «لا» و«بل» ملازمًا لمعناهما. انظر الكشف ٣: ٥٤٤ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٥٢٢.

(٢) في حاشية م: «قوله لا يعطف بها، كذا في نسخ الحلبي. ونسخ شرح الأزهري: ولا يعطف بها الخ». وهذا يعني أن «للإضراب» متعلقان بخبر محذوف لـ «بل» لا بحال محذوف عنها، كما تفيد عبارة الحلبي هنا. على أن ما في الشرح والتفصيل هو: «ويعطف بها» من دون النفي والحصر.

(٣) سقطت من م والشرح.

(٤) سقطت من الشرح.

(٥) م: لانصاف الحكم بذلك.

(٦) م: متزايلًا قبل.

التقدير^(١) بعد النفي . فالأول كقول الشاعر:^(٢)
وَجْهَكَ الْبَدْرُ، لَا بَلَّ الشَّمْسُ، لَوْ لَمْ يُمْضَ لِلشَّمْسِ كَسْفٌ، أَوْ أَقُولُ
والثاني كقوله:^(٣)

وَمَا هَجَرْتُكَ، لَا بَلَّ زَادَنِي شَغَفًا هَجَرٌ، وَبَعْدُ تَرَاخَى، لَا إِلَى أَجَلٍ
ثم أشار إلى محترز الأول بقول: فَإِنْ دَخَلْتَ عَلَى جُمْلَةٍ فِيهِ
ليست للعطف، خلافاً لابن مالك، بل هي حَرْفُ ابْتِدَاءٍ، أي: تُبْتَدَأُ
بعده الجُمْلَةُ وتُستأنَفُ، وهي حينئذٍ إمَّا لِلإِبْطَالِ، أي: إبطال ما قبلها
ورِثَابَاتٍ ما بعدها، نَحْوُ^(٤): ﴿أَمْ يَقُولُونَ: بِهِ جِنَّةٌ. بَلْ جَاءَهُمُ بِالْحَقِّ﴾ -
فالجائي بالحق لا جنون به - وإمَّا لِلإِنْتِقَالِ أي: للانتقال عن أسلوبٍ ما
قبلها إلى أسلوبٍ آخر، نَحْوُ^(٥): ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ
فَصَلَّى. بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾.

وفي هذا ردّ على الشيخ ابن مالك، حيث قال في «شرح الكافية»:
إِنَّ «بَلَّ» هَذِهِ، أَي: ^(٦) الدَاخِلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ، لَا تَكُونُ فِي الْقُرْآنِ

(١) م: التقدير.

(٢) المعنوي ص ١٢٠ وشرح أبياته ٣: ١٢ - ١٤ والهمع ٢: ١٣٦ والتصريح ٢: ١٤٨
والدرر ٢: ١٣٥ وشرح الأشموني ٢: ٤٢٨ . والكسفة: ذهاب الضوء . والأفول: الغياب .

(٣) المعنوي ص ١٢٠ وشرح أبياته ٣: ١٤ - ١٦ وشرح شواهد ١: ٣٤٨ والهمع ٢:
١٣٦ والدرر ٢: ١٣٨ وشرح الأشموني ٢: ٤٢٩ والتصريح ٢: ١٤٨ . وتراخي:
امتد وتطاول . والأجل: المدة المحددة . وإلى أجل: متعلقان بالفعل: تراخي .

(٤) الآية ٧٠ من سورة المؤمنون .

(٥) الآيات ١ - ٣ من سورة الأعلى .

(٦) سقطت من م .

للإبطال.^(١) وأجيب من جانبه بأن «بل» في الآية الأولى لا يعمين أن تكون للإبطال، بل يجوز أن تكون للانتقال من الإخبار عن الكفار إلى الإخبار عن وصف النبي ﷺ.

وسكت المصنف عن محترز الثاني، وهو وقوعها بعد التقى والتهي، ومقتضاه أنها لا تكون ح عاطفة، نحو: ما قام زيدٌ بل عمرو، ولا تضرب زيداً بل عمراً، مع أنها عاطفة. وهي ح لتقرير حكم ما قبلها وإثبات ضده لما بعدها، خلافاً للمبرد، حيث ادعى أنها كالواقعة بعد الإيجاب والأمر. لا يقال: هي وإن كانت في ذلك عاطفة لكنها ليست للإضراب، بل لمجرد العطف، والمقسم^(٢) في كلام المصنف «بل» التي للإضراب. لأننا نقول: المفهوم من كلام الجلال المحلي في «شرح جمع الجوامع»^(٣) أنها في الإيجاب والأمر ليست للإضراب أيضاً، بل لمجرد العطف. والمفهوم من «جمع الجوامع» أنها مع المفرد مطلقاً، أي: موجباً أو منفياً، بعد أمرٍ أو نهيٍ للإضراب والعطف معاً.

فكلامه لا يوافق واحداً منهما، وتقسيمة الإضراب^(٤) مع الجملة إلى إبطالي وانتقالي يقتضي أنه مع المفرد لا يكون كذلك. ويوافقه قول

(١) انظر شرح الكافية الشافية ص ١٢٣٣. م: فلإبطال.

(٢) يعني ما ذكر من أقسام المعاني. والعبارة قبل لا وجه لها في العربية. انظر ص ٦٦٦ و ٤٣١- ٤٣٢. م: والقسم.

(٣) جمع الجوامع كتاب في أصول الفقه لتاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي المتوفى سنة ٧٧١، واسم شرحه: البدر الطالع في حل جمع الجوامع. انظر كشف الظنون ص ٥٩٥ والمفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٠ من خطبة المحقق.

(٤) م: وتقسيم الإضراب.

شيخ الإسلام في «حواشي شرح جمع الجوامع»: المذكور: ^(١) انقسام الإضراب إلى إبطائي وانتقالي خاصّ بالجُمْل، لأنّه مع المفرد لا يكون إلّا الإبطائي.

ونظر فيه ^(٢) الشهاب بن قاسم بأنّه يجوز إجراء ذلك في المفرد، ففي الإيجاب إبطائي، وفي النفي انتقالي. وهو، كما علمت، إنّما يتأتّى ^(٣) [على أنّها] مع المفرد مطلقاً للإضراب. وقد علمت ما فيه.

والتاسع ^(٤) من حروف العطف، وهو الثالث من القسم الثاني: لا. وهي موضوعة للنفي، أي: لنفي الحكم عمّا بعدها وقصره على ما قبلها، قلباً أو إفراداً. ويُعطَفُ بِهَا بِشَرَطَيْنِ، بل بثلاثة. الشرط الأول ١٦٧ إفراد معطوفها. / والشرط الثاني أن تُسَبِّقَ بِإِيجَابٍ، أو أمرٍ أو دعاء أو تحضيض، دون غيرها من أنواع الطلب. ومنع التحضيض شيخ المحققين. ^(٥) ومثْلُ الدَّعَاءِ التَّدَاؤُ. ^(٦) والشرط الثالث ألا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر.

فالإيجاب نَحْوُ قولك: جَاءَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو، رَدًّا ^(٧) على من اعتقد

(١) سقطت من م.

(٢) أي: جعل فيه نظراً وتردداً، لأنه غير مسلم به. والشهاب هو شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي القاهري الشافعي، فقه نحوي، توفي سنة ٩٩٤. شذرات الذهب ٨: ٤٣٣-٤٣٤.

(٣) في الأصل و م: «يأتي». وما بين معقوفين هو من م.

(٤) سقطت الواو من الأصل و م. وهي ثابتة في الشرح والمطار.

(٥) هو الرضي الأسترباذي.

(٦) سقطت من م.

(٧) م: رد.

وجود مجيء عمرو دون زيد، أو اعتقد^(١) اشتراكهما في المجيء. والأمر نحو قولك: اضرب زيدا لا عمرا. والدعاء نحو: غفر الله لزيد لا عمرو. والتحضيض نحو: هلا ضربت زيدا لا عمرا. والتداء نحو: يا ابن أخي لا ابن عمي.

فَعَلِمَ أَنَّ «لا» لا تعطف الجُمْل، خلافاً لابن الخباز، حيث أجاز: زيد قائم لا عمرو قاعد، وأنها لا تعطف بعد النقي والتَّهْي والاستفهام والعرض والتَّمني والترجي، وأنها لا يُعطف بها حيث يصدق أحد متعاطفيها على الآخر نحو: جاءني رجل لا زيد، لصدق الرجل على زيد. كذا جزم به الشيخ أبو حيان تبعاً للتَّهْي في «نتائج الفكر»،^(٢) وتوقف فيه الشيخ بهاء الدين السُّبكي لأنه مثل: «قام رجل وزيد»، في صحّة التركيب. فإن امتنع «قام رجل وزيد» ففي غايّة البعد، لأنك إن أردت بالرجل زيدا كان كعطف الشيء على نفسه تأكيدا، وهو سائغ^(٣) إذا قصد الإطناب، وأن أريد به غيره كان كعطف الشيء على غيره، ولا كلام فيه.

قال: وعلى ما قالوه من الامتناع فهل يمتنع ذلك في العام والخاص مثل: قام النَّاسُ لا زيد؟ وكيف يمتنع مع تصريح ابن مالك وغيره بصحّة: قام النَّاسُ وزيد، وقد شرطوا في قصر الموصوف أفراداً عدم تنافي الوصف كقولنا: زيد كاتب لا شاعر؟ وأي فرق بين «زيد

(١) م: واعتقد.

(٢) ص ٢٥٨.

(٣) في الأصل: شائع.

كاتبٌ لا شاعرٌ» و«قام رجلٌ لا زيدٌ»؟ انتهى ملخصاً.

ورفع هذا التوقّف لوالده فأجابه بأنّ من شرط هذا الشرط بيّن أنّ «لا» لا تدخل إلّا لتأكيد النفي. فلا بد أن يكون الكلام الذي قبلها يتضمّن بمفهوم الخطاب نفي ما بعدها، ومفهوم الخطاب يقتضي قولك: «قام رجلٌ»، نفي قيام المرأة. فإذا قلت: «لا امرأة» دخلت «لا» للتصريح بما اقتضاه المفهوم. وكذلك: قام زيدٌ لا عمروٌ، [واقام زيدٌ لا عمروٌ]؟^(١)

وأما^(٢) «قام رجلٌ لا زيدٌ» فلم يقتض [المفهوم]^(٣) نفي قيام زيد. فلذلك لم يجز العطف بـ «لا» لأنّها ح لا تكون لتأكيد النفي بل لتأسيسه. وهذا هو السبب في أنّ أحداً من النحاة لم يذكر في أمثله ما يكون الأول فيه محتملاً أن يندرج فيه الثاني، ولا ما يكون الثاني يحتمل أن يندرج فيه الأول،^(٤) ولأنّ العطف يقتضي المغايرة، وهي عند الإطلاق إنّما تنصرف إلى ما لا يصدق^(٥) أحدهما على الآخر. ومن ثمّ جاز: «[زيدٌ]^(٦) شاعرٌ لا كاتبٌ»، لأنّ الوصف بأحدهما لا ينفي الوصف بالآخر، لعدم صدق أحدهما على الآخر، لأنّ معنى الكتابة ليس في شيء من معنى الشعر، وعكسه.

(١) من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) من م.

(٤) م: الأول فيه.

(٥) في الأصل: ما لا ينصرف.

(٦) من حاشية يس على التصريح ٢: ١٤٩.

وإنما صح: قام رجلٌ وزيدٌ، وجاء زيدٌ ورجلٌ، مع عدم وجود الفائدة المذكورة فيه، لصدق الرجل على زيد واحتمال أنه هو. وأما^(١) «قام الناس لا زيد» فإن أريد بالناس غير زيد جاز، وإن أريد العموم وإخراج زيد كان يخطر لي أنه يجوز، بناءً على أن «لا» من أدوات الاستثناء، ولم أر أحداً من النحاة صرح به، فاستقر رأيي على الامتناع كما امتنع الإطلاق في: قام رجلٌ لا زيد. فإن احتمال إرادة الخصوص جائزة فيهما. فإن كان مسوغاً جاز فيهما، وإلا امتنع فيهما.

فهو سواء في الامتناع عند إرادة العموم. وكذا عند الإطلاق في: قام رجلٌ لا زيد. فإن احتمال إرادة العموم^(٢) جائزة فيهما، حملاً على الظاهر، حتى تأتي قرينة على إرادة الخصوص. انتهى.

وقول البهاء السُّبكي: «إنه كعطف الشيء على نفسه تأكيداً وهو سائغ» وردَّ^(٣) أن عطف الشيء على نفسه ممتنع. ولذلك امتنع العطف في ألفاظ التأكيد المعنوي، لكونه يشبه ذلك، كما قدّمناه.^(٤)

وإذا علمت أن هذه الأحرف التسعة مُشركة^(٥) في اللفظ الذي هو الإعراب، فاعلم^(٦) أنك إن عطفْتَ أنتَ - أيها المخاطَب - بِهذه الأحرفِ التسعة على مرفُوعٍ رَفَعْتَ المَعطُوفَ بِها، موافقةً لذلك المرفُوع، أو

(١) سقطت من م. وفي العبارة قبلها استشكال. فليحذر.

(٢) في الأصل: «الخصوص». وسقط «في قام رجل... جائزة» من م.

(٣) في الأصل: شائع وُرد.

(٤) م: لما قدّمناه.

(٥) في الأصل و م: مشتركة.

(٦) في الأصل: وإذا علمت... وتعلم.

عَطَفَتْ بِهَا عَلَى مَنْصُوبٍ نَصَبَتْهُ أَي: ذَلِكَ الْمَعْطُوفُ، مُوَافَقَةً لِذَلِكَ
 ١٦٧ المنصوب، أَوْ عَطَفَتْ بِهَا عَلَى مَخْفُوضٍ / خَفَضَتْهُ أَي: ذَلِكَ الْمَعْطُوفُ،
 مُوَافَقَةً لِذَلِكَ الْمَخْفُوضِ، أَوْ عَطَفَتْ بِهَا عَلَى مَجْزُومٍ جَزَمَتْهُ أَي: ذَلِكَ
 الْمَعْطُوفُ، مُوَافَقَةً لِذَلِكَ الْمَجْزُومِ. وَهَذَا ^(١) ذَكَرَ تَتْمِيمًا. وَإِلَّا فَكَلَامُهُ
 فِي الْمَعْطُوفِ مِنَ الْأَسْمَاءِ.

[العطف بين النظائر]:

وَعُلِمَ مِنْ ذَلِكَ، أَي: مِنْ هَذَا الْكَلَامِ، أَنَّهُ يَجُوزُ عَطْفُ الْإِسْمِ
 عَلَى الْإِسْمِ رَفْعًا وَنَصَبًا وَخَفْضًا، وَعَطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ رَفْعًا وَنَصَبًا
 وَجَزْمًا، حَيْثُ اتَّحَدَ زَمَنُهُمَا وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صِبْغَتُهُمَا.

وَحَ تَقُولُ فِي مِثَالِ عَطْفِ الْإِسْمِ عَلَى الْإِسْمِ فِي الرَّفْعِ: قَامَ زَيْدٌ
 وَعَمْرُو - ف «عَمْرُو» مَرْفُوعٌ ^(٢) بِ «قَامَ» بِالْعَطْفِ عَلَى زَيْدٍ - وَفِي النَّصْبِ:
 رَأَيْتُ زَيْدًا وَعَمْرًا - ف «عَمْرًا» مَنْصُوبٌ بِ «رَأَيْتُ» بِالْعَطْفِ عَلَى «زَيْدًا»
 - وَفِي الْخَفْضِ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرٍو - ف «عَمْرٍو» مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ
 بِالْعَطْفِ عَلَى زَيْدٍ.

وَتَقُولُ فِي مِثَالِ عَطْفِ الْفِعْلِ عَلَى الْفِعْلِ فِي الرَّفْعِ: يَقُومُ وَيَقْعُدُ زَيْدٌ،
 ف «يَقْعُدُ» مَرْفُوعٌ بِالتَّجَرُّدِ بِالْعَطْفِ عَلَى «يَقُومُ» - وَفِي النَّصْبِ: لَنْ يَقُومَ
 وَيَقْعُدَ زَيْدٌ - ف «يَقْعُدَ» مَنْصُوبٌ بِ «لَنْ» بِالْعَطْفِ عَلَى «يَقُومَ» - وَفِي الْجَزْمِ:
 لَمْ يَقُمْ وَيَقْعُدْ زَيْدٌ. ف «يَقْعُدْ» مَجْزُومٌ بِ «لَمْ» بِالْعَطْفِ ^(٣) عَلَى «يَقُمْ».

(١) يعني العطف على المجزوم.

(٢) م: معطوف.

(٣) م: مجزوم بالعطف.

هذا في متَّحد الزَّمان والصَّيْغة . ومثال متَّحد الزَّمان دون الصَّيْغة قوله ، تعالى^(١) : ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ﴾ - ف «أورد»^(٢) معطوف على «يقدم» لاتحادهما في الزَّمن دون الصَّيْغة -^(٣) وقوله تعالى^(٤) : ﴿تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِنْ ذَلِكَ ، جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ، وَيَجْعَلُ لَكَ قُصُورًا﴾ . ف «يجعل» معطوف على «جعل» لاتحادهما في الزَّمن دون الصَّيْغة .

فَعَلِمَ أَنَّهُ لَا يُعْطَفُ مَا زَمَنَهُ ماضٍ عَلَى مَا زَمَنَهُ مُسْتَقْبَلٌ وَعَكْسُهُ . فَيُعْطَفُ مَا زَمَنَهُ مُسْتَقْبَلٌ وَصَيْغَتُهُ صَيْغَةُ الْمَاضِي عَلَى مَا زَمَنَهُ مُسْتَقْبَلٌ وَصَيْغَتُهُ صَيْغَةُ الْمَضَارِعِ ، وَعَكْسُهُ . ثُمَّ الْحُكْمُ عَلَى الْفِعْلِ بِأَنَّهُ مُعْطَوْفٌ فِيهِ تَجَوُّزٌ ، لِأَنَّ الْمُعْطَوْفَ إِنَّمَا هُوَ الْجُمْلَةُ ، وَلَكِنْ لَمَّا كَانَ الْفِعْلُ هُوَ الْمَقْصُودُ بِالْعُطْفِ لِاتِّحَادِ فَاعِلِ الْفَعْلَيْنِ نُسِبَ الْعُطْفُ لِلْفِعْلِ . كَذَا قِيلَ ، وَفِيهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ مِنْ عُطِفِ الْجُمْلِ لَمَّا ظَهَرَ الْإِعْرَابُ فِي الْمُعْطَوْفِ .

وَيَجُوزُ عُطْفُ الْفِعْلِ عَلَى الْأِسْمِ الْمُشَبِّهِ لِلْفِعْلِ فِي الْمَعْنَى ، كَأَسْمِ الْفَاعِلِ ، وَعَكْسُهُ ، لِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ ، وَلِأَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يُوَوِّلُ بِالْفِعْلِ إِذَا حَلَّ مَحَلَّ الْفِعْلِ ، كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ يُوَوِّلُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ إِذَا حَلَّ مَحَلَّ اسْمِ الْفَاعِلِ .

فَالْأَوَّلُ : نَحْوُ قَوْلِهِ ، تَعَالَى^(٥) : ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا﴾ ،

(١) الآية ٩٨ من سورة هود .

(٢) م : فأوردهم .

(٣) سقط لاتحادهما ... الصيغة من م .

(٤) الآية ١٠ من سورة الفرقان .

(٥) الآية ١٨ من سورة الحديد .

لأنَّ المعنى: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا، لِأَنَّ حَقَّ الصَّلَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ أَنْ تَكُونَ
فَعْلًا. وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ الْمُحَقِّقُ^(١) أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ مَعَ فَاعِلِهِ لَيْسَ جُمْلَةً إِلَّا
إِذَا وَقَعَ صِلَةٌ لِلَّامِ. فَإِنَّه حَاقِدٌ بِالْفِعْلِ.

وَالثَّانِي: نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(٢): ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَاتٍ،
وَيَقْبِضْنَ﴾؟ لِأَنَّ الْمَعْنَى: قَابِضَاتٍ، لِأَنَّهُ حَالٌ^(٣) كَمَا أَنَّ الْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ
وَهُوَ «صَافَاتٍ» حَالٌ. وَالْأَصْلُ فِي الْحَالِ أَنْ تَكُونَ اسْمًا. وَمِثَالُ عَطْفِ
الاسْمِ الْمَذْكُورِ عَلَى الْفِعْلِ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٤): ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ،
وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾. فَ«مُخْرِجٌ» مَعْطُوفٌ عَلَى «يُخْرِجُ». وَجَعَلَهُ
الزَّمَخْشَرِيُّ مَعْطُوفًا عَلَى «فَالِقِ».

[البذل]:

وَالزَّابِعُ، مِنَ التَّوَابِعِ وَبِهِ تَتِمُّ، الْبَذَلُ. وَهُوَ لُغَةٌ الْيَوْضُ أَيُّ: مَا قَامَ
مَقَامَ غَيْرِهِ. لَكِنْ فِي كَلَامِ ابْنِ جَنِّي: الْبَذَلُ أَعْمٌ تَصَرَّفًا مِنَ الْيَوْضِ.
فَكُلُّ يَوْضٍ بَذَلٌ وَلَيْسَ كُلُّ بَذَلٍ يَوْضًا. انْتَهَى. وَاصْطِلَاحًا: التَّابِعُ
الْمَقْصُودُ بِالنِّسْبَةِ، أَيُّ: الْحُكْمُ الثَّابِتُ لِلْمَتَّبِعِ، بِغَيْرِ وَاسِطَةٍ. قَالَ ابْنُ
الْأَنْبَارِيِّ: وَالْغَرَضُ مِنْهُ الْإِبْضَاحُ، وَرَفْعُ الْإِلْتِبَاسِ، وَإِزَالَةُ التَّوَسُّعِ
وَالْمَجَازِ. ^(٥) انْتَهَى.

(١) هو السعد التفتازاني.

(٢) الآية ١٩ من سورة الملك.

(٣) كذا. وهو ذكر للإعراب الحكمي، لا الحقيقي. وجملة يقبضن: في محل نصب
بالمعطف لا بالحال.

(٤) الآية ٩٥ من سورة الأنعام.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: المجازات.

فالتابعُ جنسٌ أي: كالجنس، لأنه يَشْمَلُ التَّوابعَ كُلَّها. والمَقْصُودُ
فَصْلٌ أي: كالفصل، لأنه خَرَجَ بِهِ النَّمْتُ وَعَطْفُ الْبَيَانِ وَالتَّوَكُّيدُ. فَإِنَّهَا
ليست مقصودة بالنسبة، بل مُكَمَّلَاتٌ لِلْمَقْصُودِ بالنسبة.

فإن قيل: مُقتضى هذا أن المبدل منه غير مقصود بالنسبة، فيخالف
ما نقله ابن القَوَّاس عن الجمهور من أنه مقصود بها. أُجيب بأنه مقصود
بها، لكن لا بالذات، والمقصود بها بالذات إتما هو التابع.

وهذا هو محمل^(١) قولهم: المبدل منه في نية الطرح، أي ليس
المقصود بالنسبة/ بالذات. وإلّا فليس المراد أن اعتباره مُلغًى من كلِّ ١٦٨
وجه، بل لأنه مقصود لغيره. ومن ثم قال شيخ المحققين: ^(٢) لا بدُّ في
ذكر المبدل منه من فائدة، لا تحصل لو لم يُذكر، صوناً لكلام
الفصحاء عن اللغو، بل قد ^(٣) يتوقف عليه صحة الكلام، ^(٤) كقوله
تعالى: ﴿وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ﴾. ^(٥)

و«بِغَيْرِ واسِطَةٍ» فَصْلٌ آخر، خَرَجَ بِهِ عَطْفُ النَّسَقِ أي: المعطوف
نسقاً، لأنه وإن كان المعطوف نسقاً مقصوداً بالنسبة، أي: الحكم
الثابت للمتبوع بالذات، لكن بالواسطة التي هي حرف العطف. فالمراد
بالواسطة في كلامه حرف العطف. ^(٦)

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: محل.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

(٣) سقطت من م.

(٤) زاد هنا في الأصل: بقوله.

(٥) الآية ١٠٠ من الأنعام.

(٦) سقط «فالمراد... العطف» من م. والعبارة قبل لا وجه لها في العربية. انظر

ص ٦٦٦ و ٤٣١-٤٣٢.

وهذا واضح في المعطوف بحرفٍ مُشْرِكٍ^(١) في اللفظ] والمعنى نحو الواو. وأما المعطوف بحرفٍ مُشْرِكٍ^(٢) في اللفظ] فقط دون المعنى^(٣) فالمعطوف عليه ليس مقصوداً بالنسبة الثابتة للمتبوع، بل بنسبة أخرى نحو: ما جاءني زيدٌ بل عمروٌ أو لكنْ عمروٌ، وجاءني زيدٌ لا عمروٌ أو بل عمروٌ. فهو خارج بقوله «المقصود بالنسبة» لما علمت.

[أقسام البديل]:

وهو أي: البديل، من حيث هو، أربعة أقسام:
القسم الأول: بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلٍّ. وهو الذي تكون ذاته عين ذات الأول، وإن لم يكن مفهومهما^(٤) واحداً. وهو يفيد تأكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين، ولا يحتاج أن يكون معه رابط يربطه بالمبدل منه، لأنه عينه نحو^(٥): «إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ، اللَّهُ»، فيمن قرأ بالجر، فإنه بدلٌ كُلِّ مِنْ كُلٍّ، ونحو^(٦): «أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ، صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ». فالصِّرَاطُ الثَّانِي: بَدَلٌ مِنَ الْأَوَّلِ بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلٍّ. وما ذاك إِلَّا لِأَنَّهُمَا لِعَيْنٍ وَاحِدَةٍ.

واستقيدَ مِنَ الْمِثَالِ المذكور أَنَّ تَخَالَفَهُمَا أَي: البديل والمبدل منه

(١) في الأصل و م: مشترك.

(٢) م: «مشترك». وما بين معقوفين منها.

(٣) سقط «دون المعنى» من الأصل والحق بالحاشية. وسقط من م: فقط دون المعنى.

(٤) في الأصل و م: «مفهومهما». والتصويب من العطار.

(٥) الأيتان ١ و ٢ من سورة إبراهيم.

(٦) الأيتان ٦ و ٧ من سورة الفاتحة.

بالصِّفَةِ، وهي هنا في المبدل منه دون البذل وهي ^(١) «المستقيم»،
والإضافة، وهي هنا في البذل دون المبدل منه وكذا التعريف، لا يُضَرُّ
كما قد يُتَوَهَّم.

وعبر الشيخ ابن مالك عن هذا البذل بالبذل المطابق، نظراً إلى
أن لفظ «كل» لا يطلق إلا على ما يقبل التجزيء. وهذا البذل يقع في
اسم الله - تعالى - ^(٢) كما تقدّم.

والقسم الثاني: بَدَلُ بَعْضٍ مِنْ كُلِّ. وهو الذي تكون ذاته بعضاً من
ذات المبدل منه، ولو كان مساوياً له كالتصنيف، أو أكثر منه كالفئتين،
خلافًا للكسائي حيث ادّعى أن البعض لا يقع إلا على ما دون التصنيف.

ولا يُشترط أن يكون مفهومه بعضاً من مفهوم المبدل منه. وهو
يفيد أيضاً تأكيد النسبة وتقريرها لذكره مرتين، ولا بد أن يكون معه
رابط، يربطه بالمبدل منه، وهو هنا الضمير ملفوظاً به أو مقدّراً.

فالأول نحو: أَكَلْتُ الرِّغِيْفَ نِصْفَهُ أو ثُلَاثِيهِ. ^(٣) وعند الكسائي لا
يسمى مثل هذا بذل بعض لما علمت.

والثاني نحو ^(٤): ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ
سَبِيْلًا﴾. فـ «مَنِ اسْتَطَاعَ»: بَدَلٌ مِنَ «النَّاسِ» الصَّادِقِ بِالْمُسْتَطِيعِ وَغَيْرِهِ،
بناءً على أَنَّ «أَل» فِي «النَّاسِ» لِلْإِسْتِغْرَاقِ لَا لِلْعَهْدِ، ^(٥) بَدَلٌ بَعْضٍ مِنْ

(١) م: وهو.

(٢) الاعتراض ليس في م.

(٣) م: أو ثلثه.

(٤) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٥) م: أو للعهد.

كُلُّ. وَالرَّابِطُ مَحْذُوفٌ أَي: مَقْدَرٌ تَقْدِيرُهُ: «مِنْهُمْ».

وَلَيْسَتْ^(١) «مَنْ» اسْمٌ مَوْصُولٌ^(٢) فَاعِلُ الْحَجِّ - وَإِلَّا لَزِمَ أَنْ يَجِبَ عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ أَنْ يَحْجَّ مُسْتَطِيعُهُمْ، فَإِذَا لَمْ يَحْجَّ أَتَمُوا كُلَّهُمْ. وَذَلِكَ بَاطِلٌ، لِأَنَّ فِيهِ تَكْلِيفٌ غَيْرُ الْمُسْتَطِيعِ، إِذِ التَّقْدِيرُ: حَ. وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ [حَجُّ الْبَيْتِ]^(٣)، أَنْ يَحْجَّ الَّذِي اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ - وَلَا أَي: وَلَيْسَتْ^(٤) «مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، وَالْجَوَابُ مَحْذُوفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا تَقَدَّمَ أَي: مَنْ اسْتَطَاعَ فَلْيَحْجَّ^(٥)، لِأَنَّهُ لَا حَاجَةَ لِدَعْوَى الْحَذْفِ مَعَ إِمْكَانِ تَمَامِ الْكَلَامِ بِدُونِهِ.

فَإِنْ جَعَلْتَ «أَل» فِي «النَّاسِ» لِلْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ^(٦)، أَي: مَنْ جَرَى ذِكْرُهُمْ وَهُمْ الْمُسْتَطِيعُونَ، كَانَ بَدَلَ كُلِّ مَنْ كُلٌّ. وَمِنْ قَمَّ قَالَ الْجَمَالَ ابْنُ هِشَامٍ: وَالْحَقُّ أَنَّهُمَا، أَيِ بَدَلَ الْبَعْضِ وَبَدَلَ الْكُلِّ، مُحْتَمَلَانِ فِي الْآيَةِ. انْتَهَى.

ثُمَّ الْحَكْمُ عَلَى «مَنْ» بِأَنَّهَا لَيْسَتْ فَاعِلًا وَلَا شَرْطِيَّةً إِنَّمَا هُوَ عَلَى الْقَوْلِ الْأَصَحِّ فِيهِمَا.^(٧) وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ: يَجُوزُ كَوْنُهَا فَاعِلًا - وَبِهِ قَالَ ابْنُ السَّبِّدِ - أَي: وَيَكُونُ مَعْنَى تَكْلِيفِ غَيْرِ الْمُسْتَطِيعِ بِأَنْ يَحْجَّ الْمُسْتَطِيعِ

(١) فِي الْأَصْلِ وَم: «وَلَيْسَ». وَالتَّصْرِيحُ مِنْ شَرْحِ الْأَزْهَرِيَّةِ وَحَاشِيَةِ الْعَطَّارِ.

(٢) كَذَا، عَلَى إِضَافَةِ الْمَوْصُولِ إِلَى الصِّفَةِ.

(٣) مِنْ م.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَم: «وَلَيْسَ». وَانْظُرْ مَا مَضَى قَبْلَ.

(٥) م: مُحْلُوفٌ وَهُوَ فُلْيَحْجُ لِدَلَالَةِ مَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: «الذَّهْنِي». وَسَقَطَ حَتَّى «ذَكَرَهُمْ» مِنْ م. وَالتَّصْرِيحُ مِنَ الْعَطَّارِ وَحَاشِيَةِ

يَسٍ عَلَى التَّصْرِيحِ ٢: ١٥٧.

(٧) أَي: فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالشَّرْطِيَّةِ.

أنه يلزم غير المستطيع أن يأمر المستطيع بالحج. ويجوز^(١) كونها شرطية، وبه قال الكسائي.

وأما عكس هذا القسم، وهو بدل الكل من البعض،^(٢) فقد نقل الشيخ أبو حيان ثبوته، وجعل منه: «لَقِيْتُهُ/ غُدْوَةً يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، على أن^{١٦٩} «يوم الجمعة»: «بدل من غُدْوَةٍ». ونظر فيه بعضهم، وذكر الجلال السيوطي أن ثبوته هو المختار. قال: وقد وجدت له شاهداً من التنزيل، وهو قوله تعالى^(٤): «فَأُولَئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا، جَنَّاتِ عَدْنٍ». فـ «جَنَّاتِ عَدْنٍ»: بدل من الجنة. انتهى.

ورُدَّ بأن «أل» في «الجنة»: للجنس الصادق بـ «جَنَّاتِ عَدْنٍ». فهو بدل بعض من كل. واستشهد له^(٥) بعضهم بقول القائل: «^(٦) رَجِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا، دَفَنُوهَا بِسِجِّستانَ، طَلْحَةَ الطَّلْحَاتِ فابْدِل «طلحة»، وهي كل، من الأعظم وهي بعض. واعترض بأنه يجوز أن يكون أراد بالأعظم جملة طلحة، وإنما خص الأعظم بالذكر لأنها إدامة البدن وأصل بنائه. وح يكون بدل كل من كل. والقسم الثالث: بَدَلُ الإِشْتِمَالِ.^(٧) وهو ما يكون بينه وبين المبدل

(١) م: ويلزم.

(٢) م: التقسيم وهو بدل البعض.

(٣) سقط «على أن يوم الجمعة» من م.

(٤) الآيتان ٦٠ و ٦١ من سورة مريم. وفي الأصل وم وكثير من المطبوعات النحوية: «أولئك» بدون الفاء، وهي واجبة في الآية.

(٥) يعني لبديل الكل من البعض.

(٦) ابن قيس الرقيات. ديوانه ص ٢٠ والدرر ٢: ١٦٢.

(٧) في شرح الأزهرية وحاشية المطار: اشتمال.

منه ملابسة بغير الكلّية والبعضية. وهو يفيد أيضاً تأكيد النسبة وتقريرها،
لأنه بمثابة المذكور مرتين، ولا بدّ معه من رابط يربطه بالمبدل منه.
وهو هنا الضمير ملفوظاً به أو مقدّراً أيضاً.

فالأول نحو قوله، تعالى^(١): ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ، قِتَالٍ فِيهِ﴾.
فـ «قِتَالٍ»: بَدَلٌ مِنَ «الشَّهْرِ» بَدَلٌ اشْتِمَالٍ. وَإِنَّمَا سُمِّيَ هَذَا الْبَدَلُ بِذَلِكَ
لِاشْتِمَالِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ - وَهُوَ «الشَّهْرُ» - فِي الْمَثَالِ الْمَذْكُورِ، عَلَى الْبَدَلِ -
وَهُوَ «قِتَالٍ» - اشْتِمَالاً بِطَرِيقِ الْإِجْمَالِ، لَا كَاشْتِمَالِ الظَّرْفِ عَلَى الْمَظْرُوفِ.
فإنّه ليس بلام أن يكون اشتمال المبدل منه على البدل من هذه
الحيثية [المذكورة]،^(٢) كما قد يُتوهم من المثال المذكور، بدليل:
نَفَعَنِي زَيْدٌ عِلْمُهُ، وَسُلِبَ زَيْدٌ مَالُهُ، وَلَا أَنْ يَكُونَ الْبَدَلُ مُشْتَمِلاً عَلَى
المبدل منه من الحيثية المذكورة نحو: سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ - فإنّه ليس بلام
بدليل ما سبق - وقولك: سُرِقَ زَيْدٌ فَرَسُهُ.

بَلِ^(٣) اشْتِمَالُهُ أَي: الْمُبْدَلِ مِنْهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُشْعِراً بِهِ
أَي: مُعْلِماً بِهِ، وَمُقَضِياً أَي: طَالِباً لَهُ فِي الْجُمْلَةِ، بِحَيْثُ تَبَقَّى النَّفْسُ عِنْدَ
ذِكْرِ الْمُبْدَلِ مِنْهُ مُتَشَوِّقَةً إِلَى ذِكْرِهُ أَي: الْبَدَلِ، مُتَنَظِّرةً لَهُ، لَكُنْ الْحَكْمُ
أَي: النَّسْبَةُ إِلَيْهِ لَا تُنَاسِبُهُ بِحَسَبِ الظَّاهِرِ غَالِباً، وَإِنَّمَا تُنَاسِبُ الْبَدَلِ،
فَيَجِيءُ هُوَ أَي: الْبَدَلُ مُبَيَّنّاً لِمَا أَجْمَلَ أَوَّلًا، كَالْمَثَلِ الْمَذْكُورَةِ.
أَلَا تَرَى أَنَّ الْمَسْئُولَ عَنْهُ فِي الْحَقِيقَةِ الْقِتَالُ^(٤) فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ،

(١) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٢) من م.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: المثال.

والتافع علمُ زيد، والمسلوبُ ماله؟ ويقولنا «غالبًا»، لا يرد أن يدل الاشتغال قد يوجد^(١) مع كون النسبة مناسبة^(٢) للمبدل منه حقيقةً دون البديل، نحو: أكلتُ الجَزَرَ ورقه.

والثاني، أي: ما الرابط فيه مقدر، نحو قوله تعالى^(٣): ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ، النَّارِ﴾. فـ «النَّارِ»: بدل من «الأخذود» بدل اشتغال، والرَّابِط مقدر تقديره: فيه.

هذا ونقل عن ابن جماعة أنه نقل، في حواشيه على ابن المصنف، أن المحققين لا يوجبون في بدل البعض وبدل الاشتغال رابطًا. واستفيد من المثالِ جَوَازُ إبدالِ النِّكْرَةِ مِنَ المَعْرِقَةِ. فإنَّ المبدل منه معرّف والبديل مُنكّر.

والقسم الرابع: الغلط، أي: بَدَلٌ عَنِ اللَّفْظِ الَّذِي ذُكِرَ، أي: سبق إليه اللسان غلطًا، لا أن ذلك البَدَلُ نَفْسُهُ هُوَ الْغَلَطُ، كما قد يُتَوَهَّمُ، نحو قولك: رأيتُ زَيْدًا الْفَرَسَ. فـ «الْفَرَسَ»: بَدَلٌ مِنْ «زَيْد» بَدَلٌ غَلَطٌ، لأن «زَيْدًا» ذُكِرَ غَلَطًا، لِأَنَّكَ أَرَدْتَ أَنْ تَقُولَ ابْتِدَاءً: «رَأَيْتُ الْفَرَسَ»، فَغَلِطْتَ أَي: سبق لسائلك إلى «زيد»، فَذَكَرْتَ «زَيْدًا» جَوْضًا عَنِ «الْفَرَسِ»، ثُمَّ تَبَيَّنَ لَكَ غَلَطُكَ أَي: سبق لسائلك إلى ذكر «زيد»، فَرَجَعْتَ عَنْ ذِكْرِ «زَيْد» وَأَبْدَلْتَ مِنْهُ «الْفَرَسَ»، [أي: مِنْ «زَيْد»].^(٤)

وهذا القسم لم يذكره أهل المعاني، لأنه لا يقع في فصيح الكلام،

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: لا يوجد.

(٢) في الأصل: مناسبه.

(٣) الأيتان ٤ و ٥ من سورة البروج.

(٤) من م.

وهم لا يتكلمون إلا على الكلمات الفصيحة، بخلاف النحاة. فمن عاب على النحاة ذكره غير مصيب.

فقد علمت أن الغلط مرجعه اللسان. ولم يتعرض المصنف لبدل النسيان أي: الذي ذكر بدل اللفظ^(١) الذي جيء به نسياناً، ومرجعه الجنان أي: القلب. وذلك كقولك، وقد تصدقت بدينار، ثم نسيته ١٧٠ ذلك وظننت/ أنك تصدقت بدينار، فعند إخبارك بالتصدق بدينار تذكرت أنك إنما تصدقت بدينار: تصدقت بدينار. فالدينار ذكر بدلاً عن اللفظ^(٢) الذي ذكر نسياناً.

فالمبدل منه، وإن ذكر عن قصد وروية، لكن تبين^(٣) فساد قصده. قال الجمال بن هشام في «شرح القطر»: وربما أشكل على كثير من الطلبة الفرق بين بدل الغلط والنسيان، وإيضاح الفرق أن الغلط في اللسان والنسيان في الجنان. انتهى.

ولم يتعرض المصنف أيضاً لبدل البداء الذي يقال له: بدل الإضراب، أي: الانتقال. وذلك كقولك، وقد تصدقت بدينار، ثم بعد إخبارك بأنك تصدقت بدينار، عنك لك وبداء لك أن تُخبر بأنك تصدقت بدينار: تصدقت بدينار. فالمبدل منه ح مذكور عن قصد وروية، ولم يتبين فساد قصده، كما تقدم في بدل النسيان. فالفرق بينهما واضح. وشرط بدل البداء، كما قال شيخ المحققين،^(٤) أن ترتقي من

(١) في الأصل: الغلط.

(٢) في الأصل: «الغلط». وفي الحاشية عن نسخة: اللفظ.

(٣) مثل هذه العبارة لا وجه له في العربية. انظر ص ٦٦٦ و ٤٣١- ٤٣٢.

(٤) هو الرضي الأستراباذي.

الأدنى إلى الأعلى، أي: كالمثال المذكور. وذكر أن بدل الغلط يصدق بهذه الأنواع الثلاثة، وأن النوعين الأولين لا يقعان في فصيح الكلام، بخلاف الثالث. قال: فإنه معتمد الشعراء كثيراً مبالغاً وتغنياً، كأنك تُغلط نفسك. وادّعاء الغلط وإظهاره أبلغ في المعنى من التصريح. انتهى ملخصاً.

والأكثر على أن العامل في البديل غير العامل في المبدل منه. واستدل له بظهور العامل في البديل،^(١) في نحو قوله تعالى^(٢): ﴿وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُثْبِتْهُمْ سُقُفًا مِنْ فضةٍ﴾، وقوله تعالى^(٣): ﴿قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضِعُوا، لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ﴾. فإن «بيوت» بدل من «من» و «من آمن» بدل من «الذين»، وقد ظهرت فيهما اللام.^(٤)

وقد حكي عن أبي علي الفارسي أنه قيل له: كيف تقول: إن البديل يكون إيضاحاً للمبدل منه، وهو من غير جملة؟ فقال: لما لم يظهر العامل في البديل وإنما دلّ عليه العامل^(٥) في المبدل [منه]، واتصل البديل بالمبدل في اللفظ، جاز أن يوضحه. انتهى. وذهب غير الأكثر

(١) سقط «غير العامل... في البديل» من م.

(٢) الآية ٣٣ من سورة الزخرف.

(٣) الآية ٧٥ من سورة الأعراف.

(٤) هذا ملهب النحاة، والحق أن البديل في الآيتين هو كل من الجار والمجرور، لا المجرور وحده. فهما في محل نصب بالبدلية، لأن المبدل منهما في محل نصب أيضاً، ولا تكرار للعامل. انظر إعراب الجمل ص ٣٢٥ - ٣٢٦.

(٥) سقط «في المبدل... العامل» من م. وما بين معقوفين هو منها.

إلى أنَّ العامل في البدل هو العامل في المبدل منه .

وهل يجوز أن يتعدّد البدل؟ قال الشيخ أبو حيان: أمّا بدل البداء عند من أثبتته فتكرّرت^(١) فيه الأبدال، وأمّا بدل الكلّ والبعض والاشتغال فلا نصّ عن أحد من النحويّين أعرفه في جواز التكرار فيها أو منعه . إلّا أنّ في كلام لبعض أصحابنا ما يدلّ على أنّه لا يتكرّر . انتهى .

(١) في الأصل: فيتكرّر .

[المنصوبات]

ولمّا فرغ من الكلام على المرفوعات شرع يتكلّم على المنصوبات ، فقال: **الْمَنْصُوبَاتُ**: جمع منصوب لا منصوبة ، بدليل قوله: **سِتَّةَ عَشَرَ** منصوبًا. وبدأ منها بالمفاعيل ، لأنها الأصل في المنصوبات ، وغيرها محمول عليها ومشبّه بها.

الأوّل منها: **الْمَفْعُولُ بِهِ نَحْوُ «زَيْدًا»** ، من قولك: **ضَرَبْتُ زَيْدًا**.
والثاني منها: **الْمَفْعُولُ الْمَطْلُوقُ نَحْوُ «ضَرْبًا»** ، من قولك: **ضَرَبْتُ ضَرْبًا**. وقَدّم المفعول به على المفعول المطلق ، مع أنّ المفعول المطلق هو المفعول حقيقة. ومن ثَمّ قَدّمه غير واحد ، لأنّ المفعول به أحوج إلى الإعراب لأنّه الَّذِي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس ، لولا الإعراب. ومن ثَمّ قال [غير] ^(١) **قُطِرَ**: المقتضي للإعراب تمييزُ الفاعل عن المفعول به ، كما تقدم.

والثالث منها: **الْمَفْعُولُ لِأَجْلِهِ نَحْوُ «تَأْدِيًا»** ، من قولك: **ضَرَبْتُ ابْنِي تَأْدِيًا**.

والرابع منها: **الْمَفْعُولُ فِيهِ** - قَدّم المفعول لأجله على المفعول فيه ، لأنّ المفعول لأجله أَدْخُلَ من المفعول فيه في المفعولية ، وأقرب إلى المفعول المطلق لكونه مصدرًا - **نَحْوُ «يَوْمَ وَخَلْفَ»** ، من قولك: **صَلَّيْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ**.

(١) تمة يقتضيها السياق. انظر الورقة ٦٣.

والخامِسُ منها المَفْعُولُ مَعَهُ نَحْوُ «النَّيْلِ»، من قولك: سِرْتُ والنَّيْلَ.
والسادِسُ منها: خَيْرٌ «كَانَ» وَخَيْرُ أَخَوَاتِهَا نَحْوُ «قَانِمًا»، من
قولك: كَانَ الشَّرُّ قَانِمًا.

والسَّابِعُ منها: اسْمٌ «إِنَّ» واسْمُ أَخَوَاتِهَا نَحْوُ «الظُّلَمِ»، من قولك:
إِنَّ الظُّلَمَ قَانِمٌ.

والثَّامِنُ منها: الحالُ نَحْوُ «راكبًا»، من قولك: جاءَ الأميرُ راکبًا.
والتَّاسِعُ منها: التَّمْيِيزُ نَحْوُ «مَالًا»، من قولك: انْتَهَبَ/النَّاسُ مَالًا.^(١)
والعاشرُ منها: المُسْتَثْنَى نَحْوُ «قَلِيلًا»، من قولك: هَلَكَتِ الفُرْسَانُ
إِلَّا قَلِيلًا.

والحادِثُ عَشَرَ منها: اسْمٌ «لَا» العامِلَةُ عَمَلَ «إِنَّ» نَحْوُ «شجاع»،^(٢)
من قولك: لا شُجاعَ حاضِرٌ. ولم يذكر خبر لا في المرفوعات.

والثَّانِي عَشَرَ منها: المُنَادَى المُضَافُ وَشِبْهُهُ أَي: شِبْهُ المضاف.
فالأوَّلُ أَي: المضاف نَحْوُ «غياث»، من قولك: يا غِيَاثَ المُسْتَفِيزِينَ.
والثَّانِي أَي: الشَّيْبِ «^(٣)» بالمضاف نَحْوُ «لطيفًا»، من قولك: يا لَطِيفًا بِالْعِبَادِ.

وكان الأولى عدم التَّقْيِيدِ بذلك،^(٤) كما فعل في اسم «لا»، لأنَّ
كلامه في المنصوبات الشاملة للمنصوب محلاً، بدليل ما سيأتي في
كلامه، من تقسيم المفعول به إلى ظاهر وإلى ضمير. وإنما أفرد المنادى

(١) التمييز هنا غير ظاهر، والفعل «انتَهَبَ» متعد إلى «مَالًا». فهو مفعول به.

(٢) م: لا شجاع.

(٣) في م وحاشية الأصل عن نسخة: المشبه.

(٤) أَي: بالمضاف وشبهه.

بالذكر، مع أنه من قسم المفعول به، لأن له أحكاماً تخصه.

وَالثَّالِثَ عَشَرَ منها: خَبَرٌ «كادَ» و خبر أخواتها - ولم يذكر اسم هذا القسم أي «كادَ» وأخواتها في المرفوعات - نَحْوُ «تزهق»، من قولك: كَادَتِ النَّفْسُ تَزْهَقُ.^(١)

وَالرَّابِعَ عَشَرَ منها: خَبَرٌ «ما» الْحِجَازِيَّةُ وخبر أخواتها نَحْوُ «أَبَرَّ»،^(٢) من قولك: ما أَحَدٌ أَبَرَّ مِنْ اللَّهِ. ولم يذكر اسم «ما» الْحِجَازِيَّةُ وأخواتها في المرفوعات.

وَالْخَامِسَ عَشَرَ منها: التَّابِعُ لِلْمَنْصُوبِ. وهو أربعة: نَعَتْ وتوكيدٌ وعطفٌ^(٣) وبدلٌ. فالتعت نَحْوُ «قَتِيلًا» من قولك: رَأَيْتُ رَجُلًا قَتِيلًا.

وَالسَّادِسَ عَشَرَ، وبه تتم المنصوبات: الْفِعْلُ الْمُضَارِعُ إِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ نَاصِبٌ وَلَمْ يَنْصِلْ بِأَخْرِهِ شَيْءٌ، يقتضي بناءه، كنون الإناث ونون التوكيد نَحْوُ «يفلح»، من قولك: لَنْ يَفْلَحَ الظَّالِمُ.

وفيه ما علمت من أَنَّ الكلام في المنصوبات ولو محلاً، وما اتصل به نون الإناث أو نون التوكيد من المنصوب محلاً. وقد قلنا أَنَّ قياس ما هنا أن يذكر الفعل المضارع المرفوع في المرفوعات.

ولها أي: لهذه المنصوبات أبوابٌ، تُذَكَّرُ فِيهَا.

(١) يعن أن جملة تزهق: في محل نصب خبر.

(٢) في م والشرح: «أخبر» في الموضعين.

(٣) م: «وعطف وتوكيد» مع إشارتي تقديم وتأخير.

[باب المفعول به]

الأوّل منها المَفْعُولُ بِهِ أي: الَّذِي فُعِلَ بِهِ الفعل، أي: تعلق به. فـ «أل» فيه موصولة. ^(١) وهو الاسمُ الصّريحُ أو المؤوّل المنصوب بقرينة المقام، الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ أي: تعلق به بلا واسطة فِعْلُ الْفَاعِلِ حَقِيقَةً، أي: الفاعل الحقيقِيّ، كـ «أَنْزَلَ اللهُ الْغَيْثَ»، و«خَلَقَ اللهُ الْعَالَمَ»، و«خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ [وَالْأَرْضَ]»، ^(٢) لتعلّق فعل الفاعل وهو الخَلْقُ بهما.

فقول غير واحد، في هذا: «إنه لا يجوز أن يكون مفعولاً به إلا على رأي المعتزلة - وهم أكثر النحاة - لأنّ المفعول به ما كان موجوداً قبل فعل الفاعل الَّذِي تعلق به. وهم يقولون: إنّ المعدوم [شيءٌ بمعنى] ذات مُستفترّة ^(٣) في العدم، وإبرازه للوجود معنى واقع عليه الَّذِي هو الخلق في المثالين المذكورين، كوقوع الضرب على المضروب»، مردودٌ لأنّه كما علمت، وصّرح به بعض المحققين، أنّ ليس من شرط المفعول به وجوده في الأعيان قبل إيجاد الفعل. وإنّما الشرط توقّف عقلية الفعل عليه، سواء كان موجوداً في الخارج نحو: ضربتُ زيداً، أم لم يكن موجوداً نحو: بنيتُ الدارَ. انتهى. ^(٤) وسنوضح هذا في باب المفعول المطلق.

(١) والجار والمجرور «به» في محل رفع نائب فاعل ولا يعلقان. وكذلك أشباه الجمل مع المفاعيل الأخرى. م: موصول.

(٢) الآية ٤٤ من سورة النكبات. وما بين معقوفين يقتضيه السياق.

(٣) م: «مفترة». وما بين معقوفين هو منها. وفي الحاشية عن نسخة: مفررة.

(٤) سقطت من م.

أو وقع عليه فعل الفاعل مجازاً أي: الفاعل المجازي، أي: غير الحقيقي، وهو الاصطلاح، نحو: أثبت الربيع البقل.

وبتفسير الفعل بالتعلق، يُعلم^(١) أن قوله: «ويصح نفي أي: فعل الفاعل عنه أي: عن المفعول» غير محتاج إليه، لأن تعلق الفعل به أعم من أن يكون على جهة الثبوت أو النفي، لأن هذه الزيادة إنما أتت بها،^(٢) لتدخل نحو «زيداً»، من قولك: ما ضربت زيداً. فإن «زيداً»: مفعول به، مع أن الفعل منفي عنه،^(٣) لتعلق فعل الفاعل به [على]^(٤) جهة النفي.

على أن الإتيان بهذه الزيادة مضر، لأن حاصل التعريف^(٥) ح أن المفعول به يُعتبر فيه أمران: وقوع الفعل عليه، وصحة نفيه عنه. فمتى تخلف أحدهما لم يكن مفعولاً به، وإن وُجد الآخر. والفعل في «ما ضربت زيداً» منفي عن زيد وليس واقعاً عليه، فلا يكون مفعولاً به لتخلف وقوع الفعل عليه.

ويقولنا «المنصوب»، يخرج المجرور في نحو: مررتُ بزيد. فإن «زيداً» وإن كان في الحقيقة / مفعولاً به إلا أنه^(٦) في الاصطلاح لا ١٧٢

(١) م: «وتفسير الفعل بالتعلق تبين». وفي الحاشية عن نسخة: يعلم.

(٢) م: جاء بها.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) تمة مكانها كلمة مطبوعة في الأصل.

(٥) هذا على أن العبارة المذكورة هي من التعريف، كما هو المتبادر. ويجوز أن تكون كلاماً مستأنفاً، بعد تمام التعريف، لدفع توهم أن التعريف لا يشمل مفعول الفعل المنفي. انظر المطار ص ١٢٣.

(٦) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية، وهو كثير في كلام المتأخرين والمعاصرين. انظر ص ٤٣١- ٤٣٢ و ٦٦٦، وانظر آخر الفقرة، تجد ما هو أقرب إلى الصواب.

يطلق عليه لفظ المفعول به. نَبّه عليه شيخ المحققين.^(١) وبقولنا «بلا واسطة»، يخرج المنادى نحو: يا عبدَ الله. فإنّه وإن كان في الحقيقة مفعولاً به لكنّه^(٢) في الاصطلاح لا يطلق عليه لفظ المفعول به.

[الظاهر والمضمر]:

وهو، أي: المفعول به المتقدّم ذكره، يكون على قِسْمَيْنِ: ظاهرٍ ومُضْمَرٍ. وقد تقدّم في «باب الفاعل» أنّ أقسام الظاهر ثمانية، وقدّم فيه حقيقة الضمير، وقدّمنا أنّه ينقسم إلى مسترٍ وبارز، والبارز ينقسم إلى متصل ومنفصل.

وإذا أردت معرفة كلّ، من المفعول الظاهر والمضمر،^(٣) فالـمفعول به الظاهرُ الصريح نحو «زيداً» من قولك: صَرَبْتُ زَيْدًا، لتعلّق فعل الفاعل به على جهة الثبوت، و«زيداً» [من نحو قولك]:^(٤) ما صَرَبْتُ زَيْدًا، لتعلّق فعل الفاعل به على جهة التثني، والظاهر المؤوّل نحو قوله، تعالى^(٥): «وَلَا تَخَافُونَّ أَنْكُمُ اشْرَكْتُمْ بِاللّهِ» أي: إشراككم. وقس على ما تقدّم، أي: على ما ذكره،^(٦) بَقِيَّةُ أَقْسَامِ الظَّاهِرِ الثَّمَانِيَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ فِي الْفَاعِلِ. فلا عود ولا إعادة.

والمفعول به المُضْمَرُ لا يكون مسترّاً، وإنّما يكون بارزاً. والبارز

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) انظر التعليقة قبل المقدمة. م: لكن.

(٣) م: «والضمير». وفي الحاشية عن نسخة: والمضمر.

(٤) من م.

(٥) الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٦) م: ما ذكر.

قِسْمَانِ لَا ثَالِثَ لَهُمَا: مُتَّصِلٌ بِعَامِلِهِ، وَمُنْفَصِلٌ عَنْهُ أَي: عَنْ عَامِلِهِ:
فَالْمُتَّصِلُ بِعَامِلِهِ مَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَلَا يَلِي «إِلَّا» فِي الْاِخْتِيَارِ.
وَفِيهِ أَنَّ^(١) هَذَا يَصْدُقُ عَلَى الثَّاءِ مِنْ «قَمْتُ»، مَعَ أَنَّهَا فَاعِلٌ لَا مَفْعُولٌ
بِهِ. فَهُوَ غَيْرُ مَانِعٍ.

وَالْمُنْفَصِلُ عَنْ عَامِلِهِ بِخِلَافِهِ، وَهُوَ مَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَيَلِي^(٢)
«إِلَّا» فِي الْاِخْتِيَارِ. وَفِيهِ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَى نَحْوِ «أَنَا»، لِأَنَّهُ يَلِي «إِلَّا» فِي
الْاِخْتِيَارِ. تَقُولُ: «مَا قَامَ إِلَّا أَنَا»، مَعَ أَنَّهُ فَاعِلٌ لَا مَفْعُولٌ بِهِ. فَهُوَ غَيْرُ مَانِعٍ.
وَأُجِيبَ بِأَنَّ «مَا» وَاقِعَةٌ، فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، عَلَى الْأَسْمِ الْمَنْصُوبِ
لَفْظًا أَوْ مُحَلًّا، بِقَرْنَةِ الْمَقَامِ وَالتَّمْثِيلِ، وَكُلٌّ مِنَ الثَّاءِ وَ«أَنَا» اسْمٌ مَرْفُوعٌ.
فَهَذَا تَعْرِيفٌ لِنَوْعٍ مِنَ الْمُتَّصِلِ وَهُوَ الْمَنْصُوبُ، لَا لِمُطْلَقِ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ
الشَّامِلِ كُلُّهُمَا لِلْمَرْفُوعِ.

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفًا لِمُطْلَقِ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ
عَنِ الْمَقَامِ وَالتَّمْثِيلِ، فَتَكُونُ «مَا» وَاقِعَةً عَلَى الْأَسْمِ مُطْلَقًا، أَعْمٌ مِنْ أَنْ
يَكُونَ مَنْصُوبًا أَوْ مَرْفُوعًا مُتَّصِلًا أَوْ مُنْفَصِلًا، فَلَا يَرْدُ مَا ذُكِرَ لِأَنَّ الْأَوَّلَ
مُتَّصِلٌ وَالثَّانِي مُنْفَصِلٌ.

فَإِنْ قِيلَ: يَلْزَمُ مِنْ كَوْنِ الضَّمِيرِ لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ إِلَّا يَلِي «إِلَّا»
فِي الْاِخْتِيَارِ وَبِالْعَكْسِ. فَمَا فَائِدَةُ الْجَمْعِ بَيْنَهُمَا؟ أُجِيبُ بِأَنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّ
مَا لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ لَا يَلِي «إِلَّا» فِي الْاِخْتِيَارِ. أَلَا تَرَى أَنَّ نَحْوَ «أَنَا»
لَا يَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهِ، وَيَلِي «إِلَّا» فِي الْاِخْتِيَارِ؟ وَعَلَى التَّسْلِيمِ وَأَنَّ

(١) فِي الْأَصْلِ: «أَنْ»، جُمِلَتْ «أَنَّهُ» بِقَلَمِ آخِرٍ، مَعَ الْخَافِ «هَذَا» بِالْحَاشِيَةِ.

(٢) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ: وَلَا يَلِي.

الكلام في المنصوب، فالغرض من ذلك مُجَرِّد الإيضاح.
 وخرج بالاختيار الضرورة، فلا يَرِد ما جاء في الضرورة، من نحو
 قول القائل: ^(١)

❖ أَلَا يُجَاوِرُنَا، إِلَّاكَ، دَيَّارُ ❖

إِذ ^(٢) القياس: «إِلَّا إِيَّاكَ». فجاء بالمتصل موضع المنفصل. وأنكر
 المبرّد ورود ذلك، وأنشد: «سِوَاكَ دَيَّارُ».
 وكذا ^(٣) قول الفرزدق من قصيدة: ^(٤)

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الْأُمُوتِ، قَدْ ضَمِنْتُ إِيَّاهُمْ الْأَرْضُ، فِي دَهْرِ الدَّهَارِ
 أَي: الزَّمَنِ الطَّوِيلِ. حيث قَدِمَ الضَّمِيرُ الْمُتَّصِلُ عَلَى فَاعِلِهِ ^(٥) فأنفصل.
 وَالْأَصْلُ: ضَمِنْتُهُمْ. وإنما كان هذا ضرورة لآتِهِ لا يجوز في السَّعَةِ
 الْإِثْنَانِ بِالضَّمِيرِ مَنْفَصِلًا، مع إمكان الإِثْنَانِ بِهِ مُتَّصِلًا. لا يقال في نحو
 «قَمْتُ وَأَكْرَمْتُهُ»: قَامَ أَنَا وَأَكْرَمْتُ إِيَّاهُ.

وَكُلُّ مِنْهُمَا أَي: مِنَ الْمُتَّصِلِ وَالْمُنْفَصِلِ الْمَذْكُورَيْنِ اثْنَا عَشَرَ
 قِسْمًا ^(٦). وقد قَدَّمْنَا فِي «بَابِ الْفَاعِلِ» أَنَّهُ ^(٧) كَانَ الْقِيَاسُ أَنْ يَكُونَ

(١) عجز بيت صدره:

وما تُبَالِي، إِذَا مَا كُنْتُ جَارَتَنَا

الخصائص ١: ٣٠٧ وشرح المفصل ٣: ١٠٣ والمغني ص ٤٩٢ وشرح أبياته ٦:
 ٣٣٣ والخزانة ٢: ٤٠٥ والعيني ١: ١٥٣. وديار أي: أحد.

(٢) في الأصل: إِذَا.

(٣) سقطت هذه الفقرة من م.

(٤) ديوان الفرزدق ص ٢٦٦ والخزانة ٢: ٤٠٩. والباعث هو الله يبعث الموتى.

(٥) في الأصل: عَلَى عَامِلِهِ.

(٦) فوقها في م: نَوْعًا.

(٧) سقطت من م.

أربعة عشر قسمًا - (١) سبعة منها للحاضر وهو المتكلم والمخاطب،
 وخمسة منها للغائب وهو غير المتكلم والمخاطب. فلا يُشكّل أن «إنا»
 تُستعمل في الباري - «سبحانه وتعالى عما يقولون علواً كبيراً» - (٢) ولا
 يوصف بالغيبة كما سيأتي.

أمثلة المتصّل: زيد «أكرمني» للمتكلّم وحده، وزيد «أكرمنا»
 يفتح الميم للمتكلّم ومعه غيره أو معظمًا نفسه. وإنما قيّد بفتح الميم
 لأن «نا» مع سكون الميم تكون فاعلاً لا مفعولاً.

زيد «أكرمك» يفتح الكاف للمفرد المخاطب المذكر، وزيد
 «أكرمك» بكسرهما أي: الكاف للمفردة المخاطبة المؤنثة، وزيد
 «أكرمكما» لِمثنى المخاطب مطلقاً، أي: مذكراً كان أو مؤنثاً، وزيد
 «أكرمكم» لجماعة الذكور المخاطبين، وزيد / «أكرمكن» لجماعة
 الإناث المخاطبات.

زيد «أكرمهُ» للمفرد المذكر الغائب. والأولى إسقاط «المذكر»
 لاستعماله في الباري - سبحانه وتعالى - وهو لا يوصف بذلك. وفيه أنه
 يُستعمل (٣) في اللفظ الدالّ، وهو يوصف بآته مذكر، والاسم الظاهر من
 قبيل الغيبة. (٤)

زيد «أكرمها» للمفردة المؤنثة الغائبة، وزيد «أكرمهما» للمثنى

(١) فوقها في م: نوعاً.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الإسراء.

(٣) يعني أن الضمير يستعمل للمذكر والغائب.

(٤) سقط «والاسم الظاهر من قبيل الغيبة» من م.

الغائب مُطْلَقًا، أي: مذكّرًا كان أو مؤنثًا، وزيد «أَكْرَمَهُمْ» لِيَجْمَاعُوا الذُّكُورَ
الغَائِبِينَ،^(١) وزيد «أَكْرَمَهُنَّ» لِيَجْمَاعُوا الإِنَاثَ الْغَائِبَاتِ.

والكافُ والهاءُ فِيهِنَّ أي: في «أَكْرَمَكَ وَأَكْرَمَهُ» وما بعدهما هيَ
الضَّمِيرُ وَحَدَّهَا، وما اتَّصَلَ بهما من الميمِ والألفِ في «أَكْرَمَكُما وَأَكْرَمَهُما»،
والميمِ في «أَكْرَمَكُم وَأَكْرَمَهُم»، والتَّوْنُ الْمَشْدَدَةُ في «أَكْرَمَكُنَّ وَأَكْرَمَهُنَّ»،
حروف دالّةٌ على التثنية والجمع تذكيرًا وتأنيتًا.

ومقتضى كلامه أَنَّ الألفَ في «أَكْرَمَهُما» ليست من مُسَمًّى الضميرِ،
وهو قياس «هي»^(٢) عند الكوفيّين، حيث ذهبوا إلى أَنَّ الضمير هو^(٣)
الهاء وحدها. وتقدّم عن البصريّين أَنَّ الضمير هو المجموع، وقياسه هنا
أَن يكون كذلك.

ويُقالُ في كُلِّ مِنْها، أي: لفظِ الْبَاءِ و«نا» والكاف^(٤) والهاءُ:
ضَمِيرٌ مُتَّصِلٌ فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ. وَهُوَ اسْمٌ مَبْنِيٌّ لِلشَّبهِ
الوَضْعِيِّ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ إِعْرَابٌ. وهذه الْبَاءُ الَّتِي هِيَ ياءُ الْمُتَكَلِّمِ، كما
تكون في محلِّ نَصَبٍ، تكون في محلِّ جَرٍّ وكذا الْكافُ والهاءُ، كما
يكونان في محلِّ نَصَبٍ، يكونان في محلِّ جَرٍّ. وأما «نا» فقد علِمَتْ
أَنها تكون في المحالِّ الثلاثة.

وأمثلةُ الْمُتَفَصِّلِ: زيد «إِنِّي أَكْرَمُ»، لِلْمُتَكَلِّمِ وَحَدَّهُ، وزيد «إِنَّا»

(١) سقطت بقية الفقرة من م.

(٢) في الأصل: «من». وفي الحاشية عن نسخة: «هي». وفي حاشية م عن نسخة:
حتى.

(٣) في الأصل: «هي». وفي الحاشية عن نسخة: هو.

(٤) م: والكاف ونا.

أَكْرَمَ، لِلْمُتَكَلِّمِ وَمَعَهُ غَيْرُهُ أَوْ الْمُعْظَمُ نَفْسُهُ، وَزَيْدٌ «إِيَّاكَ» يَفْتَحُ الْكَافِ
 أَكْرَمَ، لِلْمُخَاطَبِ الْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَزَيْدٌ «إِيَّاكَ» أَكْرَمَ، ^(١) يَكْسِرُهَا أَيِ:
 الْكَافِ لِلْمُخَاطَبَةِ الْمَفْرَدَةِ الْمُؤَنَّثَةِ، وَزَيْدٌ «إِيَّاكُمَا» أَكْرَمَ، لِمُتَنَّى ^(٢)
 الْمُخَاطَبِ مُطْلَقًا، أَيِ: مَذْكُورًا أَوْ مُؤَنَّثًا، وَزَيْدٌ «إِيَّاكُمْ» أَكْرَمَ، لِبَجَاعَةِ
 الذُّكُورِ الْمُخَاطَبِينَ، وَزَيْدٌ «إِيَّاكُمْ» أَكْرَمَ، لِبَجَاعَةِ الْإِنَاثِ الْمُخَاطَبَاتِ.

وَزَيْدٌ «إِيَّاهُ» أَكْرَمَ، لِلْمُفْرَدِ الْغَائِبِ، وَزَيْدٌ «إِيَّاهَا» أَكْرَمَ، لِلْمُفْرَدَةِ
 الْغَائِبَةِ، وَزَيْدٌ «إِيَّاهُمَا» أَكْرَمَ، لِمُتَنَّى الْغَائِبِ مُطْلَقًا مَذْكُورًا أَوْ مُؤَنَّثًا، وَزَيْدٌ
 «إِيَّاهُمْ» أَكْرَمَ، لِبَجَاعَةِ الذُّكُورِ الْغَائِبِينَ، وَزَيْدٌ «إِيَّاهُنَّ» أَكْرَمَ، لِبَجَاعَةِ
 الْإِنَاثِ الْغَائِبَاتِ.

و«إِيَّا» فِيهِنَّ ^(٣) أَيِ: فِي «إِيَّايَ وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ» وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا مِنْ
 فُرُوعِهَا، يَكْسِرُ الهمزة وَتَشْدِيدِ التَّحِيَّةِ، هِيَ الضَّمِيرُ وَحْدَهَا، وَمَا اتَّصَلَ
 بِهَا حُرُوفٌ دَالَّةٌ عَلَى التَّكَلُّمِ وَالْخِطَابِ وَالْقِيَةِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ وَالْإِفْرَادِ
 تَذَكِيرًا وَتَأْنِيثًا.

وَيُقَالُ فِي «إِيَّا» فِي كُلِّ مِنْهَا، أَيِ: مِنْ هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ: ضَمِيرٌ مُنْفَصِلٌ
 فِي مَحَلِّ نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ. وَهُوَ اسْمٌ مَبْنِيٌّ لِمَا تَقْدَمُ، لَا يَظْهَرُ فِيهِ
 إِعْرَابٌ. وَلَا تَكُونُ «إِيَّا» إِلَّا فِي مَحَلِّ نَصَبٍ.

فَإِنْ قِيلَ: حَيْثُ كَانَ التَّكَلُّمُ وَالْخِطَابُ وَالْقِيَةُ مَدْلُولَاتٍ ^(٤) لِهَذِهِ

(١) سقطت من الأصل و م، والحفت بحاشية الأصل مصححًا عليها.

(٢) في الشرح: للمتنى.

(٣) م: فلايا فيهن.

(٤) م: مدولاً.

اللّواحق، يلزم ألا يكون الضمير دالاً على متكلم أو مخاطب أو غائب، أي: على الذات مع الصّفة المذكورة، بل على مجرد الذات. وهو خلاف ما قدّمه المصنّف في «باب الفاعل»، من أنّ الضمير ما دلّ على متكلم أو مخاطب أو غائب، أي: على الذات مع الصّفة المذكورة.

أُجِيب بأنّ التّكلم والخطاب والغيبة ليست مدلولات لتلك اللّواحق، وإنّما هي مدلولات للضمير. لكن لما كان لا تُعلّم دلالة على ذلك إلّا بتلك اللّواحق تُسبّط الدّلالة على ذلك لتلك اللّواحق. فهذه اللّواحق من القرينة المُعيّنة للمعنى المراد، من المشترك. ومن المعلوم أنّ قرينة المشترك لا يتوقّف عليها أصل دلالة على ذلك المعنى، بل تعيّن ذلك المدلول.

هذا. واختار الشّيخ أبو حيّان ما ذهب إليه بعض البصريّين وجمع من الكوفيّين، أنّ هذه اللّواحق هي الضّمائر، وكلمة «إِنا» عماد، أي: زِيدَتْ للاعتماد عليها. واختار الشّيخ ابن مالك ما ذهب إليه جمع منهم الخليل أنّ كلّاً من «إِنا» ولواحقها ضميرٌ أضيف الأوّل للثاني، والثاني ١٧٤ في / محلّ جرّ بإضافة الأوّل إليه، وذهب الزّجاج إلى أنّ «إِنا» اسم ظاهر لا ضمير، واللّواحق ضمائر في محلّ جرّ بإضافته إليها.

[باب المفعول المطلق]:

والثاني منها أي: من المنصوبات: المفعولُ المطلقُ عن التقييد
بصلة أي: الذي يصدق عليه قولنا: «مفعول» صدقاً غير مقيّدٍ بجارٍ،
حرفٍ أو ظرفٍ.

ومن ثم قال سيد المحققين: ^(١) ولفظ المطلق إشارة إلى عدم
التقييد، لا للتقييد بالإطلاق. وقول المصنف أي: «الذي يصدق عليه
قولنا» النح ظاهره أنه لا يقال لغيره من المفاعيل حتى المفعول به:
«مفعول» من غير تقييد. وبه صرح ابن هشام، حيث قال: المفعول
المطلق: ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، والمفعول به: ما لا يقع عليه
ذلك إلا مقيّداً بقولك: «به». انتهى.

وهو مخالف لما في «المغني» من قوله: جرى اصطلاحهم على أنه
إذا قيل: «مفعول»، وأُطلق لم يُرد إلا المفعول به، لما كان أكثر المفاعيل
دوراً في الكلام خفوا اسمه. وإنما كان حق ذلك ألا يصدق إلا على
المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيّداً
بقيد الإطلاق. انتهى. وإنما كان حق المفعول المطلق ذلك لأنه
المفعول حقيقة للفاعل.

وقد يجاب بأن المراد المفعول المطلق والمفعول به حقهما ما ذكر
فيهما، وإن كان الاستعمال جاء بخلافه، بخلاف بقية المفاعيل فإنها

(١) هو السيد الجرجاني.

ليست بمفعول للفاعل ، وتسمية كل منها مفعولاً إنّما هو ^(١) باعتبار تعلق فعل الفاعل به ، لكونه وقع عليه [أو نُفي عنه] ^(٢) أو وقع ^(٣) لأجله أو وقع فيه أو وقع معه .

فلذلك ^(٤) احتاجت في حمل المفعول عليها إلى التقييد بالصلة ، فقول: مفعوله به أو له أو فيه أو معه . وهذا اصطلاح أهل البصرة . وأما أهل الكوفة فلا يسمّون مفعولاً إلّا المفعول به ، وما عداه يسمّونه الشّبيه بالمفعول .

وهو أي: المفعول المطلق: المصدّرُ الفضلة . وقد علمت أن المصدر اصطلاحاً هو اللفظ الدّالّ على الحَدَث الجاري على فعله ، ولغةً هو نفسُ الحَدَث . وهو المفعول للفاعل ^(٥) حقيقةً .

وتسمية اللفظ الدّالّ عليه مفعولاً إنّما هو ^(٦) بالنّظر لدلالته عليه نظراً إلى الغالب ، من أن الحكم على اللفظ حكم على ما هو مدلوله . وفي كلام سيّد المحقّقين ^(٧) أنّ المفعول المطلق اسم للأثر الحاصل بالمصدر . قال: لكن لما كان المعنى المصدريّ وأثره متقاربين لم يفرّق بينهما أهل اللغة . ولذا قالوا: إنّ المفعول المطلق هو المصدر . والتّحقيق ما ذكرنا . انتهى . أي: من أنّه الحاصلُ بالمصدر لا نفسُ المصدر .

(١) كذا بالمذكر . انظر التلميّة قبل الأخيرة .

(٢) من م .

(٣) في حاشية الأصل من نسخة: أو نفي .

(٤) م: ولذلك .

(٥) م: مفعول الفاعل .

(٦) كذا بتذكير الضمير ، لأن المبتدأ «تسمية» اكتسب التذكير بإضافته إلى مذكر .

(٧) هو السيد الجرجاني .

[المؤكد والمبين]:

وذلك المصدر هو **المؤكد لعامله**، أي: لما اشتمل عليه عامله، من المصدر بمعنى الحدث الذي تضمنه عامله، ^(١) [من المصدر بمعنى الحدث]، فيفيد ما يفيد عامله من ذلك المصدر من غير زيادة، أو **المبين لنوعه** أي: لنوع ما اشتمل عليه عامله من ذلك المصدر زيادة على التأكيد، أو **المبين لعدده** أي: عدد ما اشتمل عليه عامله من ذلك المصدر، أي: لعدد مراته زيادة على التأكيد.

وإذا أردت معرفة كل من ذلك المصدر **المؤكد لعامله**، وما ذكر معه، فال**مؤكد لعامله** أقسام ثلاثة، لأن عامله تارة يكون فعلاً نحو: ضربت ضرباً، أي: أحدثت ضرباً ضرباً، ^(٢) وتارة يكون أي: عامله وصفاً نحو: أنا ضارب ضرباً، أي: أنا موجد ضرباً ضرباً، ^(٣) وتارة يكون أي: عامله مصدرًا نحو: عجب من ضربك ضرباً، أي: من أن ضربت ضرباً ضرباً. ^(١)

فالتأكيد في الحقيقة كما علمت إنما هو للمصدر الذي اشتمل عليه العامل، لا نفس العامل، ونسبته للعامل توسعاً. ^(٢) ولما كان هذا المؤكد بمنزلة تكرير الفعل لم يثن ولم يجمع اتفاقاً. فلا يقال: ضربت ضربين، ولا ضربت ضربين لأن الفعل لا يثنى ولا يجمع. **والمبين لنوعه** أي: لنوع عامله أقسام أربعة، لأنه إما أن يكون

(١) م: «عامل». وما بين معقوفين هو منها، ولبه تكرار لما مضى قبل.

(٢) سقطت من م.

(٣) أي: حاصلة توسعاً.

مَبِينًا بِالْوَصْفِ أَي: بِسَبَبِهِ^(١) إِمَّا مَعَ ذِكْرِ الْمَوْصُوفِ نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبًا شَدِيدًا، أَوْ بِدُونِ ذِكْرِهِ نَحْوُ: ^(٢) «مَنْ عَمِلَ صَالِحًا»، أَي: عَمَلًا صَالِحًا، أَوْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَبِينًا بِالْإِضَافَةِ أَي: بِسَبَبِهَا نَحْوُ: ضَرَبْتُ/ ضَرَبَ الْأَمِيرُ، أَي: ضَرْبًا مِثْلَ ضَرْبِ الْأَمِيرِ، أَوْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَبِينًا بِالْإِشَارَةِ أَي: بِسَبَبِهَا نَحْوُ: ضَرَبْتُ ذَلِكَ الضَّرْبَ - وَفِي جَعْلِ هَذَا الْأَخِيرِ مِنَ الْمَصْدَرِ الْمَبِينِ نَظَرٌ. وَإِنَّمَا هُوَ مِمَّا يَهْوِبُ عَنِ الْمَصْدَرِ فِي ذَلِكَ، كَمَا سَنَبَيِّنُهُ - أَوْ إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَبِينًا بِسَبَبِ لَامِ الْعَهْدِ نَحْوُ: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، أَي: الْمَعْهُودَ لِلْمُخَاطَبِ.

وَالْأَصَحُّ جَوَازُ تَثْنِيَةٍ وَجَمْعُ هَذَا النَّوعِ نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَيْنِ^(٣) ضَرْبًا عَنيفًا وَضَرْبًا رَفِيقًا، وَضَرْبًا مُخْتَلَفًا. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا»^(٤).

وَالْمُبَيَّنُّ لِعَدَدِهِ أَي: لِعَدَدِ عَامِلِهِ، أَي: مِنْ مَرَّةٍ أَوْ مَرَّتَيْنِ أَوْ مَرَاتٍ. وَهَذَا النَّوعُ يُثْنَى وَيُجْمَعُ اتِّفَاقًا، نَحْوُ: ضَرَبْتُ ضَرْبَةً أَوْ ضَرْبَتَيْنِ أَوْ ضَرْبَاتٍ.

[المصدر وما ينوب عنه]:

وخرج بـ «المصدر» غيره، من الحال المؤكدة نحو^(٥): «وَلَى مُدَبِّرًا»،

(١) أقمعت ههنا واو في م.

(٢) الآية ٩٧ من سورة النحل.

(٣) في الأصل وم: ضربتين.

(٤) الآية ١٠ من سورة الأحزاب. وفي الأصل: «الظنون». وهي قراءة. انظر المفصل

في تفسير القرآن الكريم ص ١٥٠٨ و ١٥٣١ و ١٥٣٢.

(٥) الأيتان: ١٠ من سورة النمل و ٣١ من سورة القصص.

أو من الذوات،^(١) فلا يُصَبِّ مفعولاً^(٢) على الحقيقة. وفي كلام ابن هشام:^(٣) توهم أكثر النحويين أن المفعول المطلق لا يكون إلا حَدَثًا. والذي دعاهم لذلك أنهم يمثلون بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال لا الذوات. ولو مقلوا بأفعال الله - عز وجل - لظهر لهم أنه لا يختص بذلك، لأن الله - تعالى - مُوجِدٌ للأفعال والذوات جميعاً.

وبنى على ذلك أن «السموات» من قوله تعالى^(٤): ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ﴾ مفعول مطلق أي: لبيان النوع، كما صرح به ابن الحاجب. وإنما كان ذلك مفعولاً مُطلقاً لأنه يقع عليها اسم مفعول بلا قيد، إذ يقال فيها: «مفعولة» لا «مفعولة بها».

وأقول: ذكر التقي السبكي أن من ادعى كون «السموات» مفعولاً مطلقاً بناء على أن الخلق عين^(٥) المخلوق. فهو من المصدر. وقد قال في خلق الله العالم: وإن^(٦) كان في ذاته موجوداً بفعل الله فالخلق واقع له، فاندرج تحت حَدِّهم المفعول به، وإن زاد بأمر آخر، وهو كون ذاته موجودة بفعل الله. أي: وقد قالوا: إنَّ المفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعل إيجاده.

والحق أن المفعول المطلق لا يكون إلا مصدراً، ولا يشترط أن

(١) يعني أسماء الذوات.

(٢) أي: مفعولاً مطلقاً.

(٣) انظر المغني ص ٧٣٦ - ٧٣٧.

(٤) الآية ٤٤ من سورة العنكبوت.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: غير.

(٦) في الأصل: وإنما.

يكون مفعولاً للفاعل حقيقةً، ليشمل الأمور القائمة بالفاعل، كالعلم القائم بذاته - تعالى - كما أننا لا نشترط في الفاعل أن يكون قَعْلَ الفِعْلِ حقيقةً نحو علم الله . انتهى .

وذكر الجلال السيوطي أن للإمام الشبكي تأليفين في هذه المسألة: أحدهما مَطْوَل، والآخر تلخيص له، ذكر فيه أن نحو «السموات وصالحاً»، في ﴿خَلَقَ اللهُ السَّمَاوَاتِ﴾ وعملتُ صالحاً، هو نفس المفعول لا محلّ الفعل، والمفعول غيره نحو «زَيْدًا» من قولك: ضَرَبْتُ زَيْدًا. فَإِنَّ «زَيْدًا»: مفعول به لأنّه محلّ الفعل، والمفعول الذي أوجده الفاعل هو الضَرْب. وإنّما سَرَى الغلطُ^(١) مِنْ ظَنٍّ أَنَّ المفعول المطلق شرطه أن يكون مصدرًا، وليس كذلك. فليس كلّ مفعول مطلق^(٢) مصدرًا. انتهى. وهو موافق ما تقدّم عن ابن هشام.

ويقولنا «الفضلة» [خرج]^(٣) نحو قولك: ضَرَبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ.^(٤) فإنّه وإن كان مصدرًا مؤكّداً لعامله ليس من المفعول المطلق، لأنّه عُمدة لا فضلة، لأنّه نائب الفاعل - ونحو قولك: ضَرَبْتُكَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وَضَرَبْتُكَ ضَرَبَتَانِ. فَإِنَّ الأوّل مصدر مبين لنوع عامله، والثاني مبين لعدده، وليسا من المفعول المطلق لأنهما عُمدة لا فضلة، لأنهما خبر. وقد ينوب على التوسّع - وهو ارتكاب اللّغة المولّدة - عن

(١) في الأصل: وإنما سد عن اللفظ.

(٢) م: وليس كل مفعول مطلق.

(٣) تمة يقتضيها السياق.

(٤) م: ضَرَبْتُكَ شَدِيدًا.

المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق غير المصدر. وهو إما نائب عن المصدر المؤكّد، أو عن المصدر المبيّن:

فالأوّل: ما ناب^(١) عن المصدر ممّا هو مشارك له في مادّته وحروفه، كاسم المصدر غير العَلَم نحو: اغْتَسَلَ غُسْلًا، أو اسم العين نحو^(٢): «وَاللّٰهُ أَتَيْكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا» - ومنه «ضَبَّة» في قول «المنهاج»: وما ضُبِبَ بنهب أو فُضّة ضَبَّةٌ كبيرة، كما أشار إليه شارحه المحقّق -^(٣) أو المصدر لفعل آخر نحو^(٤): «وَتَبَيَّلَ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا»، أو ما هو مُرادف له معنًى^(٥) نحو: قَعَدَ جُلُوسًا، بناء على أنّ ذلك المرادف منصوب بالفعل المذكور، وهو مذهب المازنيّ. والمنقول عن الجمهور أنّ ناصبه فعل مقدّر من لفظه.

والثاني: ما ناب عن المصدر ممّا يدلّ/ عليه من صفته نحو: ١٧٦ ميرثُ أحسنَ السَّيرِ، أو من ضميره نحو قوله، تعالى: «لَا أُعَذِّبُهُ أَحَدًا مِنَ الْعَالَمِينَ»^(٦)، أو من إشارة إليه كـ «ضربتُه ذلك الضَّربَ» كما علمت، أو من دالّ على نوعه نحو: رَجَعَ الْقَهْقَرَى، أو على عدده نحو:

(١) م: مما ناب.

(٢) الآية ١٧ من سورة نوح. والنبات: اسم مصدر للفعل: أتيت. فليس اسم عين. وكذلك «ضبة» من الفعل: ضُِبِبَ.

(٣) هو السعد التتازاني.

(٤) الآية ٨ من سورة المزمل.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: معين.

(٦) الآية ١٥٥ من سورة المائدة. و «من العالمين» ليس في م.

﴿تَمَائِينَ جَلْدَةً﴾،^(١) أو على آله كـ «ضربته سوطاً» - وهو سماعي فلا يجوز نحو: كتبته قلماً - أو من «كلّ أو بعض» مضاف للمصدر نحو^(٢): ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾، وضربته بعض الضرب.

(١) الآية ٤ من سورة النور.

(٢) الآية ١٢٩ من سورة النساء.

[باب المفعول لأجله]

الثالث منها: المفعول لأجله. وهو السبب الحامل للفاعل على الفعل. ويُقال له أيضاً: المفعول له، ويقال له أيضاً: المفعول من أجله. وهو المصدر القلبي المذكور علة لحدث شاركه أي: شارك المصدر، بالنصب مفعول مقدم، الحدث: بالرفع فاعل مؤخر. ويجوز العكس، والأول أولى.

والمراد المشاركة في الزمان والفاعل، أي: بأن يكون زمنهما واحداً، وفاعلهما واحداً. وله ثلاثة أحوال: مجرد من «أل» والإضافة، ومقرون بـ «أل»، ومضاف.

[النكرة والمعرفة]:

فالحال الأول أي: المجرد من «أل» والإضافة نحو: قُمتُ إجلالاً للشيخ. فـ «إجلالاً»: ^(١) مصدر قلبي، وفاعل القيام والإجلال واحد، وهو المتكلم، لأن القيام والإجلال صدرتا منه وقاما به. فقد ذكر شيخ المحققين ^(٢) أن معنى مشاركتهما في الفاعل أن يقوموا بشيء واحد. وزمنهما واحد، لأن القيام قارن الإجلال في الزمان.

وقد ذكر شيخ المحققين أن معنى مشاركتهما في الزمان أن يقع الحدث في بعض زمان المصدر نحو: جئتكَ طمعاً في معروفك، أو

(١) في الأصل وم: «الإجلال». وفي حاشية الأصل عن نسخة: فإجلالاً.

(٢) هو الرضي الأستراباذي.

يكون أَوَّلُ زَمَانِ الْحَدَّثِ آخِرَ زَمَانِ الْمَصْدَرِ نَحْوُ: حَبَسْتُكَ خَوْفًا مِنْ^(١)
فِرَارِكَ، أَوْ بِالْعَكْسِ نَحْوُ: جِئْتُكَ إِصْلَاحًا لَكَ.

وَالْحَالُ الثَّانِي أَيْ: الْمَقْرُونُ بِـ «أَلِ» نَحْوُ: صَرَبْتُ ابْنِي التَّأْدِيبَ.
فـ «التَّأْدِيبُ»: مَصْدَرٌ قَلْبِيّ، وَفَاعِلُ الضَّرْبِ وَالتَّأْدِيبِ وَاحِدٌ وَهُوَ
الْمُتَكَلِّمُ، وَزَمَانُهُمَا كَذَلِكَ، لِأَنَّ زَمَانَ الْحَدَّثِ زَمَانُ الْمَصْدَرِ.

وَالْحَالُ الثَّالِثُ أَيْ: الْمُضَافُ نَحْوُ: قَصَدْتُكَ ابْتِغَاءَ مَعْرُوفِكَ. فَإِنَّ
ابْتِغَاءَ: مَصْدَرٌ قَلْبِيّ، وَفَاعِلُ الْقَصْدِ وَالْابْتِغَاءِ وَاحِدٌ وَهُوَ الْمُتَكَلِّمُ،
وَزَمَانُهُمَا وَاحِدٌ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ اشْتِرَاطَ هَذِهِ الشَّرُوطِ - أَعْنِي الْمَصْدَرِيَّةَ وَكَوْنَهَا قَلْبِيَّةً
وَمُشَارَكَةَ الْحَدَّثِ لِلْمَصْدَرِ فِي الزَّمَانِ وَالْفَاعِلِ - إِنَّمَا هُوَ لِحُجُوزِ النَّصْبِ
لِلْمَفْعُولِ الْمَذْكُورِ، لَا لِتَحَقُّقِ مَا هِيَ. فَإِنَّ فُقُودَ شَرْطٍ مِنْهَا وَجِبَ جُرْهُ
بِحَرْفٍ مِنْ حُرُوفِ التَّعْلِيلِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي هِيَ: اللَّامُ وَالْبَاءُ وَفِي وَمِنْ.

فَفَاقَدَ الْمَصْدَرِيَّةَ نَحْوُ^(٢): «وَالْأَرْضُ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ» - فَإِنَّ الْأَنَامَ
عِلَّةٌ لِلْوَضْعِ، وَلَيْسَ الْأَنَامُ مَصْدَرًا - وَفَاقَدَ الْقَلْبِيَّةَ نَحْوُ^(٣): «وَلَا تَقْتُلُوا
أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ» أَيْ: اخْتِفَارٍ. فَإِنَّ الْإِمْلَاقَ عِلَّةٌ لِلْقَتْلِ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ
مَصْدَرًا لَكِنَّهُ لَيْسَ قَلْبِيًّا.

وَفَاقَدَ الْإِتِّحَادَ فِي الزَّمَانِ نَحْوُ قَوْلِ امْرِئِ الْقَيْسِ:^(٤)

(١) تعدي الخوف بـ «من» لتضمنه معنى الفزع.

(٢) الآية ١٠ من سورة الرحمن. والأَنَام: الخلق، من إنس وجن وحيوان ونبات.

(٣) الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

(٤) صدر بيت عجزه:

لَدَى السُّرَى، إِلَّا لَيْسَةَ الْمُتَقَضِّلِ

* فَجِثْتُ ، وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا *

أي: خلعت ثيابها لأجل النوم. فَإِنَّ زَمَانَ خَلَعَ الثِّيَابَ سَابِقَ عَلَى زَمَانِ النَّوْمِ الَّذِي هُوَ عِلَّةٌ لِلخَلْعِ.

وفاقد الاتحاد في الفاعل نحو قول أبي صخر الهذلي: ^(١)

* وَإِنِّي لَتَعْرُونِي ، لِذِكْرِكَ ، هَزَّةٌ *

أي: نشاطٌ. فَإِنَّ الذِّكْرَى عِلَّةٌ لَعُرْوِ الهَزَّةِ ، وَفَاعِلُ الْعُرْوِ وَالْهَزَّةِ مُخْتَلَفٌ. فَإِنَّ فَاعِلَ الْعُرْوِ هُوَ الْهَزَّةُ وَفَاعِلُ الذِّكْرَى هُوَ الْمُتَكَلِّمُ ، لِأَنَّ الْمَعْنَى: لِلذِّكْرِ إِيَّاكَ.

وإنما قلنا: «إِنَّ هَذِهِ الشَّرُوطَ لَجَوَازِ النَّصْبِ» ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ أَيْ: فِي الْمَفْعُولِ لِأَجْلِ الْمُسْتَوْفِي لِلشَّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ الْجَرُّ بِحَرْفِ التَّعْلِيلِ ، لَكِنَّهُ يَقِلُّ فِي الْحَالِ الْأَوَّلِ ، أَيْ: الْمُجَرَّدِ مِنْ «أَل» وَالْإِضَافَةِ نَحْوَ قَوْلِهِ: ^(٢)

* مَنِ أَمَّكُمْ ، لِرَغْبَةٍ فِيكُمْ ، جُبِرَ *

وَبِهِ رُدٌّ عَلَى الْجُزْؤِيَّةِ فِي مَنَعِهِ الْجَرِّ فِيمَا ذُكِرَ ، وَبِكَثْرَةِ فِي الْحَالِ الثَّانِي ، أَيْ: الْمَقْرُونِ بِـ «أَل» . وَمِنْ الْقَلِيلِ قَوْلُهُ: ^(٣)

= ديوانه ص ١٤ . والستر: ستار الدار . واللبسة: هيئة اللباس . والمفضل: من يلبس ثوباً واحداً خفيفاً للنوم .

(١) صدر بيت عجزه:

كَمَا انْتَفَعَنَ الْمُصْفُورُ ، بِلَلَّةِ الْقَطْرِ

شرح أشعار الهذليين ص ٩٥٧ والخزانة ١: ٥٥٢ م: ابن خضرة .

(٢) الرجز في شرح عمدة الحفاظ ص ٣٩٩ وأوضح المسالك ٢: ٢٢٩ وشرح الأسمولي ١: ٢١٧ والتصريح ١: ٣٣٦ والعيني ٣: ٧٠ .

(٣) العيني ٣: ٦٩ والهمع ١: ١٩٥ والدرر ١٦٧ وشرح الأسمولي ٢: ١٢٥ . والجبن أي: بسبب الجبن . وفي حاشية م: «تعامه» =

❖ لَا أَفْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ ❖

وَيَسْتَوِيَانِ أَي: الجُرْ^(١) والنَّصَبُ فِي الْحَالِ الثَّالِثِ أَي: الْمُضَافِ.
فَمَنْ النَّصَبُ قَوْلُهُ تَعَالَى^(٢): ﴿يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾، وَمَنْ
الْجُرْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَلِيطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾.^(٣)
وَوُجَّهُ الْأَوَّلُ بَأَنَّهُ لَمَّا تَجَرَّدَ أَشْبَهَ الْحَالِ / وَالتَّمْيِيزَ، فَكَانَ حَقُّهُ
وَجُوبُ النَّصَبِ. وَفِي كَلَامِ شَيْخِ الْمُحَقِّقِينَ: ^(٤) الْأَحْسَنُ أَنْ يُحَالِ ذَلِكَ
عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يُعْلَلُ. انْتَهَى. أَي: لِأَنَّ مَا يُذَكَّرُ مِنَ الْعِلَلِ تَابِعٌ
لِلْوُجُودِ، وَإِنْكَارُ بَعْضِهِمْ لَهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ.

١٧٧

وَلَوْ تَعَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ.

=

وَالرَّوَايَةُ: وَلَوْ تَوَالَتْ.

- (١) م: فِي الْجُرْ.
- (٢) الْآيَةُ ٢٦٥ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.
- (٣) الْآيَةُ ٧٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.
- (٤) هُوَ الرُّضِّي الْأَمْتَرِبَاهَاذِي.

[باب المفعول فيه]

الرَّابِعُ منها: المَفْعُولُ فِيهِ. وقَدَّمَهُ على المفعول معه، لأنَّ العامل يصل إليه لا بواسطة حرف مَلْفُوظ به، بخلاف المفعول معه كما سيأتي. وَهُوَ، أي: المفعول فيه، الْمُسَمَّى ظَرْفًا عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، لِوُقُوعِ الْفِعْلِ فِيهِ بِالْمَعْنَى الْآتِي، وَرُئِيَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْكُوفِيِّينَ صِغَةً، وَسَمَّاهُ الْفَرَّاءُ مِنَ الْكُوفِيِّينَ مُحَلًّا، لِأَنَّ الظَّرْفَ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ مَا تَنَاهَتْ أَقْطَارُهُ كَالْجِرَابِ.

وَهُوَ مَا، أي: اسمٌ منصوب باللفظ الدَّالُّ على المعنى الواقع فيه، فَعَلًّا^(١) أو شِبْهَهُ، مذكورًا أو محذوفًا جوازًا أو وجوبًا، ضَمَّنَ مَعْنَى «فِي» إِذْ لَا يَعتَبَرُ فِيهِ صِحَّةُ التَّصْرِيحِ بِهَا، لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ التَّصْرِيحُ بِهَا فِي الظُّرُوفِ الَّتِي لَا تَتَصَرَّفُ كـ «عِنْدَ». بَلْ لَوْ صُرِّحَ بِهَا فِي شَيْءٍ نَحْنُ: سِرْتُ فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ، لَمْ يُسَمَّ ظَرْفًا اصطلاحًا، فَلَا يَكُونُ مِنَ الْمَفْعُولِ فِيهِ.

[اسما الزمان والمكان]

وإنما فسرنا «ما» باسم لقوله في بيانها: مِنْ اسمِ زَمَانٍ مُطْلَقًا عَنْ التَّقْيِيدِ بِالْمُبْهَمِ، أي: سَوَاءٌ كَانَ مُبْهَمًا أَوْ مُخْتَصًّا، وَاختصاصه إِمَّا بِوَصْفٍ أَوْ إِضَافَةٍ أَوْ بِإِلَامِ التَّعْرِيفِ، أَوْ كَانَ مَعْدُودًا.

وَنَعْنِي - يُرِيدُ^(٢) مَعَاشَرَ النَّحَاةِ - بِالْمُخْتَصِّ مَا يَقَعُ جَوَابًا لـ «مَتَى»، وَنَعْنِي بِالْمَعْدُودِ مَا يَقَعُ جَوَابًا لـ «كَمْ». وَفِيهِ أَنَّ الْمَعْدُودَ كـ

(١) في المطار: سواء كان ذلك فعلًا.

(٢) م: نريد.

«العشر الأول»، كما يصلح أن يكون جوابًا لـ «متى»، يصلح أن يكون جوابًا لـ «كم». فهو وارد على كل من تعريفِي المختص والمعدود. ونعني بالمُبهم في الزمان ما لا يَقَعُ جوابًا لِشيءٍ مِنْهُما. وإنما كان المراد بالإطلاق ما ذُكر لقوله: أو اسم مكانٍ مُبهم. وهو، أي: المبهم في المكان، ما لَيْسَ لَهُ صُورَةٌ يَدُلُّ عليها بنفسه، بل تتوقف دلالة عليها على شيء آخر، ولا أي: وليس له حَدُودٌ مَحْصُورَةٌ، كأسماء الجهات كـ «فوق وتحت». فإنه لا حدود محصورة لشيء منها، ولا يدلّ على صورةٍ مسمّاه، بحيث ينكشف ويُعلم، إلّا بذكر ما يتعلّق به.

وهو المضاف إليه^(١) أي: لا تُعرف حقيقته بنفسه، بل بما يضاف إليه، بخلاف نحو: (٢) الدّار والبيت. فإنه يدلّ على صورة مسمّاه بنفسه، وله حدود محصورة. فانتصابهما، في نحو: دخلت الدّار وسكنت البيت، ليس على الظرفيّة، بل على التّوسّع بإسقاط الخافض. فليس من المفعول فيه.

وإنما صَلَحَ^(٣) اسم الزّمان للظرفيّة مُبهمًا ومختصًا، ولم يصلح لها اسم المكان إلّا مبهمًا، لأنّ أصل العوامل الفعل، ودلالة الفعل على الزّمان أقوى من دلالة على المكان، لأنّه يدلّ على الزّمان تَضَمُّنًا وعلى المكان التّزامًا. قاله المصنّف.

(١) سقط «وهو المضاف إليه» من م.

(٢) سقطت من م.

(٣) كذا في الأصل. وهو صحيح في اللغة. وفتح اللام أفصح، لقولك في الوصف: صالح.

فإن قيل: حيث تضمَّن اسمُ الزَّمانِ واسمُ المكانِ معنى «في»، كان حقُّه البناءُ لِمَا عَلِمَ من أنَّ الاسمَ إذا تضمَّن معنى الحرف يُبنى. أُجيب بأنَّ المقتضي للبناء أن يخلُف الاسمُ الحرف في إفادة معناه الَّذي حقُّه أن يُؤدَّى، ويُطرَحَ ذلك الحرف غيرَ منظور إليه. هذا معنى التَّضمَّن كما تقدَّم، وليس هذا منه، إذ المراد هنا أنَّ معنى الحرف مُراعَى في الكلام، وليس الاسم قائماً مقامه، في إفادة ذلك المعنى.

ثم أخذ المصنفُ يُمثِّل لِمَا تقدَّم، من اسمِ الزَّمانِ المُبهم والمختصَّ بأنواعه الثلاثة والمعدود، واسمِ المكانِ المُبهم مع^(١) ذكر أنواعه الثلاثة.

فالزَّمانُ المُبهم أشار إليه بقوله: نَحْوُ: صُمْتُ يَوْمًا،^(٢) واعتكفتُ حينًا ومُدَّةً، والمختصُّ بالوصف أشار إليه بقوله: أو يَوْمًا طَوِيلًا، والمختصُّ بالإضافة أشار إليه بقوله: أو يَوْمَ الخُميسِ، والمختصُّ بلام التعريف أشار إليه بقوله: أو اليَوْمَ أي: الحاضرَ، والمعدودُ أشار إليه بقوله: أو أُسْبُوعًا أو يَوْمَيْنِ. ومن ثمَّ قال: الأوَّلُ أي: المثال الأوَّلُ المُبهمُ، والمثال الثاني المَوْصُوفُ، والمثال الثالثُ المُضَافُ، والمثال الرابعُ المَقْرُونُ بـ «أل»، والمثال الخامسُ المَعْدُودُ.

(١) م: «ثم». وفي الحاشية من نسخة: مع.

(٢) جعل العطار ذكر «يَوْمًا» في المُبهم سبقَ القلم من المصنف، لأنَّه من المعدود ويصلح جوابًا لـ «كم». والحق أن اليوم في أصل الوضع يعني الوقت والحين بدون تعيين، فهو مبهم في الوضع، ثم صار يستعمل مجازًا بمعنى النهار والليل، أو بمعنى النهار فقط. والظاهر أن المراد به هنا الصيام في زمان، لا صيام نهار واحد. والدليل أنه جاء بعده: اعتكفت حينًا ومدة.

وَالْمَكَانَ الْمُبْهَمُ ثَلَاثَةَ أَنْوَاعٍ: الْجِهَاتُ/ السَّتْ، وَأَسْمَاءُ الْمَقَادِيرِ،
وما صِيغَ من الفعل.

فالتنوع الأول أشار إليه بقوله: نَحَوُ: جَلَسْتُ خَلْفَ زَيْدٍ. ويرادف
«خلف» «وراء» نحو: جَلَسْتُ وَرَاءَ زَيْدٍ، أَوْ لَوْفَهُ أَوْ تَحْتَهُ، وما أَشْبَهَ
ذَلِكَ^(١) مِنْ بَقِيَّةِ أَسْمَاءِ الْجِهَاتِ السَّتْ، لِكُلِّ كَائِنٍ فِي مَكَانٍ، نَحَوُ: أَمَامَ
زَيْدٍ. ويرادف «أمام» «قُدَامَ» - وَيَمِينُهُ وَشِمَالُهُ وَذَاتُ يَمِينِهِ وَذَاتُ شِمَالِهِ،
وَشِبْهَهَا أَي: شَبِهَ أَسْمَاءُ الْجِهَاتِ السَّتْ فِي الشَّبَاحِ، كَ «نَاحِيَةِ الدَّارِ
وَجَانِبِهَا وَمَكَانَ الْوُقُوفِ». ^(٢) تقول: جَلَسْتُ نَاحِيَةَ الدَّارِ وَجَانِبِهَا وَمَكَانَ
بَكْرٍ. وفي كلام بعضهم أَنَّ «جانب» مِمَّا يَتَعَيَّنُ التَّصْرِيحُ فِيهِ بِـ «فِي».

والى النوع الثاني أشار ^(٣) بقوله: وَأَسْمَاءُ الْمَقَادِيرِ كـ «مِيلٍ وَفَرَسَخٍ
وَبَرِيدٍ»، كَ «سِرْتُ مِيلًا وَفَرَسَخًا وَبَرِيدًا».

والى النوع الثالث أشار بقوله: وما صِيغَ، أَي: اسْتَقْنَى مِنَ الْفِعْلِ،
أَي: اللُّغْوِيُّ الَّذِي هُوَ اسْمُ الْوَقْعِ الَّذِي هُوَ الْمَصْدَرُ الَّذِي اسْتَقْنَى مِنْهُ
الْعَامِلُ، وَاتَّخَذَتْ مَادَّتُهُ وَمَادَّةُ عَامِلِهِ كَ «رَمَيْتُ مَرَمًى زَيْدٍ». فـ «مرمى»
مشتق من الرمي الذي اشتق منه «رَمَى». وفي التَّنْزِيلِ شاهد لهذا النوع،
وهو «وَأَنَّا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقَاعِدَ لِلسَّمْعِ» ^(٤).

فلو اختلفت مادته ومادة عامله نحو: قعدت مجلس زيد، لم يجوز

(١) في الأصل: أو ما أشبه ذلك.

(٢) في الأصل: «مكان بكر». م: «ومكان الوقوف ومكان بكر». والتصويب من الشرح.

(٣) زاد هنا في الأصل: إليه.

(٤) الآية ٩ من سورة الجن.

في القياس أن يُجعل «مجلس» ظرفاً، بل يجب التصريح فيه بـ «في»
إلا ما شذ من نحو قولهم: هو منّي مقعد القابلة، ومزجر الكلب، ومناط
الثريا. فإنه يُحفظ ولا يُقاس عليه، لمخالفة مادته لمادة عامله. وهو
الاستقرار المتعلق به «منّي» الواقع خبراً عن «هو». فلو أُعمل في مقعد
«قعد» وفي مزجر «زجر» وفي مناط «نات» لم يكن في ذلك شذوذ،
ولا مخالفة للقياس.

وظاهر صنيعه أن ما صيغ من الفعل مختص باسم المكان، وليس
كذلك. فكان حقه أن يُبته على نظيره في اسم الزمان، إذ قولك:
«قعدتُ مقعد زيد» يصح أن يراد به الزمان، أي: زمانَ قعوده، كما
يصح أن يراد به المكان. بته عليه الشاطبي.

وقد تبع المصنف أبا عليّ الفارسيّ، في جعل أسماء المقادير من
اسم المكان المبهم، وقد خالفه الشلّوبين وجعلها من التشبيه باسم
المكان المبهم. و[قد]^(١) يوافقه قول بعض شيوخ مشايخنا: ^(٢) تعريف
المصنف للمكان المبهم، بما ذكره، لا يشمل أسماء المقادير.
والصواب أنها مُلحقة بأسماء الجهات، بجامع التغير والتبدل، أي: لأن
اليمين يصير شمالاً، والخلف يصير أماماً، إلى غير ذلك، وفي أسماء
المقادير يصير المبتدأ ^(٣) منتهى.

وفي «شرح الشذور» لمصنّفه وهو الجمال بن هشام: وحقيقة

(١) من م.

(٢) هو الشهاب عميرة البُرلُسي.

(٣) هنا في م فراغ وثلاث نقاط، مما يعني سقوط شيء من الكلام.

القول فيه، أي: في هذا القسم الذي هو أسماء المقادير، أن فيه إبهامًا واختصاصًا. أما الإبهام فمن جهة أنه لا يختص ببقعة بعينها. وأما الاختصاص فمن جهة دلالة على كمية معينة. فعلى هذا يصح فيه القولان. انتهى.

وجعل المصنف ما صيغ من الفعل من اسم المكان المبهم يخالف^(١) قول الشيخ المرادي:^(٢) الظاهر أنه من المختص لا من المبهم، كما نص عليه بعضهم. وهو ظاهر كلام ابن مالك في «شرح الكافية»،^(٣) حيث قال: «وأما المكان فلا يكون من أسمائه ظرفًا صناعيًا إلا ما كان^(٤) مبهمًا، أو مشتقًا من اسم الحدث». فجعله قسيمه^(٥). انتهى كلام المرادي. وفي كلام بعضهم: قد يقال: إنه يستعمل مبهمًا كـ «قعدت مقعدًا»، وغير مبهم كـ «قعدت مقعد زيد».

إذا علم هذا فلا بأس بعلم ما خرج^(٦) عن التعريف. فخرج بـ «ضمّن معنى في» نحو «يومًا» من قوله تعالى:^(٧) «يَخَافُونَ يَوْمًا»، و«حيث» من قوله تعالى: «اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتِهِ».^(٨)

(١) في الأصل: «بخلافه». م: «بخلاف». وفي الحاشية عن نسخة: يخالف.

(٢) هو أبو محمد الحسن بن قاسم المراكشي، ويعرف بابن أم قاسم، نحوي مشهور، توفي سنة ٧٤٩. الدرر الكامنة ٢: ٣٢.

(٣) ص ٦٧٦.

(٤) في الأصل و م: «إلا مكانًا». وانظر شرح الكافية الشافية.

(٥) في الأصل: قسيمه.

(٦) أي: فلا بأس ببيانه.

(٧) الآية ٣٧ من سورة النور.

(٨) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام. وهذه قراءة نافع وأبي عمرو وآخرين.

فإن «يومًا وحيث»، وإن كانا من أسماء الزمان والمكان، لكن ليسا على معنى «في»، لأنه ليس المراد أن الخوف واقع في ذلك اليوم، والعلم واقع في ذلك المكان. وإنما المراد أنهم يخافون نفس اليوم، وأن الله - تعالى - يعلم نفس المكان. فانتصابهما على المفعول به، لأن الفعل واقع عليهما لا فيهما.

وخرج بـ «اسم الزمان والمكان» نحو قوله، تعالى: ^(١) «وَتَرْغَبُونَ ١٧٩ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ»، إذا قُدرَتْ/ «في»، لأن النكاح ليس بواحد منهما.

[ما ينوب عن الظرف]:

وَأَلْحَقَ بِاسْمِ الزَّمانِ وَالْمَكَانِ فِي انتصابِهما عَلَى الْمَفْعُولِ فِيهِ ^(٢) أَشْيَاءٌ، مِنْهَا أَسمَاءٌ عَرَضَتْ دَلالَتُها عَلَى الزَّمانِ وَالْمَكَانِ، كَأَسْمَاءِ الْعَدَدِ الْمُمَيَّزَةِ بِالزَّمانِ أَوِ الْمَكَانِ كـ «سَرْتُ عَشْرِينَ يَوْمًا وَثَلَاثِينَ فَرَسَخًا»، وَمَا أُفِيدَ بِهِ كَلِيَّةٌ أَوْ جَزِئِيَّةُ الزَّمانِ أَوِ الْمَكَانِ كـ «سَرْتُ جَمِيعَ الْيَوْمِ أَوْ جَمِيعَ الْفَرَسَخِ أَوْ كُلَّ الْيَوْمِ أَوْ كُلَّ الْفَرَسَخِ»، وَسَرْتُ بَعْضَ الْيَوْمِ أَوْ بَعْضَ الْفَرَسَخِ أَوْ نَصْفَ الْيَوْمِ أَوْ نَصْفَ الْفَرَسَخِ. وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ اسْمُ عَيْنٍ نَحْوُ: لَا أَكَلِمَةَ الْفَارِظِينَ، أَيْ: مُدَّةَ غَيْبِهِ الْفَارِظِينَ. وَهُمَا رَجُلَانِ خَرَجَا لَجَمْعِ الْقَرَّظِ، فَفَعَدَا وَطالَتْ غَيْبَتُهُمَا. ^(٣)

(١) الآية ١٢٧ من سورة النساء.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: على الظرفية.

(٣) م: «طالَتْ غَيْبَتُهُمَا». والمعروف أنهما قُعدا ولم يرجعا. والقرظ: شيء يذبح به.

[باب المفعول معه]

الخامس منها: المَفْعُولُ مَعَهُ، أي: الذي فُعِلَ بمصاحبته، بأن يكون الفاعل مصاحباً له في صدور الفعل عنه،^(١) أو يكون المفعول مصاحباً له في وقوع الفعل عليه. والأصح أنه قياسي، وقيل: سماعي. ولأجله أُخِرَ عن المفاعيل.

قال بعضهم: ولم يقع في القرآن بيقين.^(٢) قال الجلال السيوطي: قلت: في القرآن عدة مواضع أعرب كل منها مفعولاً معه، أحدها وهو أشهرها قوله، تعالى^(٣): ﴿فَاجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ أي: أجمعوا أنتم مع شركائكم. الثاني قوله تعالى^(٤): ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا، مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، وَالْمُشْرِكِينَ﴾. الثالث قوله تعالى^(٥): ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ أي: مع أهليكم. انتهى. وقد يقال: مراد هذا البعض باليقين ما ينتفي معه احتمال غير المفعولية المذكورة.

وهو أي: المفعول معه الاسم المنصوب الفضلة الواقع بعد واو المصاحبة، أي: المفيدة مصاحبة ما بعدها لما قبلها في الحكم في وقت واحد، المسبوق بفعل، نحو: جاء الأمير والجيش - فقد دلت الواو على

(١) زاد هنا في الأصل: أو يكون المفعول مصاحباً له في صدور الفعل عنه.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: بتعين.

(٣) الآية ٧١ من سورة يونس.

(٤) الآية ١ من سورة البينة. وجعلت هذه الآية ثالثة في م.

(٥) الآية ٩ من سورة التحريم.

أَنْ ما بعدها شارك معمول الفعل الذي قبلها، وهو الفاعل، في ذلك الفعل في وقت واحد - أو مسبوقاً باسمٍ فِيهِ مَعْنَى الْفِعْلِ وَحُرُوفُهُ نَحْوُ: أَنَا سَائِرٌ وَالتَّيْلَ.

فيه ما تقدّم. فكلّ من الجيش والتَّيْلَ صَاحِبَ الْفَاعِلِ في صدور الفعل عنه. وهو المَجِيءُ في الأوّل، والتَّيْرُ في الثاني. ونحو: سِرْتُ والطَّرِيقَ، وَأَنَا سَائِرٌ وَالتَّيْرَ. فالطَّرِيقُ صَاحِبُ الْفَاعِلِ في وقوع الفعل عليه، والتَّاصِبُ لهذا المفعول ذلك الفعلُ أو الاسمُ،^(١) لكن بواسطة الواو لآنه قاصر،^(٢) لا الواو ولا المخالفة.

فَخَرَجَ بِقَبْدِ «الاسم» الْفِعْلُ نَحْوُ قولك: لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، بِالتَّصْبِ، والجملة نحو: سِرْتُ وَالشَّمْسُ طَالَعَةٌ، برفعهما.^(٣) وخرج بـ «الفضلة» الْعُمْدَةُ^(٤) نَحْوُ: اشْتَرَكْتُ زَيْدًا وَهَمَرَوُ.

وخرج بـ «الواقع بعد واو المصاحبة» شَيْئَانِ: أَحَدُهُمَا الْوَاقِعُ بَعْدَ «مَعَ» نَحْوُ: جِئْتُ مَعَ زَيْدٍ، وَثَانِيَهُمَا الْوَاقِعُ بَعْدَ واو العطف نحو: ضَرَبْتُ زَيْدًا وَهَمَرًا. فَإِنَّ الْوَاوَ، وَإِنْ دَلَّتْ عَلَى مِشَارَكَةِ هَمَرُو لَزِيدٍ فِي الْمَضْرُوبَةِ، لَكِنْ لَا يُلْزِمُهَا الدَّلَالَةُ عَلَى مِصَاحَبَتِهِ لَهُ، فِي ذَلِكَ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ.

وخرج بـ «المنصوب» وَبِـ «الْمَسْبُوقَةِ بِفِعْلِ» نَحْوُ قولك: كُلُّ رَجُلٍ وَصِبْعَتُهُ، بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى «كُلِّ» وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى الْمِصْصَافِ،

(١) أي: اسم الفاعل: سائر.

(٢) يعني أن الفعل «سار أو الاسم سائر» لازم لا ينصب المفعول.

(٣) أي: رفع الشمس وطالعة.

(٤) العمدة هنا هو المعطوف على الفاعل، فهو مثله في العمدية لأن الفعل يفيد المشاركة، ويقتضي للفعلين أو أكثر.

وهو «كل»، أي: كل رجلٍ مع ضبعة كل رجلٍ^(١) مقترنان. وهو من مقابلة الجمع بالجمع،^(٢) على طريقة: ركب القوم دوابهم.

وخرج بـ «اسم فيه معنى الفعل وحروفه» نحو قولك: «هذا لك وأباك» بالموحدة. فإنه وإن تقدم عليه^(٣) اسم فيه معنى الفعل بواسطة تأويله بالمُشار إليه، لكن ليس فيه حروف ذلك الفعل الذي هو: أُشِيرُ. فلا يُتَكَلَّمُ بِهِ أي: بهذا المثال، خلافاً لِأَيِّ عَلِيٍّ الفارسي، حيث أجازَه قياساً على قولهم: ما لك وزيداً؟ حيث أوجبوا فيه التنصب على المفعول معه بتقدير فعل، والتقدير: ما كان لك وزيداً؟

وأجيب بوضوح الفرق بينهما، وهو قوّة الداعي إلى تقدير الفعل في الثاني، وهو تقدّم «ما» الاستفهاميّة وتأخير المجرور، وهما بالأفعال أولى، بخلاف الأول ليس فيه إلّا الثاني.^(٤)

(١) في الأصل: «مع ضبعة كل رجل». م: «مع ضبعة». وانظر العطار. والضبعة هنا: الصنعة والحرفة.

(٢) يعني أن «كل رجل» جمع، و«ضبعة كل رجل» جمع أيضاً. فالواحد من الأول مع ضبعته، لا أن الجميع مع جميع الضبع.

(٣) مثل هذه العبارة مولدة لا وجه له في العربية. إذ يرد فيه قبل الاستدراك مبتدأ أو اسم ناسخ لا خبر له. والزعم أن الاستدراك هو الخبر مردود، لأن الاستدراك بدون الواو استئناف لإثبات ما يتوهم نفيه، أو هو تأكيد للإثبات. انظر ص ٥٠٩ ومعجم أخطاء الكتاب ص ٦٥٠. وكذلك الزعم أنه تأكيد للخبر المحذوف، لأن الخبر المؤكّد لا يحذف. انظر ص ٥٦٧.

والإشكال فيه إقحام الاستدراك قبل ما هو الخبر، وحذف «لكن» يعيد إلى العبارة صوابها، كما يبدو من صنيح الحلبي في ص ٤٦٧ و ٥٢٦، حيث أفسد عبارة الأزهري. وانظر ص ٨١٦ و ٤٣٢. وفي الأصل: «فيه». وفي الحاشية عن نسخة: عليه.

(٤) أي: تأخير الجار والمجرور.

[باب خبر «كان» وأخواتها]

السادس / منها: خَبَرُ «كَانَ» وَخَبَرُ أَخَوَاتِهَا أَي: نَظَائِرُهَا، فِي رَفْعِ ١٨٠
الاسم ونصب الخبر، نَحْوُ «قَائِمًا» مِنْ قَوْلِكَ: كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا.

[باب اسم «إِنَّ» وأخواتها]

السَّابِعُ منها: اسمُ «إِنَّ» واسمُ أَخَوَاتِهَا أَي: نظائِرُهَا، في نصب الاسم ورفع الخبر، نَحْوُ «زَيْدًا» من قولك: إِنَّ زَيْدًا قائمٌ.



وَقَدِّمًا، أَي: خبر «كان» واسم «إِنَّ» وأخواتهما، ^(١) في الكلام على المَرْفُوعَاتِ، فلا حاجةَ إِلَى إِهَادَةِ ذَلِكَ، لِمَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ النُّفُوسُ من معاداة المعادات.

(١) في الأصل وم: وأخواتها.

[باب الحال]

الْقَائِمُ مِنْهَا: الْحَالُ. وَالْأَفْصَحُ تَأْنِيثُ وَصْفِهَا فَيَقَالُ: حَالُ حَسَنَةٍ. وَقَدْ يُوْتَتْ لَفْظُهَا فَيَقَالُ: حَالَةُ حَسَنَةٍ. وَالْفَهْمُ مَنْقَلَبَةٌ عَنْ وَاءٍ، لِقَوْلِهِمْ فِي جَمْعِهَا: أَحْوَالٌ، وَفِي تَصْغِيرِهَا: حَوِيلَةٌ. وَهِيَ مِنَ التَّحَوُّلِ أَيْ: التَّنَقُّلِ. وَهِيَ نَوْعَانِ: مُؤَسَّسَةٌ^(١) وَمُؤَكَّدَةٌ. وَالْمَعْرُوفُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ النَّوعُ الْأَوَّلُ الْمَذْكُورُ تَعْرِيفُهُ، فِي قَوْلِهِ: وَهُوَ أَيْ: الْحَالُ الْوَصْفُ وَلَوْ تَأْوِيلًا، الْفَضْلَةُ أَيْ: مَا لَيْسَ جُزْءًا مِنَ الْكَلَامِ النَّحْوِيِّ، وَإِنْ تَوَقَّفَ صَدَقَ عَلَيْهِ، الْمُتَبَيَّنُ لِيَهَيِّئَ أَيْ: صِفَةً صَاحِبِهِ، أَيْ: صَاحِبَ ذَلِكَ الْوَصْفِ قَصْدًا. فَخَرَجَ بِـ «الْوَصْفِ» نَحْوُ «الْقَهْقَرَى»، فِي قَوْلِكَ: رَجَعَ زَيْدُ الْقَهْقَرَى. وَدَخَلَ بِقَوْلِنَا «لَوْ تَأْوِيلًا» الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ حَالًا، نَحْوُ: جَاءَ^(٢) زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: مُقَارِنًا لَطُلُوعِ الشَّمْسِ، وَنَحْوُ «ثُبَاتٍ» فِي قَوْلِهِ، تَعَالَى^(٣): «فَانْفِرُوا ثُبَاتٍ»، لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: مُتَفَرِّقِينَ. فَعُلِمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْهَيْئَةِ الصِّفَةِ لَا الصُّورَةَ الْمَشَاهِدَةَ، كَمَا هُوَ الْمُنْتَابِرُ. وَإِلَّا لَخَرَجَ مَا تَقَدَّمَ - وَنَحْوُ: تَكَلَّمَ صَادِقًا، وَمَاتَ مُسْلِمًا. وَلَا يُشْكَلُ عَلَى الْوَصْفِ الْحَالُ الْمَوْطَأَةُ وَهِيَ الْجَامِدَةُ، لِأَنَّ الْحَالُ فِي الْحَقِيقَةِ وَصْفُهَا لَا هِيَ.^(٤)

(١) فِي حَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ لِسَانَةِ: مُؤَسَّسَةٌ.

(٢) م: جَاطِي.

(٣) الْآيَةُ ٧١ مِنْ سُورَةِ النَّسَاءِ.

(٤) فِي حَاشِيَةِ م عِبَارَةٌ غَيْرُ وَاضِحَةٍ.

وخرج بـ «الفضلة» الخبر، نحو «ضاحك» من قولك: زيدٌ ضاحكٌ،
وبـ «المبين للهيئة»^(١) التمييز - فإنه مُبين للذات - وخرج بقولنا «قصدًا»
التعنت. فإنه وإن بين هيئة صاحبه نحو: رأيت رجلاً راكبًا، فإن المقصود
بالذات من التعنت بيان التقيد،^(٢) وإن لزم منه بيان الهيئة بالعرض. ورب
شيء يقصد لمعنى خاص، وإن لزم منه معنى آخر. ويقال بمثل ذلك في
بعض أفراد التمييز نحو «فارسًا» من قولهم: لهُ دَرُهٌ فارسًا!^(٣) فإن «فارسًا»
وإن حصل به بيان الهيئة فليس الغرض من ذكره ذلك.

ثم أخذ يعمم في صاحب الوصف، فقال: فاعِلًا كَانَ صَاحِبُهُ أَي:
الوصف لفظًا، نحو «زيد» من قولك: جاء زيدٌ راكبًا - ف «راكبًا»: حالٌ
مِن زيد وهو فاعل «جاء» لفظًا - أو معنى، نحو «زيد» من قولك: زيد
في الدار قائمًا. فإن «قائمًا»: حال من الفاعل معنى، وهو الضمير الذي
انتقل من العامل المحذوف نسبيًا إلى الظرف.

وإنما كان فاعلًا معنى لأن الفعل وهو «استقر» مثلاً لما حُذف
نسبيًا، وانتقل الضمير منه إلى الظرف، لم يكن ذلك الفعل موجودًا في
اللفظ ولا في التقدير، بل معناه مفهوم من الظرف. وقيل: حال من
زيد، لأنه وإن كان مبتدأ صورةً هو فاعلٌ معنى، لأن المعنى: استقر زيد
في الدار. قيل وهو أقرب إلى معنوية الفاعل.

أو كان صاحبه مفعولًا لفظًا، نحو «الفرس» من قولك: رَكِبْتُ الفَرَسَ

(١) كلما، بخلاف نص المتن قبل.

(٢) الحق بحاشية م هنا: بالنعته.

(٣) في حاشية م أن الجار والمجرور خبر مقدم. ودر: مبتدأ مؤخر.

مُسْرَجًا - فـ «مُسْرَجًا»: حَالٌ مِنَ الْفَرَسِ، وهو مفعول «ركبت» لفظًا - أو معنى، نحو: هذا زيدٌ قائمًا. فَإِنَّ «قائمًا»: حال من المفعول معنى، وهو «زيد». وإنما كان مفعولاً معنى، لأنَّ المعنى: أُشِيرَ إلى زيد. و«أشير» مفهوم من الكلام، وليس موجوداً في اللفظ ولا في التفسير.

وهذا إذا^(١) كانت الحال من الفاعل نصًّا، أو من المفعول كذلك. وقد تأتي الحال محتملة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول. وحينئذ إن لم يكن لبس، بأن قامت قرينة لفظية أو حالية على تعيين صاحب الحال، جاز تأخيرها عنهما اعتماداً على القرينة. وإلاَّ وجب ذكرها تالية لصاحبها لإزالة اللبس.

أو كان صاحبه مَجْرُورًا بِالْحَرْفِ نَحْوُ «هند» من قولك: مَرَرْتُ بِهِنْدٍ جَالِسَةً - فـ «جَالِسَةً»: حَالٌ مِنْ هِنْدٍ - أو كان صاحبه مَجْرُورًا بِالْمُضَافِ، بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمُضَافُ بَعْضَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، نَحْوُ «لحم» من قوله، تعالى^(٢): «إِيحِبُّ/أَحْذَكُمُ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا»؟ فَإِنَّ ١٨١ «مَيْتًا»: حال من الأخ، و«اللَّحْم» الَّذِي هُوَ الْمُضَافُ بَعْضُ الْأَخِ الَّذِي هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ.

أو يَكُونُ ذَلِكَ الْمُضَافُ كَبَعْضِهِ أَيْ: كَبَعْضِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فِي الْإِسْتِثْنَاءِ هُنَا يَحْدَفُ ذَلِكَ الْمُضَافُ، وَإِقَامَةُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، نَحْوُ «مَلَّة» من قوله، تعالى^(٣): «إِنْ أَنْتَ إِلَّا مَلَّةٌ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا». فَإِنَّ «حَنِيفًا»:

(١) في الأصل: «وإن». وفي الحاشية عن نسخة: إذا.

(٢) الآية ١٢ من سورة الحجرات.

(٣) الآية ١٢٣ من سورة النحل.

حال من إبراهيم، و«ملة» كـبعض المضاف إليه، لِأَنَّهُ فِي ذَلِكَ يُسْتَفْنَى
بذکر المضاف إليه الَّذِي هُوَ «إبراهيم» عن ذکر المضاف الَّذِي هُوَ
«ملة»، إِذْ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ فِي الْكَلَامِ: ^(١) «أَنْ أَتَّبِعَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا»، كَمَا
يَقُولُ مَنْ رَأَى وَجْهَ هِنْدٍ: «رَأَيْتُ هِنْدًا»، فَيُسْتَفْنَى بِذَكَرِ كُلِّ شَيْءٍ عَنْ
ذَكَرِ بَعْضِهِ، ^(٢) بِخِلَافِ «رَأَيْتُ غُلَامَ هِنْدٍ قَائِمَةً» لَا يَجُوزُ.

أَوْ يَكُونُ ذَلِكَ الْمُضَافُ عَامِلًا فِي الْحَالِ، أَي: يَكُونُ الْمُضَافُ مِمَّا
يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، فَحَوْ «مَرْجِع» مِنْ قَوْلِهِ، تَعَالَى ^(٣): «إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ
جَمِيعًا». فَإِنَّ «مَرْجِع» عَامِلٌ، فِي الْحَالِ الَّتِي هِيَ جَمِيعًا، النَّصَبُ. أَي:
فَ «جَمِيعًا»: حَالٌ مِنَ الْكَافِ الَّذِي هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَالْمُضَافُ الَّذِي هُوَ
«مَرْجِع» مِمَّا يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ مِثْمَى بِمَعْنَى الرَّجُوعِ. وَكَانَ
الْقِيَاسُ فَتَحَ جِيمِهِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمِثْمَى قِيَاسُ عَيْنِهِ الْفَتْحُ.

فَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُنَا الْمُضَافُ الَّذِي هُوَ «مَرْجِع»، وَهُوَ عَامِلٌ
أَيْضًا فِي صَاحِبِ الْحَالِ الَّذِي هُوَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ، وَهُوَ الْكَافُ، وَالْعَامِلُ
فِي الْحَالِ فِيمَا سَبَقَ، أَي: فِي [قَوْلِهِ تَعَالَى] ^(٤): «إِيجِبْ أَحَدُكُمْ أَنْ
يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا»؟ وَفِي قَوْلِهِ [تَعَالَى] ^(٥): «أَنْ أَتَّبِعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ
حَنِيفًا»، هُوَ: أَنْ يَأْكُلَ، وَأَنْ أَتَّبِعَ. ^(٦) وَهُوَ الْعَامِلُ فِي نَفْسِ الْمُضَافِ

(١) فِي حَاشِيَةِ م: قَوْلُهُ «فِي الْكَلَامِ» أَي: لَا فِي الْقُرْآنِ.

(٢) ضَرْبٌ عَلَى الْكَلِمَاتِ الْآخِرَةِ فِي م، وَسَجَلٌ فِي الْحَاشِيَةِ: بَعْضُ الشَّيْءِ عَنْ ذَكَرِ كُلِّهِ.

(٣) الْآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ يُونُسَ.

(٤) تَمَتَّةٌ يَفْتَضِيهَا السِّيَاقُ.

(٥) مِنْ م.

(٦) ذَكَرَ «أَنْ» هَهُنَا فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُشْكَلٌ، لِأَنَّهُ يَوْهَمُ أَنَّهُ مَعَ الْفِعْلِ هُوَ الْعَامِلُ، لَا الْفِعْلُ وَحْدَهُ.

الذي هو: لحم وملة، أيضاً. وليس ذلك العامل عاملاً في المضاف إليه الذي هو صاحب الحال، وهو: أخيه وإبراهيم.

فإن قيل: كيف يجوز أن يكون عامل المضاف عاملاً في الحال، من غير عمله في صاحبها الذي هو المضاف إليه، مع قولهم: إنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها؟

أجيب بآته لما كان المضاف إليه فيما ذكر بمنزلة المضاف، لأنه كلُّ له أو ككله، جاز أن يكون عاملُ المضاف عاملاً في الحال، وإن لم يكن عاملاً في صاحبها الذي هو المضاف إليه، لأنَّ صاحبها لما كان بمنزلة معمول ذلك العامل فكأنَّ^(١) ذلك العامل عامل فيه. وهذا^(٢) حكمة اشتراطهم أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، أو كبعضه. بَّه عليه بعض شيوخ مشايخنا، وهو مأخوذ من كلام المحقق^(٣) في «حواشي الكشف».

[أقسام الحال المؤسَّسة:]

ثمَّ شرع يتكلَّم على أقسام الحال، فقال: وَتَنْقَسِمُ الْحَالُ، بِالنَّظَرِ إِلَى وَصْفِهَا،^(٤) إلى ثلاثة أقسام:

إِلَى مُتَنَقِّلَةٍ، أَي: فَهِيَ لَا زِمَ لِمُصَاحِبِهَا، كَمَا مَثَّلْنَا بِهِ فِيمَا سَبَقَ، مِنْ قَوْلِنَا: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا. أَلَا تَرَى أَنَّ الرُّكُوبَ قَدْ بُفَارِقَ زَيْدًا، أَوْ يَتَنَقَّلُ

(١) في الأصل و م: «فكان». وانظر الشرح والمطار.

(٢) في حاشية الأصل عن نسخة: وهذه.

(٣) هو السعد التتازاني. وبعض شيوخ المشايخ هو الشهاب عميرة البرلشي.

(٤) في الأصل: وطمها.

إلى صفة أخرى، وَيَجِيءُ مَا شِئًا؟ وهذا هو الأصل فيها، لما علمت أنها مأخوذة من التحول.

والى لازمة لا تُفَارِقُ صَاحِبَهَا، أي: وهي غير مؤكدة، أي: لا يفهم معناها بدون ذكرها، لأن كلامه كما علمت في المؤسسة، نحو قولك: «دَعَوْتُ اللَّهَ سَمِيعًا»، إذ هذه الصفة لا تُفَارِقُهُ - سبحانه وتعالى - ونحو^(١) قولك: «خَلَقَ اللَّهُ الزَّرَافَةَ»^(٢)، بفتح الزاي وضمها - وادعى بعضهم أن الضم فيها من لحن العامة - «يَدَيَّهَا»: بدل بعض من الزرافة «أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا» - ف «أَطْوَلَ»: حال من «يَدَيَّهَا» لازمة لا تُفَارِقُ عادةً^(٣) - ونحو قولك: «خَلَقَ اللَّهُ التَّيْرَ يُوعِي يَدَيْهِ»: بدل بعض من التيربوع «أَقْصَرَ مِنْ رِجْلَيْهِ» - ف «أَقْصَرَ»: حال من «يَدَيْهِ» لازمة لا تُفَارِقُ عادةً - ونحو^(٤): «قَائِمًا بِالْقِسْطِ».

والى مؤطَّن بكسر الطاء، وهي الحال الجامدة الموصوفة بِمُشْتَقٍّ، نحو [قوله تعالى]^(٥): «فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا». ف «بَشَرًا»: حالٌ من فاعِلٍ «تَمَثَّلَ» - وهو المَلَكُ - و«سَوِيًّا»: نعتٌ «بَشَرًا». وهو المُسَوِّغُ لَوْقُوعِ الحالِ جامِدةً، أي: لأنه الحال في الحقيقة، كما علمت، وهذا الاسم الجامد وطأ الطريق له بمجيئه قبله موصوفًا به.

وفيه أن المعنى حينئذ: تمثل لها المَلَكُ / حال كونه بَشَرًا. وليس ١٨٢

(١) سقطت الواو الأولى من الأصل.

(٢) في حاشية م تفسير للزرافة، بأوصافها المشهورة المتميزة.

(٣) سقطت من م.

(٤) الآية ١٨ من سورة آل عمران. والمقسط: العدل.

(٥) الآية ١٧ من سورة مريم. وما بين معطوفين من حاشية م.

كذلك. فالأولى أن يكون منصوباً بنزع الخافض، أي: تمثل لها المَلَكُ بيشير، أي: تشبّه به وتصوّر بصورته. ثم لا يخفى أن الموطنة لا تُقابل اللازمة والمنتقلة، وإنما تُقابل المشتقة. فكان الأولى أن يقول: وتنقسم إلى مشتقة، كما مثلنا، وإلى موطنة.

وتنقسم الحال، بالنظر إلى زَمَانِها، إلى ثلاثة أقسام أيضاً:
إلى مُقَارِنَةٍ فِي الزَّمَانِ، أي: تَقْتَرِنُ [أيضاً]^(١) مع مضمون عاملها في زمن واحد، نَحْوُ [قوله تعالى]^(٢): ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ بمعنى: كبيراً.^(٣) فَإِنَّ الشَّيْخُوخَةَ مقترنة مع الإشارة في زمن واحد.
وإلى مُقَدَّرَةٍ، ويقال لها: المُتَنَظَّرَةُ. وهي المُسْتَقْبَلَةُ، نَحْوُ قوله تعالى^(٤): ﴿ادْخُلُوهَا﴾ أي الجنة ﴿خَالِدِينَ﴾. إذ الخلود غير مقارن للدخول. فالمعنى: ادخلوها مقدرين الخلود.

وإلى مَحْكِيَةٍ، وهي المَاضِيَةُ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ أَسْرَ رَاكِبًا.^(٥) فالمقصود من ذكر «راكباً» حكاية صفة الركوب الواقعة في الزمن الماضي.

(١) من م.

(٢) الآية ٧٢ من سورة هود. وما بين معوفين من م.

(٣) في الأصل و م: «كبير». وانتظر العطار.

(٤) الآية ٧٣ من سورة الزمر. وصواب اللفظ: فادخلوها.

(٥) كذا، وهو مثال يورده النحاة للحال الماضية. والصواب أنها هنا مقارنة لمضمون عاملها في الزمان - وهو ما أجاز به بعد - إذ المجيء والركوب ماضيان أس، إلا إذا أريد أن زيدا جاء راجلاً، وكان أس راكباً، فجعل الظرف قيداً للركوب وحده. وهذا غير ظاهر في كلام النحاة. انظر الآية ١٨ من سورة الكهف والمفصل في تفسير القرآن العظيم ص ١٠٨٦.

ويجوز^(١) أن تكون في المثال المذكور من المقارنة، بأن يكون «راكباً» أريد منه المعنى المقارن لعامله.

وتنقسم الحال بالنظر إلى الأفراد والتعدد إلى قسمين: مفردة كما تقدم من الأمثلة، ومُتَعَدِّدَةٌ لِمُتَعَدِّدٍ، إما متفقة أو مختلفة. والأولى في المتفقة الجمع نحو: لقيت زيدا راكبين. ويجوز التفريق، وله صورتان: الأولى أن تجعل كل حال بعد صاحبها،^(٢) والثانية أن تكرر بعد ذكر صاحبها. فالأولى نحو: لقيت [راكباً]^(٣) زيدا راكباً. والثانية نحو: لقيت زيدا راكباً راكباً.

والأولى في المختلفة، حيث لا قرينة يُعرف بها صاحب كل، جعل كل حال بجانب صاحبها نحو: لقيت مُنَحَدِراً زيدا مُصْعِداً. ويجوز على ضعف تكرير الحال بعد ذكر صاحبها على غير الترتيب، بأن تجعل الحال الأولى للثاني والثانية للأول مثلاً، نحو: لقيته مُصْعِداً مُنَحَدِراً. وحينئذ فيُقَدَّرُ^(٤) الحال الأول^(٥) وهو «مُصْعِداً» للثاني من الأسمين، وهو المفعول^(٦) الذي هو الهاء. فقد اتصلت الحال بصاحبها وبالعكس أي: فيُقَدَّرُ^(٧) الحال الثاني^(٥) وهو «مُنَحَدِراً»^(٨) للأول من

(١) بل هو الظاهر من سياق عبارة المثال. والمجيء واقع في الماضي مع الركوب.

(٢) في حاشية الأصل من نسخة: «صاحبه». م: أن يجعل كل حال بعد صاحبه.

(٣) من م. وانظر المطار.

(٤) في الأصل: «فتقدر». م: «فحينئذ تقدر». والتصويب من الشرح والمطار.

(٥) كذا بالتذكير، في الأصل و م والشرح والتنقيح.

(٦) أي: في محل نصب مفعول.

(٧) في الأصل و م: «فتقدر». والتصويب من الشرح والمطار.

(٨) في الأصل و م: «منحدر». والتصويب من الشرح.

الاسمين. وهو الفاعل الذي هو التأء. والتزم ذلك خوف اللبس.

وشاهدته أي: هذا الصنيع، من حيث مجيء الحال على غير الترتيب، قوله: (١)

عهدت سعادة، ذات هوى، معنى فزدت، وعاد سلواناً هواها
فـ «معنى» الذي هو الحال الثاني حال للأول من الاسمين، أي: التأء
التي هي فاعل: عهدت، و«ذات هوى» الذي هو الحال الأول حال
للتأء من الاسمين، أي: «سعادة» التي هي مفعول: عهدت.

وفي هذا قرينة يُعرف بها صاحب كل، وهي التذكير والتأنيث.
فهو خلاف الغرض في المسألة، من أنه لا قرينة يُعرف بها صاحب
كل، كما هو المستفاد من مثاله. فلا يصح أن يكون شاهداً. والمعنى:
إني أنا وسعادة متحابان. (٢) فأما أنا فصرتُ إلى ازدياد المحبة، وأما هي
فصار (٣) هواها سلواناً.

وقد تأتت الحال المذكورة أي: المختلفة على الترتيب، فيكون
الحال الأول للأول من الاسمين، والحال الثانية (٤) للثاني منهما، إن
أمن اللبس، أي: بأن كانت قرينة يُعرف بها صاحب كل، كقوله أي:

(١) المعنى ص ٦٢٤ و شرح أبياته ٧: ١٩٥ والمبني ٣: ١٨٠. والشرط الثاني بالحرف
الأسود في الأصل وم، على أنه ليس من المتن، مع أنه ثابت في الشرح والتفحيم.
وعاد أي: صار.

(٢) في الأصل وم: «متحابين». والتصويب من الشرح والمطار.

(٣) في حاشية الأصل عن نسخة: فعاد.

(٤) كذا بالتأنيث في الأصل وم. وهو جائز.

امري القيس: (١)

خَرَجْتُ بِهَا، امشي، تَجَرُّ رِدَاءَهَا عَلَى أَثَرِنَا ذَيْلُ مِرْطٍ، مُرَحِّلٍ
فَجُمْلَةُ «امشي» التي هي الحال الأولى حَالٌ مِنَ الاسْمِ الْأَوَّلِ، (٢)
أي: التاء في «خَرَجْتُ» التي هي فاعل: خرج، وجُمْلَةُ «تَجَرُّ» بالتاء
الْفَوْقِيَّةِ، أي: (٣) التي هي الحال الثانية، حَالٌ مِنَ الاسْمِ الثَّانِي، أي:
الهاء في «بِهَا»، أي: التي هي مفعول (٤) «خَرَجْتُ».

والمعنى: أخرجتها من خدرها حال كوني ماشياً، وحالة كونها
جَارَةً عَلَى أَثَرِي قَدِيمِي وَقَدِيمِهَا ذَيْلُ مِرْطِهَا، تُخْفِي الْأَثَرَ قَصْداً لِلسَّرِّ.
وهذا عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: لَقِيتُ هُنْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً. فقد علمت أن ما
اقتصر عليه المصنّف، عند عدم القرينة، خلاف الأولى.

وَمُتَعَدِّدَةٌ لغير متعدّد أي: لِوَاحِدٍ، إِمَّا مَعَ التَّرَادُفِ أَوْ التَّدَاخُلِ -
١٨٣ وقد يحتملها - (٥) نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا مُبْتَسِمًا. فَإِنْ جَعَلْتَ /
«رَاكِبًا وَمُبْتَسِمًا» حَالَيْنِ مِنَ «زَيْدٍ»، حَالًا بَعْدَ حَالٍ، فَهِيَ الْحَالُ
الْمُتَرَادِفَةُ، بِمَعْنَى الْمُتَتَابِعَةِ. سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِتَرَادُفِهَا أَي: تَتَابُعِهَا.

وقد أجاز ذلك الجمهور، ومنعه الفارسي وجماعة، قائلين بأن
صاحب الحال إذا كان واحداً لا يقتضي العامل إلا حالاً واحدة. وفي

(١) ديوانه ص ١٤ والدرر ١: ٢٠١. والمرط: إزار من الحرير. والمرحل: الموشى برسوم.

(٢) في الأصل: الثاني.

(٣) سقطت من م.

(٤) هذا على أن المجرور بحرف هو مفعول به في المعنى.

(٥) في م وحاشية الأصل عن نسخة: يحتملها.

كلام شيخ المحققين: (١) جَوَزَ الجمهور - وهو الحق - أن يجيء لشيء واحد أحوال مختلفة، متضادة كانت أو غير متضادة، كخبر المبتدأ، ومنع بعضهم ذلك قياساً على الزمان والمكان، لأن وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين (٢) مُحَال، نحو: جلستُ خلقتُ أمامك، وضربتُ اليومَ أمس. انتهى.

وإن جَعَلْتَ «مُبْتَسِماً» حالاً (٣) مِنْ فاعِلٍ «راكباً» المُسْتَرِّ فِيهِ فِيهِ الحال المتداخلة. سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِذُخُولِ صَاحِبِ الحالِ الثَّانِيَةِ فِي الحالِ الْأَوَّلَى، لِأَنَّهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهَا.

هذا كُلُّهُ، أَي: من التعريف وما بعده، ثابت وحاصل في الحالِ المُبَيَّنَّة - وهي المؤسسة، أَي: التي لا يستفاد معناها بدون ذكرها - لا فيما يشمل المؤكدة. فليس التعريف في كلامه لمطلق الحال بل للمؤسسة، كما علمت.

[أقسام الحال المؤكدة]:

و[قد] (٤) تخرج الحال عن كونها مؤسسة، وقد تأتي الحال مؤكدة. وهي التي يستفاد معناها بدون ذكرها. (٥) وعرفها شيخ المحققين بأنها اسم غير حَدَث، يجيء مَقْرَّراً (٦) لمضمون جملة. انتهى. وفيه قصور،

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) م: الزمانين والمكانين المختلفين.

(٣) في الأصل: حال.

(٤) من م.

(٥) كرر هنا في م سطر من آخر الفقرة المتقدمة.

(٦) في الأصل: مَقْرَّراً.

كما يُعلم من قول المصنّف: وهي ثلاثة أنواع:

النوع الأول: مؤكّدة لعاملها. وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ عاملها، وتأكيدُها له إمّا لفظاً ومعنى، نحو^(١): «وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رُسُولًا»، وإمّا معنى لا لفظاً نحو^(٢): «فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا»، لأنّ التَّبَسَّمَ الضَّحْكُ الخفيف. فهو نوع من الضَّحْك، ولفظهما مختلف.

والنوع الثاني: مؤكّدة لصاحبها. وهي التي يستفاد معناها من صريح لفظ صاحبها، نحو^(٣): «لَا مَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا»، لأنّ معنى «جميعاً» مستفاد من صاحب الحال، وهو الاسم الموصول لأنّه من صيغ العموم. وفي التمثيل بذلك لما ذكر إشارة للرّد على الشيخ ابن مالك، حيث مثّل به للمؤكّدة لعاملها. وهذا النوع ذكره الجمل بن هشام، وقال في «المعني»: وأهمّل النحويّون ذكر المؤكّدة لصاحبها.

والنوع الثالث: مؤكّدة لمضمون جُمَلَوْ قَبْلَهَا. وهي التي يُستفاد معناها من مضمون تلك الجملة، وتلك الجملة مركّبة من اسمين معرفتين جامدين، نحو: زَيْدٌ أَبُوكَ عَطُوفًا. فإنّ العطف والحنو من شأن الأبوة. وجعل الشيخ ابن مالك هذا النوع من المؤكّدة لعاملها، على تأويل الأب بمشتقّ. فالعامل الأب لما فيه من معنى الإشفاق.^(٤) ومن

(١) الآية ٧٩ من سورة النساء. ولفظاً: حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف للمبتدأ: تأكيد. م: إمّا اللفظ والمعنى نحو.

(٢) الآية ١٩ من سورة النمل.

(٣) الآية ٩٩ من سورة يونس.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: الاشتقاق.

ثُمَّ اشْتُرِطَ الْجُمُودُ الْمُحَضُّ. ^(١)

هذا، وغير خاف أن المؤكدة من الحال اللازمة، كما صرح بذلك الجمال بن هشام في «الأوضح»، حيث قال: وتقع وصفاً ثابتاً ^(٢) في ثلاث مسائل: إحداها أن تكون مؤكدة، إلى آخره. فقول المصنف فيما سبق: «والى لازمة» أي: غير مؤكدة. ^(٣) وقد تبيننا عليه فيما سبق. وعامل الحال الأولى والثانية مذكور، وهو في الأولى «تبسم»، وفي الثانية «آمن»، وعامل الحال الثالثة محذوف وجوباً مُقدَّر بعد الخبر، تقديره في المثال المذكور كما قال سيويه: أحقه، ونحوه كـ «أعرفه». فإن كان المبتدأ لفظ «أنا» نحو: أنا أبوك عطوفاً، كان تقديره: أحقُّ أو أعرف عطوفاً. ^(٤) واختار شيخ المحققين أن العامل معنى الجملة، ^(٥) كأنه قال: يعطف عليك أبوك عطوفاً. ومن قول المصنف يُعلم أنه لا يجوز تقديم هذه الحال على تلك الجملة، ولا على أحد جزأها.

-
- (١) هذا هو المشهور في الجملة المتقدمة. وقد تكون فعلية كما ذكر الفراء، نحو قول الله - تعالى - في الآية ١٢٢ من سورة النساء: «سُنْدِلُهم جَنَاتٍ... وَعَدَّ الله حَقًّا». وكذلك ما في الآية ١٠٤ من سورة الأنبياء. وأجاز الفراء أيضاً تقديم مثل هذه الحال، خلافاً لما سجد بعد قليل. البحر ٧: ٤١١ والدر المصنوع ٩: ٤٠١. وانظر شرح الكافية ١: ٢١٤ وشرح التسهيل ٢: ٣٥٦-٣٥٨.
- (٢) انظر أوضح المسالك ٢: ٧٩. وفي الأصل: «ويقع وصفاً تابعاً». وفي حاشية الأصل: ثابتاً.
- (٣) كذا، بخلاف خبر المبتدأ، وجمل التفسير خبراً في المعنى.
- (٤) كذا أيضاً. وتقدير العامل على هذا النحو يعني أن الجملة المقدرة هي الحال، وأن الحال المذكورة قبل هي مؤكدة لمضمون الجملة المقدرة أو لشيء فيها، لا لشيء في الجملة الاسمية المعنوية.
- (٥) أي: أنه عامل معنوي لا يجوز تقديم الحال عليه. وهو ما في مضمون الجملة، من نسبة أو إسناد كنبوت الأبوة. شرح الكافية ١: ٢١٥ وإحزاب الكافية ص ١٦٤.

[باب التمييز]

التاسع منها: التَّمْيِيزُ. ويُقالُ لَهُ: التَّفْسِيرُ والتَّبْيِينُ. فهي ألفاظ مترادفة. وهو أي: التمييز لغةً: فصل الشيء عن غيره، واصطلاحاً: اسمٌ صريح نكرةٌ بِمعنى «مِنْ» التَّيَانَةِ أي: التي لبيان الجنس كما سُنِّبَتْ^(١) عليه، لا التي يكون المجرور بها عين المبيِّن بها، لتخلف ١٨٤ ذلك في نحو: طابَ زيدٌ نفساً،/ ولا الابتدائية كما سُنِّبَتْ^(١) عليه، مُبيِّنٌ لإبهام اسم أي: رافع لخفائه، أو لإجمالِ نسبة. فهو من إطلاق المصدر على اسم الفاعل، كالتَّجْمع بمعنى التَّاجم.

فَخَرَجَ^(٢) بـ «منصوب» نحو: عشرةٌ من الدَّراهم، لأنه ليس تمييزاً اصطلاحاً. نعم، يرد عليه نحو: ثلاثة رجالٍ ومائة رجلٍ. وخرج بِقَيْدِ التَّنْكِيرِ نَحْوُ «وجهه» من قولك: زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهَهُ، بالنَّصْبِ.^(٣) فَإِنَّهُ نُصِبَ عَلَى التَّشْبِيهِ بالمفعول به. وأما قول الشاعر:^(٤)

و طِبَّتِ النَّفْسُ *

فـ «أل» في «النفس» زائدة. فهي^(٥) في معنى النكرة.

وخرج بـ «مَعْنَى مِنْ» الحال - فَإِنَّهُ بِمَعْنَى: في - ويخرج نحو: «عشرة

(١) م: سببه.

(٢) سقطت هذه الفقرة من م، وسُتِرِدَ بعدُ مع شيء من التفصيل.

(٣) في الأصل: «نحو وجهه بالنصب من قولك زيد حسن وجهه». وانظر الشرح والتفصيح.

(٤) مضى في ص ١٢٤.

(٥) يعني: النفس.

من الدراهم»، لوجود «من» مع التعريف. فإنه ليس تمييزاً اصطلاحاً.
 وخرج به «المُبَيِّنُ لإبهام اسم أو إجمال»^(١) نسبة اسم «لا»
 التبرئة،^(٢) نَحَوُ: لا رَجُلَ - فإنه أي: «رجل» اسم نكرة بِمَعْنَى «مِنْ»
 الاستغرافية لا المُبَيِّنِ، أي: التي لبيان الجنس - ويخرج بها المفعول
 الثاني لـ «استغفر» في قول الشاعر:^(٣)

❖ اسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْبًا، لَسْتُ مُحْصِيَهُ ❖

فإنه بمعنى «مِنْ» الابتدائية.

[المُبَيِّنُ لإبهام الاسم]:

فالأوّل - وهو المُبَيِّنُ لإبهام اسم - يَقَعُ بعد اسم المقدار، عددًا أو
 مساحة أو وزنًا أو كيلًا. فهو منحصر في أربعة مواضع:
 أحدها أي: تلك المواضع الأربعة: العدّد المُركَّب، والعدد المُلْحَق
 بالجمع أي: جمع المذكر السالم، والعدد المَعْطُوفُ نَحْوُ^(١): «أَحَدَ عَشَرَ
 كَوْكَبًا»، وَعِشْرُونَ رَجُلًا، و«تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَفْجَةً».^(٢) فـ «أحد عشر، وعشرون،
 وتسع وتسعون» اسم مُبْهَم، و«كوكبًا، ورجلًا، ونعجة» اسم نكرة بمعنى

(١) كذا. وفي العبارة خلاف لقول المصنف.

(٢) في الأصل: التبرية.

(٣) صدر بيت حمزة:

رَبِّ الْعِبَادِ، إِلَيْهِ الْوَجْهُ، وَالْعَقْلُ

الكتاب ١: ١٧ والعيني ٣: ٢٢٦ والخزائفة ١: ٤٨٦. والوجه: التوجه والقصد
 والعبادة.

(٤) الآية ٤ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٢٣ من سورة ص.

«مِنْ» البيانية، مبيِّنٌ للإبهام الحاصل في ذلك الاسم اللاحق له. (١)
ثانيها أي: تلك المواضع: المساحة نحو: شِبْرٌ أرضاً. فـ «شِبْرٌ» (٢)
اسمٌ مُبْهَمٌ، و«أَرْضاً» تَمْيِيزٌ، لأنَّه اسم نكرة بمعنى «مِنْ» البيانية، مبيِّنٌ
للإبهام الحاصل في ذلك الاسم.

ثالثها أي: تلك المواضع: الوزُنُ كـ «رِطْلٌ زَيْتاً». فـ «رِطْلٌ» اسمٌ
مُبْهَمٌ، و«زَيْتاً» تَمْيِيزٌ، لأنَّه اسم نكرة بمعنى «مِنْ» البيانية، مبيِّنٌ
للإبهام الحاصل في ذلك الاسم.

رابعها أي: تلك المواضع: الكَيْلُ نحو: إِرْدَبٌ قَمَحاً. فـ «إِرْدَبٌ»
اسمٌ مُبْهَمٌ، و«قَمَحاً» تَمْيِيزٌ، لأنَّه اسم نكرة بمعنى «مِنْ» البيانية، مبيِّنٌ
للإبهام الحاصل في ذلك الاسم.

ومن المعلوم أنَّ هذه المقادير، إذا نُصِبَ عنها التَّمْيِيزُ، يُراد بها
المقدَّرات لا المقادير. فيراد المعدود والمذروع والموزون والمكيول.

وناصِبُ هذا التَّمْيِيزِ في هذه المواضع الأربعة نفسُ ذلك الاسمِ
المُبْهَمِ. وهو وإن كان جامداً إلا أنَّه (٣) إنما عمل تشبيهاً له بالمُشْتَقِّ.
وهو اسم الفاعل. ووجه الشَّبه أنَّه طالبٌ له في المعنى، أو لأنَّه حصل
فيه ما به التَّمام. وهو التَّنوين أو التَّوْنُ، والتَّنوين في «أَحَدَ عَشَرَ»
مقدَّراً. وفي كلام الأخفش: التَّحْقِيقُ أنَّ هذا التَّمْيِيزُ لا ناصب له، وإنما
هو مشبَّه بالمفعول. (٤)

(١) أي: اللاحق هو له.

(٢) في الأصل: شِبْرٌ أرضاً فشبِراً.

(٣) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية. انظر ص ٤٣١-٤٣٢ و ٦٦٦.

(٤) في الأصل: «بالمفعول». وفي الحاشية عن نسخة: بالمفعول.

ثم لا يخفى أن كونَ هذه الثلاثة الأخيرة أسماء^(١) للمقدار واضحٌ، لأن بها يُعرف مقدار الشيء، وأما الأول الذي هو العدد فليس من جملتها عند المحققين. قال الجمال بن هشام: ^(٢) لأن المراد بالمقدار ما لم تُرد ^(٣) حقيقته بل مقداره - حتى إنه تصح إضافة المقدار إليه - والعدد ^(٤) ليس كذلك. ألا ترى أنك تقول: عندي مقدار رطل زيتاً. ولا تقول: عندي مقدار عشرين؟ ^(٥) انتهى.

ثم حصر هذا القسم في هذه الأمور الأربعة مبني على التقرب على المبتدئ. ولأما فمته ما يقع بعدما يُشبه الوزن نحو ^(٦): «مِثْقَال ذَرَّةٌ خَيْرًا»، وما يُشبه الكيل نحو: كُوْزٌ ماءً، وما أفهم غيرته نحو: لنا غيرها إيلًا، أو مثلية نحو: لنا أمثالها شاء، أو تعجبًا نحو: لله دَرُهٌ فارسًا! أو كان فرعًا للتمييز نحو: جِبَّةٌ خَزًا، لأن الجِبَّةَ مأخوذة من الخز. فهي فرعه بهذا الاعتبار.

[المبين لإجمال نسبة]:

والثاني - وهو المبين لإجمال^(٧) نسبٍ - يقع في أربعة مواضع

-
- (١) في الأصل وم: اسم.
 - (٢) شرح القطر ص ٢٣٩. وانظر التوضيح ١: ٣٩٦.
 - (٣) م: ما لم يرد.
 - (٤) م: والمعدود.
 - (٥) في شرح القطر: مقدار عشرين رجلًا، إلا على معنى آخر.
 - (٦) الآية ٧ من سورة الزلزلة.
 - (٧) في شرح الأزهري والتتقيح: المبين لإجمال.

أيضاً. قيل: أولى من هذا «أربعة أقسام»، لأن ما ذكر أقساماً للتمييز، لا للمواضع التي يقع فيها.

أحدها أي: تلك المواضع الأربعة: المَنْقُولُ عَنِ الْفَاعِلِ نَحْوُ ١٨٥ قوله، تعالى^(١): «اشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا». أصله: / اشْتَعَلَ شَيْبُ الرَّأْسِ. فَحَوَّلَ الْإِسْنَادُ مِنْ^(٢) الْمُضَافِ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَحَصَلَ إِبْهَامٌ فِي النَّسْبِ، أي: في نسبة الشيب للرأس، فجاءَ بِالْمُضَافِ، وَهُوَ «شَيْب» الَّذِي كَانَ فَاعِلًا،^(٣) وَجُعِلَ تَمْيِيزًا.

والباعثُ عَلَى ذَلِكَ أي: التحويل^(٤) المذكور أَنَّ ذِكْرَ الشَّيْءِ مُبْهَمًا ثُمَّ ذِكْرُهُ مُفَسَّرًا أَوْقَعَ فِي النَّفْسِ، لِحَصُولِهِ بَعْدَ الطَّلَبِ، وَلَآنَ فِيهِ إِفَادَةٌ عِلْمَيْنِ.^(٥) وفي كلام بعض الفقهاء: الحكيم إذا أراد التعليم لا بُدَّ لَهُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ إِجْمَالٍ تَشْتَوِّفُ مَعَهُ النَّفْسَ، وَتَفْصِيلٍ تَسْكُنُ إِلَيْهِ.

ثانيها أي: تلك المواضع الأربع: ^(٦) المَنْقُولُ عَنِ الْمَفْعُولِ نَحْوُ قوله، تعالى^(٧): «وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا». أصله: وَفَجَّرْنَا عُيُونَ الْأَرْضِ. فَحَوَّلَ الْمُضَافُ أي: حَوَّلَ الْإِسْنَادُ عَنْهُ إِلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ،^(٨) فَحَصَلَ

(١) الآية ٤ من سورة مريم.

(٢) في الشرح والتفحيح: عن.

(٣) م: فاعله.

(٤) في الأصل: التحول.

(٥) أي: معلومتين.

(٦) كذا. وهو جائز لأن العدد غير مضاف إلى المعدود. انظر ص ٥٧.

(٧) الآية ١٢ من سورة القمر.

(٨) في الشرح: عيون الأرض فحوَّلَ الإسناد عن المضاف.

إيهام في النسبة، أي: في نسبة التفجّر^(١) للأرض، فجيء بالمضاف وجعل تمييزاً لذلك، وأقيم المضاف إليه مقامه، فانتصب على المفعولية. والعلّة فيه، أي: في التحويل المذكور، والباعث عليه ما تقدّم، من أن ذكر الشيء مبهماً ثم مفسّراً أوقع في النفس.

هذا ملهب أكثر المتأخرين. وذهب الشلّوبين^(٢) إلى أن انتصاب «عيوننا» ليس على التمييز، بل على الحال المقدّرة، لأنّ الأرض حال التفجّر لم تكن عيوناً، وإنما صارت عيوناً بعد ذلك. واستند في ذلك إلى أن سّ لم يذكر المنقول عن المفعول.

وتبع الشلّوبين في ذلك ابن أبي الزبيع^(٣)، لكنّه خرج الآية على وجهين آخرين: أحدهما: أن «عيوننا» بدل بعض من كلّ، حلف ضميره، أي: عيونها. الثاني: أن يكون مفعولاً على إسقاط الخافض، أي: بعيون ورده الجمال بن هشام.^(٤)

ثالثها أي: تلك المواضع: المنقول عن المبتدأ نحو قوله، تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً^(٥)﴾. أصله: مالي أكثر منك. فحوّل المضاف أي: حوّل الإسناد عنه إلى المضاف إليه، فحصل إيهام في النسبة، فجيء

(١) كذا. والصواب التفجير.

(٢) انظر التوطئة ص ٢٨٥.

(٣) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد القرشي الأموي الأندلسي الإشبيلي، عالم بالحديث والفقه والأصول والقراءات والنحو، توفي سنة ٦٨٨. الليل والتكملة ٦: ٤٢ وغاية النهاية ٢: ٩٠. وانظر الملخص في ضبط قوانين العربية ص ٣٩٦.

(٤) اللوحة البدرية ص ١٥١. ١٥٢.

(٥) الآية ٣٤ من سورة الكهف. وزاد في م: وولدًا.

بالمضاف وجُعِلَ تَمِيِزًا لذلك، وأُقيِمَ الضمير المضاف إِلَيْهِ مقامَ المضاف، فارتَفَعَ على الابتداء مكانه، وانفَصَلَ. والعِلَّةُ في التحويل والباعثُ عليه ما تقدّم.

رابِعُها أي: تلك المواضع: حَبِرُ المَنقُولِ عَن شَيْءٍ، كالواقع بعد اسم التفضيل، وله حالان: إمّا أن يكون منصوبًا أو مجرورًا. ولا يكون منصوبًا إلّا إن حَسَنَ جعله فاعلاً لفعلٍ، يُجعل مكان اسم التفضيل من لفظه ومعناه، نحو: زَيْدٌ أَكْثَرُ مالًا، إذ يصحّ أن تقول: زيدٌ كَثُرَ مالُهُ.

وإنما جاز نصبه في نحو: زَيْدٌ أَكْرَمُ الناسِ رَجُلًا، مع تخلف الشرط المذكور إذ لا يصحّ أن تقول: «زيدٌ كَرَّمَ رجلٌ»، ^(١) لتعذّر جرّه بإضافة اسم التفضيل له، لإضافته أولاً للناس. فلا يضاف ثانيًا لامتناع إضافة اسم التفضيل مرتّين.

وناصِبُ التَمِيِزِ، في هذِهِ المَوَاضِعِ الأَرْبَعَةِ، المُسْنَدُ مِن فِعْلٍ في الأول والثاني - وهو «اشتعل» في الأول، و«فَجَر» في الثاني - أو شَبِيهِهِ في الثالث والرّابع. وهو «أكثر» في الثالث و«أكرم» في الرابع.

(١) م: أكرم رجلٍ.

[باب المستثنى]

العاشرُ منها أي: المنصوبات: المُستثنى، أي: ما يطلق عليه هذا اللفظ في بعض أحواله، أي: وذلك فيما إذا كان منصوبًا. وأدوات الاستثناء ثمانية: ^(١) وهي:

«إلا». وهي حرف اتفاقًا، وهي أمُّها أي: أمُّ الأقوات، أي: أصلها، لأنَّ أمَّ كلِّ شيء أصله وعماده، كما تقدَّم، أي: أكثرها استعمالًا. ومن ثمَّ بدأ بها.

و«غيرُ». فإنَّها تخرج عن الصِّفة، وتتضمَّن معنى «إلا»، كما أنَّ «إلا» تخرج عن الاستثناء وتتضمَّن معنى «غير»، فيوصف بها جمعٌ منكَّر قبلها. وحينئذٍ ينتقل إعرابها إلى ما بعدها نحو ^(٢): «لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ» أي: غيرُ الله.

و«سوى» بِلِفْطِهَا الْأَرْبَع. فَإِنَّهُ يُقَالُ فِيهَا: «سَوَى» بكسر السِّين كَ «رِضَى»، و«سَوَى» بضمِّ السِّين والقصر كَ «هُدَى»، و«سَوَاءٌ» بفتح السِّين والمدَّ كَ «سَمَاءٌ»، و«سَوَاءٌ» بكسر السِّين والمدَّ كَ «بِنَاءٌ». قال في «المغني»: والحاصل أنها تُمدُّ مع الفتح وتُقصَّر مع القسَم، ويجوز الوجهان مع الكسر. انتهى. والمدُّ مع الكسر أغربُها. ومن ثمَّ آخرها.

وزهب س/ والجمهور إلى أنَّ «سوى» ظرفٌ مكان بمعنى: وَسَطٌ، ١٨٦ ملازمٌ للنصب لا يخرج عن ذلك إلَّا في الشعر، ^(٣) فلا تكون بمعنى

(١) كذا. وهو جائز. انظر ص ٥٧.

(٢) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء. وآل الله: صفة لآلهة مرفوعة.

(٣) في حاشية م شاهد شعري على ذلك.

«غير». وذهب الرّماني وأبو البقاء إلى أنّها تُستعمل ظرفاً غالباً، وبمعنى «غير» قليلاً. قال الجمال بن هشام: «والى هذا المذهب أذهب». وفي كلام ابن عصفور أنّ الاستثناء بغير الأولى من باقي اللّغات، بطريق القياس عليها.

و«لَيْسَ». وهي فعلٌ عند الجمهور. وقيل بحرفيتها مطلقاً، وقيل بحرفيتها في باب الاستثناء خاصّة.

و«لَا يَكُونُ». وهي ^(١) فعلٌ.

و«خَلَا وَحَدَا وَحَاشَا». وهذه الثلاثة مترددة بين الفعلية والحرفية، كما سيأتي في كلامه. ولم يحفظ من في «عدا» غير الفعلية، وفي «حاشا» غير الحرفية.

[المتصل والمنقطع والحصر]:

وللمُستثنى بها أي: بهذه الأدوات الثمانية ^(٢) أحكام. فالمُستثنى بِـ «إِلَّا» يُنصَبُ وَجُوباً إذا كَانَ ما قَبْلَهَا، أي: ^(٣) ما قبل «إِلَّا»، كَلَاماً تامّاً مُوجِباً، يَفْتَحُ الحِجِيمَ، نَحْوُ: قَامَ النَّاسُ إِلَّا زَيْدًا. فـ«قَامَ»: فعلٌ ماضٍ، والنَّاسُ: فاعِلٌ، وإِلَّا: حَرْفٌ اسْتِثْنَاءٌ، وزَيْدًا: مَنْصُوبٌ بِـ «إِلَّا» بذاتها، على الأصح ^(٤) من أقوال ثمانية، منها أنّه بِـ «إِلَّا» بمعنى: أَسْتثنى، أي:

(١) يعني كلمة: يكون.

(٢) كذا. وهو جائز. انظر ص ٥٧.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: «الصحيح». وفي الحاشية عن نسخة: «الأصح». واستخدام نحو «بذاتها» للتركيد المعنوي جائز.

لتضمّنها هذا المعنى . وردّه ابن الأنباري^(١) بخمسة أوجه :

منها أنه لو كان كذلك لوجب ألاّ يعجز في المستثنى إلاّ النصب ، مع جواز الرفع والجرّ في النفي على البدل ، نحو : ما جاءني أحدٌ إلاّ زيدٌ ، وما مررت بأحدٍ إلاّ بزيد . ومنها : لماذا قدرتم : استثنى زيداً ؟ وهلاًّ قدرتم : امتنع زيدٌ .

قال : وحكي عن أبي عليّ الفارسيّ أنّه كان مع عضد الدولة في محلّ خارج البلد ، فسأله عضد الدولة عن المستثنى : بماذا انتصب ؟ فقال أبو عليّ : [بـ «إلاّ»]^(٢) لأنّ التقدير فيه «أستثنى زيداً» . فقال له عضد الدولة : وهلاًّ قدرتم «امتنع زيدٌ» فرفعه . فقال أبو عليّ : إذا رجعنا ذكرنا لك الجواب الصحيح ، إن شاء الله تعالى .

ثمّ قال : والصّحيح قول أكثر البصريّين أنّ العامل هو الفعل بتوسط «إلاّ» ، لأنّ هذا الفعل وإن كان لازماً في الأصل إلاّ أنّه^(٣) قويّ بـ «إلاّ» ، فتعدّى إلى المستثنى . ونظيره نصب المفعول معه بالفعل قبله بواسطة الواو ، نحو : استوى الماء والخشب .

وعلق بقوله «منصوب بإلاّ» قوله «على الاستثناؤ» . وهو واجب النصب ، لأنّه مستثنى من كلام تامّ موجب ، إذ المراد بالتّمام أن يكون المستثنى منه مذكوراً في الكلام . وقوله «قبلها» وقع التقييد به لموافقة الغالب ، وليس معتبراً في معنى التّمام ، كما سيُعلم من كلامه .

(١) انظر الإنصاف ص ٥٦٢ .

(٢) من مـ .

(٣) مثل هذه العبارة لا وجه له في العربية . انظر ص ٦٦٦ و ٤٣١ و ٤٣٢ .

والمُرَادُ بالإيجاب، أي: بكونه موجبًا، أَلَّا يَتَقَدَّمَهُ نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ.
وهو النَّهْيُ والاستفهام. وهذا الحكم ثابت سواءً كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا
أَوْ مُنْقَطِعًا.

والمُرَادُ بِالْإِسْتِثْنَاءِ الْمُتَّصِلِ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى بَعْضَ الْمُسْتَثْنَى
منه. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ» ففیه نظر،
لأنَّ نَحْوًا: «جاءني بنوك إِلَّا بني زيد» منقطع، مع أَنَّ الْمُسْتَثْنَى مِنْ
جنس الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ.

وَالْإِسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ مُلْتَبَسٌ^(١) بِخِلَافِهِ، أي: بمخالفة المتصل،
وَإِطْلَاقُ الْإِسْتِثْنَاءِ عَلَيْهِ مجاز على الرَّاجِح. وَهُوَ أَلَّا يَكُونَ بَعْضَ
المُسْتَثْنَى مِنْهُ. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «أَلَّا يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى مِنْ جِنْسِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ»
ففيه نظر علمته. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ شَيْخُ الْمُحَقِّقِينَ:^(٢) قَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُتَّصِلَ
ليس هو الْمُسْتَثْنَى مِنَ الْجِنْسِ، كما ظَنَّ بعضهم. انتهى.

ولا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الْمُسْتَثْنَى الْمُنْقَطِعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ
مُنَاسَبَةً. فلا يقال: «جاء القوم إِلَّا ثعبانًا» مثلاً.^(٣) فالْمُتَّصِلُ نَحْوًا: قَامَ
الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا، لَأَنَّ «زَيْدًا» بَعْضُ الْقَوْمِ، وَالْمُنْقَطِعُ نَحْوًا: قَامَ الْخَيْلُ^(٤)
إِلَّا حِمَارًا، لَأَنَّ الْحِمَارَ لَيْسَ بَعْضَ الْخَيْلِ.

وفي الاستثناء المتصل إشكال مشهور، هو: لا يخلو إِمَّا أَنْ يَكُونَ

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: ملتبسًا.

(٢) هو الرضي الأستراخادي. وانظر شرح الكافية ١: ٢٢٤.

(٣) زاد هنا في م: انتهى.

(٤) في الشرح: القوم.

«زيد» داخلاً في القوم أو لا . فإن كان الأولُ لزم التناقض ، لأنَّ المعنى ح: جاء زيد مع القوم ولم يَجِء . وإن كان الثاني فهو خلاف إجماعهم . وللناس في الجواب عن هذا الإشكال مذاهب ، من أحسنها أنه داخل في مفهوم القوم ، خارج / عن حكمه ، فلا تناقض ، أي: فيقدر أن الإسناد ١٨٧ للقوم بعد إخراج المستثنى الذي هو «زيد» منه ، وإن كان الإسناد إلى المستثنى منه قبل الإخراج منه ذكر .^(١) وأما المستثنى المنقطع فخارج عن مفهوم المستثنى منه ، وعن حكمه معاً .

وإن كَانَ مَا قَبْلَ «إِلَّا» مِنَ الْكَلَامِ كَلَامًا نَامًا غَيْرَ مُوجِبٍ ، بَانَ تَقْدَمَ عَلَيْهِ نَفْيٌ أَوْ شِبْهُهُ كَمَا عَلِمْتَ ، فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو إمَّا أَنْ يَكُونَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا .

فإن كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا جَارَ فِيهِ - وهو الأرجح - الْإِتْبَاعُ لِلْمُسْتَثْنَى مِنْهُ فِي إِعْرَابِهِ رَفْعًا وَنَصَبًا وَجَرًّا ،^(٢) لَفْظًا أَوْ مَحَلًّا ، وَجَارَ فِيهِ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ ، اتِّفَاقًا بَيْنَ^(٣) الْحِجَازِيِّينَ وَالتَّمِيمِيِّينَ .

فَالِإِتْبَاعُ لَفْظًا نَحْوُ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدٌ» بِالرَّفْعِ ، عَلَى الْإِبْدَالِ مِنَ «الْقَوْمِ» بَدَلٌ بَعْضِهِ مِنْ كُلِّ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ - وَلَمْ يُحْتَجْ لِلضَّمِيرِ الرَّاِبِطِ بَيْنَ^(٤) الْبَدَلِ وَالْمَبْدَلِ مِنْهُ لِحَصُولِ الرَّبْطِ هُنَا ، لِأَنَّ «إِلَّا» وَمَا

(١) أي: ذكر هذا كله في الاستثناء المتصل . انظر المطار . وفي الأصل و م: «ذكر» .

وفي حاشية م: ذكر .

(٢) في الأصل: وجراً ونصباً .

(٣) في الشرح: من .

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: «من» . وهو سهو ، لأن المراد ما مضى في التعليقة

المتقدمة .

بعدها من تمام الكلام السابق عليها. ولا يضربُ التخالف بين المبدل منه والبدل في كون الأول منفياً والثاني مثبتاً، خلافاً لتعلب - وعلى أنه عَطْفٌ نَسَقِي عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، لِأَنَّ «إِلَّا» عِنْدَهُمْ مِنْ حُرُوفِ الْعَطْفِ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ خَاصَّةً بِمَنْزِلَةِ «لَا» الْعَاطِفَةِ، فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا مُخَالَفٌ لِمَا قَبْلُهَا. وَنَحْوُ: «مَا قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» بِالنَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ. وَالْإِتْبَاعُ مُحَلًّا نَحْوُ: «مَا فِيهَا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ» بِالرَّفْعِ، وَ«لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» بِالرَّفْعِ، وَ«لَيْسَ زَيْدٌ بِشَيْءٍ إِلَّا شَيْئًا لَا يُعْبَأُ بِهِ» بِالنَّصْبِ.

وإن كَانَ الْإِسْتِثْنَاءُ مُنْقَطِعًا فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ تَسْلِيطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى وَجَبَ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، اتِّفَاقًا بَيْنَ الْحَاجِزَيْنِ وَالتَّمْيِيزَيْنِ، نَحْوُ: «مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ إِلَّا النِّقْصُ» بِالنَّصْبِ لَا غَيْرَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، أَيْ: مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ لَكِنْ نَقَصَ.

ولا يجوز رفعه على الإبدال من الفاعل، لِأَنَّهُ لَا يَصَحُّ تَسْلِيطُ الْعَامِلِ عَلَيْهِ، إِذْ لَا يُقَالُ: «زَادَ النِّقْصُ» عَلَى مَعْنَى أَنَّ النِّقْصَ يَزِيدُ الْمَالَ، أَيْ: يَكْتَثُرُ بِسَبَبِهِ، لَا عَلَى مَعْنَى أَنَّ النِّقْصَ زَادَ فِي نَفْسِهِ وَكَثُرَ، لِأَنَّ الْبَدَلَ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ. فَلَا بُدَّ أَنْ يَصَحَّ تَسْلُطُ الْعَامِلِ عَلَى الْبَدَلِ. وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّ «النِّقْصَ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَخَبَرَهُ مُحْلُوفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ لَكِنْ النِّقْصُ شَأْنُهُ. ^(١)

وإنْ أُمَكِّنَ تَسْلِيطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى فَبِهِ خِلَافٌ بَيْنَ الْحَاجِزَيْنِ وَالتَّمْيِيزَيْنِ. فَالْحَاجِزَانِ يُوجِبُونَ نَصْبَ الْمُسْتَثْنَى، أَيْ:

(١) انظر الكتاب ١: ٣٦٧ وتعليقه الفارسي عليه ٢: ٥٧ وشرح الكافية ١: ٢٢٩

والارتشاف ٢: ٣٠٤ والهمع ١: ٢٢٥ وحاشية الصبان ٢: ١٤٨.

يوجبون النصب على الاستثناء، ولا يجوزون فيه الإتيان لأنه لا يصح فيه الإبدال^(١) حقيقة، لأن المستثنى ليس بعض المستثنى منه. والتيميمون يجوزون^(٢) فيه الإتيان للمستثنى منه، لكن بمرجوحية، نحو: «ما قام القوم إلا حماراً»، بالنصب على الاستثناء واجباً عند الحجازيين، راجحاً عند التميميين.

ويجوز عندهم «إلا حماراً» بالرفع، على أنه بدل لصحة تسلط^(٣) العامل عليه، إذ يقال: «قام حماراً»، ما لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه، أي: مع تأخيرهِ عن العامل فيهما، أي: في الاستثناء المتصل والمنقطع أي: والمقسم^(٤) أنه من كلام تام غير موجب.

فإن تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب نصبه على الاستثناء، وامتنع إتيانه قولاً واحداً، لأن التابع لا يتقدم على المتبوع، ما دام باقياً على كَيْفِيَّتِهِ نحو: «ما قام إلا زيدا القوم». وعليه قول كُتَيْب بن زيد الأسدي: ^(٥)
ومالي، إلا آل أحمد، شيعه ومالي، إلا مذهب الحق، مذهب والمنقطع^(٦) نحو: «ما قام إلا حماراً أحد». وإهرائه أي: تطبيق^(٧) هذا

(١) في الأصل: الإتيان.

(٢) م: يجوزون.

(٣) م: تسلط.

(٤) كلا في الأصل والمطار، وفوقه في الأصل: «مع». يعني أنه كذلك في نسخة م: «والمقسم». وقوله «أنه» يعني: لأنه، أي: لأن المستثنى.

(٥) شرح أبيات سيوه ٢: ١٣٥ والمقتضب ٤: ٣٩٨ والعيني ٣: ١١١ والخزلة ٢: ٢٠٧.

(٦) سقطت من م.

(٧) في الأصل: «تطبيق». وفي العاشية عن نسخة: تطبيق.

المرتب على القواعد النحوية: ما: نافية. وقام: فعل ماضي. وإلا: حرف استثناء. وزيداً وجماراً: نصب، يحتمل أن يكون فعلاً وأن يكون مصدرًا، ^(١) على الاستثناء. ^(٢) والقوم واحد: كل منهما فاعل.

واحتَرَزْنَا بِقَوْلِنَا: «ما دام باقياً على تبعيته» عما خرج عن التبعية. فإنه يجوز أن يتقدم على المتبوع. وحينئذ لا يجوز نصبه/ على الاستثناء، بل يُعرب بحسب العوامل. وذلك في مثل: ما مَرَرْتُ بِمِثْلِكَ أَحَدٍ، بالجزء. فَإِنَّ الْمَتَّبِعَ، وهو «أحد»، أُخِّرَ عن تابعه، وهو «مثلك»، وصارَ تابعاً له، على أنه بدلٌ منه بَدَلَ كُلِّ مَنْ كُلِّ، ^(٣) أو عطف بيان، وفاءً بالقاعدة من أن نعت النكرة إذا تقدم عليها يُعرب بحسب العوامل، وتكون النكرة بدلاً منه أو عطف بيان عليه.

وَبِذَلِكَ يُوجَّهُ قَوْلُهُمْ أَي: العرب، على ما حكاه يونس: مالي إلا أبوك ناصراً، يرفع المُسْتَنَى، وهو «أبوك» الذي لو كان منصوباً لكان مستثنى، مَعَ تَقْدِيمِهِ عَلَى الْمُسْتَنَى مِنْهُ الَّذِي هو «ناصر»، أي: الذي لو نُصِبَ لفظ الأب لكان هو ^(٤) مستثنى منه. وإنما وجب الرفع للفظ الأب لأنه لم يبق على تبعيته بل صار متبوعاً، وصار متبوعه - وهو «ناصر» - تابعاً له.

وحينئذ ^(٥) يكون إعرابه بالمعنى المتقدم: ما: نافية تميمية، بناء

(١) يعني: وأن يكون لفظه: نصباً.

(٢) م: «الإنشاء». وفي الحاشية من نسخة: الاستثناء.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) سقطت من م.

(٥) ما في هذه الفقرة من عبارات شرح الأزهرية مفقود في المطبوع منه عندي، وفي التنقيح أيضاً.

على أنه لا يجوز تقدّم خبر «ما» المحجازة ولو ظرفاً على الاسم، لا يقال: «ولانتفاض^(١) النقي»، لأننا نقول: ذاك نقي خبرها. ولها: خبرٌ مُقدّم. ولأ: حَرَفُ اسْتِثْنَاءٍ مُلْفَى، لِكَوْنِ الْإِسْتِثْنَاءِ مُقَرَّرًا. كان الأولى أن يقول بدل هذا: لأنه استثناء -^(٢) وأبوك: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ وَمُضَافٌ إِلَيْهِ. وناصر: بَدَلٌ أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ، مِنْ «أَبُوكَ» بَدَلُ كُلِّ مِنْ كُلِّ، لَأَنَّ «ناصرًا»^(٣) وإن كان عامًّا في سياق النقي لكنته أريد به خاص، فصَحَّ إبداله لأنّ الأعم لا يبدل من الأخص.

ولا يجوز تقديم المستثنى على جزأي الكلام جميعاً، أي: على كل من المستثنى والعامل، نحو: إلّا زيداً ما قام أحدٌ. وإن كان ما قبل «إلّا» من الكلام كلاماً غير تامّ بأن لم يُذكر فيه المُستثنى منه، وغير مُوجب بأن تقدّمه نقي أو شبهه كما تقدّم، كان ما بعد «إلّا» على حسب ما يقتضيه ما قبلها من العوامل. ويسمى هذا الاستثناء استثناء مُقَرَّرًا، لأنّ ما قبل «إلّا» مِنَ الْعَوَامِلِ تَقَرَّرَ لِلْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهَا غَالِبًا.^(٤)

فإن كان ما قبل «إلّا» يحتاج إلى مرفوع، لاقتضائه الرفع، ولعننا ما بعد «إلّا»، وقلنا: ما قام إلّا زيدٌ. فـ «زيدٌ»: مَرْفُوعٌ عَلَى الْفَاعِلِ يَدُ «قام» لاقتضائه الرفع، والاستثناء في الحقيقة من عام^(٥) محذوف، وما

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: ولا تناقض.

(٢) أي: لأنه استثناء مفرغ. وسقط «كان... استثناء» من م.

(٣) تمام العبارة مما لا وجه له في العربية. انظر ص ٦٦٦ و ٤٣١-٤٣٢ م: ناصر.

(٤) سقطت من م.

(٥) انظر التصريح ١: ٣٤٨.

بعد «إلا» بدل^(١) من ذلك المحذوف. والتقدير في المثال المذكور: ما قامَ أحدٌ إلّا زيدٌ. فحذفوا المستثنى منه وأشغلوها العاملَ بالمستثنى.

وإن كانَ ما قَبْلَ «إلا» يَحْتَاجُ إِلَى مَنْصُوبٍ، لاقْتِضائه النَّصْبَ، نَصَبْنَا ما بَعْدَ «إلا»، وَقُلْنَا: ما رَأَيْتُ إلّا زَيْدًا. فـ «زَيْدًا»: مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَفْعُولِ بِهِ «رَأَيْتُ». والأصل: ما رَأَيْتُ أَحَدًا إلّا زَيْدًا.

وإن كانَ ما قَبْلَ «إلا» يَحْتَاجُ إِلَى مَخْفُوضٍ، لاقْتِضائه الْخَفْضَ، خَفَضْنَا ما بَعْدَ «إلا»، وَقُلْنَا: ما مَرَرْتُ إلّا بِزَيْدٍ. فـ «زَيْدٍ» مَخْفُوضٌ بِالْبَاءِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِهِ «مَرَّ». والأصل: ما مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلّا بِزَيْدٍ.

فإن قيل: لم تَرَكَ المصتَفِ القسمَ الرَّابِعَ، وهو الموجِبُ غيرَ النَّامِ نحو: قامَ إلّا زيدًا؟ أُجِيبُ بأنَّ هذا القسمَ غيرَ جائِزٍ عندهم، لأنَّه لا يَسْتَقِيمُ فِي الْأَغْلَبِ، لأنَّ معنى هذا التركيب: قامَ جَمِيعُ النَّاسِ إلّا زَيْدًا. وهو بَعِيدٌ. فلذلك تُرِكَ فِي كَلَامِهِمْ. ومن غيرِ الغالبِ اسْتِقامَتُهُ نحو: قَرَأْتُ [الْقُرْآنَ]^(٢) إلّا يَوْمَ كَذَا. إذ لا يَبْعُدُ وَقُوعُ الْقِرَاءَةِ فِي جَمِيعِ الْأَيَّامِ إلّا الْيَوْمَ الْمُعَيَّنَ.

[المستثنى بغير وليس ولا يكون]:

هذا المَتَقَدِّمُ كُلُّهُ حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِهِ «إلا»، وأما حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِهِ

(١) كذا من التصريح ١: ٣٤٧ - ٣٤٨. والبدلية عندهم تقتضي تكرار العامل، فليس الفعل الأول مفرغاً لهذا الاسم بعد: إلّا. والأولى أن يبنى التفرغ له بالحصص، ويكون التعليل للمعنى لا لتوجيه الإعراب. وإلا كنا مع زاصي العطف على محذوف، وملعبهم بعيد عن التفرغ لأنه يجعل «إلا» حرف عطف. وكذلك الشأن في المثالين التاليين.

(٢) تلمة من حاشية بس على التصريح ٢: ٣٤٨.

«غَيْرِ وَسَوَى» يُلْغَايَهَا الْأَرَبُ فَهُوَ الْجَزْ، لِأَنَّ الْمُسْتَنَى بِهِمَا مَجْرُورٌ دَائِمًا بِهِمَا، وَقَوْلُهُ «بِالإِضَافَةِ» ضَعِيفٌ، ^(١) وَيُحْكَمُ لِـ «غَيْرِ وَسَوَى» بِمَا أَيُّ: الْحَكْمُ الَّذِي حَكَمْنَا بِهِ لِلْإِسْمِ الْوَاقِعِ بَعْدَ «إِلَّا»، مِنْ وَجُوبِ النَّصْبِ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ مَعَ التَّمَامِ وَالْإِجَابِ مُطْلَقًا، أَيُّ: ^(٢) مُتَّصِلًا أَوْ مُنْقَطِعًا، نَحْوُ: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَسَوَى زَيْدٍ، وَقَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ حَمَارٍ وَسَوَى حَمَارٍ، يَنْصَبُ «غَيْرَ» لَفْظًا وَ«سَوَى» تَقْدِيرًا. وَيَجُوزُ فِي الْمَعْطُوفِ عَلَى هَذَا الْمُسْتَنَى الْجَزْ مِرَاعَاةَ لِلْفِظِ، وَالنَّصْبُ مِرَاعَاةَ لِلْمَعْنَى. نَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ وَصَمْرٍ وَعَمْرًا. /

١٨٩

وَمِنْ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ، وَهُمَا النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ وَالْإِتْبَاعُ لِلْمُسْتَنَى مِنْهُ، اتِّفَاقًا بَيْنَ الْحِجَازِيَيْنِ وَالتَّمِيمِيَيْنِ - وَذَلِكَ ^(٣) إِذَا كَانَ الْكَلَامُ تَامًا غَيْرَ مُوجِبٍ. وَقَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: مَعَ النَّفْيِ أَيُّ: أَوْ شِبْهِهِ، وَالتَّمَامِ أَيُّ: وَكَانَ ^(٤) الْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلًا - نَحْوُ: مَا قَامَ الْقَوْمُ غَيْرُ وَسَوَى زَيْدٍ، يَرْفَعُ «غَيْرِ وَسَوَى» عَلَى الْإِتْبَاعِ، وَنَصْبُهُمَا عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ. فَإِنْ كَانَ مُنْقَطِعًا، وَالحَالَةُ هَذِهِ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَسْلِيطُ الْعَامِلِ عَلَى الْمُسْتَنَى وَجِبَ النَّصْبُ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، اتِّفَاقًا بَيْنَ الْحِجَازِيَيْنِ وَالتَّمِيمِيَيْنِ، نَحْوُ: مَا زَادَ هَذَا الْمَالُ غَيْرَ وَسَوَى النَّقْصِ. وَإِنْ أُمِكنَ ^(٥) تَسْلِيطُ

(١) إِنَّمَا جَعَلَهُ ضَمِيحًا لِأَنَّهُ يَرَى أَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ يَكُونُ جَرَّهُ بِالْمُضَافِ لَا بِالْإِضَافَةِ. انْظُرِ الْمَطَارِصَ ١٣٧.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ م.

(٣) سَقَطَ مِنْ م حَتَّى «عِنْدَ الْحِجَازِيَيْنِ» مِنْ م، وَالْحَقُّ بِالْحَاشِيَةِ. وَهَذَا الْإِعْتِرَاضُ حَاصِلٌ بَيْنَ الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ «مِنْ جَوَازٍ» وَالْمُبْتَدَأِ: نَحْوُ.

(٤) فِي حَاشِيَةِ م: وَإِنْ كَانَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: أُمِكنَ.

العامل، على المستثنى، وجب نصبه على الاستثناء عند الحجازيين،
 وجاز فيه عند التميميين الإتيان بمرجوحية، نحو: قام القوم غير يسوى
 حمار، بالرفع والنصب لـ «غير يسوى»، ما لم يتقدم المستثنى على
 المستثنى منه، ما دام^(١) باقياً على تبعيته. ولأوجب النصب على
 الاستثناء وامتنع الإتيان اتفاقاً، نحو: ما قام غير يسوى زيد القوم، وما
 قام غير يسوى حمار القوم.

ومن الإجراء على حسب ما تقتضيه^(٢) العوايل، مع النفي، أي:
 أو شبهه، وهدم التمام - وهو الاستثناء المفرغ - نحو: ما قام غير زيد
 ويسوى زيد، يرفع «غير» لفظاً و«يسوى» تقديرًا، على الفاعلية لاقتضاء
 العامل ذلك،^(٣) وما رأيت غير زيد ويسوى زيد، ينصب «غير» لفظاً
 و«يسوى» تقديرًا، على المفعولية لاقتضاء العامل ذلك، وما مررت بغير
 زيد ويسوى زيد، يجز «غير» لفظاً و«يسوى» تقديرًا بالباء، لاقتضاء
 العامل ذلك.

وأما حكم المستثنى بـ «ليس ولا يكون» فهو النصب وجوباً، وهو
 المراد بقوله: فهو واجب النصب لكونه خبرهما. ولا يكون إلا متصلاً ولا
 يكون مفترغاً، واسمهما ضمير مستتر فيهما وجوباً، عائد على اسم الفاعل
 أو اسم المفعول المفهوم من الفعل وشبهه السابق عند م، أو [على]^(٤)

(١) سقطت من م.

(٢) م: ما يقتضيه.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م، وألحقت بالحاشية مغرومة.

(٤) تنمة من الشرح والتقيح.

الْبَعْضِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِكُلِّهِ السَّابِقِ عِنْدَ جُمْهُورِ الْبَصَرِيِّينَ، أَوْ عَلَى
الْمَصْدَرِ الْمَدْلُولِ عَلَيْهِ بِالْفِعْلِ تَفْهُمًا، أَي: هِنْدَ الْكُوفِيِّينَ، نَحْو: قَامُوا
لَيْسَ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ زَيْدًا.

والتَّقْدِيرُ فِي ذَلِكَ عَلَى الْأَوَّلِ: لَيْسَ هُوَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ هُوَ أَي:
القَائِمُ زَيْدًا.

والتقدير في نحو: «ضَرَبُوا لَيْسَ زَيْدًا أَوْ لَا يَكُونُ زَيْدًا»: لَيْسَ هُوَ
أَي: الْمَضْرُوبُ زَيْدًا، أَوْ لَيْسَ هُوَ أَوْ لَا يَكُونُ هُوَ^(١) أَي: يَمْضُهُمْ زَيْدًا،
عَلَى الثَّانِي، أَوْ لَيْسَ هُوَ أَوْ لَا يَكُونُ هُوَ أَي: قِيَامُهُمْ قِيَامَ زَيْدٍ، عَلَى
الثَّالِثِ. فَخِلَافَ الْمُضَافِ، وَأَقِيمَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ.

وَلَا يَخْفَى أَنَّ جُمْلَةَ «لَيْسَ وَلَا يَكُونُ» يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ فِي مَوْضِعِ
نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ، وَأَنْ تَكُونَ مُسْتَأْنَفَةً، وَلَا يَخْفَى أَنْ فِيمَا قَالَهُ سَرٌّ
وَالْكُوفِيُّونَ قَصُورًا،^(٢) لِأَنَّهُ لَا يَشْمَلُ نَحْو: الْقَوْمُ إِخْرُوكُ^(٣) لَيْسَ أَوْ لَا
يَكُونُ زَيْدًا، لِأَنَّهُ لَمْ يَتَقَدَّمَ فِيهِ فِعْلٌ وَلَا شَبَهٌ.

[المستثنى بخلا وعدا وحاشا]:

وَأَمَّا حُكْمُ الْمُسْتَثْنَى بِ «خَلَا وَعَدَا وَحَاشَا» فَمِمَّا انْتَصَبَ وَإِنَّمَا الْجَزْءُ.
وَقَدْ أَشَارَ إِلَى الْأَوَّلِ بِقَوْلِهِ: يَجُوزُ نَصْبُهُ عَلَى التَّفْعُولِيَّةِ، وَفَاهِلُهَا ضَمِيرٌ
مُسْتَثْنٍ فِيهَا وَجُوبًا. وَفِي تَفْسِيرِهِ الْخِلَافُ السَّابِقُ فِي اسْمِ «لَيْسَ وَلَا

(١) م: وَلَا يَكُونُوا هُوَ.

(٢) م: قَصُور.

(٣) م: أَخْرُوكَ.

يكون». ولا يجوز نصبه إلا إن قُدِّرَتْهَا أفعالاً، بتضمين «خلا» معنى: جاوز.
ولاً فهو قاصر لأنه يقال: خَلَّتِ الدَّارُ. فلا ينصب المفعول به بنفسه.

والى الثاني أشار بقوله: وَيَجُوزُ جَرُّهُ بِهَا^(١) ولا يجوز جرُّه بها إلا
إن قُدِّرَتْهَا حُرُوفًا جازيةً لِلْمُسْتَنَى المذكور. فَعَوْ: قَامَ الْقَوْمُ خَلا زَيْدًا
وَزَيْدٌ، وَهَذَا زَيْدًا وَزَيْدٌ، وَحَاشَا زَيْدًا وَزَيْدٌ، يَنْصَبُ «زَيْد» وَجَرُّهُ فِي
الْأَمْثَلَةِ الْمَذْكُورَةِ. وَالْجَرُّ بِالْأَوَّلَيْنِ قَلِيلٌ، وَبِالثَّالِثِ كَثِيرٌ.

وقد تتعَيَّنَ هذه الكلمات الثلاث^(٢) للفعليَّة، وَحَّ يَتَعَيَّنُ نَصْبُ
المُسْتَنَى بِهَا وَيَمْتَنِعُ جَرُّهُ. وَذَلِكَ إِذَا اقْتَرَنَ بِهَا «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ. وَإِلَى
١٩٠ ذَلِكِ أَشَارَ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - بِقَوْلِهِ: / مَا لَمْ تَتَقَدَّمْ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ
عَلَى «خَلا وَعَدَا» أَي: «وَحَاشَى»، وَإِنْ كَانَ اقْتِرَانُهَا بِ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ
قَلِيلًا. وَمِنْ ثَمَّ اقْتَصَرَ عَلَى «خَلا وَعَدَا»، أَي: مُحَلُّ جَوَازِ الْوَجْهَيْنِ مَا
لَمْ تَتَقَدَّمْ^(٣) «مَا» الْمَصْدَرِيَّةُ عَلَى «خَلا وَعَدَا».

فَإِنْ تَقَدَّمَتْ عَلَيْهِمَا وَجَبَ النَّصْبُ وَامْتَنَعَ الْجَرُّ، وَمِثْلُهُمَا «حَاشَى»
كَمَا عَلِمْتَ، لِتَعَيَّنِ الْفِعْلِيَّةُ وَانْتِفَاءُ الْحَرْفِيَّةِ حِينَئِذٍ بِاقْتِرَانِ «مَا»
الْمَصْدَرِيَّةِ، لِأَنَّ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةَ مُخْتَصَّةٌ بِالْأَفْعَالِ. أَي: لَا تَتَّصِلُ إِلَّا
بِالْأَفْعَالِ، نَحْوُ: قَامُوا مَا خَلا زَيْدًا، وَمَا عَدَا عَمْرًا، وَمَا حَاشَى بَكْرًا.
وَفِيهِ أَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ جَامِدَةٌ لَوْقُوعِهَا مَوْقِعَ الْحَرْفِ وَهُوَ «إِلَّا»، وَ«مَا»
الْمَصْدَرِيَّةُ لَا تَدْخُلُ عَلَى جَامِدٍ كَمَا فِي «التَّسْهِيلِ».

(١) سقطت من م.

(٢) م: الفلاة.

(٣) الاعتراض ليس في م.

(٤) م: يتقدم.

فإن لم تكن «ما» مصدرية، بأن كانت زائدة، لم تتعين هذه الكلمات للفعليّة، وحّ يجوز الوجهان. وإلى ذلك أشار بقوله: ما لم يُحكَمْ بِزِيَادَةِ «ما». فإن حكم زيادتها فإنه يَجُوزُ الْجَرْحُ عَلَى تَقْدِيرِ الْحَرْفِيَّةِ، لانتهاء تعين الفعليّة، بعدم تقدّم «ما» المصدرية.

ومتّ أجاز زيادة «ما» الجرميّ. فإنه حكى عن العرب: ما خلا زيد، وما عدا زيد، بالجرّ على زيادة «ما». ونازعه في «المغني»^(١) بأنّه إن ادّعى زيادتها قياساً ففاسد، لأنّ «ما» لا تُزاد قبل الجارّ بل بعده، نحو: «فِيمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ»،^(٢) «عَمَّا قَلِيلٍ»،^(٣) وإن ادّعى أن ذلك سماعيّ^(٤) فهو من الشذوذ، بحيث يُحفظ ولا يقاس عليه.

ومتّ صرح بقلة اقتران «حاشى» بـ «ما» المصدرية ابنُ مالك في «التسهيل»، فقال: وربّما قيل: «ما حاشى». وعليه قول القائل: ^(٥)

❖ رَأَيْتُ النَّاسَ، مَا حَاشَى قُرَيْشًا ❖

وبه يُردّ على من أنكر اقترانها بـ «ما»، وبنى عليه أنها حرف جرّ لا غير. وممن أنكر ذلك سّ ولم يحفظ فيها إلّا الحرقيّة، كما قدّمناه عنه. وبعه على ذلك البصريّون إلّا المبرّد. فإنه وافق الكوفيين على أنها

(١) ص ١٤٢.

(٢) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران. م: لهما رحمة.

(٣) الآية ٤٠ من سورة المؤمنون.

(٤) في الأصل: سماعياً.

(٥) صدر بيت للأعطل عجزه:

فإنّا، نحن، أنفسُهم فعمالا

شرح شعره ص ٥٦٨ والمغني ص ١٢٨ وشرح أبياته ٣: ٨٥ - ٨٦ والخزانة ٢: ٣٦.

تكون فعلاً. ومما استدلّوا به أنّ الجارّ والمجرور يتعلّق بها في قولهم^(١): ﴿حَاشَ لِلَّهِ﴾. ورُدّ بأنّ اللّام زائدة لا تتعلّق بشيء. وظاهر كلام ابن الأنباريّ أنّ عدم اقترانها بـ «ما» قدر^(٢) متفق عليه بين البصريّين والكوفيّين، لأنّه لم يذكر ذلك في أدلّتهم على الفعلية.

(١) الأيتان ٣١ و ٥١ من سورة يوسف. وفي الأصل: حاشا لله.

(٢) في حاشية م: أي: أمر.

[باب اسم «لا» التبرئة]

الحادي عشر منها اسم «لا» العاملة عمل «إن». وهي «لا» النافية للجنس، أي لصفته نصًا لا ظهورًا. ومن ثم اختصت بهذا الاسم، لأن «لا» العاملة عمل «ليس» وإن نكت الجنس أيضًا، في بعض الأحيان، نحو قوله: ^(١)

تَعَزَّ، فلا شيءٌ على الأرضِ باقيا ولا وَرَرٌ، وَمَا قَضَى اللهُ، واقيا لكن تنفيه ظاهرًا لا نصًا. ومن ثم اشتهرت بالنافية للوحدة.

فالمنفي في العاملة عمل «إن» أمكن، ومن ثم قيل لها: «لا» التبرئة، كما تقدّم وإن كان حق «لا» التبرئة أن تصدق على «لا» النافية كائنة ما كانت، لأن البراءة هي النفي. وإطلاق التبرئة عليها من باب [إطلاق]: زيدٌ عدلٌ. ^(٢)

[المنصوب والمبني]:

ولا يكون اسم «لا» ^(٣) المذكورة أي: النافية للجنس نصًا إلا نكرة، ولا يكون إلا منصوبًا لفظًا أو محلاً. فيكون منصوبًا ^(٤) لفظًا، إذا

(١) المنفي ص ٢٦٤ وشرح أبياته ٤: ٣٧٧ - ٣٧٨ والمبني ٢: ١٠٢ والخزانة ١: ٥٣٠. وتمة عبارة الشارح لا وجه لها في العربية. انظر ص ٦٦٦ و٤٣١ و٤٣٢.

(٢) هذا فيه الوصف بالمصدر للمبالغة. يعني أن التبرئة صفة لـ «لا». والمعروف أن «لا» مضافة إلى التبرئة، إضافة الدال إلى المدلول. انظر حاشية الصبان ٢: ٢. وما بين معقوفين من م.

(٣) من م.

(٤) م: منصوب.

كَانَ مُضَافًا نَحْوُ: لَا غَلَامَ سَفَرٍ حَاضِرٌ - فـ «لَا»: نَافِيَةٌ لِلْجِنْسِ، أَي: لَصِفَتِهِ وَهِيَ الْحَاضِرُ عَنِ الْغَلَامِ، لَا لِنَفْيِ الْغَلَامِ نَفْسَهُ. وَغَلَامٌ مِنْ «غَلَامٍ سَفَرٍ»: اسْمُهَا مَنْصُوبٌ بِهَا لَفْظًا، لِأَنَّهُ مُضَافٌ. ^(١) وَحَاضِرٌ: خَبَرُهَا مَرْفُوعٌ ^(٢) بِهَا - أَوْ لَمْ يَكُنْ مُضَافًا، لَكِنْ كَانَ شَبِيهَا بِالْمُضَافِ فِي أَصْلِ الْعَمَلِ فِيمَا بَعْدَهُ، وَإِنْ كَانَ حَمْلُهَا ^(٣) مُخْتَلَفًا.

وَهُوَ أَي: الشَّبِيهِ بِالْمُضَافِ مَا اتَّصَلَ بِهِ شَيْءٌ مِنْ تَمَامِ مَعْنَاهُ، وَكَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ مَعْمُولًا لَهُ، مَرْفُوعًا كَانَ ذَلِكَ الشَّيْءُ الَّذِي هُوَ الْمَعْمُولُ نَحْوُ: لَا قَبِيحًا فِعْلُهُ حَاضِرٌ - فـ «قَبِيحًا»: صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ اسْمُ «لَا» مَنْصُوبٌ بِهَا لَفْظًا، لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِالْمُضَافِ. وَفِعْلُهُ: فَاعِلُهَا. ^(٤) وَحَاضِرٌ: خَبَرُهَا مَرْفُوعٌ بِهَا - أَوْ مَنْصُوبًا كَانَ نَحْوُ: لَا طَالِمًا جَبَلًا مُقِيمٌ - فـ «طَالِمًا»: اسْمُ «لَا» مَنْصُوبٌ بِهَا لَفْظًا، لِأَنَّهُ شَبِيهِ بِالْمُضَافِ. وَهُوَ اسْمُ فَاعِلٍ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ. وَجَبَلًا: مَفْعُولٌ بِهِ. ^(٥) وَمُقِيمٌ: خَبَرُهَا - أَوْ مَخْفُوضًا ١٩١ كَانَ ذَلِكَ الْمَعْمُولُ بِخَافِضٍ، يَتَعَلَّقُ مَخْفُوضُهُ/ بِهِ أَي: بِاسْمِ «لَا»، نَحْوُ: لَا مَارًا يَزِيدُ هِنْدَانًا. فـ «مَارًا»: اسْمُ فَاعِلٍ. وَهُوَ اسْمُ «لَا» مَنْصُوبٌ بِهَا لَفْظًا، لِأَنَّهُ شَبِيهِ ^(٦) بِالْمُضَافِ. وَيَزِيدُ: ^(٧) مُتَعَلِّقٌ بِهِ أَي: بِ-

(١) سقط «لأنه مضاف» من م، وألحق بالحاشية من نسخة.

(٢) م: مرفوعًا.

(٣) في الأصل: حملها.

(٤) أي: فاعل الصفة المشبهة ومضاف إلى الهاء.

(٥) كذا، ولي الشرح والتنقيح: «مفعوله». أي: مفعول اسم الفاعل.

(٦) في حاشية الأصل من نسخة: شبه.

(٧) زاد هنا في الشرح والتنقيح: جار ومجرور.

«مَارَ». وفي كونه عاملاً الجزر بواسطة الحرف نظر. وَهِنَدْنَا: خَبَرُهَا.
 ومِثْلُ التَّشْبِيهِ بالمضاف - وهو ما اتَّصل به شيء من تمام معناه،
 وكان ذلك الشيء معمولاً له كما علمت^(١). المُلْحَقُ به. وهو ما اتَّصل
 به شيء من تمام معناه، وكان ذلك الشيء غير معمول له، كالمعطوف
 نَسَقًا نحو: لا ثلاثة وثلاثين عندنا، لأنَّ المعطوف عليه ليس عاملاً في
 المعطوف، وكالمنعوت بجملة نحو: لا عظيمًا يُرجى لكلِّ عظيم غيرُ الله،
 أو يشبه^(٢) الجملة نحو: لا حليمًا عندك أو في الدار مقيم. فإنَّ المنعوت
 ليس عاملاً في التعت، وليس فيه^(٣) كما لا يخفى وصف المعرفة بالجملة
 أو شبهها، كما في: ^(٤) «يَا عَظِيمًا يُرْجَى [لِكُلِّ عَظِيمٍ]».

فإن لم يُجْعَل ما ذُكر نعتًا بل جُعِلَ حالاً من فاعل «عظيمًا أو
 حليمًا» كان من التشبيه بالمضاف، لا من الملحق به. لكن سيأتي في
 «باب النداء» جوازُ اعتبار التعت بالجملة وشبهها بعد النداء فيكون
 مبنياً نحو: يا عظيمٌ يُرجى لكلِّ عظيم. فهل يقال بمثله هنا، فيقدَّر
 التعت بذلك بعد بناء الاسم مع «لا»، فيجوز: لا عظيمٌ يُرجى، أو لا
 حليمٌ عندك أو في الدار؟

لا يبعد^(٥) نعم، بل^(٦) هو أولى من ذاك لسلامة هذا من وصف

(١) في حاشية الأصل من نسخة: عملت.

(٢) في الأصل: «مشبه». م: يشبه.

(٣) أي: في المنعوت المذكور.

(٤) حديث شريف. انظر شرح المرادي على الألفية ١: ٦٤٩. وما بين معقولين هو من م.

(٥) في حاشية الأصل من نسخة: لا يعتد.

(٦) سقطت من م.

المعرفة بالجملة. وحينئذ يخرج الحديث - وهو^(١) «لا مانع لما أعطيت». بترك التنوين، بتقدير تعلق هذا الجار والمجرور بـ «مانع» بعد تركيه مع «لا»، ولا يحتاج إلى تخريج البغداديين له، بأنه منصوب ترك تنوينه إجراء له مجرى المضاف، ولا لتخرجه على قول البصريين: إن هذا الجار والمجرور متعلق بخبر «لا» المحذوف،^(٢) والتقدير: لا مانع [مانع]^(٣) لما أعطيت.

فإن لم يكن اسم «لا» مضافاً ولا شبيهاً به، بل كان اسم «لا» مفرداً، أي: غير مضاف ولا شبهه^(٤) أي: المضاف [بواسطة أو غيرها]،^(٥) ولا ملحقاً به، فإنه لا يكون منصوباً لفظاً بل محلاً، فيبنى على ما ينصب به لو كان مفعولاً.

فيبنى على الفتح أي: الفتحة، في نحو: لا رجل ولا رجال، لأنهما ينصبان بالفتحة، لو أعربا.

ويبنى على نائب الفتحة أي: الباء، في التثنية أي: المثنى، وفي جمع المذكر السالم. فالأول أي: المثنى نحو: لا رجلين، والثاني أي: جمع المذكر السالم نحو: لا زبدين، بكسر الدال، لأنهما ينصبان بالياء لو أعربا نيابة عن الفتحة، كما علمت. لا يقال: «زبدين» مفرد زبد، وهو

(١) المغني ص ٤٤١.

(٢) في الأصل و م: «المحذوفة». والتصويب من المطار ص ١٣٥.

(٣) تمة من المطار.

(٤) في الشرح: ولا شبه به.

(٥) من حاشية م عن نسخة.

عَلِمَ، وقد ذَكَرْتُ أَنَّ اسم «لا» لا يكون إِلَّا نكرة، لَأَنَّا نقول: قَدَمْنَا أَنَّ
العَلَمَ إذا أُريدَ جمعه هذا الجمعُ يُنَوَّى تنكيره. فالجمع نكرة.

ويُنَوَّى عَلَى نائِبِ الفَتْحَةِ أَيضًا، أَي: الْكَسْرِ أَي: الكسرة، فِي الْجَمْعِ
بِالْأَلْفِ وَالْتَّاءِ، نَحْوُ: لَا مُسْلِمَاتٍ، بِالْكَسْرِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، لِأَنَّهُ أَي:
الجمعُ المذكورُ يُنْصَبُ بِالْكَسْرِ نِيَابَةً عَنِ الفَتْحَةِ لَوْ أُعْرِبَ، كَمَا عَلِمَ.

وقد يُفْتَحُ أَي: يُبْنَى عَلَى الفَتْحَةِ جَوَازًا، بِنَاءً عَلَى الْأَصْلِ
المرفوض، إِجْرَاءً لِلْبَابِ عَلَى وَبَيْرَةِ أَي: طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَيَكُونُ الْمُرَادُ
بِمَا يَنْصَبُ بِهِ: ^(١) مَا حَقُّهُ أَنْ يَنْصَبَ بِهِ. وَذَلِكَ هِنْدُ أَبِي عُثْمَانَ الْمَازِنِي،
دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ. فَقَدْ قَالَ ابْنُ جَنِّي: لَمْ يُجْزِ أَصْحَابُنَا، أَي:
الْبَصَرِيُّونَ، الْفَتْحَ إِلَّا شَيْئًا قَاسَهُ أَبُو عُثْمَانَ. وَالصَّوَابُ الْكَسْرُ مِنْ غَيْرِ
تَنْوِينٍ. انْتَهَى.

وعلى جواز الوجهين أَي: الْبِنَاءِ عَلَى الْكَسْرِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ وَالْبِنَاءِ
عَلَى الْفَتْحِ، جَرَى ^(٢) فِي «الْأَوْضَحِ». وَفِي «سَبْكِ الْمَنْظُومِ» ^(٣) لِلشَّيْخِ
ابْنِ مَالِكٍ أَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الْكَسْرِ مَعَ التَّنْوِينِ. قَالَ: لِأَنَّ تَنْوِينَهُ ^(٤) كُنُونُ
«مُسْلِمِينَ» لَا كَتْنُونُ «زَيْدٍ»، فَلَا يَنَافِي الْبِنَاءُ، أَي: لَيْسَ تَنْوِينُهُ لِلصَّرْفِ
بَلْ لِلْمُقَابَلَةِ، وَالْمَنَافِي لِلْبِنَاءِ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي.

وقيل: يَتَعَيَّنُ بِنَاؤُهُ عَلَى الْفَتْحِ لِلخَفَةِ، لِأَنَّ الْحَرَكَةَ لَيْسَتْ لِلْأَسْمِ

(١) يعني ما ورد في عبارة الأزهري من المتن قبل. وفي الأصل: ما ينصب به.

(٢) انظر التصريح ١: ٢٣٩.

(٣) عنوان الكتاب: سبك المنظوم ولفك المخنوم. كشف الظنون ص ٩٢٨.

(٤) في الأصل: «لأن نونه». م: «لأن تنوينه».

فقط بل للمجموع المركب. وهو «لا» والاسم. ورجحه في «المغني». وفي كلام البدر الدماميني: الحق أن الوجهين ثابتان عن العرب، مع ١٩٢ أرجحية الفتح بنقل الثقات. فلا وجه بعد ذلك للاختلاف. ولهذا قال/ ابن خروف: لو وقفوا^(١) على السماع ما اختلفوا. انتهى.

واختلف الناس في علة بناء اسم «لا»، ف قيل وهو الأرجح: هي تضمنته^(٢) معنى «من» الاستغراقية، لأن قولك: «لا رجل في الدار» مثلاً بمنزلة قولك: لا من رجل في الدار. ومن ثم صرح بها في قول القائل: (٣)

❖ ألا لا من سبيل إلى هند ❖

وقيل: هي لتركيبه مع «لا»، أي: وتقدم أن علة بناء المركب كـ «خمسَة عشر» تضمنته معنى حرف العطف.

(١) انظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ٤: ٩٥-٩٦. وفي الأصل: واقفوا.

(٢) م: تضمنته.

(٣) نسيم بيت تته:

فقام يلدو الناس، عنها يسيفو وقال:

شرح ابن النظم ص ٣٢٤ وأوضح المسالك ١: ٢٨١ وباللهجة المرسية ١: ٢٧ والهمع

١: ١٤٦ والدرر ١: ١٢٥ والميني ٢: ٣٣٢ والأشموني ٢: ٣ التصريح ١: ٢٣٩.

[باب المنادى]

الثاني عشر منها: «الْمُنَادَى» يَفْتَحِ الدَّالِ. وَهُوَ الْمَطْلُوبُ إِقْبَالَهُ
 أَي: تَوَجُّهُهُ، وَلَوْ بِقَلْبِهِ وَلَوْ حُكْمًا، بِحَرْفٍ مَخْصُوصٍ. وَهُوَ «بَا»، وَهِيَ
 أُمُّ الْأَدَوَاتِ، وَ«أَي»- وَهِيَ الْفَرْزُ^(١) الْحَرِيرِيُّ فِي قَوْلِهِ: وَمَا الْعَامِلُ الَّذِي
 يَتَّصِلُ آخِرُهُ بِأَوَّلِهِ، وَيَعْمَلُ مَعْكُوسُهُ مِثْلَ عَمَلِهِ؟ فَإِنَّ «بَا» آخِرُهُ مُتَّصِلٌ
 بِأَوَّلِهِ، وَمَعْكُوسُهُ وَهُوَ «أَي» يَعْمَلُ عَمَلَهُ، كَمَا عَلِمْتَ - وَأَبَا وَهَبًا وَأ:
 فَخَرَجَ بِهِ «الْمَطْلُوبُ إِقْبَالَهُ» [الْمُتَّجِعُ]^(٢) عَلَيْهِ، نَحْوُ: يَا مُحَمَّدَاهُ.
 فَإِنَّهُ لَيْسَ مَطْلُوبًا إِقْبَالَهُ. لَكِنْ فِي كَلَامِ شَيْخِ الْمُحَقِّقِينَ: ^(٣) الْمُتَّجِعُ عَلَيْهِ
 مُنَادَى، عَلَى وَجْهِ التَّجَعُّعِ. فَإِذَا قُلْتَ: «يَا مُحَمَّدَاهُ» كَأَنَّكَ تَقُولُ: ^(٤) تَعَالَى.
 فَأَنَا مُشْتَاقٌ إِلَيْكَ. كَذَا قَالَ.

وَدَخَلَ بِقَوْلِنَا «لَوْ حُكْمًا» نَحْوُ: يَا سَمَاءُ وَيَا أَرْضُ وَيَا اللَّهُ، وَنَحْوُ:
 يَا زَيْدُ لَا تُقْبَلْ، وَخَرَجَ بِ «حَرْفٍ مَخْصُوصٍ» نَحْوُ قَوْلِكَ: أَطْلُبُ إِقْبَالَ
 زَيْدٍ. فَ «زَيْدٌ» لَيْسَ مُنَادَى اصْطِلَاحًا.

[المنصوب والمجني]:

وَأِنَّمَا يُنْصَبُ أَي: الْمُنَادَى أَي: يَكُونُ مَنْصُوبًا لَفِعْلًا، إِذَا كَانَ

(١) انظر مقامات الحريري ص ٢٠٦ م: وقد ألفز.

(٢) من م. وانظر المطار.

(٣) هو الرضي الأستراهادي. وأول القول للجزولي. انظر شرح الكافية ١: ١٣١ والقانون

في النحو ص ٩٧ م: وفي كلام شيخ المحققين.

(٤) كذا. وفي شرح الكافية: فكأنك تناديه وتقول له.

مُضَافًا نَحْوُ: يَا عَبْدَ اللَّهِ، أَوْ كَانَ شَبِيهَا بِالْمُضَافِ فِي أَصْلِ الْعَمَلِ فِيمَا
 بَعْدَهُ. ^(١) وَهُوَ مَا عَمِلَ فِيمَا بَعْدَهُ إِمَّا الرَّفْعَ نَحْوُ: يَا حَسَنًا وَجْهَهُ - ف
 «حَسَنًا»: صفة مشبهة. ووجهه: فاعلها - أَوْ إِمَّا النِّصْبَ نَحْوُ: يَا طَالِعًا
 جَبَلًا - ف «طَالِعًا»: اسم فاعل وفاعله ضمير مستتر. وجَبَلًا: مفعوله - أَوْ
 إِمَّا ^(٢) الْجَرَّ بِخَافِضٍ يَتَعَلَّقُ بِهِ نَحْوُ: يَا زَفِيقًا بِالْعِبَادِ. ف «زَفِيقًا»: من
 أمثلة المبالغة المحوَّلة عن اسم الفاعل للمبالغة. وفي كون «زَفِيقًا»
 عاملًا الجرَّ بواسطة الحرف نظرٌ، كما تقدَّم في اسم «لَا». وتقدَّم أنَّ
 المتعلِّقَ إِمَّا هُوَ الْمُخْفُوضُ.

أَوْ كَانَ نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ أَيْ: أُرِيدَ بِهَا غَيْرُ مُعَيَّنٍ، نَحْوُ قَوْلِ
 الْأَعْمَى: يَا رَجُلًا، خُذْ يَدَيَّ، وَنَحْوُ قَوْلِ الْوَاعِظِ: يَا خَافِلًا، وَالْمَوْتُ
 يَطْلُبُهُ. لِأَنَّ الْأَعْمَى وَالْوَاعِظَ لَا يَقْصِدَانِ رَجُلًا بِمَعْنَاهُ، أَيْ: شَأْنَهُمَا
 وَظَاهِرُ حَالِهِمَا ذَلِكَ.

فَإِنْ كَانَ الْمُنَادَى مُقَرَّدًا أَيْ: لَيْسَ مُضَافًا وَلَا شَبِيهُهُ أَيْ: شِبْهَ
 الْمُضَافِ، وَلَا نَكْرَةً غَيْرَ مَقْصُودَةٍ، فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ مَنْصُوبًا لَفْظًا بَلْ مُحَلًّا،
 فَيُبْنَى عَلَى مَا يُرْفَعُ بِهِ، لَوْ كَانَ مُعَرَّبًا.

فَيُبْنَى عَلَى الْقِسْمِ أَيْ: الْقِسْمَةُ فِي نَحْوِ: يَا زَيْدًا، وَيَا رَجُلًا، وَيَا
 هُنْدَاتُ، لِأَنَّهُ أَيْ: زَيْدًا ^(٣) وَنَحْوَهُ مِمَّا ذُكِرَ يُرْفَعُ بِالْقِسْمِ أَيْ: الْقِسْمَةُ لَوْ
 أُعْرِبَ، كَمَا عَلِمَ.

(١) انظر نصب اسم «لَا» في الورتين ١٩٠ و ١٩١.

(٢) جاز دخول «أَوْ» على «أَمَّا» هنا وفيما مضى قبل، لأن العبارة مركبة من كلامين.
 م: وإما.

(٣) في الأصل: فإنه أي زيد.

ويُبنى على الألفِ في المُكْتَنَى نيابةً عن الفتحَةِ نَحْوُ: يا زَيْدَانِ، لِأَنَّهُ يُرْفَعُ^(١) بِالْأَلِفِ نيابةً عن القَسَمَةِ لو أُعْرِبَ.

ويُبنى على الواوِ نيابةً عن القَسَمَةِ في جَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ نَحْوُ: يا زَيْدُونَ، لِأَنَّهُ يُرْفَعُ بِالْوَائِ نيابةً عن القَسَمَةِ لو أُحْرِبَ، كما عَلِمَ.

وإن كَانَ نَكْرَةً مَقْصُودَةً أَي: أُرِيدَ بِهَا مُعَيَّنٌ لِأَنَّهُ يُبْنَى عَلَى الْقَسَمِ، أَي: الْقَسَمَةِ، مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ نَحْوُ: «يَا رَجُلُ» لِمُعَيَّنٍ، إِجْرَاءً لَهَا، أَي: النَكْرَةِ الْمَقْصُودَةِ، مُجَرِّى الْعَلَمِ فِي إِفَادَةِ التَّعْيِينِ.

وعِلَّةُ بِنَاءِ الْمُنَادَى الْمَذْكُورِ شَبْهَهُ لِلْحَرْفِ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ وَقَعَ مَوْجِعَ الْكَافِ الْأَسْمِيَةِ الْمُشَبَّهَةِ لِلْكَافِ الْحَرْفِيَّةِ الَّتِي هِيَ كَافُ الْخَطَابِ، لِأَنَّ «يَا زَيْدُ» بِمَنْزِلَةِ: أَدْعُوكَ. وَهَذِهِ الْكَافُ كَكَافٍ: ذَلِكَ.

ثمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ مَحَلَّ وَجُوبِ بِنَاءِ النَكْرَةِ الْمَقْصُودَةِ عَلَى الْقَسَمِ مَا لَمْ تُوصَفْ^(٢) تِلْكَ النَكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ [بِجُمْلَةٍ أَوْ شِبْهِهَا]^(٣). فَإِنْ وُصِفَتْ بِجُمْلَةٍ أَوْ شِبْهِهَا - وَهُوَ الظَّرْفُ - جَازَ فِيهَا التَّنْصِبُ وَالْقَسَمُ، وَاسْتَرْجِعْ نَصَبُهَا عَلَى صَمَمِهَا لِأَنَّ النَّعْتَ بِمَا ذُكِرَ مِنْ تَمَامِ الْمَنْعُوتِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَامِلًا فِيهِ. فَإِنَّ الْمَنْعُوتَ لَيْسَ عَامِلًا فِي النَّعْتِ. فَالْحَقُّ تِلْكَ النَكْرَةُ، لِكُونِهَا غَيْرَ عَامِلَةٍ فِيهَا بَعْدَهَا،^(٤) بِالْمُشَبَّهِ بِالْمُضَافِ، فِي كَوْنِهِ عَامِلًا

(١) فِي الْأَصْلِ: لِأَنَّهُ يُرْفَعُ.

(٢) الْمَصْدَرُ الْمَوْجُودُ مِنْ «مَا» وَمَا بَعْدَهَا فِي مَحَلِّ جَرِّ بِحَرْفٍ مَقْدَرٍ: فِي، وَالتَّعْلُقُ بِالْغَيْرِ الْمَحْلُوفِ لـ «أَنَّ». وَانْظُرِ الرَّاقِعِينَ ٤٦ وَ ٤٧.

(٣) مِنْ م.

(٤) م: بَعْدَهُ.

١٩٣ فيما بعده، بجامع أَنْ ما اتصل / بها من تمامها.

فالمنادى المنصوب إمّا مضاف، أو شبيه به، أو شبيه بذلك الشبيه. وهو المُلْحَق بالشَّيْء بالمضاف، كما تقدّم في اسم «لا». إلّا أنّ هذا الثَّالث يجوز فيه مع التّصّب الضَّم.

فالموصوف بجملة نَحْو قولهم في نداء الباري: ^(١) «يا عَظِيمًا يُرَجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ». وعظيم: من أمثلة المبالغة ^(٢) كـ «رفيق». فجملة «يُرَجَى» في مَوْضِع نَصْبٍ نَعَتْ ^(٣) لِـ «عَظِيمًا» قبل ندائه. فهو ^(٤) من نداء الموصوف.

هذا قَوْلُ الشَّيْخِ ابْنِ مَالِكٍ. وَقَوْلُ الْجَمَالِ بْنِ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيِّ، احترازًا عن الخضراوي: ^(٥) جملة «يُرَجَى» في مَوْضِع نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنْ فَاعِلٍ «عَظِيمًا» الْمُسْتَرَرِّ فِيهِ. وَالْعَامِلُ فِي الْحَالِ هُوَ الْعَامِلُ فِي صَاحِبِهَا. وهو هنا «عظيمًا». وعليه فهي أي: هذه النكرة المقصودة مِنْ أَمَثِلَةِ الشَّيْءِ بِالْمُضَافِ، لَا مِنْ الْمُلْحَقِ بِهِ، لِأَنَّ مَا اتَّصَلَ بِهَا مَعْمُولٌ لَهَا.

هذا توجيه التّصّب الَّذِي هُوَ الرَّاجِح. وَأَمَّا تَوْجِيهِ الضَّمِّ الَّذِي هُوَ الْمَرْجُوح - وهو «يا عَظِيمُ يُرَجَى لِكُلِّ عَظِيمٍ» - فَانَّ ^(٦) جملة «يُرَجَى»

(١) انظر شرح التسهيل ٣: ٣٩٣ وشرح المرادي للآلفية ١: ٦٤٩ وشرح الأشموني ٣: ١٣٨ وحاشية الصبان ٣: ١٣٨. والحديث في كنز العمال ٧: ٤٦٦ ومجمع الزوائد ٢: ١٢٨ برواية: يا عظيم.

(٢) كذا. و «عظيم» صفة مشبهة بخلاف مبالغة اسم الفاعل: رفيق.

(٣) في الأصل: «نعتًا». وانظر الشرح والتنقيح.

(٤) م: فهذا.

(٥) يعني أن ذكر «الأنصاري» لتلا يظن أن المراد هو ابن هشام الخضراوي.

(٦) في الأصل: فلان.

نعت لـ «عظيم»، لكن نُعِتَ بها بعد ندائه لا قبله، فهو من وصف
المنادى، لا من نداء الموصوف، أي: اعتُبر الوصف بها بعد النداء.
ووجه مرجوحته أنه يلزم عليه نعتُ المعرفة بالجملة، لأنه نكرة
مقصودة، مع أنَّ الجمل بعد المعارف أحوال لا صفات، كما سيأتي.
وفيه أن هذا أي: وصف المعرفة بالجملة لازم للشيخ ابن مالك.
ويقال في شبه الجملة بما قيل به في الجملة، نحو قولك لمعين:
يا عظيمًا عند الناس، أو يا عظيمُ عند الناس، أو في الناس.

[باب خبر كاد وأخواتها]

الثَّالِثَ هِشَرَ مِنْهَا أَي: المنصوبات: خَبَرُ «كَادَ» وخبر أَخَوَاتِهَا أَي: نظائرها.

اعْلَمْ - يا من يتأتى منه العلم، وَفَقَكَ اللهُ. تقدم بيان التوفيق - أَنَّ «كَادَ» وَأَخَوَاتِهَا أَي: نظائرها تُسَمَّى أفعالَ الْمُقَارَبَةِ. وهي أَي: هذه التسمية مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ أَي: المجموع، أَي: أفعالِ الْمُقَارَبَةِ وأفعالِ الرَّجَاءِ وأفعالِ الشُّرُوعِ، بِاسْمِ جُزْئِهِ أَي: بِاسْمِ بَعْضِ ذَلِكَ المجموع الَّذِي هُوَ أفعالِ الْمُقَارَبَةِ.

فهِيَ^(١) مِنْ بَابِ التَّغْلِبِ، لَا مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْكُلِّ بِاسْمِ جُزْئِهِ، لِأَنَّ تَسْمِيَةَ الْكُلِّ بِاسْمِ جُزْئِهِ عبارة عن إطلاقِ الجزء على ما تَرَكَّبَ مِنْهُ وَمِنْ غَيْرِهِ، كَتَسْمِيَةِ الْمُركَّبِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ فَأَكْثَرَ كَلِمَةً.

[أقسامها الثلاثة]:

وَحَقِيقَةُ الْحَالِ أَنَّهَا أَي: أفعالِ هَذَا الْبَابِ، كَمَا عَلِمْتَ، ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ:

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ: مَا وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ، أَي لِأَجْلِ الدَّلَالَةِ، عَلَى قُرْبِ الْخَبَرِ أَي: الْمُخْتَبَرِ بِهِ، أَي: عَلَى قُرْبِ حَصُولِهِ. فَاَلْمَوْضُوعُ لَهُ الْقُرْبُ^(٢) لَا الدَّلَالَةُ عَلَيْهِ، إِذْ هِيَ أَمْرٌ عَارِضٌ لِذَلِكَ الْمَوْضُوعِ لَهُ. وَيُقَالُ بِمِثْلِ هَذَا

(١) فِي م وَحَاشِيَةِ الْأَصْلِ عَنْ نَسْخَةٍ: فَهِيَ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: الْقُرْب.

فيما يأتي بعد. وهو أي: هذا القسم أفعال ثلاثة:

أحدها: «كادَ». وهي أشهر تلك الأفعال. ومن ثم بدأ بها. ومعناها في أصل الوضع: قَرَّبَ. ولا تستعمل بهذا المعنى، فلا يُقال: كاد زيد من الفعل، أي: قرب منه، ولا تكون إلا ناقصة، وقد يأتي منها المضارع واسم الفاعل والمصدر نحو: يكادُ وكائدٌ وكوداً وكيداً، بقلب الواو ياء. وثانيها أي: تلك الأفعال الثلاثة: «كَرَبَ» بفتح الراء أفصح من كسرهما. وهي في الأصل بمعنى: قَرَّبَ. وتُستعمل بهذا المعنى، فيقال: كَرَبَتِ الشَّمْسُ من الغروب، أي: قَرِبت منه. وهي في هذا المثال قاصرة تامة. وقد تأتي متعلية، فيقال: كَرَبْتُ القيدَ، إذا ضَيَّقْتُ به على المقيد،^(١) وتأتي ناقصة، وجاء منها المضارع نحو: كَرَبَ بالفتح يَكْرُبُ بالضم، ك «نَصَرَ يَنْصُرُ»، واسمُ الفاعل نحو: كارب. وقيل هو من «كَرَبَ» التامة. ولم يجز^(٢) منها المصدر.

وثالثها أي: تلك الأفعال الثلاثة: «أَوْشَكَ». وهي في الأصل بمعنى: أَسْرَعَ فيه.^(٣) وتُستعمل بهذا المعنى، فيقال: أَوْشَكَ فلان في السير، إذا أَسْرَعَ فيه، فتكون تامة، وتُستعمل ناقصة.

فكلُّ من «كرب وأوشك» يُستعمل تاماً وناقصاً، بخلاف «كاد» لا تُستعمل إلا ناقصة.^(٤) وقد جاء منها المضارع نحو: يُوشِكُ. وهو أكثر من

(١) سقط «وقد تأتي... المقيد» من م.

(٢) في الأصل: «ولم يجز». وهو لغة من يحذف الهمزة نسياً، فيقول: جا يجي وشا يشا.

م: ولم يجي.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: لا يستعمل إلا ناقصاً.

١٩٤ ماضيها - وجاء منه اسم الفاعل نحو: مُوْشِكُ، /وحكي المصدر منها: إرْشَاكُ.

والقسم الثاني: ما وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ، أي: لأجل الدلالة، على رَجَائِهِ أي: الخبر، أي: رجاء المتكلم له. وتقدّم معنى الرجاء، وأنه في الحقيقة يشمل الإشفاق. وهو بهذا المعنى هو المراد هنا. وهو أفعال ثلاثة أيضاً:

أحدها: «حَرَى» بالحاء والراء المهملتين. وهي ^(١) بفتح الراء وقد تكسر. وتُستعمل تامة وناقصة مسندة ^(٢) إلى «أن» والفعل ولم تتصرف. وثانيها أي: تلك الأفعال الثلاثة: «اخْلَوْلَوْ» بالحاء المعجمة. وتُستعمل تامة وناقصة مسندة ^(٣) إلى «أن» والفعل.

وثالثها أي: تلك الأفعال الثلاثة: «عَسَى». وتُستعمل تامة وناقصة مسندة ^(٤) إلى «أن» والفعل غالباً، وتتصرف ^(٥) تصرفاً ناقصاً. وقد جاء منها المضارع، وهو: أعْسي وَيَعْسُو وَيَعْسِي، دون المصدر. ^(٦)

والقسم الثالث: ما وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ، أي: لأجل الدلالة، على الشُّرُوعِ فِيهِ أي: في الخبر، أي: التلبس بأول أجزائه. وهو كَثِيرٌ.

ومنه: «أَنْشَأَ وَطَفَّقَ» بفتح الفاء وكسرها. فهو من باب: ضَرَبَ يَضْرِبُ، أو من باب: عَلِمَ يَعْلَمُ أو فَرَحَ يَفْرَحُ. وقد جاء منها المضارع

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: وهو.

(٢) الإسناد هنا فيه معنيان: يسند الفعل التام إلى المصدر المؤول على أنه فاعله، ويسند الناقص إلى غيره المصدر المؤول على أنه المرجو للاسم قبله.

(٣) في الأصل وم: «وتصرفت». وفي حاشية الأصل عن نسخة: «وتصرف». وانظر المطار.

(٤) سقط «دون المصدر» من م.

والمصدر. وهو «يَطْفُقُ» بالكسر «طَفَقًا» بفتح الفاء على أَنَّ ماضيه [طَفَقَ] بالفتح،^(١) و«يَطْفُقُ» بالفتح. ولم يَجْعَ منه اسم الفاعل، وجاء منه المصدر، وهو من باب: فَرِحَ. وجاء على «طَفُوقًا»، على أَنَّ ماضيه «طَفَقَ» بالفتح أيضًا، لكن من باب: قَعَدَ، لا من باب: ضَرَبَ.

و«حَلَقَ» بكسر اللام، و«جَعَلَ» - وقد جاء منه المضارع، وهو: يَجْعَلُ. ولم يَجْعَ منه اسم فاعل ولا مصدر - و«أَخَذَ وَقَامَ»^(٢) و«هَلَلْ وَهَبْ» بالتشديد.

وكُلُّها أي: هذه الأقسام الثلاثة تَمَعَلُ حَمَلُ «كَانَ» وأخواتها. وهو رفع الاسم ونصب الخبر. إِلَّا أَنَّ خَبَرَهَا يَجِبُ كَوْنُهُ جُمْلَةً. وشذَّ مجيئه مفرداً بعد «كاد وعسى»، كقوله:^(٣)

❖ فَأَبْتُ إِلَى قَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آيَا ❖

(١) كذا. والصواب: «طَفِقَ بالكسر» كما في التصريح ١: ٢٠٨. وما بين مقوفين هو من م. وسقط منها «ويطفق بالفتح»، مع إشارة إلى لحق مفقود في الحاشية.

(٢) م: وأقام.

(٣) صدر بيت لتأبط شراً حجه:

وَكَمْ بَعْلُهَا لَارَقَتْهَا، وَهِيَ تَصْفِرُ!

شرح الحماسة ص ٨٣ - ٨٤ والإنصاف ص ٥٥٤ وشرح المفصل ٧: ١٣ والعيني ٢: ١٦٥ والخزانة ٤: ٩٠. م: «وما كنت». وفهم اسم قبيلة. وآيب: اسم فاعل من مصدر: آبَ، أصله في القياس «آئب». وجاز إبدال الهمزة الثانية ياء، كما نقول: أَيْدٍ وَأَيْلٍ. ومثلها أي: مثل هذه الخطبة التي نجوت بها من الهلاك. وفارقتها أي: بالخروج من البلاد. وتصفر: تصرخ وتلهف لما هي عليه من التعجب.

وكقول الرّثاء: (١)

❖ عَسَى الْغَوِيرُ أَبْرُسَا ❖

ولا بُدَّ أن تكون تلك الجملة فِعْلِيَّةً. وشذَّ مجيئها اسميَّةً بعد «جعل»، في قوله: (٢)

وَقَدْ جَعَلْتَ قُلُوصَ بَنِي سُحَيْلٍ، مِنْ الْأَكْوَارِ، مَرْتَعَهَا قَرِيبٌ
ولا بُدَّ أن تكون تلك الفعلية فِعْلُهَا مُضَارِعٌ. وشذَّ مجيئها ماضيًّا (٣)

بعد «جعل» في قول ابن عباس، رضي الله تعالى عنهما: «فجعل الرجل إذا استطاع أن يخرج أرسل رسولاً».

ولا بُدَّ أن يكون ذلك المضارع رافعاً لضمير الاسم، (٤) ولا يجوز أن يرفع السببيّ إلّا بعد «عَسَى» خاصةً، كقوله: (٥)

(١) مثل بضرب للرجل يخبر بالشر فيهم به. جمهرة الأفعال ٢: ٥٠ - ٥١ وفصل المقال

ص ٣٣٥ والعقد الفريد ٣: ٥١ وأوضح المسالك ١: ٢١٧ وشرح المكوذي ١:

٢١٤ والتصريح ١: ٢٠٣ وكاشف الخصاصة عن ألفاظ الخلاصة ص ٧٠. والغوير:

تصغير الغار. والأبوس: جمع بأس. وهو البلاء الشديد.

(٢) الحماسة ص ٣١٠ - ٣١١ والمعيني ٢: ١٧٠ والخزانة ٢: ٣٣٦ - ٣٣٧ و٤: ٩٢.

٩٣ والدرر ٢: ١٦. والقלוص: الفتيّة من الإبل. والرواية: «ابنّي» م: «بني زهير».

والأكوار: جمع كور. وهو رحل البعير بأداته.

(٣) كذا زعم النحاة. والصواب أن خبر «جعل» في قول ابن عباس هو الجملة الشرطية

كلها. وهي تؤوّل بمضارع: يُرسل إذا استطاع. لا جملة: أرسل.

(٤) يعني اسم فعل الأفعال المذكورة.

(٥) صدر بيت للفردوق عجزه:

إِذَا تَحَنَّنْ جَاوَزْنَا حَفِيرَ زِيَادٍ؟

ديوانه ١: ١٦٠ وحاشية الصبان ١: ٢٦٤ والمعيني ٢: ١٨٠ والدرر ١: ١٠٨ وحفير

زياد: إمارة زياد بن أبي سفيان، وهي ما بين الشام والعراق.

❖ وماذا هَسَى الْحَجَّاجُ يَبْلُغُ جَهْدُهُ ❖

على رواية الرفع. وذلك الذي استوفى هذه الشروط نَحْوُ قولك: كَادَ زَيْدٌ يَقْرَأُ.

وحيث كانت هذه الأفعال مثل «كان»، فيقال في إعرابها بمثل^(١) ما قيل به في إعراب «كان» وأخواتها، فيقال: كَادَ: فِعْلٌ ماضٍ ناقصٌ. وتقدم معنى النقصان في الكلام على^(٢) «كان». وزَيْدٌ: اسمُها مرفوع بها. وجُمْلَةٌ يَقْرَأُ: في مَوْضِعٍ نَصَبٍ خَبَرٌ «كَادَ».

وكذا الباقي من هذه الأفعال، يقال في إعرابه بمثل ما ذكر، بلا فَرْقٍ. نحو: (٣)

❖ كَرَبَ الْقَلْبُ، في هَوَاءٍ، يَنْدُوبُ، ❖

وأَوْشَكَ زَيْدٌ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا، وَحَرَى زَيْدٌ وَاخْتَلَوْا أَنْ يَقُومَ، وَعَسَى زَيْدٌ أَنْ يَزُورَنَا، وَأَنْشَأَ زَيْدٌ يَتَكَلَّمُ، وَطَفِقَ زَيْدٌ يَفْعَلُ كَذَا، وَعَلِقَ زَيْدٌ يَسْمَعُ، وَجَعَلَ زَيْدٌ يَقُومُ،^(٤) وَأَخَذَ زَيْدٌ يَتَكَلَّمُ، وَقَامَ بَكْرٌ يُشِيدُ، وَهَلْهَلَ عَمْرُو [يَنَامُ]،^(٥) وَهَبَ زَيْدٌ يَفْعَلُ.

(١) م: مثل.

(٢) م: على الكلام في.

(٣) صدر بيت للكلمة العربي عجزه:

جِئْنَا قَالِ الْوُشَاءُ: هِنْدٌ خَفِصْتُوبُ

حاشية الصبان ١: ٢٦٢ والعيني ٢: ١٨٩ والدرر ١: ١٠٥ م: «هواها». والوشاء:

جمع الراشي.

(٤) في الأصل: يقول.

(٥) تمة يقتضيهما السياق.

[اقتران الخبر بـ «أن»]:

إِلَّا أَنْ لِهَذِهِ الْأَفْعَالِ اقْتِرَاقًا مِنْ وَجْهِ. وَذَلِكَ فِي اقْتِرَانِ الْخَبَرِ أَي: خبرها بـ «أن» الْمَصْدَرِيَّةَ. فَإِنَّهَا فِي ذَلِكَ أَي: بِالنِّسْبَةِ لِذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَقْسَامٍ: مَا يَمْتَنِعُ اقْتِرَانُ خَبَرِهِ بِهَا، وَمَا يَجِبُ اقْتِرَانُ خَبَرِهِ بِهَا، وَمَا يَغْلِبُ اقْتِرَانُ خَبَرِهِ بِهَا، وَمَا يَقِلُّ اقْتِرَانُ خَبَرِهِ بِهَا. فَيَمْتَنِعُ اقْتِرَانُهُ بِهَا مَعَ أَفْعَالِ الشَّرُوعِ، لِأَنَّهَا لِلْحَالِ وَ«أَنْ» لِلْاِسْتِقْبَالِ، وَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ.

وَيَجِبُ اقْتِرَانُهُ بِهَا مَعَ «حَرَىٰ وَاخْلَوْلَوْا» مِنْ أَفْعَالِ الرَّجَاءِ.^(١)
وَيَغْلِبُ اقْتِرَانُهُ بِهَا مَعَ «عَسَىٰ» الَّتِي هِيَ مِنْ أَفْعَالِ الرَّجَاءِ نَعْوًا^(٢):
١٩٥ «عَسَى اللَّهُ أَنْ يَجْعَلَ / بَيْنَكُمْ». وَكَانَ الْقِيَاسُ الرَّجُوبُ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ بَعْضُهُمْ:^(٣) جَمُهورُ الْبَصَرِيِّينَ عَلَى أَنَّ حَذْفَ «أَنْ» بَعْدَ «عَسَى» ضَرْوَةٌ - وَ«أَوْشَكَ» الَّتِي هِيَ مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارَبَةِ، إِلْحَاقًا لَهَا بِـ «عَسَى». وَفِي «التَّصْرِيحِ» عَنِ الشُّلُوبِيِّينَ أَنَّ خَبَرَ «أَوْشَكَ» لَا يَغْلِبُ اقْتِرَانُهُ بِـ «أَنْ» إِلَّا إِنْ جُعِلَتْ لِلتَّرَجُّحِي كـ «عَسَى»، وَأَمَّا إِنْ جُعِلَتْ لِلْمَقَارَبَةِ كـ «كَادَ» فَلَا.

وَيَقِلُّ اقْتِرَانُهُ بِهَا مَعَ «كَادَ وَكَرَبَ» مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارَبَةِ، لِأَنَّ الْمَضَارِعَ ظَاهِرٌ فِي الْحَالِ وَ«أَنْ» تُخْلِصُهُ لِلْاِسْتِقْبَالِ، وَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ.^(٤)
فَإِنْ قِيلَ: الْإِخْبَارُ [بِالْحَدِّثِ]^(٥) بِمَا اقْتَرَنَ بِـ «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ

(١) م: «المقاربة». وفي الحاشية عن نسخة: الرجاء.

(٢) الآية ٧ من سورة الممتحنة. وليس في م «نحو» مع الآية.

(٣) أقسم هنا بين السطرين: أي.

(٤) في الأصل: تنافي.

(٥) من م.

يؤدي إلى الإخبار بالحَدَث عن الذات. أُجيب بآته من باب: زيدٌ عدلٌ،
أو في الكلام مضاف محذوف يُقدَّر قبل الاسم، أو قبل الخبر.
ثم لا يخفى أن^(١) في تصريحه بأنَّ خبر هذه الأفعال يجب أن
يكون جُملة، مع قوله بأنَّ خبر بعض هذه الأفعال يقترن بـ «أن»
المصدرية، نظرٌ ظاهرٌ، لأنَّ [الخبر]^(٢) مع اقتران الفعل بـ «أن»
المصدرية [يكون في قوة المفرد] لا جملة. فكان الأولى أن يقول:
يُشترط في خبر هذه الأفعال أن يكون فعلًا مضارعًا.

(١) أن: مخففة واسمها ضمير الشأن، أي: أنه. والخبر جملة: في تصريحه نظرٌ.

(٢) ما بين معقوفين في الموضعين هو التثنية من المطاوع ص ١٤٠. وإذا خففت «أن» قبله
جاز هذا التركيب من دون التثنية بضعف.

[باب خبر «ما»]

الرَّابِعَ حَقَّرَ مِنْهَا أَي: المنصوبات: خَبَرُ «ما» الحِجَازِيَّةُ. فَإِنَّ أَهْلَ الحِجَازِ أَعْمَلُوا «ما» النَّافِيَّةَ عَمَلِ «ليس»، لِقُوَّةِ شَبْهَائِهَا بِهَا، فِي نَفْيِ الْحَالِ وَالذَّخُولِ عَلَى الْمَعَارِفِ وَالنَّكَرَاتِ، وَفِي دُخُولِ الْبَاءِ فِي الْخَبَرِ. نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(١): ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾. فـ «هَذَا» أَي: ذَا اسْمِهَا. وَيَشْرَأُ: خَبَرُهَا.

[شروط عملها]:

وَأِنَّمَا تَعْمَلُ أَي: «ما» الحِجَازِيَّةُ هَذَا الْعَمَلُ أَي: رَفَعَ الْإِسْمَ وَنَصَبَ الْخَبَرَ، الَّذِي هُوَ خِلَافُ الْقِيَاسِ، لِأَنَّهَا مِنَ الْحُرُوفِ الْمَشْرُوكَةِ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ كَمَا تَقْدُمُ، بِشُرُوطٍ ثَلَاثَةٍ: أَحَدُهَا أَلَّا يَقْتَرِنَ الْإِسْمُ بِـ «إِنْ» الزَّائِدَةِ، وَثَانِيهَا: أَلَّا يَنْتَقِضَ نَفْيُ الْخَبَرِ بِـ «إِلَّا»، وَثَالِثُهَا: أَلَّا يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْإِسْمِ، وَلَوْ ظَرْفًا.

فَإِنْ اقْتَرَنَ الْإِسْمُ بِـ «إِنْ» الزَّائِدَةِ نَحْوُ قَوْلِكَ: مَا إِنْ زَيْدٌ ذَاهِبٌ، أَوْ انْتَقَضَ نَفْيُ الْخَبَرِ بِـ «إِلَّا» نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(٢): ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾، أَوْ تَقَدَّمَ الْخَبَرُ عَلَى الْإِسْمِ نَحْوُ: مَا فِي الدَّارِ رَجُلٌ، بَطَلَّ الْعَمَلُ فِي الْأَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ. وَلِلذَلِكَ وَجِبَ رَفْعُ الْجُزْأَيْنِ بَعْدَهَا.

وَأِنَّمَا بَطَلَّ الْعَمَلُ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهَا أَي: «ما» إِنَّمَا حَمَلَتْ حَمَلًا عَلَى

(١) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٢) الآية ١٤٤ من سورة آل عمران.

«لَيْسَ». فعملها ضعيف، لأنه بطريق الحمل والقياس،^(١) و«لَيْسَ» لا تُزَادُ بَعْدَهَا «إِنْ». فكلذا ينبغي ألا يعمل ما حُمِلَ عليها، إذا وردت «إِنْ» بعده. لكن رُوي العمل مع «إِنْ» الزائدة في قول القائل:^(٢)

﴿ يَنْبِي عُدَانَةً ، مَا إِنْ أَنْتُمْ دَعَبًا ﴾

على رواية التصب. وخرَّج على أن «إِنْ» نافية مؤكدة لـ «ما» لا زائدة. وَقَدْ تُهْمَلُ أَي: «ليس» إذا انْتَقَضَ نَفْيُ الْخَبَرِ، أَي: خبرها بِـ «إِلَّا»، نَحْوُ: لَيْسَ الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ، بِالرَّفْعِ حَمَلًا عَلَى «ما»، حيث لا تعمل^(٣) عند انتقاض نفي خبرها. فإعمالها عند انتقاض النفي أصل مقيس عليه، لأنهم قد يحملون الأصل على الفرع، كما يحملون الفرع على الأصل.

حكى بعضهم قال: دخل بعضهم^(٤) على أبي عمرو بن العلاء فقال له: يا أبا عمرو،^(٥) ما شيءٌ بلغني عنك أنك تجيزه؟ قال: وما هو؟ قال: بلغني أنك تجيز «ليس الطَّيْبُ إِلَّا الْمِسْكُ» بالرفع. فقال له أبو

(١) سقط «لعملها... والقياس» من م.

(٢) صدر بيت حجه:

ولا صَريفاً، ولكن أنتمُ الحَرَفُ

المفني ص ٢٢ وشرح أبياته ١: ١٠٦ والميني ٢: ٩٢ والخزانة ٢: ١٢٤ والدرر ١: ٩٥. والصريف: الفضة.

(٣) م: حيث تهمل.

(٤) هو عيسى بن عمر النحوي. انظر مجالس العلماء ص ١. ٤ والأماشي ٣: ٣٩ والأشباه والنظائر ٣: ٢٣ و ١٦٥.

(٥) سقط «يا أبا عمرو» من متن م، وألحق بالحاشية: يا أبي عمرو.

عمرو: هيهات! نمت وأدّج الناس. ليس في الأرض تميمي إلا وهو يرفع، ولا حجازي إلا وهو ينصب.

ثم قال أبو عمرو لخلف الأحمري ولشخص آخر: ^(١) امضيا إلى أبي مهدية أي: الحجازي، فلقناه الرّفع - فإنه يأباه - ^(٢) وامضيا إلى المتجع ابن نبهان التميمي، فلقناه النصب. فإنه يأباه.

قالا: فمضينا إلى أبي مهدية فوجدناه قائما يصلي، فلما قضى صلاته أقبل علينا، فقال: ما خطبكما؟ فقلنا له: جئنا نسألك عن شيء من كلام العرب. فقال: هايتاه. فقلنا له: كيف تقول: «ليس الطيب إلا المسك»؟ ورفعنا. فقال: أنامراني بالكذب، على كبر سني؟ وأبي إلا النصب. قالا: ثم جئنا إلى المتجع، ^(٣) فقلنا له: كيف تقول: «ليس الطيب إلا المسك»؟ ونصبنا. فقال: «ليس الطيب إلا المسك». ورفع.

١٩٦ وجهدنا به أن ينصب فلم ينصب، / فرجعنا إلى أبي عمرو وعنده الرجل لم يبرح، فأخبرناه بما لحقنا، فأخرج الرجل خاتمه من يده، ودفعه إلى أبي عمرو، وقال: بهذا سدت الناس. يا أبا عمرو.

ولا يخفى عليك أن هذه القصة تضمنت أن أهل الحجاز لا يهملون «ليس» في هذه الحالة ويرضون النصب، والمفهوم من كلام المصنف ^(٤) أن أهل الحجاز يهملونها في هذه الحالة، ويرافقون بني تميم في الرّفع حينئذ.

(١) هو أبو محمد يحيى اليزيدي.

(٢) م: يأس.

(٣) في الأصل و م: إلى أبي المتجع.

(٤) يعني ما قبل القصة. وانظر التصريح ١: ١٩٧. م: المؤلف.

وَلِضَعْفِ «مَا» هَذِهِ فِي الْعَمَلِ،^(١) حَيْثُ عَمِلْتُ بِطَرِيقِ الْحَمْلِ، لَا يُصَرَّفُ فِيهَا. فَلِذَلِكَ اشْتَرَطَ التَّرْتِيبُ فِي مَعْمُولِيهَا، وَأَجَازَ الْفَرَاءَ تَقْدِيمَ خَبَرِهَا مُطْلَقًا، وَابْنَ عَصْفُورَ تَقْدِيمَهُ إِذَا كَانَ ظَرْفًا. وَيُعْلَمُ، مِنْ عَدَمِ جَوَازِ تَقْدِيمِ الْخَبَرِ عَلَى الْاسْمِ، عَدَمُ جَوَازِ تَقْدِيمِ مَعْمُولِهِ. وَمِنْ ثَمَّ أَهْمَلْتُ فِي قَوْلِ الْقَاتِلِ:^(٢)

❖ وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّي أَنَا عَارِفٌ ❖

بِنَصَبِ «كُلِّ»، عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولُ «عَارِفٌ».

نَعَمْ اسْتُثْنِي مِنْهُ مَا إِذَا كَانَ الْمَعْمُولُ ظَرْفًا، فَلَا يَضُرُّ تَقْدِيمُهُ نَحْوُ: مَا عِنْدَكَ زَيْدٌ مَقِيمًا، وَمَا بِي أَنْتَ مَعِينًا، لِتَوْسِعَهُمْ فِي الظَّرْفِ. وَهُوَ وَاضِحٌ عِنْدَ مَنْ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْخَبَرِ، إِذَا كَانَ ظَرْفًا، وَأَمَّا عِنْدَ مَنْ يَمْنَعُهُ فَيَطْلُبُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَعْمُولِ وَالْخَبَرِ، حَيْثُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي. وَقَدْ يَفْرَقُ بِأَنَّ التَّابِعَ يُغْتَفَرُ فِيهِ مَا لَا يُغْتَفَرُ فِي الْمَتَّبِعِ.

وَأَمَّا بَنُو تَمِيمٍ^(٣) فَيَهْمِلُونَ «مَا» وَلَا يُعْمَلُونَهَا مُطْلَقًا كَمَا هُوَ الْقِيَاسُ، كَمَا عَلِمْتُ. وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ عَلَى لِسَانِهِمْ:^(٤)

(١) فِي الْأَصْلِ: وَلِضَعْفِ مَا فِي هَذَا الْعَمَلِ.

(٢) حِزْبُ بَيْتٍ لِمَزَاحِمِ بْنِ الْحَارِثِ صَدْرُهُ:

وَقَالُوا: تَعَرَّفْنَاهَا، الْمَنَازِلَ، مِنْ مِنِّي

الْكِتَابُ ١: ٣٦ وَ الْمَغْنِي ص ٧٧٤ وَ شَرَحَ أَبْيَاتُهُ ٨: ١٠٩-١١١ وَ الْمَغْنِي ٢: ٩٨. وَتَعَرَّفْنَاهَا أَيُّ: تَبَيَّنَ مَحْبُوتَكَ. يَعْنِي أَسْأَلُ عَنْهَا لِتَرَاهَا. وَ الْمَنَازِلُ أَيُّ: فِي مَنَازِلِ الْحَجِّ. وَوَالَهَا: جَامِعَا وَنَزَلَ فِيهَا.

(٣) م: أَمَا بَنُو تَمِيمٍ.

(٤) الْمُهْضَفُ: الدَّقِيقُ الضَّامِرُ. وَالْأَعْطَافُ: جَمْعُ عِطْفٍ. وَهُوَ الْجَالِبُ.

وَمُهَفَّهٍ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ: ائْتَسِبَ فَأَجَابَ: مَا قَتَلَ الْمُحِبُّ حَرَامٌ
 أَي: أَنَا تَمِيمِي لَا حِجَازِي. قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: إِنَّ «مَا» ^(١) لَمْ تَجِ فِي
 الشَّعْرِ إِلَّا عَلَى لُغَةِ تَمِيمٍ، مَا خَلَا آيَاتًا ^(٢) قَلِيلَةً. وَفِي كَلَامِ بَعْضِهِمْ أَنَّ
 «مَا» لَمْ تَجِ فِي الْقُرْآنِ إِلَّا عَلَى لُغَةِ الْحِجَازِ، مَا خَلَا ^(٣): «وَمَا أَنْتَ
 بِهَادِي الْعُمِّي عَنْ صَلَاتِهِمْ»، عَلَى قِرَاءَةِ حَمْزَةٍ. ^(٤)

فائدة:

مِمَّا يَعْمَلُ هَذَا الْعَمَلُ أَي: رَفَعَ الْأِسْمَ وَنَصَبَ الْخَبَرَ بِطَرِيقِ الْحَمَلِ
 عَلَى «لَيْسَ»، عِنْدَ الْحِجَازِيِّينَ أَيْضًا بِالشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ غَيْرَ الشَّرْطِ
 الْأَوَّلِ لِعَدَمِ تَأْتِيهِ فِيهَا فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِهِ. وَفِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي الْكَلَامِ عَلَى
 الْأَسْمَاءِ السَّنَةِ. وَبِزَادٍ عَلَى الشَّرْطَيْنِ النَّافِيَيْنِ تَنْكِيرٌ مَعْمُولِيهَا، «لَا» ^(٥)
 النَّافِيَةُ لِلوَحْدَةِ أَوْ لِلْجِنْسِ ^(٦) ظَهُورًا، وَاشْتَهَرَتْ بِالنَّافِيَةِ لِلوَحْدَةِ. لَكِنَّ
 عَمَلَهَا قَلِيلٌ جَدًّا، وَلِذَلِكَ لَا تَعْمَلُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ خَاصَّةً.

(١) م: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ هُنَا إِنَّ مَا لِنَمَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «مَا خَلَا آيَاتٍ». م: «أَيِ مَا خَلَا آيَاتًا». وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْعَطَارِ.

(٣) الْآيَةُ ٨١ مِنْ سُورَةِ النَّمْلِ. وَلَيْسَ فِي قِرَاءَاتِ هَذِهِ الْآيَةِ مَا يَحْتَلُّ لُغَةَ بَنِي تَمِيمٍ، فِي
 هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ. انْظُرْ مَجْمَعَ الْقِرَاءَاتِ الْقُرْآنِيَّةَ ٤: ٣٧٠.

(٤) كَذَا. وَقِرَاءَةُ حَمْزَةٍ هِيَ: «تَهْدِي الْعُمِّي». انْظُرِ النُّشْرَ ٢: ٣٣٩ وَاتِّحَافَ الْبَشْرِ ص
 ٣٣٩ وَابْضَاحَ الرُّمُوزِ وَمِفْتَاحَ الْكُنُوزِ ص ٣٤٠ وَالْبَحْرَ ٧: ٩٦ وَتَفْسِيرَ الْقُرْطُبِيِّ ١٣:
 ٢٣٣. فَلْيُحَرِّزْ.

(٥) لَا: فِي مَحَلِّ رَفْعٍ مُبْتَدَأٍ مُؤَخَّرٍ، غَيْرُهُ مُقَدَّمٌ مَحْلُوفٌ يَتَعَلَّقُ بِهِ: «مَمَا». وَفِي الْأَصْلِ
 وَم: «مَعْمُولُهَا لَا». وَانْظُرِ الْعَطَارَ.

(٦) م: وَلِلْجِنْسِ.

ولم أقف على مثال للأول^(١) في شعر. وتقريبه نحو أن يقال: لا رجل في الدار، بل رجلان، أو رجال. فإن لم يقل: ^(٢) «بل رجلان»، بأن قيل: لا رجل في الدار، بالرفع احتمال أن تكون لنفي الجنس، وأن تكون لنفي الوحدة. ويقال على توكيده على الأول: ^(٣) «بل امرأة»، وعلى الثاني: ^(٤) «بل رجلان أو رجال».

ومن الثاني أي: من نفي الجنس ولا بُدَّ، قول القائل كما تقدم: ^(٥)

❖ تَعَزَّ، فلا شيء على الأرضِ باقيا ❖

فـ «شيء»: اسمها. وباقيا: خبرها. وفيه ردٌّ على كثير من الناس زعموا أن «لا» العاملة عمل «ليس» لا تكون إلا نافية للوحدة لا غير، وفيه ردٌّ أيضًا على من قال بلزوم حذف خبرها. بل هو الغالب، ومنه قول جَدَّ طرفة بن العبد: ^(٦)

مَنْ صَدَّ، عَنْ نِيرَانِهَا، فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ، لَا بَرَّاحُ
أي: لي. ^(٧) فـ «براح»: اسمها، و«لي» المحذوف: خبرها.

(١) أي: المعنى الأول، وهو نفي الوحدة.

(٢) م: فإن لم تقل.

(٣) أي: نفي الجنس.

(٤) يعني نفي الوحدة.

(٥) انظر ص ٥٠٧.

(٦) البيت لسعد بن مالك، وهو الجد الثاني لطرفة. انظر شرح المعلقات العشر ص

٨٢. م: «قول طرفة بن العبد». والبيت لي الكتاب ١: ٢٨ والمقتضب ٤: ٣٦٠

والمفني ص ٢٦٤ وشرح أبياته ٤: ٣٧٦ والعيني ٢: ١٥٠. ونيرانها أي: نيران

الحرب.

(٧) سقط «أي لي» من م.

وعن الجزولي: ^(١) بنو تميم لا تلفظ بخبر «لا» إلا أن يكون ظرفاً. قال الشلوبي: وهذا استثناء ظريف لا أعلمه عن أحد، وإن كان ^(٢) له وجه من اتساعهم في الظروف.

ومن النوادر مجيء أحد معموليها معرفة، كقول المتنبي: ^(٣)

❖ فلا الحمد مكسوباً، ولا المال باقياً ❖

ومتما يعمل العمل المذكور بطريق الحمل على «ليس» باتفاق من العرب، وهم الحجازيون والتميميون، «لات». وهي «لا» النافية، زيدت ^(٤) عليها التاء لتأنيث اللفظ والمبالغة. وغير الجمهور من النحاة لم يُعملها، بل قال: إن جاء بعدها مرفوع فهو مبتدأ محذوف الخبر، أو منصوب ^(٥) فهو معمول لفعل محذوف.

ولا تعمل إلا في اسم الزمان خاصة، ويكثر عملها في لفظ الحين، ويقال في غيره كالساعة والأوان، ولا يُجمع بين اسمها وخبرها. والغالب حذف اسمها نحو قوله، تعالى ^(٦): ﴿ولات حين مناصب﴾ بالنصب، ^(٧) أي: ولات الحين حين مناصب. وقرئ «ولات

(١) انظر القانون في النحو ص ١٠٢ و شرح المعلقة الجزولية ص ١٠٠٦.

(٢) م: «لا أعرفه عن أحد فإن كان». وفي الحاشية عن نسخة: لا أعلمه.

(٣) عجز بيت صدره:

إذا الجود، لم يَرزُق خلاصاً من الأذى،

ديوانه ٢: ٥١١ والمفني ص ٢٦٥.

(٤) م: زيد.

(٥) يعني: أو إن جاء منصوب.

(٦) الآية ٣ من سورة ص.

(٧) زاد هنا في م: أي ولات حين مناصب حيناً ومما بالنصب.

ومِمَّا يَعْمَلُ الْعَمَلُ الْمَذْكُورُ عِنْدَ أَهْلِ الْعَالِيَةِ، وَهُمْ مَا فَوْقَ نَجْدٍ إِلَى أَرْضِ يَهَامَةَ، «إِنْ» النَّافِيَةُ. وَأَنْكَرَ عَمَلَهَا مِنَ النَّحَاةِ أَكْثَرُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ. سَمِعَ مِنْ أَهْلِ الْعَالِيَةِ: إِنْ أَحَدٌ غَيْرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِالْعَافِيَةِ. وَمِنْ ثَمَّ ذَكَرَ الشَّيْخُ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ عَمَلَهَا نَادِرٌ. وَلَا يَنْفِيهِ قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنْ عَمَلَهَا أَكْثَرُ مِنْ عَمَلِ «لَا»، لِأَنَّهُ مَعَ نَدْوَرِهِ هُوَ أَكْثَرُ مِنْ عَمَلِ «لَا»، لِأَنَّ عَمَلِ «لَا» خَاصٌّ بِالشَّعْرِ، كَمَا عَلِمَتْ.

[باب التابع للمنصوبات]

الخامس عشر منها أي: من^(١) المنصوبات: التابع للمنصوب.
وهو أي: التابع أربعة: الثمت حقيقي^(٢) أو سببي نحو: رأيت زيدا
الفاضل، وجاء زيد القائم أبوه،^(٣) والمطف نسقا أو بيانا نحو: رأيت
زيدا وعمرا، ورأيت أبا حفص عمر، والتوكيد لفظيا أو معنويا نحو:
رأيت زيدا زيدا، ورأيت زيدا نفسه، والبدل بأقسامه [أي: الأربعة -
وهي ما مثل بها: بدل كل من كل، وبدل بعض من كل، وبدل اشتغال،
وبدل غلط] -^(٤) نحو: رأيت زيدا أخاك، وأكلت الرغيف ثلثه، وأظهر
الله زيدا علمه، وركب زيدا الفرس. فهذه التتابع الأربعة منصوبة،
وناصبها ناصب متبوعها إلا البدل، فناصره مقدّر مماثل لناصر
متبوعه. ولذلك آخر.

(١) سقطت من م.

(٢) كذا، خلافا لما سيرد مع المطف والتوكيد.

(٣) كذا أيضا، وما فيه ليس من المنصوبات.

(٤) من حاشية م.

[باب الفعل المضارع]

السادس حَتَرَ منها أي: [من] ^(١) المنصوبات، وبه تتم: الفعل المضارع. ولا يكون منصوباً لفظاً إلا إذا دخل عليه ناصبٌ، ولم يتصل بأخيره شيءٌ يوجب بناءً، كَتَوْنِ النِّسوةِ أي: الموضوعة للنسوة، وإن استعملت في غيرهنّ، أو تَوْنِ التَّوَكِيدِ ^(٢) ثقبلة أو خفيفة. وإلا ^(٣) لم يكن منصوباً لفظاً، وكان منصوباً محلاً، على ما تقدم. وتواصبه أي: الفعل المضارع المتفق عليها عند نحاة البلدين أربعة:

[الأحرف الناصبة:]

أحدها: «أن» يفتح الهمزة وسكون النون، أي: المصدرية لتبديدها عند الإطلاق. وقيل لها: «المصدرية» لأنها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر. ومن ثمّ تسلط عليها وعلى مدخولها العامل، ف وقعت مع مدخولها مبتدأً في نحو ^(١): «وأن تصوموا خير لكم»، وخبراً للمبتدأ في نحو: الرأى أن تفعل كذا، وفاعلاً في نحو: بدا لي أن أقوم، ومجروراً بالحرف نحو: عجب من أن تفعل [كذا]، ^(٥) ومفعولاً به في

(١) من م.

(٢) م: أو نونا التوكيد.

(٣) يعني: وإن لم يتجرد من النونات المذكورة.

(٤) الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٥) من م.

نحو: أردتُ أن افعلَ. وتقدّم بعض ذلك في «أن» المفتوحة المشددة.
و«أن» هذه الساكنة أمّ الباب، ومن ثمّ بدأ بها.

وخرج بقولنا «المصدرية» المخففة من الثقيلة. وهي التي فصلت^(١) السّين بينها وبين الفعل نحو^(٢): «عَلِمَ أن سيَكُونُ مِنْكُمْ مَرَضًى» أي: علم أن الشّأن والحال^(٣) سيكون منكم مرضى. وقد ألغز في هذا الحريري بقوله: وأين تدخل السّين فتعزل العامل من غير أن تُجامل^(٤)؟ فإنّ السّين، كما علمت، إذا دخلت بين «أن» والفعل المضارع ارتفع الفعل بعدها، وعُزلت^(٥) عن عملها فيه النصب.

وثانيها: «لن». وهو حرف بسيط لا إبدال فيه، وقيل: مركّب أصله «لا أن»، حُذفتِ الهمزة مع حركتها تخفيفاً والألف لخوف التّقاء الساكنين. وقيل: فيه إبدال، أصله «لا» أبدلتِ الألف نوناً. ورّد بأن المعروف إبدال النّون ألفاً لا العكس.

وثالثها: «إذن». وهو حرف بسيط، وقيل: مركّب. فقيل: أصله «إذ أن»، نُقِلت حركة الهمزة إلى الذّال ثمّ حُذفت تلك الهمزة. وقيل: أصله «إذا أن»، لأنّها^(٦) تفيد معنى «إذا» وهو الرّبط، ومعنى «أن» وهو

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: «حصلت». م: وهو إن فصلت.

(٢) الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٣) م: علم أنه أي الحال والشّأن أن.

(٤) في الأصل وم: «تجامل». والتصويب من مقامات الحريري ص ٢٠٦.

(٥) في حاشية الأصل عن نسخة: واعتزلت.

(٦) كذا بالتأنيث بعد التذكير.

النصب، حُدِّثَتْ همزة «أن» مع حركتها تخفيفًا، ثُمَّ أُلِفَ «إذا» لخوف التقاء الساكنين. وعليها^(١) فرسم التَّون واضح.

وقال شيخ المحققين: ^(٢) الَّذِي يَلُوح لِي وَيَغْلِبُ عَلَى ظَنِّي أَنَّ أَصْلَهُ «إذا»، حُدِّثَتْ الْجُمْلَةُ الْمُضَافُ^(٣) هُوَ إِلَيْهَا وَهُوَ ضَمْنُهَا التَّنْوِينُ. وَعَلَيْهِ قِيلَ: يُرْسَمُ ذَلِكَ التَّنْوِينُ نَوْنًا مُطْلَقًا. وَبِهِ قَالَ الْمَبْرَدُ، حَتَّى إِنَّهُ قَالَ: اشْتَهَى أَنْ تَكُونِ يَدُ مَنْ يَكْتُبُ «إِذَنْ» بِالْأَلْفِ، لِأَنَّهَا مِثْلُ «أَنْ وَلَنْ». وَقِيلَ: أَلْفًا مُطْلَقًا.

وقيل: إِنْ نَصَبْتُ يُرْسَمُ ذَلِكَ التَّنْوِينُ أَلْفًا. وَإِلَّا رُسِمَ نَوْنًا لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِذَا» الظَّرْفِيَّةِ لِثَلَا يَقَعُ الْبَاسُ،^(٤) كَمَا رَسَمُوا نُونَ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةَ نَوْنًا إِذَا حَصَلَ لِبَسٌ بِسَبَبِ / رَسْمِهَا أَلْفًا، كَمَا عَلِمْتُ. وَقِيلَ: إِنْ ١٩٨ وَصَلْتُ بِالْكَلَامِ رَسَمَ نَوْنًا عَمِلْتُ أَوْ لَا مِثْلَ: مِنْ وَحْنٍ. وَإِذَا وَقَفَ عَلَيْهَا رَسَمَ أَلْفًا نَحْوَ: يَدًا وَدَمًا.

ورابعها: «كَيِّ» الْمَصْدَرِيَّةُ الْمُرَادَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

وما اقتضاه كلامه، مِنْ أَنَّ هَذِهِ الْأَرْبَعَةَ مُجْمَعٌ عَلَيْهَا عِنْدَ نَحَاةِ الْبَلَدَيْنِ، فِيهِ نَظَرٌ. فَإِنْ كُتِبَ مِنْ «إِذَنْ وَكَيِّ» إِنَّمَا هُوَ نَاصِبٌ عَلَى الْأَصَحِّ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ لَا اتِّفَاقًا مِنْهُمْ، وَمُقَابِلُ الْأَصَحِّ عَنْدهُمْ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمُضَارِعِ بَعْدَهُمَا «أَنْ» مُضْمَرَةٌ لَزَوْمًا.

(١) أي: على الأقوال الثلاثة.

(٢) هو الرضي الأستراباذي. وانظر شرح الكافية ٢: ٢٣٥.

(٣) سقطت من م.

(٤) م: التباس.

مثال «أن» المصدرية نحو قوله، تعالى^(١): «إِنْ تَقُولْ نَفْسٌ». فـ «أن»: حَرْفٌ نَصْبٍ وَاسْتِقبالٍ. أمّا أَنَّها حَرْفٌ نَصْبٍ فواضحٌ، لِأَنَّها تعمل النصب أي: تنصب المضارع لفظاً أو محلاً، وَأَمّا أَنَّها حَرْفٌ اسْتِقبالٍ فَلِأَنَّها تُخَلِّصُ الْمُضارعَ لِلِاسْتِقبالِ أي: تُعَيِّنُ زمانَ المضارع بعدها للاستقبال، بعد أن كان مُحْتَمِلاً له وللحال إمّا على الاشتراك، كما قال المحقق: ^(٢) «إنَّه الحق»، أو على الحقيقة والمجاز أي: حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال، كما قال شيخ المحققين: ^(٣) «إنَّه الأقوى».

قال: لِأَنَّهُ إذا خلا عن القرائن يُحْمَلُ على الحال، ولا يُصْرَفُ إلى الاستقبال إلّا بالقرينة. وهذا شأن الحقيقة والمجاز. قال السيوطي: وهو المختار عندي. واختاره ابن فلاح في «مغنيه»،^(٤) وعَلَّله بأنَّه إذا تعارض الاشتراك والمجاز فالمجاز أولى. انتهى.

وتَقُولُ: فِعْلٌ مُضارعٌ مَنْصُوبٌ لفظاً بـ «إِنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ، باتِّفاق أهل البلدين. وَعَلامةُ نَصْبِهِ الفَتْحةُ الظَّاهِرَةُ. وَرَبِّمّا جَزَمْتُ. ومنه قول الشاعر: ^(٥)

(١) الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٢) هو السعد التتازاني.

(٣) هو الرضي الأستراخادي.

(٤) المغني في النحو في أربع مجلدات، صاحبه أبو الخير نفي الدين منصور بن فلاح النحوي اليمني، توفي سنة ٦٨٠. بغية الوعاة ٢: ٣٠٢ وكشف الظنون ص ١٧٥١.

(٥) عجز بيت لامرئ القيس صدره:

إذا ما هَدُونَا قالَ ولَدانُ أهْلينا:

﴿ تَعَالَوْا ، إِلَى أَنْ يَأْتِيَ الصَّيْدُ ، نَحْطِبُ ﴾

وقد تُهمل ، فيرتفع المضارع بعدها . ومنه قول الشاعر :^(١)

أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءَ ، وَيَحْكُمَا ، مِنِّي السَّلَامَ ،

ومثال «لَنْ» نَحْوُ قوله ، تعالى^(٢) : ﴿لَنْ نَبْرَحَ [عَلَيْهِ عَاقِبِينَ]﴾ .

فـ «لَنْ» : حَرَفُ نَفْيٍ وَنَصْبٍ وَاسْتِيقَالٍ . أَمَّا النَّفْيُ فَلِأَنَّهَا عِنْدَ التَّجَرُّدِ عَنِ الْقِرْنَةِ لِـمَجَرَّدِ نَفْيِ الْحَدَثِ أَيْ : تَدَلَّى عَلَى انْتِثَاءِ حَدَثِ الْمَضَارِعِ فِي الزَّمَنِ الْمُسْتَقْبَلِ ، وَلَا تَفِيدُ حَ تَوْكِيدَهُ وَلَا تَأْيِيدَهُ ، وَحَ يَكُونُ قَوْلُكَ : «لَنْ أَفْعَلُ كَذَا» مَسَاوِيًا^(٣) لِقَوْلِكَ : لَا أَفْعَلُ كَذَا ، وَأَمَّا النَّصْبُ وَالِاسْتِيقَالُ فَمَعْلُومَانِ مِمَّا تَقْدَّمَ قَرِيبًا فِي الْكَلَامِ عَلَى «أَنْ» الْمَصْدَرِيَّةِ . وَتَبْرَحَ : فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنصُوبٌ لَفْظًا بِـ «لَنْ» بِاتِّفَاقِ أَهْلِ الْبَلَنِينَ . وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ الْفَتْحَةُ الظَّاهِرَةُ .

وَرُبَّمَا جَزَمَتِ الْمَضَارِعُ . ومنه قول الشاعر :^(٤)

ديوانه ص ٣٨٩ والمغني ص ٢٨ وشرح أبياته ١ : ١٢٨ - ١٣١ . وغلونا أي : ذهبنا صباحًا للصيد . والولدان : جمع وليد . وهو الصبي . وتعالوا أي : هلموا وأقبلوا . والصيد : ما صيد من الوحش . ونحطب : نجمع الحطب ، فعل مضارع مجزوم بحرف شرط جازم محذوف مع فعله ، لا بـ «أَنْ» كما زعم الحلبي وآخرون ، أي : إن تقبلوا نحطب . وحرك الفعل بالكسر للقافية .

(١) قسم بيت ثمنه في حاشية م عن نسخة :

وَالْأَثَرُ أَحَدًا

المغني ص ٢٨ وشرح أبياته ١ : ١٣٥ - ١٣٨ والعيني ٤ : ٣٨٠ والخزانة ٣ : ٥٥٩ .

(٢) الآية ٩١ من سورة طه . وما بين معقوفين من م .

(٣) في الأصل وم : مساو .

(٤) حذر بيت لكثير عزة صدره :

أَبَايَ سَبَا ، يَا عَزَّ ، مَا كُنْتُ بَعْدَكُمْ

﴿ فَلَنْ يَحْلَ ، لِلْعَيْنَيْنِ بَعْدَكَ ، مَنْظَرٌ ﴾

وتأتي «لن» للدعاء عند ابن عصفور، تمشكًا بقول الشاعر: (١)
لَنْ تَرَأُوا كَذَلِكَ، ثُمَّ لَا زِلَ - سَتُ لَكُمْ خَالِدًا، خُلُودَ الْجِبَالِ
ولم يشبه ابن مالك ولا غيره، وقالوا: «لا حجة في البيت، لاحتمال أن
يكون خبرًا». وفيه بعد لمنافاته للسياق، وعدم التناسب بين المعطوف
والمعطوف عليه.

ومثال «إذن» نحو قولك: «إذن أكرمك»، جوابًا لمن قال: هذا
أزورك. (٢) فـ «إذن»: حرف جواب دائم، أي: تقع في كلام، يجاب
به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر. فالجواب في الحقيقة هي (٣) الجملة
التي وقعت «إذن» فيها. ولا تقع في كلام مقتضب ليس جوابًا عن
شيء. وليس المراد أنها من أحرف الجواب، كما قد يؤولهم. فيقال: لو
كانت من أحرف الجواب لجاز الاختصار عليها، وترك الجملة بعدها،
كـ «نعم ولا».

وهي حرف جزاء، أي: ما يكون جزاء للشرط أيضًا غالبًا، وقيل:
دائمًا، أي: يقصد بما بعدها المجازاة على فعل ما قبلها، كما في المثال.
فإنك قد أجبته، وجعلت إكرامك جزاء زيارته. وقد تسمخص للجواب،

= ديوانه ص ٣٢٨ والمغني ص ٣١٥ وشرح شواهد ١: ٢٣٥ وشرح أبياته ٥: ١٥٩ -
١٦١. وأباضي ص ١٦١: مشكًا مهدد النفس والخواطر والشمل. ويحلّى: يروق ويسر.
والمنظر: ما يرى.

(١) الأعشى. ديوانه ص ١٦٩ والمغني ص ٣١٥ وشرح أبياته ٥: ١٥٦ - ١٥٧.

(٢) م: «أنا غداً أزورك». وفي الشرح والتنقيح: أريد أن أزورك.

(٣) كذا بالتأنيث، لمطابقة الخبر بعد.

كقولك لمن قال لك «أنا أحبك»: إذا أصدقتك. فإنه لا يتصور هنا الجزاء لأن المعنى على الحال، والجزاء لا يكون إلا في المستقبل أو الماضي. وصاحب القيل^(١) تكلف مجيء الجزاء في نحو هذا.

وهي حرف نصب أيضاً، أي: تنصب المضارع. وأكرمك: فعل مضارع منصوب لفظاً بـ «إذن»، على الأصح عند أهل البصرة. وقد علمت ما يقوله مقابله. وعلامة/ نصبه فتح اليم التي هي آخر المضارع. ١٩٩ ويشتراط لنصبها، أي لجوازه، شروط ثلاثة: أحدها: أن تكون مُصدرة في أول الجواب، وثانيها: أن يكون الفعل المضارع الداخلة عليه بعدها زمنه^(٢) مستقبلاً، وثالثها أن يكون ذلك الفعل متصلاً بها، بآلاً يفصل بينه وبينها فاصل غير القسم. فإنه لا يقصر فصله عنها^(٣) بالقسم أي: ولا [بـ «لا»] النافية، على ما سيأتي.^(٤)

وقد علمت آه،^(٥) مع استيفاء هذه الشروط الثلاثة، يجوز إهمالها ورفع المضارع بعدها، وهو الأكثر، إذا وقعت بعد الواو أو الفاء. ومن ثم قرأ السبعة^(٦): «وَإِذَا لَا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا»، «فَإِذَا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا».^(٧) قال بعضهم: وليس في نواصب الفعل ما يلغى سوى

(١) أي: من قال: هي للجزاء دائماً.

(٢) زمن: بدل من: الفعل.

(٣) م: منها.

(٤) سقط «على ما سيأتي» من م. وما بين معقولين هو منها.

(٥) سقطت من م.

(٦) الآية ٧٦ من سورة الإسراء. والمراد إجماعهم على إهمال «إذا» هنا. وفي الأصل

وم: «خلفك». انظر كتاب السبعة في القراءات ص ٣٨٣ - ٣٨٤.

(٧) الآية ٥٣ من سورة النساء. والنقير: النقرة في طرف النواة، يضرب به المثل في القلة.

«إِذَا». وما تقدّم يخالفه.

فإن لم تستوف «إِذَا» الشروط المذكورة بأن لم تكن مصدرة، بأن وَقَعْتَ متأخرة نحو: أَكْرَمُكَ إِذَا، أو وقعت ^(١) حَشَوًا أي: معتمدًا ما بعدها على ما قبلها، بأن يكون ما بعدها خيرًا لِمَا قبلها نحو: أنا إِذَا أَكْرَمُكَ، فَإِنِّي إِذَا أَكْرَمُكَ، أو جزاء لشرط قبلها نحو: إن تأتني إِذَا أَكْرَمُكَ، أو جوابًا لقسم قبلها نحو: والله إِذَا أَكْرَمُكَ - قال شيخ المحققين: ^(٢) ولا يقع المضارع بعدها معتمدًا على ما قبلها بالاستقراء في غير هذه المواضع الثلاثة. انتهى - أو كَانَ الْفِعْلُ الدَّاخِلَةُ عَلَيْهِ زَمَنَهُ غير مستقبل بأن كَانَ لِلْحَالِ نَحْوُ قَوْلِكَ: «إِذَا تَصَدَّقُ»، جوابًا لِمَنْ قَالَ لَكَ: «إِنِّي أَجِبُكَ»، إذ المراد تصديقه في الحال، أو كَانَ ذَلِكَ الْفِعْلُ غير متصل بها بأن فَصَلَ بَيْنَهُمَا فَاصِلٌ غَيْرُ الْقَسَمِ ^(٣) وغير «لَا» النافية، ولو ظرفًا أو نداء، نحو: إِذَا فِي الدَّارِ أَوْ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ يَا زَيْدَ أَكْرَمُكَ، أَهْمِلْتُ وَجَرَبًا فِي الْأَمْثَلِ الثَّلَاثَةِ أي: مثالٍ عدم التصدر، ومثال عدم الاستقبال، ومثال الفصل بغير القسم. ومثله «لَا» النافية. وح يجب رفع المضارع بعدها لضعفها بتأخرها، أو بوقوعها حشواً، أو بالفصل بينها وبين معمولها بغير القسم و«لَا» النافية. ^(٤)

وَأَمَّا اِهْتَفِزَ الْفَعْلُ بِالْقَسَمِ لِأَنَّهُ مُؤَكَّدٌ لِلْكَلَامِ، فَلَا يُعَدُّ فَاصِلًا،

(١) م: أو إن وقعت.

(٢) هو الرضي الأستراهادي.

(٣) أقسم هنا في م بين الطرين: أي.

(٤) سقط «ولا النافية» من م.

نَحْوُ «إِذَنْ - وَاللَّهِ - أَكْرَمَكَ» بالنَّصْبِ، جوابًا لمن قال لك: أريد أن أزورك. وقدمنا أن مثل القسم «لا» التَّافِيَةُ. وهو ما ذكره الجمال بن هشام في «الشُّنُور» و«المغني». قال: ^(١) نحو قوله: «إِذَنْ لَا أَهَيْتَكَ»، جوابًا لمن قال ما تقدم. وعَلَّله بأنَّ التَّافِي كالجُزء من المنفِي، فلا يُعَدُّ فاصلاً. وظاهره أنَّ غير «لا» من أدوات النفي مثلها في ذلك. وفي كلام الشَّيخ أبي حَيَّان: لا يجوز أن يُفصل بينهما، فيبقى عملها، إلَّا بالقسم و«لا» التَّافِيَةِ خَاصَّةً. انتهى. وفي كلام بعضهم: لم يُسمع الفصل بشيء من التَّداء أو الظَّرْف. فالصَّحِيح منعه.

ومثال «كَمْ» نَحْوُ قوله، تعالى ^(٢): «لِكَيْلَا تَأْسَوْا». ف «كَمْ»: حَرْفُ مَصْدَرٍ ^(٣) وَنَصْبٍ. أمَّا أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ ^(٤) فَلِأَنَّهَا تُؤَوَّلُ مَعَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا بِمَصْدَرٍ، أي: وتقديره في الآية: «لَعَلَّكُمْ أَسَأَكُمْ»، ^(٥) بِالْمُثَنَّاءِ التَّحِيَّةِ ^(٦) لَا الْفُوقِيَّةِ، أي: حزنكم، لأنَّ مصدر «تأسوا» الْأَسَى، ^(٧)

(١) سقطت من م.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الحديد.

(٣) م: مصدرِي.

(٤) في الشرح: حرف مصدر.

(٥) م: «أسألكم». وفي الشرح: «أسألكم». قال الطُّبْلَوِيُّ: وفي كون مصدر «تأسوا» الأساءة نظر. بل الظاهر أنه الْأَسَى، أي: الحزن. إذ المعنى: لكيلا تحزنوا. انظر المطاوع ص ١٤٨. قلت: الأساءة أقرب إلى الصواب. وهي مصدر على وزن: التَّعَمَّلَةِ، كالتَّعَمَّلَةِ.

(٦) يعني الهمزة التي ترسم كالياء.

(٧) كلا. وهو يقتضي أن يكون الضمير: «لَعَلَّكُمْ أَسَأَكُمْ»، بلا تحية ولا فوقية، إلا إذا أريد أن يكون الرسم: «أَسَيْكُمْ». فليحرق.

أي: الحُزْن، لا الأساءة - ففي «القاموس»: أَسِيتُ كَرَضِيتُ أي: حَزِنْتُ - وأما أَنَّها حَرْفٌ نَصَبٍ فَلِعَمَلِهَا النَّصَبُ. وَعَلَامَةُ كَوْنِهَا مَصْدَرِيَّةً تَقْدُمُ لَامَ التَّعْلِيلِ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ تَقْدِيرًا.

ولم تظهر «أن» بعدها في الصورتين. فالأول كالأية المذكورة، والثاني نحو قولك: «كيلا تأسوا»، إن قَدَرْتَ اللَّامَ قَبْلَهَا. وتأسوا: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ «كَي» المصدريَّة. وَعَلَامَةُ نَصْبِهِ حَذْفُ النُّونِ. فإن ظهرت «أن» بعدها في الصورتين نحو: جئتُ^(١) لكي أو كي أن تكرمني، جاز كونها مصدرية و«أن» مؤكدة لها، وجاز كونها تعليلية مؤكدة لتلك اللَّامِ الملفوظ بها أو المقدرة قبلها.^(٢)

ويرتجح كونها تعليلية على كونها مصدرية لأن «أن»^(٣) أمَّ الباب، ٢٠٠ كما عُلِمَ، وما كان أصلاً في بابِه لا يُجْعَلُ مُؤَكِّدًا/ لغيره. قال الجمال ابن هشام: ولأنَّ تأكيد الجارِّ بالجارِّ أسهل من تأكيد حرف مصدري بحرف مصدري. هذا، وفي كلام شيخ بعض شيوخنا: ^(٤) «كي» بعد اللَّامِ بمعنى «أن»، [أي]:^(٥) لأنها مصدرية، فتكون «أن» بعدها بدلاً منها، أي: لا تأكيداً لها.

وخرج بـ «المصدرية» التعليلية. وسيأتي الكلام عليها.

(١) م: جئتُك.

(٢) م: والمقدرة قبلها.

(٣) م: لأن أي أن.

(٤) هو الشهاب عميرة البرلُسي. انظر العطار ص ١٤٨ - ١٤٩.

(٥) من م.

[النصب بـ «أن» مضمرة]:

وما جاء منصوبًا من الأفعال المضارعة، ولم يُذكر معه^(١) شيء من هذه النواصب^(٢) الأربعة، فالنائب له «أن» مُضمرة إما وجوبًا وإما جوازًا. وتُضمَر «أن» مطلقًا بعد سبعة أحرف: أربعة من حروف الجر، وثلاثة من حروف العطف. وإنما خُصَّت «أن» بالإضمار لأنها أمُّ النواصب، كما علمت. وهم يَخْصُون الأُمّهات بِزيادة أحكام إظهارًا لِلْمَزِيَّة. أما حُرُوفُ الجرِّ الأربعة فإحدها: لامُ التعليل. ومنها اللام المؤكدة، ومثلها لام العاقبة. وتُضمَر «أن» بعدها جوازًا، وبعد الثلاثة الباقية وجوبًا. نحو قوله تعالى^(٣): ﴿لُيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ﴾ - فـ «لُيُبَيِّنَ»: فعلٌ مُضارعٌ منصوبٌ بـ «أن» مُضمرة بعد لام التعليل عند أهل البصرة. وعلامة نصبه الفتح الظاهرة - ونحو قوله تعالى^(٤): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾، ونحو قوله تعالى^(٥): ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ، لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾. وإنما لم تكن اللام في مثل هذا^(٦) للتعليل، لأن آل فرعون لم يلتقطوه ليكون لهم عدوًّا وحزنًا.

ومحل إضمار «أن» إذا لم يقترن الفعل بـ «لا» الزائدة أو النافية،

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: بعده.

(٢) م: من ناصب النواصب.

(٣) الآية ٤٤ من سورة النحل.

(٤) الآية ٣٣ من سورة الأحزاب. واللام: حرف جر زائد للتوكيد. والمصدر المؤول من «أن» المضمرة وما بعدها في محل جر لفظًا ونصب على أنه مفعول به للفعل: يريد.

(٥) الآية ٨ من سورة القصص.

(٦) يعني ما في الآية الأخيرة.

ولَا وَجِبَ إِظْهَارُ «أَنْ» وَإِدْغَامُهَا فِي [«لَا»] نَحْوُ^(١): «لَيْتَ لَا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ»، «لَيْتَ لَا يَكُونَ لِلنَّاسِ»^(٢).

وثانيها: لَامُ الْجُحُودِ أَي: النفي. وفي كلام بعضهم: الْجَحْدُ: إنكار ما تعرفه، لا مُطْلَقًا. فهو حَ من إطلاق الخاص وإرادة العام. وهي الْمَسْبُوقَةُ يَكُونُ نَاقِصٌ مَنفِيٌّ بِـ «مَا أَوْ لَمْ» نَحْوُ: «مَا كَانَ» أَوْ «لَمْ يَكُنْ». وتُضْمَرُ «أَنْ» بعدها وجوبًا. فالأَوَّلُ نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى: «وَمَا كَانَ^(٣) اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْقَيِّبِ». والثاني نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(٤): «لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ».

فـ «يُطْلَعُ» فِي الْأَوَّلِ، وَ«يَغْفِرُ» فِي الثَّانِي: ^(٥) مَنصُوبَانِ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةً وَجُوبًا بَعْدَ لَامِ الْجُحُودِ، عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ، أَي: مَا كَانَ اللَّهُ مُرِيدًا لِإِطْلَاعِكُمْ، أَوْ لِلْغُفْرَانِ لَهُمْ. فَالْخَبَرُ مَحْذُوفٌ مُتَعَلِّقٌ^(٦) بِهِ ذَلِكَ الْمُنْسَبَكُ مِنْ «أَنْ» وَمَعْمُولُهَا. وَقَدْ جَاءَ الْخَبَرُ مُصَرِّحًا بِهِ. قَالَ الشَّاعِرُ: ^(٧)

سَمَوْتَ، وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا، لَتَسْمُوْ *

(١) الآية ٢٩ من سورة الحديد. والإدغام هو لنون «أَنْ» فِي لَامٍ: لَا.

(٢) الآية ١٦٥ من سورة النساء. وما بين معقوفين هو من م.

(٣) الآية ١٧٩ من سورة آل عمران. والواو ليست فِي م والشرح.

(٤) الآية ١٦٨ من سورة النساء.

(٥) سقط «فِي الثَّانِي» مِنْ م.

(٦) م: يتعلق.

(٧) صدر بيت عجزه:

وَلَكِنَّ الْمُسَيِّعَ قَدْ يُصَابُ

الجنى الداني ص ١١٩ والتصریح ٢: ٢٣٥ والهمج ٢: ٨. وسكن الفعل «تسمو» للضرورة. م: فِي قول الشاعر.

وخرج بالكون غيره من أخوات «كان»، وأجازه بعضهم في ذلك نحو: ما أصبح زيدٌ ليضربَ عمراً، وأجازه بعض آخر في باب «ظن» نحو: ما ظننتُ زيدا ليضربَ عمراً - قال الشيخ أبو حيان: ولم يُسمع، فيجب منعه. انتهى - وخرج بالتاقص التام، فلا تُضمَر «أن» بعد «كان» أو «يكون» التامة، وخرج بـ «ما أو لم»^(١) غيرهما من أدوات النفي.

وثالثها: «حتّى» الجارّة التي بمعنى «إلى» بأن يكون ما بعدها غاية لما قبلها، أو بمعنى «كي» التعليلية بأن يكون ما بعدها مُسبّباً عما قبلها، أو بمعنى «إلا» بأن لم يكن ما بعدها غاية لما قبلها أو مُسبّباً عنه. وتضمَر «أن» بعدها وجوباً، [كما علم]،^(٢) ولا يُنصب الفعل بعدها إلا إذا كان الفعل أي: زمنه مُستقبلاً بالنسبة لما قبلها، سواء كان مُستقبلاً بالنسبة إلى زمن التكلّم أو لا، بأن كان ماضياً بالنسبة لزمن التكلّم.

فالأول أي: المستقبلُ زمنه بالنسبة لما قبلها، وبالنسبة لزمن التكلّم أيضاً، نحو قوله تعالى^(٣): «حَتَّى يَبَيِّنَ لَكَ» أي: إلى أن يبيّن. فـ «يَبَيِّنَ»: فعلٌ مضارعٌ منصوبٌ بـ «أن» مُضمرة وجوباً بعد «حتّى»، عند أهل البصرة.

ومثل ذلك: أسلم حَتَّى تدخلَ الجنة، أي: كي تدخلَ الجنة، وقوله في الحديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ

(١) م: ولم.

(٢) من حاشية م.

(٣) الآية ٤٣ من سورة التوبة.

(٤) انظر الكتاب ١: ٣٩٦ والإيضاح ١: ١٠١ وأما المرتضى ٢: ٨٢ - ٨٦ والكافي

الشاف ص ١٢٩ وشرح الكافية ٢: ٢٧ والمغني ص ١٣٤ و ٥٥١ و ٥٨٥ والهمع =

هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِيَهُ أَوْ يَنْصَرَانِيَهُ، أي: إلى أن يكون أبواه كذا. قاله ابن هشام الخضراوي. وقال ابن هشام الأنصاري في «المغني»^(١) بعد حكايته ٢٠١ ما تقدم: ولك أن تُخرجه على أن فيه حذفًا، أي: (٢) يُولد على الفطرة ويستمر على ذلك حتى يكون. انتهى. والتصب في هذا القسم واجب.

والثاني أي: المستقبلُ زمنه، بالنسبة لما قبلها، الماضي بالنسبة لزمن التكلم، نحو قولك [بعد دخول البلد]: سِرْتُ أَمْسٍ حَتَّى أَدْخَلَ الْبَلَدَ. فَإِنَّ الدَّخُولَ، وَإِنْ كَانَ مَنْقُضِيًا وَقْتُ التَّكَلُّمِ، إِلَّا أَنَّهُ (٣) وَقْتُ وَجُودِ السَّيْرِ كَانَ مُسْتَقْبَلًا. فَحُكِيَ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ نَظَرًا لِذَلِكَ، لِيَكُونَ السَّامِعُ بِوَسْطَةِ تِلْكَ الصِّيغَةِ كَالْمَعَايِنِ لِذَلِكَ الْأَمْرِ.

ومن ذلك قوله، تعالى (٤): «وَزُلْزِلُوا» أي: أزعجوا بأنواع البلاء، «حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ: مَتَى نَصْرُ اللَّهِ؟» فَإِنَّ قَوْلَ الرَّسُولِ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَا ذُكِرَ كَانَ مَنْقُضِيًا وَقْتُ التَّكَلُّمِ، أي: نزول الآية وإخبارنا به، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ وَقْتُ الزَّلْزَالِ مُسْتَقْبَلًا، فَحُكِيَ بِصِيغَةِ الْمَضَارِعِ، نَظَرًا لِذَلِكَ، لِمَا تَقَدَّمَ. وَالتَّصَبُّ فِي هَذَا الْقِسْمِ جَائِزٌ لَا وَاجِبٌ. وَمِنْ ثَمَّ قَرَأْنَا نَافِعَ: «حَتَّى يَقُولَ» بِالرَّفْعِ.

= ٢: ٩. وهو في الأحاديث ١٢٩٢ و ١٢٩٣ في البخاري و ٢٦٥٨ في مسلم والترمذي ٣: ٣٠٣ والمسند ٢: ٢٧٥ و ٣٩٣ و ٤١٠ والجامع الصغير ٢: ١٥٨ وصحيحه ص ٨٣٧ وفيه القدير ٥: ٣٣ بخلاف في الرواية.

(١) ص ١٣٤.

(٢) زاد هنا في م: قد.

(٣) هذه العبارة لا وجه لها في العربية. انظر ص ٤٣١-٤٣٢ و ٦٦٦.

(٤) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

ورابعها: «كَي» التَّعْلِيلِيَّةُ، أي: الَّتِي هِيَ نَصٌّ فِي التَّعْلِيلِ. وَهِيَ الَّتِي لَمْ تَتَقَدَّمْ عَلَيْهَا اللَّامُ لَا لَفْظًا وَلَا تَقْدِيرًا، وَظَهَرَتْ «أَنْ» أَوْ اللَّامُ بَعْدَهَا، نَحْوُ: جِئْتُكَ كَي^(١) أَنْ تُكْرِمَنِي، أَوْ كَي لَتُكْرِمَنِي.

وإن لم تتقدم^(٢) عليها اللَّامُ لَفْظًا، وَلَمْ تَظْهَرْ «أَنْ» وَلَا اللَّامُ بَعْدَهَا، جَازَ كَوْنُهَا مُصَدَّرَةً وَتَعْلِيلِيَّةً بِاسْتِثْنَاءِ، نَحْوُ: جِئْتُكَ كَي تُكْرِمَنِي. فَإِنْ قَدَّرْتَ اللَّامَ قَبْلَهَا كَانَتْ مُصَدَّرَةً نَاصِبَةً لِلْفِعْلِ بِنَفْسِهَا، وَإِنْ لَمْ تَتَقَدَّمِ اللَّامُ قَبْلَهَا كَانَتْ تَعْلِيلِيَّةً، وَيَكُونُ الْفِعْلُ مَنْصُوبًا بَعْدَهَا بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةً إِضْمَارًا لَازِمًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣): «كَي تَقَرَّ حَبِئُهَا»، إِذَا لَمْ تَنْوِ اللَّامَ قَبْلَهَا. ^(٤) فـ «تَقَرَّ»: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةً بَعْدَ «كَي» إِضْمَارًا لَازِمًا.

فَعُلِمَ أَنَّ «كَي» لَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ، إِمَّا أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرَةً لَا غَيْرَ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ تَعْلِيلِيَّةً لَا غَيْرَ، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ مُحْتَمِلَةً لِهَـمَا. وَحِينَئِذٍ إِمَّا أَنْ يَتَرَجَّحَ كَوْنُهَا تَعْلِيلِيَّةً، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ الْأَمْرَانِ فِيهَا عَلَى حَدِّ سَوَاءٍ.

وَمِنْ التَّعْلِيلِيَّةِ مَا اتَّصَلَ بِهَا «مَا» الِاسْتِفْهَامِيَّةُ أَوْ الْمَصَدَّرَةُ مُجَرَّدَةً مِنَ اللَّامِ. فَالْأَوَّلُ كَقَوْلِكَ فِي السَّوَالِ عَنْ حَلَّةِ الشَّيْءِ: كَيْمَةً، أَيْ: لِمَةً؟ وَالثَّانِي كَقَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(٥)

(١) سقطت من م.

(٢) م: لم يتقدم.

(٣) الآية ٤٠ من سورة طه.

(٤) م: «إن لم تتقدم قبلها لام العلة». وفي الحاشية عن نسخة: تنو.

(٥) قسم بيت لعبد الأعلى بن عبد الله تميمته:

إذا أنت لم تنفخ ففُضِّرْ،

وإنما يَرْجَى الْفَتَى، كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ
 أي: لِلضَّرِّ وَالنَّفْعِ، أي: لِيَضُرَّ مِنْ يَسْتَحَقُّ الضَّرَّ،^(١) وَيَنْفَعُ مِنْ يَسْتَحَقُّ النَّفْعَ.
 وقد تُستعمل «كي» أي: هذا اللفظ اسماً مختصراً من «كيف»،
 فيرتفع المضارع بعدها. وفي «المغني»: ^(٢) ويقال فيه أي
 «كيف»: «كي»، كما يقال في «سَوْفَ»: «سَوْ». قال الشاعر: ^(٣)
 كَي تَجْنَحُونَ إِلَى سِلْمٍ، وَمَا تُثِيرَتْ قَتْلَاكُمْ، وَلَطَى الْهَيْجَاءُ تَضْطَرُّمُ؟
 وَأَمَّا حُرُوفُ الْعَطْفِ الثَّلَاثَةُ أي: التي تُضمَر «أن» بعدها أيضاً، إذا
 أردت معرفتها، فأحدها ^(٤) «أو» العاطفة التي تصلح موضعها «إلى»
 أو «كي» التعليلية أو «إلا أن»، وإضمار «أن» بعدها لازم. ويصلح
 لهذه المعاني الثلاثة نحو قولك: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَقِّي، أي: إلى
 أَوْ كَي أَوْ إِلَّا [«أن»]. ^(٥) وتكون بمعنى «كي» خاصة، نحو قولك:
 لِأَرْضِيَنَّ اللَّهَ أَوْ يَغْفِرَ لِي، أي: كَي يَغْفِرَ لِي. وتكون بمعنى «إلا أن»
 خاصة، نحو قولك: لَأَقْتُلَنَّ الْكَافِرَ أَوْ يُسْلِمَ، أي: إِلَّا أَنْ يُسْلِمَ.
 فكلٌّ من «تقضي» ^(٦) ويغفر ويُسلم: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَنْصُوبٌ بِـ

= المغني ص ١٩٩ وشرح شواهد ٤: ١٥٢ - ١٥٣ والعيني ٣: ٢٤٥ والخزانة ٣:

٥٩١ والدرر ٢: ٤.

(١) في الأصل: الضرر.

(٢) ص ٢٢٤ - ٢٢٥.

(٣) انظر المغني ص ١٩٨ أيضاً وشرح أبياته ٤: ١٤٨ - ١٥٢ وحاشية الصبان ٣: ٣٧٩.
 وسقط «وما تُثِيرَتْ... تضطرم» من م.

(٤) م: فالأول.

(٥) من حاشية م.

(٦) في الأصل: تقضي.

«أَنْ» مُضْمَرَةٌ بَعْدَ «أَوْ» إِضْمَارًا وَاجِبًا. و«أَنْ» وما بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ بِـ «أَوْ» عَلَى مَصْدَرٍ أَيْضًا، لَكِنْ مُقَدَّرٌ مَفْرُوضٌ لِعَدَمِ وَجُودِ السَّابِقِ.

والتَّقْدِيرُ فِي الْمِثَالِ الْأَوَّلِ: لَيَكُونَنَّ مِنِّي لَزُومٌ لَكَ أَوْ قَضَاءٌ مِنْكَ لِحَقِّي، وَفِي الْمِثَالِ الثَّانِي: لَيَكُونَنَّ مِنِّي إِرْضَاءٌ لِلَّهِ أَوْ غَفْرَانٌ مِنْهُ لِي، وَفِي الْمِثَالِ الثَّلَاثِ: لَيَكُونَنَّ مِنِّي قَتْلٌ لِلْكَافِرِ أَوْ إِسْلَامٌ مِنْهُ. وَرَبَّمَا ظَهَرَتْ «أَنْ» بَعْدَ «أَوْ» فِي الضَّرُورَةِ. وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ: ^(١)

❖ أَوْ أَنْ يَلُومَ بِحَاجَةٍ لَوَائِمُهَا ❖

فَإِنْ لَمْ يَصْلَحْ مَوْضِعُهَا شَيْءٌ مِمَّا ذُكِرَ، بَانَ سُبُقْتُ بِاسْمِ خَالِصٍ مِنَ التَّأْوِيلِ بِالْفِعْلِ، أَضْمَرْتُ «أَنْ» بَعْدَهَا جَوَازًا لَا وَجُوبًا، وَالْإِظْهَارِ أَحْسَنُ مِنْ عَدَمِ الْإِظْهَارِ. نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢): ﴿مَا كَانَ لِيُبَشِّرَ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا، أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ، أَوْ يُرْسِلَ﴾ / بِالنَّصْبِ ^(٣) فِي ٢٠٢ قِرَاءَةً غَيْرَ نَافِعٍ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٌ جَوَازًا، وَ«أَنْ» وَمَا بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَعْطُوفٍ بِـ «أَوْ» عَلَى ذَلِكَ الْأِسْمِ الْخَالِصِ. وَالتَّقْدِيرُ: إِلَّا وَحْيًا أَوْ إِرْسَالًا.

(١) عَجَزَ بَيْتٌ لِلْبَيْدِ صَدْرُهُ:

أَفْضِي اللَّبَانَةَ، لَا أَقْرُطُ رِيْبَةً

دِيَوَانُهُ ص ٣١٣ وَالْخَزَانَةُ ٣: ٦٢٢. وَاللَّبَانَةُ: الْحَاجَةُ الْمَلْحَةُ. وَأَقْرُطُ: أَتْرَكُ. وَالرِّيْبَةُ: الْحَاجَةُ. وَ«أَوْ» هُنَا بِمَعْنَى: إِلَّا. وَفِي الْأَصْلِ وَ م: «تَلَوْتُ لِحَاجَةٍ». وَاللَّوَامُ: جَمْعُ لَائِمٍ.

(٢) الْآيَةُ ٥١ مِنْ سُورَةِ الشُّورَى.

(٣) يَعْنِي نَصَبَ الْفِعْلِ: يَرْسِلُ.

[نصب جواب الطلب]:

وثانيها وثالثها: فاءُ السَّبَبِيَّةِ أي: العاطفةُ المفيدةُ لسببية ما قبلها لما بعدها، وواوُ المَعِيَّةِ العاطفةُ المفيدةُ لمعيةِ أي: مصاحبةِ ما قبلها لما بعدها في زمانٍ واحدٍ، حالةُ كونهما^(١) واقعتين في جواب الطلب، بغير لفظِ الخبر والمصدرِ واسمِ الفعل.^(٢) والطلبُ له أنواع، اشتهر أنها ثمانية.^(٣) ومن ثم قال المصنّف: في الأجوبة الثمانية:

الأوّل من تلك الأجوبة الثمانية: جوابُ الأمر. وسيأتي أنه طلب الأعلى من الأدنى رتبةً الفعل. نَحْوُ قولك: تَعَالَ،^(٤) فَأُحْسِنَ إِلَيْكَ أو وَأُحْسِنَ إِلَيْكَ. [فـ «أُحْسِنَ»]:^(٥) فعل مضارع مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مُضْمَرَةٌ وَجوبًا بَعْدَ الفاءِ التي للسببية، والواوِ التي للمعية، في جواب الأمر. و«أَنْ» وما بعدها اسم تأويلًا معطوف بتلك الفاء أو الواو على اسم مؤول فرضًا وتقديرًا من الكلام السابق. والتقدير: ليكن منك مجيءٌ، فأحسن أو وإحسن إليك [متي].^(٦) ويُقال بمثل ذلك في جميع ما يأتي.

والثاني من تلك الأجوبة: جوابُ النهي. وسيأتي أنه طلب ترك الفعل من^(٧) الأعلى للأدنى رتبةً. نَحْوُ قولك: لا تُخَاصِمَ زَيْدًا قَبِيضًا،

(١) أي: الفاء والواو.

(٢) في حاشية م عن نسخة: الفاعل.

(٣) م: منها.

(٤) في حاشية م عن نسخة: أقبل.

(٥) من م. وزاد فيها: إليك.

(٦) تنمة يقتضيها السياق. والتقدير في الأمثلة الأخرى يكون بحسب معنى العبارة.

(٧) كذا ما يقوله النحاة. وقد يكون النهي عن القيام بالفعل.

أَوْ وَيَغْضَبَ. فـ «يَغْضَبُ»: فعل مضارع مَنْصُوبٌ بِـ «أَنْ» مُضَمَّرَةٌ وَجُوبًا
بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فِي جَوَابِ التَّهْيِ.

وَالثَّالِثُ مِنْ تِلْكَ الْأَجْوِبَةِ: جَوَابُ التَّمْنَى. وَهُوَ كَمَا تَقَدَّمَ مُحِبَّةٌ
أَي: ^(١) مَيْلُ النَّفْسِ إِلَى حَصُولِ الشَّيْءِ الْغَيْرِ ^(٢) الْوَاجِبِ حَصُولُهُ،
مُسْتَحِيلًا كَانَ وَتَعَلَّقَهُ بِهِ أَكْثَرُ، أَوْ مُمْكِنًا غَيْرَ مُتَرَقِّبٍ حَصُولُهُ وَتَعَلَّقَهُ بِهِ
قَلِيلٌ. وَلَمَّا كَانَ الْغَالِبُ أَنَّ مَنْ مَالَتْ نَفْسُهُ إِلَى حَصُولِ شَيْءٍ يَطْلُبُ
حَصُولَهُ قِيلَ فِي التَّمْنَى: إِنَّهُ طَلَبٌ مَا لَا طَمَعَ فِيهِ أَي: فِي حَصُولِهِ
لَا مُسْتَحَالَتهُ، أَوْ طَلَبٌ مَا فِيهِ أَي: فِي حَصُولِهِ عُشْرٌ، فَلَا تَتَرَقَّبُهُ النَّفْسُ.

فَالْأَوَّلُ، أَي: طَلَبٌ مَا لَا طَمَعَ فِيهِ، أَي: فِي حَصُولِهِ، ^(٣) نَحْوُ قَوْلِ
مَنْ هُوَ فِي زَمَنِ الشَّيْخُوخَةِ: ^(٤)

[فِيَا] لَيْتَ الشَّبَابَ يَمُودُ يَوْمًا، فَأُخْبِرُهُ، بِمَا فَعَلَ الْمَشِيبُ
وَالثَّانِي، أَي: طَلَبٌ ^(٥) مَا فِي حَصُولِهِ عُشْرٌ، نَحْوُ قَوْلِ مَنْقَطِعِ الرَّجَاءِ:
لَيْتَ لِي مَالًا فَأُحْجَّ مِنْهُ، أَوْ وَأُحْجَّ مِنْهُ. ^(٦)

(١) م: في محله.

(٢) مثل هذا جائز وصحيح، كما ذكرنا قبل. انظر ص ٥٦.

(٣) م: ما لا طمع في حصوله.

(٤) البت لأبي المتأخر في ديوانه ص ٢٣ والممنون ص ٣١٦ وشرح أبياته ٥: ١٦٣ -
١٦٤ والعيني ٢: ٢٢٥ - وما بين معطوفين تنمة من الديوان. وبذلك الشطر الثاني في
الشرح: فأنزج أو وأنزج.

(٥) سقطت من م.

(٦) سقطت من م. وجاز اجتماع حرفي عطف هنا، وفي الأمثلة الأخرى، لأن العبارة مؤلفة
من كلامين. وفي الشرح: فأنزج وأجج منصوبان بِـ «أَنْ» مُضَمَّرَةٌ بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ.

والرابع من تلك الأجوبة: جَوَابُ التَّرَجِّي. وهو كما تقدّم محبةً أي: ميلُ النفس إلى حصول الشيء الممكن غير الواجب حصوله، المحبوب للنفس المترقب حصوله، الذي لا وثوق بحصوله. ولما كان الغالب أن من مالت نفسه إلى حصول شيء يطلب حصوله قبل في الترجي: هُوَ طَلَبُ الأمرِ المَحْبُوبِ. نَحْوُ قولك: لَعَلِّي أُرَاجِعُ الشَّيْخَ فَيُفَهِّمَنِي، أو يُفَهِّمَنِي.

والخامس من تلك الأجوبة: جَوَابُ العَرَضِ، بِفَتْحِ العَيْنِ المُهْمَلَةِ وَشُكُونِ الرَّاءِ وبِالضَّادِ^(١) المُعْجَمَةِ. وَهُوَ الطَّلَبُ بِلَيْنٍ وَرَفَقٍ، أي: [رفقاً]^(٢) طلب غير مؤكد. نَحْوُ قولك: أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا فَتُكْرِمُنَا، أو وَتُكْرِمُنَا.

والسادس من تلك الأجوبة: جَوَابُ التَّحْضِيصِ، بِحَاءِ مُهْمَلَةٍ فَضَادَيْنِ مُعْجَمَتَيْنِ. وَهُوَ الطَّلَبُ بِحَثٍّ وَلِزْعَاجٍ، أي: طلباً متأكداً. نَحْوُ قولك: هَلَا أَحْسَنْتَ أَوْ أَلَا أَحْسَنْتَ إِلَيَّ زَيْدُ قَبْشُكُوكَ، أو وَيَشْكُوكَ.

والسابع من تلك الأجوبة: جَوَابُ الاستِفْهَامِ. وهو طلب التفهيم،^(٣) ولو لغير المتكلم بالاستفهام، أي: أن يطلب المتكلم،^(٤) بالاستفهام من المخاطب به، أن يحصل مضمون ذلك للمتكلم بالاستفهام أو لغيره.

وأما قول المصنف في تفسير الاستفهام: «أي: ^(٥) طَلَبُ الفَهِمِ»

(١) في الشرح: والضاد.

(٢) من م.

(٣) في الشرح: وهو طلب الفهم.

(٤) م: جواب الاستفهام وهو طلب التفهم وهو لغير المتكلم بالاستفهام.

(٥) انظر التعليقة القبل المضممة.

ففيه مُسامحة ، لأنه لما كان الفهم هو المقصود في الحقيقة عَبر به . وإلا
فالمطلوب من المخاطَب بالاستفهام كما علمت إنما هو التفهيم ، لأنه
هو المقدور له ، لا تحصيل الفهم لأنه غير مقدور له .

فالأول ، أي : طلب التفهيم ^(١) للمتكلّم بالاستفهام ، نحو قولك :

هَلْ لِيَزِيدٍ صَدِيقٌ قَبْرَكَنَ إِلَيْهِ ، / أَوْ وَيَرْكَنَ إِلَيْهِ ؟ ٢٠٣

والثاني ، أي : طلب التفهيم لغير المتكلّم بالاستفهام ، نحو قوله .

تعالى - خطابًا لسيّدنا عيسى ﷺ : ^(٢) ﴿أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ: اتَّخِذُونِي وَأُمِّي

إِلَهَيْنِ﴾ ؟ فإنه - سبحانه وتعالى - طلب بهذا الكلام إقرار عيسى ﷺ ، ^(٣)

في ذلك المشهد العظيم بأنّه لم يقل ذلك ، فيتحرّر عند التصاري كذبهم

فيما ادّعوه . فقد طلب التفهيم لغير المتكلّم بالاستفهام . فهذا من

الاستفهام الحقيقي كما حققه ابن السبكي .

والثامن ^(٤) من تلك الأجوبة : جوابُ الدّعاء . وسيأتي ما يُعلم منه

أنّه طلب الفعل أو عديمه من الأدنى للأعلى رتبةً ، نحو قولك : رَبِّ ،

وَفَقِّني فَأَعْمَلْ صَالِحًا ، أو وَاَعْمَلْ صَالِحًا ، ونحو قولك : رَبِّ ، لا

تُواخِذْني فَأَفُوزَ ، أو وَأَفُوزَ .

والدّعاء من أقسام الأمر والنهي . فلو سكّ المصنّف عنه

لاستغنى عن ذكره . وحيث ذكره وفاء بالطريقة المعروفة ، وهي طريقة

(١) م : التفهيم .

(٢) الآية ١١٦ من سورة المائدة . وجعلنا الدعاء ليستا في م .

(٣) م : عليه السلام .

(٤) سقطت الواو من الأصل .

جمهور المعتزلة وجرى عليها بعض الأصوليين، سلكها لغرض التأديب،^(١) وجرى عليها النحاة وجعلوها مذهباً لهم، كان^(٢) المناسب أن يذكر جواب الالتماس. وهو طلب المساوي رتبة الفعل أو عدته من مساويه، وفاءً بذلك.

وكان المناسب أيضاً أن يذكر جواب الإشفاق، حيث لم يجعل الترجي شاملاً له. نحو قولك: لعل الرقيب ينظر إليّ فأهلك، أو وأهلك. وقد قدمنا أنّ الترجي شامل له، لأنّ الإشفاق يرجع إلى طلب الأمر المحبوب.

وبعد التفتي المحض، أي: الخالص من معنى الإثبات، نحو قولك: لا يُقضى على زيد قبموت، أو ويموت. فقد انتهى الموت بسبب انتفاء القضاء، لأنّ بانتفاء السبب ينتفي المسبب، بخلاف نحو قولك: ألم تأتني فأحسّن، أو وأحسّن إليك. فلا يجب التنب، بل يجوز الرفع لأنّ هذا التفتي ليس خالصاً من معنى الإثبات لأنه استفهام تقريريّ. وبخلاف نحو قولك: ما تزال تأتينا فتحدثنا، أو وتحدثنا، أو ما تأتينا^(٣) إلّا فتحدثنا، أو وتحدثنا. فإنه يجب فيه الرفع ولا يجوز التنب، لآته إثبات، لأنّ الأوّل^(٤) فيه نفى التفتي، والثاني فيه انتقاض التفتي بـ «إلّا» قبل الفعل.

(١) م: المعتزلة التي جرى عليها بعض الأصوليين لغرض التأديب.

(٢) هذا كالجواب لقوله: حيث ذكره.

(٣) م: ما يزال يأتينا فيحدثنا أو ويحدثنا أو تأتينا.

(٤) م: فإنه يجب الرفع ولا يجوز التنب لأن الأوّل.

فلو انتقض النفي بـ «إلا» بعد الفعل^(١) لم يؤثر في وجوب النصب،
نحو قولك: ما تأتينا فتحدثنا إلا في الدار. وقد ألحق بالنفي المحض
أمرٌ مذكورة في المطولات، لا نطيل بذكرها.

وظاهر كلامهم أن نصب المضارع بعد فاء السببية وواو المعية،
في الأجوبة المذكورة، مسموع عن العرب. وفي كلام الشيخ أبي حيان
ما يخالفه، حيث ذكر أنه لم يسمع النصب بعد واو المعية إلا بعد أربع
من الأجوبة: [جواب] (٢) النفي وجواب الأمر وجواب النفي وجواب
التمني. والباقي من الأجوبة المذكورة بالقياس عليها.

ونظر فيه بأنه^(٣) سُمع بعد الاستفهام، في قول الشاعر: (٤)
أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ، وَيَكُونُ بَيْنِي وَيَسْنُكُمُ الْمَوَدَّةُ، وَالْإِخَاءُ؟
وفيه أن هذا لا يتم إلا إن بقيت الرواية بالنصب. وإلا فهذا لا يجب فيه
النصب، لأنه استفهام تقريرِي فيه معنى الإثبات.

وخرج بـ «الفاء العاطفة المفيدة للسببية» الفاء التي لمجرد السببية
المجردة عن العطف، ويقال لها: الاستنافية، والفاء التي لمجرد
العطف المجردة عن السببية. فإن المضارع يُرفع بعدهما وجوباً، نحو:

(١) يعني الفعل المقترن بالفاء، كما مثل بعد. أما إذا كان قبل هذا الفعل فالرفع واجب،
كما ذكر قبل. انظر التصريح ٢: ٢٤٠ وحاشية الصبان ٣: ٣٤٠ والكتاب ١: ٤٢٠
وشرح الكافية ٢: ٢٤٨ والمبني ٤: ٣٩٠ والخزانة ٣: ٣٠٤.

(٢) تمة يقتضيهما السياق.

(٣) م: لأنه.

(٤) الحطية، ديوانه ص ٢٦ والكتاب ١: ٤٢٤ - ٤٢٥ والمبني ص ٧٤٥ وشرح أبياته
٨: ٣٤ - ٣٦ والمبني ٤: ٤١٧.

«ما تأتيني فأكرمك» بالرفع. أما في الأولى^(١) فلكون المضارع ح^(٢) مستأنفاً مبنياً على مبتدأ محذوف، أي: فأنا أكرمك بسبب عدم إتيانك. تقول ذلك إذا كنتَ كارهاً لمجيئه. فالنفي خاص بما قبل الفاء. وأما [في]^(٣) الثانية فلكون المضارع يصير شريكاً للأول في الرفع والنفي بالعطف، أي: ما تأتيني فما أكرمك.

ومن هذا قوله، تعالى^(٤): ﴿لَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ أي: لا يؤذن لهم فلا يعتذرون. / وكذا منه: ﴿لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُونَ﴾، على قراءة الرفع. ف «يموتون»: معطوف على «يقضى» وليس جواباً، أي: لا يقضى عليهم فلا يموتون، أي: انتفى الأمران معاً.

وكذا، إن جعلت الواو لمجرد العطف أو للاستئناف لم ينتصب المضارع بعدها، بل يُجزم على الأول ويُرفع على الثاني. نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، بجزم «تشرب» بالعطف على «تأكل»، ويرفعه على الاستئناف.

وخرج به «الطلب بغير لفظ الخبر والمصدر واسم الفعل» الطلب بذلك. فلا ينتصب المضارع في جوابه، بل يجب رفعه. فالطلب بلفظ الخبر نحو: حسبك حديثٌ فينام، أو ورنامُ الناس، بالرفع. والطلب

(١) م: الأول.

(٢) أي: حينئذ. وسقطت من م.

(٣) من م.

(٤) الآية ٣٦ من سورة المرسلات.

(٥) الآية ٣٦ من سورة فاطر. م: ولا يقضى.

بالمصدر نحو: ضَرَبًا. زيدًا فيهابك، أو ويهابك، بالرفع. والطلب باسم
الفعل نحو: تَزَالِ فنكرمك، أو ونكرمك، بالرفع.

[نصب المعطوف على المصدر]:

وقد علمت من كلام المصنف أن «أن» لا تُضمَر جوازاً بعد شيء
مما ذكره إلا بعد لام التعليل. ولا يخفى أنه يُضمَر إلى ذلك مما لم
يذكره ثلاثة أشياء. وهي الواو والفاء و«ثم» العاطفات المسبوقه باسم
خالص من التأويل بالفعل. فإن «أن» تُضمَر بعدها جوازاً.

فالأول نحو قول ميسونَ زوج معاويةَ أمٌ وليه يزيد: ^(١)

❖ وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ، وَتَقَرَّ عَيْنِي ❖

والثاني نحو قول الشاعر: ^(٢)

لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ، فَأَرْضِيهِ، مَا كُنْتُ أَوْثَرُ إِتْرَابًا، عَلَى تَرَبٍّ

والثالث نحو قول الآخر: ^(٣)

(١) صدر بيت عجزه:

أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

الكتاب ١: ٤٢٦ والمغني ص ٢٩٥ وشرح أبياته ٥: ٦٤ والعيني ٤: ٣٩٧ والخزانة
٣: ٥٩٢. والشفوف: الثياب الرقيقة، جمع شَفَفَ.

(٢) شذور اللهب ص ٣١٥ والدرر ١: ١١. والمعتر: المتعرض للسؤال. وأوثر: أفضل.
والإتراب: الغنى. والترب: الفقر.

(٣) صدر بيت لأنس بن مدركة عجزه:

كَالشُّوْرِ، يُضْرَبُ، لَمَّا عَالَتْ الْبَقَرُ

شذور اللهب ص ٣١٦ والعيني ٤: ٣٩٩ والدرر ٢: ١١. وسليك: اسم رجل.
وعالت أي: كرمت وروده الماء.

• إني، وقتلي سُلَيْكَا، ثُمَّ أَعْقَلَه •

بنصب المضارع في ذلك بـ «أن» مضمرة جوازاً.

وهي وذلك الفعل في تأويل اسم معطوف على ذلك الاسم الخالص من التأويل بالفعل. والتقدير في الأول: ولبس عباءة وقُرّة عيني، وفي الثاني: لولا توقّع معترّ فأرضائي إياه، وفي الثالث: إني وقتلي^(١) سُلَيْكَا ثُمَّ عقلي إياه.

وخرج بـ «الخالص من التأويل بالفعل» الاسم المؤول بذلك. فلا ينتصب المضارع بعد تلك الواو والفاء و«ثم»، بل يجب رفعه. فالفاء نحو قولهم: الطائرُ فيغضبُ زيدَ الذّبابِ، برفع «يغضب» لأنّ الاسم المعطوف عليه وهو «الطائر» مؤول بالفعل لوقوعه صلة لـ «أل»،^(٢) أي: الذي يطير. ومن ثمّ عُطف عليه الفعل.

(١) م: إن قتلي.

(٢) في الأصل: صلة لا.

[جزم الفعل المضارع]

ثم لما ذكر نواصب الفعل المضارع أراد تسميم الفائدة بذكر الجوازم له، بقوله: وجوازمُ الفعلِ المضارعِ أحدَ عَشَرَ جازماً. ولا يخفى أن الجزمَ في اللغة: القطعُ، لأن هذه الجوازم تقطع الحركة وما ناب عنها. وتلك الجوازم قِسمان: ما أي: قسم يَجْزِمُ فعلاً واحداً، وما أي: قسم يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ.

[جوازم الفعل الواحد]:

فالَّذِي يَجْزِمُ فِعْلاً واحداً أربعة أحرف:

أحدها: «لَمْ». وتجزم المضارع لفظاً أو محلاً. فلفظاً نحو^(١):

«لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ». ورتبنا رُفْعَ المضارع بعدها. ومنه قول الشاعر: ^(٢)

* لَمْ يُؤْفَوْنَ بِالْجَارِ *

وهو ضرورة، وقيل: لغة. ورتبنا نُصْبَ المضارع بعدها نحو^(٣): «أَلَمْ تَسْرَحْ»؟ فقيل: بها. ^(٤) وقيل: لا والأصل «تَسْرَحَنَّ»، بنون التوكيد

(١) الآية ٣ من سورة الإخلاص.

(٢) قسم بيت تميمه:

لَوْلا فتَوَارِشُ، مِنْ نَعَمٍ، وَأَسْرَتُهُمْ يَوْمَ الصَّلَيفَاءِ،

المضي ص ٣٠٧ وشرح أبياته ٥: ١٣١ والعيني ٤: ٤٤٦ والخزاعة ٣: ٦٢٦. ونعم:

اسم قبيلة. والصليفاة: يوم كانت فيه حرب لقوم الشاعر.

(٣) الآية ١ من سورة الشرح.

(٤) أي: النصب بـ «لَمْ».

الخفيفة حُذِفَتْ فَبَقِيََتِ الْفَتْحَةُ دَلِيلًا عَلَيْهَا. وَرُدَّ بِأَن فِيهِ شَلُودًا مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَوْكِيدُ الْمَنْفِيِّ بِـ «لَمْ». الثَّانِي: حَذْفُ نُونِ التَّوْكِيدِ لِغَيْرِ وَقْفٍ وَلَا سَاكِنِينَ.

وِثَانِيهَا «لَمَّا» بِتَشْدِيدِ الْمِيمِ أُخْتُهَا، أَي: أُخْتُ «لَمْ» فِي النَّفْيِ وَالْجَزْمِ لِلْمُضَارِعِ وَالِاخْتِصَاصِ بِهِ، وَهِيَ الْمُرَادَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(١): «لَمَّا يَأْتِكُمْ». وَالْأَكْثَرُ عَلَى أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ «لَمْ» الْجَازِمَةِ وَ«مَا» الزَّائِدَةِ. وَقِيلَ: بِسَيْطَةِ بَخْلَافٍ «لَمَّا» الْحَيْنِيَّةِ، وَيُقَالُ لَهَا الرِّابِطَةُ أَي: وَهِيَ حَرْفٌ وَجُودٌ لَوْجُودٍ عَلَى الْأَصَحِّ. وَمُقَابِلُهُ أَنَّهَا اسْمٌ مِنَ الظَّرُوفِ، فَقِيلَ: بِمَعْنَى «حِينَ»، وَقِيلَ: بِمَعْنَى «إِذَا»، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): «فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ»، وَبَخْلَافٍ «لَمَّا» الْإِيجَابِيَّةِ أَي: الَّتِي بِمَعْنَى «إِلَّا»، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ لَمَّا فَعَلْتَ كَذَا، أَي: إِلَّا فَعَلْتَ كَذَا، أَي: لَا أَطْلُبُ مِنْكَ إِلَّا فَعَلَ كَذَا.

فإنَّهُمَا أَي: «لَمَّا» الْحَيْنِيَّةِ وَ«لَمَّا» الْإِيجَابِيَّةِ لَا يَدْخُلَانِ عَلَى ٢٠٥ الْمُضَارِعِ، بَلْ يَدْخُلَانِ عَلَى الْمَاضِي دُونَ الْمُضَارِعِ، وَتَدْخُلُ / الثَّانِيَةِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْاِسْمِيَّةِ نَحْوُ^(٣): «إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ»، فِي قِرَاءَةٍ مِنْ شَدَدِ الْمِيمِ.

وِثَالِثُهَا: لَأُمُّ الْأَمْرِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٤): «لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ»،

(١) الآية ٢١٤ من سورة البقرة. وفي الشرح: ولما.

(٢) الآية ١٤ من سورة سبأ.

(٣) الآية ٤ من سورة الطارق.

(٤) الآية ٧ من سورة الطارق.

ولام الدعاء نحو قوله تعالى^(١): ﴿لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَيْكَ﴾، ولام الالتماس كقولك لمساوبك رتبة: لَتَفْعَلْ كذا.

ورابعها: «لا» في النهي نحو قوله، تعالى: ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾،^(٢) و«لا» في الدعاء نحو قوله، تعالى^(٣): ﴿لَا تُؤَاخِذْنَا﴾، و«لا» في الالتماس نحو قولك لمساوبك: لا تفعل كذا.^(٤)

[معاني هذه الجوازم]:

هذا بيان عمل هذه الأحرف. وأما بيان معانيها أي: هذه الأحرف الأربعة:

له «لم»: حرف لِنَهْيٍ أي: انتفاء حَدَثِ الْفِعْلِ المضارع في الزمن الماضي مُطْلَقًا، أي: سواء اتصل ذلك الانتفاء بالحال الذي هو زمن التكلم أو لا. فإنه قد يكون مستمرًا متصلًا كما تقدّم في المثال، وهو «لم يلد»، وقد يكون منقطعًا، كما في قوله تعالى^(٥): ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾، لأن المعنى: ثم كان شيئًا مذكورًا.

ولا يدل على توقع حصول ما بعده، ولا يُشترط أن يكون زمن الفعل بعده قريبًا من الحال، فيقال: لم يكن زيدٌ في العام الماضي مقيمًا، ولا يحذف مجزومها لقرينة اختيارًا، فلا تقول في جواب «هل

(١) الآية ٧٧ من سورة الزخرف. والخطاب هنا هو من أهل النار لمالكٍ خازن جهنم.

(٢) الآية ٣٣ من سورة العنكبوت. وليس في م: ولا تحزن.

(٣) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة. والدعاء هنا على لسان المؤمنين.

(٤) سقطت من م.

(٥) الآية ١ من سورة الإنسان.

دخلت البلد» ٩: «قاربُتها ولم»، تريد: ^(١) أدخلها. وأما قول الشاعر: ^(٢)
 احْفَظْ وَدَيْعَتَكَ الَّتِي اسْتُودِعْتَهَا، يَوْمَ الْأَعَازِبِ، إِنْ وَصَلْتَ، وَإِنْ لَمْ
 أَيْ: وَإِنْ لَمْ تَصِلْ، فضرورة - وتقترن به «إِنْ» الشرطية نحو ^(٣): «فَإِنْ
 لَمْ تَفْعَلُوا».

و«لَمَّا»: حرف لِنَقْيِ أَيْ: انتفاء حَدَثِ الْفِعْلِ فِي الزَّمَنِ الْمَاضِي، لَكِنْ
 مُتَّصِلًا ذَلِكَ الْإِنْتِزَاءُ بِالْحَالِ الَّذِي هُوَ زَمَنُ التَّكَلُّمِ، وَيَدُلُّ غَالِبًا عَلَى أَنَّ مَا
 بَعْدَهُ مَتَوَقَّعٌ حَصُولُهُ، وَتَشْتَرِطُ أَنْ يَكُونَ زَمَنُهُ قَرِيبًا مِنَ الْحَالِ، وَلَا يُقَالُ:
 لَمَّا يَكُنْ زَيْدٌ فِي الْعَامِ الْمَاضِي مَقِيمًا. وَقَالَ الشَّيْخُ ^(٤) ابْنُ مَالِكٍ: إِنَّا لَا
 نَشْتَرِطُ ^(٥) كَوْنَ مَنْفِيٍّ «لَمَّا» قَرِيبًا مِنَ الْحَالِ، بَلْ ذَلِكَ هُوَ الْغَالِبُ. انْتَهَى.

فَالْمُتَّصِلُ بِالْحَالِ نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى: «لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ» ^(٦) أَيْ:
 إِلَى الْآنَ مَا ذَاقُوهُ وَسَوْفَ يَذُوقُونَهُ. وَمِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ إِلَّا بَدَلٌ ^(٧) عَلَى التَّوَقُّعِ
 كَقَوْلِهِمْ: نَدَمَ إِبْلِيسُ وَلَمَّا يَنْفَعُهُ النَّدَمُ. ^(٨) وَيَحْذِفُ مَجْزُومُهُ لِقَرْنَةِ اخْتِيَارًا،
 فَتَقُولُ فِي جَوَابِ «هَلْ دَخَلْتَ الْبَلَدَ» ٩: «قَارِبُتُهَا وَلَمَّا»، تَرِيدُ: أَدْخَلْتُهَا،

(١) م: ولم ترد.

(٢) إبراهيم بن هرمة. ديوانه ص ١٩١ والجنى اللداني ص ٢٦٩ والمغني ص ٣١٠
 وشرح شواهد ص ٦٨٢ وشرح أبياته ٥: ١٥١ - ١٥٢ والخزاة ٣: ٦٢٨.

(٣) الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٤) سقطت من م.

(٥) م: «أنا لا أشتراط». وانظر المغني ص ٣١٠.

(٦) الآية ٨ من سورة ص. وفي الأصل: عذابِي.

(٧) م: ألا تدل.

(٨) سقطت من م، وألحقت بالحاشية عن نسخة.

ولا تقترب بـ «إن» الشرطية، فلا يقال: إن لَمَّا. قال شيخ المحققين: ^(١) لأنه لكونها ^(٢) فاصلة قوية بين العامل الحرفي ومعموله. انتهى.

فقد علمت مما تقرر أنّ «لم» و«لَمَّا» يشتركان في الحرفية، والاختصاص بالمضارع، ونفي حدوثه، وقلب زمانه للمضي، وجزمه. ومما يشتركان فيه أيضاً أنه قد تلحقهما همزة الاستفهام. وقد أشار إلى ذلك بقوله: وَقَدْ تَلَحَّقُ «لَمْ» و«لَمَّا» هَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ أي التقريري - وهو حمل المخاطب على الإقرار بما بعد المنفي - وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: فَيَتَقَرَّرُ الْكَلَامُ مَعَهُمَا، وَحَاجُّ يُجَابُ بِـ «بلى» دون «نعم»، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٣): «أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ؟» وَاللَّامُ يَقُمُ زَيْدٌ؟ أَوِ الْحَقِيقِيُّ كَقَوْلِكَ لِمَنْ قَالَ «لَمْ أَفْعَلْ كَذَا»: أَلَمْ تَفْعَلْ؟ أي: أحمق انتفاء فعلك له؟ فيجيب بـ «نعم» أو «لا». واقتران همزة الاستفهام بـ «لم» أكثر من اقترانها بـ «لَمَّا».

وعلمت مما تقرر أيضاً أنهما يتخالفان في أنّ النفي بـ «لم» لا يجب أن يكون مستمراً إلى زمن التكلم، بخلاف النفي بـ «لَمَّا»، فيقال: «لم يقم زيدٌ ثم قام»، ولا يقال: «لَمَّا يقيم زيدٌ ثم قام»، للتناقض، وأنّ «لم» لا إيدان لها بتوقع حصول ما بعدها، بخلاف «لَمَّا» فإنّها تؤذن بذلك كثيراً، وأنّ «لم» لا يُشترط أن يكون زمن ما بعدها قريباً من الحال، بخلاف «لَمَّا»، وأنّ مجزوم «لم» لا يُحذف اختياراً لقرينة، بخلاف «لَمَّا».

(١) هو الرضي الأستراباذي.

(٢) أي: لكون: لَمَّا. انظر شرح الكافية ٢: ٢٥١. وفيه: وكان ذلك لكونها.

(٣) الآية ١ من سورة الشرح.

ولامُ الأمرِ والدُّعاءِ والالتماسِ، كُلُّ منها حرف موضوع لِطَلَبِ
 الفعلِ من الدُّونِ في الأولى، ومن الأعلى في الثانية، ومن المُساوِي في
 الثالثة رتبةً. وقد تُستعمل في غير الطلب كالخبر نحو^(١): ﴿فَلْيَمْدُ لَهُ
 الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾، أو التهديد نحو^(٢): ﴿مَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ، وَمَنْ شَاءَ
 فَلْيُكْفُرْ﴾. وقد تحذف هذه اللام ويبقى معمولها، في ضرورة الشعر
 ٢٠٦ خاصة، / كقول أبي طالب: ^(٣)

﴿مُحَمَّدٌ، تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ﴾

و«لا» في التَّهْيِي والدُّعاءِ والالتماسِ، كُلُّ منها حرف موضوع لِطَلَبِ
 التَّركِ من الدُّونِ في الأولى، ومن الأعلى في الثانية، ومن المُساوِي في
 الثالثة رتبةً. وقد تُستعمل في غير الطلب كالتهديد. وذلك كقولك لولدك:
 لا تُطِيعَنِي.

وقد سُمع الجزم بـ «لا» الثانية إذا صلَحَ قبلها «كي»، نحو: جئتُه لا

(١) الآية ٧٥ من سورة مريم.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الكهف. والامتنع بالجمليتين الشرطيتين يعني أن التهديد وارد
 في كل منهما، كما زعم بعض المفسرين. انظر تفسير الأكوبي ١٦: ٣٨٤ - ٣٨٥.
 والحق أن التهديد خاص باللام الثانية، والأولى طلبية للأمر قطعاً، إذ لا يكون الأمر
 بالإيمان للتهديد. ولذا يُستشهد بالأولى فقط في مثل هذا المقام. المغني ص ٢٤٦
 وحاشية الدسوقي ١: ٢٣٥.

(٣) صدر بيت فوفه في الأصل: آخره:

إذا ما غيبت، من أمر، نبأ

وأبو طالب هو عم النبي ﷺ بمدحه. المغني ص ٢٤٨ وشرح أبياته ٤: ٣٣٥
 والخزانة ٣: ٦٢٩. والنبال: البلاء والشر.

يَكُنْ لَهُ عَلَيَّ حِجَّةٌ. لَكِنَّهُ قَلِيلٌ. وَفِي كَلَامِ شَيْخِ الْمُحَقِّقِينَ: ^(١) وَلَا يَبْعَدُ أَنْ تُجْعَلَ «لَا» فِي مِثْلِ هَذَا التَّرْكِيبِ لِلنَّهْيِ.

فَعُلِمَ أَنَّ الطَّلَبَ مِنَ الْأَعْلَى إِلَى الْأَدْنَى رَتَبَةٌ أَمْرٌ إِنْ كَانَ الطَّلَبُ لِلْفِعْلِ، وَنَهْيٌ إِنْ كَانَ الطَّلَبُ لِعَدَمِ الْفِعْلِ، وَأَنَّ الطَّلَبَ لِلْفِعْلِ أَوْ لِعَدَمِهِ مِنَ الْأَدْنَى إِلَى الْأَعْلَى رَتَبَةٌ دُهَاءٌ، وَمِنَ الْمُسَاوِي رَتَبَةٌ التَّمَاثُلِ. وَهَذِهِ التَّفَرُّقَةُ طَرِيقَةٌ سَلَكَهَا جَمْهُورُ الْمُعْتَزَلَةِ، وَتَبِعَهُمْ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ لِلتَّأَذُّبِ، وَجَرَى عَلَيْهَا النَّحَاةُ كَمَا تَقْدُمُ. وَالْأَصَحُّ فِي جَمْعِ الْجَوَامِعِ وَغَيْرِهِ أَنَّ ذَلِكَ يُسَمَّى أَمْرًا أَوْ نَهْيًا.

[أَدَوَاتُ الشَّرْطِ الْجَازِمَةِ لِفَعْلَيْنِ]:

هَذَا مَا يَتَعَلَّقُ بِمَا يَجْزُمُ فِعْلًا وَاحِدًا. وَأَمَّا الَّذِي يَجْزُمُ فِعْلَيْنِ فَهُوَ قِسْمَانِ: حَرْفٌ وَاسْمٌ:

[الْحَرْفَانِ وَمَعْنَاهُمَا]:

فَالْحَرْفُ قِسْمَانِ: مُتَّفِقٌ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ، وَمُخْتَلَفٌ فِيهَا. فَالْحَرْفُ الْمُتَّفِقُ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ: ^(٢) «إِنْ» يَكْسِرُ الْهَمْزَةَ وَتُكُونُ التَّوْنِ الشَّرْطِيَّةُ بِقَرِينَةِ الْمَقَامِ. وَلِأَنَّهَا الْمُرَادَةُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ مَجْرَدَةٌ عَنِ «مَا» أَوْ مَقْرُونَةٌ بِهَا، فَإِنَّ حَرْفِيَّتَهَا بِاتِّفَاقٍ. وَهِيَ أَمُّ مَا يَجْزُمُ فَعْلَيْنِ، وَمِنْ ثَمَّ قَدِّمَهَا. وَالْحَرْفُ الْمُخْتَلَفُ ^(٣) فِي حَرْفِيَّتِهِ «إِذَا». فَإِنَّ حَرْفِيَّتَهُ إِنَّمَا هِيَ

(١) هُوَ الرُّضْيِيُّ الْأَسْتَرَابَادِيُّ.

(٢) م: فَالْمُتَّفِقُ عَلَى حَرْفِيَّتِهِ.

(٣) م: الْمُخْتَلَفِينَ.

على القول الأصح الذي جرى عليه الجمال بن هشام في «الأوضح» .
وهي بسيطة . وقيل : هي اسم . وعليه جرى في «القطر» . وهي مركبة من
«إذ» الظرفية ، و«ما» الزائدة الكافة لها عن الإضافة .

واستدلّ لاسميتها بأن «إذ» كانت قبل دخول «ما» اسماً ، والأصل
بقاء الشيء على ما كان عليه ، ورُدُّ بأنه ثبت لها التغير بدخول «ما» .
فإنها كانت قبل دخول «ما» للماضي ، وصارت بعده للمستقبل . فقد
تحقق التغير ، فدلّ ذلك على أنها انسلخت عن الاسمية بدخول «ما» ،
كما انسلخت «حبّ» من الفعلية في «حبذا» بتركبها مع «ذا» .

ورُدُّ بأنه لا يلزم من تغير زمان «إذ» بدخول «ما» انسلاخها عن
الاسمية بذلك ، بدليل أنّ «لم» تُغيّر زمن المضارع بدخولها عليه
وتُصيّره ماضياً ، كما علمت ، ولا يخرج ذلك عن كونه يسمّى مضارعاً .
وكذا «إن» تُغيّر زمن الفعل الماضي وتُصيّره مستقبلاً بدخولها عليه ، ولا
يخرجه ذلك عن كونه يسمّى ماضياً .

وهما أي : «إن وإذما» موضوعان لمُجرّد الدلالة ، أي : لأجل
الدلالة ، على تعليل الجواب على الشرط . ولفظ «الدلالة»^(١) ساقط في
بعض النسخ ، وسقوطه واضح لأن الدلالة عارضة للوضع ، وليست
الموضوع لها .

وقد تجزم^(٢) «إن» فعلاً واحداً . وذلك إذا جيء بها في مقام

(١) حذف الدلالة من العبارة هناك يقتضي حذف «على» بعد ، ليستقيم التركيب .

(٢) كلا . والجزم فيما يورده بعد غير ظاهر ، وجعل «إن» في أمثاله حرفاً زائداً للتعميم
وانتهاء الغاية أولى . فهي غير جازمة ولا شرطية . ولذا لم يكن لها جواب ، كما سيذكر .

التأكيد^(١) مع واو الحال لمجرد الوصل والربط ، نحو: زيدٌ وإن كثر ماله
بخيلٌ ، وعمرو وإن أُعطيَ نعمةً لثيمٌ . فقد صرح كثير بأنه^(٢) لا جواب
لـ «إن» حينئذ .

وقد يُحذف بعدها كلٌ من شرطها وجوابها في الضرورة . ومنه: ^(٣)
قالت بناتُ العمِّ: يا سلمى ، وإنَّ كانَ فقيرًا مُعَدِّمًا ؟ قالت: وإنَّ
لأنَّ المعنى: قالت بنات العمِّ: يا سلمى ، أترضينَ بهذا البعل ، وإن كان
فقيرًا مُعَدِّمًا؟^(٤) قالت: رضىتُ به وإن كان فقيرًا معدِّمًا .
وخرج بـ «الشرطيَّة» التافية والمخففة من الثقيلة والزائدة . فإنها
لا تجزم .

[أقسام الأسماء ومعانيها]:

والإِسْمُ قسمان: مُتَّفَقٌ على اسميته ومُخْتَلَفٌ فيها أيضًا . فالمتَّفَق
على اسميته ما عدا «مهما» ، والمختلف في اسميته «مهما» ، والصحيح
أنها اسم . والاسم مطلقًا نوعان: ظَرْفٌ وَغَيْرُ ظَرْفٍ . فغَيْرُ الظَّرْفِ خمسة

(١) م: التوكيد .

(٢) م: بأن .

(٣) الرجر منسوب إلى رؤية . المعنى من ٧٢٤ وشرح أبياته ٨ : ٧ . والعيني ١ : ١٠٤
والخزاعة ٣ : ٦٣٠ . والأولى أن الواو للحال و«إن» في الموضعين هي حرف زائد
للتعميم وانتهاء الغاية ، كما ذكرنا قبل وما سيذكر المؤلف في التفسير . والنون الثاني في
الشرطين يقال له في علم القوافي: الخالي . ويحرك قبله بالكسر . انظر الواوي في علمي
العروض والقوافي من ٢١١ - ٢١٢ والجنى الداني من ١٤٧ . م: «وإن» في الشرطين .

(٤) كذا هنا وفيما بعد ، بجعل «إن» حرفًا زائدًا للتعميم ، إذ لم يذكر لها جواب . وانظر
المعنى من ٧٢٤ .

أشياء: «مَنْ» يَفْتَحِ المِيمَ، وما وَمَها وأَيَّ وَكَيْفَها، والظَرْفُ أيضًا خمسة أشياء. وهو نوعان: زَمَانِيٌّ وَمَكَانِيٌّ. فالظرف الزمانيُّ شَيْئَان: مَتَى وَأَيَّانَ، والظرف المَكَانِيُّ ثلاثة أشياء: أَيْنَ وَأَتَى وَحَيْثُمَا.

٢٠٧ وهي أي: أدوات الشَّرْطِ تَنْقَسِمُ باعتبار/ الموضوع له ^(١) سِتَّةَ أَقْسَامٍ: أَحَدُهَا: ما وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ، أي: لِأَجْلِ الدَّلَالَةِ عَلَى مُجَرَّدِ تَعْلِيْقِ الْجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ. وهذا معنى في الغَيْرِ ^(٢) غَيْرُ مُسْتَقِلٍّ بِالْمَعْلُومِيَّةِ. وَهُوَ: إِنْ وَإِذَا، كما علمت.

والقسم الثَّانِي: ما وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ، أي: لِأَجْلِ الدَّلَالَةِ عَلَى مُجَرَّدِ مَنْ يَعْقِلُ - وبهذا المعنى كانت اسمًا لِأَنَّهُ معنى، وفي نفسه، مُسْتَقِلٌّ بِالْمَعْلُومِيَّةِ، كما في قولك: إنسان - ثُمَّ ضَمَّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ أي: معنى هو الشَّرْطِ. وهو تَعْلِيْقُ الجَوَابِ عَلَى الشَّرْطِ، أي: عَقْدُ السَّبَبِيَّةِ وَالْمُسَبَّبِيَّةِ بَيْنَ الْجُمْلَتَيْنِ بَعْدَهَا. وهذا معنى في غيرها غير مُسْتَقِلٍّ بِالْمَعْلُومِيَّةِ. ولذلك بُنِيَ كما يُبْنَى ^(٣) لِلشَّبهِ الْوَضْعِيِّ. وَهُوَ «مَنْ» يَفْتَحِ المِيمَ الشَّرْطِيَّةُ.

فقد ظهر الفرق بين حرف الشَّرْطِ واسمه. ورَبَّمَا خَفِيَ عَلَى بَعْضِ الْأَفْهَامِ، حَتَّى أورد ذلك الإمام الشَّيْخِي عَلَى الْجَمَالِ بْنِ هِشَامٍ فَقَالَ: أَجْمَعُوا عَلَى اسْمِيَّةِ «مَنْ» الشَّرْطِيَّةِ وَعَلَى حَرْفِيَّةِ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ. فَكَيْفَ يَخْتَلِفُ ^(٤) نَوْعَا الْكَلِمَةِ بِالْإِسْمِيَّةِ وَالْحَرْفِيَّةِ، مَعَ تَسَاوِيهِمَا فِي الْمَفْهُومِ؟ وَقَدْ عَلِمْتَ الْجَوَابَ عَنْهُ.

(١) أي: المعنى الموضوع له.

(٢) يعني: المغاير ما وضع للدلالة على مجرد التعليل. واستعمل «أل» هنا من فصيح الكلام.

(٣) أي: كما يبنى الاسم عامة. وفي الأصل وم: «بني». وانظر العبارة في القسم الثالث.

(٤) م: تختلف.

وقد تُستعمل في غير العاقل، في مقام التغليب. وخرج بـ «الشرطية» الاستفهامية والموصولة، والنكرة الناقصة، والنكرة التامة. فإنها^(١) لا تجزم.

والقسم الثالث: ما وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ، أي: لأجل الدلالة على ما لا يَعْقِلُ، ثم ضُمِّنَ معنى الشرطية. فلذلك بُنِيَ كما يُبْنَى للشبه الوضعي. وهو «ما» الشرطية.

وقد تأتي^(٢) للعاقل قليلاً، فيسأل بها عن صفة من يعقل، وعن الحقيقة المجعولة. فإذا قيل: زيد ما هو؟ كان سؤالاً عن صفته، فيجيب بـ «عالم» مثلاً. وإذا قيل: ما هذا؟ كان سؤالاً عن حقيقته، فيجيب بـ «إنسان» مثلاً. وقول فرعون لموسى ﷺ: ^(٣) «مَا رَبُّ الْعَالَمِينَ»؟ يَحْتَمِلُ أن يكون من الأول، فجواب موسى ﷺ بقوله^(٤): «رَبُّ السَّمَاوَاتِ» إلى آخره واضح. ويَحْتَمِلُ أن يكون من الثاني، وحينئذ يكون الجواب المذكور من موسى ﷺ تنبيهاً لفرعون على أنه - تعالى - لا يُعْرَفُ إِلَّا بالصفات، لأن حقيقته غير معقولة للبشر.

وخرج بـ «الشرطية» الاستفهامية والموصولة، والنكرة الموصوفة، والنكرة التامة، والزائدة. فإنها لا تجزم.

وما يُبْنَى لتضمين المعنى المذكور فقط. وهو «مهما». وهي بسيطة

(١) يعني الاستفهامية والموصولة والنكرتين.

(٢) يعني «ما» الموضوعة لغير العاقل. وهي غير شرطية في الأمثلة التالية.

(٣) الآية ٢٣ من سورة الشعراء.

(٤) الآية ٢٤ من سورة الشعراء. وفي الأصل: بقوله صلى الله عليه وسلم.

على وزن «فَعَلَى». فحقها أن تكتب بالياء. وقيل: مركبة من «ما» الشرطية، و«ما» الزائدة. فأصلها «ما ما»، وأبدلوا ألف «ما» الأولى هاء كراهية^(١) توالي المثليين. وإنما أبدلت هاء لمجانسة الهاء للألف^(٢).

وقيل: مركبة من «مَهْ» التي بمعنى: اكفُف، ومن «ما». وقد ألغز في هذا الحريري بقوله: ^(٣) وما اسم لا يفهم إلا باستضافة كلمتين، أو الاختصار منه على حرفين؟ فإنك متى نطقت بـ «مهما» وحدها لم يتم الكلام ولا يفهم المعنى إلا بضم كلمتين، هما الشرط والجزاء. وإذا اقتضت على حرفين - وهما «مَهْ» التي بمعنى: اكفُف، و«ما» - فهم منه المعنى^(٤).

والقسم الرابع: ما وُضِعَ لِلدَّلَالَةِ، أي: لأجل الدلالة على الزمان، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ. فلذلك بُنِيَ. وَهُوَ «مَتَى» مجردة عن «ما» أو مقرونة بها. وهي للعموم في الزمان.

وهذيل تجرّ بـ «متى». فهي عندهم حرف جرّ بمعنى «من». قال شاعرهم في وصف السحاب: ^(٥)

شَرِينٌ، بِمَاءِ الْبَحْرِ، ثُمَّ تَرَفُّعَتْ مَتَى لُجَجٌ خُضِرَ، لَهُنَّ نَسِيجٌ
وقد تُهْمَلُ فَيَرْتَفِعُ الْمَضَارِعُ بَعْدَهَا. ومنه قول سيّدتنا عائشة،

(١) م: وأبدلوا ما الأولى هاء كراهة.

(٢) سقطت بقية الفقرة من م، ثم ألحقت بالحاشية.

(٣) مقامات الحريري ص ٢٠٦.

(٤) م: اكف فهم المعنى.

(٥) البيت لأبي ذؤيب الهذلي. ديوان الهذليين ١: ٥١ والعيني ٣: ٢٤٩ والخزانة ٣:

١٩٣. وبماء البحر أي: من ماء البحر. والنسيج: المر السريع مع الصوت.

رضي الله - تعالى - عنها: «إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، وَإِنَّهُ مَتَى يَقُومُ مَقَامَكَ لَا يُسْمِعُ النَّاسَ».^(١)

و«أَيَّانَ» بفتح الهمزة وتشديد الياء وفتح التّون، وسُليَمٌ تكسرهما. وكما تكون مجرّدة من «ما» تكون مقرونة بها.^(٢) وهي للعموم في الزّمان. قال ابن جنّي: وينبغي أن يكون أصلها «أَيُّ أَوَانٍ»، فحذفت الهمزة مع الياء الثّانية فبقي «أَيَّوان»، فأدغمت الواو بعد القلب ياء في الياء. فهي مركّبة.

والقسم الخامس: ما وُضِعَ / لِلدَّلَالَةِ، أي: لأجل الدّلالة على ٢٠٨ الْمَكَانِ، ثُمَّ ضُمِّنَ مَعْنَى الشَّرْطِ. فلذلك يُنْبِئ. وَهُوَ «أَيْنَ» بفتح الهمزة وسكون الياء وفتح التّون، مجرّدة عن «ما» أو مقرونة بها - وهي للعموم في المكان - و«أَنَّى» بفتح الهمزة والتّون المشدّدة وبعدها ألف، مجرّدة عن «ما» - وهي للعموم في المكان - و«حَيْثُمَا» - ولا تفارقها «ما»، وهي كافّة لها عن الإضافة. وهي للعموم في المكان.

والقسم السّادس: ما هُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الْأَقْسَامِ الْخَمْسَةِ. صوابه: الأربعة. وهي: مَنْ يَعْقِلُ، وما لا يعقل، والزّمان، والمكان. وهي «أَيُّ» بفتح الهمزة وتشديد الياء، الشرطيّة بقرينة المقام مجرّدة عن «ما» أو مقرونة بها. فإنّها يَحْتَسِبُ ما تُضَافُ إِلَيْهِ مِنَ الْعَاقِلِ أو غيره، مِنْ زَمَانٍ أو مَكَانٍ أو غيرهما، ثُمَّ ضُمِّنَ^(٣) معنى الشرط. وإنّما لم يُبَيَّنْ

(١) انظر الحديث ٦٨١ في البخاري وشواهد التوضيح ص ١٩ وشرح التسهيل ٤: ٨٢.

وأسيِف أي: رقيق القلب سريع الحزن والبكاء.

(٢) منع بعض النحاة اقتران «أَيَّانَ» بـ «ما». انظر شرح الأشموني ٤: ١٠ و ١٣.

(٣) كذا بدون تاء الثّاني.

لذلك ، لأنه عارضَ ذلك ملازمتها للإضافة إلى المفرد.

فهي في قولك^(١): «إِيَّاهُمْ يَقُمُ أَقَمَ مَعَهُ» مِنْ بَابِ «مَن» أي: للعاقل ، وفي قولك: «إِيَّ الدَّوَابِّ تَرَكَّبَ أَرَكَّبَ» مِنْ بَابِ «مَا» أي: لغير العاقل ، وفي قولك: «إِيَّ يَوْمٍ تَصُمُّ أَصُمُّ» مِنْ بَابِ «مَتَى» أي: للزمان ، وفي قولك: «إِيَّ مَكَانٍ تَجْلِسُ أَجْلِسُ» مِنْ بَابِ «أَيْنَ» أي: للمكان .

وخرج به «الشرطية» الموصولة والاستفهامية ، فلا تجزئان .

ولا يخفى أن هذه الأقسام الستة خلت عن «كَيْفَمَا» ، مع ذكره لها فيما يجزم فعلين ،^(٢) وسيمثل لها .

أمثلة ذلك أي: هذه أمثلة أدوات الشرط مطلقاً ، أي: الجازمة لفعل واحد أو لفعلين . فهذه ترجمة .^(٣) ولا يخفى^(٤) أنه قدّم أمثلة ما يجزم فعلاً واحداً . ولعلّه إنّما ذكر أمثلة ذلك هنا ثانياً ، لبيان كيفية الإعراب فيها ، فقال:

مثال «لَمْ» نَحْوُ قَوْلِهِ ، تعالى^(٥): «لَمْ تَكُنْ أَمَنْتَ مِنْ قَبْلُ» . إعرابه: لَمْ: حرفٌ نفي ، لأنه ينفي حَدَثَ المضارع ، وجَزَمَ . وَتَكُنْ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مُجَزَوْمٌ بِـ «لَمْ» .^(٦) وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ . ومثال «لَمَّا» نَحْوُ قَوْلِهِ ، تعالى^(٧): «لَمَّا يَلْدُوفُوا عَذَابٍ» . إعرابه:

(١) م: قولهم .

(٢) م: فلا تجزم فعلين .

(٣) يعني أن تلك الجملة عنوان لما سيرد تحته .

(٤) م: فلا يخفى .

(٥) الآية ١٥٨ من سورة الأنعام .

(٦) سقطت من م .

(٧) الآية ٨ من سورة ص .

لَمَّا: حَرَفُ نَهْيٍ، لِأَنَّهُ يَنْفِي حَدَثَ الْمُضَارِعِ، وَجَزَمَ. وَيَذَوُّوْا: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِـ «لَمَّا». وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا تُجْزَمُ بِحَذْفِ النُّونِ.

ثُمَّ ذَكَرَ مِثَالَ لَامِ الْأَمْرِ، وَمِثَالَ لَامِ الدَّعَاءِ الْمَذْكُورِ بَعَيْنِهِ، فِيمَا سَبَقَ، فَقَالَ:

وَمِثَالُ لَامِ الْأَمْرِ نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(١): ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾. إِعْرَابُهُ: اللَّامُ: لَامُ الْأَمْرِ. وَيُنْفِقُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَامِ الْأَمْرِ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ. وَذُو: فَاعِلٌ. وَسَعَةٌ: مُضَافٌ إِلَيْهَا.^(٢)

وَمِثَالُ لَامِ الدَّعَاءِ نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(٣): ﴿لِيَقْضِيَ عَلَيْنَا رَبُّكَ﴾. فإِعْرَابُهُ: اللَّامُ: لَامِ الدَّعَاءِ. وَيَقْضِي: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِلَامِ الدَّعَاءِ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ الْبَاءُ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُتَمَلِّئَةِ، أَي: آخِرُهَا^(٤) حَرْفُ عِلَّةٍ. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّهَا تُجْزَمُ بِحَذْفِ آخِرِهَا. وَعَلَيْنَا: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَمَلِّقٌ بِهِ أَي: بِـ «يَقْضِي». وَرَبُّكَ: فَاعِلٌ بِـ «يَقْضِي». وَالْكَافُ: مُضَافٌ إِلَيْهَا.^(٥)

وَمِثَالُ «لَا» فِي النَّهْيِ [نَحْوُ]^(٥): ﴿لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ﴾. فَـ «لَا»: حَرَفُ نَهْيٍ وَجَزَمَ. وَتَخَفْ وَتَحْزَنْ: مَجْزُومَانِ بِـ «لَا». وَعَلَامَةُ جَزْمِهِمَا السُّكُونُ.

(١) الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٢) في الشرح والتنقيح: إليه.

(٣) الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٤) في الأصل: التي آخِرُهَا.

(٥) الآية ٣٣ من سورة العنكبوت. وما بين معقولين هو من الشرح والتنقيح.

ومثال «لا» في الدعاء نَحُوْ قَوْلُهُ، تعالى^(١): «لَا تُؤَاخِذْنَا». فـ «لا»: حَرْفُ دُعَاءٍ وَجَزْمٍ. وتُؤَاخِذُ: فعل مضارع مَجْزُومٌ بِهَا، أي: بـ «لا»^(٢). وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ. وَفَاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ. وَنَا: مَقْعُولٌ بِهِ.

ومثال «إن» نَحُوْ قَوْلُهُ، تعالى^(٣): «إِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا يُؤْتِكُمْ». فـ «إن»: حَرْفُ شَرْطٍ جَائِزٌ بِجَزْمٍ فِعْلَيْنِ، الْأَوَّلُ يَسْتَمِي فِعْلَ الشَّرْطِ، وَالثَّانِي جَوَابُ الشَّرْطِ وَجَزَاؤُهُ، كَمَا سَيَأْتِي. وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: وَتُؤْمِنُوا: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ بِـ «إِنْ». وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ. وَتَتَّقُوا: مَعْطُوفٌ عَلَى «تُؤْمِنُوا». فَهُوَ مَجْزُومٌ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ. / وَيُؤْتِكُمْ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْيَاءِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَةِ.

وقد تَقَرَّنَ «إِنْ» بـ «لَا» النَّافِيَةِ، فَيَجِبُ قَلْبُهَا^(٤) لَامًا وَإِدْغَامُهَا فِي «لَا»^(٥)، فَيَصِيرُ مَجْمُوعُهُمَا فِي اللَّفْظِ كـ «إِلَّا» الْإِسْتِثْنَائِيَّةِ نَحْوُ: «إِلَّا تَنْصُرُوهُ»، «إِلَّا تَنْفِرُوا»، «إِلَّا تَفْعَلُوهُ»^(٦)، فَيُظَنُّ مِنْ لَا مَعْرِفَةٍ لَهُ أَنَّهَا «إِلَّا» الْإِسْتِثْنَائِيَّةُ. وَقَدْ ظَنَّ ذَلِكَ بَعْضُ مَنْ يَدَّعِي الْفَضْلَ، فَقَالَ فِي «إِلَّا تَفْعَلُوهُ»: مَا هَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ؟ أَمْتَصَلَ أَمْ مَنَقَطَعَ؟^(٧) قَالَ بَعْضُهُمْ: وَكَانَ

(١) الآية ٢٨٦ من سورة البقرة.

(٢) سقط «بلا» من م.

(٣) الآية ٣٦ من سورة محمد.

(٤) أي: إبدال نونها.

(٥) يعني: في لام: لا.

(٦) الآيات: ٤٠ من سورة التوبة و ٣٩ منها و ٧٣ من سورة الأنفال.

(٧) انظر المغني ص ١٨.

ينبغي أن يجاب بأن الاستثناء الذي تخيلته^(١) متصل بالجهل، منقطع عن الفضل.

ومثال «إذما» [نحو] قول الشاعر: ^(٢)

وإنك إذ ما تأت ما أنت أمرٌ به تُلفِ مَسْنِ إيساء تسامر آيسا
فـ «إذما»: حَرْفُ شَرْطٍ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ. وتأْتِ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ.
وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الياءِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَّةِ. وتُلفِ: بِمَعْنَى:
تَجِدُ، مِنْ: أَلْفَى كَذَا، إِذَا وَجَدَهُ، ^(٣) جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ. وَعَلَامَةُ
جَزْمِهِ حَذْفُ الياءِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْمُعْتَلَّةِ.

[إعرابها والخلاف في خبر المبتدأ]:

ومثال «مَنْ» نحو قوله، تعالى ^(٤): «مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ».
فـ «مَنْ»: اسْمُ شَرْطٍ يَجْزِمُ فِعْلَيْنِ، مَحَلُّهَا ^(٥) رَفْعٌ عَلَى الْإِيتِدَاءِ. وَيَعْمَلُ:
فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ. وفاعله ضمير مستتر
يعود على «مَنْ». و«يَعْمَلُ» وفاعله ذلك العائدُ على «مَنْ»: فِي مَوْضِعِ
رَفْعٍ عَلَى الْخَبَرِ لـ «مَنْ» عَلَى الْأَصَحِّ. ^(٦)

(١) م: تخيله.

(٢) شرح ابن حنبل ٢: ٣٦٧ والأشعري ٤: ١١ وحاشية ابن حمدون ٢: ٩٤ والأزهار
الزينة ص ١٤٩ وشرح التسهيل ٤: ٦٧ والعيني ٤: ٤٢٥. وما بين معقوفين من
الشرح. والجملة الشرطية كلها في محل رفع خبر: إنَّ.

(٣) م: إذا أوجده.

(٤) الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٥) أحاد ضمير المؤنث على «مَنْ» لاعتبارها كلمة. م: اسم شرط جازم محلها.

(٦) م: على الصحيح.

وإنما توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلق فقط، لا من حيث الخبرية. ومن ثم لم يُقتَرَفَ^(١) إلى ضمير يرجع من الجواب إلى اسم الشرط الذي هو المبتدأ. قال رحمه الله:^(٢) «مَنْ مَلَكَ ذَا رَجِمَ مُحَرَّمٌ فَهُوَ حُرٌّ». فَإِنَّ «هُوَ» عائد إلى المملوك لا إلى «مَنْ» الواقعة على المالك. ذكره الجعال بن هشام.

وقيل: الخبرُ جوابُ الشرط، لأن به تتم الفائدة. ولا شك أن الخبر هو محط الفائدة. ومن ثم ادعى شيخ المحققين^(٣) أن جملة جواب الشرط كلامٌ، كما سيأتي. وقد علمت جواب هذا.^(٤) وهو أن الفائدة إنما توقفت على الجواب من حيث التعلق لا من حيث الخبرية. وقيل: الخبر هُما.^(٥) وقيل: لا خبر له. وهذه الأقوال جارية في كل اسم شرط وقع مبتدأ.

ويجزئ: جواب الشرط، وهو مجزؤم. وعلامة جزمه حذف الألف. ومثال «ما» نحو قوله، تعالى^(٥): «وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ». فـ «ما»: اسم شرط يجرم فعلين، وموضِعُها نصبٌ على المفعولِ

(١) هذا الدليل مردود، لأن الضمير وارد في جملة الشرط، وهي قيد للجواب. فهو مفعول عن ضمير آخر. وهذا معروف بكثرة في جملة الخبر. والمخلص من الإشكال أن تكون جملتا الشرط والجواب في محل رفع خبراً، كما سيذكر بعد. م: لم تقتصر.

(٢) الأحاديث ١٣٦٥ في الترمذي و ٣٩٤٩ في أبي داود و ٢٥٢٤ في ابن ماجه. ومثل هذا الخلو من الضمير العائد يرد فيما كان الجواب علة لمحلوف مقدر.

(٣) هو الرضي الأستراباذي.

(٤) يعني جملتي الشرط والجواب معاً.

(٥) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

لِلْفِعْلِ بَعْدَهَا. فَهُوَ أَي: الفعل عَامِلٌ فِي مَحَلِّهَا، أَي: فِي مَحَلِّ «مَا»
النَّصَبِ. وَهِيَ أَي: «مَا» عَامِلَةٌ فِي لَفْظِهِ، أَي: الْفِعْلِ الْجَزْمِ. وَعَلَامَةُ
جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ. وَمِنْ خَيْرٍ: بَيَانٌ لِدِ «مَا»،
أَوْ فِي مَحَلِّ نَصَبٍ نَعْتًا لِمَصْدَرٍ مَحذُوفٍ، تَقْدِيرُهُ: وَمَا تَفْعَلُوا فَعَلًا كَاتِنًا
مِنْ خَيْرٍ. ^(١) وَيَعْلَمُهُ اللَّهُ: جَوَابُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.
وَمِثَالُ «مَهْمَا» نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(٢)

❖ وَأَنْتَ مَهْمَا تَأْمُرِي الْقَلْبَ يَفْعَلُ ❖

فِ «مَهْمَا»: اسْمُ شَرْطٍ يَجْزَمُ فَعْلَيْنِ مُبْتَدَأُ مَحَلِّهِ رَفْعٌ. وَجُمْلَةُ تَأْمُرِي أَي:
«تَأْمُرِي» مَعَ فَاعِلِهِ ^(٣) الَّذِي هُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ ^(٤) الْعَائِدُ عَلَى «مَهْمَا»:
خَبَرُهَا. وَهُوَ أَي: «تَأْمُرِ» ^(٥) مَجْزُومٌ بِهَا لِأَنَّهُ فَعْلُ الشَّرْطِ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ
حَذْفُ النُّونِ، لِأَنَّهُ مِنَ الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ.

(١) هذا قول لأبي البقاء العكبري، نقله المؤلف عن السمين الحلبي. انظر إملاء ما من
به الرحمن ١: ٨٦ والدر المصون ٢: ٣٢٨. وهو ضعيف لأنه يعني «ما» على
إلهامها، ويبين ما لا يحتاج إلى بيان. ولو جعل ما: في محل نصب مفعولاً مطلقاً،
والتفت لهذا المفعول، لكان وجهاً حسناً. ولعله لم يعين نوع المفعول قبل لذلك.
(٢) عجز بيت لامرئ القيس صلبه:

أَعْرُوكِ، وَسَيِّ، أَنْ حُبَّكَ قَسَائِلِي

ديوانه ص ١٣ والكتاب ٢: ٣٠٣ والدر ٢: ٢٣٦. وفي الأصل: «تأمر» بحذف الياء
لفظاً لالتقاء الساكنين، كما سيذكر الحلبي بعد. والقياس رسمها ويكون الحذف باللفظ
لا بالرسم.

(٣) كذا. والصواب: مع مفعوله. يعني المفعول الثاني. والأولى أن مهما: في محل نصب
مفعول ثانٍ مقدم. ولا حاجة إلى تقدير محذوف لا مسوغ له، ولا إلى مبتدأ وغير.

(٤) بل هو المتصل حذف جوازاً. والتقدير: تأمره.

(٥) م: تأمري.

وباء المؤنثة محدوفة^(١) لالتقاء الساكنين. والقلب: مفعول به لفعل الشرط الذي هو: تأمر.^(٢) ويفعل: جواب الشرط، وهو مجزوم. وعلامة جزمه السكون، وكسر لموافقة حرف الروي. وهو الحرف الذي تُعزى له القصيدة. والشرط وجوابه خبر «أن».

ومثال «أي» نحو قوله، تعالى^(٣): «إِذَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى». ف «إِذَا»: اسم شرط يجزم فعلين مفعول. فهو منصوب بـ «تَدْعُوا» مُقَدَّم^(٤) عليه وجوباً. وفي بعض النسخ: ...^(٥) وما: صلة أي: زائدة. وتَدْعُوا: مجزوم بها^(٦) أي: بـ «أي».

٢١٠ فالفعل الذي هو «تدعوا»/ عامل في لفظ^(٧) «أي» النصب، وهي عاملة في لفظه الجزم. وفي هذا ونظائره ألغز بعضهم بقوله: وأي عامل يعمل فيه معموله، ولا ينقطع مأمولُه؟ وعلامة جزمه حذف النون. و«فله» أي: «له»^(٨) جاز ومَجْرُورٌ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. والأسماء: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. والحسنَى: نعتُ الأسماء. ومَحَلُّ الجُمْلَةِ الْإِيتِدَائِيَّةِ، أي: المصدرة بالمبتدأ التي هي «فله الأسماء الحسنَى»: ^(٩) جَزَمَ عَلَى أَنَّهَا جَوَابُ الشَّرْطِ.

(١) انظر تعليقنا على البيت قبل.

(٢) م: تأمري.

(٣) الآية ١١٠ من سورة الإسراء.

(٤) م: مقدماً.

(٥) هنا في م بياض بقدر كلمتين.

(٦) سقطت من الشرح والتفصيل، وسقط «أي» من م.

(٧) م: لفظها.

(٨) م: فله.

(٩) م: فله الأسماء.

ومثال «كَيْفَمَا» - هي «كَيْف» مع «ما» الزائدة، وتنفارها «ما» -
وتُستعمل مع «ما» ومُجرّدة عنها شرطاً غير جازم عند البصريين غير
قُطرب، بشرط^(١) موافقة جوابها لشرطها لفظاً ومعنى. نحو: كَيْفَ أَوْ كَيْفَمَا
تَصْنَعُ أَصْنَعُ، بِالرَّفْعِ، وتُستعمل شرطاً جازماً عند الكوفيين وقُطرب
بالشرط المذكور. نحو: كَيْفَ أَوْ كَيْفَمَا^(٢) تَجْلِسُ أَجْلِسُ، بِالْجَزْمِ.

ولا يجوز: كَيْفَ أَوْ كَيْفَمَا تَجْلِسُ أَذْهَبُ، بِالْجَزْمِ. وكذا بِالرَّفْعِ
اتِّفَاقاً من أهل البلدين. وقيل: لا تجزم إلا إن اقترنت بـ «ما». ومن هذا
التقرير يُعلم أن تمثيل المصنّف لجزم «كَيْفَمَا» بقوله: «كَيْفَمَا تَتَوَجَّهْ تُصَادِفُ
خَيْرًا» لا يَجْوزُهُ بصري ولا كوفي، لا مع الجزم ولا مع الرّفْع.^(٣)

فـ «كَيْفَمَا»: اسمُ شرطٍ يَجْزِمُ فعلين، كما هو سياق كلامه،^(٤) في
مَحَلٍّ نَصَبٍ بِالْفِعْلِ بعده. وهو تَتَوَجَّهْ: الَّذِي هُوَ فِعْلُ الشَّرْطِ مَجْزُومٍ
بِهَا. فهي عاملة معمولة. وتُصَادِفُ: جَوَابُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ بِهَا. وعلامة
جزمه السّكون.

وَلَمْ أَقِفْ لَهُ^(٥) أَي: لِلْجَزْمِ بِهَا عَلَى شَاهِدٍ مِنْ شِعْرِ وَلَا نَثَرٍ، مِنْ
كَلَامٍ مَنْ يُحْتَجُّ بِكَلَامِهِ. وَإِنَّمَا قَاسَ الْجَزْمَ بِهَا الْكُوفِيُّونَ وَقُطْرِبُ عَلَى بَقِيَّةِ
أَدْوَاتِ الشَّرْطِ، بِالشَّرْطِ الْمَتَقَدِّمِ، وَعُورِضَ بِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ بَقِيَّةِ أَدْوَاتِ
الشَّرْطِ بِاشْتِرَاطِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، فَلَا يَحْسَنُ الْقِيَاسُ.

(١) م: فإله بشرط.

(٢) م: كيفما أو كيف.

(٣) سقط «لا مع الجزم ولا مع الرّفْع» من م.

(٤) م: كما هو سياق في كلامه.

(٥) م: عليه.

ومثال «مَتَى» نَحْوُ قول الشاعر: ^(١)

* مَتَى أَصْبَحَ الْعِمَامَةُ تَعْرِفُونِي *

فـ «مَتَى»: اسمُ شَرْطٍ يجزم فعلين، في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ. ونَاصِبُهُ الفعل بعده، وهو: أَصْبَحَ. وَأَصْبَحَ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْرُومٌ بِهِ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ، وَكُسِرَ لِاتِّعَاءِ السَّاكِنَيْنِ. فهو سكون مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة العارضة، لخوف التقاء الساكنين. وتَعْرِفُونِي: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْرُومٌ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ، وَالْأَصْلُ: تَعْرِفُونَنِي.

ومثال «أَيَّانَ» نَحْوُ قول الشاعر: ^(٢)

أَيَّانَ نُؤْمِنُكَ تَأْمَنُ غَيْرَنَا، وَإِذَا لَمْ تُدْرِكِ الْأَمَنَ، مَنَا، لَمْ تَزَلْ حَذِرَا
فـ «أَيَّانَ»: اسمُ شَرْطٍ يجزم فعلين. وهو في مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ. ونَاصِبُهُ الفعل بعده، وهو: نُؤْمِنُكَ. وَنُؤْمِنُكَ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَتَأْمَنُ: جَوَابُ الشَّرْطِ، وهما مجزومان. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِمَا السُّكُونُ. وَغَيْرَنَا: مَقْعُودٌ بِهِ. وَمَنَا: حال. ولم تزل: جواب «إِذَا». وحذرا: خبر: لم تزل.

(١) عجز بيت لسحيم بن وثيل صدره:

أَنَا إِبْنُ جَلَا، وَطَلَّاعُ الشُّنَابَا

الأصمعيات ص ١٦ والكتاب ٢: ٧ والعيني ٤: ٣٥٦ والخزاعة ١: ١٢٣. وابن جلا أي: المكتشف الأمر لا يخفى على أحد لشهرته. والثنايا: جمع ثنية. وهي الطريق في الجبل. يعني أنه يخوض الصعاب. وأضعها أي: أرفعها وأزيلها.

(٢) شرح التسهيل ٤: ٧١ وشرح ابن عقيل ٢: ٣٦٦ والأشمولي ٤: ١٠ وشذور اللب ص ٣٣٦ والأزهار الزبدية ص ١٤٩ والعيني ٤: ٤٢٣.

ومثال «أَيْنَ» نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(١): «إِنَّمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ».
 فـ «أَيْنَ»: اسْمٌ شَرْطٍ جَازِمٌ^(٢) يَجْزِمُ فَعْلَيْنِ. وَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ
 الْمَكَانِيَّةِ. وَنَاصِبُهُ الْفِعْلُ بَعْدَهُ، وَهُوَ: تَكُونُوا. وَمَا: صِلَةٌ. وَتَكُونُوا: فِعْلٌ
 الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ. وَهَلَامَةٌ جَزَمَهُ حَذْفُ النُّونِ. وَيُدْرِكُكُمْ: ^(٣) جَوَابُ
 الشَّرْطِ، وَهُوَ مَجْزُومٌ. وَهَلَامَةٌ جَزَمَهُ السُّكُونُ. وَالْمَوْتُ: فَاعِلٌ: يَدْرِكُ.
 وَمِثَالُ «أَنَّى» نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ: ^(٤)

فَاصْبَحْتَ أَنَّى تَأْتِيهَا، تَسْتَحِزُّ بِهَا، تَحْذُ حَطْبًا جَزَلًا، وَنَارًا تَاجِبًا
 أَصْلُهُ «تَتَأَجَّجْنَ» بَنُونَ التَّوَكِيدِ الْخَفِيفَةِ. خُفِّفَ بِحَذْفِ التَّاءِ [الْأُولَى]،
 وَقُلِّبَتْ ^(٥) نُونُ التَّوَكِيدِ أَلْفًا وَقَفًّا. وَالْجُمْلَةُ صِفَةٌ: نَارًا.

فـ «أَنَّى» يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَتَشْدِيدُ النُّونِ الْمَفْتُوحَةَ: اسْمٌ شَرْطٍ^(٦) يَجْزِمُ
 فَعْلَيْنِ. وَهُوَ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ. وَنَاصِبُهَا ^(٧) الْفِعْلُ

(١) الآية ٧٨ من سورة النساء. وتكون: فعل تام.

(٢) سقطت من م.

(٣) في الأصل: ويدرك.

(٤) عبيد الله بن الحر. وصادر البيت روايات أخر. انظر الكتاب ١: ٤٤٦ وشرح أبياته
 ٢: ٦٦ وسر الصناعة ص ٦٧٨ وشرح المفصل ٧: ٥٣ وكاشف الخصاصة ص
 ٢٥٣ وشرح المكودي ٢: ٥٨٧ والأشموني ٣: ١٣١ وحاشية يس ٢: ١٦٢ والأزهار
 الزينية ص ١٢٦ والخزانة ٣: ٦٦٠ والدرر ٢: ١٦٦.

(٥) م: «وقلب». وما بين محققين هو من حاشية م. والأولى أن المحذوف هو التاء
 الثانية لزيادتها، ولأن الأولى للمضارعة والدلالة على المؤنثة الغائبة.

(٦) سقط «اسم شرط» من الشرح والتنقيح، وهو في الأصل م بالحمزة، على أنه من
 المتن. انظر إعراب «حيثما» بعد.

(٧) في الشرح: وناصبه.

بعدها، وهو «تاتٍ» من «تاتِها». وتأتيها: فِعْلُ الشَّرْطِ، وهو مَجْزُومٌ.
٢١١ وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الْبَاءِ. وَتَسْتَجِزُ: بَدَلٌ مِنْهُ/ بَدَلٌ اسْتِمَالِي. وَتَجِدُ:
جَوَابُ الشَّرْطِ مَجْزُومٌ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ السُّكُونُ.

ومثال «حيثما» نَحْوُ قول الشاعر: ^(١)

حَيْثَمَا تَسْتَقِمُّ يُقَدَّرُ لَكَ الْكَـ هُ نَجَاحًا، فِي غَايِرِ الْأَزْمَانِ
أي: فوزًا فِي مَسْتَقْبَلِ الْأَزْمَانِ. لِأَنَّ الْغَايِرَ كَمَا يُطْلَقُ عَلَى الْمَاضِي يُطْلَقُ
عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ. فَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ.

ف «حَيْثُ» مِنْ «حَيْثَمَا»: اسْمُ شَرْطٍ يَجْزَمُ فَعْلَيْنِ. وَهُوَ فِي مَوْضِعِ
نَصْبٍ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ الْمَكَانِيَّةِ. وَنَاصِبُهُ الْفِعْلُ بَعْدَهُ، وَهُوَ: تَسْتَقِمُّ. وَمَا:
زَائِدَةٌ. وَتَسْتَقِمُّ: فِعْلُ الشَّرْطِ، وَيُقَدَّرُ: جَوَابُهُ أَي: جَوَابُ الشَّرْطِ، وَهُمَا
مَجْزُومان. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِمَا السُّكُونُ.

[أقسام الأدوات وأفعالها]:

فقد علمتَ ممَّا تَقَرَّرَ أَنَّ أدواتِ الشَّرْطِ، بِالنِّسْبَةِ لِلخِلَافِ فِي
حَقِيقَتِهَا، أَرْبَعَةٌ أَقْسَامٌ: مَا هُوَ حَرْفٌ بِاتِّفَاقٍ وَهُوَ «إِنْ»، وَمَا هُوَ اسْمٌ
كَذَلِكَ ^(٢) وَهُوَ الْبَاقِي مَا عدا «إِذَا» و«مَهْمَا»، وَمَا فِيهِ خِلَافٌ وَالْأَصَحُّ
أَنَّهُ اسْمٌ وَهُوَ «مَهْمَا»، وَمَا فِيهِ خِلَافٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ حَرْفٌ وَهُوَ «إِذَا».
وَبِالنِّسْبَةِ لِاقْتِرَانِهَا بِـ «مَا» عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: مَا لَا يَعْمَلُ إِلَّا مَعَهَا
وَهُوَ «أَذْ» و«حَيْثُ»، وَمِنْهَا مَا لَا يَقْبَلُهَا وَهُوَ: مَنْ وَمَا وَمَهْمَا وَأَنْ، ^(٣)

(١) شرح التسهيل ٤: ٨٢ وشلور اللهب ص ٣٣٧ والمغني ص ١٤١ وشرح أبياته ٣:
١٥٣ والعيني ٤: ٤٢٦ وحاشية يس ٢: ٣٩. والغاير: القادم.

(٢) فِي الْأَصْلِ: لَذَلِكَ.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَم: «وَأَنْ». وَالصَّوَابُ مَا أَهْتَنَاهُ. انظر فِي الْوَرَقَةِ ٢٠٨ الْكَلَامَ عَلَى: أَنْ.

وما يجوز فيه الأمران وهو: أين ومتى وأي وإيان وإن^(١) وكيف.

وَيُسَمَّى الْأَوَّلُ مِنَ الْفِعْلَيْنِ، كما علمت، فِعْلُ الشَّرْطِ أي: فعل هو الشرط، لأن المتكلم جعله شرطاً وسبباً لتحقيق الثاني، وإن لم يكن كذلك خارجاً وذهناً، وَيُسَمَّى الثاني مِنْهُمَا، أي: الفعلين، جَوَابَ الشَّرْطِ، لأنه يقع بعد وجود الأول كما يقع الجواب بعد السؤال،^(٢) وَيُسَمَّى أيضاً جَزَاءَ الشَّرْطِ، لأنه مبني على الأول ابتداءً الجزء في الآخرة ثواباً أو عقاباً على العمل في الدنيا. وفي كلام بعضهم أن تسميته جواباً وجزاء مجازاً.

سواءً أكانا^(٣) أي: فعل الشرط وجوابه مُضَارِعَيْنِ كَمَا مَثَّلْنَا، أو ماضِيَيْنِ لَفْظاً نَحْوُ^(٤): «إِنْ عُدْتُمْ هَذَا» - ولا يجوز أن يكون الشرط ماضياً معنى. فلا يقال: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَمْسٍ قَمْتُ» إِلَّا بتأويل: إِنْ تَبَيَّنَ - أو الأول من الفعلين مُضَارِعاً، والثاني مِنْهُمَا ماضياً نَحْوُ: «مَنْ يَقُمْ لَيْلَةً الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ»،^(٥) أو بالعكس أي: الأول مِنْهُمَا ماضياً

(١) في الأصل و م: «وأي». وإنما أجاز الكوفيون دخول «ما» عليها. والمؤلف لم يذكر ذلك من قبل. والصواب ما أثبتناه. انظر الورقة ٢٠٨ وشرح الأشموني ٤: ١٣ والمغني ص ٣٤٦.

(٢) م: «السؤال بعد الجواب»، مع إشارتي تقديم وتأخير.

(٣) في الشرح والتنقيح: «سواء كانا». ولهذا جاز أن ترد «أو» بعد في كلام المصنف بدلاً من: أم. ويورود همزة التسوية لا تجوز: أو.

(٤) الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٥) الأحاديث ٣٥ في البخاري و٧٦٠ في مسلم و١١٨ في النسائي وشرح النازم ص ٦٩٨ وأوضح المسالك ٣: ١٩٠ وشرح ابن عقيل ٢: ٣٧٢ والأشموني ٤: ١٦ =

والثاني مضارعاً نحو^(١): «مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الْآخِرَةِ نَزِدْ لَهُ فِي حَرْثِهِ». ثُمَّ لَمَّا تَكَلَّمَ عَلَى الْمَرْفُوعَاتِ، ثُمَّ الْمَنْصُوبَاتِ، شَرَعَ يَتَكَلَّمُ عَلَى الْمَجْرُورَاتِ، فَقَالَ:

= والتصريح ٢: ٢٤٩ وحاشية ابن سعد ٢: ١٤٣ والأزهار الزينية ص ١٥٠. وفي الأصل: «كَفَّرَ اللَّهُ لَهُ». وفي حاشية م أن إيماناً واحساباً: منصوبان على المفعولية المطلقة، أي: مؤمناً إيماناً ومحاسباً احساباً.

(١) الآية ٢٠ من سورة الشورى.

باب^(١) أي: هذا باب المَجْرُوراتِ

والترجمة به^(٢) ساقطة في أكثر النسخ. المَجْرُوراتُ المشهورة عند النحاة قِسْمَانِ لا غير: إمَّا مَجْرُورٌ بِالْحَرْفِ، وإمَّا مَجْرُورٌ بِالْمُضَافِ، لا مجرور بالإضافة ولا بالحرف المقدّر، على الأصح.

وقيل: ما يقال فيه: «إنّه مجرور بالمضاف» هو مجرور بالإضافة التي هي النسبة بين المضاف والمضاف إليه. وردّه شيخ المحققين،^(٣) بأنّه لو كان كذلك لكان العامل في الفاعل والمفعول النسبة بينهما وبين الفعل، ولا قائل به. وردّه بعض شيوخ مشايخنا،^(٤) بأنّه إنّما لم يُقل بمثل ذلك في الفاعل والمفعول لأنّه «إذا جاء نهرُ الله بطلَ نهرُ معقل». ^(٥) وقيل ما يقال فيه: «إنّه مجرور بالمضاف» هو^(٦) مجرور بالحرف المقدّر أي: الذي تكون الإضافة على معناه.

وزاد بعضهم على القسمين المذكورين الجَرّ، أي: المجرور بالمُجاوَرَة

(١) سقطت مع «المجرورات» من الشرح والتفيح.

(٢) سقطت من م. والترجمة: العتونة. يعني: باب المجرورات.

(٣) هو الرضي الأسترباذي.

(٤) هو الشهاب عميرة البرلشي.

(٥) مثل يضرب لما يكون فيه الدليل القاطع، أي الأصل، منبياً عن اعتماد الفروع أو افتراض للدليل. ونهر الله أي: البحر والمطر والليل. ونهر معقل كان في البصرة يستمد الناس منه الماء. انظر ثمار القلوب ص ٣٠ - ٣١ وشرح قواعد الإعراب ص ٢٢٣ - ٢٢٤ و ٢٨٠. فالمراد هنا أن الفعل ظاهر ومقرر في العمل، وهو حاضر في التركيب، فلا حاجة إلى افتراض غيره.

(٦) م. وهو.

- وسيأتي الجواب عنه أيضاً وزاد بعضهم على ذلك أيضاً الجَرَّ، أي:
المَجْرور بالتَّوَهُّم. وسيأتي الجواب عنه أيضاً.

[حروف الجر ومعانيها]:

فالقسم الأول من القسمين، وهو المَجْرورُ بالحَرْفِ: ما يُجَرُّ بِـ
«مِنْ». وهي تَجَرُّ الظَّاهِرَ والمُضْمَرَ. ومن معانيها: الابتداء الجزئي، أي:
ابتداء المسافة زماناً أو مكاناً أو غيرها. وما يُجَرُّ بِـ «إِلَى». وهي تَجَرُّ
الظَّاهِرَ والمُضْمَرَ أيضاً. ومن معانيها: الانتهاء الجزئي، أي: انتهاء
المسافة زماناً أو مكاناً أو غيرها.

فالابتداء والانتهاء المَكَائِيَانِ، والمَجْرورُ ظاهراً، نحو قوله
٢١٢ تعالى^(١): «مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى»، والابتداء
والانتهاء الزَمَانِيَانِ، والمَجْرورُ ظاهراً، نحو سُرْتُ من أَوَّلِ اللَّيْلِ،
و«أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ»،^(٢) وغيرهما في «مِنْ وَإِلَى»، والمَجْرورُ
ظاهراً، نحو^(٣): «مِنَ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ»،
وغيرهما في «مِنْ وَإِلَى»، والمَجْرورُ مُضْمَرٌ، نحو: الْكُلُّ مِنْهُ وَإِلَيْهِ.

وتُستعمل «مِنْ» فعلٌ أمرٌ من «مَانَ» بمعنى: كَذَبَ، وتُستعمل
اسماً. قال الزَّمَخْشَرِيُّ في قوله، تعالى^(٤): «فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّقَاتِ

(١) الآية ١ من سورة الإسراء.

(٢) الآية ١٧٨ من سورة البقرة.

(٣) انظر الأحاديث ٧ في البخاري و ١٧٧٣ في مسلم و المسند ١: ٢٦٣ وص ٨١

ومكاتب الرسول ١: ١٠٥ - ١٠٦.

(٤) الآية ٢٢ من سورة البقرة. وانظر الكشاف ١: ٩٤ - ٩٥.

رِزْقًا لَكُمْ): إذا كانت «مِنْ» للتبعية فهو ح موضع المفعول به. (١)
ورزقًا: مفعول لأجله.

وتُستعمل «إِلَى» اسمًا بمعنى النعمة. وجمعها ح «آلاء» بالمد -
وَمِنْ لَمْ عُدْ مِنْ بَلَاغَاتِ الزَّمْخَشَرِيِّ قَوْلُهُ: «الْآلَاءُ أَحْلَى مِنَ الْمَنِّ». وهو
أَمْرٌ مِنَ الْآلَاءِ عِنْدَ الْمَنِّ. (٢) فَإِنَّهُ أَرَادَ بِالْآلَاءِ الْأَوَّلَى النِّعَمَ، وَاحْدَتَهَا:
إِلَى، وَبِالْثَّانِيَةِ الشَّجَرِ الْمَرَّ - وَتُستعمل فعل أمر لثلاثين من «وَالِ»
بمعنى: لجأ، وأمرًا للواحد فيه نون التوكيد الخفيفة في الوقف. (٣) وَلَا
تَدُلُّ عَلَى دُخُولِ مَا بَعْدَهَا فِيهَا إِلَّا بِقَرِينَةٍ، وَلَوْ كَانَ مِنَ الْجِنْسِ.

وَمَا يُجَرُّ بِـ «عَنْ». وَهِيَ تَجَرُّ الظَّاهِرَ وَالْمُضْمَرَ أَيْضًا. وَمِنْ مَعَانِيهَا:
الْمَجَاوِزَةُ حِسِّيَّةً أَوْ مَعْنَوِيَّةً. (٤) وَهِيَ بُعْدُ شَيْءٍ عَنِ الْمَجْرُورِ بِهَا بِسَبَبِ
إِجَادِ مُصَدَّرِ الْفِعْلِ (٥) الْمَعْدِيُّ بِهَا. فَالْحِسِّيَّةُ نَحْوُ: رَمِيتُ [السَّهْمَ] (٦) عَنِ
الْقَوْسِ، أَيْ: بَعْدَ السَّهْمِ عَنِ الْقَوْسِ بِسَبَبِ الرَّمْيِ، وَالْمَعْنَوِيَّةُ (٧) نَحْوُ:

(١) كَلِمًا. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحَلْبِيَّ نَقَلَ عِبَارَةَ الزَّمْخَشَرِيِّ عَنْ غَيْرِ الْكَشَّافِ، لِأَنَّهَا خِلَافُ
صَوَرَتِهَا الْحَقِيقَةِ، فَكَانَ فِي النِّقْلِ الْأَوَّلِ أَوْ الثَّانِي خَطَأً لِفَهْمِهَا. فَالزَّمْخَشَرِيُّ يَرِيدُ
هِنَا بِالْمَفْعُولِ بِهِ وَالْمَفْعُولَ لِأَجْلِهِ «رِزْقًا» وَلَا دُخُلَ لـ «مِنْ» فِي ذَلِكَ. وَكَوْنُهَا
لِلتَّبَعِيَّةِ هُوَ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى النُّحْوِيَّةُ، فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقَانِ بِحَالٍ مُقَدِّمَةٌ
مُحَلُّوْفَةٌ عَنْ: رِزْقًا. انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ ٢: ٣٢١ - ٣٢٢.

(٢) الْمَنُّ الْأَوَّلُ: شَيْءٌ بِالْعَمَلِ. وَالثَّانِي: ذِكْرُ الْمُنْعَمِ لِلنِّعْمَةِ بِمَا يَكْدُرُهَا.

(٣) يَعْنِي أَنَّ النَّوْنَ أَبْدَلَتْ أَلِفًا فِي الْوَقْفِ. وَسَقَطَ «وَتُستعمل فعل أمر... فِي الْوَقْفِ» مِنْ م.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ م. وَانْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ ٢: ٣٤١ - ٣٤٢.

(٥) أَيْ: إِيقَاعُ مُصَدَّرِ الْفِعْلِ وَمَا أَشْبَهَهُ.

(٦) مِنْ م، وَلَيْسَ فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ أَيْضًا.

(٧) سَقَطَتْ مِنْ م.

رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ وَرَضُوا عَنْهُ.

وما يُجَرَّب «على». وهي تجرّ الظاهر والمضمر أيضاً. ومن معانيها: الاستعلاء حقيقة أو حكماً، أي: استعلاء ما قبلها على ما بعدها. فالحقيقي نحو: زيدٌ على الفرس، والحكمي^(١) نحو قولك: قَوَّلْتُ عَلَى اللَّهِ، وأقبلتُ عَلَيْهِ.

وُتَّعَمَلُ اسماً كقول الشاعر: ^(٢)

عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ، بَعْدَ مَا تَمَّ ظِمُّهَا *

وُتَّعَمَلُ فعلاً ماضياً، كقوله تعالى ^(٣): ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾.

وما يُجَرَّب «في». وهي تجرّ الظاهر والمضمر أيضاً. ومن معانيها: الظرفية حقيقية أو حكمية. فالظرفية الحقيقية أن يكون ^(٤) مدخولها له احتواء والمظروف له تحيز، نحو: المالُ في الكيس، والحكمية بخلاف

(١) الواجب فيما دخل على لفظ الجلالة أو أحد أسمائه أو إحدى صفاته، أو الضمير العائد على بعض ذلك، أن يستبعد لفظ الاستعلاء نادباً، وأمثاله من الظرفية... ويقال: الإضافة. هذا ما سمعته من شيعي الأستاذ سعيد الأفغاني. رحمه الله. فليُتَبَنَّى إلى ما سيرد من نحو هذا بعد.

(٢) صدر بيت لمزاحم بن الحارث عجزه

تَمِيلُ، وَعَنْ قَيْسٍ، يَبِيدُاءَ مَجْهَلٍ

الكتاب ٢: ٣١٠ والجنى الداني ص ٤٧٠ والمفني ص ١٥٦ وشرح أبياته ٣: ٢٦٥. ٢٦٩ والخزانة ٤: ٢٥٤. يصف قطاة تسمى لغذاء فرائعها. وغدت: طارت عجلة. والظم: مدة الصبر عن الماء. وسقط «بعد ما تم ظمُّها» من م. وتصل: تصوت أحشائها من العطش. والقيش: قشر البيض. والزيزاء: الأرض الغليظة. والمجهل: الأرض المجهولة البعيدة عن الناس.

(٣) الآية ٤ من سورة القصص.

(٤) م: الظرفية حقيقة أو حكماً أن يكون.

ذلك نحو: النِّعَمُ فِي الْجَنَّةِ، ونحو قوله تعالى: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي (١) الْأَنْفُسُ﴾، وزيدٌ فِي الْبَرَّةِ، وأنت أخي فِي اللَّهِ أَي: فِي رِضَاهُ، وَفِي صدر زيدٍ عِلْمٌ، وَفِي نفس زيدٍ كِبَرٌ.

وتستعمل اسماً بمعنى الفم، فِي حالة الجرّ - ومنه الحديث: «حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امرَأَتِكَ» (٢) - وتُستعمل فعلٌ أمرٌ للمؤنثة من «وَفَى يَفِي» . وما يُجَرُّ بـ «رُبِّ» بضمّ الرّاء وتشديد الباء، أشهر لغاتها المتكرّرة . وهي للتكثير (٣) كثيراً وللتقليل قليلاً - بل قيل: إنها (٤) لا تفيد التقليل إلّا بقرينة - ولا تكون إلّا صدرًا ولا تجرّ إلّا نكرةً ولو معنًى، موصوفةً غالبًا نحو: رُبُّ رَجُلٍ شجاعٍ يَكْشِفُ هَذِهِ الغُمَّةَ . ونحو: «رُبُّهُ رَجُلًا» قليلٌ . (٥) بل قيل: إن الضمير فِي ذلك نكرة . ومن لغاتها «رَبِّ» بفتح الرّاء، وتستعمل حَ اسماً بمعنى المالك، (٦) وفعلًا ماهياً من التّربية .

وما يُجَرُّ بالباء الموحّدة أَي: مُسمّاها، وهو «ب» . وهي تجرّ الظاهر والمضمر أيضًا . ومن معانيها: التعلية، أَي: تَصْيِيرُ الفاعلِ مفعولًا، (٧) لا

(١) الآية ٧١ من سورة الزخرف . وهله قراءة حمزة والكسائي وأبي عمرو وآخرين .

النشر فِي القراءات العشر ٢ : ٣٧٠ .

(٢) انظر الحديث ٢٥٩١ فِي البخاري .

(٣) م: للتكثير .

(٤) سقطت من م .

(٥) م: رجل قليلًا .

(٦) سقطت بقية الفقرة من م .

(٧) مقال هذا: ذهبَ بِالمالِ، أَي: أَفْنَيْتَهُ . فالأصل أن يقال: ذهبَ المالُ، أَي: فَنِيَ . فلما دخلت الباء على المال فِي الجملة الأولى جعلت الفاعل مفعولًا به . وانظر المصنعي

ص ١٠٧ والتصريح ٢ : ١٢ .

لِصِلْ معنى الفعل إلى الاسم، لآته مشترك بين سائر حروف الجر غير الزائدة وشبهها. نَحْوُ: اِهْتَصَمْتُ بِاللَّهِ، وَاسْتَعَنْتُ بِهِ.^(١)

وما يُجْرُ بالكافِ أي: مُسَمَّاهَا، وهو «ك». ولا تجرُ إلَّا الظاهر. ومن معانيها: التشبيه أي: الدلالة على أن شيئاً ما شارك مدخولها في شيء ما، نَحْوُ: الْأَدَمِيُّ كَالنَّخْلَةِ، إِذَا قُطِعَ رَأْسُهُ مَاتَ. وتُستعمل اسماً بمعنى: مثل، نَحْوُ:^(٢)

❖ يَضْحَكُنَّ عَن كَالْبَرْدِ ❖

أي: مثل البرد.

وما يُجْرُ بِاللَّامِ أي مُسَمَّاهَا، وهو «ل». وتجرُ الظاهر والمضمر أيضاً. ومن معانيها: المُلْكُ في نَحْوِ: الْمَالُ لَزِيدٍ، والاختصاصُ أو الاستحقاقُ نَحْوُ: الذُّلُّ لِلْبُغَاةِ، وَلَهُمْ سُوءُ الْمُتَقَلِّبِ.

وفي كلام ابن الخشاب^(٣) أَنَّ اللامَ مع ما لا يصلح للتملك للاختصاص، ومع ما يصلح للتملك.^(٤) وأضيف إليه: ما ليس بمملوك

(١) كذا. والتعديّة في مثل هذا هي غير ما ذكره قبل، لأنها لا تجعل الفاعل مفعولاً، بل تعدّي الفعل إليه. فليُتأمل. والباء في مثل هذين المثالين لا علاقة لها بالتعديّة. وإنما هي للاستعانة. ثم إن التعديّة لا يجوز ذكرها في مثل هذا السياق تأديباً.

(٢) فسيم بيت للمعاج تمته: «الْمُنْتَهَمُ». ديوانه ٢: ٣٢٨ والجنى الداني ص ٧٩ والمغني ص ١٩٦ وشرح أبياته ٤: ١٣٥-١٣٨ والخزانة ٤: ٢٦٢. يصف أسنان فتيات. والمنهم: الذائب لطافة وجلاء.

(٣) هو أبو محمد عبد الله بن أحمد، نحوي أديب حافظ ثقة له معرفة بالفرائض والحساب والهندسة والأنساب والمنطق، توفي سنة ٥٦٧. شفرات الذهب ٤: ٢٢٢.

(٤) أي: ومع ما يصلح للتملك فهي له.

للاستحقاق، وما عدا ذلك للملك. وذكر المصنف في «التصريح»^(١) أن
التي للاستحقاق/ ما كانت بين^(٢) ذات ومعنى ك «العمارة للدار»، ٢١٣
والتي للاختصاص ما كانت لغير ذلك ك «السرج للذابة». وتُستعمل
فعل أمر تقول: لـ. يا زيد - عمراً،^(٣) كما تقدّم.

وما يُجرّ بحرُوفِ القَسَم، بفتح القاف والسين،^(٤) أي: اليمين،
أي: ^(٥) الباء الموحدة أي: مُسمّاها وهو «ب». وهي^(٦) بالجرّ بدل من
«حروف». وهي أمّ حروف القَسَم. ومن ثمّ لم تختصّ بالظاهر، ويذكر
معها فعل القَسَم. نحو: بالله وبه، وأقسم بالله أو به -^(٧) والواو، بالجرّ
عطفًا على الباء أي: مُسمّاها وهو «و». وقد تُبدل هاء فيقال: ^(٨) «ها الله»
بقطع الهمزة، و«ها الله» بوصلها. ولا تجرّ المضمر بل تختصّ بالظاهر.

(١) في ٢: ١٠.

(٢) في الأصل و م: «معنى». وفي حاشية م عن نسخة «بين». وانظر التصريح.

(٣) م: يا زيد لـ عمراً.

(٤) في حاشية الأصل أن هذا الضبط احتراز من: قَسَم وقَسَم وقَسَم.

(٥) كذا في الأصل ليناسب ما بعد من الإعراب. وسقط من م. وفي الشرح: وهي.

(٦) يعني الباء.

(٧) م: نحو: أقسم بالله وبه.

(٨) هذا قول للغوين أخفله أكثر النحاة. انظر الصحاح واللسان والتاج (ها) والمنصف

٢: ١٥٦ والمنع ص ٢٦٦ وشرح الملوكي ص ٣٠٩ - ٣١١ والارتشاف ١: ١٦٠

وشرح الشافية ٣: ٢٢٢ - ٢٢٥ والمغني ص ٣٨٦ وحاشية الأمير ٢: ٢٨ وحاشية

الدسوقي ٢: ١٢ وحاشية أبي النجا على شرح الأجرمية ص ١٦. وهو يقتضي هنا

أن يقال: «هالله و هالله»، بحذف الألف، أو النص على زيادتها بعد الإبدال، لأن

البديل هو من الواو وحدها. فزيادة الألف كانت يعلّمه للتضخيم. وفي حاشية الأصل أن

الواو تدخل على معرفة أو نكرة، والكاف تشارك في الظاهر، و«رب» في النكرة.

وهي فرع الباء، لأنها بدل منها بقرب المخرج. ولا يضمر في كونها فرعاً عن الباء كونها أكثر استعمالاً في القسم من الباء. ذكره الأندلسي^(١) في «شرح المفصل». وقد ألغز الحريري في ذلك بقوله: وأيُّ عاملٍ نأثبه أرحبُ منه وَكراً، وأعظمُ منه^(٢) مَكراً، وأكثرُ الله - تعالى - ذِكراً؟ نحو: والله والرحمن والخالق. ولا يأتي معها فعل^(٣) القسم، لما قيل: إنها عوض عنه. فلا يقال: أقسم بالله.

والتاء الفوقانية^(٤) أي: المثناة فوق،^(٥) أي مُسمّاهما وهو «ت». وهي بالجر عطفاً على «الباء». ولا تجر الضمير ولا كلَّ ظاهر، بل تختص بنوع منه. وهو لفظ الجلالة، على الأشهر. وهي فرع الواو، لأنها بدل منها. فهي بدل من بدل. ومن ثم ضاق التصريف^(٦) فيها واختصت بلفظ الجلالة، ليحصل^(٧) لها الجبر بجرُّ أشرف الأسماء. وفي كلام ابن الخشاب: التاء، وإن ضاق تصريفها، قد بُورِكَ فيها [في]^(٨) الاختصاص

(١) أبو محمد علم الدين القاسم بن أحمد الرسمي اللورقي، إمام في العربية وعلم القراءات، توفي سنة ٦٦١. بغية الوعاة ٢: ٢٥٠ وكشف الظنون ص ١٧٧٥.

(٢) سقطت من مقامات الحريري ص ٢٠٦. م: في ذلك بقول الشاعر وأي عامل نأثبه أوجب منه ذكراً وأعظم منه.

(٣) م: بفعل.

(٤) يعني المنقولة من فوق. وفي الشرح: الفوقية.

(٥) م: والتاء المثناة فوق أي الفوقية.

(٦) م: التصريف.

(٧) في الأصل: وليحصل.

(٨) من م.

بأشرف الأسماء، وأجلّها. انتهى. (١)

نَحْوُ: بِاللّهِ وَوَاللّهِ وَتَاللّهِ، مَا رَأَيْتُ فِتْنَةً أَعْظَمَ مِنْ هَذِهِ الْفِتْنَةِ الْوَاقِعَةِ فِي آخِرِ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ^(٢) وَتِسْعِمِائَةٍ. وَذَلِكَ فِي عِشْرِي ذِي الْقَعْدَةِ، وَاسْتَمَرَّتْ إِلَى آخِرِ ذِي الْحِجَّةِ بَيْنَ أَقْبَرْدِي الدُّوَيْدَارِ وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْعَسَاكِرِ، وَبَيْنَ قَانَصُوه خَالِ السُّلْطَانِ الْمَلِكِ النَّاصِرِ مُحَمَّدِ أَبِي السَّعَادَاتِ بْنِ الْمَرْحُومِ قَايْتَبَايَ. وَكَانَ خَالَهُ الْمَذْكُورُ مَعَ السُّلْطَانِ بِالْقَلْعَةِ وَأَقْبَرْدِي مُحَاصِرًا لَهَا حَصَارًا شَدِيدًا، بِحَيْثُ مَنَعَ مَنْ يَصْعَدُ إِلَيْهَا أَنْ يَصْحَبَ شَيْئًا مِنْ جِنْسٍ مَا يُوَكِّلُ. وَاشْتَغَلَ النَّاسُ بِالْهَمِّ وَالْغَمِّ، وَارْتَفَعَتِ الْأَسْعَارُ وَبَطَلَتِ الْحِسْبَةُ، وَانْقَطَعَ الْجَالِبُ وَقَفَلَتِ الْأَسْوَاقُ.

وَكَانَ ابْتِدَاءُ الْقِتَالِ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ، وَتَرَكَ السُّلْطَانُ الْخُرُوجَ مِنَ الْحَرِيمِ، وَتَرَكَ الطَّائِفَتَيْنِ وَمَا هُمُ^(٣) فِيهِ، وَأَتَاهُمْ بِآتِهِ مَعَ أَقْبَرْدِي بَاطِنًا عَلَى خَالِهِ. وَقُتِلَ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ خَلْقٌ كَثِيرٌ، ثُمَّ انْكَسَرَ أَقْبَرْدِي وَمَنْ مَعَهُ مِنَ الْأَمْرَاءِ وَالْجُنْدِ، وَنُهِبَتْ دُورُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْ دُورِ الْعَامَّةِ، وَأُطْلِقَتْ فِيهَا النَّيْرَانُ، وَأُخْذَتِ الْجِيرَانُ بِذَنْبِ الْجِيرَانِ. وَأَهْوَذَ بِاللّهِ مِنْ شَرِّ سَنَةِ ثَلَاثٍ. وَفِيهَا ارْتَفَعَتِ الْأَسْعَارُ وَعَزَّتِ الْأَقْوَاتُ، وَمَاتَ فِيهَا جَمَاعَاتٌ مِنَ الْجُوعِ، وَقَوِيَتْ شَوْكَةُ طَائِفَةٍ مِنَ الْعَسْكَرِ، يُقَالُ لَهُمْ: الْجُلْبَانُ. وَفِيهَا اشْتَدَّ^(٤) أَذَاهُمْ عَلَى النَّاسِ حَتَّى

(١) سقطت من م.

(٢) في الأصل و م: «الثنين». والتصويب من الشرح.

(٣) كذا، تعبيراً بضمير الجمع عن الطائفتين. وهو صحيح ونصيح، لأنهما تضمّان كبيراً

من الناس. وانظر الآية ٩ من سورة الحجرات.

(٤) م: العسكرية يقال لهم الخيلان اشتد.

هجموا [على] ^(١) الحمامات، وأخذوا النساء منها، وفعلوا بهن ما حرّمه الله - تعالى - ^(٢) وصاروا يخطفون العمائم من [الأسواق و] والشوارع، ويؤذون من بها بأنواع الأذى، وقبحوا جداً. ثم إنّ السلطان استدعاهم ودفع لكل واحد منهم عشرين ديناراً، على أن ينفكوا ^(٣) عن تلك القبائح، فما انفكوا. وكل ذلك استخفافاً بالسلطان الملك الناصر محمد أبي السعادات ^(٤) بن السلطان المرحوم قايتباي.

فإنّه لما تولى بعد وفاة والده، في أواخر سنة واحد ^(٥) وتسعمائة، صدرت عنه حركات مستبشعة وخُرافات مستبحة تقضي بسفّهه ومُجونه، بل بذهاب عقله وجنونه، منها ما يُضحك ويُبكي، ومنها ما لجراحات القلوب يُنكي، اختلّ بها نظام الملك وانحلت بها عُرى السلطنة، وسقط من أمّين العساكر، فسطا ^(٦) عليه جماعة من ممالك ٢١٤ والده بالسيوف والخناجر، / في يوم خرج فيه منفرداً عن خدّمه متباعداً عن خوّله وحشمه، وأسقوه كأس الحمام مُترعاً، وقطّعه قطعاً قطعاً، وذلك في سنة أربع وتسعمائة ^(٧). والله - تعالى - أعلم بما اتفق.

(١) تنمة يقتضيها السياق. أو تقول: الحمامات: منصوب بنزع الخافض.

(٢) الاعتراض ليس في م. وما بين معقوفين بعد هو منها.

(٣) في الأصل: يكفوا أذاهم.

(٤) م: «الناصر أبي السعادات». واستخفافاً أي: مستخفّين، حال من الضمير المستتر في الخبر المحلوف للمبتدأ: كل.

(٥) كذا. وانظر ص ٣٩٧.

(٦) م: وسطا.

(٧) بقية الفقرة ليست في م.

وقد سُمع جرّ التاء للفظ «رَبّ» مضافاً للكعبة، وهو قليل، نحو:
 تَرَبُّ الكعبة - وفي «الأوضح»: وما يختص^(١) بالله و«رَبّ» مضافاً
 للكعبة أو لياء المتكلم، وهو التاء. انتهى. وظاهره مُساواة ذلك للفظ
 الجلالة - وسُمع جرّها للفظ الرَّحمن. وهو نادرٌ. ففي «الأوضح»:
 ونذر: تالرحمن وتحياتك. وفي «المغني»: وتختص بالتعجب وباسم
 الله [تعالى].^(٢) ورُبّما قالوا: تَرَبِّي وتَرَبُّ الكعبة وتالرحمن. انتهى.

[المجرور بالمضاف]:

والقسم الثاني من القسمين، وهو المَجْرُورُ بالمُضَافِ، ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ:
 ما يُقَدَّرُ بِاللَّامِ الْمُلْكِيَّةِ أو الاختصاصية أو الإِسْتِحْقَاقِيَّةِ، بأن^(٣)
 يُستفاد من ذلك ما يُستفاد من ذكر اللَّامِ^(٤) مع المضاف إليه، بآلا يكون
 المضاف إليه جنساً للمضاف ولا ظرفاً له. وهو^(٥) الأكثر. نحو: غُلامُ
 زَيْدٍ، وقنديل المسجد، ويد زيد، ووجه عمرو، وذئب مالٍ، وعند زيد،
 ومع عمرو.

وما يُقَدَّرُ بِـ «مِنْ» الْجَنَسِيَّةِ، أي: يستفاد من ذلك ما يُستفاد من

(١) هذا القول في التعداد هو لأقسام حروف الجر المختصة بالاسم الظاهر. فالمراد:
 وقسم يختص. وفي الأصل و م: «ومما يختص». والتصريب من أوضح المسالك
 ١٢٧: ٢ والتصریح ٤: ٢.

(٢) تبة من المغني ص ١٢٣. وما مضى عنه ليس في م.

(٣) كذا. وانظر الفقرتين التاليتين.

(٤) م: إلى.

(٥) أي: ما يقدر باللام. وأنت الضمير في الفقرتين التاليتين تبعاً للمخبر. م: ومي.

ذكر «من» مع المضاف إليه، بأن يكون المضاف إليه جنساً للمضاف. وهي كثيرة. نحو: خاتم فضة.

وما يُقَدَّرُ بِـ «في» الظرفية، أي: يُستفاد من ذلك ما يُستفاد من ذكر «في»، بأن أضيف إلى زمان المضاف نحو^(١): «مَكْرُ اللَّيْلِ»، أو أضيف إلى مكان المضاف نحو: اعتكاف المسجد. وهي قليلة.

فالأول من هذه الأمثلة الثلاثة على معنى: غلام لزيد، وقنديل للمسجد، ويد لزيد، ووجه لعمرو، والمعنى فيما بعده: صاحب لمال، ومكان لزيد، ومصاحب لعمرو، والثاني منها على معنى: خاتم من فضة، والثالث منها [على معنى]:^(٢) مكر في الليل، واعتكاف في المسجد.

قال الشهاب السمين:^(٣) والمشهور أن الإضافة إما على معنى اللام، أو على معنى «من». وكونها على معنى «في» غير صحيح. وأما قوله تعالى: «مَكْرُ اللَّيْلِ» فلا دلالة فيه، لأن هذا من باب البلاغة. وهو التجوز في أن جعل ليلهم ونهارهم مأكزين، مبالغة في كثرة وقوعه منهم فيهما. نظيره قولهم: نهاره صائم وليله قائم. فإنه لما كانت هذه الأشياء يكثر^(٤) وقوعها، في هذه الظروف، وصفوها بها مبالغة في ذلك. وهو مذهب حسن مشهور في كلامهم. انتهى.

(١) الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٢) من م والشرح.

(٣) أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف الحلبي مولداً والمصري إقامة، عالم في الفراءات والتفسير والنحو واللغة، وصاحب الدر المصون، توفي سنة ٧٥٦. الدرر الكامنة ١: ٣٦٠.

(٤) في الأصل و م: «الكثرة». والتصويب من الدر المصون ١: ٥٢.

وفي كلام بعضهم: الإضافة لا تكون إلا على معنى اللام فقط .
ويُقَدَّر في «ثوب خَزْ»: ثوبٌ لخَزْ، لأنَّ الثوبَ مستحقٌّ للخَزْ لآنه أصله،
أي: ومثله: «خاتَمُ فضةٍ» .

وبَعْضُهُمْ - وهو الشيخ ابن الحاجب - لم يجعل المجرور قَسَمَيْنِ
بل قَسَمًا واحدًا، حيث حَصَرَ المَجْرُورَاتِ فِي المِضَافِ [إِلَيْهِ] ^(١) فَقَطَّ .
وهُوَ حَ كُلُّ اسمٍ نُسِبَ إِلَيْهِ شَيْءٌ بِوَسِطَةِ حَرْفِ الجَرِّ لَفْظًا، كَالْقِسْمِ
الْأَوَّلِ، أي: وهو الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ المَجْرُورُ بِالحَرْفِ - وفي ^(٢) تسمية
المَجْرُورِ بِالحَرْفِ الظَّاهِرِ مِضَافًا إِلَيْهِ خِلَافُ المَشْهُورِ - أَوْ نُسِبَ إِلَيْهِ
بِوَسِطَةِ حَرْفِ الجَرِّ تَقْدِيرًا، كَالْقِسْمِ الثَّانِي، أي: وهو الَّذِي تَقَدَّمَ أَنَّهُ
المَجْرُورُ بِالمِضَافِ .

وعلى هذا، فالعاملُ في «زيد» من «غلام زيد» الجَرُّ الحَرْفُ
المَقْدَّرُ لَا المِضَافُ . فالعاملُ عند هذا البعض ليس إِلَّا الحَرْفُ الظَّاهِرُ
أَو المَقْدَّرُ . وقد علمتُ ضعفه في الحَرْفِ المَقْدَّرِ - ثُمَّ إِنَّ هذا البعض
اعتبر في الحَرْفِ المَقْدَّرِ أَنْ يَكُونَ مُرَادًا فِي الكَلَامِ، احتِرازًا عَنِ
المَفْعُولِ فِيهِ وَالمَفْعُولِ لَهُ . قال: لأنَّ حَرْفَ الجَرِّ وَإِنْ كَانَ مَقْدَّرًا فِيهِمَا
لَكِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ . وقد أغفل المصنّف هذا القيد، من كلام هذا البعض .

وَأَمَّا تَابِعُ المَخْفُوضِ أي: المَخْفُوضُ بِالتَّبَعِيَّةِ الَّذِي زَادَهُ بَعْضُهُمْ
عَلَى الْقِسْمَيْنِ السَّابِقَيْنِ، كَمَا تَقَدَّمَ، فَلَا وَجْهَ لَزِيادَتِهِ، لآنه لَا يُتَوَهَّمُ
خُرُوجُهُ عَنِ الْقِسْمَيْنِ، ^(٣) بَلْ هُوَ دَاخِلٌ فِيهِمَا، إِذِ الصَّحِيحُ فِي التَّابِعِ

(١) من م والشرح .

(٢) سقطت من م .

(٣) في الأصل: الوجهين .

٢١٥ للمجرور، [في] ^(١) هَبْرِ الْبَدَلِ، أَنَّهُ مَجْرُورٌ/ بِمَا جَرَّ مَتَّبِعُهُ مِنْ حَرْفٍ،
نَحْوُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْفَاضِلِ أَبِي بِكَرٍ نَفْسِهِ وَزَيْدٍ - فـ «الفاضل»، أي: وما
عُطِفَ ^(٢) عَلَيْهِ مِنَ التَّوَابِعِ، مَجْرُورٌ بِالْبَاءِ، أي: بِتِلْكَ الْبَاءِ الْجَارَةِ لِمَتَّبِعِهِ
الَّذِي هُوَ «زَيْدٌ». أَوْ مِنْ مُضَافٍ، نَحْوُ: غُلَامٌ هِنْدٍ الْفَاضِلَةُ أُمُّ عَمْرِو نَفْسِهَا
وَعِلَامِهَا فِي الدَّارِ.

فـ «الفاضلة»، أي: وَمَا عُطِفَ عَلَيْهَا مِنَ التَّوَابِعِ، مَجْرُورَةٌ بِإِضَافَةٍ
الْغُلَامِ إِلَيْهَا فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّهُ مُضَافٌ لِمَتَّبِعِهَا، أي: لِمَا هِيَ صِفَتُهُ، أَوْ
عُطِفَ بَيَانٌ عَلَيْهِ أَوْ تَوْكِيدٌ أَوْ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ نَسْقًا. فَكَانَ مُضَافٌ إِلَى ذَلِكَ.
وَأَمَّا فِي الْبَدَلِ فَالْعَامِلُ فِيهِ مَقْدَرٌ مُشَابِهٌ لِلْمَذْكُورِ - وَهُوَ الْحَرْفُ وَالْمُضَافُ -
نَحْوُ: مَرَرْتُ بِأَبِي حَفْصِ عُمَرَ، أَوْ جَاءَنِي غُلَامٌ أَبِي حَفْصِ عُمَرَ،
لِأَنَّهُ ^(٣) أي: الْبَدَلُ عَلَى نِيَّةِ تَكَرُّرِ الْعَامِلِ.

وَأَمَّا الْجَرُّ أي: الْمَجْرُورُ بِالْمُجَاوَرَةِ، الَّذِي زَادَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى
الْقَسْمَيْنِ أَيْضًا، نَحْوُ «خَرِبَ» مِنْ قَوْلِ بَعْضِ الْعَرَبِ: «هَذَا جُحْرٌ صَبٌّ
خَرِبَ» بِجَرِّ «خَرِبَ» لِمُجَاوَرَتِهِ لـ «صَبٌّ» الْمَجْرُورِ بِـ «جُحْرَ»، وَكَانَ
حَقُّهُ أي: «خَرِبَ» الرَّفْعَ، أي: أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا، لِأَنَّهُ نَعَتْ لـ «جُحْرَ»
الْمَرْفُوعِ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ، وَالْجَرُّ أي: الْمَجْرُورُ بِالتَّوَهُّمِ،
الَّذِي زَادَهُ بَعْضُهُمْ عَلَى الْقَسْمَيْنِ أَيْضًا، نَحْوُ «لَسْتُ قَائِمًا وَلَا قَاعِدٌ»،
بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى «قَائِمًا» الْمَنْصُوبِ عَلَى تَوَهُّمِ أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِدُخُولِ

(١) مِنْ م.

(٢) هَذَا الْقَوْلُ عَلَى التَّغْلِيبِ، لِأَنَّهُ «نَفْسُهُ» تَوْكِيدٌ لَا مَعْطُوف. وَكَذَلِكَ مَا فِي الْأَمْثَلَةِ التَّالِيَةِ.

(٣) م: «لَأَنَّ». وَفِي الشَّرْحِ: أَنَّهُ.

الباء، لأنه يكثر دخول الباء في خَبَرٍ «لَيْسَ»، فلا وجه^(١) لزيادتهما،
لأنه لا يُتَوَهَّم خروجهما عن القسمين أيضًا، بل هما داخلان فيهما.
فإنَّهُما يَرِجَعَانِ، عِنْدَ التَّحْقِيقِ، إِلَى الْجَرِّ بِالْمُضَافِ وَإِلَى الْجَرِّ بِالْحَرْفِ،
كَمَا قَالَهُ الْجَمَالُ بْنُ هِشَامٍ فِي «شَرْحِ لَمَحَةٍ»^(٢) أَبِي حَبَّانَ.

وهذا لَفٌّ وَتَشَرُّ مُرْتَبٍ. فالأول في المجرور بالمجاورة لأنَّ الجَرَّ
في «خرب» جاء من مجاورته لـ «ضَبَّ»، والجَرُّ الحاصل في «ضَبَّ»
إنَّما هو بالمُضَافِ الَّذِي هو «جحر»، فكان الجَرُّ في «خرب»
بالمُضَافِ.^(٣) والثاني في المجرور بالتَوَهَّمِ لأنَّه مجرور بحرفٍ، غاية
الأمر أنه مُتَوَهَّمٌ.

(١) هذا جواب «أما» في أول الفقرة.

(٢) في الشرح والتلقيح: ملحّة.

(٣) كرر هنا سهوًا في م: والجَرُّ الحاصل... بالمُضَافِ.

[باب الجملة وأقسامها]

ولما أنهى المصنّف الكلام على أنواع المُعَرِّبات شرع يتكلّم على حقيقة الجملة وأقسامها، تكثرًا للفائدة، فقال:

[الجملة النحوية]:

ذَكَرُ الْجُمْلَةُ أَي: بَيَان حَقِيقَتِهَا وَذَكَرَ أَقْسَامَهَا. هَذِهِ تَرْجُمَةُ (١)
الْجُمْلَةُ أَي: حَقِيقَتُهَا كُلُّ مُرَكَّبٍ إِسْنَادِيٍّ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ، أَي: مَا
وُجِدَ فِيهِ إِسْنَادٌ، وَلَوْ بِحَسَبِ الْأَصْلِ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: أَفَادَ نَحْوُ: قَامَ زَيْدٌ،
أَمْ لَمْ يُقَدْ نَحْوُ: إِنْ قَامَ زَيْدٌ، (٢) لَا بِالْمَعْنَى الْمَشْهُورِ لِلْإِسْنَادِ الَّذِي هُوَ
ضَمَّ كَلِمَةً إِلَى أُخْرَى عَلَى وَجْهِ يَفِيدُ. وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ أَوَائِلَ الشَّرْحِ.
وَقَدْ عَلِمْتَ مِمَّا سَبَقَ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْكَلَامِ مِنَ الْفَائِدَةِ. فَالْجُمْلَةُ
أَعْمٌ مِنَ الْكَلَامِ مُطْلَقًا، فَكُلُّ كَلَامٍ جُمْلَةٌ وَلَيْسَ كُلُّ جُمْلَةٍ كَلَامًا. وَبَدَلُ
لِذَلِكَ قَوْلِهِمْ: جُمْلَةُ الشَّرْطِ، جُمْلَةُ الصَّلَةِ، جُمْلَةُ الْخَبَرِ، جُمْلَةُ
الْجَوَابِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ كَلَامًا، لِعَدَمِ الْفَائِدَةِ فِيهِ.
وَقِيلَ: الْكَلَامُ وَالْجُمْلَةُ مُتَرَادِفَانِ. فَقِيلَ: تُرَدُّ الْجُمْلَةُ لِلْكَلَامِ. فَلَا
بُدَّ فِيهَا مِنَ الْفَائِدَةِ. قَالَ ابْنُ نَاطِرِ الْجَيْشِ: وَهُوَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ
النُّحَاةِ. وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «جُمْلَةُ الشَّرْطِ» فإِطْلَاقٌ مُجَازِيٌّ، بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ.
انْتَهَى. وَرُدَّ بِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْإِطْلَاقِ الْحَقِيقَةُ. وَقِيلَ: يُرَدُّ الْكَلَامُ
لِلْجُمْلَةِ، أَي: لَا يَشْتَرِطُ فِي الْكَلَامِ الْفَائِدَةُ.

(١) أَي: عَرَّوْا.

(٢) سَقَطَ حَتَّى «أَوَائِلَ الشَّرْحِ» مِنْ م.

وفي كلام شيخ المحققين: ^(١) جملة جزاء الشرط وجملة جواب القسم كلامان، بخلاف الجملة الشرطية والقسمية. انتهى. وفي كلام سيد المحققين: ^(٢) الحق أن الكلام هو مجموع المركب من الشرط والجزاء، لا الجزاء وحده. وأما جواب القسم فكلام بلا نزاع. ووجه ذلك بما يطول، وقد قدمنا ذلك.

[أنواع الجمل]:

وهي أي: الجملة، من حيث هي، ^(٣) تنقسم بالنسبة إلى التسمية ^(٤) إلى قسمين: إما أن تكون فعلية، وإما أن تكون اسمية، أي: منسوبة إلى الفعل المصدرة به، أو منسوبة إلى الاسم المصدرة به. فالاسمية هي المصدرة باسم مُسند إليه غيره، أو مُسند إلى غيره. / ولا فرق بين أن يكون ذلك الاسم لفظاً أي: ملفوظاً به صريحاً ٢١٦ نَحْوُ: زَيْدٌ قائمٌ، مثال للاسم الصريح المسند إليه غيره، أو: أقائمٌ ^(٥) زَيْدٌ؟ مثال للاسم الصريح المسند إلى غيره. وفي بعض النسخ: «قائمٌ زَيْدٌ»، بدون همزة الاستفهام. وفيه نظرٌ ظاهر، لأن الوصف لا يرفع الفاعل إلا إن اعتمد، على الرَّاجح. لا يقال: «هو خيرٌ مقدّم وهو مسند للمبتدأ»، لأننا نقول: تكون الجملة حَ مصدرة بالنسبة إليه، لا بالمسند إلى

(١) هو الرضي الأسترابادي.

(٢) هو السيد الجرجاني.

(٣) سقط «من حيث هي» من م.

(٤) في الأصل: بالنسبة القسمية.

(٥) في الشرح: وقائم.

غيره. ويبعد أن يمثل لأحد القسمين بمثالين ويترك القسم الآخر بغير مثال - أو يكون غير ملفوظ به صريحاً بأن يكون تقديرًا، أي: مقدرًا ومؤولًا من «أن» والفعل نحو قوله، تعالى: ^(١) «وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ».

والفعلية هي المصدرة بفعل لفظًا، أي: ملفوظًا به، نحو: قام زيدٌ، أو تقديرًا أي: مقدرًا، نحو: يا عبد الله. فـ «عبد الله»: مفعول بفعل محذوف، أي: مقدر، ^(٢) تقديره: أدعو عبد الله.

والمراد بكون الاسم أو الفعل صدرًا إنما هو بحسب الرتبة والأصالة، لا بحسب الذكر. ^(٣) فلذلك قال: والمعتبر من الصدر ما هو صدر في الأصل، لا في اللفظ. وح فجملة: كيف جاء زيد؟ و«فريقًا» ^(٤) كذبتم، فعلية لا اسمية، لأن الاسم المتقدم فيها المصدرة به - وهو «كيف وفريقًا» - في نية التأخير، لأنه مفعول للفعل.

فإن قلت: بقي من التقسيم جملتان، ليسنا اسميتين ولا فعليتين. وهما الجملة الشرطية - وهي المصدرة أي: المبدوءة بأداة ^(٥) الشرط - والجملة الظرفية. وهي المصدرة أي: المبدوءة بالظرف، نحو: عندك، أو أفي الدار مال؟ لأنهما لم تصدرا ^(٦) باسم ولا بفعل. قلت في الجواب

(١) الآية ١٨٤ من سورة البقرة.

(٢) في الأصل و م: مقدرًا.

(٣) م: الفعل صدرًا إنما هو بحسب الذكر.

(٤) الآية ٨٧ من سورة البقرة. وفي الشرح والمطار: فريقًا.

(٥) م: بأدوات.

(٦) في الأصل و م: لأنها لم تصدر.

عن ذلك: إنا لا نُسلم خروج كل من الجملة الشرطية والجملة الظرفية المذكورتين عن الاسمية والفعلية، ونمنع أنهما لم يُصدرا بما ذكر.

أما الشرطية وإن صُدِّرت بِحَرْفٍ شَرْطٍ أي: جازم، كما هو المتبادر عند الإطلاق، فلا يرد^(١) أن «لولا» حرف شرط وهو مختص بالجميل الاسمية^(٢). على أن ابن جماعة توقّف في كون «لو ولولا» من أدوات الشرط. قال: لأنهما للربط دون الشرط. قال: لا يقال: «الربط مستلزم للشرط»، لأنّي أقول: ممنوع لا،^(٣) إذ هو أعمّ مطلقاً. اللهم^(٤) إلّا أن يقال: جعلهما من أدوات الشرط مجازاً، لوجود الربط، أي: ومنه كلام المصنّف الآتي، في الكلام على الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم - فهي فعلية نحو: إن قام زيد قُمتُ، لأنّه سيأتي أنّه يُنظر لما بعد الحرف المُصدِّر به الجملة.

وإن صُدِّرت باسم، [أي: باسم]^(٥) شرط فهي اسمية، إن كان ذلك الاسم مُسنّداً إليه بأن يكون مبتدأ، نحو: مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ. وإلا يكن مُسنّداً إليه، بالّا يكون مبتدأ بل مفعولاً، فهي أي: تلك الجملة فعلية، نحو: ما تصنع أصنع.

فلم تخرج الجملة الشرطية عن الاسمية والفعلية. وهذا التفصيل

(١) أي: لا يرد على المتبادر. وسيرد جواب «أما» في القول: فهي فعلية.

(٢) م: الفعلية.

(٣) يعني: ممنوع ذلك القول، فالربط لا يستلزم الشرط. وسقطت «لا» من م.

(٤) هذه العبارة مزيدة لتوكيد الكلام، لا يذكر لها إعراب مفصل.

(٥) من م.

واضح، وبه يُردّ إطلاق قول «المغني»: الصواب أنها، أي: الجملة الشرطية، من قبيل الفعلية.

وأما الجملة الظرفية فإن قَدَرْتَ أنت فيها الظرف مُتَعَلِّقًا بِفِعْلِ مَحذُوفٍ، كـ «استقرّ» أي: وجعلت «مالًا» فاعلاً بذلك الفعل، فهي فعلية. وإلا بأن قدرته متعلقًا باسم محذوف، كـ «مستقرّ» أي: وجعلت «مالًا» فاعلاً بذلك الاسم، فهي اسمية. فلم تخرج الجملة الظرفية عن الاسمية والفعلية. وكذا لا تخرج، إن جعلت «مال» مبتدأ مخبراً عنه بالظرف، لأن الجملة ح^(١) اسمية ولا بُدَّ، وإن جُعل متعلق الظرف فعلاً كـ «استقرّ».

وبما حملنا كلامه عليه لا يَرِدُ ما يُقال، إذا أعرب «مال» مبتدأ والظرف خبراً^(٢) عنه، متعلقاً بـ «استقرّ» مثلاً، فهي جملة اسمية بلا مربة، وصدق على ذلك أن الظرف يتعلّق بفعل، لما علمت أن كلامه فيما إذا جعل «مال» فاعلاً لا مبتدأ. وفيه أن في «المغني» ما يفيد أن مالا إذا جُعل فاعلاً بنفس الظرف، لاعتماده على الاستفهام، فالجملة ظرفية، ولا يقال: فعلية ولا اسمية، وإن كان الظرف اسماً.

فَعَلِمَ أَنَّ جملة «أعندك أو أفي الدار مالاً»^(٣) يُحتمل أن تكون اسمية - وذلك إذا جُعل «مال» فاعلاً بذلك الاسم الذي قُدِّرَ^(٤) متعلقاً به الظرف - [وأن تكون فعلية. وذلك إذا جعل «مال» فاعلاً بذلك

(١) م: حينئذ.

(٢) م: خبر.

(٣) م: أو في الدار مالا.

(٤) في الأصل: «الفعل الذي قدرته». ولي الحاشية عن نسخة: الاسم.

الفعل الذي قُدِّرَ متعلِّقًا به الظرف] ^(١) وأما إذا جُعِلَ «مال» مبتدأ والظرف خبره فالجملة اسمية ^(٢) ولا بُدَّ، وإن جُعِلَ متعلِّقُ الظرف فعلًا. وأما إذا جُعِلَ «مال» فاعلاً بنفس الظرف لاعتماده على الاستفهام، لا بمتعلِّقه المقدَّر، فالجملة ظرفية، ولا يقال فيها: اسمية ولا فعلية، وإن كان الظرف اسمًا، [على ما قاله في المغني] ^(٣).

فإن صُدِّرَتْ بِحَرْفٍ نَظَرَتْ إِلَى ما بَعْدَ ذَلِكَ الْحَرْفِ، فَإِنْ كَانَ ما بَعْدَهُ اسْمًا نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا قَاتِمٌ، فَهِيَ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ نَظَرًا إِلَى مَدْخُولِ ذَلِكَ الْحَرْفِ، وَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ الْحَرْفِ، وَإِنْ كَانَ ما بَعْدَ الْحَرْفِ فِعْلًا نَحْوُ: مَا ضَرَبْتُ زَيْدًا، فَهِيَ جُمْلَةٌ فِعْلِيَّةٌ نَظَرًا إِلَى مَدْخُولِ ذَلِكَ الْحَرْفِ، وَلَا عِبْرَةَ بِذَلِكَ الْحَرْفِ.

«ثُمَّ» هِيَ هُنَا: لِلتَّرْتِيبِ الذِّكْرِيِّ تَنْقِسِمُ الْجُمْلَةُ ثَانِيًا، بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْوَصْفِيَّةِ، إِلَى الْجُمْلَةِ الصُّغْرَى وَالْجُمْلَةِ الْكُبْرَى.

فَإِنْ قُلْتِ: النَّظَرُ فِي الْجُمْلَةِ الصُّغْرَى إِلَى الْعَجْزِ لِأَنَّهَا الَّتِي تَقَعُ خَبْرًا عَنِ الْمَبْتَدَأِ، كَمَا سَيَأْتِي، وَفِي الْجُمْلَةِ الْكُبْرَى إِلَى الصُّدْرِ لِأَنَّهَا الَّتِي تَقَعُ خَبْرَ الْمَبْتَدَأِ فِيهَا الْجُمْلَةُ، ^(٤) كَمَا سَيَأْتِي. فَلِأَيِّ شَيْءٍ قَدِّمْتُ مَا يُرَاعَى فِيهِ الْعَجْزُ، الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ الصُّغْرَى، عَلَى مَا يُرَاعَى فِيهِ الصُّدْرُ، وَهُوَ الْجُمْلَةُ الْكُبْرَى؟

(١) من م.

(٢) الحق بحاشية م هنا عن نسخة: «لاعتماده على الاستفهام... في المغني». وسيرد بعد قليل.

(٣) زيادة من حاشية م عن نسخة.

(٤) أي: الجملة الصغرى. يعني أن رتبها متأخرة عن الكبرى، لكونها خبرًا فيها.

قُلْتُ: ^(١) الجملة الصغرى جزء والجملة الكبرى كل، واعتبار الكل إنما يكون بعد اعتبار الجزء، والجزء مقدم ^(٢) طبعاً. فيوضع الجزء ثم الكل، ليوافق الوضع الطبع. وفيه أنه كان مقتضى هذا الجواب أن يقدم بيان حقيقة الجملة الصغرى، على بيان حقيقة الجملة الكبرى. وقد عكس ذلك.

فإن قلت: لِمَ قلت: «الصغرى والكبرى» بالتعريف بـ «أل»، ولم تقل: «صغرى وكبرى» بالتشكيك، كما قال الجمال بن هشام في «القواعد»؟ ^(٣)

قلت: لأنهما أي: «صغرى وكبرى» من باب اسم التفضيل، أي: لأن صغرى: مؤنث أصغر، وكبرى: مؤنث أكبر، وكل من «أصغر وأكبر» اسم تفضيل، واسم التفضيل إذا تجرد من «أل» والإضافة إلى معرفة يجب أن يكون مفرداً مذكراً دائماً، ولو كان موصوفه الذي هو المفضل مثنى أو مجموعاً مذكراً أو مؤنثاً. فيقال: زيدٌ أو هندٌ أو الزيدان أو الهندان أو الزيدون أو الهندات أصغر أو أكبر من عمرو، كما تقدم فيما لا ينصرف. ^(٤)

وإذا افترق ^(٥) أي: اسم التفضيل بـ «أل» يجب مطابقتها لموصوفه

(١) في الشرح: قلنا.

(٢) سقط «والجزء مقدم» من م.

(٣) يعني كتاب قواعد الإعراب. انظر شرح قواعد الإعراب ص ٧٥ - ٧٧ وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٣٣ - ٣٤.

(٤) سقط «فيما لا ينصرف» من م.

(٥) في الأصل: قرن.

الَّذِي هُوَ الْمَفْضَلُ مُثْنًى أَوْ مَجْمُوعًا مَذَكَّرًا أَوْ مُؤَنَّثًا. فيقال: زَيْدٌ الْأَصْفَرُ أَوْ الْأَكْبَرُ، وَهَذَا الصُّغْرَى أَوْ الْكُبْرَى، وَالزَّيْدَانِ الْأَصْغَرَانِ أَوْ الْأَكْبَرَانِ، وَالْهِنْدَانِ الصُّغَرَيَانِ أَوْ الْكُبْرَيَانِ، وَالزَّيْدُونَ الْأَصْغَرُونَ أَوْ الْأَكْبَرُونَ، وَالْهِنْدَاتُ الصُّغَرَى أَوْ الْكُبْرَى.^(١)

فتأنيث المجرد مما ذكر لحن. وَمِنْ قَمَّ قَالَ الْجَمَالُ بْنُ هِشَامٍ فِي «الْمَغْنِيِّ»: إِنَّمَا قُلْتُ: «صُغْرَى وَكُبْرَى» مُوَافَقَةً لَهُمْ أَي: لِلتَّحْوِيَّتَيْنِ. وَإِنَّمَا الْوَجْهَ اسْتِعْمَالُ «فُعَلَى أَفْعَلٌ» بِ «أَل» أَوْ بِالْإِضَافَةِ. وَلِذَلِكَ لُحْنٌ مِنْ قَالَ، أَي: ^(٢) وَهُوَ أَبُو نُوَّاسٍ، فِي وَصْفِ الْخُمُرَةِ: ^(٣)

كَأَنَّ كُبْرَى وَصُغْرَى، مِنْ فَوَاقِعِهَا، حَصْبَاءُ دُرٍّ، عَلَى أَرْضٍ، مِنْ الذَّهَبِ وَلَكِنْ رُبَّمَا اسْتُعْمِلَ «أَفْعَلٌ» التَّفْضِيلَ، الَّذِي لَمْ يَرُدَّ بِهِ الْمَفَاضِلَةُ، مُطَابَقًا مَعَ كَوْنِهِ مَجْرَدًا. قَالَ: ^(٤)

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ، أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَنْثَمُ أَي: لِثَامٌ. فَعَلَى ذَلِكَ يَنْتَهِجُ الْبَيْتُ الْمَذْكُورُ، وَقَوْلُ التَّحْوِيَّتَيْنِ أَي: جُمْلَةُ صُغْرَى وَجُمْلَةُ / كُبْرَى. وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْعَرُوضِيِّينَ: فَاصِلَةُ كُبْرَى ٢١٨

(١) كذا، على إجازة وصف جمع المؤنث السالم بمفرده، كما يوصف جمع غير العاقل بجمع المؤنث السالم. وإلا فالصواب: الصغريات أو الكبريات، والصغر أو الكبر. انظر حاشية الصبان ٣: ٤٨ والصرح ٢: ١٠٣ وتصريف الأسماء والأفعال ص ١٧٠.

(٢) سقطت من م.

(٣) ديوان أبي نواس ص ٧٢ والمغني ص ٤٢٥ وشرح أبياته ٦: ١٧٤-١٧٦. والفواقر: جمع فاقمة. وهي الثغافات تكون على وجه الماء.

(٤) الفرزدق. المغني ص ٤٢٦ وشرح أبياته ٦: ١٧٨ والأماشي ١: ١٦٩ والميني ٤: ٥٧. وأسود العين: اسم جبل. يعني أنهم لثام أبداً أي بنية ذلك الجبل.

وفاصلة صُغْرَى . انتهى المقصود منه .

وإن أضيف اسم التفضيل فإن كان إلى نكرة لزمه الإفراد والتذكير أيضاً . لكن يلزم في المضاف إليه أن يطابق الموصوف - تقول: زيدٌ أفضلُ رجلٍ ، والزيدانِ أفضلُ رجلينِ ، والزيدونَ أفضلُ رجالٍ ، وهندٌ أفضلُ امرأةٍ ، والهندانِ أفضلُ امرأتينِ ، والهنداتُ أفضلُ نساءٍ . وإن كان إلى معرفة فتارة تجب المطابقة وتارة تجوز . فالأول نحو: الناقصُ والأشعُ^(١) أعدلا بني مروانَ ، أي: عادلاهم . والثاني نحو^(٢): «أكابرُ مجرميها» ، «ولتجدنهم أحرصَ الناسِ»^(٣) .

وإذا أردت معرفة الكبرى والصغرى فالكبرى: ما كَانَ الخبرُ فيها جُمْلَةً ، والصغرى: ما كانت خبراً . فجملة «زيدٌ قام أبوه» من «زيد» إلى «أبوه» ، أي: زيدٌ وأبوه وما بينهما ، ونحو: ظننتُ زيدا يقوم أبوه ، جملةٌ كبرى ، لِأَنَّ الخبرَ [وَقَعَ]^(٤) فيها جملةً . وهي كبرى لا غيرٌ ، وذلك أَنَّ «زيد»^(٥) مبتدأ ، وجملة «قام أبوه»

(١) الناقص هو يزيد بن عبد الملك ، سمي الناقص لنقصه أرزاق الجند . والأشع: عمر ابن عبد العزيز ، سمي بذلك لشدة أصابته بضرية دابة .

(٢) الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٣) الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٤) من حاشية م ومن الشرح والتفقيح . والخبران في الجملتين مختلفان ، كما ترى . فهو في الأولى خبر حقيقي ، وفي الثانية مفعول ثانٍ وخبر حُكْمِي ، لأنه كان خبراً للمبتدأ «زيد» قبل دخول «ظننت» عليهما . وكذلك حكم الجملة إذا وقعت خبراً لفعل ناقص أو حرف مشبه بالفعل ، وإذا كانت في موقع المبتدأ أو الفاعل . يعني أنها صغرى . انظر إعراب الجمل ص ٢٥ - ٢٦ .

(٥) في م والشرح: زيدا .

من الفعل والفاعل خَيْرٌ عَنْهُ. والجُمْلَةُ^(١) مِنَ الْفِعْلِ وهو «قام» والفاعل وهو «أبوه»: جُمْلَةُ صُغْرَى، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ خَيْرًا عَنْ «زَيْدٍ». وَهِيَ صُغْرَى لَا خَيْرٌ، وَكَبُرَ الْجُمْلَةُ وَصَغُرَها بِحَسَبِ كَثَرَةِ الْكَلِمَاتِ وَقِلَّتِهَا.

وَقَدْ تَكُونُ الْجُمْلَةُ الْوَاحِدَةُ كُجْرَى وَصُغْرَى بِاعْتِبَارِ مَنْ مُخْتَلِفِينَ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوهُ غُلَامُهُ مُنْطَلِقٌ. فـ «زَيْدٌ»: مُبْتَدَأٌ أَوَّلٌ. وَأَبُوهُ: مُبْتَدَأٌ ثَانٍ.^(٢) وَغُلَامُهُ: مُبْتَدَأٌ ثَالِثٌ. وَمُنْطَلِقٌ: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّالِثِ. وَالْمُبْتَدَأُ الثَّالِثُ الَّذِي هُوَ «غُلَامُهُ» وَخَبَرُهُ الَّذِي هُوَ «منطلق»: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الثَّانِي وَهُوَ «أَبُوهُ». وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنَ «غُلَامُهُ»، لِأَنَّ الْخَبَرَ حَ جَمْلَةٌ لَيْسَتْ عَيْنُ الْمُبْتَدَأِ. وَالْمُبْتَدَأُ الثَّانِي الَّذِي هُوَ «أَبُوهُ» وَخَبَرُهُ الَّذِي هُوَ جَمْلَةٌ «غُلَامُهُ منطلق»: خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ «زَيْدٍ». وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنَ «أَبُوهُ» لِمَا تَقَدَّمَ.

وَالرَّوَابِطُ فِيهَا طَرِيقَانِ:

أَحَدُهُمَا:^(٣) أَنْ يُضَافَ كُلٌّ مِنَ الْمُبْتَدَأَاتِ غَيْرَ الْمُبْتَدَأِ^(٤) الْأَوَّلِ إِلَى ضَمِيرٍ مَتْلُوهُ، وَالْمُبْتَدَأُ الْأَوَّلُ يَبْقَى بِحَالِهِ وَلَا يُضَافُ إِلَيْهِ غَيْرُهُ، كَمَا فِي مِثَالِ الْمُصَنَّفِ. وَعَلَيْهِ فَالْمَعْنَى أَيْ: التَّقْدِيرُ: زَيْدٌ غُلَامٌ أَبِيهِ مُنْطَلِقٌ، لَا غُلَامٌ أَبِي زَيْدٍ مُنْطَلِقٌ، كَمَا زَعَمَهُ الْمُصَنَّفُ فِي «شرح القواعد»،^(٥) لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِخْبَارَ عَنْ «زَيْدٍ» بِأَنَ غُلَامٌ أَبِيهِ مُنْطَلِقٌ، لَا مَجْرَدَ الْإِخْبَارِ عَنْ

(١) فِي م وَالْشَّرْحِ وَالتَّنْقِيحِ: وَجُمْلَةٌ قَامَ أَبُوهُ.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ م: ثَانِي.

(٣) فِي الْأَصْلِ: إِحْدَاهُمَا.

(٤) سَقَطَتْ مِنْ م.

(٥) يَعْنِي كِتَابَ مَوْحِلِ الطَّلَابِ إِلَى قَوَاعِدِ الْإِعْرَابِ. انْظُرْ ص ٣٤ مِنْهُ.

غلام أبي زيد بالانطلاق. فَمِنْ «زَيْد» إِلَى «مُنْطَلِق» أَي: «زَيْدٌ وَمُنْطَلِقٌ» وما بَيْنَهُمَا جُمْلَةٌ كُبْرَى لَا غَيْرَ، لِأَنَّ خَبَرَهَا جُمْلَةٌ، وَجُمْلَةٌ «عَلَامَةٌ مُنْطَلِقٌ» جُمْلَةٌ صُغْرَى لَا غَيْرَ، لِأَنَّهَا وَقَعَتْ خَبَرًا عَنْ مَبْتَدَأٍ وَهُوَ «أَبُوهُ»، وَجُمْلَةٌ «أَبُوهُ عَلَامَةٌ مُنْطَلِقٌ» جُمْلَةٌ كُبْرَى بِاعْتِبَارِ كَوْنِ الْخَبَرِ فِيهَا وَهُوَ «أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» جُمْلَةٌ،^(١) وَصُغْرَى بِاعْتِبَارِ كَوْنِهَا خَبَرًا عَنْ «زَيْد».

وفي المغني: «لَا غَيْرَ» لِحَنْ، وَإِنَّمَا يَقَالُ: لَيْسَ غَيْرُ. وَرَدَّ بَأَنَّ «لَا غَيْرَ» مَسْمُوعٌ. فَقَدْ أورد الشيخ ابن مالك - رحمه الله تعالى - قول الشاعر:^(٢)
جَوَابًا بِهِ تَنْجُو، اعْتَمِدْ، قَوْرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ، لَا غَيْرُ، تُسَالُ
وثاني الطريقين: أن تأتي بالروابط بعد خبر المبتدأ الأخير، وتأتي بها مُرْتَبَةً، فَتُوصِلُ^(٣) كَلًّا بِضَمِيرٍ ما قبله حتَّى المبتدأ الأول، نحو: زَيْدٌ هَذَا الْأَخَوَانِ الزَّيْدُونَ ضَارِبُوهُمَا عِنْدَهَا بِأَذْنِهِ.

والى ذلك أشار بقوله: وَقَسَّ عَلَى ذَلِكَ، أَي: عَلَى ما تَقَدَّمَ فِي الرِّوَابِطِ فِي الطَّرِيقَةِ الْأُولَى، ما تَقَدَّمَ فِيهَا فِي الطَّرِيقَةِ الثَّانِيَةِ، نَحْوُ: زَيْدٌ عَمَرُو بَكْرٌ مُقِيمٌ عِنْدَهُ فِي دَارِهِ. فـ «بَكْرٌ مُقِيمٌ» جُمْلَةٌ وَهِيَ خَبَرٌ عَنْ «عَمَرُو»، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ «عِنْدِهِ»، وَ«عَمَرُو» وَخَبَرُهُ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ خَبَرٌ عَنْ «زَيْد»، وَالرَّابِطُ بَيْنَهُمَا الْهَاءُ مِنْ «دَارِهِ».

(١) م: فيها جملة وهو أبوه منطلق.

(٢) شرح التسهيل ٣: ٢٠٩ وشرح الأشموني ٢: ٢٦٧ والتصريح ٢: ٥٠ والفرائد الجديدة ٦٧: ١ وحاشية الخفري ٢: ١٥ والهمع ١: ٢١٠ والدرر ١: ١٧٧. م: أورد ابن مالك قول الشاعر.

(٣) كذا، على استعمال الفعل بمعنى: نُصَل.

قال المصنّف في «شرح القواعد»: ^(١) «ويتفرّع من هذين الطّريقين ^(٢) ٢١٩ طريقة ^(٣) ثلاثة مُركّبة منهما. وهي أن تجعل بعض الرّوابط مع المبتدأ، وبعضها مع الخبر، نحو: زيدٌ عبده الزّيدون ضاربوهما بإذنه. انتهى.

وقد تُكوّن الجملة لا كُبرى ولا صُغرى لِفقْدِ الشّرطين السّابقين، أي: شرط الكُبرى - وهو كون الخبر جملةً - وشرط الصُغرى. وهو كونها خبراً. نحو: زيدٌ قائمٌ، وقامَ زيدٌ. إذ لا يقال في ذلك: إنّه جملة صُغرى، لأنّها لم تقع خبراً، ولا كُبرى لأنّ خبرها ليس جملة.

وقد يُحتمل أن تكون الجملة كُبرى وآلا تكون كُبرى ولا صُغرى، نحو قوله تعالى ^(٤): «أنا آتيك به». فإنّه يُحتمل أن يكون «آتيك» فعلاً مضارعاً فالجملة كُبرى، وأن يكون اسم فاعل فلا تكون الجملة لا كُبرى ولا صُغرى. ورُجّح الثاني. قال في «المغني»: ^(٥) ويؤكد الثاني أنّ الأصل في الخبر الإفراد.

(١) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٣٤.

(٢) في الأصل و م: «الطّريقتين». والتصويب من موصل الطلاب.

(٣) م: طريق.

(٤) الآية ٣٩ من سورة النمل.

(٥) ص ٤٢٦.

ذِكْرُ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنْ مَحَالِّ الْإِعْرَابِ ، وَالْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنْ مَحَالِّ الْإِعْرَابِ

هذه ترجمة. ^(١) وقد قَدَّمَ الجمل التي لا محلَّ لها من الإعراب ، موافقةً لما في «المغني» ومخالفةً لما في «القواعد» ، مع أنَّ ما فيه الإعراب أشرف ، لمجيء ما لا محلَّ له من الإعراب على الأصل في الجمل - وهو الاستقلال وعدم حلولها محلَّ المفرد - فقال :

الْجُمْلَةُ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنْ الْإِعْرَابِ سَبْعٌ ^(٢)

١- الجملة الأولى : الإِبتدائية أي : المبتدأ بها الكلام ، اسميةٌ كانت أو فعلية . وليس المراد بها المبدوءة بمبتدأ ، كما استعمله المصنّف فيما سبق ، ولا ما يشمل ذلك ، لأنَّ المبدوءة بالمبتدأ قد يكون لها محلٌّ . وحَّ كان الأولى التعبير بالمستأنفة . وهي نوعان : مبتدأ بها الكلام حَقِيقَةً نَحْوُ ^(٣) : «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ» ، أو حُكْمًا نَحْوُ ^(٤) : «إِلَّا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ» .

وفسر البيانيون المُستأنفة بما كانت جواب سُؤال ينشأ عن الكلام السابق ، نحو ^(٥) : «فَقَالُوا : سَلَامًا . قَالَ : سَلَامٌ» . فإنَّ جملة القول الثانية

(١) أي : عنوان . وسقط «قد» من م .

(٢) كرر أكثر هذه الفقرة هنا في م ، مع إشارة إلى الزيادة .

(٣) الآية الأولى من سورة القدر .

(٤) الآية ٦٢ من سورة يونس . وقوله «حُكْمًا» يعني أن جملة «إِنَّ» هي هنا ابتدائية لورودها في أول الكلام ، ولكنها في السورة الكريمة يكون لها حكم آخر . والأولى في الإعراب تمييز الابتدائية - وهي التي تقع في أول الكلام حقيقة - وبين الاستثنائية . وهي التي ترد بعد تمام كلام لا مستأنف غيره . انظر إعراب الجمل ص ٣٦ - ٣٩ .

(٥) الآية ٢٥ من سورة الذاريات .

جواب سؤال^(١) نشأ عن الكلام السابق، تلخيصه: فماذا قال لهم؟ ومن ثم لم تُعطف على الأولى.

٢. الجملة الثانية: الصلة لموصولٍ اسميٍّ أو حرفيٍّ. فالأولى، أي: الصلة لموصولٍ اسميٍّ، نحو قوله تعالى^(٢): ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾. فجُملة «أَنْزَلَ»: صِلَةُ «الَّذِي»، فلا محل لها من الإعراب. وأما الموصول نفسه ففي محلٍّ جرٍّ صفةً للجلالة. والثانية، أي: الصلة لموصولٍ حرفيٍّ، نحو قوله تعالى^(٣): ﴿يَمَّا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾. فجُملة «نَسُوا»: صِلَةُ «مَا» المصدرية.

ويفترق الموصولان، أي: الموصول الاسمي والحرفي، بأن الموصول الاسمي لا يُسبَك مع صِلته بِمصدرٍ، بخلاف الموصول الحرفي. فإنه يُسبَك مع صِلته بِمصدر. وتقديره في المثال: بنسيانهم. وتفترق صِلتاها بأن صِلَةَ الموصول الاسمي تحتاج إلى رابطٍ يربطها بالاسم الموصول، كما تقدّم، وصِلَةُ الموصول الحرفي لا تحتاج إليه، أي: إلى ذلك الرابط، بل لا يصحّ تعلّق الرابط به، إذ لا يعود الضمير إلّا على الأسماء. وبافتراقهما صِلتاها^(٤) تفترقان أيضاً.

ويفترقان أيضاً، من حيث إنه يصحّ أن يُقال في الموصول الحرفي مع صِلته: في محلّ كذا. كالجرّ في المثال المذكور، لأنهما كالكلمة

(١) سلطت من م.

(٢) الآية ١ من سورة الكهف.

(٣) الآية ٢٦ من سورة ص.

(٤) في الأصل: «وافتراق صِلتاها». وفي الأصل و م: «يفترقان». فلعل المراد:

وافتراق صِلتهما يفترقان.

الواحدة. ولا يقال ذلك في الموصول الاسمي، حتى يكونا^(١) في محل جرّ في المثال المذكور، وإن كان مع صلتة كالكلمة الواحدة، لأنّ الموصول الحرفي لا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، بخلاف الاسمي. فإنه معرب محلاً. قال الجمال بن هشام في «المغني»: ^(٢) «وبلغني عن بعضهم أنّه كان يُلقّن أصحابه أن يقولوا: إنّ الموصول، أي: الاسمي، وصلته في محلّ كذا. محتجاً بأنهما ككلمة» ^(٣) واحدة. والحق ما قدّمْتُ لك، أي: ٢٢٠ أنّه لا يقال ذلك. وإنما [يكون] ^(٤) الموصول في محلّ كذا، / والصلة لا محلّ لها، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول. قال تعالى: ^(٥) «رَبَّنَا، ارْزُقْنَا اللَّذِّينَ أَصْلَلْنَا»، وقال الطائي: ^(٦)

❖ فَحَسْبِي، مِنْ ذِي عِنْدِهِمْ، مَا كَفَانِيَا ❖

وقال العُقيلي: ^(٧)

نَحْنُ اللَّذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

انتهى المقصود منه.

(١) يعني: ليكون الاسم الموصول وصلته مثل الموصول الحرفي وصلته. وهذا التعليل داخل في النفي.

(٢) ص ٤٥٧.

(٣) في الأصل و م: كلمة.

(٤) من م.

(٥) الآية ٢٩ من سورة فصلت.

(٦) مضي في الورقة ٧٧.

(٧) أبو حرب الأعمش. النوادر ص ٤٧ - ٤٨ والمغني ص ٤٥٨ وشرح أبياته ٦: ٢٥٣ -

٢٥٥ والمغني ١: ٤٢٦ والدرر ١: ٣٦. والصباح: مفعول مطلق نائب عن مصدر: صبح، للبيان والتوكيد. وأل: عهدة ذهنية.

٣. والجملة الثالثة: الْمُعْتَرِضَةُ بكسر الراء كـ «عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ»^(١)، ويفتحها على أنه من باب الحذف والإيصال.^(٢) وهي الواقعة بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَلَاذِمَيْنِ أي: متطالِبَيْنِ يَطْلُبُ كُلُّ الْآخَرِ، كالمبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، والفعل والمفعول، والشرط وجوابه، والقسم وجوابه، والصفة والموصوف، والصلة والموصول، والتأكيد ومؤكده، و«قد» والفعل.

وهذا عند النحاة، وأما البيانويون فلا يشترطون ذلك، بل يجوزون الاعتراض في آخر الكلام، وكثيراً ما يستعمله الزمخشري بهذا المعنى. فقد جَوَّزَ أن تكون جملة^(٣): «وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ» اعتراضية، أي: ومن حالنا أننا له مخلصون التوحيد. قال في «المغني»: «^(٤) وَزِدْ عَلَيْهِ، أي: على الزمخشري، مثل ذلك مَنْ لَا يَعْرِفُ هَذَا الْعِلْمَ كَأَبِي حَيَّانٍ، تَوْهَمًا مِنْهُ أَنَّهُ لَا اعْتِرَاضَ إِلَّا مَا يَقُولُهُ النَحْوِيُّ. وَهُوَ الْاعْتِرَاضُ بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُتَطَالِبَيْنِ. انتهى.

والفرض من الاعتراض بالجملة إما تقوية الكلام أو تحسينه. ثم إن هذين الشئين اللذين يقع بينهما الاعتراض إما أن يكونا مُفْرَدَيْنِ أو مُفْرَدًا وَجُمْلَةً أو جُمْلَتَيْنِ، سواءً اقْتَرَنَتِ تلك الجملة المعترضة بِوَائٍ الْإِعْتِرَاضِ فِيهِنَّ، أي: [بين]^(٥) المفردين والمفرد والجملة والجملتين، أم لا أي: أم لم تقترن بها.

(١) الأيتان ١٢ من سورة الحاقة و ٧ من سورة القارعة.

(٢) يعني أن الأصل «المعترض بها» ثم حذفت الباء فاستتر الضمير في اسم الفاعل قبله، وأنت هذا للدلالة على ذلك.

(٣) الآية ١٣٣ من سورة البقرة. وانظر الكشف ١: ١٩٤.

(٤) ص ٤٤٦.

(٥) من حاشية م.

فالمُقْتَرَنَةُ أَي: أمثلة المقترنة بالواوِ بأقسامِها الثلاثة، نَحْو: عَلِيٌّ - رضي الله تعالى^(١) عنه وإن لَمْ يَحْمِلِ السَّلَاحَ - شُجَاعٌ. فجُمْلَةٌ «وإن لم يحمل السلاح» جملة معترضة^(٢) بين مفردين وهما المبتدأ والخبر، وهما «عليٌّ وشجاع». وتلك الجملة مقترنة بالواو. ونَحْو قول الشاعر:^(٣)
 إِنَّ الثَّمَانِينَ، وَبُلْغَتْهَا، قَدْ أَحْوَجَتْ سَمِيحِي إِلَى قَرْجُمَانَ
 فَجُمْلَةٌ «وبُلْغَتْهَا»^(٤) جملة دُعائية لا حالية، لأنَّ شرط الحالية أن تكون خبرية، والدعائية إنشائية، وهي مُعْطَرِضَةٌ بَيْنَ اسْمِ «إِنَّ» وهو مفرد الذي هو «الثمانين» - وَخَبَرُهَا وهو جملة: أَحْوَجَتْ. فهي بين مفرد وجملة مقترنة بالواو. ونَحْو قوله تعالى^(٥): «فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا - وَلَنْ تَفْعَلُوا - فَاتَّقُوا النَّارَ». فجُمْلَةٌ «وَلَنْ تَفْعَلُوا»: مُعْطَرِضَةٌ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ: جُمْلَةُ الشَّرْطِ وجملة جَوَابِهِ مقترنة بالواو.

وغيرُ المُقْتَرَنَةِ بالواو، بأقسامِها الثلاثة أَي: [الواقعة]^(٦) بين مفردين

(١) هذه الجملة ليست في م.

(٢) كذا. والجملة المذكورة في محل نصب حال، لأن الواو قبلها للحال والافتزان، كما ذكرنا وذكر الشارح قبل، وإن: حرف زائد للتصميم. والمراد: على كل حال، حمل السلاح أو لم يحمله. والقائلون بشرطية «إن» هذه يقتدرون شرطًا محذوفًا قبلها، تكون جملة ابتدائية في الاعتراض، والشرطية الثانية مع جوابها المحذوف معطوفة عليها. فالواو عندهم حرف عطف. ثم إن جملة «تعالى» هي اعتراضية بين الفعل وفاعله وبين شبه الجملة: عنه.

(٣) عوف بن محلم. المغني ص ٤٣٤ وشرح أبياته ٦: ١٩٩ - ٢٠٢ وحامسة الظرفاء ص ٢٢ والأمالى ١: ٥٠ والدرر ١: ٢٠٧ وشرح التلخيص ٣: ١٨٠.

(٤) كذا هنا وفيما بعد، والصواب عدم ذكر الواو مع الجملة.

(٥) الآية ٢٤ من سورة البقرة.

(٦) من حاشية م.

أو مفرد وجملة أو جملتين، أي: أمثلة ذلك نَحْوُ قوله، تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾. ^(١) فجُمْلَةُ «لَوْ تَعْلَمُونَ»: مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ مُفْرَدَيْنِ - وهما الموصوف وصفته، وهما «قَسَمٌ وَعَظِيمٌ» - غيرُ مقترنة بالواو. ونَحْوُ: الشَّرُّ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ - يَزُولُ. فجُمْلَةُ «إِنْ شَاءَ اللَّهُ»: ^(٢) معترضة بين مفرد وجملة - وهما المبتدأ والخبر، وهما «الشَّرُّ وَيَزُولُ» - غيرُ مقترنة بالواو.

ونَحْوُ قوله تعالى ^(٣): ﴿فَلَا أُقْسِمُ﴾ أي: أُقْسِمُ ^(٤) ﴿بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾، وما بَيْنَهُمَا وهو قوله: ﴿وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾: اعْتِرَاضٌ بِجُمْلَةٍ، في ضمن تلك الجُمْلَةِ اعْتِرَاضٌ بِجُمْلَةٍ - وهي ^(٥) «لَوْ تَعْلَمُونَ» كما تقدّم - وتلك الجُمْلَةُ الَّتِي ضَمَّنَهَا جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ جُمْلَتَيْنِ أَي: جُمْلَةُ الْقَسَمِ - وهي «لَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ» - وجُمْلَةُ جَوَابِهِ - وهي: إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ.

وفي هذا التمثيل نظرٌ، لأن تلك الجُمْلَةَ المُعْتَرِضَةَ الَّتِي هِيَ «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ» مُعْتَرِضَةٌ بِالْوَاوِ. فَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ قَوْلَهُ «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ» اعْتِرَاضٌ بِجُمْلَةٍ، في ضمن هذا الاعتراض بهذه الجُمْلَةَ اعْتِرَاضٌ بِجُمْلَةٍ. وهي: لَوْ تَعْلَمُونَ. فَلَيْسَ اعْتِرَاضًا وَاحِدًا بِجُمْلَتَيْنِ بَيْنَ شَيْئَيْنِ فَقَطْ، كما في قوله - تعالى - في سورة «آل عمران»: ^(٦) ﴿رَبِّ، إِنِّي

(١) الآية ٧٦ من سورة الواقعة.

(٢) يعني الجُمْلَةُ الشرطية كلها مع الجواب المحذوف.

(٣) الآيات ٧٥ - ٧٧ من سورة الواقعة.

(٤) يعني أن لا: حرف زائد لتوكيد القسم.

(٥) م: وهو.

(٦) الآية ٣٦.

٢٢١ وَضَعْتُهَا أُنْثَى - وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتُ، / وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى - وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ، حيث اعترض فيه بجملتين: الأولى الجملة الاسمية وهي «والله أعلم بما وضعت»، والثانية الجملة الفعلية^(١) وهي «وليس الذكر كالأنثى»، بين شيئين فقط - وهما الجملة المعطوفة والمعطوف عليها المصدرتان بـ «إني» - بل هما^(٢) اعتراضان كل منهما بين شيئين مخصوصين مغايرين، للشئيين اللذين بينهما الاعتراض الآخر: الاعتراض الأول بين القَسَم وجوابه، والثاني بين الموصوف والصفة.

وَمِنْ ثَمَّ اعْتَرَضَ فِي «الْمَغْنِي» عَلَى الزَّمَخْشَرِيِّ، فِيمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ مِنْ مَسَاوَاةِ مَا هُنَا لِمَا فِي سُورَةِ «آلِ عِمْرَانَ»، حَيْثُ قَالَ فِي «الْمَغْنِي»: (٣)
 قَالَ الزَّمَخْشَرِيُّ، أَي: فِي سُورَةِ «آلِ عِمْرَانَ»: هُنَا (٤) جَمَلَتَانِ مَعْتَرِضَتَانِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ». انْتَهَى. (٥) وَفِي التَّنْظِيرِ (٦)
 نَظَرٌ، لِأَنَّ الَّذِي فِي الْآيَةِ الشَّرِيفَةِ (٧) الثَّانِيَةِ الَّتِي هِيَ «وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ - لَوْ تَعْلَمُونَ - عَظِيمٌ» اعْتِرَاضَانِ، كُلُّ مَنَّهُمَا بِجُمْلَةٍ، أَي: كُلُّ مَنَّهُمَا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مُخَالَفَيْنِ لِلشَّيْئَيْنِ اللَّذَيْنِ بَيْنَهُمَا الِاعْتِرَاضُ الْآخَرُ، لَا اعْتِرَاضٌ وَاحِدٌ

(١) هذه الجملة معطوفة على الاعتراضية، وليست اعتراضية في صنعة الإعراب.

(٢) يعني ما في الآيات ٥٧ - ٧٧ من سورة الواقعة. والجملة هنا معطوفة على قوله: ليس اعتراضاً واحداً.

(٣) ص ٤٤٠.

(٤) م: إن هنا.

(٥) أي: قول الزمخشري.

(٦) في حاشية الأصل: بمعنى جملة نظيراً.

(٧) سقطت من م.

بجملتين . انتهى . ^(١) أي : بين شيئين فقط ، وهما المعطوف والمعطوف عليه .

وبهذا يُعلم ما في كلام المصنّف في «شرح القواعد» ^(٢) وقد مثل فيه لبقية ما قدّمناه أنّه يقع فيه الاعتراض . فراجعهُ .

٤- الجملة الرابعة: الْمُفْسَّرَةُ لِغَيْرِ ضَمِيرِ الشَّانِ، لَأَنَّهَا الْفَضْلَةُ الْكَاشِفَةُ لِحَقِيقَةِ مَا تَلِيهِ، وَهِيَ لَا مَحَلَّ لَهَا مُطْلَقًا، أَي: سَوَاءٌ كَانَ لِمَا تُفْسَّرُهُ حَظٌّ، أَي: مَحَلٌّ، مِنْ الْإِعْرَابِ أَمْ لَا .

فَالأَوَّلَى أَي: الْمَفْسُورَةُ لِمَا لَهُ حَظٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ، خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ ^(٣) أَي: لَا [ابْنَ] ^(٤) بَيْنَ ابْنَيْنِ . فَشَانَ عِيسَى كَشَانَ آدَمَ مِنْ حَيْثُ الْخُرُوجُ عَنْ مُسْتَمَرِّ الْعَادَةِ، مِنَ التَّوَلَّدِ ^(٥) بَيْنَ أَبٍ وَأُمٍّ، لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ خُلِقَ مِنْ تُرَابٍ، كَمَا يَعْطِينَا ظَاهِرُ اللَّفْظِ .

وَفِي «الْكَشَافِ» أَنَّ هَذَا مِنْ تَشْبِيهِ الْغَرِيبِ بِالْأَغْرَبِ، لِأَنَّ الْوُجُودَ مِنْ غَيْرِ أَبٍ وَأُمٍّ أَغْرَبُ وَأَخْرَقُ لِلْعَادَةِ مِنَ الْوُجُودِ مِنْ غَيْرِ أَبٍ . وَذَلِكَ أَقْطَعُ لِلْخُصْمِ وَأَحْسَمُ لِمَادَّةِ شُبْهَتِهِ، إِذَا نَظَرَ فِيْمَا هُوَ أَغْرَبُ مِمَّا اسْتَغْرَبَ . فَجُمْلَةُ «خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ» أَي: مَعَ مَا بَعْدَهَا: تَفْسِيرٌ لِمِ «مَثَلِ» الْمَجْرُورِ بِالْكَافِ .

(١) يعني قول ابن هشام .

(٢) موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ص ٥٥ - ٦٠ .

(٣) الآية ٥٩ من سورة آل عمران .

(٤) من م، وفيها: أب .

(٥) م: المتولد .

والثانية أي: المفسرة لما لا حظ له من الإعراب نحو قولك: زيداً
ضربتُهُ. فجُمِلَةُ «ضربتُهُ»: مفسرة لجُمِلَةِ مُقدَّرة - وهي «ضربتُ». وتلك
المُقدَّرة^(١) لا محلَّ لها من الإعراب، لأنها ابتدائية، أي: مستأنفة.^(٢)

وقصَّل أبو علي السَّلوِيْنُ، بفتح المعجمة واللام أو بضم اللام
- وهو بلغة الأندلس: الأبيض الأشقر^(٣) - فقال: التحقيق أنَّ الجملة إن
فسَّرت ما لا محلَّ له، كما تقدَّم في المثال الثاني، فلا محلَّ لها لأنها تابعة
لما تفسره في عدم إعرابه،^(٤) ولأَنَّ بَانَ فسَّرت ما له محل، كما تقدَّم في
المثال الأول، فهيَّ لها محلَّ لأنها تابعة لما تُفسَّره في إعرابه.

وانتَفَقَ الجَمِيعُ من النِّحَاةِ عَلَى أَنَّ المُفسَّرةَ لِضَمِيرِ الشَّانِ لَهَا مَحَلٌّ
مِنَ الإِعْرَابِ، لأنها خبر. ففي نحو: «إِنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ»: في مَحَلٍّ رَفَعَ عَلَى
الْخَبَرِيَّةِ لِـ «إِنَّ»، وفي نحو: «كَانَ هُوَ زَيْدٌ قَائِمٌ»: في مَحَلٍّ نَصَبٍ
عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِـ «كَانَ».

وَمِنْ ثَمَّ اسْتِثْنَاهَا الْمُصَنِّفُ، واحترزنا عنها في التعريف بقولنا:
«الفضلة»، لأنها^(٥) كما علمتْ عَمْدَةٌ. وقولنا: «الكاشفة لحقيقة ما
تليه» يُخْرِجُ صِلَةَ الْمُوصُولِ. فإنَّها وإن كانت كاشفة للموصول لكن لا
تكشف حقيقته، بل تُشِيرُ إليها بحال من أحوالها.

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: الجملة.

(٢) الاستثنائية هي غير الابتدائية، كما ذكرنا في الورقة ٢١٩.

(٣) م: الأشقر الأبيض.

(٤) كررت بقية الفقرة في م سهواً.

(٥) سقط «نحو» من م. والمراد بالجمليتين المذكورتين هو الاسميَّان اللتان بعد الضميرين.

(٦) يعني المفسرة لضمير الشأن. والعبارة الأخيرة من الفقرة لا وجه لها في العربية.

انظر ص ٦٦٦ و ٤٣١- ٤٣٢.

وفي «المغني» أن^(١) المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير كما في الأمثلة المتقدمة، ومقرونة بـ «أي» كقوله: ^(٢)
 * وَتَرَمَيْتَنِي بِالطَّرْفِ، أَي: أَنْتَ مُذْنِبٌ *
 ومقرونة بـ «أن» نحو^(٣): ﴿فَاوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعْ الْقُلُوكَ﴾، إذا لم تقدّر الباء قبل «أن».

٥ - الجملة الغامضة: الواقعة/ جَوَابًا لِلْقَسَمِ أَي: لفعله، سواءً ذُكِرَ ٢٢٢
 فعله وحرفه، أم لا بل ذكر حرفه فقط، أو لم يذكر واحد منهما.
 فالأولى نَحْوُ قولك: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ، إِنَّ الصَّلَاحَ خَيْرٌ مِنْ إِقَامَةِ الشُّرُورِ
 والفتن^(٤) الواقعة في هذا الزمن. يعني زمن تأليف هذا الكتاب. وهو زمن
 السَّلاطَانِ الْمَلِكِ النَّاصِرِ أَبِي السَّمَاعَاتِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمَرْحُومِ السَّلاطَانِ
 قَائِنْبَايَ، كما تقدّم. فجملة «إِنَّ الصَّلَاحَ خَيْرٌ»: جواب لفعل القسم.
 والثانية نَحْوُ قوله، تعالى^(٥): ﴿حَمِّ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ، إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾.
 فجملة «إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ»: جَوَابُ «وَالْكِتَابِ» أَي: للفعْلِ الْمُتَعَلِّقِ بِهِ الَّذِي هُوَ

(١) سقطت من م.

(٢) صدر بيت حجه:

وَقَلْبِي تَنِي، لَكِنْ لِسَانِي لَا أَقْلِي

المغني ص ٨٠ و ٤٤٧ و شرح أبياته ٢: ١٤١ - ١٤٦ و شرح الفصل ٨: ١٤٠
 والدرر ٢: ٨٧ والغزاة ٤: ٤٩٠. والطرف: العين. وقلبي: بنفس. ولكن أي:
 لكن أنا، مع التخفيف بالحذفين والإدغام.

(٣) الآية ٢٧ من سورة المؤمنون.

(٤) في الأصل: الشر والفتن.

(٥) الآيات ١ - ٣ من سورة الدخان.

«أَقْسِمُ»، لَأَنَّ فِعْلَ الْقَسَمِ كَمَا عَلِمْتَ لَا يُجَامَعُ الرَّوْ. وَالثَّالِثَةُ نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى ^(١): ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ، لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾.

٦- الْجُمْلَةُ السَّادِسَةُ: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لِفِعْلِ شَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ كَ «إِذَا» وَأَخَوَاتِهَا، أَي: نَظَائِرُهَا فِي إِفَادَةِ الشَّرْطِيَّةِ مِنْ غَيْرِ جَزْمٍ - وَهِيَ «لَوْ» وَلَوْ لَا «الشَّرْطِيَّتَانِ» وَ«كَيْفَ» عَلَى مَا تَقَدَّمَ فِيهَا - مُطْلَقًا، أَي: سَوَاءٌ اقْتَرَنَ الْجَوَابُ بِالْفَاءِ أَوْ «إِذَا» الْفَجَائِيَّةِ أَوْ لَا، أَوْ وَاقِعَةً ^(٢) جَوَابًا لِفِعْلِ شَرْطٍ جَازِمٍ كَ «إِنْ» وَأَخَوَاتِهَا، أَي: نَظَائِرُهَا فِي إِفَادَةِ الشَّرْطِيَّةِ وَالْجَزْمِ لِلْفَعْلَيْنِ، وَلَمْ يَقْتَرِنْ الْجَوَابُ بِالْفَاءِ وَلَا بِ «إِذَا» الْفَجَائِيَّةِ.

مِثَالُ الْأَوَّلَى، أَي: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لَشَرْطٍ غَيْرِ جَازِمٍ، نَحْوُ قَوْلِكَ: إِذَا جَاءَ زَيْدٌ فَأَكْرَمْتُهُ - فِجْمَلُهُ «أَكْرَمْتُهُ»: جَوَابُ «إِذَا» مُقْتَرِنَةٌ تِلْكَ الْجُمْلَةُ بِالْفَاءِ - وَنَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٣): ﴿إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ - فِجْمَلُهُ «أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ»: جَوَابُ «إِذَا» مُقْتَرِنَةٌ بِ «إِذَا» الْفَجَائِيَّةِ - وَنَحْوُ: إِذَا جَاءَ ^(٤) زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ. فِجْمَلُهُ «أَكْرَمْتُهُ»: جَوَابُ «إِذَا» غَيْرَ مُقْتَرِنَةٍ بِالْفَاءِ، وَلَا بِ «إِذَا» الْفَجَائِيَّةِ.

وَمِثَالُ الثَّانِيَّةِ، أَي: الْوَاقِعَةُ جَوَابًا لَشَرْطٍ جَازِمٍ، نَحْوُ: إِنْ جَاءَ زَيْدٌ أَكْرَمْتُهُ. فِجْمَلُهُ «أَكْرَمْتُهُ»: جَوَابُ «إِنْ» الشَّرْطِيَّةِ، أَي: جَوَابُ فِعْلِهَا غَيْرَ مُقْتَرِنَةٍ تِلْكَ الْجُمْلَةُ بِالْفَاءِ، وَلَا بِ «إِذَا» الْفَجَائِيَّةِ.

(١) الآية ٨٤ من سورة البقرة.

(٢) كذا بالمعطف على «الواقعة» في أول الفقرة.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الروم.

(٤) م: جاعك.

وتقديرنا المضاف في كلامه . وهو لفظ «فعل» . متعين لأن ظاهر صنيعه أن المراد بالشرط الأداة ، لوصفه بكونه جازماً وغير جازم . ومن المعلوم أن الشرط بمعنى الأداة لا جواب له ، إلا أن يُجعل في كلامه استخدام ، بأن يراد بالشرط فعل الشرط ، وبالقسمير في قوله «جازم وغير جازم» الشرط بمعنى الأداة . والعزم محكوم به لمحل الفعل وحده ، في الشرط والجواب ، لا للجملة بأسرها .

٧- الجملة السابعة: التابئة لما لا محل له من الإعراب، نحو: قام زيد وقعد عمرو. فجملة «قعد عمرو»: معطوفة على جملة: قام زيد، وجملة قام زيد: ابتدائية،^(١) أي: مبتدأ بها الكلام، أي: مستأنفة لا محل لها من الإعراب. فكذلك ما عطفت عليها. وهي جملة «قعد عمرو»: لا محل لها من الإعراب.

فإن جعلت الواو للحال، لا للعطف، كانت الجملة في محل نصب على الحال من «زيد»، وكانت «قد» مقدرة. قال ابن جماعة: ويرجح الأول أن الأصل في الواو كونها عاطفة. هذا ما يتعلق بالجملة التي لا محل لها من الإعراب.

[الجملة التي لها محل]

وأما الجملة التي لها محل من الإعراب فلا يخفى أنها سبع أيضاً. هو مصدر: أض، إذا رجع. يقال: أض أيضاً، إذا رجع رجوعاً، أي:

(١) في الأصل: على جملة قام زيد وهي ابتدائية.

رَجَعَ المصنّف^(١) إِلَى تَعْدَادِ مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنْ مَحَالِّ^(٢) الإِعْرَابِ، بَعْدَ تَعْدَادِ مَوَاضِعِ اسْتِعْمَالِ الْجُمْلَةِ الَّتِي لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ.

١- الْجُمْلَةُ الْأُولَى: الْوَاقِعَةُ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ^(٣)، فِي الْحَالِ أَوْ فِي الْأَصْلِ، أَيْ: لَمْ يُنْسَخْ أَوْ نُسَخَ. فَالْأُولَى أَيْ: الْوَاقِعَةُ خَبَرًا لِمَبْتَدَأٍ لَمْ يُنْسَخْ، نَحْوُ: زَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ - فَجُمْلَةُ «أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ: خَبَرُ «زَيْدٍ»، وَالرَّابِطُ الْهَاءُ مِنْ «أَبُوهُ»، وَمَحَلُّهَا الرِّفْعُ، وَهُوَ خَبَرٌ غَيْرُ مَنْسُوخٍ ٢٢٣. [وَالْجُمْلَةُ]^(٤) الثَّانِيَةُ، / أَيْ: الْوَاقِعَةُ خَبَرٌ [مَبْتَدَأٌ] مَنْسُوخٌ، نَحْوُ: كَانَ زَيْدٌ أَبُوهُ قَائِمٌ. فَجُمْلَةُ «أَبُوهُ قَائِمٌ» مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ: خَبَرُ «كَانَ» مَحَلُّهَا النِّصْبُ، وَهُوَ خَبَرٌ مَنْسُوخٌ.

٢- الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ: الْوَاقِعَةُ حَالًا مُرْتَبِطَةً بِالْوَاوِ فَقَطْ، أَوْ بِالضَّمِيرِ فَقَطْ، أَوْ بِالْوَاوِ وَالضَّمِيرِ مَعًا. فَالْأُولَى، أَيْ: الْمَقْتَرَنَةُ بِالْوَاوِ فَقَطْ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ - فَجُمْلَةُ «وَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ»^(٥) مِنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ: مَحَلُّهَا النِّصْبُ عَلَى الْحَالِ مِنْ «زَيْدٍ» الَّذِي هُوَ فَاعِلٌ: جَاءَ -

(١) كذا. والظاهر أن الألف من هنا هو للعدد «سبع». فأيضًا: مفعول مطلق نائب عن مصدر المصدر «سبع»، أَيْ: سَبْعٌ سَبْعًا أَيْضًا. حذف الموصوف فنابت الصفة عنه. ولا حاجة إلى تقدير جملة في إعراب: أَيْضًا. وعلى غرار هذا يجب إعراب «أَيْضًا» في عبارات العلماء.

(٢) سقطت من م.

(٣) م: خبر مبتدأ.

(٤) من م.

(٥) كذا، بإقحام الواو في الجملة، خلافًا لما سيلي في الجملة الثالثة.

والثانية، أي: المقترنة بالضمير فقط، نحو: جاء زيدٌ يده على رأسه - فجُملة «يدُه على رأسه» من المبتدأ والخبر: في محلِّ نصبٍ على الحالِ من «زيد» الذي هو فاعل: جاء - والثالثة، أي: المقترنة بالواو والضمير معاً، نحو قولهِ تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ أي: تنظر ﴿إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ، وَهُمْ أُلُوفٌ﴾^(١)؟ قيل: سبعون ألفاً. فجُملة «هُمْ أُلُوفٌ» من المبتدأ والخبر في محلِّ نصبٍ على الحالِ من الواو في «خَرَجُوا» التي هي فاعل^(٢).

٣. الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً للقولِ الخالصِ ذلك القولِ من معنى الظنِّ، أي: المحكية بالقول المذكور، نحو^(٣): ﴿قَالَ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾. فجُملة «إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ» من اسم «إِنَّ» وخبرها: محلُّها النصبُ على المفعولية للقولِ^(٤)، أي: على أنها مفعول به. وقيل: مفعول مطلق مبين للنوع، لأنها دالة على نوع مخصوص. وردَّه في «المغني». ولا يكون محلُّها النصب إلا إذا لم تنب عن الفاعل، نحو^(٥): ﴿ثُمَّ يُقَالُ: هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ﴾.

(١) الآية ٢٤٣ من سورة البقرة. وزاد هنا في م: حَذَرَ الْقَوْتِ.

(٢) في الأصل: فاعله.

(٣) الآية ٣٠ من سورة مريم.

(٤) هذا هو الظاهر. ولو رجعت إلى سياق الجملة في الآية الكريمة تبين لك أنها ابتدائية في القول، والمفعول به للقول على الحكاية هو كلام مطول، آخره نهاية الآية ٣٣. ولولنا هذا خلاف لابن هشام ومن تابعوه، في الزعم أن الآية الأولى من القول هي دائماً في محل نصب، ثم حاروا في إعراب جمل بقية القول.

(٥) الآية ١٧ من سورة المطففين. والصواب أن ما هو في محل رفع نائب فاعل القول كله، وجملة هذا الذي: ابتدائية في القول. والرفع بالنباة هنا أيضاً على الحكاية.

وكما تقع الجملة مفعولاً به في باب الحكاية بالقول، تقع مفعولاً به في باب «ظَنَّ وأَعْلَمَ»، على أنها مفعول ثانٍ لـ «ظَنَّ» وثالث لـ «أَعْلَمَ»، وفي باب التعليق للفعل القلبي. وَمِنْ ثَمَّ أَطْلُقُ فِي «الْمَغْنِيِّ»، فقال: الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً.

فَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ بِمَعْنَى الظَّنِّ فَإِنَّهُ لَا يَعْمَلُ شَيْئًا فِي مَحَلِّ الْجُمْلَةِ، وَإِنَّمَا يَعْمَلُ فِي مُفْرَدَاتِهَا. نَحْوُ: أَتَقُولُ زَيْدًا عَالِمًا؟ أَي: أَتُظَنُّ؟ ذ «زَيْدًا»: (١) مفعول أول، وعالمًا: مفعول ثانٍ. (٢)

وتقع (٣) الجملة أيضًا مفعولاً، إذا كانت محكية لمرادف القول. وهو نوعان: ما معه حرف التفسير، كقول الشاعر المتقدم: (٤)

* وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ، أَي: أَنْتَ مُذِيبٌ *

وما ليس معه حرف التفسير، نَحْوُ: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ: يَا بَنِيَّ، إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾. (٥)

٤- الجملة الرابعة: المضاف إليها اسم زمانٍ أو اسم مكانٍ. فالأولى، أَي: المضاف إليها اسم زمان، نَحْوُ: (٦) ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ﴾. فجُمْلَةٌ «جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ»: مَحَلُّهَا الْجَرْ بِإِضَافَةٍ «إِذَا» إِلَيْهَا. والثانية، أَي:

(١) م: فزید.

(٢) في الأصل وم: ثاني.

(٣) سقطت هذه الفقرة من م.

(٤) مضى في ص ٨٢١.

(٥) الآية ١٣٢ من سورة البقرة. وقول إبراهيم - عليه السلام - كله في محل نصب مفعول به على الحكاية للفعل: وصى. وجملة النداء فعلية ابتدائية في القول.

(٦) الآية الأولى من سورة النصر.

المضاف إليها اسم مكان، نحو: «الله أعلم حيث يجعل رسالته»^(١).
فجُملة «يجعل رسالته» من الفعل والفاعل: محلّها الجرّ بإضافة
«حيث» إليها.

٥ - الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لفعل شرطٍ جازم، وهو أي:
ذلك الشرط الجازم «إن» الشرطيّة وأخواتها، إذا كانت تلك الجملة
الواقعة جواباً مقترنة بالفاء، أو بـ «إذا» الفجائية.

مثال الأولى، وهي المقرّونة بالفاء، نحو قوله تعالى^(٢): «وما
تفعلوا، من خير، فإن الله به عليم». فجُملة «فإن»^(٣) الله به عليم:
محلّها الجرّم لأنها جواب «ما» الشرطيّة.

ومثال الثانية، هي المقرّونة بـ «إذا» الفجائية، نحو قوله تعالى^(٤):
«وإن تُصِيبهم سبّةٌ، بما قدّمت أيديهم، إذا هم يفتنون». فجُملة
«إذا»^(٥) هم يفتنون: محلّها الجرّم لأنها جواب «إن» الشرطيّة. وفي
«المنهي» أن «إذا» في هذه الآية نائبة عن الفاء.

بخلاف ما إذا كان الشرط هَيَر جازم، أو جازماً ولم تفتّر^(٦)
بالفاء ولا بـ «إذا» الفجائية. فإنّ الجُملة الواقعة في جوابه لا محلّ لها
من الإعراب، كما تقدّم في الكلام على الجمل التي لا محلّ لها. / ٢٢٤

(١) الآية ١٢٤ من سورة الأنعام. وجمع الرسالة قراءة.

(٢) الآية ٢١٥ من سورة البقرة.

(٣) كذا، بإقحام الفاء الرابطة في الجملة.

(٤) الآية ٣٦ من سورة الروم.

(٥) كذا، بإقحام «إذا» الرابطة في الجملة.

(٦) أي: الجملة المذكورة قبل.

والسِرُّ في ذلك أَنَّ الفاء و«إذا» الفجائية يهَيِّئَانِ الجملة لربطها بالأداة. فإذا خَلَّتِ الجملة عنهما^(١) توجَّهَتِ الأداة بنفسها للفعل فتجزمه، لأنَّه المطلوب بالأداة لا الجملة.

٦- الجملة السادسة: التَّابِعَةُ لِمُفْرَدٍ. فَإِنَّ مَحَلَّهَا تَابِعٌ لِذَلِكَ الْمُفْرَدِ فِي إِعْرَابِهِ، مِنْ رَفْعٍ وَنَصْبٍ وَجَزٍّ. فَالرَّفْعُ نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(٢): «مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ، لَا بَيْعَ فِيهِ» - فِجْمَلَةُ «لَا بَيْعَ فِيهِ» مِنْ اسْمِ «لَا» وَخَبَرُهَا: مَحَلُّهَا الرَّفْعُ، لِأَنَّهَا نَعَتْ لِـ «يَوْمٍ» الْوَاقِعِ فَاعِلًا لِـ «يَأْتِي» - وَالنَّصْبُ نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(٣): «وَاتَّقُوا يَوْمًا، تُرْجَعُونَ فِيهِ» - فِجْمَلَةُ «تُرْجَعُونَ فِيهِ» مِنْ الْفِعْلِ وَفَاعِلُهُ: مَحَلُّهَا النَّصْبُ، لِأَنَّهَا نَعَتْ لِـ «يَوْمٍ»^(٤) الْوَاقِعِ مَفْعُولًا لِـ «اتَّقُوا» - وَالْجَزُّ نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(٥): «لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ». فِجْمَلَةُ «لَا رَيْبَ فِيهِ» مِنْ اسْمِ «لَا» وَخَبَرُهَا: مَحَلُّهَا الْجَزُّ، لِأَنَّهَا نَعَتْ لِـ «يَوْمٍ»، وَيَوْمٌ: مَجْرُورٌ بِاللَّامِ.

٧- الجملة السابعة: التَّابِعَةُ لِجْمَلَةٍ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ. قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ»^(٦) وَيَقَعُ ذَلِكَ فِي بَابِي النَّسْقِ وَالْبَدَلِ خَاصَّةً. وَاعْتَرَضَ هَذَا الْحَصْرُ، بِأَنَّ قَوْلَكَ: «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ قَامَ أَبُوهُ»^(٧) فِيهِ الْجُمْلَةُ الثَّانِيَةُ فِي

(١) فِي الْأَصْلِ وَ م: عَنْهَا.

(٢) الْآيَتَانِ: ٢٥٤ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَ ٣١ مِنْ سُورَةِ إِبْرَاهِيمَ.

(٣) الْآيَةُ ٢٨١ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ.

(٤) فِي الشَّرْحِ وَالتَّنْقِيحِ: يَوْمًا.

(٥) الْآيَتَانِ ٥ وَ ٩٢ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ.

(٦) ص ٤٧٦.

(٧) م: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ.

محل رفع، على أنها تأكيد^(١) لجملة الخبر، فهي جملة تابعة لجملة لها محلّ، وليست في واحد من البابين.

فالمعطوفة نَسَقًا نَحْوُ: زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ وَقَعَدَ أَخُوهُ. فجملة «قَعَدَ أَخُوهُ» من الفعل والفاعل: مَعْلُومُ الرَّفْعِ، إن كانت معطوفة على [الجملة]^(٢) الفعليّة الصّغرى، أي: الواقعة خبرًا عن «زَيْد» الذي هو المبتدأ. وهي جملة: قَامَ أَبُوهُ. فإن كانت معطوفة على الجملة الكبرى بأسرها، أي: جميعها - وهي «زَيْد قَامَ أَبُوهُ»^(٣) - فإنها لا محلّ لها من الإعراب، لأنها معطوفة على جملة ابتدائية، أي: مستأنفة.

والأوّل^(٤) من هذين الوجهين أولى لأن فيه عطف جملة فعلية على مثلها، ومن المعلوم أنّ تناسُبَ الجُمْلَتَيْنِ الْمُتَعَاظِفَتَيْنِ أَوْلَى مِنْ تَعَالُفِهِمَا، اللازم على الثاني. وهو عطف جملة فعلية على جملة اسمية.

والواقعة بدلًا، وشرطها أن تكون أوفى بتأدية المعنى المراد من الأولى، كقول الشاعر:^(٥)

❦ أَقُولُ لَهُ: ارْحَلْ، لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ❦

(١) بل التأكيد اللفظي هو كالحرف لا يكون له محل من الإعراب. انظر إعراب الجمل

ص ١٢٦ - ١٢٨ و ٢٦٢ - ٢٦٤.

(٢) من ٢.

(٣) زاد هنا في م: أي.

(٤) في الأصل: «فالأول». وانظر الشرح والتنقيح.

(٥) صدر بيت عجزه:

وَلَا فُكْرُنْ، فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ، مُسْلِمًا

المعنى ص ٤٧٦ وشرح أبياته ٦: ٣٠٠ - ٣٠١ والتصريح ٢: ١٦٢ والعيني ٤: ٢٠٠.

فإنَّ الجملة الثانية أوفى بتأدية المعنى المراد - وهو^(١) إظهار الكراهة لإقامته عندهم - من الجملة الأولى. فإنَّ الثانية تدلُّ على ذلك بالمطابقة، والأولى تدلُّ عليه بالالتزام. كذا في «المغني».

ومثل له أيضاً بقوله، تعالى^(٢): ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي أُمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ، أُمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَينَ، وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾، ونظَّر في ذلك الدماميني، واعتذر عنه بما فيه نظر أيضاً.^(٣)

[ضابط إعراب الجمل]:

ثم ذكر ضابطاً للجملة التي لها محلٌّ من الإعراب، والجملة التي لا محلَّ لها من الإعراب، في الأغلب، فقال: والضابط - وهو أمر كليّ ينطبق^(١) على جزئيات الجمل^(٢) التي لها محلٌّ من الإعراب - في الأغلب هو أن كلَّ جملَةٍ وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ، بِحَسَبِ مَا يَسْتَحِقُّ ذَلِكَ الْمُفْرَدُ مِنَ الإِعْرَابِ، وَكُلَّ جُمْلَةٍ لَا تَقَعُ مَوْقِعَ الْمُفْرَدِ لَا مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ.

وَمِنْ غَيْرِ الْأَغْلَبِ فِيهِمَا، أَيِ فِي الْأَوَّلِ وَالثَّانِي: الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْفَاءِ أَوْ بَعْدَ «إِذَا» الْفُجَائِيَّةِ، إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الْجُمْلَةُ جَوَابًا لِفِعْلٍ

(١) سقطت الواو الأولى من م.

(٢) الآية ١٣٣ من سورة الشعراء.

(٣) يعني أن جملة «أمدكم» الأولى صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، فالبذل منها لا محل له أيضاً. والشاهد بخلاف الموضوع. والاعتذار لذلك أن الشاهد على كون الثانية أوفى من الأولى. انظر حاشية الدسوقي ٢: ٨٠.

(٤) م: منطبق.

(٥) هذا هو الصواب. وفي الأصل: «الكلمة». وسقط «الكلمة» ... الإعراب» من م.

شَرْطٌ جَازِمٌ. فَإِنَّهَا، أَي: تِلْكَ الْجُمْلَةُ، لَا تَقَعُ مَوْقِعَ مُفْرَدٍ يَقْبَلُ الْجَزْمَ أَصْلًا، لَا لَفْظًا وَلَا مَحَلًّا، لِأَنَّ «إِذَا» الْفَجَائِيَّةَ مُخْتَصَّةً بِالْجُمْلِ الْأَسْمِيَّةِ، وَالْفَاءُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى مَا لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ شَرْطًا. فَكَانَ يَتَّبِعِي الْآ لَا يَكُونُ لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الْإِعْرَابِ، مَعَ أَنَّ مَحَلَّهَا مِنَ الْإِعْرَابِ الْجَزْمُ، كَمَا تَقَدَّمَ. وَلَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا إِنَّمَا هُوَ مِنْ غَيْرِ الْأَغْلَبِ فِي الثَّانِي، لَا فِي الْأَوَّلِ أَيْضًا.

[الجملة بعد المعرفة والنكرة]:

ثم ذكر حكم الجملة الخبرية، بعد المعرفة أو بعد النكرة، بقوله: حُكْمُ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ - وهي المحتملة للتصديق والتكذيب، مع قطع النظر عن قائلها/ وعن سائر الخصوصيات - الْمَحْضَةُ أَي: الْمُتَمَحَّضَةُ ٢٢٥ للخبرية، أَي: الْخَالِيَةِ عَنْ شَائِبَةِ الْإِنْشَاءِ - وهي الخبرية لفظًا ومعنى - الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالنُّكِرَاتِ - هذه ترجمة. ^(١)

إِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ الْمَذْكُورَةُ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ، أَي: مُتَمَحَّضَةٍ لِلتَّعْرِيفِ، أَي: خَالِيَةٍ عَنْ شَائِبَةِ التَّنْكِيرِ - وهي المعرفة لفظًا ومعنى، ومنها النكرة المخصوصة كما يدلّ عليه كلامه - فَهِيَ أَي: تِلْكَ الْجُمْلَةُ حَالٌ مِنْ تِلْكَ الْمَعْرِفَةِ، حَيْثُ لَا مَانِعَ يَمْنَعُ مِنْ ذَلِكَ.

وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ، تَعَالَى ^(٢): «وَجَاؤُوا آبَاهُمْ هِشَاءً»، أَي: بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ، وَقِيلَ: آخِرَ اللَّيْلِ، «يَكُونُ». فَجُمْلَةُ «يَكُونُ»: حَالٌ مِنَ الْوَاوِ فِي «جَاؤُوا»، أَي: جَاؤُوا بَاكِينَ، أَي: مُتَبَاكِينَ.

(١) أَي: عنوان.

(٢) الآية ١٦ من سورة يوسف.

فإن منع من وقوعها حالاً مانعٌ، بأن صُدِّرت تلك الجملة بدليل استقبال كالتَّسِين و«لن»، لم تكن حالاً نحو: زارني زيدٌ - سأكافئه - ولن أنسى^(١) له ذلك، للتَّنَافِي.

وَإِذَا وَقَعَتِ الْجُمْلَةُ بَعْدَ نَكْرَةٍ مَحْضَةٍ، أَي: متمخضة للتَّنْكِير، أَي: خالية عن شائبة التعريف - وهي النكرة لفظاً ومعنى، أَي: [الَّتِي]^(٢) لَمْ تُخَصَّصْ بِشَيْءٍ مِنَ الْمُخَصَّصَاتِ - فِيهِ أَي: تلك الجملة نَعَتْ لِيَتْلَكَ النُّكْرَةَ. نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٣): «لَيَوْمٍ لَا رَبَّ فِيهِ». فَجُمْلَةُ «لَا رَبَّ فِيهِ» مِنْ اسْمِ «لَا» وَخَبَرُهَا: نَعَتْ لِيَوْمٍ، كَمَا تَقَدَّمَ^(٤).

فإن منع من وقوعها نعتاً مانعٌ لم تكن نعتاً، نحو قَوْلِهِ تَعَالَى^(٥): «أَوِ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ، وَهِيَ خَاوِيَةٌ، عَلَى عُرُوشِهَا»، لَأَنَّ الْوَائِ لَا يُعْتَرِضُ بِهَا بَيْنَ الصِّفَةِ وَمَوْصُوفِهَا، خِلَافًا لِابْنِ جَنِّي، وَإِنْ تَبِعَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ فَقَالَ، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى^(٦): «وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا

(١) يعني أن التقدير: زارني ولن أنسى. قلت: ويجوز أن تكون جملة «سأكافئه»: حالاً مقدّرة عن الفاعل قبلها أو المفعول به، أَي: مقدّراً مكافأته. انظر الفصل في تفسير القرآن الكريم ص ١٦٠٤.

(٢) من م. وانظر الشرح والتفحيم.

(٣) الآية ٩ و ٢٥ من سورة آل عمران. و «قوله تعالى» ليس في م.

(٤) انظر الورقة ٢٢٤.

(٥) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة. والخواية: الخالية. والعروش: جمع عرش. وهو السقف وما هيئ ليُستظل به.

(٦) الآية ٤ من سورة الحجر. وانظر الكشاف ٢: ٥٧٠. وقول الزمخشري منقول من الدر المصون ٢: ٥٥٨، بخلاف لعبارة الكشاف.

كِتَابٌ مَعْلُومٌ»: إِنَّ جُمْلَةً «ولها»^(١) كتاب: صفة «قرية». قال: وتوسّطتِ
الواو إيداناً بالصاق الصّفة بالموصوف. انتهى.

وَح تكون جُمْلَةً «وهي»^(٢) خاوية: حالاً^(٣) من «قرية»، لوصفها^(٤) بقوله
«على عروشها» أي: ساقطة على عروشها. قُتِمتِ الحال على تلك
الصّفة. وأما جملة «يُرْجى لكلّ عظيم» من قولهم في نداء الباري: «يا
عَظِيمًا يُرْجى لِكُلِّ عَظِيمٍ» فقد تقدّم عن الجمال بن هشام أنّها حال لا
صفة، لأنّ «عظيماً» معرفة محضة لأنّه منادى مقصود.^(٥)

وَمَنْ ادّعى أنّها صفة كالشيخ ابن مالك لا يتخلّص من ذلك،
لكونه قدّرها صفة قبل النداء كما قد سبق لبعض الأفهام، لأنّ ذلك
إنّما هو مُصَحِّحٌ للنصب، لا مُتخلّص من وصف المعرفة بالجملة.^(٦)
فإن قُلْتَ: كَيْفَ تَقَعُ الْجُمْلَةُ نَعْتًا أي للنكرة وحالاً،^(٧) مَعَ أَنَّ

(١) كذا، بإقحام الواو في الجملة، وإسقاطها واجب.

(٢) كذا، بإقحام الواو في الجملة.

(٣) في الأصل و م: حال.

(٤) يعني: لوصف القرية. وفي هذا التوجيه نظر، لأنّ تقدير «ساقطة» إنّما أن يكون
تفسيراً لخاوية، والتعلّق بخاوية يمنع الوصفية، وإما أنّه صفة لقرية، فهو كون خاص
لا مسوّغ له هنا.

(٥) حديث شريف مضى ص ٧١٤.

(٦) كذا. وهو يعني أنّ الجملة حال من «عظيماً»، وما ذكر قبل عن ابن هشام هو أنّ
الجملة حال من الضمير المستتر في «عظيماً». وبهذا أصبح «عظيماً» معرفة محضة.
وإذا كانت الرواية «يا عظيم» صح ما ذكره الحلبي هنا في الإحراق.

(٧) سقطت من م.

(٨) م: «نعتاً وحالاً من النكرة». وانظر الشرح والتلخيص.

الحال وَنَعَتَ النِّكَرَةَ وَاجِبَا التَّنْكِيرِ، وَالْجُمْلَةُ لَا تُوصَفُ بِتَعْرِيفٍ وَلَا تَنْكِيرٍ؟ قُلْتُ فِي الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ: الْجُمْلَةُ وَإِنْ لَمْ تَتَّصِفْ بِذَلِكَ حَقِيقَةً إِلَّا أَنهَا^(١) إِذَا وَقَعَتْ مَوْقِعَ الْمُتَنَكَّرِ نُزِلَتْ مَنْزِلَتُهُ أَي: مَنْزِلَةُ الْمُنْكَرِ، فَكَانَتْ فِي حُكْمِ النِّكَرَةِ. فَهِيَ نِكْرَةٌ حُكْمًا لِإِقْبَامِ مُوجِبِ التَّنْكِيرِ، وَإِنْتِفَاءِ مُقْتَضِي التَّعْرِيفِ.

وَإِذَا وَقَعَتْ، أَي: الْجُمْلَةُ، بَعْدَ مَا لَيْسَ مَعْرِفَةً مُحَضَّةً وَلَا نِكْرَةً مُحَضَّةً، بَلْ بَعْدَ مَا يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيرَ، احْتَمَلْتُ أَي: تِلْكَ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ نَظَرًا لِلتَّعْرِيفِ، وَاحْتَمَلْتُ الْوَصْفِيَّةُ نَظَرًا لِلتَّنْكِيرِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى^(٢): ﴿كَمَثَلِ الْجِمَارِ، يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾.

فَبِجُمْلَةِ «يَحْمِلُ» مِنْ قَوْلِهِ [تَعَالَى]:^(٣) «يَحْمِلُ أَسْفَارًا» يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ حَالًا مِنْ «الْجِمَارِ» نَظَرًا إِلَى التَّعْرِيفِ الْحَاصِلِ لِسَلْفِ «الْجِمَارِ» - فَإِنَّهُ مُعْرُوفٌ بِـ «الِ» الْجِنْسِيَّةِ - وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ صِفَةً نَظَرًا إِلَى التَّنْكِيرِ الْحَاصِلِ لِمَعْنَاهُ، لِأَنَّهُ نِكْرَةٌ بِحَسَبِ الْمَعْنَى. فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْجِنْسُ، لِأَنَّ «الِ» فِيهِ جِنْسِيَّةٌ كَمَا عَلِمْتَ. فَالْمُرَادُ مِنْ «الْجِمَارِ» مَا هِيَ وَحَقِيقَتُهُ مُطْلَقًا، أَوْ فِي ضَمَنِ فَرْدٍ أَيْ فَرْدٍ كَانَ؟ لَا فِي ضَمَنِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ، وَلَا جِمَارًا مُعَيَّنًا،^(٤) أَي: الْمَاهِيَةِ الْمَذْكُورَةَ فِي ضَمَنِ فَرْدٍ مُعَيَّنٍ.

(١) كذا. ومثل هذا التعبير لا وجه له في العربية، وعبارة الأزهرى من دون تفهم الحلبي صحيحة فصيحة. انظر ص ٤٣١-٤٣٢ و ٦٦٦.

(٢) الآية ٥ من سورة الجمعة.

(٣) من حاشية م.

(٤) في الشرح: بعينه.

والأسفار: جَمْعُ سِفْرِ، بالكسْرِ. وهو الكتاب الكبير. فالأسفار:
 الكُتُبُ الكبار، أي: يَحْمِلُ كُتُبًا كِبَارًا - والثَّقِيدُ بالكبار لم أقف عليه
 لغيره - مِنْ / كُتِبَ الْعِلْمُ. فَهُوَ ^(١) يَمْشِي بِهَا، وَلَا يَعْلَمُ مَا فِيهَا، إِلَّا مَا مَرَّ
 بِحَنِيئِهِ مِنَ الْكُدِّ وَالتَّعَبِ. ^(٢)

وهذا مَثَلٌ ضربه الله - تعالى - لمن يعلم ولا يعمل بعلمه. وَكُلُّ
 مَنْ عَلِمَ وَلَمْ يَعْمَلْ بِعِلْمِهِ فَهَذَا مَثَلُهُ، لِأَنَّ عِلْمَ هَذَا الْعَالِمِ جَهْلٌ،
 والحاصل له من تَعْلَمَ الْعِلْمَ إِنَّمَا هُوَ مَزِيدُ التَّعَبِ وَعَظِيمُ النَّصَبِ. ^(٣) وقد
 أشار إلى هذا المعنى بعض العارفين - وهو ابن عَرُوس - ^(٤) بقوله:

حِمَارُ الْعَيْنِ وَإِشْرَ مَعْنَاهُ حَامِلٌ ثَقِيلُ الْأَرَاطِلِ
 غَيْرُهُ مُلْذَذٌ، بِحَلَاوَاهُ وَهُوَ حَامِلُ الْجِمْلِ بَاطِلٌ

وَخَرَجَ عَنْ ذَلِكَ، أي: عن الخبرة المحضة، الْجُمْلَةُ غيرُ الْخَبِيرَةِ
 - وهي الْإِنْشَائِيَّةُ لَفْظًا وَمَعْنَى - وَالْجُمْلَةُ الْخَبِيرَةُ لَكُنْهَا غَيْرُ الْجُمْلَةِ
 الْخَبِيرَةِ الْمَحْضَةِ، أي: المتمحضَةِ لِلْخَبِيرَةِ، بَأَن تَكُونَ إِنْشَائِيَّةً، وَلَوْ
 مَعْنَى. فَإِنَّهُمَا لَا يَكُونَانِ حَالًا مِنْ مَعْرِفَةٍ، وَلَا يَكُونَانِ نَعْتًا لِلنِّكَرَةِ.

(١) أي: الحمار.

(٢) في حاشية م أن عطف التعب على الكد عطف تفسير.

(٣) أقسم هنا في حاشية م: المشقة.

(٤) م: «ابن عدوس بقوله». والنص التالي هو من الزجل، يقرأ بالعامة والشران الثاني
 والثالث في م متبادلاً موضعيهما.

[الظروف بعد المعرفة والنكرة]

ثم شرع في حكم الظروف والمجرورات، بعد المعارف والتكرات، بقوله: **حُكْمُ الظُّرُوفِ الزَّمَانِيَّةِ وَالظُّرُوفِ الْمَكَانِيَّةِ، وَالْمَجْرُورَاتِ بِالْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي لَا تُشَبِّهُ الزَّائِدَةُ**، كَحُكْمِ الْجُمْلَةِ الْخَبَرِيَّةِ الْمُحْضَةِ. وَحَ تَكُونُ تِلْكَ الظُّرُوفُ أَوْ الْمَجْرُورَاتُ أَحْوَالًا أَوْ نَعَوَاتًا أَوْ مُحْتَمِلَةً لِهَمَا.

فَهِيَ بَعْدَ الْمَعَارِفِ الْمُحْضَةِ أَي: الْمَعْرِفَةِ لَفْظًا وَمَعْنَى أَحْوَالٌ، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ، أَوْ فَوْقَ النَّاقَةِ أَوْ عِشَاءً. فَالْمَجْرُورُ وَهُوَ الْفَرَسُ - وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ» أَي: وَهُمَا «عَلَى الْفَرَسِ» فَفِيهِ تَسْمِيحٌ - وَالظَّرْفُ وَهُوَ «فَوْقَ»: حَالَانِ^(١) مِنْ «زَيْدٍ»، لِأَنَّهُ أَي: «زَيْدٌ» مَعْرِفَةٌ مُحْضَةٌ، أَي: مَعْرِفَةٌ لَفْظًا وَمَعْنَى، كَمَا تَقْدَمُ.

وَهِيَ بَعْدَ التَّكْرَارِ الْمُحْضَةِ أَي: التَّكْرَارِ لَفْظًا وَمَعْنَى، أَي: الَّتِي لَمْ تُخَصَّصْ بِوَجْهِ مِنْ وَجْهِ التَّخْصِصِ، وَمِنْهُ النُّكْرَةُ الْمَقْصُودَةُ فِي «بَابِ التَّنَادٍ»، فَهِيَ صِفَاتٌ نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ فِي دَارِهِ، أَوْ تَحْتَ السَّقْفِ. فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَهُمَا «فِي دَارِهِ» - وَفِيهِ مَا عَلِمْتَ - وَالظَّرْفُ وَهُوَ «تَحْتَ»: صِيغَتَانِ^(٢) لَهُ «رَجُلٍ».

وَهِيَ بَعْدَ مَا لَيْسَ مَعْرِفَةٌ مُحْضَةٌ، وَلَا نُّكْرَةٌ مُحْضَةٌ، بَلْ بَعْدَ مَا يَحْتَمِلُ التَّعْرِيفَ وَالتَّنْكِيزَ يَحْتَمِلَانِ^(٣) أَي: الظُّرُوفُ وَالْمَجْرُورَاتُ^(٤)

(١) أَي: متعلقان بحالين محلوفين، كما سيذكر بعد. وكذلك يقال فيما يشبههما.

(٢) أَي: متعلقان بصفتين محلوفتين، كما سيذكر بعد. وكذلك يقال فيما يشبههما.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَ م: «احتملا». والتصويب من الشرح والتلخيص.

(٤) يعني ما ذكر في مستهل هذا الموضع.

الحَالِيَّةُ وَالْوَصْفِيَّةُ ، نَحْوُ : يُعْجِئُنِي الثَّمَرُ عَلَى أَغْصَانِهِ ، أَوْ فَوْقَ الشَّجَرِ .
فَالجَارُ وَالْمَجْرُورُ وهما «على أغصانه» . وفيه ما علمت - وَالظَّرْفُ
وهو «فوق» يَحْتَمِلَانِ الحَالِيَّةَ نَظْرًا إِلَى لَفْظِ «الثَّمَر» . فَإِنَّهُ مَعْرِفَةٌ لَفْظًا
لأنه مَعْرُوفٌ بِـ «الِ» الحَنِصِيَّةِ - وَيَحْتَمِلَانِ الوَصْفِيَّةَ نَظْرًا إِلَى مَعْنَاهُ أَيِ :
الثمر فإنه نكرة معنًى . فَإِنَّ المُرَادَّ بِهِ الحِجْسُ أَيِ : ماهية الثمر وحقيقته
مطلقًا ، أَوْ فِي ضَمَنِ فَرْدٍ مَا ، لَا فِي ضَمَنِ جَمِيعِ الْأَفْرَادِ وَلَا فِي ضَمَنِ
فَرْدٍ مَعَيْنٍ كَمَا عَلِمْتَ فِي نَظِيرِهِ .

[المتعلق به هو الحال أو الصفة] :

والحكم على نفس الظرف أو المجرور بأنه حالٌ أو صفةٌ خلاف
الصحيح ، كما نبه عليه في قوله : فَإِنْ قُلْتَ : «الظرفُ والجارُ والمَجْرُورُ
إِذَا وَقَعَا ، أَيِ : الظُّرُوفُ والمَجْرُورَاتُ ، حَالًا أَوْ صِفَةً تَعَلُّقًا بِعَامِلٍ
مَحذُوفٍ وَجُوبًا ، بِنَاءً عَلَى وَجوب تقديره عامًا مطلقًا ، وليس كذلك بل
محلٌ وجوب تقديره عامًا إذا لم توجد قرينة على الخصوص ، وإلا جاز
تقديره خاصًا . وَحَ يَكُونُ جَائِزَ الحذف ، كما تقدّم وسيأتي أيضًا . وَذَلِكَ
العامل المَحذُوفُ وَجُوبًا أَوْ جَوَازًا هُوَ الحَالُ أَوْ النِّعْتُ أَيِ : الصِّفَةُ عَلَى
الصَّحِيحِ ، لَا نَفْسَ الظَّرْفِ والمَجْرُورِ ، وَلَا مَجْمُوعَ المَحذُوفِ وَذَلِكَ
الظَّرْفُ أَوْ المَجْرُورُ . فَإِنْ قُدِّرَ أَيِ : المَحذُوفُ فِعْلًا كَانَا أَيِ : الظُّرُوفُ
والمَجْرُورَاتُ مِنْ قِبَلِ الجُمْلِ ، وَإِنْ قُدِّرَ اسْمًا كَانَا مِنْ قِبَلِ الْمُفْرَدَاتِ .
فَلَا يَخْرُجَانِ عَنِ الجُمْلَةِ والمَفْرَدِ - وَقَدْ تَقَدَّمَ حُكْمُ كُلِّ مِنْهُمَا - فَمَا وَجْهُ
إِفْرَادِهِمَا بِالذِّكْرِ الْمُقْتَضِي ذَلِكَ ، لَكُونَهُمَا قِسْمًا ثَالِثًا ؟

قُلْتُ فِي الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ: إِنَّ هَذَا التَّقْدِيرَ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ، أَيْ:
 ٢٢٧ تقدير/ الفعل أو الاسم، لَيْسَ قَوْلًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ. فَإِنَّ الْأَكْثَرِينَ قَدَرُوهُ
 فَعَلًا، وَغَيْرَهُم قَدَرُوهُ اسْمًا. وَفِيهِ أَنَّ مِنْ قَدَرِ الْفِعْلِ لَا يَمْنَعُ تَقْدِيرُ
 الْاسْمِ، وَمِنْ قَدَرِ الْاسْمِ لَا يَمْنَعُ تَقْدِيرُ الْفِعْلِ، وَالْخِلَافُ بَيْنَ الْأَكْثَرِينَ
 وَغَيْرِهِمْ إِنَّمَا هُوَ فِي الْأَوَّلَى مِنْهُمَا، كَمَا قَدَّمْنَاهُ بِمَا فِيهِ، فِي الْكَلَامِ عَلَى
 خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ.

فَكَانَ الْأَوَّلَى لِلْمَصْنُفِ أَنْ يَقُولَ بِدَلِّ هَذَا: قُلْتُ: كَوْنُ الْمَقْدَّرِ هُوَ
 الْحَالُ أَوِ النَّعْتُ لَيْسَ مُجْمَعًا عَلَيْهِ، بَلْ هُوَ الصَّحِيحُ كَمَا نَبَّهْنَا عَلَيْهِ،
 وَمُقَابِلُ الصَّحِيحِ أَنَّ نَفْسَ الظَّرْفِ أَوِ الْمَجْرُورِ هُوَ الْحَالُ أَوِ النَّعْتُ، وَهُوَ
 مَا اشتهر عَلَى ألسِنَةِ الْمُعَرَّبِينَ. وَقِيلَ: الْحَالُ أَوِ النَّعْتُ هُوَ مَجْمُوعُ ذَلِكَ
 الْمُتَعَلِّقِ الْمَحْذُوفِ وَالظَّرْفِ أَوِ الْمَجْرُورِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا ثُمَّ أَيْضًا الْكَلَامَ عَنْ
 تَحْقِيقِ بَعْضِهِمْ أَنَّ هَذَا الْخِلَافَ لَفْظِيٌّ. وَيُقَالُ بِمِثْلِهِ هُنَا.

فَقَدَّمْ ذِكْرَهُمَا، وَالتَّسْكُوتُ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ، فِيهِ إِخْلَالٌ بِالْعِلْمِ
 بِحُكْمِهِمَا فِي الْجُمْلَةِ، أَيْ: مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ - وَهُوَ الْوَجْهَ الْمُتَقَدِّمُ الَّذِي
 صَارَ إِلَيْهِ الْمُخَالَفُ لِلصَّحِيحِ - لَا سَبِيحًا عَلَى الْمُتَبَدِّلَيْنِ^(١) الَّذِينَ لَا
 يَهْتَدُونَ إِلَى رَجُوعِهِمَا إِلَى الْجُمْلَةِ أَوِ الْمَفْرُودِ. وَقَدْ قَدَّمْنَا ثُمَّ هَذَا السَّؤَالَ
 وَالْجَوَابَ عَنْهُ، وَأَضَفْنَا إِلَيْهِ سَأَلًا آخَرَ، وَالْجَوَابَ عَنْهُ.

فَإِنْ قُلْتُ: هَذِهِ الْقَاهِدَةُ الَّتِي ذَكَرْتَهَا - وَهِيَ أَنَّ الظَّرُوفَ وَالْمَجْرُورَاتِ
 بَعْدَ الْمَعْرِفَةِ الْمُحَضَّةِ أَحْوَالٍ، وَبَعْدَ النِّكَرَةِ الْمُحَضَّةِ صِفَاتٍ - مُنْقِضَةٌ

(١) فِي الشَّرْحِ: الْمُتَعَلِّمِينَ.

بِمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى ^(١): «وَإِذْ نُكِّرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ، إِذِ انْتَبَذَتْ». فـ «إِذَا»: ظَرْفٌ وَقَعَ بَعْدَ مَعْرِفَةٍ مَحْضَةٍ - وَهِيَ «مَرْيَمَ» - وَلَيْسَ حَالًا، بَلْ هُوَ بَدَلُ اشْتِمَالٍ مِنْ «مَرْيَمَ»، أَيْ: أَذْكَرَ مَرْيَمَ حِينَ انْتَبَذَهَا، لِأَنَّ الْأَحْيَانَ، كَمَا قَالَ الْقَاضِي ^(٢)، مُشْتَمِلَةٌ عَلَى مَا فِيهَا - انْتَهَى. وَنَظَرُ فِيهَا الْكَوَاشِي ^(٣) بِأَنَّ الزَّمَانَ إِذَا لَمْ يَكُنْ خَبْرًا عَنِ الْجُثَّةِ ^(٤) وَلَا حَالًا مِنْهَا وَلَا وَصْفًا لَهَا، لَمْ يَكُنْ بَدَلًا مِنْهَا. انْتَهَى. فَلْيُنَاقِلْ - وَمُنْتَقِضَةٌ أَيْضًا بِمِثْلِ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُ رَجُلًا بِسَيْفٍ - فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ - يَعْنِي «بِسَيْفٍ» - وَقَعَ بَعْدَ نَكْرَةٍ مَحْضَةٍ، وَهِيَ «رَجُلًا». وَذَلِكَ الْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِ«ضَرَبْتُ». فَهُوَ لِفِعْلِ، وَلَيْسَ نَعْتًا لِبِ «رَجُلٍ».

قُلْتُ فِي الْجَوَابِ عَنْ ذَلِكَ: هَلِیْهِ الْقَاعِدَةُ مَشْرُوطَةٌ، بِوُجُودِ الْمُقْتَضِي وَانْتِفَاءِ الْمَانِعِ، وَمَا أَوْرَدْتَهُ وَنَقَضْتَهُ بِهِ مِنَ الْمَثَالِينَ لَيْسَ كَذَلِكَ، أَيْ: لَمْ يَوْجَدْ فِيهِمَا الْمُقْتَضِي وَلَمْ يَنْتَفِ فِيهِمَا الْمَانِعُ.

فَإِنَّ الْمُقْتَضِيَّ لِلْحَالِيَةِ وَالْوَصْفِيَّةِ هُوَ التَّخْصِیْصُ أَيْ: الْفَرَضُ مِنْهُمَا التَّخْصِیْصُ، وَإِلَّا فَالْمُقْتَضِي لِلْحَالِيَةِ التَّعْرِیْفُ، وَالْمُقْتَضِي لِلْوَصْفِيَّةِ التَّنْكِیْرُ، وَهُوَ أَيْ: التَّخْصِیْصُ مُنْتَقِبٌ هُنَا فِي الْمَثَالِينَ لِعَدَمِ إِفَادَتِهِمَا لَهُ،

(١) الآية ١٦ من سورة مريم.

(٢) ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي، علامة أصولي ونحوي ومفسر، توفي سنة ٦٨٥. البداية والنهاية ١٣: ٢٠٩. وانظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل ص ٣٠٧. وفي الأصل: كما قاله القاضي.

(٣) موفق الدين أحمد بن يوسف، برع في العربية والقراءات والتفسير، توفي سنة ٦٨٠. بغية الوعاة ١: ٤٠١ ومعرفة القراء ٢: ٦٨٥.

(٤) في حاشية الأصل عن نسخة: الجملة.

والمانع مَوْجُودٌ فِيهِمَا. وَهُوَ الْعَامِلُ الْغَاصُّ الْمَذْكُورُ، وَهُوَ «اذْكُرْ» فِي الْمَثَالِ الْأَوَّلِ، وَ«ضَرَبْتُ» فِي الْمَثَالِ الثَّانِي. وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ الظَّرْفَ وَالْمَجْرُورَ إِذَا وَقَعَا حَالًا أَوْ صِفَةً لَا بُدَّ أَنْ يَتَعَلَّقَا بِعَامِلٍ مَحْذُوفٍ وَجُوبًا. وَهَذَا عَامِلٌ مَذْكُورٌ.

وَلَمَّا^(١) كَانَتِ الظَّرُوفُ وَالْمَجْرُورَاتُ بِالْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي لَا تُشَبِّهُ الزَّائِدَةُ غَيْرَ مُسْتَقْلَةٍ كَانَ لَا بُدَّ،^(٢) أَي: لَا فِرَاقَ، لِلظَّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ بِالْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ الَّتِي لَمْ تُشَبِّهِ الزَّائِدَةُ مِنْ عَامِلٍ يَعْمَلُ فِيهَا، وَتَتَعَلَّقُ تِلْكَ الظَّرُوفُ وَالْمَجْرُورَاتُ بِهِ، أَي: بِذَلِكَ الْعَامِلِ.

وَيُسَمَّى ذَلِكَ الْعَامِلُ فِيهِمَا الْمُتَعَلِّقُ بِهِ، يَفْتَحِ اللَّامِ أَي: اسْمَ مَفْعُولٍ، لِتَعَلُّقِهِمَا بِهِ. وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقُ فِعْلًا أَوْ مَا يُشَبِّهُهُ، أَوْ مَا يَزُولُ بِمَا يُشَبِّهُهُ، أَوْ مَا يَشِيرُ إِلَى مَعْنَاهُ.

وَاحْتَرَزْنَا بِالْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ عَنِ الْحُرُوفِ الزَّائِدَةِ. وَقَوْلُنَا «الَّتِي لَمْ تُشَبِّهِ الزَّائِدَةُ» احْتِرَازًا عَمَّا يُشَبِّهُهَا.^(٣) فَإِنَّهَا، أَي: الزَّائِدَةُ أَوْ مَا يُشَبِّهُهَا،^(٤) لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ.

فَمِنْ الزَّائِدَةِ الْبَاءُ وَالْمِنْ، فِي لَحْوِ قَوْلِهِ، تَعَالَى^(٥): «كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا»! وَ«هَلْ مِنْ خَالَتِي غَيْرُ اللَّهِ»؟^(٦)

(١) سَقَطَتِ الْوَاوُ مِنْ م.

(٢) م: كَانَ وَلَا بُدَّ.

(٣) م: عَنِ الَّتِي تُشَبِّهُهَا.

(٤) م: أَي وَمَا يُشَبِّهُهَا.

(٥) الْآيَاتُ: ٤٣ مِنْ سُورَةِ الرِّعْدِ وَ ٩٦ مِنْ سُورَةِ الْإِسْرَاءِ وَ ٨ مِنْ سُورَةِ الْأَحْقَافِ.

(٦) الْآيَةُ ٣ مِنْ سُورَةِ فَاطِرٍ - م: هَلْ مِنْ خَالَتِي.

ومما يُشبه الزائدة «لعل» في لغة عُقيل - وَمِنْ ثَمَّ حُكِمَ عَلَى
مَجْرُورِهَا بِآثِهِ فِي مَحَلِّ رَفْعٍ بِالْإِبْتِدَاءِ، ^(١) فِي قَوْلِ الْقَاتِلِ: ^(٢)

٢٢٨

* لَعَلَّ أَبِي الْمِغْوَارِ، مِنْكَ، قَرِيبٌ * /

كَمَا تَقْدَمُ - ^(٣) وَ«رُبَّ». وَمِنْ ثَمَّ حَكَمُوا عَلَى مَجْرُورِهَا بِآثِهِ فِي مَحَلِّ
رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، أَوْ فِي مَحَلِّ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ فِي نَحْوِ: رُبَّ
رَجُلٍ عَالِمٍ لَقِيْتُهُ. وَالتَّصَبُّ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: ^(٤) زَيْدًا ضَرَبْتُهُ.

[المستقرّ واللغو]:

ثُمَّ تَارَةً يَكُونُ مُتَعَلِّقُهُمَا أَي: مُتَعَلِّقُ تِلْكَ الظُّرُوفِ وَالْمَجْرُورَاتِ
مَذْكُورًا، نَحْوُ: صَلَبْتُ فِي الْجَامِعِ خَلْفَ الْإِمَامِ، وَتَارَةً يَكُونُ غَيْرَ مَذْكُورِ
بِأَن يَكُونُ مَحذُوفًا. وَسَيَأْتِي مِثَالُهُ. وَالْمَحذُوفُ أَيْضًا تَارَةً يَكُونُ هَامًا -
وَالْعَامُّ: مَا لَا يَخْلُو ^(٥) مِنْهُ فِعْلٌ - كِمَحَالِ الْإِسْتِقْرَارِ، أَي: حَالٍ هِيَ الْإِسْتِقْرَارُ
وَالْمَحْصُولِ، وَتَارَةً يَكُونُ خَاصًّا - وَهُوَ مَا لَيْسَ كَذَلِكَ - كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ.
وَالْمَحذُوفُ تَارَةً يَكُونُ وَاجِبًا، أَي: وَاجِبُ الحذف - وَذَلِكَ إِذَا

(١) م: على الابتداء.

(٢) عجز بيت لكعب بن سعد صدره:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى، وَارْفَعِ الصَّوْتُ ثَالِيًا

الأصمعيات ص ٩٦ والمغني ص ٣١٧ وشرح أبيه ٥: ١٦٠ - ١٦١ والميني ٣:
٢٤٧ والخزانة ٤: ٣٧٠ والدرر ٢: ٣٢ - يرثي أخاه أبا المغوار، ويخاطب من كان
يدعوه بعد موته، ويطلب منه المعروف.

(٣) انظر الورقة ١٢٤.

(٤) م: لقيته على حد.

(٥) م: والعام لا يخلو.

كان عامًا - وتارةً يَكُونُ جائزًا، أي: جائز الحذف. وذلك^(١) إذا كان خاصًا. وسَيَأْتِي مِثَالُهُمَا، أي: مثال واجب الحذف، ومثال جائز الحذف. وبدأ بالمتعلق المحذوف، فقال: فإن كَانَ أي: المتعلق المحذوف عامًا وَاجِبَ الحَذْفِ، أي: ولا يكون العام إلا واجب الحذف، يُسَمَّى الظرف والجار والمجرور، حَ أي: حين إذ كان متعلقه عامًا، مُسْتَقَرًّا،^(٢) يَفْتَحِ القافِ اسم مفعول.

وإنما يُسَمَّى بذلك لِإِسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ الْمُتَنَقِّلِ من ذلك المتعلق العام المحذوف بعد حذفه إليه، أي: إلى ما ذُكِرَ من الظرف^(٣) والجار والمجرور واستقراره فِيهِ. وَحَ فالأصلُ أن يقال: مُسْتَقَرٌّ فِيهِ. فحذِفَتْ منه تلك الصلة - وهي «فِيهِ» - تَخْفِيفًا على المتكلم. وذلك الضمير هو فاعل ذلك المتعلق المحذوف.

وذلكَ أي: تقديره عامًا واجب الحذف في مواضع أربعة. وعدَّ واجب الحذف، لا بقيد كونه عامًا، في «المغني» ثمانية. منها أي: من تلك المواضع الأربعة: الظرف والجار والمجرور، إذا وَقَعَا صِلَةً لِلْمَوْصُولِ الإِسْمِيِّ، نَحْوُ: جَاءَ^(٤) الَّذِي عِنْدَكَ، أو في الدَّارِ. ومنها ما أشار إليه بقوله: أو وَقَعَا خَبَرًا عَنِ الْمُخْبِرِ عَنْهُ^(٥) في

(١) سقطت من م.

(٢) في الأصل: «مستقر». وانظر الشرح والتنقيح.

(٣) في الأصل و م: الظروف.

(٤) سقطت من م.

(٥) في الشرح والتنقيح: عن مخبر عنه.

الحال أو في الأصل، نَحْوُ^(١): ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(٢)، وكانَ زَيْدٌ في الدَّارِ أو عندك، وإنَّ زَيْدًا في الدَّارِ أو عندك. ومنها ما أشار إليه بقوله: أو وَقَعَا صِفَةً، نَحْوُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حِنْدَكَ، أو في الدَّارِ. وفي كلام المحقق^(٣) أَنَّ الجَارَ إذا كان «من» السَّبِيَّةِ^(٤) والمجرور بها لا^(٥) يقع صفة. وهو خلاف ما في كلام شيخ المحققين^(٦) وغيره.

ومنها ما أشار إليه بقوله: أو وَقَعَا حَالًا، نَحْوُ: جَاءَ زَيْدٌ عَلَى الْفَرَسِ، أو قَوْقَ النَّاقَةِ، أو عِشَاءً.^(٧)

فهُمَا أَي: الظَّرْفُ^(٨) والجَارُ والمجرور، في هَلِيهِ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةُ، مُتَعَلِّقَانِ بِعَامِلٍ مَحْلُوفٍ وَجُوبًا، وَهُوَ هَامٌّ، أَي: لوجوب تقديره عامًّا فعلًا أو اسمًا. ولذلك قال: وَتَقْدِيرُهُ: اسْتَقَرَّ أو حَصَلَ أو كَبِتَ،^(٩) أو

(١) الآية ١ من سورة الفاتحة.

(٢) الآية ٤٢ من سورة الأنفال.

(٣) هو السعد التتازلي. وفي الأصل: شيخ المحققين.

(٤) م: التبعية.

(٥) في الأصل: لها.

(٦) هو الرضي الأسترابادي.

(٧) المراد أن عشاء: ظرف زمان متعلق بحال محلوقة، أي: جاء زَيْدًا اسْتَقَرَّ أو مَسْكَنًا.

وليس يعني أن عشاء: جمع عاشي، مثل: قائم وقيام. فالنصب على الحال من فاعل «جاء» في الآية ١٦ من سورة يوسف: ﴿وَجَاؤُوا أَبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾. انظر الدر

المصون ٦: ٤٥٤ - ٤٥٥.

(٨) في الأصل وم: الظروف.

(٩) م: ولبت.

نحوها من الأفعال العامة، أو تقديره: مُسْتَقَرٌّ^(١) أو ثابت أو حاصل، أو نحوها من الأسماء العامة. فكل من الأمرين جائز، والخلاف إنما هو في الأولى منهما.

وقد قدمنا في الكلام على الخبر ما لا يختص به، بل يشركه ما ذكر معه. وهو أن الجمال بن هشام قال في «المغني»: الحقّ عندي أنه لا يترجح تقديره فعلاً ولا اسماً، بل بحسب المعنى. وذكر فيه أنه إذا قُدِّرَ فعلاً فإن أُريدَ المُضِيُّ قُدِّرَ الماضي، وإن أُريدَ الحال أو الاستقبال قُدِّرَ المضارع. وقد أغفلوه.

وجواز الأمرين فيما ذكر محلّه في غير صلة الموصول، أي: غير «أل». أمّا في الصّلة المذكورة^(٢) فيتعيّن تقدير الفعل، ويمتنع تقدير الاسم. وقد أشار إلى ذلك بقوله: إلّا في الصّلة للموصول الاسمي غير «أل». فإنّه لا يقدر اسماً، بل يتعيّن تقديره فعلاً، فيقدر: استقرّ، لا مُستقرّ، بلا خلاف كما في «المغني»، لأنّ الصّلة لا تكون في الموصولات^(٣) غير «أل» إلّا جملة.

وقد علمت، ممّا سبق، أنّ في ذلك العامل المتعلّق ضَمِيرٌ مُسْتَقَرٌّ ٢٢٩ فحذف ذلك العامل، / وحيث حُلِفَ ذلك العامل، انتقل^(٤) الضمير اللّذي كانَ فيهِ، وسكّن^(٥) في الظرف أو الجار والمجرور. وبقى

(١) في شرح الأزمريّة: مستقرّاً.

(٢) يعني صلة الاسم الموصول.

(٣) م: إلّا في الموصولات.

(٤) م: حيث حذف انتقل.

(٥) م: واستكن.

الضمير مُرتفعاً بذلك الظرف أو المجرور، كما كان مُرتفعاً بذلك العامل، لنِابة الظرف أو المجرور عن ذلك العامل.

ومن ثَمَّ لم يجز إظهار ذلك العامل، وسُمِّيَ كُلُّ^(١) مِنَ الظَّرْفِ والجائز والمَجْرُورِ مُسْتَقَرًّا، لِاسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ بَعْدَ حَذْفِ هَامِلِهِ. وكان الأصل أن يقال: مستقرٌّ فيه. فحُذِفَتْ «فيه» تخفيفاً على المتكلم، كما تقدّم.

ثَمَّ لا يخفى أن^(٢) هذا، أي: القولُ بوجوب تقدير المتعلّق في هذه المواضع عامّاً مطلقاً، وآنه لا يُسمّى الظرف مُسْتَقَرًّا إلّا حينئذٍ، أي: حين تقدير ذلك المتعلّق عامّاً، تَبَعَ فيه المصنّف إطلاق غالب النحاة، ولا معوّل عليه.

فلا يجب في هذه المواضع تقدير المتعلّق عامّاً مطلقاً، بل يجوز تقديره خاصّاً، حيث قامت قرينة على الخصوص، فيقدّر^(٣) في نحو «زَيْدٌ من العلماء»: «معدودٌ»، وحينئذٍ يكون ذلك المتعلّق جائز الحذف لا واجبه. وفي «المغني»: «وتوهّم جماعة امتناع حذف الكون الخاصّ. ثم أبطله بما يطول.

وإذا حُذِفَ ذلك المتعلّق الخاصّ لم ينتقل منه ضمير إلى الظرف والمجرور، بل يُحذف مع ضميره، كما تقدّم. فلا يقال لذلك الظرف والمجرور: «مُسْتَقَرٌّ»، بناءً على أن المستقرّ ما انتقل إليه الضمير من

(١) في الأصل: كلّ.

(٢) خبر «أنّ» هو جملة: تبع.

(٣) سقطت لوحة ههنا من م، فالنخرم النص فيها حتى «شرح بتكلم» من ص ٤٤٨.

عامله بعد حذفه ، واستقرّ فيه وهو ما استترَ .

وأما إذا قلنا: «إِنَّ المُستَقَرَّ هو ما استقرّ فيه معنى عامله وفُهم منه» ،
فُيستى ذلك الظرف والمجرور مُستَقَرًّا ، لأنّه يستقرّ فيه معنى عامله الخاصّ
وفُهم منه ، كما يستقرّ فيه معنى عامله العامّ ، كما قدّمنا ، وفُهم منه .

وفي كلام سيّد المحقّقين: ^(١) تقدير النّحاة للمتعلّق عامًّا إنّما هو
مجرّد تمثيل وتقريب ، أي: لا أنّه متعين . فإنّك إذا قلت: زيدٌ على
الفرس أو من العلماء أو في البصرة ، كان المقدّر أي: جاز أن يكون
المقدّر: راكبٌ ومعدودٌ ومقيمٌ ، أي: لقيام القرينة على الخصوص .
فمحلّ وجوب تقدير المتعلّق عامًّا إذا لم تقم قرينة على الخصوص ،
ولأجلّ جاز تقديره خاصًّا . وفي «المغني»: ولا يجوز تقدير الكون الخاصّ
كـ «قائم وجالس» إلّا لدليل . فيكون الحذف حـ جائزًا لا واجبًا .

وفي كلام سيّد المحقّقين: وإنّما سُمّي هذا القسم من الظروف ،
أي: الَّذِي قُدِّرَ متعلّقه خاصًّا وحُذف ، مُستَقَرًّا لأنّه استقرّ فيه معنى عامله
وفُهم منه . وتقدير خصوص الأفعال لا يُخرج الظروف عن كونها ظروفًا
مستقرّة ، لأنّ معنى ذلك الفعل الخاصّ استقرّ فيها أيضًا . قال: ولَمّا كان
تقدير الأفعال العامّة هنا ضابطًا مُطرَدًا اعتبره النّحاة وفسّروا المُستَقَرَّ بما
عامله محذوف عامٌّ . انتهى .

وإنّما كان العامّ ضابطًا مُطرَدًا ، لأنّه لو صُرح في كلّ محلّ بالفعل
المطابق لاتّسع الأمر على أفهام المتعلّمين . فجيء بالأمر العامّة تقريبًا

(١) هو السيّد الجرجاني .

عليهم . وهذا خلاصة توضيحنا في «خير»^(١) الكلام على بسملة شيخ الإسلام .

وإن كَانَ عَامِلُهُ خَاصًّا ، أَي : فِي غَيْرِ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ ، لِمَا عَلِمْتَ أَنَّهُ فِيهَا لَا يَكُونُ إِلَّا عَامًّا وَاجِبَ الحَذْفِ عِنْدَ الْمُصَنِّفِ . وَنَعْنِي : نُرِيدُ بِهِ ، أَي : بِالْخَاصِّ ، أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الْإِسْتِقْرَارِ وَالْحَصُولِ . سُمِّيَ كُلُّ مِّنَ الظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ لَفَوًّا ، أَوْ مُلْفًى لِإِلْفَائِهِ عَنِ الضَّمِيرِ ، وَلَا يُسَمَّى مُسْتَقَرًّا ، لِإِدْمَامِ اسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ وَانْتِقَالِهِ إِلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقِ .

سَوَاءٌ ذُكِرَ أَي : ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقُ - وَهُوَ وَاضِحٌ لِأَنَّهُ لَمْ يُحْذَفْ حَتَّى يَتَوَهَّمِ انْتِقَالُ الضَّمِيرِ مِنْهُ بَعْدَ حَذْفِهِ ، نَحْوُ : صَلَّيْتُ حِينَئِذٍ زَيْدٌ فِي الْمَسْجِدِ . فَالظَّرْفُ وَهُوَ «عِنْدَ» وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ وَهُمَا «فِي الْمَسْجِدِ» : مُتَعَلِّقَانِ بِهِ «صَلَّيْتُ» . وَهُوَ عَامِلٌ خَاصٌّ مَذْكُورٌ . وَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ الْعَامُّ مَذْكُورًا فِي غَيْرِ تِلْكَ الْمَوَاضِعِ الْأَرْبَعَةِ ، / نَحْوُ : اسْتَقَرَّيْتُ^(٢) عِنْدَ زَيْدٍ فِي الْمَسْجِدِ ، سُمِّيَ ٢٣٠ كُلُّ مِّنَ الظَّرْفِ^(٣) وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ لَفَوًّا ، لِإِدْمَامِ اسْتِقْرَارِ الضَّمِيرِ فِيهِ عَلَى قِيَاسِ مَا ذَكَرَ - أَمْ حُذِفَ ذَلِكَ الْمُتَعَلِّقُ الْخَاصُّ .

(١) فِي الْأَصْلِ : حِيزٌ .

(٢) كَذَا . أَي : اسْتَقَرَّرْتُ . وَهُوَ مَا يَخْطئه بَعْضُ الْمَعَاصِرِينَ ، مَعَ أَنَّ لَهُ وَجْهًا مِنْ الْقِيَاسِ . فَالْأَصْلُ فِيهِ أَنَّ بَعْضَ الْعَرَبِ يَزِيدُ أَلْفًا بَعْدَ الْإِدْخَامِ لِلْمَحَافِظَةِ عَلَيْهِ ، فَيَقُولُ : «اسْتَقَرَّاتُ» . انْظُرْ ارْتِشَافَ الضَّرْبِ ١ : ١٦٥ . وَبِالْإِمَامَةِ الشَّدِيدَةِ تَصْبِيحُ الْأَلْفِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْيَاءِ ، وَمَا قَبْلَهَا بَيْنَ الْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ . وَبَقِيَ مِثْلُ هَذَا عَلَى أَنَّهُ لَفَةٌ ضَعِيفَةٌ ، لَا يَحْسَنُ اسْتِعْمَالُهَا فِي لُصُحِ الْكَلَامِ .

(٣) فِي الْأَصْلِ وَم : الظُّرُوفُ .

وَسَوَاءٌ حُلِفَ وَجُوبًا، لوجود ما هو كالْعَوْضِ منه، ^(١) نَحْوُ: يَوْمَ
 الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ - فـ «يَوْم» من «يَوْمِ الْخَمِيسِ»: مَنصُوبٌ بِعَامِلٍ
 مَحذُوفٍ وَجُوبًا مُفسِّرٍ بِالْعَامِلِ الْمَذْكُورِ عَلَى سَبِيلِ الْإِشْتِقَالِ بِالضَّمِيرِ.
 وَالْأَصْلُ: صُمْتُ يَوْمَ الْخَمِيسِ صُمْتُ فِيهِ، عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: زَيْدًا
 ضَرَبْتُهُ. وَلَا يَجُوزُ ذِكْرُ عَامِلِهِ، أَي: الْيَوْمِ، لِأَنَّ الْعَامِلَ الْمَذْكُورَ وَهُوَ
 «صُمْتُ» كَالْعَوْضِ مِنْهُ. وَهُمْ لَا يَجْمَعُونَ بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمُعَوَّضِ.
 وَعَلَى قِيَاسِهِ يُقَالُ فِي الْعَامِلِ الْعَامِّ نَحْوُ: يَوْمَ الْخَمِيسِ اسْتَقْرَيْتُ ^(٢) فِيهِ -
 أَمْ حُلِفَ ذَلِكَ الْمَتَعَلِّقُ الْخَاصَّ جَوَازًا، لِعَدَمِ وَجُودِ مَا هُوَ كَالْعَوْضِ
 مِنْهُ، نَحْوُ قَوْلِكَ: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، جَوَابًا لِمَنْ قَالَ: مَتَى قَدِمْتُ؟ أَي:
 وَحَّ يَكُونُ الْمَقْدَرُ: قَدِمْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ.

وعلى قِيَاسِهِ يُقَالُ فِي الْعَامِلِ الْعَامِّ: «يَوْمَ الْجُمُعَةِ»، جَوَابًا لِمَنْ
 قَالَ: مَتَى اسْتَقْرَيْتُ؟ ^(٣) ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَ الْمَشَائِخِ قَالَ: إِنَّمَا تَرَكَ
 الْمَصْنُفَ الْعَامِلَ الْعَامِّ الْمَذْكُورَ، لِأَنَّهُ لَا يَتَعَلَّقُ بِهِ غَرَضٌ.

(١) في حاشية الأصل عن نسخة: عنه.

(٢) انظر تعليقنا على مثله في الفقرة المتقدمة.

(٣) هنا ينتهي خرم النص من م ، وقد بدأ في ص ٨٤٥. وانظر تعليقنا على ما في
 الفقرة القبلية المتقدمة.

[باب إعراب تطبيقي]

ثم شرع يتكلم على إعراب الاستعاذة وإعراب جملة من السور
القرآنية، تمريناً للمتعلم، فقال:

١- إعراب الاستعاذة:

لا يخفى أن الاستعاذة ليست من القرآن اتفاقاً، وهي مندوبة،
وقيل: واجبة. والأصح في كفيته الصيغة المشهورة، وهي:
«أعوذُ أي: اعتصم والتجئ. وهو فعل مضارع، أصله «أعوذُ» نُقلت
ضمة الواو للساكن قبلها لثقلها، مَرْفُوعٌ لِتَجَرُّدِهِ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ،
على الأصح. وفاعله ضمير المتكلم مُسْتَتِرٌ فِيهِ، أي: في ذلك الفعل،
وَجُوبًا لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ. وهو أحد المواطن السبعة التي يجب فيها
استتار الضمير، لعدم حلول الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل محله،
حتى لو برز كان تأكيداً لذلك المستتر - تَقْدِيرُهُ أي: ذلك المستتر: أنا.
بالله: جارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «أعوذُ». والباء: للاستعاذة.

مِنَ الشَّيْطَانِ: جارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ أَيْضًا بِـ «أعوذُ». ومن: للتعليل^(١)
أو لابتداء الغاية، أي: اعتصم والتجئ مُسْتَعِينًا بِاللَّهِ مِنْ أَجْلِ، أو مبتدئاً
ذلك من الشيطان. والشيطان هو المتمرد من الجن، قيل: أو من الإنس
أو الحيوان.

والجمهور على أنه مشتق من الشَّطْنُ أي: البعد، لبعده من رحمة
الله. وقيل من الشَّيْطُ أي: الاحترق.^(٢) وَضَعَفَ بِوُجُودِ النَّوْنِ، وسقوط

(١) أي: للسببية. والنحاة يخلطون السببية بالتعليل أحياناً.

(٢) في الأصل: الإحراق.

الألف في تصاريف هذه الكلمة. فعلى الأول يكون مصروفًا إذا سُمِّي به، وعلى الثاني يكون ممنوعًا من الصرف. وأما إذا لم يُسم به يكون^(١) مصروفًا، قولًا واحدًا لفقد العلميّة، كما عُلِمَ ذلك من الكلام على ما لا ينصرف.

والرَّجِيم: فَعِيلٌ بِمَعْنَى: مَفْعُول. أي: مرجوم بالطرد أو بالشُّهْب، أو بمعنى: راجِم لأنه يَرْجَم غيره بالإغواء: نَعَتْ لـ «الشَّيْطَانِ» مُفِيدٌ لِلذَّمِّ، أي: الغرض منه إفادة ذمّ منعوته.

٢- إهرابُ البَسْمَلَةِ:

مصدر: بَسَمَلَ، إذا قال: باسم الله. وهذا من باب التَّحْت لَأَنَّ العرب تَنْحِتُ أي: تجمع من الكلمتين كلمة واحدة، كما يَنْحِتُ النجار خشبتين ويجعلهما واحدة.

وهو نوع من الاختصار، ومنه^(٢) أيضًا: حَمَدَلْ إذا قال: الحمد لله، وَجَعَفَدَ^(٣) إذا قال: جُعِلْتُ فِدَاكَ، وَسَبَحَلْ إذا قال: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَحَيَّعَلْ إذا قال: حَيٍّ عَلَى الصَّلَاةِ حَيٍّ عَلَى الْفَلَاحِ، وَحَيَّهَلْ إذا قال: حَيَّهَلَا،^(٤) وَطَلَّبَقْ إذا قال: أَطَالَ اللَّهُ بِقَامِكَ، وَدَمَعَزْ إذا قال: أَدَامَ اللَّهُ عِزَّكَ، وَحَسَبَلْ إذا قال: حَسْبِيَ اللَّهُ، وَسَمَعَلْ إذا قال: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ.

(١) م: «إذا لم يسمى به يكون». وحلفت فاء الجواب.

(٢) يعني: مما ينحت من كلمتين. وسيلذكر ما كان نحوه من أكثر.

(٣) م: جعلل.

(٤) سقط «حي على الفلاح... حيهلا» من م.

وربما نسبوا إلى الاسم^(١) المأخوذ من اسمين كقولهم: رجلٌ عَبَشِمِيّ نسبةً لعبدٍ شمسيٍّ، وَيَمَلِيّ نسبةً إلى تيم الله، وَعَبَدَرِيّ نسبةً إلى عبد الدار.

بسم: (٢) جازٌ ومَجْرُودٌ. وكلٌّ مجرور بحرف أصلي، لم يُشبهه/الزائد، ٢٣١ لا بُدَّ له من عامل يعمل فيه ويتعلق به، من فعل أو اسم فيه راحة الفعل، عامٌّ أو خاصٌّ، مذكور أو محذوف، على ما تقدّم آنفاً. وهو (٣) مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ جَوَازًا، (٤) لكثرة الاستعمال - وما في بعض النسخ، من قوله «وجوبًا» ففيه نظرٌ ظاهر. (٥) تَقْدِيرُهُ: أقرأ، أي: فعلًا خاصًا - وَحَ يكون الظرف (٦) لغوًا - أو تقديره: قراءتي، أي: اسمًا خاصًا.

وَحَ يكون ذلك الاسم مبتدأ. وعليه يكون الظرف إما خبرًا، أو متعلقًا بمحذوف، وذلك المحذوف هو الخبر لذلك المبتدأ المُقَدَّر. والتقدير: قراءتي كائنة أو مستقرّة باسم الله.

ولا يلزم حذف المصدر وإبقاء معموله أي: عمل المصدر محذوفًا كما بيّنته في «خير» (٧) الكلام على بسملة شيخ الإسلام، ويبيّن في

(١) م: نسبوا الاسم.

(٢) لوقها في م: الله.

(٣) سقطت من م.

(٤) في الشرح: «وجوبًا». وسقط مع «لكثرة الاستعمال» من م. وسيرد بعبه بعد فيها.

(٥) زاد هنا في م: لكثرة الاستعمال.

(٦) يعني: الجار والمجرور. وهما عند النحاة نوع من الظروف. انظر إعراب الجمل ص

٢٧١ - ٢٧٢، م: وعليه يكون الظرف.

(٧) في الأصل: حيز.

أيضاً أنه لا يحسن أن يكون ذلك الجار والمجرور متعلقاً^(١) بذلك
المبتدأ المقدر، لأن الخبر أو متعلقه لا يقال: إنه متعلق بالمبتدأ
اصطلاحاً، بل^(٢) على معنى أن له نوعاً من المتعلق^(٣).

فعلم من هذا أن الحكم على الجار والمجرور، بأنه متعلق بذلك
المحذوف، واضح في الأول دون الثاني، إلا على المعنى المذكور.
فلْيَأْمَلْ، ولا يُغْتَرَّ بما وقع لبعضهم هنا.

الله: مجرور^(٤) بلفظ «اسم»، لأنه مضاف إليه لفظ «اسم».

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: نَعْتَانِ لـ «الله» لأنهما صفتان مشتقتان من
الرَّحْمَةِ. وقيل أي: قال الأعلم: «^(٥) الرَّحْمَنُ: عَلَّمَ بِالْقَلْبِ لا صفة. فهو
بَدَلٌ مِنْ «الله» لا نعت له، والرَّحِيمُ حينئذ: نَعْتُ لـ «الرَّحْمَنِ» لا لاسم
الله، لأن البدل لا يتقدم على النعت إذا اجتمعا، كما تقدم.

٣. إهرابُ بَيِّنَةٍ سورة الفاتحة:

أي: فاتحة الكتاب العزيز لأنها مُفْتَحُهُ. وَمِنْ ثَمَّ سُمِّيَتْ أُمَّ
القرآن، لأنها أصله. ولها أسماء كثيرة.

(١) في الأصل متعلقان.

(٢) سقطت من م.

(٣) أي: التملُّق. فهو مصدر ميمي للفعل: تملَّق.

(٤) كذا. وفيه مجابة للأدب. فالواجب في الإهراب لمثل هذه المواضع أن يقال: لفظ
الجلالة مجرور أو مرفوع أو منصوب أو مضاف.

(٥) يوسف بن سليمان الشنمري، عالم أندلسي باللغة والنحو، توفي سنة ٤٧٦. بغية
الرواة ٢: ٢٥٦.

الْحَمْدُ: مُبْتَدَأٌ. وَلِلَّهِ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ وَجُوبًا،
لتقديره عامًا لعدم قرينة الخصوص، تَقْدِيرُهُ: مُسْتَقَرٌّ أَي: اسْمًا عَامًّا، أو
تقديره: اسْتَقَرَّ أَي: فَعَلًا عَامًّا. ذَلِكَ الْمَحذُوفُ خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ عَلَى
التَّحْقِيقِ، أَي: الْحَمْدُ مُسْتَقَرٌّ أَوْ اسْتَقَرَّ لَهُ. فَهُوَ ظَرْفٌ مُسْتَقَرٌّ.

«رَبِّ» بِالْجَرِّ: نَعَتْ أَوَّلَ لِي «اللَّهِ». وَهُوَ أَي: رَبٌّ: مُضَافٌ،
وَالْعَالَمِينَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ. فَهُوَ مَجْرُورٌ بِهِ. وَقُرِئَ شَاذًا بِالنَّصْبِ وَبِالرَّفْعِ،
وَفِيهِمَا الْقَطْعُ ثُمَّ الْإِتْبَاعُ، لِأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى ^(١) «الرَّحْمَنِ» بِالْجَرِّ: نَعَتْ ثَانٍ ^(٢)
لِي «اللَّهِ»، وَالرَّحِيمِ كَذَلِكَ: نَعَتْ ثَالِثَ ^(٣) لِي «اللَّهِ»، وَمَالِكٍ كَذَلِكَ: نَعَتْ
رَابِعَ لَهُ. إِلَّا أَنْ يُقَالَ: مَنْ رَفَعَ أَوْ نَصَبَ «رَبِّ» فَعَلَ كَذَلِكَ بِ«الرَّحْمَنِ
وَالرَّحِيمِ وَمَالِكٍ» لَوْجُودِ الْقِرَاءَةِ فِيهَا بِذَلِكَ أَيْضًا. فَلَا إِتْبَاعَ بَعْدَ الْقَطْعِ.

و«مَالِكٍ» قَرَأَ بِهِ عَاصِمٌ وَالْكَسَائِيُّ، وَقَرَأَ غَيْرُهُمَا: مَلِكٍ. قَالَ أَبُو
شَامَةَ: ^(٤) وَقَدْ أَكْثَرَ الْمُصَنِّفُونَ فِي الْقِرَاءَاتِ وَالتَّفْسِيرِ، مِنَ التَّرْجِيحِ بَيْنَ
هَاتَيْنِ الْقِرَاءَتَيْنِ. حَتَّى إِنْ بَعْضُهُمْ يُبَالِغُ فِي ذَلِكَ إِلَى حَدِّ يَكَادُ يُسْقِطُ
وَجْهَ الْقِرَاءَةِ الْأُخْرَى. وَلَيْسَ هَذَا مَعْمُودًا بَعْدَ ثَبُوتِ الْقِرَاءَتَيْنِ. حَتَّى
إِنِّي أُصَلِّيُ بِهِلَهُ فِي رَكْعَةٍ، وَبِهِلَهُ فِي رَكْعَةٍ. انْتَهَى. وَمِمَّا رُجِّحَتْ بِهِ
قِرَاءَةُ «مَالِكٍ» أَنَّهَا أَمْدَحُ لِعُمُومِ إِضَافَتِهِ. إِذْ يُقَالُ: مَالِكُ الْإِنْسِ وَالْجَنِّ
وَالطَّيْرِ، وَلَا يُقَالُ: مَلِكُ الطَّيْرِ.

(١) مِنْ م.

(٢) فِي الْأَصْلِ وَ م: تَالِي.

(٣) م: ثَانٍ.

(٤) شَهَابُ الدِّينِ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ الْمُقَدِّسِي، عَالِمٌ بِاللُّغَةِ وَالتَّأْرِيخِ
وَالْقِرَاءَاتِ، تَوَفَّى سَنَةَ ٦٦٥. لَوَاتِ الْوَلِيَّاتِ ١: ٢٥٢. وَانْظُرِ الدَّرَجَاتُ ١: ٤٩.

وكون «مَلِك» نعتاً^(١) واضح، لأنه معرفة بالإضافة لأن إضافته محضة. وأما «مَالِك» فإن أريد به المضي فكذلك لما ذكر، ويؤيده قراءة «مَلَك» بصيغة الماضي، وإن أريد به الحال أو الاستقبال فيشكل وقوعه نعتاً. فإن إضافته غير محضة. وأجيب بأن اسم الفاعل هنا، أريد به^(٢) الثبوت والدوام، من غير نظر إلى مضي ولا إلى غيره.

ولذلك قال المصنف: وصح ذلك أي: وقوع «مَالِك» نعتاً لـ «الله»، لإدلاله على الدوام والاستمرار لا التجدد والحدوث، لكونه من صفات البارئ. سبحانه وتعالى.^(٣) فالمعنى أنه - تعالى - متصف بأنه مالك يوم الدين مطلقاً.

٢٣٦ وهو أي: «مَالِك»: مضاف لـ «يوم» إضافة/ محضة، فيتعرف بها، فصح^(٤) وقوعه نعتاً للمعرفة، كما علمت. ويوم: مضاف إليه «مَالِك» أو «ملك»، فهو مجرور به، وهو أي: يوم: مضاف أيضاً، أي: كما أنه مضاف إليه. الدين: مضاف إليه «يوم»، فهو مجرور به. والإضافة هنا على معنى اللام.

إِتَاكَ: إيتاء: ضمير منفصل، والكاف: حرف خطاب، على الأصح من أقوال أربعة. وذلك الضمير: مفعول مقدم لـ «نَعْبُدُ» لإفادة الاختصاص

(١) م: نعت.

(٢) إذا أريد الثبوت والدوام باسم الفاعل صار بمعنى الصفة المشبهة، لأنه مضاف إلى مفعوله، و جاز أن تكون إضافته محضة أو غير محضة. انظر تفسير الألويسي ١: ٧٧٠. ١٤١ م: وأجيب بأن إضافة اسم الفاعل غير محضة هنا أريد به.

(٣) م: «البارئ تعالى». وانظر شرح الأزهري.

(٤) م: وصح.

والحصر، لأنَّ العبادة غاية التذلل ولا يستحقها إلا مَنْ له غاية الإفضال،
والعبودية: إظهار التذلل والخضوع.

وَنَعْبُدُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ لَتَجْرَدَهُ عَنِ النَّاصِبِ وَالْجَازِمِ، عَلَى
الْأَصَحِّ. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا لَا يَجُوزُ إِظْهَارُهُ - وَهَذَا أَيْضًا
مِنَ الْمَوَاطِنِ السَّبْعَةِ الَّتِي يَجِبُ فِيهَا اسْتِئْثَارُ الضَّمِيرِ، كَمَا تَقَدَّمَ -
وَتَقْدِيرُهُ: نَحْنُ. وَفِيهِ التَّفَاتُ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْخُطَابِ، إِذْ كَانَ مَقْتَضَى
الظَّاهِرِ أَنْ يُقَالَ: لِيَأْتَهُ نَعْبُدُ.

وَيَاثَاكَ: فِيهِ مَا تَقَدَّمَ، وَهُوَ مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لـ «نَسْتَعِينُ».

وَنَسْتَعِينُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرٌّ فِيهِ وَجُوبًا لِمَا تَقَدَّمَ،
تَقْدِيرُهُ: نَحْنُ - مَعْطُوفٌ عَلَى: نَعْبُدُ. وَأَصْلُ نَسْتَعِينُ «نَسْتَعُونُ» اسْتَقْلَتْ
الْكسرة عَلَى الْوَاوِ فَتَقَلَّتْ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا، فَسَكَنَتِ الْوَاوُ بَعْدَ النُّقْلِ
وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا، فَقَلْبَتْ يَاءٌ نَحْوُ: مِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ.

وَقُرِئَ: «نَسْتَعِينُ» بِكَسْرِ حُرْفِ الْمَضَارَعَةِ. وَهِيَ لُغَةٌ مُطَّرَدَةٌ فِي نَحْوِ
هَذَا، أَيْ: فِي الْمَضَارِعِ الَّتِي مَاضِيَةٌ مَبْنُوءَةٌ بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ. وَهِيَ هُنَا: اسْتَعَانَ.
وَقَدَّمَ - سَبَّحَانَهُ - الْعِبَادَةُ عَلَى الْإِسْتِعَانَةِ لِأَنَّهَا وَصْلَةٌ لَطَلْبِ الْحَاجَةِ.

اهْدِ: فِعْلٌ دُعَاؤِي، أَيْ: صَبِيغَةٌ مَعْنَاهَا الدَّعَاءُ. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ
وُجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ. وَنَا: مَفْعُولُهُ الْأَوَّلُ. الصَّرَاطُ: مَفْعُولُهُ الثَّانِي. ^(١)
الْمُسْتَعِينُ: نَعَتْ الصَّرَاطَ.

وَالْأَصْلُ: اهْدِنَا لِلصَّرَاطِ، أَوْ إِلَى الصَّرَاطِ، لِأَنَّهُ يَتَعَدَّى لِلأَوَّلِ

(١) م: مفعول أول والصراط مفعول ثاني.

بنفسه، وللتأني باللام أو «إلى». قال تعالى^(١): «وَأَنْتَ كَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»، وقال^(٢): «تَهْدِي لِلَّذِي هِيَ أَقْوَمُ».

صِرَاطٌ: بَدَلٌ مِنَ «الصُّرَاطِ» بَدَلٌ كُلٌّ مِنْ كُلٍّ لغرض التأكيد،^(٣) وهو مضاف. وَالَّذِينَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَهُوَ اسْمٌ مَوْصُولٌ يَحْتَاجُ إِلَى صَلَوةٍ وَعَائِدَةٍ.

أَنْعَمْتُ: فِعْلٌ - وهو «أَنْعَمَ» - وفاعِلٌ. وهو التاء. والجملة من الفعل والفاعل: صِلَةُ «الَّذِينَ».^(٤) [وصلة الموصول تقدر فعلاً. أما الظرف والجار والمجرور يقدر^(٥) فعلاً واسماً].

وَعَلَيْهِمْ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «أَنْعَمْتُ». والهاءُ وَالْبَيْمُ أَي: والهاء: ضَمِيرٌ عَائِدٌ عَلَى «الَّذِينَ».

غَيْرِ: نَعْتُ «الَّذِينَ». وفيه أَنْ «غير» نكرة لا تتعرف بالإضافة كبقية أخواتها، وهي: مِثْلُ وَشِبْهِ وَخِذْنِ، و«الَّذِينَ» معرفة. وأجيب بأن «غير» إذا وقعت بين ضمتين، كما هنا، تعرفت بالإضافة لانهصار الغيرة، أو أَنَّ الموصول^(٦) مستثنى من المعارف لأنه يُشَبِّه النكرة، من حيث إبهامه،^(٧) فَصَحَّ وصفه بالنكرة - أو غير: بَدَلٌ مِنْهُ أَي: من

(١) الآية ٥٢ من سورة الشورى.

(٢) الآية ٩ من سورة الإسراء.

(٣) أي: مع البيان.

(٤) م: والجملة صلة الذين.

(٥) كذا في حاشية م، وما بين معقوفين ملحق بحاشيتها.

(٦) في الأصل: وَأَنَّ الموصول.

(٧) في الأصل: «إبهامه». وهو جائز.

«الَّذِينَ». وغير: مضاف، والمَمْضُوبِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

و«أَلْ» في «المَمْضُوبِ»: اسمٌ مَوْضُوعٌ لا حرف. و«مَمْضُوبٌ» صِلَةٌ «أَلْ»، وهو اسمٌ مَفْعُولٌ - والتقدير: غيرَ الَّذِينَ غَضِبَ عَلَيْهِمْ - اسْتَغْنِي^(١) عَنْ جَمِيعِهِ أَي: «المَمْضُوبِ» بِجَمْعِ^(٢) الضَّمِيرِ بَعْدَهُ، لِأَنَّ فِعْلَهُ «غَضِبَ» وهو لازِمٌ، واسمُ الْمَفْعُولِ يَحْتَاجُ إِلَى مَرْفُوعٍ يَنْتُزِعُ عَنْ فَاعِلِهِ، واسمُ المفعول لا يُبْنَى مِنَ اللَّازِمِ إِلَّا بَعْدَ تَعْلِيلِهِ. عَلَيْهِمْ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ«مَمْضُوبِ»^(٣) فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ، عَلَى أَنَّهُ نَائِبُ الْفَاعِلِ.

ولا: الواو: عاطِفَةٌ، ولا: صِلَةٌ لِتَوْكِيدِ النَّفْيِ الْمُسْتَفَادِ مِنْ «غَيْرِ»، لَثَلَا يَتَوَهَّمُ عَطْفُ «الضَّالِّينَ» عَلَى «الَّذِينَ أَنْعَمْتَ». قال الكوفيون: هي^(٤) بمعنى «غيرِ». قال الشَّهاب السَّمين: «^(٥) وهذا قريب من كونها زائدة أي: صلة. فَإِنَّهُ لَوْ صُرِّحَ بِ«غَيْرِ» كَانَتْ لِلتَّأْكِيدِ أَيْضًا. وقد قرأ بذلك^(٦) عمر بن الخطَّاب، رضي الله - تعالى - عنه.^(٧)

الضَّالِّينَ: مَعْطُوفٌ عَلَى «الْمَمْضُوبِ» / أَي: وغيرِ الضَّالِّينَ. ٢٣٣

وَأَمَّا «آمِينَ» فَلَيْسَتْ مِنَ الْقُرْآنِ إِجْمَاعًا. وهو اسمٌ فعلٍ مَبْنِيٌّ عَلَى

(١) م: واستغني.

(٢) في الشرح: لجمع.

(٣) كلا. والصواب أن شبه الجملة إذا نابت عن الفاعل لا تعلق في الإعراب. أما

التعلق المعنوي فنشأ آخر. انظر إعراب الجمل ص ٣٢٢ - ٣٣٠.

(٤) أي: لا.

(٥) الدر المصون ١: ٧٤.

(٦) يعني القراءة: وَغَيْرِ الضَّالِّينَ.

(٧) الاعتراض ليس في م.

الفتح كـ «أَيْنَ وَكَيْفَ» لاجتماع الساكنين. ومعناه: استجب. وفيه المد والقصر، والمد أفصح وأشهر. وحكي معه الإمالة. وتشديد ميمه، أي: مع المد^(١) روي عن الحسن^(٢) وجعفر الصادق، وذكر الجوهري^(٣) أنه خطأ.

٤- إهرابُ سورة قُريش: (٤)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: تَقَدَّمَ إهرابُها. فلا عودَ ولا إعادة. لإيلاف: جازٌ ومَجْرُورٌ، اختلف الناس في المتعلق به. فقيل: متعلق بقوله في السورة قبلها: «فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ»^(٥). وأُيدَ بأنهما كانا سورة واحدة من غير فصل في مصحف أبي، وقَرَأَهما أيضًا عمر - رضي الله عنه - في الرَّكعة الثانية من صلاة المغرب، بعد أن قرأ في الأولى سورة «والتين». ورُدَّ بأنهم أجمعوا على الفصل بينهما. وقيل: متعلق بمقدّر تقديره: فعلنا ذلك أي: إهلاك أصحاب الفيل لإيلاف قريش. وقيل: متعلق بـ «يَعْبُدُوا».

ولإيلاف: مضاف، وقُريش - وهم أولاد النضر بن كِنانة - على الأصح: مُضاف إليه.

لإيلافهم: توكيد لفظي، وقيل: بَدَلٌ مِنْ «إيلاف» الأولِ بَدَلِ كُلِّ

(١) زاد هنا في الأصل و م: «والقصر». هو سهو، لوروده قبل. وانظر الدر المصون ٧٧ - ٧٨.

(٢) هو الإمام الحسن البصري ابن أبي الحسن، توفي سنة ١١٠. طبقات القراء ١: ٢٣٥.

(٣) انظر الصحاح واللسان والتاج (أمن) و (أمم).

(٤) م: سورة لإيلاف قريش.

(٥) الآية ٥ من سورة الفيل.

مِنْ كُلِّ. وَلَا يَضَرُّ كَوْنُ الْأَوَّلِ مُطْلَقًا وَالثَّانِي مُقَيَّدًا، ^(١) إِذْ هُوَ عَلَى حَدِّ قَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِنْ إِحْسَانِكَ إِحْسَانِكَ ^(٢) إِلَى زَيْدٍ. وَهُوَ أَيُّ: إِيْلَافٍ: مَصْدَرٌ: «الْأَلَفُ» بِالْمَدِّ، مُضَافٌ إِلَى فَاعِلِهِ. ^(٣)

وَرِحْلَةٌ: مَفْعُولَةٌ. وَهُوَ مُضَافٌ. وَالشَّتَاءُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَهَذِهِ الرِّحْلَةُ كَانَتْ إِلَى الْيَمَنِ. وَالصَّبِيفُ: مَعْطُوفٌ عَلَى الشَّتَاءِ. وَهَذِهِ الرِّحْلَةُ كَانَتْ إِلَى الشَّامِ.

فَلْيَعْبُدُوا: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَجْزُومٌ بِإِلَامِ الْأَمْرِ. وَعَلَامَةُ جَزْمِهِ حَذْفُ النُّونِ. وَالْوَاوُ: فَاعِلُهُ. وَالْفَاءُ: زَائِدَةٌ. وَقِيلَ: دَخَلَتِ الْفَاءُ، لِمَا فِي الْكَلَامِ مِنْ مَعْنَى الشَّرْطِ، أَيُّ: فَإِنْ لَمْ يَعْبُدُوهُ لَسَاتِرُ نِعْمِهِ عَلَيْهِمُ الَّتِي لَا تُحْصَى فَلْيَعْبُدُوهُ لِأَجْلِ إِيْلَافِهِمْ. فَإِنَّهُ أَظْهَرَ نِعْمَهُ عَلَيْهِمْ. وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى أَنَّ «إِيْلَافًا»: مُتَعَلِّقٌ بِـ «يَعْبُدُوا».

رَبٌّ: مَفْعُولُهُ أَيُّ: مَفْعُولُ «يَعْبُدُوا»، وَهُوَ مُضَافٌ. وَ«ذَا» مِنْ «هَذَا»: مُضَافٌ إِلَيْهِ. التَّيِّبُ: عَطْفٌ بَيَانٍ عَلَى «ذَا» مِنْ «هَذَا»، أَوْ نَعَتْ لَهُ. الَّذِي: نَعَتْ لـ «رَبِّ».

أَطْعَمَهُمْ: فِعْلٌ، وَهُوَ «أَطْعَمَ»، وَفَاعِلٌ، وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرَرُّ، وَمَفْعُولٌ. وَهُوَ الْهَاءُ.

(١) فِي الْأَصْلِ وَ م: مُطْلَقٌ وَالثَّانِي مُقَيَّدٌ.

(٢) سَقَطَتْ مِنْ م.

(٣) يَعْنِي أَنَّ مَعْنَى الْكَفِّ: لَزِمَ اعْتِدَادَ الْكَفِّ. وَزِيَادَةُ الْهَمْزَةِ لِيَهِيَ لِلْمُبَالَغَةِ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى الْأَلْفَةِ. فَهُوَ يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَيُضَافُ إِلَى فَاعِلِهِ فِي الْمَعْنَى، وَهُوَ غَيْرُ مَا كَانَ بِمَعْنَى: الْأَزْمَ. وَهَذَا يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

والجُمْلَةُ من الفعل والفاعل: صِلَةُ «الَّذِي». والعائدُ إِلَى المَوْصُولِ
ذلك الضَّمِيرُ المُسْتَتِرُ فِي «أَطْعَمَهُمْ» المَرْفُوعُ، أَي: الَّذِي فِي مَحَلِّ
رَفْعٍ، [أَي]: ^(١) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ.

مِنْ جُوعٍ عَظِيمٍ أَي: مِنْ أَجَلِهِ: مُتَعَلِّقٌ بِـ «أَطْعَمَهُمْ».
و«أَمَّنَهُمْ» فِيهِ مَا تَقَدَّمَ فِي «أَطْعَمَهُمْ»، وَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى
«أَطْعَمَهُمْ». مِنْ خَوْفٍ عَظِيمٍ أَي: مِنْ أَجَلِهِ: مُتَعَلِّقٌ بِـ «أَمَّنَهُمْ».

٥- إِهْرَابُ سُورَةِ الْمَاعُونِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
رَأَيْتَ: فِعْلٌ - وَهُوَ ^(١) «رَأَى» - وَفَاعِلٌ. وَهُوَ التَّاءُ. أَي: أَبْصَرْتُ
أَوْ عَرَفْتُ. وَنَظَرْتُ فِيهِ. أَبُو حَيَّانَ بَأَنَّ «رَأَيْتَ» لَا يُعْرَفُ كَوْنُهَا بِمَعْنَى:
عَرَفْتُ. الَّذِي: مَفْعُولٌ بِهِ لـ «رَأَيْتَ».

يُكَذِّبُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ. وَهُوَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِيهِ جَوَازًا. وَالْجُمْلَةُ
مِنْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ: صِلَةُ «الَّذِي»، وَهَائِذُهَا أَي: تِلْكَ الصِّلَةُ ذَلِكَ
الضَّمِيرُ الْمُسْتَتِرُ فِي «يُكَذِّبُ». بِالذَّيْنِ أَي: بِالْجِزَاءِ وَالْحِسَابِ، الْجَارُ
والمَجْرُورُ: مُتَعَلِّقٌ بِـ «يُكَذِّبُ».

فَذَلِكَ: الْفَاءُ: فَاءُ جَوَابٍ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، أَي: إِنْ لَمْ تُبْصِرْهُ أَوْ تَعْرِفْهُ
فَهُوَ ذَلِكَ. وَقِيلَ: عَاطِفَةٌ ^(٢) وَذَا: اسْمٌ إِيَّارَةٌ إِلَى «الَّذِي يُكَذِّبُ»

(١) مِنْ م.

(٢) م: فَهُوَ.

(٣) يَعْنِي أَنَّ ذَا: مَعْطُوفٌ عَلَى: الَّذِي. فَهُوَ فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِالْمَعْطُوفِ. وَالْأَوَّلَى أَنَّ الْفَاءَ حَرْفُ
اسْتِثْنَاءٍ، وَهِيَ الْقَصِيحَةُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ وَالسَّبِيحَةِ. انْظُرْ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ص ٢١٦٠.

مَوْضِعُهُ رَفَعَ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ. وَاللَّامُ: لِلْبُعْدِ النَّسْبِيِّ. وَالكَافُ: حَرْفُ
خِطَابٍ لَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ. الَّذِي: خَيْرُ «ذَا» مِنْ «فَذَلِكَ».

يَدْعُ أَي: يَدْفَعُ بِغُنْفٍ الْيَتِيمَ: فِعْلٌ، وَهُوَ «يَدْعُ»، وَفَاعِلٌ، وَهُوَ
الضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ فِي «يَدْعُ» جَوَازًا مَحَلَّهُ رَفَعَ، وَمَفْعُولٌ. وَهُوَ «الْيَتِيمَ».

وَالجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ الْمَذْكُورِ وَفَاعِلُهُ: صِلَةُ «الَّذِي»، وَهَاتُئْنَاهَا ذَلِكَ

الضَّمِيرُ الْمُسْتَرِ فِي «يَدْعُ» الْمَرْفُوعُ، أَي: الَّذِي/ فِي مَحَلِّ رَفَعَ عَلَى ٢٣٤
الْفَاعِلِيَّةِ.

وَلَا يَحْضُرُ: مَعْطُوفٌ عَلَى «يَدْعُ». وَهُوَ فِعْلٌ وَفَاعِلٌ، وَمَفْعُولُهُ
مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: وَلَا يَحْضُرُ غَيْرُهُ. عَلَى طَعَامٍ أَي: إِطْعَامٌ: مُتَعَلِّقٌ بِـ
«يَحْضُرُ». وَهُوَ مُضَافٌ، وَالْمُسْكِينِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

قَوْلٌ: مُبْتَدَأٌ. لِلْمُصَلِّينَ: مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِقْرَارِ مَحْذُوفٍ. وَذَلِكَ
الْمَحْذُوفُ خَيْرُ ذَلِكَ الْمُبْتَدَأِ. وَهُوَ «وَيْلٌ»^(١) عَلَى مَا تَقَدَّمَ.

الَّذِينَ: نَعَتْ أَوَّلَ لِهَ «الْمُصَلِّينَ». هُمْ: مُبْتَدَأٌ. عَنْ صَلَاتِهِمْ: مُتَعَلِّقٌ
بِـ «سَاهُونَ». وَسَاهُونَ أَي: غَافِلُونَ: خَيْرُ الْمُبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ «هُمْ».
وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَخَيْرُهُ: صِلَةُ «الَّذِينَ».

وَالَّذِينَ: نَعَتْ ثَانِي لِهَ «الْمُصَلِّينَ». وَهُمْ: مُبْتَدَأٌ. يُرَاوُونَ النَّاسَ
بِأَعْمَالِهِمْ: خَيْرُهُ^(٢). وَالجُمْلَةُ مِنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَيْرُ: صِلَةُ «الَّذِينَ».

وَيَمْنَعُونَ: مَعْطُوفٌ عَلَى «يُرَاوُونَ». الْمَاهُونَ: مَفْعُولٌ «يَمْنَعُونَ».

(١) م: فويل.

(٢) يعني أن الجملة في محل رفع خبر للمبتدأ: هم.

والماعون: فاعول: من المَعْنِ. وهو الشيء القليل. ومن ثم فُسر بنحو الإبرة والفأس. ولم يُذكر المفعول الثاني لـ «يمنعون» الذي هو «الناس»، إنا للعلم به، أو لأن الغرض ذكر ما يمنعونه لا من يمنعونه، تنبيهاً على مزيد خستهم.

٦- إعراب سورة الكوثر:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إنا^(١) أي: المُشَدَّدة إن: حَرْفٌ توكيدٍ ونَصْبٍ. ونا: اسمُها. والأصل «إنا» ثلاث نونات الأولى مُشَدَّدة بنونين، حُلِفَتِ الثُّنُونُ الثانيةُ منهما لِتَوَالِيِ الأمثالِ، وأدغمتِ الأولى في نون «نا»^(٢). أعطيناك: فعلٌ، وهو «أعطى»، وفاعلٌ، وهو «نا»، ومفعولٌ أوَّلٌ. وهو الكاف. والخطاب له ﷺ. الكوثر: مفعول ثانٍ. وهو حوضه ﷺ، الذي تَرَدُّ عليه أُمته. وهو نهر في الجنة^(٣). وجُمْلَةُ «أعطيناك»، أي: جملة الفعل والفاعل من ذاك: خَبَرٌ «إن».

فصل: الفاء: عاطفة^(٤). وهي للتبعية: أي بسبب هذه النعمة العظيمة صَلَّ. وفيه عطف جملة فعلية إنشائية على جملة اسمية خبرية. وصل: فعلٌ أمرٍ. لِرَبِّكَ: مُرَبِّيكَ والمُنعم عليك: جارا ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «صل». وفيه التفات من التكلّم إلى الغيبة.

(١) في الشرح: إن.

(٢) في الأصل و م: أنا.

(٣) م: من أنهر الجنة.

(٤) الأولى أن الفاء هي الفصيحة حرف استئناف وسببية.

وانحَزَ: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر، مَعْطُوفٌ عَلَى «صَلَّ». وحُذِفَ متعلِّقه لدلالة ما قبله عليه أي: له.

إِنَّ: حَرْفٌ توكِيدٌ ونَصْبٍ. وشانَتَكَ^(١) أي: باغِضَكَ اسمٌ «إِنَّ»، وهو مضاف. والكاف: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وهو: ^(٢) ضَمِيرٌ فَصْلٍ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الإِعرَابِ. الأَبْتَرُ: مَقْطُوعُ الْعَقَبِ: خَبِرَ «إِنَّ». ^(٣) وليس ضمير الفصل مُؤَكِّدًا^(٤) لـ «شانتك»، كما قَدْ يُؤَمِّمُهُ قول أبي البقاء: «يجوز أن يكون (هو) للتأكيد»،^(٥) لَأَنَّهُ لَا يُوَكِّدُ الظَّاهِرَ بِالْمُضْمَرِ، لَأَنَّهُ ضَعِيفٌ وَالظَّاهِرُ قَوِيٌّ. ويمكن أن يكون مرادُّ أبي البقاء أَنَّهُ تَأْكِيدٌ لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَرِ فِي «شانتك» لَا لِنَفْسِ «شانتك». وهو واضح بَنَ عَلَيْهِ فِي «الْمَغْنِيِّ». ^(٦)

٧. إعرابُ سُورَةِ الْكَافِرُونَ: ^(٧)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ: فِعْلٌ أَمْرٍ. وفاعِلُهُ ضمير مستتر فيه وجوباً، تَقْلِيدُهُ: أَنْتَ.

(١) سقطت الواو من م.

(٢) سقطت الواو الأولى من م.

(٣) سقط هنا «خير إن» من م، ثم جاء في آخر إعراب السورة.

(٤) م: مؤكد.

(٥) كذا نقلًا من المغني ص ٦٤١ بتصريف. وعبارة أبي البقاء في إملاء ما من به الرحمن ٢: ٢٩٥: مبتدأ أو توكيد أو فصل.

(٦) ص ٥٥٠. وانظر منه ص ٦٤١. وزاد هنا في م: وهو خير إن.

(٧) الكافرون هنا: في محل جر مضاف إليه على الحكاية. وفي الأصل: الكافرين.

يا: حَرْفٌ نِدَاءٌ. أَيُّ: مُنَادَى مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ. وها: ^(١) حَرْفٌ تَنْبِيهٌ. الْكَافِرُونَ: نَعْتُ «أَيُّ».

لا: حَرْفٌ نَهْيٍ. أَعْبُدْ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ زَمَنُهُ ^(٢) مُسْتَقْبَلٌ، أَي: لَا أَعْبُدُ فِيمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى الْحَالِ، أَي: لَا أَعْبُدُ الْآنَ. ^(٣) وَفَاعِلُهُ: ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: أَنَا.

ما: اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى «الَّذِي»، فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولَةِ بِ «أَعْبُدْ».

تَعْبُدُونَ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ زَمَنُهُ حَاضِرٌ، الَّذِي هُوَ «تَعْبُدْ». وَفَاعِلُهُ الَّذِي هُوَ الْوَاوُ. وَالْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ.

وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ صِلَةٌ «مَا». وَالْعَائِدُ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ مَحْذُوفٌ، كَمَا تَقْدَمُ، تَقْدِيرُهُ: تَعْبُدُونَهُ، أَي: لَا أَعْبُدُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ الَّذِي تَعْبُدُونَهُ الْآنَ.

ولا: الْوَاوُ: حَرْفٌ صَلْفٍ. لَا: حَرْفٌ نَهْيٍ. أَنْتُمْ: مُبْتَدَأٌ. عَابِدُونَ ٢١ فِي الْمُسْتَقْبَلِ/: خَبَرُهُ. ^(٤) ما: اسْمٌ مَوْصُولٌ بِمَعْنَى «الَّذِي» فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْمَفْعُولَةِ بِ «عَابِدُونَ». ^(٥)

أَعْبُدْ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ زَمَنُهُ حَاضِرٌ. وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ: «أَنَا». وَمَفْعُولُهُ مَحْذُوفٌ.

(١) فِي الشَّرْحِ: وَهُوَ.

(٢) م: نَفْيِهِ.

(٣) سَقَطَ «وَيَجُوزُ... الْآنَ» مِنْ م.

(٤) م: غَيْرُهُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

(٥) م: لِعَابِدُونَ.

والجُمْلَةُ من الفعل والفاعل صِلَةٌ «ما». والعائدُ الَّذِي هو المفعول مَحذُوفٌ، كما تقدّم، تَقْدِيرُهُ: أَهْبَدُهُ، أي: ولا أنتم عابدون في المستقبل الَّذي أعبدُه الآن.

ولا: نافية. أنا: مُبتدأ. عابِدٌ في المستقبل: خَيْرُهُ، أي: خَيْرُ «أنا». ما: اسمٌ مَوْضُوعٌ في مَوْضِعِ نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ بِـ «عابِد». عَبَدْتُمْ^(١) فيما مضى، و«عَبَدَ» من «عبدتم»: فِعْلٌ ماضٍ. والتاء: فاعله. وهُوَ أي: ذلك الفعل وفاعله: صِلَةٌ «ما». والعائدُ الَّذِي هو مفعول «عبدتم» مَحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: عَبَدْتُمُوهُ، أي: ولا أنا عابِدٌ في المستقبل الَّذي عبدتموه فيما مضى.

ولا: حرفٌ نفي. أنتم: مُبتدأ. عابِدُونَ في المستقبل: خَيْرُهُ. ما: مَوْضُوعٌ اسْمِيٌّ مَفْعُولٌ «عابِدُونَ»^(٢).

أَهْبَدُ: فِعْلٌ مُضارعٌ زمنه حاضر، أي: الآن. وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: «أنا». والجُمْلَةُ^(٣) من الفعل والفاعل: صِلَةٌ «ما». والعائدُ الَّذِي هو المفعول مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: أَهْبَدُهُ، أي: ولا أنتم عابدون في المستقبل ما أعبدُه الآن.

لَكُمْ: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ باستقرارٍ مَحذُوفٍ، خَيْرٌ مُقَدَّمٌ. دينُكم أي: دينٌ من دينكم: مُبتدأٌ مُؤَخَّرٌ. وهو مضاف، والكاف: مضاف إليه. ولِي: جارٌّ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ باستقرارٍ مَحذُوفٍ، خَيْرٌ مُقَدَّمٌ. ودين: ^(٤)

(١) في الأصل: ما عبدتم.

(٢) في الشرح: اسمي في موضع نصب على المفعولية لعابدون.

(٣) في الشرح: وهو وفاعله.

(٤) في الأصل و م: «وديني»، والتصويب من الشرح.

مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ. وهو مُضَافٌ إِلَيْهِ ياءُ المتكلمِ المحذوفةُ عند السبعة،^(١) أي: دِينَ من ديني. وتسميته الأول^(٢) من المتضايفين مضافاً^(٣) إليه خلافُ المشهور.

وفائدةُ تَكَرُّرِ العَطْفِ اخْتِلَافُ المعاني، مِنْ ماضٍ وحالٍ واستقبالٍ، كما علمت. فقد قُبِدَتْ كُلُّ جُمْلَةٍ بِزَمَانٍ غَيْرِ الزَّمَانِ الْآخَرِ. وقيل: إِنَّ قَوْلَهُ: «وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَا عَبَدْتُمْ» تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: «لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ»، وَقَوْلَهُ: «وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ» تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: «وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ».

والفرض من ذلك قَطْعُ أَطْمَاعِ الْكُفَّارِ، وَتَحْقِيقُ الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُ لَا يَعْبُدُ آلِهَتُهُمْ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَنِ، رَدًّا عَلَيْهِمْ، حَيْثُ قَالُوا لَهُ: «اعْبُدْ آلِهَتَنَا سَنَةً، وَنَحْنُ نَعْبُدُ إِلَهَكَ سَنَةً»، فَتَزَلَّتْ^(٤)، وَأَنْتُمْ لَا يُسْلَمُونَ أَبَدًا. وَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ^(٥) أَنَّ هَذِهِ السُّورَةَ تَعْدِلُ رُبْعَ الْقُرْآنِ.

(١) يعني القسراء السبعة.

(٢) الأول أي: «دين». وهو مضاف. والثاني هو الياء المحذوفة. والمحلي واهم في فهم عبارة الأزهرى ومخطئ في توجيهها، لأن قوله: «مبتدأ مؤخر ومضاف إليه» يذكر فيه الأزهرى إعراب شيئين: الأول هو «دين»، والثاني هو الياء المحذوفة للتخفيف. انظر إعرابه «في دين الله» و «ماله» و «امرأته» بعد. وقد حقق المحلي وهمه بتغيير مقصد الأزهرى، حين أقحم «هو» بعد الواو. ولو وضع «هو» بعد «مضاف إليه» لما كان إشكال. وفي الأصل: وتسمية الأول.

(٣) في الأصل و م؛ مضاف.

(٤) أي: نزلت السورة رداً على الكافرين.

(٥) رواه الترمذى تحت الرقم ٢٨٩٥ والحاكم في المستدرک تحت الرقم ٢٠٧٨ وصححه. وانظر الإتيان ٢: ٣٣٩ والكشاف ٤: ٨٠٩.

٨ - إعرابُ سورة النصر:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إذا: ظَرَفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمانِ. اعتراض في «المغني» هذه العبارة بأنها تُؤمُّمُ أَنْ «إذا» محلٌّ للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرف للسفر. فَإِنَّ الزَّمانَ قد يُجعل ظرفاً للزمان مجازاً. ^(١) تقول: «كتبته في يوم الخميس في عام كذا».

وذلك الظرف خافضٌ لِشَرْطِهِ مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ. وهو قول الأكثرين، وهو الصحيح. ^(٢) وقيل: الناصب له شرطه. وهو قول المحققين. وهو «جاء». وهو فعلٌ ماضٍ.

«نَصَرُ» من «نصر الله»: فاعِلٌ. وهو أي: «نصر»: مُضَافٌ، والله: مُضَافٌ إِلَيْهِ. والمفعول محذوف أي: نبيّه والمؤمنين على أعدائهم. وَجُمْلَةُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ «جاء» وَالْفَاعِلِ الَّذِي هُوَ «نصر»: فِي مَحَلِّ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ «إذا» إِلَيْهَا. وهذا معنى كونه خافضاً لشرطه.

وَالْفَتْحُ أَي: فَتَحَ مَكَّةَ: مَعْطُوفٌ عَلَى «نَصَرُ».

وَرَأَيْتُ: أَبْصَرْتُ: فِعْلٌ وَفَاعِلٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «جاء». وَالنَّاسُ: مَفْعُولٌ بِهِ «رَأَيْتُ». ^(٣)

وَيَدْخُلُونَ: فِعْلٌ وَهُوَ «يدخل»، وَفَاعِلٌ وَهُوَ الواو. والجملة من الفعل والفاعل: فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ «النَّاسِ»، أَي: حَالَةً

(١) م: مجاز.

(٢) في الأصل: الأصح.

(٣) في الشرح: مفعول رأيت.

كونهم داخلين. في دين الله: جارٌّ ومَجْرُورٌ، وهو مضاف، والله: مُضاف
٢٣ إِلَيْهِ، مُتَعَلِّقٌ أَي: ذلك الجارُّ والمجرور به «يَدْخُلُونَ». /

أفواجًا أَي: جماعات^(١) بعد أن كان يدخل فيه الواحد بعد
الواحد. وذلك بعد فتح مكة، حين جاءت العرب من أقطار الأرض
طائعين^(٢). وهي حالٌ مِنْ فاعِلٍ «يَدْخُلُونَ»، فِيْهِ حالٌ مُتَدَاخِلَةٌ، لِمَا
علمت في «باب الحال». ويجوز أن تكون^(٣) جملة «يدخلون»: في محل
نصب على أنها المفعول الثاني لـ «رأيت»، بجعلها عِلْمِيَّة.

فَسَبَّحْ: فِعْلٌ أَمْرٍ، وفاعِلُهُ^(٤) مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنت.
وَقَرِنَ بالفاء لِأَنَّهُ جَوَابٌ «إذا»، وَهُوَ الْعَامِلُ فِيهَا التَّصَبُّ، على الصَّحِيح
كما تقدَّم.

بِحَمْدِ الْبَاءِ: جَارٌّ، وَحَمْدٍ: مَجْرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ ذَلِكَ الْجَارُّ وَالْمَجْرُورُ
بِـ «سَبَّحْ»، أَوْ حَالٌ أَي: حالُ كونك متلبسًا بحمد ربك. وحمد:
مضاف: و«رَبِّ» من «رَبُّكَ»: مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَرَبٌّ: مُضَافٌ أَيْضًا^(٥) أَي:
كما هو مضاف إليه. والكاف: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وَاسْتَغْفِرُهُ: مَعْفُوفٌ عَلَى «سَبَّحْ». وَهُوَ فِعْلٌ [أَمْرٍ]، وفاعِلُهُ^(٦)
مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت، وَمَفْعُولٌ وَهُوَ الْهَاءُ.

(١) م: أفواجًا جماعة.

(٢) سقط «وذلك... طائعين» من م.

(٣) م: أن يكون.

(٤) في الأصل: وفاعل.

(٥) سقطت من م.

(٦) في الأصل: «وفاعل». وما بين معقوفين هو من الشرح.

إنَّ: إِنَّ: حَرْفُ تَوْكِيدٍ وَنَصْبٍ. والهاءُ: اسمُها في محلِّ نَصْبٍ.
 كَانَ: فِعْلٌ ماضٍ ناقِصٌ، واسمُها ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهَا يَعُودُ عَلَى «رَبِّكَ».
 تَوَابًا: خَبَرٌ «كَانَ». و«كَانَ» واسمُها وَخَبَرُهَا: في مَوْضِعٍ رَفَعَ خَبَرٌ «إِنَّ».

٩- إعرابُ سُورَةِ تَبَّتْ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَبَّتْ: خَبَرٌ. تَبَّ: فِعْلٌ ماضٍ. والتاءُ: حَرْفُ تَأْنِيثٍ. يَدَا: فاعِلٌ
 «تَبَّ» مَرْفُوعٌ بِهِ. وَهَلَامُهُ رَفَعُهُ الْأَلِفُ لِأَنَّهُ مُتَنَّى يَدَا. والمراد جملةُ،
 وَخَصَّ الْيَدَيْنِ بِالذِّكْرِ لِأَنَّ^(١) أَكْثَرَ الْأَفْعَالِ تُزَاوِلُ بِهِمَا. وَيَدَا: مضاف،
 وَأَبِي: مُضَافٌ إِلَيْهِ وَمُضَافٌ أَيْضًا، أَي: كما هو مضاف إليه. وَلَهَبٍ:
 مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وفي «الإنشقاق»: ^(٢) ليس في القرآن من الكنى غير «أبي لهب»،
 واسمه عبد العزى. ولذلك لم يُذكر باسمه، لأنَّه حرام شرعًا. وقيل:
 للإشارة إلى أنه جهنمي. انتهى. وفي الأول نظر، لأنَّ الحرمة إنما هي
 على الواضع لا على المستعمل.

وَتَبَّ: خسر، فِعْلٌ ماضٍ، وفاعِلُهُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ، يَعُودُ إِلَى
 «أَبِي لَهَبٍ».

وَالْجُمْلَةُ مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ مَعْطُوفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا، أَي: الجملة
 قبلها. وفيه عطف الخبرية على الإنشائية. فهو على حدِّ قولهم: أهلكه
 الله، وقد هلك.

(١) في الأصل: لأنها.

(٢) في ٢: ٣١١.

ما: نافية. أَغْنَى: فِعْلٌ ماضٍ. عَنْهُ: عن: جارٌّ، والهاء: مَجْرُورٌ،^(١)
متعلّق ذلك الجارُّ والمجرور بِـ «أَغْنَى». مَالُهُ: فاعِلُ «أَغْنَى». ومال:
مضاف، والهاء: مُضَافٌ إِلَيْهِ. ويجوز أن تكون «ما»^(٢) استفهامية، فيها
معنى النفي. والتقدير: أي شيء أغنى ماله؟ أي: لم يُغْنِ عنه شيئاً.
وما: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْصُولًا اسْمِيًّا بِمَعْنَى «الَّذِي»، في مَوْضِعِ
رَفْعٍ بِالْمَعْطَفِ عَلَى «مَالُهُ». [كَسَبَ: فِعْلٌ وفاعِلٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ]^(٣). وَجُمْلَةُ
«كَسَبَ» مِنَ الْفِعْلِ والفاعلِ المستتر فيه: صِلَةُ «ما» لا محلّ لها من
الإعراب. والعائدُ الَّذِي هو المفعول مَحْذُوفٌ. والتقديرُ: وَالَّذِي كَسَبَهُ.
وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ، أي: «ما»، مَوْصُولًا حَرْفِيًّا تُسَبَّكُ مَعِ صِلَتِهَا^(٤)
بِمَقْدَرٍ. وَجُمْلَةُ «كَسَبَ»: صِلَتُهَا، وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى عَائِدٍ بَلْ لَا يَجُوزُ.
و«ما» وَصِلَتُهَا فِي تَأْوِيلٍ مَصْدَرٍ مَرْفُوعٍ بِالْمَعْطَفِ عَلَى «مَالُهُ». والتقديرُ:
وَكَسَبُهُ.

ويجوز أن تكون «ما» استفهامية فيها معنى النفي. والتقدير: وأي
شيء كسب؟ أي: لم يكسب شيئاً.
سَيَبْصَلَى: فِعْلٌ مُضَارِعٌ مَرْفُوعٌ، لتجرّده عن الناصب والجازم.
وعلامه رفعه ضمة مقدّرة على الألف، منع من ظهورها التعذر. وفاعِلُهُ
ضمير مُسْتَتِرٌ فِيهِ يَعُودُ إِلَى «أَبِي لَهَبٍ». نَارًا: مَفْعُولٌ بِصَلَى. ذات:

(١) م: عنه جار ومجرور.

(٢) يعني التي قبل فعل: أغنى.

(٣) من الشرح.

(٤) كذا بالتأنيث، وهو جائز.

(٥) م: يعود على.

بمعنى صاحبة: نَعَتْ «ناراً». وذات: مضاف، ولَهَبَ: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

وامرأته بالرفع: يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ مَعطوفة على فاعل «يصلى» الذي هو الضمير المُستتر فيه، لوجود الفصل بالمفعول وصفته، أي: سيصلى أبو لهب وامرأته ناراً. وحينئذ لا يحسن/ الوقف على: ذات لهب.

٢٣٧

وَحَمَالَةٌ،^(١) على هذا الوجه، فيها أوجه: أحدها: أنها نعت «امراته». ^(٢) ثانيها: أنها عطف بيان. ثالثها: أنها بدل. رابعها: أنها خبر لمبتدأ محذوف، أي: هي حمالة. ^(٣)

وَيَجُوزُ أَلَّا تَكُونَ مَعطوفة على فاعل «يصلى»، بل أَنْ تَكُونَ «امراته»، أي «امراة» من «امراته»: مُبْتَدَأٌ، وهو مُضَافٌ. والهاء: مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَحَمَالَةٌ: خَبَرُهُ. وحمالة: مضاف، والمَحْطَبُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

في جيبها في: جارٌّ، وجيد: مَجْرُورٌ، وجيد: مضاف، والهاء: مضاف إليه، مُتَعَلِّقٌ^(٤) ذلك الجار والمجرور باستقرار محلوف، لأنه خَبَرٌ مُقَدَّمٌ. حَبَلٌ: مُبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ.

وَجُمْلَةُ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ: خَبَرٌ ثَانٍ لِـ «امراته» على الثاني، أو نَعَتْ

(١) سقطت الواو من م.

(٢) مثل هذا في تفسير الألويسي ٣٠: ٤٧٣، وهو من الدر المصون ١١: ١٤٤. و«امراته» معرفة محضة بالإضافة إلى الضمير، جاز وصفه بالمشق المضاف إضافة حبقية، لأن الوصف هنا مراد به المضي، أي: التي تحمل الحطب.

(٣) أغفل المؤلف هنا إعراب هذه الجملة، تبعاً لمن نقل عنه. والظاهر أنها اعتراضية تفيد الدم بهذا الوصف الخسيس، كما سيرد في إعراب «حمالة» بالنصب.

(٤) في الأصل: يتعلق.

أو حالٍ لـ «حَمَالَةٌ»^(١) على جعلها بمعنى الحال أو الاستقبال، لأنه ورد أنها يوم القيامة تحمل من حطب النار،^(٢) كما كانت تحمل من حطب الدنيا. وإضافة الوصف بالمعنى المذكور لفظية. فهي نكرة.

والجملة بعدها: صفة على الأول [أو حال]^(٣) من «امراته»، أو من «حَمَالَةٌ» بناء على أن معناها المضي، لأنها كانت تحمل الشوك وتطرحه في طريقه ﷺ، إذا خرج للصلاة. وإضافة الوصف بالمعنى المذكور حقيقية، والجملة بعد المعرفة تكون حالاً.

هذا كله على قراءة «حَمَالَةٌ»^(٤) بالرفع، وأما على قراءتها بالنصب فهو مفعول لفعل محذوف واجب الحذف، أي: أذُم حَمَالَةُ الحطب. وحينئذ يحسن الوقف على: ذات لهب.

مِنْ مَسَدٍ: مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِقْرَارِ مَحْذُوفٍ، لَأنَّ صِفَةً لـ «حَبَلٍ»^(٥).

(١) سقطت اللام الأولى من الأصل. والوصف والحال لا يجوزان في هذا الوجه، لأن «حَمَالَةٌ» هي فيه خبر، أي: مشتق بعبورته الوصفية، لا بوصف هو ولا تكون منه حال، على الملعب الصحيح. وإنما تكون الحال من الضمير المستتر فيه، كما في تفسير الألوسي ٣٠: ٤٧٣.

(٢) م: تحمل النار.

(٣) من حاشية م. وجعل الجملة صفة لـ «امراته» مردود لأن المعرفة لا يكون بعدها جملة وصفية. والحالية منها جائزة، بأن تكون مقارنة لوقت الصلوة، أو حكاية لحال ماضية. وأما الحال من «حَمَالَةٌ» على الوجه الأول فتكون من الضمير المستتر فيها، إذا كانت صفة، ومنها إذا كانت عطف بيان أو بدلاً.

(٤) م: امرأة.

(٥) في الشرح: نعت الحبل.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ: فِعْلُ امرٍ، فاعِلُهُ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا، تقديره: أَنْتَ. هُوَ: ضَمِيرُ شَأْنٍ، ^(١) لَأَنَّ الْمَقَامَ مقام تعظيم، مَحَلُّهُ رَفَعٌ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ. وَجُمْلَةُ «اللَّهُ أَحَدٌ»: خَبَرُهُ محلُّها رفع، ولا نحتاج لرباط لأنها عين المبتدأ، كما عُلِمَ. اللَّهُ الصَّمَدُ: مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ.

لَمْ يَلِدْ: «لم» فيه: جازِمٌ، ويولد: مَجْزُومٌ. وَلَمْ يُولَدْ: «لم» فيه: جازِمٌ، ويولد: مَجْزُومٌ، مَعْطُوفٌ ^(٢) عَلَى [مَا قَبْلَهُ] ^(٣).

وَلَمْ يَكُنْ: «لم» فيه: جازِمٌ، ويكن: مَجْزُومٌ، مَعْطُوفٌ ^(٤) أَيْضًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، أي: كَالَّذِي قَبْلَهُ. لَهُ: جَارٌ وَمَجْرُورٌ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِـ «كُفُّوا». وَكُفُّوا ^(٥): خَبَرٌ «يَكُنْ» مُقَدَّمٌ، وَاحِدٌ: اسْمٌ «يَكُنْ» مُؤَخَّرٌ. والتقدير: لم يكن أحد كفواً له.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «لَهُ» مُتَعَلِّقًا ^(٦) بِاسْتِقْرَارِ مَحذُوفٍ عَلَى الْخَبَرِيَّةِ لِـ «يَكُنْ»، وَكُفُّوا: ^(٧) مَنْصُوبٌ عَلَى الْحَالِ، لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ نَعَتْ لِـ «أَحَدٍ»، ^(٨)

(١) في الشرح: ضمير الشأن.

(٢) كذا. والمعطوف هو الجملة لا الفعل. أما الفعل فمجزوم بـ «لم» الثانية. فلعله يريد بالمعطوف: لم يولد.

(٣) من م.

(٤) كذا أيضاً. والمعطوف هو الجملة لا الفعل. أما الفعل فمجزوم بـ «لم» الثالثة. فلعله يريد بالمعطوف: لم يكن...

(٥) في الشرح: بكفوا وكفوا.

(٦) م: متعلق.

(٧) في الشرح: وكفوا.

(٨) في الشرح: نعت أحد.

و«أحد» نكرة، ونعتُ النكرة إذا تَقَدَّمَ عَلَيْهَا انتَصَبَ عَلَى الْحَالِ. والتقدير: ولم يكن أحد مستقرًا له حال كونه مكافئًا.

قال الجمل بن هشام في «شرح الشذور»: والظاهر الأول، وعليه المعمول.

وفي الحديث: «أَنَّ هَذِهِ السُّورَةُ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ»،^(١) أي: لأنها مع قصرها مشتملة على جميع المعارفِ الإلهية، والردُّ على من ألحد فيها.

١١- إهرابُ سُورَةِ الْفَلَقِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ: فِعْلُ أَمْرٍ، وفاعِلُهُ مستتر فيه وجوبًا، تقديره: أنت.

أَعُوذُ: فِعْلُ مُضَارِعٍ، وفاعِلُهُ ضمير مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا تقديره: أنا. يَرْبُ: الباء فيه: جَارٌ، وربٌّ: مَجْرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ أَيْ: ذَلِكَ الْجَارُ والمَجْرُورُ بِـ «أَعُوذُ». وربٌّ: مضاف، والفَلَقُ: مُضَافٌ إِلَيْهِ. مِنْ شَرٍّ: جَارٌ ومَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «أَعُوذُ» أَيْضًا.

ما: يُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ اسْمًا مَوْصُولًا اسْمِيًّا، مَجْرُورَ الْمَعْلُ بِإِضَافَةٍ «شَرٍّ» إِلَيْهِ أَيْ: بِلَفْظِ «شَرٍّ» الْمُضَافِ إِلَيْهِ. وَجُمْلَةُ «خَلَقَ» مِنْ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُسْتَرِ فِيهِ: صِلَةُ «ما»، وَالْعَائِدُ الَّذِي هُوَ الْمَفْعُولُ مَحْلُوفٌ. وَالتَّقْدِيرُ: مِنْ شَرِّ الَّذِي خَلَقَهُ [اللَّهُ].^(٢)

(١) رواه الترمذي تحت الأرقام ٢٨٩٥ - ٢٨٩٨، والحاكم في المستدرک تحت الرقم ٢٠٨٢ وصححه. وانظر الإنثان ٢: ٣٣٩. وسقطت بقية الفقرة من م.

(٢) تمة لا بد منها، لدفع توهم ما لا يجوز في المعنى.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ أَي: «مَا» مَوْصُولًا حَرْفِيًّا يُؤَوَّلُ مَعَ صَلَتهِ
بِمَصْدَرٍ، وَجُمْلَةُ «خَلَقَ»: صَلَتهَا، وَلَا عَائِدَ فِي تِلْكَ الصَّلَةِ/ عَلَيْهَا، ٢٣٨
أَي: عَلَى «مَا». وَهِيَ أَي: «مَا» وَصِلَتْهَا: فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مُضَافٍ إِلَيْهِ.
وَالْتَقْدِيرُ: مِنْ شَرِّ خَلْقِهِ.

وَمِنْ شَرٍّ: «مِنْ» فِيهِ: جَارٌّ، وَشَرٌّ: مَجْرُودٌ، مَعْطُوفٌ ^(١) عَلَى «مِنْ
شَرٍّ». وَغَايَتِي: ^(٢) مُضَافٌ إِلَيْهِ «شَرٌّ». إِذَا: ظَرَفٌ لِلْمُسْتَقْبَلِ مِنَ الزَّمَانِ.
وَهُوَ مُضَافٌ، وَجُمْلَةُ «وَقَبَّ» مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفِي: مُضَافٌ إِلَيْهِ.
وَمِنْ شَرٍّ: مَعْطُوفٌ عَلَى «مِنْ شَرٍّ». ^(٣) النِّفَائَاتِ: ^(٤) مُضَافٌ إِلَيْهِ
«شَرٌّ». فِي الْعَقْدِ: جَارٌّ وَمَجْرُودٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «النِّفَائَاتِ».

وَمِنْ شَرٍّ: جَارٌّ وَمَجْرُودٌ مَعْطُوفٌ عَلَى «مِنْ شَرٍّ» ^(٣) أَيْضًا. وَحَاسِدٍ:
مُضَافٌ إِلَيْهِ «شَرٌّ». إِذَا: ظَرَفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ. وَهُوَ مُضَافٌ،
وَجُمْلَةُ «حَسَدَ» مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُسْتَرَفِي: فِي مَحَلٍّ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ
«إِذَا» إِلَيْهَا.

١٢- إعرابُ سُورَةِ النَّاسِ:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قُلْ: فِعْلٌ أَمْرٌ وَفَاعِلُهُ مُسْتَرَفِي وَجَوْبًا، تَقْدِيرُهُ: أَنْتَ.

(١) يعني أنه في محل نصب ولا يعلق. انظر إعراب الجمل ص ٣٢٤ - ٣٣٠.

(٢) سقطت الواو من م.

(٣) يعني الأولين، وهو في محل نصب ولا يعلق أيضًا.

(٤) م: مضاف إليه ومن شر النفاثات.

أَعُوذُ: فِعْلٌ مُضَارِعٌ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ فِيهِ وَجُوبًا، تَقْدِيرُهُ: أَنَا.
 بِرَبِّ: الْبَاءُ فِيهِ: جَارٌّ، وَرَبٌّ: مَجْرُورٌ، مُتَعَلِّقٌ بِـ «أَعُوذُ». وَرَبٌّ: مُضَافٌ،
 وَالنَّاسِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

مِلْكٍ: نَعَتْ لـ «رَبِّ». وَهُوَ مُضَافٌ، وَالنَّاسِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَإِلَيْهِ:
 نَعَتْ بَعْدَ نَعْتٍ لـ «رَبِّ». وَإِلَيْهِ: مُضَافٌ، وَالنَّاسِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَأُظْهِرَ
 الْمُضَافُ إِلَيْهِ فِيهِمَا لِمَزِيدِ الْبَيَانِ.^(١)

مِنْ شَرٍّ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِـ «أَعُوذُ». وَشَرٌّ: مُضَافٌ، وَالْوَسْوَاسِ:
 مُضَافٌ إِلَيْهِ. وَالْخَنَاسِ: نَعَتْ لـ «الْوَسْوَاسِ».

الَّذِي: اسْمٌ مَوْصُولٌ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ نَعَتْ لـ «الْوَسْوَاسِ» أَيْضًا.
 وَجُمْلَةُ «يُوسُوسُ» مِنَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ الْمُسْتَتِرِ فِيهِ: صِلَةُ «الَّذِي». وَهَاتُئْنَاهَا
 أَي: تِلْكَ الصِّلَةُ فَاعِلٌ «يُوسُوسُ» الْمُسْتَتِرُ فِيهِ. فِي صُدُورٍ: جَارٌّ وَمَجْرُورٌ
 مُتَعَلِّقٌ بِـ «يُوسُوسُ». وَصُدُورٌ: مُضَافٌ، وَالنَّاسِ: مُضَافٌ إِلَيْهِ.

مِنَ الْجَنَّةِ: مُتَعَلِّقٌ أَيْضًا بِـ «يُوسُوسُ».^(٢) وَالنَّاسِ: مَعْطُوفٌ عَلَى:
 الْجَنَّةِ. وَفِيهِ أَنَّ النَّاسَ لَا يُوسُوسُونَ فِي صُدُورِ النَّاسِ، وَإِنَّمَا يُوسُوسُ^(٣)
 فِي صُدُورِهِمُ الْجَنُّ.

وَمِنْ ثَمَّ جَعَلَ بَعْضُهُمُ «النَّاسَ» مَعْطُوفًا عَلَى: الْوَسْوَاسِ، أَي: مِنْ

(١) أَي: مَعَ التَّوَكُّيدِ وَالتَّحْقِيقِ.

(٢) هَذَا قَوْلٌ لِلزَّمَخْشَرِيِّ فِي الْكَشَافِ ٤: ٨٢٧. وَهُوَ يَقْتَضِي أَنَّ يَكُونُ التَّعْلُقُ بِحَالٍ
 مَحْدُوفَةٍ عَنْ فَاعِلِ يُّوسُوسُ، أَي: حَالِ كَوْنِهِ مِنْ هَلْبَيْنِ الْجَنَّتَيْنِ. انْظُرِ الْبَحْرَ الْمَحِيطَ
 ٨: ٥٣٢ وَالذَّرَّ الْمَصُونُ ١١: ١٦٢ - ١٦٣ وَتَفْسِيرَ الْأَكْثَوِيِّ ٣٠: ٥١٢ - ٥١٣.

(٣) م: يُّوسُوسُونَ.

الوسواس والناس . وأُجيب بأنَّ النَّاس يُوسوسون أيضًا في صدور
النَّاس،^(١) بمعنى يليق بهم في الظَّاهر، ثم تصل وسوستهم إلى القلب،
وتثبت فيه بالطَّرِيق المؤدِّي إلى ذلك . قاله الجلال المحلِّي .^(٢)

(١) بل إن الإنسان ليوسوس في صدر نفسه . انظر الآية ١٦ من سورة ق والمفصل في

تفسير القرآن العظيم ص ٢١٧١ .

(٢) تفسير الجلالين الميسر ص ٦٠٥ .

[الخاتمة]

وفي هذا القدر الذي أوردناه، والمنهل الذي سلكناه، كفايةً للمبتدئ، لأن المقصود تدريبه على ذلك. ^(١) و«الحمد لله الذي هدانا لهذا، وما كنا لنهتدي، لولا أن هدانا الله». ^(٢) والله أعلم بالصواب.



وليكن هذا آخر ما أردنا إيراده في شرح هذا الكتاب. وأسأل لي ولجميع الأحباب من هو أكرم مسؤول، وأعظم مأمول، أن يرزقنا النعيم المقيم، وأن يجعل هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن يسلك بالمشتغل به الطريق القويم، فيلتحق الخالف بالسالف، والجاهل بالعارف. ولا بدع. فإنه فوق القصور ودون الإسهاب، يفتح للطلاب مغلقات الأبواب، ويذل الأبيات الصعاب، جانب القشور واختار الباب.

ولعمري، لقد ^(٣) تماثلت به عقود فرائد نحره، ودراري أسلاك ثفره. وأعوذ بالله من بليد جاهل، وغبي غافل، يمدّ بصر بصيرته لمحاسنه الباهرة، فتنكر عينه ضوء شمس إحاسنه الظاهرة، ومن ذي فهم قويم، وطبع مستقيم، يلحظه لا بعين الإنصاف، لحسد أركبه طرق الاعتساف، فحط من قدره تكلفاً وعناء، كضرائر الحسناء. وعذرهما

(١) سقط «على ذلك» من م.

(٢) الآية ٤٣ من سورة الأعراف. وفيه الفقرة ليست في الشرح.

(٣) م: ولعمري ولقد.

عندي مقبول، وموضوع قولهما على رأسي/ محمول. وقد قيل: (١)

٢٣٩

❖ وَذُو النَّقْصِ فِي الدُّنْيَا، بِذِي الْفَضْلِ، مُوَلَّعٌ ❖

فليَقِفِ الحسود حيث أوقفه القدر، وليَعْرِزْ (٢) حيث أدركه الفجر.

وهذه نفثة مصدور، ضاقت به الأمور، في هذا الزمن الذي فيه
توب العلم أخلقت جدته، وأملقت ثروته، وتكدّرت صفوته، لا مُعَلِّمٌ
يُفِيد، ولا متعلِّمٌ يستفيد، (٣) بل هو في فهمه بليد أسير تقليد.

ولكن الأمر لذي العفو المألوف، المعروف بالمعروف، وله الحمد
أولاً وآخرًا، وباطناً وظاهرًا. والصلاة والسلام على من أرسله من أبعد
البرية هيمًا، وأظهرها شيمًا، وأغزرها ديما، وعلى آله وأصحابه أئمة
الافتداء، ونجوم الاهتداء، وما وَقَبَ غاسق، وَنَفَثَ طارق، (٤) صلاةً
بالقبول موسومة، وبالوصول مختومة. والحمد لله وحده، وصلى الله على
سيدنا محمد وعلى آله وصحبه، وسلم تسليمًا كثيرًا. (٥)

(١) عجز بيت لأبي تمام صدره:

لَقَدْ آسَفَ الْأَعْدَاءُ تَجَدُّ ابْنِ يُوسُفَ

ديوانه ٢: ٣٢٥. وانظر شرح ديوان المتنبي ٣: ٣٦٠. يمدح أبو تمام محمد بن
يوسف الثفري. وآسفهم أي: أغضبهم وجعلهم يأسفون. والمجد: الحسب والشرف
والسؤدد. والفضل: الكرم والتميز. ومولع به أي: مُغَرَّى بلمه وتنقسه.

(٢) يعرُ أي: يصيح كما تصيح الأغنام. وأصل الفعل «يَعْرِزُ» حذفت الياء الثانية
للتخفيف، كما تحذف في نحو: يَبِيرُ وَيَرِيْسُ.

(٣) سقطت بقية الفقرة من م.

(٤) وقب: أظلم. والغاسق: الليل. ونفث: نفخ في الرقشة للسحر. والطارق: الضارب
بالحصى للتكهن والشمعة.

(٥) م: وحده وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

وقد نجز هذا الشرح في يوم الاثنين المبارك، لِسِتِّ مَضِينٍ من
 ذي القعدة الحرام، من شهور سنة تسعة^(١) وستين ومائة وألف من
 الهجرة النبوية، على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى السلام، وعلى آله
 وأصحابه البررة الكرام، ما أضاء نور أو لاح ظلام، على يد أفقر عباد الله
 إلى رحمة ربه، العبد الفقير، المعترف بالعجز والتقصير، يوسف بن
 حسين بن قيومجي يوسف.

عامله الله بلطفه الخفي، وأجراه على عوائد برّه الحفي، ووقفه لما
 يحبه ويرضاه، وجعل الجنة مسكنه ومأواه، وغفر له ولوالديه ولمشايقه
 ولإخوانه في الله - تعالى - ولمن دعا لهم بالرحمة والغفران، ولجميع
 المسلمين والمسلمات والمؤمنين والمؤمنات. وصلى الله على سيدنا
 محمد، وعلى آله وصحبه، وسلّم. آمين.^(٢)

(١) كذا في الأصل، وهو جائز. انظر الورقتين ٧ و ١٦٥.

(٢) م: تم الكتاب - بعون الملك الوهاب - وكان الفراغ من تعليقه في يوم الجمعة
 المبارك، خامس عشر [كذا] شهر رمضان، من شهور سنة ثمانية [كذا] عشر
 [كذا] ومائة بعد الألف، من الهجرة النبوية. على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى
 التحية. وذلك بحلب الشهباء. لا زالت محمية بعون رب البرية. آمين آمين آمين.

الفهارس الفنية

فهرس الآيات

آل عمران		١٣٠	١٤٤	الفاتحة	
الآية	الصفحة	١٧٨	٧٨٦	٩٢٥	٨٢٨
١	٢٤٠، ١٧٤	١٨٤	٣٧٣، ٢٨١	٢٥٩	٨٣٢
٧٥٦	٦٢٤		٤٦٩، ٣٧٥	١٨	٦٧٤، ٥٥٥
البقرة		٨٠٢، ٧٣٣	٣٥	٥٥٢	
٦	٤٧٤	١٨٥	٣٧٣، ٣٧٥	٣٦	٨١٧، ٥٥٢
٢٠	٤٩٥	١٩٧	٧٧٦	٤٣	٥٩٢
٢٢	٧٨٦	٢٠٣	٢٨١	٥٩	٨١٩
٢٤	٨١٦، ٧٦٢	٢١٤	٧٦٠، ٧٤٦	٧٤	٣١٢
٢٩	٥٧٤	٢١٥	٨٢٧	٩٦	٤٨٧
٣٧	٤٥٧	٢١٧	٦٢٨	٩٧	٦٢٥
٥٤	١٩٢	٢٢٨	١٩٣	١٤٤	٧٢٤
٥٨	٥٩٢	٢٣٣	١٣٣	١٥٩	٧٠٣
٧٤	٦٥٦	٢٣٧	٤١٠، ٢٢٧	١٧٩	٧٤٤
٨٤	٨٢٢	٢٤٣	٨٢٥	١٨٦	٤١٤
٨٧	٨٠٢	٢٥١	١٩٣	النساء	
٩٦	٨٠٨	٢٥٤	٨٢٨	٢٨	٥٥٢
١٠٥	٣١٢	٢٥٩	٨٣٢	٥٣	٧٣٩
١٣٢	٨٢٦	٢٨١	٨٢٨	٧١	٦٦٩
١٣٣	٨١٥	٢٨٦	٧٧٤، ٧٦١	٧٨	٧٨١
١٤٢	١٣٢	٣٦٥	٦٥٦	٧٩	٦٨٠

٢٧٤	٢٢	٧٧٢	١٥٨	٦٦٣	١٢٧
٢١٥	٥٨	الأعراف		٦٥٢	١٢٩
٨١٢	٦٢	٥٩٤	٤	٧٧٥	١٢٣
٦٦٤	٧١	٥٩٧	١١	٧٤٤	١٦٥ و ١٦٨
٤١٤، ٢٢١	٨٩	٤٧٨	٢٦	المائدة	
٦٨٠	٩٩	٦٣١	٧٥	٥٥٣	٣
هود		٥٩٢	١٦١	٦١٠	٣٣
٤٨٩	٨	٤٠٥، ١٣٢	١٦٤	٦٠٨، ١٩٦	٨٩
٦٧٥	٧٢	٤٧٨	١٧٠	٥٨٥	٩٧
٦٢١	٩٨	٢٠٥	١٨٢	٣٧٥	١٠٧
٥٠٤، ٤٩٦	١٠٨ و ١٠٧	الأنفال		٥٨٨	١٠٩
يوسف		٣١٢	٢٩	٧٥٣	١١٦
٦٨٣، ٢٢٨	٤	٧٧٤	٧٣	١٢٧، ٩٩	١١٩
٨٣١	١٦	التوبة		٦٥١	١٥٥
٧٢٤	٣١	٤٣٥	٦	الأنعام	
٧٠٤	٥١ و ٣١	٣٧٥	١٠٦	٥٢١	١
٤١٣	٣٢	التوبة		٤٦٠	٢٨
٤٣٩	٣٥	٢٥٥	٦	٦٣٨	٨١
٤٠٥، ١٣٢	٥١	٧٧٤	٣٩	٦٢٢	٩٥
٤٦٠	٦٥	٧٧٤	٤٠	٦٢٣	١٠٠
٥٧٠	٨٢	٧٤٥	٤٣	٨٠٨	١٢٣
٣٩١	٩٠	يونس		٨٢٧، ٦٦٢	١٢٤
٣١٨	١٠٠	٦٧٢	٤	٦٥٤	١٥١

الحج	٧٧٨	١١٠	الرعد	
١٩٣	٢	الكهف	٦٠٥	١٦
٥٩٦	٦٣	٨١٣	١٩٤ ، ٤٣٨	٤٣
المؤمنون	٥١٣	٦	٨٤٠	
٥٩٦	١٤	٧٦٤	٢٩	إبراهيم
٨٢١	٢٧	٦٨٧	٣٤	٦٢٤
٧٠٣	٤٠	مريم	٤٣٨	١٠
٦١٤	٧٠	٦٨٦	٤	٥٨٥
النور	٨٣٩	١٦	٨٢٨	٣١
١٩٦	٣	٦٧٤	١٧	الحجر
٦٥٢	٤	٢٦، ٢٢١	٢٦	٨٣٢
٥٥٢	٣٥	٨٢٥ ، ٥١٢	٣٠	٥٧٩
٦٦٢	٣٧	٦٢٧	٦١ و ٦٠	٥٧٨
١٣٠	٦٤	٧٦٤	٧٥	النحل
الفرقان		طه	٧٤٣	٤٤
٦٢١	١٠	٧٤٧	٤٠	٦٧١
الشعراء	٣٩١	٧٧	الإسراء	
٢٧٤	١٩	٥٤٩	٧٨	٧٨٣
١١٩	٢٠	٧٣٧	٩١	٧٨٦
٧٦٩	٢٣ و ٢٤	الأنبياء	٦٤١	٤٣
٨٣٠	١٣٣	٦٨٩	٢٢	٢٤٠
النمل	٥٥١	٣٠	٧٣٩	٧٦
٦٤٨	١٠	٤٧٩	٩٧	٨٤٠

الشورى		سبأ		٦٨٠	١٩
٥٩٢	٣	٧٦٠	١٤	٨١١	٣٩
٧٨٤	٢٠	٧٩٦	٣٣	٧٢٨	٨١
٧٤٩	٥١	فاطر		القصص	
٥٠٣	٥٣	٨٤٠ ، ٤٦٧	٣	٧٨٨	٤
الزخرف		٤٣٧	٢٨	٧٤٣	٨
٥٢١	١٩	٧٥٦	٣٦	٦٤٨	٣١
٦٣١	٣٣			٢٢١	٨٧
٧٨٩	٧١	ص		المنكوت	
٧٧٣ ، ٧٦١	٧٧	٧٣٠	٣	٥٩٢	١٥
الدخان		٧٧٢ ، ٧٦٢	٨	٧٧٣ ، ٧٦١	٣٣
٨٢١	٣-١	٦٨٣	٢٣	٦٤٩ ، ٦٣٦	٤٤
الأحقاف		٨١٣	٢٦	٤٣٩	٥١
٨٤٠	٨	٣٣٠	٤٧	الروم	
٣٣٤	١٧	٥٧٩	٧٣	٥٠٣	١٧
محمد		الزمر		٨٢٢	٢٥
٥٨٩	٤	٥٩٧	٦	٨٢٧	٣٦
٧٧٤	٣٦	٧٣٦	٥٦	٤١٣	٥٨
الحجرات		٦٧٥	٧٣	الأحزاب	
٦٧١	١٢	غافر		٦٤٨	١٠
الذاريات		٥٣١	٣-١	٧٤٣	٣٣
٨١٢	٢٥	فصلت		٦١٢	٤٠
الطور		٨١٤	٢٩	٤٢	٥٦
٦٠٥	٣٩				

القمر	١٢	٦٨٦	٦	٤٣٥	١	١٥٥ ، ٧٦١	الإنسان
الرحمن	١٣	٥٦٧	٧	٤١٦	١٥ و ٢٤ و ٢٨ و ٣٤	المرسلات	الطلاق
	١٠	٦٥٤	٧	٧١٣	٣٧ و ٤٠ و ٤٥ و ٤٧		التحرير
	٥٤	٢٧٢			٤٩ و ٥٦٧		
الواقعة			٩	٦٦٤	٣٦	٧٥٦	
	١	٨١٧		الملك	٢٤	٥١٥	التكوير
	٥٩	٤٣٦	٤	٣١٦ ، ٣١٥			المطففين
٧٧-٧٥		٨١٧	١٩		١٧	٨٢٠	
الحديد				القلم			الانشقاق
	١٠	٤٧٩	٤٤	٢٠٥			
	١٦	٤٣٩		الحاقة	١	٤٦٦	
	١٨	٦٢١	٢ و ١	٤٧٨			البروج
	٢١	٣١٢	١٢	٨١٥	٥ و ٤	٦٢٩	
	٢٣	٧٤١		نوح			الطارق
	٢٦	٥٩٢	١٧	٦٥١	٧-٤	٧٦٠	
	٢٩	٧٤٤		الجن			الأعلى
الحشر			٦	٢٨٧	٣-١	٦١٤	
	٢	٥٠٩	٩	٦٦٠	٥ و ٤	٥٩٦	
المنحنة				المزمل			الفجر
	٧	٧٢٢	٨	٦٥١	٢ و ١	١٩٧	
الجمعة			٢٠	٧٣٤	٢٢ و ٢١	٥٦٧	
	٥	٨٣٤					

٨٢٦	١	٦٨٥	٧	الشرح	
الإخلاص		العاديات		٧٦٣ ، ٧٥٩	١
٤٧٩	١	٢٨٨ ، ١٩٣	١	القدر	
٧٥٩ ، ١٥٦	٣			٨١٢	١
الناس		الهمزة		اليئة	
٥٨٤	٣-١	٥٣١	٢ و ١	٦٦٤ ، ٢٤١ ، ٢٢٦	١
		النصر		الزلزلة	

فهرس الأحاديث

- ٥٩٣ ابدؤوا بما بدأ الله به
 ٣١٢ أن تصِلَ ذا رَحِمَك
 ٤٩ إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء، من كلام الناس
 ٥٥١ أهلك الناس الدرهم والدينار
 ٤٣ أي: صل عليه، أرحمه رحمة تليق بجناحه المنيف..
 ٧٨٩ حتى ما تجعل في في امرأتك
 ٢٨٩ الحج عرفة
 ٣٨ الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
 ٣٨ الحمد لله على كل حال
 ٥١٦ الزعيم غارم
 ٢٨٩ عرفة كلها موقف
 قالت سيدتنا عائشة : إن أبا بكر رجل أسيف ، وإنه متى يقوم مقامك
 ٥٠٣ كان الله ولا شيء معه
 ٥٩٩ كَسِبُ الْحَجَّامِ خَبِيثٌ
 ٣٦، ٣٧ كل أمر ذي بال لا يُبدَأُ فيه بِسْمِ الله الرحمن الرحيم فهو أجذم
 ٤٢ كل خطبة ، لا يصلّي فيها على النبي ﷺ ، شوهاء
 ٣٩ كل خطبة ليس فيها تشهد فهي كالبد المزما
 ٧٤٦ كل مولود يولد على الفطرة ، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه
 ٨٤ لا أقول: ألف لام ميم حرف . بل الألف حرف ، واللام حرف ، والميم حرف

- ٧٠٨ لا مانع لما أعطيت
- ٧٧١ لا يسمع الناس
- ٢١٥ لَتَأْخُذُوا مَصَافِكُمْ
- ٣١٢ لَخُلُوفٌ قَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسكِ
- ٥١٣ لَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنَ بِحِجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ
- ١٢٦ لَيْسَ مِنْ أَمِيرٍ أَصْيَامٌ فِي مَسْفَرٍ
- ٥٠ ما بين دفتي المصحف كلام الله
- ٤٢ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ فِي كِتَابٍ لَمْ تَزَلِ الْمَلَائِكَةُ تَسْتَغْفِرُ لَهُ، ...
- مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ - تَعَالَى - فَلَهُ حَسَنَةٌ وَالْحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا
- ٨٢ مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ بِالْحُرُوفِ - وَهِيَ تِسْعَةٌ وَعَشْرُونَ حَرْفًا - لَا يُخْرِجُ مِنَ النَّارِ
- ٨٢ مَنْ لَمْ يُعَدِّ لَامَ أَلْفٍ فَهُوَ بَرِيءٌ مِنِّي ، وَأَنَا بَرِيءٌ مِنْهُ
- ٧٧٦ مِنْ مَلِكٍ ذَا رَحِمٍ مُحَرَّمٌ فَهُوَ حَرٌّ
- ٧٨٣ مِنْ يَقُمُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ
- ٧٨٦ مِنْ مُحَمَّدٍ رَسُولِ اللَّهِ إِلَى هَرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ
- ٧١٤ يَا عَظِيمُ يَرْجِي لِكُلِّ عَظِيمٍ
- ٨٣٣، ٧١٤، ٧٠٧ يَا عَظِيمًا يَرْجِي لِكُلِّ عَظِيمٍ

فهرس القواي

٤٦٨	كعب الغنوي	قريب			
٧٥١	أبو العتاهية	المشيب			
٣٢٩	حميد بن ثور	فتغيب	٤٢١	القائل	وفاء
١٢٧	القناني	صاحبة	٧٥٥	الحطينة	والإخاء
	الفرزدق	أقارية	٤٤٠	محمد بن بشير	بداء
٣٢٦		حسيها	٤٣	زهير	الجواء
٣٢٥		خصب	٦٥٦		الأعداء
٧٣٧	امرؤ القيس	نحطب			
٤١٠	الأحوص	الحقائب		ب	
٣٩	أبو تمام	اللعب	٢٧٢		دَهَب
٣٦١	جرير	العلب	٥٩٧	أبو دؤاد	اضطرب
٨٠٧	أبو نواس	الذهب	٤٣٩		ذهابا
			٥٨٧	ابن أبي طالب	حرابا
			١٦٦		وتحلَّب
	ت		١٩٧	ابن الرقيات	مطب
٤		تنا	٦٩٥	كميت	مذهب
٣٢٦		عرفته	٧٢١	الكلحية	غضوب
٦٢٧	ابن الرقيات	الطلحات	٧٤٤		يصاب
			٥٨١	ابن مسلم الهنلي	رجب
			٧٢٠		قريب
٧٨١	ابن الحر	تأججا	٨٤١	كعب الغنوي	قريب
٧٧٠	أبو ذؤيب	نثيج			

٧٣٨	كثير عزة	منظر			
٧١٩	تأبط شراً	تصفر		ح	
٧٥٨	أنس بن مدركة	البقر	٨١٤	المقيلي	الصباحا
٥٢١	عمرو بن أحمر	السكر	٧٢٩	سعد بن مالك	لا براح
٦٨٢، ١٢٤	ابن شهاب	عمرو		د	
٥٧٥	ابن أبي ربيعة	بالقمر			
٦٤٠	الفرزدق	الدهارير	٧٣٧		أحدا
٧٥٩		بالجار	٥٩٨	أبو نواس	جده
٥٩١	سعد بن قرط	نار	٧٢٠	الفرزدق	زياد
٣٢٥		داره	٣٩٠	قيس بن زهير	زياد
			٢٢٦		بالوجد
			٧٩٠		كالبرد
	ز		١٩٧	جرير	الأزبد
٥٦٣		جائر	٧١٠		هند
			٣٠٢	الداميني	برده
	س			و	
٧٢٠	الزئاء	أبوسا			جبر
			٦٥٥		الأصاغرا
	ع		٥٩٩		حذرا
٢٦١		مرفوعا	٧٨٠		يسير
٥٨٧	المرار الأسدي	وقوعا	٥٠٢		ديار
٢٦١		مسموعا	٦٤٠		القطر
٧٤٧	عبد الأعلى	وينفع	٦٥٥	أبو صخر	تتظفر
١١٠	ذو الرمة	البلاقم	٦١٢	زهير	

٨١٠	نَسَأُ	٥٤٩	مجنون ليلي	أَطْمَعُ
٦١٤	أَقُولُ	٣٩٠	زيان	تَدْعُ
٢٢٧	كَمَبُ			
٦٨٣	وَالْعَمَلُ		ف	
١٣٠	أَنَامَلُهُ	٣١٠	المعجاج	وفا
٢٩١	عالي	٧٢٧	مزاحم	عارفُ
٧٣٨	الجبالي	٧٢٥		الخزفُ
٦١٤	أَجَلُ	٧٥٧	ميسون	الشفوفُ
١٢٤	وَالْجَذَلُ	٥١٧	أبو زيد الطائي	تلهيفي
٣٢١	ونَهْشَلُ			
٦٥٤	المتفضلُ			
٨٣٥	باطل		ق	
٧٧٧	يفعلُ	٣٩٠	رؤية	تَمَلِّقُ
٥٩٥	فحوملُ			
٧٨٨	مجهلُ		ك	
٦٧٨	مرحلُ	٢٢٤		تدلكي
٨٢١	أَقْلِي			

			ل	
	م	٥١	الأخطل	دليلا
٤١٠ ، ٣٩	وحكما	٧٠٣	الأخطل	فَعَالَا
٨٢٩	مسما	١٩٠	ذوالرمة	بلالا
٧٢٨	حرامُ	٧٦٤	أبو طالب	تبالا
٨٠٧	الأنمُ	٢٢٥	عامر بن جوين	أفَعَلَةٌ
٧٤٨	نَضْطَرُمُ	٤١٩		الْجُمْلَةُ

٣٣٠	سحيم بن وثيل	الأربعين	٣٩	المتنبى	الائم
٣٢١	أبو عمرو	جمالين	٧٤٩	لييد	لوامها
٧٨٠	سحيم بن وثيل	تعرفوني	٢٢٦		دراهم
٣٢٤، ٣١٩	الحريري	عينين	٧٦٢	ابن هرمة	وان لم
١٥٣	المجاشعي	بالغرين			
٥٤٨		الثاني			
ن					
			٨١٦	عوف بن محلم	ترجمان
			٧٦٧	رؤية	واين
٦٠٠	أبو مروان	ألقاها	٣٩		كلمونا
٦٧٧		هواها	٢١٥		المسلمينا
			٣٧٨	ابن مالك	نصرانا
			٣٢٧	رؤية	ظبياننا
			٣٧٨	ابن مالك	وصحيانا
٣٠٧		ذووه	٣٧٩	المرادي	وألبانا
			٣٢٦	رؤية	العينان
			٢١٠		موضعان
			٣٤٥		تمتعان
٧٢٩		باقيا	٧٨٢		الأزمان
٧٣٠	المتنبى	باقيا	٢١٠		يراعيان
٧٠٥		واقيا	٣٢٢	الفرزدق	أخوان
٧٧٥		آتيا	٣٣٠	جرير	آخرين
٨١٤ ، ٣٠٨	الطائي	كفانيا			

فهرس الأعلام

٧٣١	أهل العالية	٨١٩	آدم
٦٤٦	أهل اللغة	٤٧٢	أحمد بن حنبل
٥٧٣ ، ٢٣٠ ، ١٣٢ ، ٧٩	ابن إياز		أحمد بن علي بن الإخشيد
٧١٠ ، ٣٦٥ ، ٨١	البدر الدماميني	٣٣٧ ، ٢٤٨	الأخفش ١١٨ ،
٤٧٣	بدر الدين بن جماعة	٣٥٣ ، ٣٦٢ ، ٤٥١ ، ٥٠٧ ، ٥٩٣	
٧٧٩	بصري		٦٨٤
١٨ ، ١٧ ، ١٥ ، ١٠ ، ٥	البصريون ١٧٤ ، ١٨٧ ، ٢١١ ،		الأزهري ٥ ، ١٠ ، ١٥ ، ١٧ ، ١٨ ،
٢١٤ ، ٢٩١ ، ٣١٣ ، ٣٣٦			١٩ ، ٤٥
٣٣٩ ، ٤٣٩ ، ٤٤٢ ، ٤٥٥ ،		٣٧٧	بنو أسد
٤٥٧ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٦ ،		٨٨ ، ٨٧	أبو الأسود الدولي
٤٨٧ ، ٥٢٧ ، ٥٨٠ ، ٥٩٣ ، ٦٤٢		٥٢	الأشعري
٦٥٧ ، ٦٩٣ ، ٧٠١ ، ٧٠٣ ،		٧٢٨ ، ١١١ ، ١١٠	الأصمعي
٧٠٨ ، ٧٠٩ ، ٧٢٢ ، ٧٣٥ ، ٧٧٩		٥٨٣	الأعرابي
٧٠٤	البصريون والكوفيون	٦٦	أفلاطون
٢١٤ ، ٢١٤	بعض البصريين	٥٦	إمام الحرمين
٤٧٥	بعض الكوفيين	٣٥٩ ، ٣١٧ ، ٢١٠	ابن الأنباري
٧٠٨	البغداديون	٧٠٤ ، ٦٩١ ، ٦٢٢ ، ٥٩٠ ، ٥٨٣	
٨١	أبو بكر الباقلاني	٨٢٠	الأندلس
٧	أبو بكر إسماعيل بن عمر الشنواني	٤٨٩	الأندلسي
٦٩٠ ، ٢٦٤ ، ١٦٨ ، ١٦٩	أبو اليقاء	٦٩١ ، ٦٤٦ ، ١٥٦ ،	أهل البصرة ١٥٦ ، ٦٤٦ ، ٦٩١ ،
٦١٧ ، ٥٧ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥	بهاء الدين بن السبكي		٧٣١ ، ٧٤٤ ، ٧٤٥
٧٥٣ ، ٦١٩		٧٢٤ ، ٢٠٨ ، ٢٠١ ،	أهل الحجاز ٢٠١ ، ٢٠٨ ، ٧٢٤ ،
١٤٥	بهاء الدين بن النحاس		٧٢٦

٧٦٥ ، ٧٥٤	جمهور المعتزلة	٦٤٩	الثقي السبكي
٢٤٥ ، ١٩١ ، ١٨١	ابن جني	٧٢٨	تميم
٦٢٢ ، ٥٨٣ ، ٥٠٠ ، ٣٩٢ ، ٣٦١		٢٠٨ ، ٢٠١ ، ١٩١	بنو تميم
٨٣٢ ، ٧٧١ ، ٧٠٩		٧٣٠ ، ٧٢٧	
٤٦	جوهر الصقلي	٧٢٦	تميمي
٣٧٢ ، ١٠	الجوهري	٧٢٨	تميمي وحجازي
١٨٢ ، ١٢٢ ، ١٠٧	ابن الحاجب	٦٩٤ ، ٦٩٣ ، ٣٧٥	التميميون
٦١٣ ، ٦٠١ ، ٥٨٠ ، ٣٦٦ ، ٣٨١		٧٣١	تهامة
٧٩٧ ، ٦٤٩		٦٩٤ ، ٥٩٣	ثعلب
٧٢٨	الحجاز	٢٨٣	الجاربردي
٧٢٦	حجازي	٣١ ، ١٠	الجرجاني سيد المحققين
٦٩٤ ، ٦٩٣ ، ٥٤٦	الحجازيون	١٤٥ ، ٩٥ ، ٦٠ ، ٥٤ ، ٣٥ ، ٣٤	
٦٩٥	الحجازيون والتميميون	٨٤٦ ، ٨٠١ ، ٦٤٦ ، ٦٤٥ ، ١٦٣	
٧٠٣ ، ٧٢٠ ، ٧٦٦ ، ٦٩٩		٧٠٣ ، ٣٦٠ ، ١٦٦	الجرمي
٣٤٤ ، ٣١٩ ، ١٠٠	الحريري	٦٥٥ ، ٧٧ ، ٧٦ ، ٧٥	الجزولي
٧٣٤ ، ٧١١ ، ٣٤٥		٧٣٠	
١٢ ، ٧	حسن بن محمد المطار	٩٠	أبو جعفر بن الزبير
١٥	حلب الشهاب	٩٠ ، ٨٨	أبو جعفر بن صابر
١٢٦	حمير	١٤٥ ، ١٣٤	الجلال السيوطي
٧٤ ، ٧٣ ، ٧١ ، ٧٠	أبو حيان	٦٢٧ ، ٤٣٠ ، ٢٠٦ ، ١٥٥ ، ١٥٤	
١١٢ ، ١١٠ ، ٩٠ ، ٨١ ، ٧٦		٦٦٤ ، ٦٥٠	
١٦٦ ، ١٥٤ ، ١٢٩ ، ١١٩ ، ١١٤		٤١٣	الجلال المحلي
٢٣٤ ، ١٨٩ ، ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨١		٨٢٣ ، ٨٠٣ ، ٦٢٩	ابن جماعة
٢٨٠ ، ٢٧٨ ، ٢٧٥ ، ٢٦٢ ، ٢٤٦		٦٥١ ، ٥٨٨ ، ٤٩٩	الجمهور
٣٠٩ ، ٣٠٥ ، ٣٠٤ ، ٢٩١ ، ٢٨١		٦٩٠ ، ٦٨٩ ، ٦٧٩ ، ٦٧٨	

٥٥٦ ، ٥٣٣ ، ٥٢٤ ، ٥٠٧ ، ٤٨٢	٣٣٧ ، ٣٣٤ ، ٣٢١ ، ٣٢٠ ، ٣١٠
٥٧٣ ، ٥٦٦ ، ٥٦١ ، ٥٦٠ ،	٣٦٠ ، ٣٥٨ ، ٣٥٣ ، ٣٥٢ ، ٣٤١
٥٩٥ ، ٥٩٢ ، ٥٩٠ ، ٥٨٠ ، ٥٧٩	٤٥١ ، ٤٣٠ ، ٣٨٧ ، ٣٧٥ ، ٣٦٢
٦٣٨ ، ٦٣٠ ، ٦٢٣ ، ٦١٦ ، ٦٠١	٤٩٧ ، ٤٨٠ ، ٤٧٣ ، ٤٦٣ ، ٤٦١
٦٩٢ ، ٦٨١ ، ٦٧٩ ، ٦٥٦ ، ٦٥٣	٥٧٣ ، ٥٤٩ ، ٥٠١ ، ٥٠٠ ، ٤٩٩
٧٦٣ ، ٧٤٠ ، ٧٣٦ ، ٧٣٥ ، ٧١١	٦٣٢ ، ٦٢٧ ، ٦١٧ ، ٥٨٤ ، ٥٧٧
٨٤٣ ، ٨٠١ ، ٧٨٥ ، ٧٧٦ ، ٧٦٥	٨١٥ ، ٧٥٥ ، ٧٤٥ ، ٧٤١ ، ٦٤٤
٦٩٠ ، ٣٦٢ الرّماني	٦١٧ ابن الخباز
١٥ الرملي	٧١٠ ابن خروف ، ٢٦٢ ، ٤٧٣ ، ٤٧٣
٦٤٤ ، ٥٣٧ ، ٣٢٨ ، ٣٦٢ الزّجاج	٧٩٠ ، ٧٩٢ ابن الخشاب
٣١٣ ، ٢٥٨ ، ٢٤٥ الزّجاجي	٧٢٦ خلف الأحمر
٥٢٥	٤٧٣ ، ٣٥٣ ، ٢٦٥ الخليل
١٣٠ ، ١١٣ ، ٣٩ الزمخشري	٦٤٤ ، ٥٥١
٥٨٠ ، ١٦٧ ، ١٥٤ ، ١٥٢	٦١٣ الخوارزمي
٧٨٦ ، ٦٢٢ ، ٦٠١ ، ٥٨٥ ، ٥٨٤	٨٣٠ الدماميني
٨٣٢ ، ٨١٨ ، ٨١٥ ، ٧٨٧	١٣ الدّميري
٧ زين الدين الطّبراني	٤٩٩ ابن درستويه
٧٦٨ ، ٦٥٠ ، ٦١٨ السبكي	١١١ ذو الرمة
٤٨٩ ، ٣٨٨ ، ٢١١ ابن السراج	٦١٣ ، ٤٩٩ ، ٢٧٨ ، ٤٩٩ ابن أبي الربيع
٥٦١ ، ٥٤٤ ، ٤٨٩	٦٨٧
٣١ ، ١٠ السعد التفتازاني المحقق	١٩٢ ربيعة
٣٢٣ ، ١٥٩ ، ١٥٢ ، ٥٢ ، ٣٩ ،	٣١ ، ١٠ الرضي ^١ شيخ المحققين
٥٧٦ ، ٤٨١ ، ٤٦٢ ، ٤٥٢ ، ٤٥١	١٠٨ ، ١٠٧ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٨٩ ، ٥٩
٨٤٣ ، ٧٣٦ ، ٦١١ ، ٦٢٢ ، ٦٠٦	٣٦٢ ، ٣٥٩ ، ١٤٤ ، ١١٥ ، ١١٢
٧٩ سعد الدين المغربي	٤٣٦ ، ٤٣٠ ، ٤١٤ ، ٣٨١ ، ٣٦٦

٧	شمس الدين محمد الأنجلي	٧٧١	سليم
١٥	الشنواني	٤١٢	السُّهيلي
٧	شهاب الدين عميرة البرلّسي	سيويه ٤٥٥، ٦٢، ٩١، ٩٦، ١٠٥،	
٧٩٦	الشهاب السمين	١٥٤، ١٦٢، ٢٠٣، ٢٤٦،	
٦١٦	الشهاب بن قاسم	٢٤٨، ٢٨٢، ٢٨٨، ٣١٣، ٣٦٢،	
١٥	الشهاب أحمد بن الفقيه	٣٢٧، ٣٣١، ٣٥٣، ٣٦١،	
٣٦٠، ١٦٢	الصفار	٣٦٢، ٣٦٨، ٣٨٨، ٤٣١، ٤٧٣،	
٣١٢، ٧٤	ابن الصائغ	٤٧٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٠،	
٧٦، ٧٥، ٧٤	ابن الضائع ١١،	٤٩٩، ٥٠٠، ٥١٦، ٥٤٩، ٥٥١،	
٤٧٣، ٤٥٦، ٧٧		٥٧٣، ٥٨٦، ٦١٣، ٦٨١، ٦٨٩،	
٥٨١، ٤٥٧	ابن الطراوة	٦٩٠، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٣،	
٤١٢، ٨٦	ابن طلحة	٥٨٣، ٦٢٦،	ابن السيّد
٣٧٢، ٣٧١، ٣٦٩	المعجم	٥٤٢، ٥٠٠،	السيرافي
٣٧٠، ٣٦٩، ١٦٥	العرب	٣٧٢، ٤٦٨، ٤٧٢،	السيوطي
٣٨٩، ٣٧٥، ٣٧٤، ٣٧٢، ٣٧١		٧٣٦،	
٧٠٣، ٦٩٦، ٥٥٠، ٣٩١		الشاطبي ٨٩، ٩٠، ١٣٥، ٢٠١،	
٧٩٨، ٧٥٥، ٧٣٠، ٧١٠		٢١١، ٣١٨، ٣٣٤، ٦٦١،	
٧٧، ٧٦، ٧٢، ٧٠، ٥١	ابن عصفور ١٠١،	٣٠١، ٤٧٢، ٥٩٣،	الشافعي
٢٨١، ٢٨٣، ١٠٤، ٨٦، ٨٥		٦١٠، ٦١٠،	الشافعية
٥٨٠، ٥٧٣، ٥٠٠، ٣٩١، ٣٠٥		١٥	الشبرا ملسي
٧٣٨، ٧٢٧، ٦٩٠، ٢٦٢، ٥٩٠		١٢	ابن الشحنة
٦٩١	عضد الدولة	١٠	الشراف الجرجاني
٢٤٥	ابن العطار	٤٨٩	ابن شقير
٨٤١	عُقيل	٧٣٠، ٦٨٧، ٦٦١، ٥٠،	الشلوبين
٨٢٠، ٩٧	أبو علي الشلوبين	٨	شمس الدين الرملي

٦٢٣	ابن القواس	علي بن إبراهيم الحلبي ٧، ١٢،
٤٦	كافور الإخشيدى	١٤، ١٥، ١٨، ١٩، ٣٣
٤٦٨، ٤٣٨	الكافيجي	٨٧
٤٣٨	الكرمانى	٥٨٣
٣٣٦، ٢٠٤، ١٥٢	الكتابى	أبو علي الفارسي ١١٠، ٣٣٦، ٣٦١،
٦٢٧، ٦٢٥، ٦٢٥، ٥٥٥، ٤٧٣		٣٦٢، ٤٥٤، ٤٨٨، ٥٠٠،
٤٨٢	الكمال بن همام	٥٠١، ٥٢٢، ٥٤٩، ٦٣١، ٦٦١،
٨٣٩	الكواسي	٦٦٦، ٦٧٨، ٦٩١
٧٧٩	كوفي	أبو عمرو بن العلاء ٣٣٤، ٧٢٥،
١٧٨، ١٧٤، ١٥٧، ١٥١	الكوفيون	٧٢٦
٣٠٠، ٢٩١، ٢٦١، ٢١٤، ١٨٨		عميرة البرلسي ٣١، ١٢٠، ٢٠١،
٤٣٥، ٣٣٩، ٣٣٦، ٣٢٣، ٣١٧		٥٧٧، ٦٦١، ٦٧٣، ٧٤٢، ٧٨٥
٤٧٤، ٤٥٧، ٤٥٣، ٤٤٢، ٤٣٩		عيسى
٥٢٧، ٥٠٩، ٥٠٥، ٤٩٦، ٤٧٥		الفراء ٩٠، ٩١، ٢٨٩، ٣١٣،
٦٤٦، ٦٤٢، ٥٩٣، ٥٨٩، ٥٨٠		٤٥٣، ٤٦١، ٤٧٣، ٤٨٧، ٤٩٩،
٧٧٩، ٧٠٣، ٧٠١، ٦٩٤، ٦٥٧		٥٠١، ٥٠٩، ٥٨٨، ٥٩٣، ٥٩٥،
٦٠٢، ٥٧٣، ٤٥٣	ابن كيسان	٦٥٧، ٧٢٧
٧٠٩، ٦٥١، ٤٥١	المازني	٢٠٤، ٢٠٥
٨٠، ٧٦، ١٥، ١١، ١٠	ابن مالك	١٠، ٥٠
١٢٤، ١٢٣، ١٢٢، ١١٨، ١١٤		القاضي البيضاوي ٤١٠، ٨٣٩،
١٨٩، ١٨٧، ١٣٧، ١٣٢، ١٣١		قالون ٣٧٠
٢٤٨، ٢٤٦، ٢٤٥، ٢٣٤، ٢٢٩		القاهرة ٤٦
٢٧٥، ٢٧٣، ٢٦٢، ٢٥١، ٢٥٠		القراء ٥٠٩
٣٠٩، ٣٠٤، ٣٠٠، ٢٩١، ٢٨٠		قطرب ١٢٥، ٢٥٨، ٥٩٣، ٦٣٣،
٣٨٩، ٣٤٥، ٣١٩، ٣١٨، ٣١٣		٧٧٩
		قنيل ٣٩١

٣٧٠ ، ٣٣٤	نافع	٤٧٣ ، ٤٥٥ ، ٤٥٣ ، ٣٩٢ ، ٣٩١
٧٢٦	ابن نيهان التميمي	٥٨٢ ، ٥٧٧ ، ٥٥١ ، ٥٤٤ ، ٥٤٠
٧٣١	نجد	٦٢٥ ، ٦١٧ ، ٦١٤ ، ٦٠٦ ، ٦٠٥
٩٧	ابن النحاس	٧٣١ ، ٧١٥ ، ٧١٤ ، ٦٨٠ ، ٦٤٤
٧٧٠	هذيل	٨٣٣ ، ٨١٠ ، ٧٦٢ ، ٧٣٨
٥٩٣ ، ٣٣٦	هشام	المبرد ١١٨ ، ١٦٢ ، ٣١١ ، ٣٦٠
٨٥ ، ٧٢ ، ٥٠ ، ١٠	ابن هشام	٣٣٧ ، ٣٦٢ ، ٣٦٨ ، ٦١٥ ، ٧٠٣
١٣٨ ، ١٢٢ ، ١٠٧ ، ١٠٣ ، ٨٦		٧٣٥
٤١١ ، ٣٧٧ ، ٣١٩ ، ٣١٦ ، ٢٢٢		محمد ﷺ ٣١ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٤٤
٦٠٥ ، ٥٨٨ ، ٥٨٠ ، ٥٦٦ ، ٥٤٤		٤٧٣ ، ٨٨٠
٦٨٠ ، ٦٥٠ ، ٦٤٩ ، ٦٤٥ ، ٦٢٦		محي الدين عبد الحميد ٧
٧٤٢ ، ٧١٤ ، ٦٩٠ ، ٦٨٧ ، ٦٨٥		المرادي ١٥ ، ٨١ ، ١١٥ ، ٦٦٢
٨٣٣ ، ٨١٤ ، ٧٦٨		مصر ٤٦
٣٦٩ ، ٣٦١	ابن هشام الخضر اوي	المعتزلة ٥٢ ، ٦٠٩ ، ٦٣٦
٧٤٦ ، ٧١٤		المعز الفاطمي ٤٦
١٤٨ ، ٦٢	ابن يعيش	ابن معطي ٥٧٣
٤١	البحري	أبو مهدية ٧٢٦
١٣	يوسف بن حسين	موسى ﷺ ٥٢ ، ٥٣
٦٩٦ ، ٥٠٧	يونس	ابن ناظر الجيش ١٩٣ ، ٣٢٠ ، ٨٠٠

فهرس الكتب الواردة في المتن

١٤٥	السيوطي	الأشباه والنظائر
٨	علي الحلبي	أعلام الناسك بأحكام الناسك
٦٦	الفارابي	الألفاظ والحروف
٨	علي الحلبي	إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون علي الحلبي
٩	علي الحلبي	إنقاذ المنهج بمختصر الفرج
١٦٧، ١٥٢، ١٢٢، ١٠٩	ابن هشام	أوضح المسالك
٣٠٩، ٢٤٧، ٢٢٤، ٢٠٣، ١٨٣		
٧٩٥، ٧٦٦، ٧٠٩، ٦٨١، ٤٩١، ٤٥٢، ٣١٠		
٥٧٧، ٥٥٥، ٤٨٤	شيخ الإسلام	البسطة
٥٥٩، ٥٥٦، ٣٦٠	ابن أبي الربيع	البيسط
٤٩٧، ١٢٤	السيوطي	البهجة المرضية
	علي الحلبي	تحرير المقال في بيان: وحده
٩	علي الحلبي	التحفة السنية في شرح الأجرومية
٣٠٥، ٣٠٣، ٢٩٠، ١٥٨	ابن مالك	التسهيل
٧٠٣، ٧٠٢، ٣٧٣		
١١٢، ١٠٩، ١٠١، ٩٣	خالد الأزهرى	التصريح
١٥٢، ١١٨، ١١٥، ١١٤، ١٣٣		
٢٧٠، ٢٥٩، ٢١٣، ٢١١، ١٨٣		
٣٢٠، ٣٠٣، ٢٩٠، ٢٨٩، ٣٢١، ٢٧٨		
٥٠٧، ٥٠٦، ٥٠٥، ٥٠٠، ٤٦٧، ٣٥٤		
٧٩١، ٧٢٢، ٥٨٩، ٥٦٣، ٥٥٢، ٥١٦، ٥١١		

التعليقة	ابن النحاس	٥٥ ، ٩٧ ، ١٤٤ ، ١٦١ ،
		١٦٢ ، ١٦٩ ، ١٩٤ ، ٣١٧ ، ٣٨٨
تقريرات	محمد بن محمد الأنباي	٧
التلخيص	القزويني	٥٦٨
تنقيح الأزهرية	محي الدين عبد الحميد	٧ ، ١٧
الجامع الأزهر من ملح الشيخ الأكبر علي الحلبي		٩
جلاء الأذهان أوائل سورة الدخان علي الحلبي		١٦٨
جمع الجوامع		٧٦٥
حاشية أبي السعادات	حسن بن محمد المطار	٧ ، ١٧
حاشية العلامة الشنواني	إسماعيل بن عمر الشنواني	٧
حسن التبيين لما وقع في المعراج	علي الحلبي	٩
حسن الوصول إلى حكم الفصول	علي الحلبي	٩
حسنات الوجنات النواضر	علي الحلبي	٩
حواشي العضد	السيد الجرجاني	٦٣
حواشي الكشف	السعد التفتازني	٦٧٣
حواشي المطول	السيد الجرجاني	٦٣
حواشي المغني	الشمعي	٢٨٣
حواشي شرح جمع الجوامع	شيخ الإسلام	٦١٦
الخلاصة	ابن مالك	٢٤٥ ، ٢٥١ ، ٤٥٢
خير الكلام على بسملة شيخ الإسلام علي الحلبي		٩ ، ٤٨٣ ، ٨٤٧
زهر المزهر مختصر المزهر	علي الحلبي	٩ ، ٤٩ ، ١٦٣
سبك المنظوم	ابن مالك	٧٠٩
سلسلة الذهب	السيوطي	٣٨٨
الشذور	ابن هشام	٢٠٢ ، ٢٠٦ ، ٧٤١
شرح الأجرومية	الأزهري	٢٨٣ ، ٢٨٨

٣٤، ١٧، ٦	الأزهري	شرح الأزهري
١٠٦	ابن أبي الربيع	شرح الإيضاح
٤٣٨	الكرماني	شرح البخاري
٢٤٩	ابن مالك	شرح التسهيل
١٨٩	السعد التفتازاني	شرح التصريف
٧٣، ٨٥	خالد الأزهري	شرح التوضيح
٦٦١، ١٧٣، ١٧٥	ابن هشام	شرح الشذور
٢٥٩	ابن النفيس	شرح الشفا
٢٩١	العيني	شرح الشواهد
٥٢	السعد التفتازاني	شرح العقائد
٢٥٠	ابن مالك	شرح العمدة
٥٤	ابن القواس	شرح ألفية ابن معطر
٢٢٢، ١٨٣، ١٢٢، ٦٣	ابن هشام	شرح القطر
٣٧٠، ٣٦٦، ٣٦٢، ٣٠٩		
٦٣٠، ٥٦٦، ٥٥٤، ٥٢٥، ٣٧١		
٨١٩، ٨١١، ٨٠٩	خالد الأزهري	شرح القواعد
٢٠٩	الفاضل الهندي	شرح الكافية
٦٦٢، ٦١٤، ٣٦٣	ابن مالك	شرح الكافية
٥٩٢	الأخفش	شرح الكتاب
٧٩٢	الأندلسي	شرح المفصل
٤٣٥		شرح المقاصد
٦١٥	الجلال المحلي	شرح جمع الجوامع
٥٩		شرح رسالة الوضع
٧٩٩	ابن هشام	شرح لمعة أبي حيان
٩	علي الحلبي	صباة الصباة في ديوان الصباة

٤٨٩ ، ٣٢٦ ، ٣٢١ ، ٣١٦ ، ١١١	الجوهري	الصحاح
٩	علي الحلبي	الطراز المنقوش في أوصاف الحبوش
٥١٦	السبكي	عروس الأفراح
٩	علي الحلبي	عقد المرجان فيما يتعلق بالجان
٧	زين الدين الطبلاوي	العقود الجوهريّة
٤١	الحافظ اليعمرى	عيون الأثر
٩	علي الحلبي	غاية الإحسان من أبناء الزمان
٢٣٦ ، ١٦٩	ابن الدهان	الغرة
٩	علي الحلبي	الفجر المنير بمولد البشير النذير
٣٤ ، ١٤ ، ٩ ، ٧	علي الحلبي	فرائد الفوائد
٧٤٢ ، ٤٥٠ ، ٥٠	الفيروزآبادي	القاموس
٧٦٦ ، ٦٠٧	ابن هشام	القطر
٨١٢ ، ٨٠٦ ، ٢٣٧	ابن هشام	القواعد
٩	علي الحلبي	القول المطاع في الرد على الابتداع
٢٥١	ابن مالك	الكافية
٥١٦	سيبويه	الكتاب
٨١٩ ، ١٩١	الزمخشري	الكشاف
٣٠١		اللباب
٩	علي الحلبي	اللغات عن عوارف المعارف
٩	علي الحلبي	المحاسن السنية في الرسالة القشيرية
٩	علي الحلبي	المختار من حسن الشنا
٣٢٥	القاضي الفرخان	المستوفى
٣١٧		المصباح مختصر الصحاح
٩	علي الحلبي	مطالع البدور بين القطر والشدور

المغني
 ابن هشام ٩٦ ، ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٧ ،
 ١١٣ ، ١١٥ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٢ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٦٠ ،
 ١٩٢ ، ١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢١٥ ، ٤٨١ ، ٤٩٦ ، ٥٨٢ ، ٥٨٤ ، ٦٠٣ ، ٦٠٨ ،
 ٦٠٩ ، ٦١٠ ، ٦٤٥ ، ٦٨٠ ، ٦٨٩ ، ٧١٠ ، ٧٤١ ، ٧٤٨ ، ٧٩٥ ، ٨٠٤ ،
 ٨٠٥ ، ٨٠٧ ، ٨١٠ ، ٨١١ ، ٨١٢ ، ٨١٤ ، ٨١٥ ، ٨١٨ ، ٨٢١ ، ٨٢٥ ،
 ٨٢٦ ، ٨٢٧ ، ٨٢٨ ، ٨٣٠ ، ٨٤٢ ، ٨٤٤ ، ٨٤٥ ، ٨٤٦

المغني في النحو ابن فلاح ٧٣٦ ، ٥٥
 المفتاح ٦١١
 المفصل الزمخشري ١٥٤
 المقدمة الأزهرية خالد الأزهرى ٤٨ ، ٥
 المنهاج السعد التفتازاني ٦٥١
 الموسيقى ابن سينا ٦٦
 نتائج الفكر السويطي ٦١٧
 النصيحة العلوية في الطريقة الأحمدية علي الحلبي ٩
 النفحة العلوية من الأجوبة الجليلة علي الحلبي ٩
 الوسيط ٣٥٩
 الوفا لشرح شمائل المصطفى علي الحلبي ٩

محتوى الجزء الثاني

٤٢٩	الأسماء المرفوعة:
٤٣٣	١ - باب الفاعل:
٤٤٠	الفاعل الظاهر
٤٤٤	الفاعل المضمَر
٤٥٥	٢ - باب نائب الفاعل:
٤٥٧	المبني للمجهول
٤٦٤	الظاهر والمضمَر
٤٦٦	٣ و٤ - بابا المبتدأ والخبر:
٤٦٦	المبتدأ اسم صريح أو مؤول
٤٧٠	ظاهر أو مضمَر
٤٧١	الشواهد والأمثلة ومصادرهما
٤٧٤	الضمائر المنفصلة
٤٧٦	الخبر مفرد أو جملة
٤٨٠	الكون العام والخاص
٤٨٦	٥ - باب اسم كان وأخواتها:
٤٩٠	شروط عملها
٤٩٧	ما يتصرف منها
٥٠٢	ما يكون منها تائباً
٥٠٥	٦ - باب خبر إن وأخواتها:
٥٠٧	معاني هذه الأحرف
٥١٤	باب تميم التواسخ:
٥١٤	ظن وأخواتها

٥٢٠	أفعال التصيير
٥٢٤	٧ - باب تابع الاسم المرفوع:
٥٢٥	النعته:
٥٢٥	المشتق الحقيقي
٥٢٦	الجامد الموزل
٥٢٧	الإيضاح والتخصيص
٥٢٩	الحقيقي والسي
٥٢٩	مرافقة المنعوت
٥٤٠	المعارف والنكرات:
٥٤٠	المعارف:
٥٤٠	١ - الضمائر
٥٤٣	٢ - الاسم العلم
٥٤٤	٣ - أسماء الإشارة
٥٤٧	٤ - الأسماء الموصولة
٥٥٠	٥ - المعارف بـ «أل»
٥٥٣	٦ - المضافات إلى معرفة
٥٥٤	ما يكون في النعت وما لا يكون
٥٥٧	النكرات
٥٦٠	ما تنعت به المعارف
٥٦٥	تنمة التوابع:
٥٦٥	التوكيد:
٥٦٥	اللفظي
٥٦٨	المعنوي
٥٨٠	بين التوكيد والنعت

٥٨١	المعطف:
٥٨٢	عطف البيان
٥٨٨	عطف النسق:
٥٩١	معاني حروف المعطف
٦٢٠	المعطف بين النظائر
٦٢٢	البذل:
٦٢٤	أقسام البذل
٦٣٣	المنصوبات:
٦٣٦	١ - باب المفعول به:
٦٣٨	الظاهر والمضمر
٦٤٥	٢ - باب المفعول المطلق:
٦٤٧	المؤكد والمبين
٦٤٨	المصدر وما ينوب عنه
٦٥٣	٣ - باب المفعول لأجله:
٦٥٣	النكرة والمعرفة
٦٥٧	٤ - باب المفعول فيه:
٦٥٧	اسما الزمان والمكان
٦٦٣	ما ينوب عن الظرف
٦٦٤	٥ - باب المفعول معه
٦٦٧	٦ - باب خبر كان وأخواتها
٦٦٨	٧ - باب اسم إن وأخواتها
٦٦٩	٨ - باب الحال:
٦٧٣	أقسام الحال المؤسّسة

٦٧٩	أقسام الحال المؤكدة
٦٨٢	٩ - باب التمييز:
٦٨٣	المبين للإبهام اسم
٦٨٥	المبين لإجمال نسبة
٦٨٩	١٠ - باب المستثنى:
٦٩٠	المتصل والمنقطع والحصر
٦٩٨	المستثنى بغير وليس ولا يكون
٧٠١	المستثنى بخلا وعدا وحاشا
٧٠٥	١١ - باب اسم «لا» التبرئة:
٧٠٥	المنصوب والمجني
٧١١	١٢ - باب المنادى:
٧١١	المنصوب والمجني
٧١٦	١٣ - باب خبر كاد وأخواتها:
٧١٦	أقسامها الثلاثة
٧٢٢	اقتران الخبر بـ «أن»
٧٢٤	١٤ - باب خبر «ما»:
٧٢٤	شروط عملها
٧٢٨	فاتدة
٧٣٢	١٥ - باب التابع للمنصوبات
٧٣٣	١٦ - باب الفعل المضارع:
٧٣٣	الأحرف الناصبة
٧٤٣	النصب بـ «أن» مضرة
٧٥٠	نصب جواب الطلب

٧٥٧	نصب المعطوف على المصدر
٧٥٩	جزم الفعل المضارع:
٧٥٩	جوازم الفعل الواحد:
٧٦١	معاني هذه الجوازم
٧٦٥	أدوات الشرط الجازمة لفعلين:
٧٦٥	الحرفان ومعناهما
٧٦٧	أقسام الأسماء ومعانيها
٧٨٥	إعرابها والخلاف في خبر المبتدأ
٧٨٢	أقسام الأدوات وأفعالها
٧٨٥	باب المجرورات:
٧٨٦	حروف الجر ومعانيها
٧٩٥	المجرور المضاف
٨٠٠	باب الجملة وأقسامها:
٨٠٠	الجملة النحوية:
٨٠١	أنواع الجمل
٨١٢	الجمل التي لا محل لها
٨٢٣	الجمل التي لها محل
٨٣٠	ضابط لإعراب الجمل
٨٣١	الجمل بعد المعرفة والنكرة
٨٣٦	الظروف بعد المعرفة والنكرة
٨٣٧	المتعلّق به هو الحال أو الصفة
٨٤١	المستقرّ واللفظ

٨٤٩	باب إعراب تطبيقي :
٨٤٩	١ - إعراب الاستعاذة
٨٥٠	٢ - إعراب البسملة
٨٥٢	٣ - إعراب بقية سورة الفاتحة
٨٥٨	٤ - إعراب سورة قريش
٨٦٠	٥ - إعراب سورة الماعون
٨٦٢	٦ - إعراب سورة الكوثر
٨٦٣	٧ - إعراب سورة الكافرون
٨٦٧	٨ - إعراب سورة النصر
٨٦٩	٩ - إعراب سورة تبت
٨٧٣	١٠ - إعراب سورة الإخلاص
٨٧٤	١١ - إعراب سورة الفلق
٨٧٥	١٢ - إعراب سورة الناس
٨٧٨	المخاتمة
٨٨١	الفهارس الفنية :
٨٨٣	١ - فهرس الآيات
٨٨٩	٢ - فهرس الأحاديث
٨٩١	٣ - فهرس القوافي
٨٩٥	٤ - فهرس الأعلام
٩٠١	٥ - فهرس الكتب الواردة في المتن
٩٠٦	محتوى الجزء الثاني